

جوهر النظم

في

علم الدين والادب



جواهر النظام في علم الأديان والأحكام

تأليف الامام العلامة قدوة أهل الاستقامة
صاحب المصنفات الجليلة والمؤلفات الجزيلة من جامع الفتوى شيخنا

عبد الله بن محمد بن سلوم السالم
رحمه الله وغفر له وفق المسامين بعلومه

الطبعة الاولى على ثقة

يوسف توما البستاني

مناخيت مكتبة العرب بالبحر الأحمر

مفرد التبع محفوظ له

المطبعة العربية بمصر

١٣٤٤ هـ

دار النشر

ترجمة المؤلف

بملم الأستاذ العلامة أبي اسحاق الشيخ ابراهيم اطفيش

عمان من أكبر الاقطار الاسلامية العامرة ، اشتهر منذ ظهور العرب فيه قبل الاسلام بأ كبر الرجال وأبطال السنان قال الجاحظ: لربما سمعت من لا علم له يقول ومن اين لاهل عمان البيان وهل يعدون لبلدة واحدة من الخطباء والبلغاء ما يعدون لاهل عمان ثم لما ظهر الاسلام كان لاهله القدح المعلى في خدمة الاسلام بالسيف والقلم فقد ظهر من أهل عمان فحول العلماء الذين يشار اليهم بالبنان في النهضة العلمية ولا سيما في الصدر الاول ، فتش بين أولئك الجهابذة تجد معظمهم من عمان فمنهم قضاة الاسلام ومنهم كبار الادباء وأئمة الحديث والتفسير ومنهم أكابر القواد والزعماء وأئمة الدين والامراء

منهم كعب بن مسور قاضى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على البصرة ، ومصقلة بن الرقية أخطب الناس قائما وقاعداً وابنه كرب بن مصقلة ولهما خطبتا العجوز في الجاهلية والعنراء في الاسلام اللتين قال فيهما أبو عبيدة : ما سمعنا مثلها الا خطبة قيس بن خزيمة بن سنان في حمالة داحس فقد ضرب بها المثل ، ومنهم الامام الاعظم أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الحوفي ، وصحار بن

أحد أقطاب العلم المجتهدين العلامة المحقق أبو محمد عبدالله بن حميد
(أو كصديق) بن سلوم السالمي
كان معروفا بغزارة العلم والاجتهاد . اليه انتهت رئاسة العلم فيما
بلغنا بهمان وظهر ذلك في تأليفه اللجنة في مختلف الفنون الشرعية
والعربية

صفاته

كان رحمه الله ضريراً قويا الذاكرة في منتهى الذكاء والفطنة
ذكر نحدثاً بنعمة الله في بعض تأليفه أنه وقع أمامه حادث وهو في
الهد ولا كبير ذكر ما بقي بذهنه لو الله فحسبوا مضي أيامه فإذا هو
ابن عشرين يوماً (ان لم تخفى حافظي) وكان شديد اليقظة على
تطورات الامة بهمان على الاخص حتى أنه كثيراً ما تحدثه نفسه
بالعمل لاعادة الامامة في القطر العماني الذي قل أن يعرف الملكية
الاهم الا في ظروف قاسرة لم تكن تحت إرادته كما وقع في زمن بني نهان
في عصر ابن بطوطة الرحالة وكان غير كاتم ميوله ولا سيما أن الرأي
العام مؤيد له وفي مقدمته جمهور من قادة العلم والرأي — عن
السلطان فيصل بن تركي سلطان عمان يومئذ — وما أشد حرص
العلماء العاملين على إقامة شعائر الدين وما أقوي غيرهم على حرمانه
ولكنه لم يجد من السلطان انقياداً الى اعلان الامامة وقد أحبط
من أطرافه بدسائس الانكليز ويتحين الانقضاء عند أول فرصة

على أقطار الخليج الفارسي ومطامع هؤلاء في جزيرة العرب غير مستورة فهي أعرف من أن تعرف

وإذ بدت تلك العوامل الاجنبية تسعى لحل السلطان على إعلان الحماية البريطانية على عمان وجدها قادة العلم والدين وفي مقدمتهم هذا الامام المترجم له — فرصة سانحة تخولهم اظهار شعور الامة والوقوف في وجه كل من يروم الاخلال باستقلال الامة ، فأعلنوا الامامة وبايعوا الامام الافخم التقي العلامة سالم بن راشد الخروصي رحمه الله ، وكان صاحب الترجمة الركن الاعظم في اقامة الامامة شديد الحرص على النهوض بالامة العمانية واستعادة مجدها الباذخ الذي كادت تهلكه اختلافات الامراء وتجزئة الامة الى دويلات الامر الذي يؤول الى تفكيك وحدتها وانفصام عرونها

أساترته

منذ أن ترعرع وظهر فيه الذكاء النادر اشتغل بحفظ القرآن ثم بعد أن أتمه انقطع الى العلم الا أننا لم نقف على أشياخه بالضبط غير انه كان يشير في تأليفه الى أحدهم بقوله : قال بعض أفاضل عصرنا . ويعنى به شيخه كما قال في تنبيهه أول تأليفه مشارق أنوار العقول — العلامة العامل الشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى ابن صالح الحارثي المتوفى ١٣١٤ وهو أبو الامير الافخم عيسى بن صالح أمير الشرقية أحد أقطاب النهضة العمانية الحاضرة ومن له الفخر

العباس العبدى أحد أئمة البيان ، والخليل بن أحمد الأزدي
 الفراهيدي من بلد « وودام » من جهة الباطنة بمجوحة عمان ،
 وأبو عمرو الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري أحد أئمة الحديث
 وصاحب المسند الصحيح وهو من غضفان من أرض الباطنة أيضاً
 وحاجب الأزدي وأمثال هؤلاء الأئمة الاعلام الذين هم أشهر من
 نار على علم ، ومنهم مرة بن البليد الأزدي لم يعرف أجود منه ارتجالاً
 وبديهة ولا أعجب فكراً وتحبيراً وناهيك أنه رسول المهلب بن أبي
 صفرة الى الحجاج

ومنهم المهلب هذا وهو أزدي ومكانته الحرية لا تخفى على
 أحد فقد كان في مقدمة قواد الامويين الذين تغانوا في توطيد
 القومية العربية التي هي الغاية للملك الاموي ، ومنهم امام الادب
 وملك الفصاحة والبلاغة الذي يقف عند كلامه البلاء ويستعير
 آيات بيانه الفصحاء أبو بكر بن حريد الأزدي وأمثال هؤلاء
 كثير لا يحصون عدداً . ومن أئمة النخام الذين قادوا الجيوش
 وفتحوا الاقطار وصدعوا الملوك وامتد سلطانهم تحفه جلالة أساطيلهم
 مع الشطوط الافريقية الشرقية الى أن بلغ رأس الرجاء الصالح
 مطارداً لا كبر مملكة استعمارية يومئذ البر تغال ، الامام المؤيد ناصر
 ابن مرشد اليعربي رحمه الله (١٠٢٤)

من هذا القطر العامر بالعلم والدين ظهر ذلك العلم الافخم

العظيم في تأييد الامامة . قال في شيخه هذا في الجزء الثاني من تحفة الاعيان بعد أن ذكر سبب وفاته ما نصه : وقد كان رضى الله عنه أعلم أهل زمانه في الحلال والحرام وأشد هم حرصا على قوام الاسلام وأكثرهم خصالا في صفات الكرام وكان أحد الثلاثة الذين دارت عليهم مملكة امام المسلمين عزان بن قيس رضى الله عنه وأما قريناه الآخران فهما شيخنا سعيد بن خلفان بن احمد بن صالح الخليلي الحروصى وشيخنا محمد بن سليم الغازلى اهـ

على كلامه هذا أن أشياخه كثير هؤلاء الثلاثة وغيرهم وذكر أيضا في تحفة الاعيان أن من أشياخه الشيخ ماجد بن خميس العبرى والشيخ جمعة بن سعيد بن علي المغبرى غير أنه يظهر أن الذى أخذ العلم عنه أكثر هو الشيخ صالح بن علي وقد نوه به في تاريخه وبالجملة أن أساتذة متعددون ولكننا لم نقف الا على من ذكرناه

تلاميذه ومن تخرج عنه من العلماء

تلاميذه كثير لا نبالغ إذا قلنا أن رجال العلم اليوم بعمان جلهم من تلاميذه وقد نبغ منهم كثير وفي مقدمتهم العلامة الافخم المؤيد امام عمان اليوم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي الحروصى بويج بعد وفاة شيخه صاحب الترجمة وبقيت العلماء من تلاميذه كثيرون وحسبك أن صفوة الامة هنالك والذين قامت عليهم الامامة والملة هم تلاميذه وهذه الروح التي نفخا فيهم

حتى كانوا حى الدين والامة من أكبر الشواهد على اخلاصه
وعلو شأنه ومكانته

تأليفه

لم نقف على كل تصانيفه حتى نلم لك أيها القاريء بها ولكننا
نسوق أسماء التي وقفنا عليها :

(١) تحفة الاعيان في تاريخ عمان جزآن طبع الاول منها بمصر

(٢) الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة

(٣) سواطع البرهان رسالة صغيرة تتعلق ببعض تطورات

العصر في اللباس وغيره

(٤) شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي

البصري من أئمة القرن الثاني في أربعة أجزاء طبع بمطبعة

الازهار البارونية الاول والثاني منها

(٥) غاية المراد أحد متون أصول الكلام لم نقف عليه كله

(٦) مدارج الكلام أرجوزة في الفروع الفقهية تنيف على الفقيه بيت

(٧) معارج الآمال شرح لهذه الأرجوزة وقفنا على بعض

الاجزاء منها وهي تنبيء عن غزارة علمه وتدقيقه ورسومه

في علم الشريعة بحيث لا يشق له غبار قيل لى انها تبلغ ستة

عشر جزءاً إلا أنه لم يتم هذا التأليف الجليل

(٨) مشارق أنوار العقول شرح أرجوزته في أصول الدين شرحها شرحاً وافياً وهذا يعد من أحسن كتب الاصول تحقيقاً وتحريراً وتنسيقاً

(٩) أنوار العقول أرجوزة في أصول الدين تربو على ثلاثمائة بيت

(١٠) بهجة الانوار شرح أيضاً لمن أنوار العقول وهذا الشرح

قبل مشارق أنوار العقول وأخصر منه طبع بمصر على

هامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه

(١١) طلعة الشمس ألفية في أصول الفقه من أجل متون هذا

الفن وأكثرها نفعا

(١٢) شرح طلعة الشمس جزءان طبع بمصر جدير بأن يقال عن

هذا الشرح انه أنفس كتاب في أصول الفقه

(١٣) جوهر النظام أرجوزة في الاحكام الشرعية وهي بضعة

عشر الف بيت طبع بمصر

(١٤) بلوغ الامل منظومة في أحكام الجمل في الاعراب نفيسة جداً

هذا ما وقفنا عليه من آثاره القيمة ومناقبه ، ولا شك ان له

مصنفات أخرى اذ هو معدود من أجلة المؤلفين المجيدين

منزله في الزمة

كان محبوباً معظماً عند الامة كلها كما اليه انتهت رئاسة العلم وقوله

هو الفصل ولا فرق في ذلك بين أمير وملك وعالم وبين سائر الامة

إذ لم يبلغنا وقوع مشادة بينه وبين أحد من أمراء عمان وما جرى
في الظروف التي هبت فيها الامة العمانية الى مبايعة الامام من المشادة
بين السلطان فيصل والامة ولو كان المترجم رأس الحركة فان المسئلة
ليست مما يعد نفوراً عنه بل كان ذلك دليلاً على عطف القلوب عليه
والتفافها حوله ولم يكن السلطان ممتنعاً ومعارضاً لارادة الامة ولكنها
ظروف قهرية كما يدركه أولو البصيرة والعلم بما يكتنف ذلك
الجو من الاحوال

وقائع

بلغنا نعيه الى المغرب ونحن بالوطن المنفى في الشهر الذي
توفي فيه قطب الائمة وهو ربيع الثاني عام الف وثلاثمائة واثنين
وثلاثين من الهجرة فكان الخطب مضاعفاً - عن سن تقارب
الستين على ما بلغنا فمضى رضى الله عنه الى الله وقد ترك آثاراً
تشهد بجلالة قدره وأبطلوا ساروا بالامة في مناهج السعادة علماء
وعملاء فجزاه الله عن العلم والدين والامة أحسن الجزاء . اما ما رثاه
به الشعراء فلم يبلغنا منه شيء عسى ان نجد فرصة اخرى للالمام به
او ببعضه بحول الله وقوته

القاهرة

أبو اسحاق ابراهيم اطفيش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول عبد الله وابن عبده
أحمدك اللهم بكل الحمد
واشكر المولى على آلائه
وخص من بينهم محمدا
واختص بالتبجيل والتعظيم
صلى عليه ربنا وسلسا
ثم صلاة الله تغشى الآلا
وصحبه الكرام خير عجب
ما تليت آثارهم ودونت
وبعد إن خير نظم بالغ
فانه حوى بيان الشرع
وانصب في سهولة الالفاظ
لكنه لم يخل من أشياء
كثرت تطويل بغير طائل
وذلك شيء دونه يستغني

المرتجى الطافه من عنده
في حالة الرقد وغير الرقد
ثم مسلاته لانبيائه
نبينا الذي أتانا بالهدى
بين الورى من ربه الكريم
وزاده جلاله وانصبا
ومن على منهاجهم توالى
عليهم أيضا سلام ربي
وجلست أخبارهم وبينت
في الفهم مبالغا نظام الصايغ
من واجب وجائز ومنع
وطاب حفظه لدى الحفاظ
معينة عند أولى الذكاء
كذكره في النظم قول السائل
ومثل حشو ليقيم الوزنة

ومثل تكرار لغير معنى	ومثل مشكل يحير الذهن
وجعله الشطر بشطر متصل	وكان حق مثله أن ينفصل
وعلق البيت بما يليه	من غير ما ضرورة تلجيه
الا لذكر ما يجوز حذفه	وذاك منه أيتهم كشفه
فقت في اصلاح ما وصفت	مجتهداً وربى استعنت
أصلحته من غير ما استقصاء	لا تقي عن الحل نائي
وقد حذف بعض أشياء منه	وزدته أشياء ليست عنه
بها يضيء جوهر النظام	كالبدر إذ يسفر في الظلام
ضمت فيه الحكم مع نسيبه	كضم ذى الحب الى حبيبه
شرعت فيه ببلاد الله	فكان هذا من عظيم الجاه
وكل ما كان بناؤه قوي	من نظمه أوردته كاردوي
لان حالى لم يكن متسعاً	لخدم ما رأيت مرتفعاً
والغرض التحرير والاحكام	بمجهداً لا النقض والابرام
فان يوافق المراد فاشكر	وان يخالفه فسامح واعذر
وان رأى المنصف فيه خلا	يصلحه ان كان أهلاً أو فلا
والعفو من الهنا مأمول	فيا به نعمل أو نقول

كتاب العلم

العلم درك القلب مثل البصر	يكون درك العين عند النظر
وهو على الاطلاق محمود لما	جاء من الثناء فيه فاعلموا

ولا يذم أبداً وانما
وذاك جهل عندنا مركب
من ثم كان العلم خير فائده
خامله يحوي به حميدا
يعيش في الناس عظيم الفضل
والعلماء قد جاء في الصبح
وأنتهم للأنبياء ورثة
وجاء أيضاً في ذوى العلوم
لأنه لاشك للبصائر
وهو حياة القلب مهما عدا
تقوى به من ضعفها أبدان
ونظر المؤمن في الكتاب
مداد ذى العلم به يوازن
يلهمه الله الكريم السعدا
وهو امام والفعال ينعمه
عليك بالتعليم طول العمر
فاطلبه في القرب وفي البعد معا
ولا تكن في البحث عنه خاملا
وان لقيت ماهراً ملازماً
واسأل ولا تعمل أو تملا

يذم ما كان شبيهاً بالعمى
صاحبه عن الهدى مجنب
أرباحه عن كل ربح زائده
وإن يمت يمت به سعيدا
ويرزق الفوز بيوم الفصل
بأنهم في الخلق كالصباح
ومن يكن أولى بشيء ورثه
بأنهم للناس كالنجوم
نور كمثل العين للظواهر
فذلك القلب يمت وبها
وضدّها ضعيفة مملات
زيادة له من الثواب
دم الشهيد وهو فضل باين
ويحرم منه الاشتياا البصدا
فعامل بدونه لا ينفعه
واجعله للحساب خير ذخو
ولو الى الصين محلا شسعا
حتى تكون للعلوم حاملا
فلا تفارقه ولا تراغما
وإن عرفتها قابد الجهلا

من أدب السؤال للضعيف
 لا يورث العلم من الأعمام
 لكنه يحصل بالتكرار
 مثاله شجرة في النفس
 يدركه من كد فيه نفسه
 مزاحها أهل العلوم بالركب
 قاله قد أوحى إلى داود
 ثم عصي منه وسر في طلبه
 وذلك تعظيم لشأن العلم
 وأنه لأفضل الأعمال
 ويرفع الله به أقواما
 يبلغ العبد بلا إنكار
 والجهل ينخفض الشريف العالي
 والعلم أبقى من الجين وذهب
 وهو لمن يحمله أنيس
 واعلم بأن العلماء قالوا
 قد جمعوا الكنوز ألفاً ألفاً
 ولو بحرف واحد أعطونا
 وكيف يرضون وهل يستبدل
 وهو مخالف لحال المال

أن يسأل العالم كالضعيف
 ولا يرى بالليل في المنام
 والدرس في الليل وفي النهار
 وسقيها بالدرس بعد الغرس
 حياته ثم أطال درسه
 وطالبا لينته كل الطلب
 أن اتخذ نعين من حديد
 حتى ترى بلاهما في مطلبه
 إذ فضله يفوق كل حكم
 مما عدا الغرض من الأحوال
 حتى يصيروا قادة إماما
 بفضله منازل الأحرار
 لجهله بالقول والأفعال
 وأنه لهم فضل وأدب
 أن عدم الخليل والجليس
 الأغنياء لهم الأموال
 وقد جمعنا العلم حرفاً حرفاً
 ألفاً من الأموال ما رضىنا
 فإن يباق من يعي ويعقل
 نساؤه بكثرة السؤال

والمال إن أنفقت منه شقصا
أنفعه ما كان في الأذهان
لأن ما خلا القواد منه
والعلم والجهل هما ضدان
مثاله كالنار عند الماء
طوبى لمن في علمه قد رغباً
فأفضل العلم الذي قد عملاً
وما خلا من عمل لا ينفع
ومن أعانته الآله سهلاً
وقد رأيت الناس في زمانى
لكن مباهاة لأهل العلم
ويل لمن كان بهذا الحال
لا تطلبه يا أخي ليجاه
لأنما المراد منه العمل
وعالم بعلمه لم يعمل
فأسأل الرحمن عفواً وتقى

لاشك أدخلت عليه نقصا
وشره ما كان في اللسان
فذاك جهل فيه فاحذرته
فكيف في القواد يجمعان
هل يجمعان قط في إناء
لله والآخرى به قد طلبا
به وكل الخير منه حصلا
بل ضره باد على من يجمع
عليه فيه السعى حتى يحصل
لا يطلبون العلم للثمان
وحجة منهم لأهل الظلم
من العذاب ومن النكال
ولا به للعلماء مباهى
وصرفه لغيره مبطل
أشد في التعذيب ممن جهلا
حتى أعيش في الهدى موقفا

كتاب أصول الدين

وهي أمور تبتنى عليها
لا دين للمرء إذا لم يعرف
صحة ديننا فل إليها
ما كان منه لازماً فلتعرف

واعتمدن ذلك بالدليل	في حالة الاجال والتفصيل
فان عجزت عنه فالاجال	ثم صحيح الاعتقاد قالوا
والاعتقاد هو جزم القلب	بما تلقى من صفات الرب
يوصف بالصحة والبطلان	كسائر الاحوال في الاديان
والاعتقاد عن دليل قد علم	علم والا فهو تقليد ومم
وهو لدينا جائز ويمتنع	ان لم يوافق الهدى الذي شرع
كذا اتباع القول حقا كانا	او باطلا نبحره اعلانا
لان هذا لم يبال ابدا	أصاب فوزاً أو مهامة الردي
ولا تناظر بكتاب الله	ولا كلام المصطفى الاواه
معناه لم نجعل له نظيرا	ولو يكون عالما خيرا

فصل التوحيد

معرفة الباري من العقول	فكيف بالسمع والنقول
ولا يجوز جهلها لجاهل	طرفة عين عند ذي الدلائل
ودرك ذاته محال انما	يعرف بالوصف الذي قد علما
ونفس رب العالمين ذاته	وذاته تفسيرها ثباته
يعنى به نفس الوجود الواجب	فالذات لا تحد في التخاطب
فنحن بالوجود جازمونا	وما عداه غير عارفينا
فتزه الله عن الانداد	وعن نظير وعن الاضداد
لانه ليس كمثل الباري	شيء من الاشيا فلا تبارى

فهو قديم دائما لم يزل
وباطل في حقه الاينيه
فلا تقل أين ولا كيف ولا
لان هذا من صفات الحادث
ومن يشبهه بشيء منها
ما قدره جل حق قدره
وذلك حيث أنكروا تنزيله
فاتهم قد شبهوه بالورى
ونحو هذا من صفات البشر
تعلقوا بالمتشابهات
وما دروا بأنها قد فسرت
ألم يقل بأنها أم وما
فكل متشابه يفسر
فما أتى من ظاهر التشبيه
ألم يقل ليس كمثل الله
في هذه الآية نفي المثل
وقيل ليس زائداً بل أنها
ويبقى وجه ربنا معناه
ثم تعالى جد ربنا قل
وقيل معنى قوله يده

ولا يزال باقيا فيما يلي
والكم والتعليل والكيفيه
حيث ولا تصوبين من سبالا
وهو تعالى غير ذي الحوادث
فمفتر جل تعالى عنها
معناه هم ما عرفوه قادره
ومثلهم من ينكرون تأريله
وجعلوا له اماماً وورا
سبحانه عن قول كل مفتر
واعقدوا للمتناقضات
بمحكمات في الكتاب ذكرت
معناه الا اخذ بالذ احكاما
بمحكم القول ولا يستنكر
مفسر بالنفي للتشبيه
شيء فأين موضع الاشباه
والكاف فيه زائد للوصل
كناية عنه بلازم النهي
بقاء ذاته وما أولاه
عظمه وقيل مثل الاول
مبوطنان هي نعمناه

ويده فوقهم أي قوته	كذلك القبضه إذا قدرته
وقوله تجري بأعين فقد	فسر بالحفظ وغيره يرد
ومثله آية طه وهي في	موسى يعني تصنعن قاعرف
فرطت في جنب الآله فسرا	رضاه أي تركت ما قد أمرا
وفسروا رضاه بالقبول	وهو الثواب منه للمعمول
ومثله التفسير للمحبة	وفسروا ثوابه بالجنة
وقوله عن ربهم قد حجبوا	معناه عن ثوابه إذ عذبوا
ولا يقال فيه انه احتجب	عن خلقه لكن خلقه حجب
أما تجليه تعالى للعلم	فلك آية أتته قائمهم
ومن روى أن الرسول قد رأى	خالقه أعظم فيه الخطئا
قد قال لا تدركه الابصار	وانه يدركها القهار

فصل في صفات الله تعالى

لا يوصف الرحمن بالاجسام	ولا يعود لا ولا قيام
أشهد حقا انه قدير	فرد قديم قاهر بصير
ليس له في ملكه وزير	ولاله في أمره مشير
وانه رب السموات العلى	بالمالك والقهر على العرش علا
شيء فما تشبه الاشياء	لانها من حقها الفناء
ووصف الرحمن بالزوال	فهو أخو كافر وذو ضلال
ومثله من قال ذو الآلاء	يشبه واحدا من الاشياء

من ثم لا يوصف بالسرور
كذلك الغم وحزن وهما
وان وجدت مقتضاه ذكرا
اذ المراد لازم السرور
وان آتى في وصفه التعجب
فذاك وصف منه قد جرى على
كقوله ما أصبر الكفار
ولم يرد حقيقة التعجب
لكن لمثل حالهم نستغرب
والله ما يوصف بالفساد
غلا يقال انه قد أفسدا
بل كله لحكمة وان خفى
وانما يقال مفسد لمن
وذلك المأمور والمنهي
ولا يجوز في الصفات الاصل
تقول في أفعاله ما أحكمه
لانه يكون في التعجب
ولم يكن لوصفه أسباب
ولا أقول انه ممنوع
في آية من سورة الكهف انظر

والفرح الظاهر في الامور
ضد لما في البيت قد تقدما
في خبر فهو مجاز شهرا
من الثواب ومن الاجور
فحملة على المجاز يجب
وفق الخطاب في مقامات الاولى
اسمع بهم ابصر بهم جهارا
اذ علمه بذلك لم يستغرب
نحن لهذا حسن التعجب
من كل شيء كان في العباد
لما رأينا من فساد قد بنا
ظهورها على الورى فلتعرف
أفسد شيئا كان فيه مرتين
وربنا عن كل ذا علي
تعجب وجائز في الفعل
ولا تقل في علمه ما أعلمه
اشارة الى لطيف السبب
حتى يقال انه عجاب
لانه جاء به المسموع
في قوله اسمع به وابصر

فانه تعجب في البصر والسمع وهو من صفات الاكبر
ومشرك بالله ذي الجلال واصفه حاشاه بالزوال

فصل في الفاظ الصفات

لم يزل الله قديرا عالما ونحو هذا جائز كن قاهما
وذلك لا يجوز في الافعال لانها حادثة الاحوال
والله خير حافظا يجوز وهو محافظ فلا يجوز
فيما حكى الاصل ولست أمنعه وما به علل لست اسمعه
والمستعان بالاله الباري ليس يجوز قاله الهجاري
وياغيث المستغيثين فلا يحيزه جل الهى وعلا
ويادليل المتحيرينا كثره عنه كذا روينا
وهكذا قد ارتدى بالكبريا لانه خلاف ما قد رويا
وهكذا يامندى واختلعا في لفظه المنان أيضا قاعرفا
وقيل بالمعطي لكل النعم ثم جوازه اتى في الشرع
وأما قليل الله ان عني به تأكيد نفي جائز فانتبه
تقول ما عندى قليل الله تريد لا شئ ولا مضاهى
ولا يقال الراى للمنان لانه من صفة الانسان
ما شاء خالفنا ومثنا ليس يجوز هكذا روينا
لان ما قد شاء الرحمن يكون لو لم يرد الانسان

وقول سبحان بلام والف
ويعنر الجاهل ان اتاه
ومن يقل نسرق لولا كلبنا
فقبل شرك والصحيح عندي
وان روي التشريك فيما قد روي
او انه يقال فيمن يعتقد
من قال كل بالاله لاحق
كذلك ان فسرته بالموت
ولا يضيق ان يقال الزارع
كذا الرؤوف جائز وفسرا
لا راحم ارحم منه جوزا

فذلك لن فاحش فدع وقف
والعرف في الامماء لا نرضاه
وهكذا تقتل لولا صحبنا
ان تنظر الاحوال عند القصد
فذلك تشريك بمعنى لغوي
حقيقة القول بذلك المبتعد
يجوز اذ معناه بعث صادق
اذ الاحق واقع بالقوت
لانه في النص اسم واقع
بشدة الرحمة فيما أثرا
لراحمين فليصف تجوزا

فصل في أفعال تعالى

والخير والشر من الحميد
لكن فعل العبد كسب منه
من عدم الايمان منه بالقدر
وهكذا من حمل المعاصي
والذنوب لا شك من العبيد
فان عنا عنه فنه الفضل
وان للشيطان فيه الوسوسة

خلق وعلان من العبيد
وربنا الخالق فافهمه
بخيره وشره فقد كفر
على الاله فهو عبد عاصي
لفعلهم ما جاء بالوعيد
وان به عاقبنا فعلى
حين دعاه للشقا ووسوسه

وقد نهى رب العباد عنه
والخلق غير النهى فافهمنا .
وما عدا ذلك سر معنا
وفسرت هداية الرحمن
الجامعان صفة الايمان
وتركه وشأنه خذلان
وضده التوفيق فالموفق
وقيل خلق قدرة العصيان
وضده التوفيق والاصل اقتصر
أقر بالبعث وبالنيران
وكتب الخلق لها تطاير
يري به كل الذى قد فعلا
وقيل تحت العرش قبل خزنت
والذرتان عندنا صواب
يجزى بها فاعلها والعفو
ومن تمت على الكبير عذبا
ليس له شفاعه من أحد
وانه ذو المنصب الرفيع
وانه الشافع والمشفع
لكنه في النار قطعاً بخلافه

فلا يصح ان يقال منه
فيخلق الشيء وينهينا
سؤالنا عنه الا قامتعا
للخلق بالتوفيق والبيان
وليس للكافر غير الثاني
فياته من نفسه الحرمان
تراه للخير معاً يوفق
هو الذى يعرف بالخذلان
عليه والحق أرى فيما غير
انها حق وبالجنان
يوم الجزا كل اليه طائر
والله عن أعمالنا لم يغفلا
وقيل في أيدي الكرام أمنت
عليها قد يقع الحساب
لثائب أو من عراه السهو
وذاك في القرآن حكما وجبا
من الورى حتى النبي احمد
له لواء الحمد في الجميع
لكنها عن الشقي تمنع
فهو بها معذب مؤبد

خروجهم في الذكر قد نفاه
وعدم الخلود قول المرجئه
أولادهم في ذى الحياة تبع
فقال بعض انهم في النار
وبعضهم قد قال في الجنان
وقال بعض في الجنان خدم
ربي فياويل لمن يلقاه
إياك أن تسمعه أو تبديه
لهم وفي الاخرى الخلاف يرفع
كمثل آباءهم الفجار
منعمون ككذوي الايمان
فهم كولدان بها يستخدم

باب خلق القرآن

والحق ما قالت به الاعلام
ووحيه وانه تنزيله
لكن أقول الاحرف الملهوطة
بأنها مخلوقة للبارى
لأنها مظهرة للاحرف
وذلك غير علمه تعالى
قالعلم والمعلوم ليس واحدا
وانه في اللوح قطعاً رسماً
وذا ان مخلوقان هل تقول
ومنكر لخلقه يختلف
مالم يخط للذى قد قال
ونسب الاول للمغاربة
بأنه ربنا كلام
مبيحانه صح لنا دليله
في الكتب من أسننا ملفوظه
قلت كذا المعنى فلا تماري
وكل مظهر وحديث فاعرف
وان يكن يعلمه كمالا
كالضرب والمضروب قد تباعد
كذلك أيضاً في صدور العلماء
يحوى القديم حادث منقول
فقيل فاسق وقيل نقف
بضد ما قال فع المقالا
والثاني للعمانيين قاطبه

وبعضهم يبرأ ممن اعتقد
لانه قد جاء في الكتاب
ومنكر خلق نبينا يجب
وقته يجوز كالمرتد
ولم يقل في فطرة القرآن
لان من أنكرها تأولا
فتلك شبهة بها تستروا
ووجهها ان الاله وصفه
وكان في الكلام وصف ذات
وليس هذا الوصف في النبي

حدوثه والحق فيه أن يرد
حدوثه بظاهر الخطاب
تتويبه ومشارك إن لم يتب
كذلك قال عند هذا الحد
بمثل ذاك وهما بيان
فهو مناقق وإلا قتلا
من ثم عند عدمها لم يعنفوا
بأنه كلامه وعرفه
ووصف فعل بالمعاني آت
فزهما بفهمك الذي

فصل في الايمان

والعبد لا يستكمل الايمانا
من لم ينل حظا من التواضع
ولا يجوز القول ان المؤمنا
لانه نوع من الكفران
وانما الايمان قول وعمل
وهي له أجزاء او شروط
فيظنون قولهم السديد
لانه إن حله النقصان

اذا رأى لنفسه أثمنا
يرى به في أسفل المواضع
زان فكن بالنهي عنه معلنا
وهو يتنافي خصلة الايمان
ونية فهو علي هذا استقل
وبانتفاها ينتفى الشروط
لا ينقص الايمان بل يزيد
داخله جميعه البطلان

ثم كماله بأن يوالي وأن يعادي لذوى الضلال
وأن يكون ناطقا بالصدق ملازما في عمره للحق

فصل في الكفر

من لم يكن متقيا لله
لأنه ما بينهم منزلة
وكشفه بأن تقسمه
والكفر في أصل اللغات التغطية
فان من يعبد غير الله
وقد يجي شرك الجحود إن جحد
من أنبيائه وهذا أشكل
أما الذي نوعه في الأصل
بل ذلك في التسمية المشاعه
أما الجحود الشرك بالرحمن
والثالث الطاعة للشيطان
أما النفاق فهو في السرائر
فأول القسمين ما تقسما
فانهم يخفون نفس الشرك
فكذب القرآن ما قالوه
ولهم في النار أسفل الشرك

فهو أخو كفر بلا اشتباه
كذلك في القرآن ربي أنزله
لشرك والنعمه فافهمه
والشرك معناه يقال التسويه
سوى به من ليس بالاله
لوصفه أو حكمه أو لاحد
وهو على الامة أيضا أعضل
فليس من أحكام هذا الفصل
وهي جحود وريا وطاعه
والثاني ان تعمل للانسان
إذا أجابه الى العصيان
وتارة يكون في الظواهر
في عصره عليه ربي سدا
ويظهرون القول بالزكي
لكن مرادهم به نالوه
وذلك موضع لمن في الله شك

صار الجزا موافقا للعمل
أما الذي يظهر فهو ينقسم
فكل من دان بما يخالف
سواء ان حرم ما قد حلا
والانتهاك هو أن يفعله
وذا الى التوبة والرجوع
من لم يتب فذلك المصير
وشاهد الزور بعيد التوب
من ثم قال بعضهم لا تقبل
كذا الخلاف فيه هل يوالى
ويعتجب الاصل هنا قبوله
من قال ان المصطفى قد كما
ألم يقل أنذرتكم على سوى
بلى لعمر الله قد بلغ ما
وكاذب من ادعى علم غد
لانه غيب قد استأثر به
وإن يقل ذلك بعض الانبيا
فانه سبحانه استثناء

أخفوا فآخفوا في المضيق الاسفل
لبدعة ولا تنهاك قد علم
فلك بدعة لها موآلف
أو حلل الحرام حين ضلا
وهو حرام في اعتقاده له
أقرب والكل أخو تضييع
لانه بالذنب مستمر
بما آتى من زوره والحبوب
له شهادة وقيل تقبل
وذلك كله اذا ما آلا
وفي الولايات كذا دخوله
شيئا من الوحي افترى وأعظم
وبلغ المنزل هل هذا استوى
جاء به من ربه وأحكما
وان علا منزله في الفرق
رب العلى فبان أصل كذبه
في عصرها فذاك وحي أوحيا
في قوله الا من ارتضاه

فصل الولاية والبراءة

والحب والبغض من الاعمال
وذلك باعتبار ما ثمره
فانما المستور فعل القلب
والحب للمؤمن من حقوقه
والكل واجب على من عقلا
وكل من أحبته في الله
وذا هو الولاية الماثوره
وسبب الولاية اصطفاء
والاصطفا ما لم يشب بالكدر
وقيل من وافق أهل الحق
يلزمنا حتما بأن نواليه
هذا هو الاصح لكن ما سبق
والحب والبغض من الانام
ثم البراءة وحسد السيف
فلا تصح أبداً بدون ما
نبرأ من قد عصي مولاه
وهكذا نبرأ ممن برأ

وإن تكن مخفية الاحوال
من الفعل دون ما تسره
وهو سوى مقتضيات الحب
والبغض لكافر من حقوقه
ويلزم الوقوف عن جهلا
فانصره في الدين ولا نظاهي^(١)
وضده البراءة المشهوره
بين الوليين ولاخفاء
والمستراب لا يوالى فنر
في ظاهر الفعل معا والنطق
إذ لم تكلف بالامور الخافيه
أسلم للضعيف من خوف الزلق
أوثق من باقي عري الاسلام
سيان حال الاهتدا والحيف
يوجبها كقتله إذ حرما
ما لم ينب عن الذي أتاه
منا برأى فافهم ما عني

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب « ولا تضاهي »

لانه بذلك عاصي آثم ولاية النفس علينا فرض يلزم أن نصونها عن كل فهذه ولاية النفوس وقولهم لا تبرأ من غيرها إن وافق الصوابا كمثل ان شاهدت منه ذاك وقيل يجزى فيه نقل الواحد لكنه من خبر الآحاد من ثم قالوا انها من عبد لانه بالعدل الاعتبار وهكذا من النساء تقبل وحوالهم يبرأ ممن علما لانما العلم يكون بالبصر قالعين بعض طرق العلوم فكيف يمنع ثبوت الحكم لكنه يمنع موجب النظر كذلك أيضا يتولى من علم واختلفوا هل تؤخذ عنه والقول بالاخذ هو الصحيح

وهو به مخالف مراغم وهي لغروس الفلاح أرض شين بقوله كان أو بفعل وصون ما فيها من الغروس معناه في جبل التقى الزمنا توله حالا ولا ترتابا أو نقل الصدلان ما هناكا لان هذا غير حكم الشاهد فليس موقوفا على الاشهاد تجزى وما في ذلك نوع بعد سواء العبيد والاحرار بشرط أن تكون ممن عدلوا يكفره ولا يضره العمى وبالسماح مرة وبالخير وبعضها بالعقل والمفهوم لفقده بعض طريق العلم فيرأ أن بالخير الذي اشتهر له ولاية علي ما قد رسم فقال قوم تمنعنا منه لانه مخبر صحيح

فان يكن عدلا فماذا يمنع
والطفل تابع بلا خلاف
واختلفوا هل يتبعن أمه
ويسع الناس جميعا جهل ما
مالم يكونوا ارتكبوه فعلا
أو يروا من عالم تبرا
ومن تولى كافراً فحكمه
ومن أحبه لمعروف صدر
لكن جواز ذاك مالم يفض
وألفة الاختيار تشعل الحكم
والمستخف بالمقام الأفضل
أعنى بذلك العلماء لأنما
فهي نظير اللوح حيث كانا
كذلك غير جائز يقال
لان فيهم خشية الرحمن
وجاز في الولي يا مسكين
ولا يجوز حالة التنقيص
ومن رأى وليه يأكل شي
فانه يحسن فيه الظنا

من أخذ مايقوله ويرفع
أباه في ولاية التصافي
وذلك مالم يبلغن حله
حرم ان دانوا به محرما
أو صوبوا الذي أتاه جهلا
منه. كذا إن هجروه هجرا
كحكمه كذاك أيضا إثمه
لابأس إن كان لغير ما كفر
لفعل محجور وترك فرض
بالقلب لأمثل الذي قد اجترم
تنزع منه بركات العمل
قلوبهم فيه^(١) الكتاب رسما
كلاهما قد جمع القرآن
للمسلمين الفضلا جهال
ينخشونه في السر والاعلان
لانه ترجح يكون
لانه نوع من التنقيص
وقت الصيام وهو لم يدرك
كذلك ما اشبهه إن عنه

لانه في دينه مأمون
وهكذا في المتداعين
وبالوقوف بعضهم قد قالا
وشرطها على الحتان أوقفا
إذ لم يكن لمثل ذاك أهلا
أما إمام العدل والولاية
لأنهم قد نهضوا للعدل
وإن خفي حالهم وأشكلا
وإن يكن من قبل ذا القيام
فلا يجوز لفتى تولى
كل دعاء لولى جائز
ولا يجوز لسوى الولي
لأنها تعطى لأهل الكفر
إلا إذا كان بذلك يظهر
لأنما الحكمة في الجهاد
ولا يجوز بالرضى والمغفرة
لانه يفضى الى الفقران
والله لا يرضى عن الفساق
ولم يك استغفار ابراهيم
يظن انه يتوب وترك

حتى يصح انه يخون
عن بعضهم والمتلاعنين
وبعضهم يبرأ منهم حالا
فلا يصح ان تولى أقلنا
كذلك إن مات فلا يصلى
فوالهم وهكذا القضاة
وعرفوا بين الورى بالفضل
فقف ولا عبرة بالذ جهلا
قد شروا بالفضل فى الاسلام
لاحد أن يترك جهلا
لانه بالخير طرأ فائز
إلا اذا كان بدنيوي
فليس في الدعاه من حبر
فساده فعند هذا يحجر
لقطع ما كان من الفساد
لواحد من العصاة الفجرة
والقوز بالجنان والرضوان
إلا بترك الفسق بالاطلاق
إلا لما وعده قديما
ذلك بعد أن رآه قد هلك

أثنى عليه الله في كتابه
وحشنا للاقتدا بالكل
وحكمة الله بهذا ظاهره
ولا يقال لا يشق الله
وقد أجازوا أن يقال استحفظا
وان هذا كله قد ينصرف
والحفظ والشقة كل يحصل
وإدع لملوك الولي يسلمها
لأنه إلى الولي نفعه
وقائل هذا من الاختيار
أو أنه من الرجال السعدا
فلا يجوز سوى الولي
وفيه وجه يستبين في هدى
أما الهدى يكون للبيان

وهكذا أثنى على أصحابه
فلانوالى غير أهل الفضل
أبغض الله وأنت شاكره
عليك في غير الذي ترضاه
في الكل والفرق أراه لحظا
إلى معان في الجواز تنصرف
في هذه وفي التي تستقبل
وأن يعافى إن يكن تألما
وفي سواء لايبين منعه
لاشك فيه أو من الأبرار
أو أنه مبارك ربى هدى
لأنه يختص بالثقي
ولفظه الاختيار لاتنفدا
والخير في العرف له معانى

باب في بيان شيء من المعاصي

وهي على قسمين فالصغائر
فإنه يكون ذا إصرار
وإنما يغفر نفس اللهم
وقيل في صفات الذنوب

معفوة إلا إذا يكابر
وذنبه يعد في الكبار
عند اجتنابه الكبير قلعم
بأنها من جملة الغيوب

قد خفيت لأنها لو عينت
 وقيل بل معلومة للعالم
 مثاله اللطمة وهي إن لم
 كذا من الكبير سوء الظن
 من لم يكن بالمسلمين هم
 من قال لا أرضى بما عليا
 وهو حقيق عندنا بالمخلع
 ومن أقر بكبير من زنى
 إلا إذا أعلن بالمتاب
 من لم يفيض عن حرام بصره
 وهذه وصية لكل
 لا تشركن بالله . شيا
 وهكذا ترك الصلاة فاحذر
 وهكذا أوصاه أن يطيعا
 وأمر الرحمن بالاحسان
 لو أمراك بالخروج مما
 وقد نهاه عن شراب الخمر
 ولا تنفرا أبداً من زحف
 وإن أصاب الناس موت أقم
 ولا تنازع الأمور أهلها

أفضى إلى ارتكابها إذ بينت
 وذاك ما ليس من المظالم
 أرش بها كبيرة به جزم
 بالمسلمين واتباع الضغن
 فليس منهم في الذي يلزمه
 فلتبصر منه هيا هيا
 لأنه يخالف للشرع
 أو غيره كالقتل ظلما لعنا
 وأنه النادم في الخطاب
 تعدياً فتلك حال مكفره
 من الرسول لاختيه الفضل
 وإن قتلت أو حرقت حيا
 تاركها خالفه منه يرى
 للوالدين فاحذر التضديما
 اليهما وذاك في القرآن
 بما أمرك أمرهما إنما
 قائما مفتاح كل شر
 وكن مقبلا ثابتا في الصف
 فيهم وكن ذا خشية واستقم
 نظمت معناها إذا لا كليا

لكن بحسب ما أتى في الأصل ويختم الله لنا بالفضل

كتاب أصول الفقه

وهي قواعد على الاجمال فمن يمارسها يحصل ملكه يستخرج الحكم من الكتاب كذلك الاجماع فيما اجتمعوا وانما تطلب من محلها وذكرها في هذه المواضع فنثروها في بيان الشرع فقسّموا الخطاب للاخبار وناسخ ايضا ومنسوخ وما ومحكم ومتشابه ولا فكل حال يقتضي فعلا تطلب وان يكونا للاله فدعا ولا تؤاخذنا بما جنينا وللمساوي فالتماس نحو لا وان يكن لمن يفوق منزله ويجب الفعل وطورا يستحب ويكرهن فالوجوب يأثم

لاخذ حكم الشرع باستدلال يدري بها مأخذه ومسلكه وهكذا من سنة الاواب كذلك القياس فيما فرعوا وتخطب الغادة عند اهلها اتمودجا من نكت لواضع وشكروها في معاني النفع والامر والنهي فلا تماريعم والخصوص كل علما يسع ذا الرأي بها ان يجهدا امر والا فهو نهى فاجتنب كقولنا رب ارحن واسمعا والامر والنهي يخص القونا تعص الااله واجتهد ان تعصا من الوري يخص باسم المسئلة ويحرم تارة فيجتنب تاركه اذ تركه محرم

وضده الحرام والذي استحب
 وضده المكروه والمباح
 والنسخ لا يكون في الوعيد
 لكنه في الامر والنهي فقط
 كذلك في الاخبار ايضا امتنع
 وهو محال في معاني القلب
 وينسخ الكتاب بالكتاب
 وهكذا السنة بعض ينسخ
 والاول الصحيح والمشهور
 وان اتى العموم والخصوص
 لانه اقوى دلالة وإن
 وقيد المطلق بالمقيد
 وفسر المجمل بالمبين
 ورد ما كان اخاتشابه
 وما اتى عن الرسول يقبل
 والكل حجة قاما الاول
 من ثقة ثقة والمرسل
 مثاله نقل أبي الشعثاء
 وبعضهم لم يقبل المرسل
 وان اتى الصحيح بالتواتر
 يثاب من يفعله حين تدب
 ليس على فاعله جناح
 والوعد من خالفنا الحميد
 لانه على المصالح ارتبط
 كيلا يرى فيه تناقض وقع
 فكيف يأتي في مقال الرب
 وهكذا بسنة الاواب
 بعضا وقيل الذكر ليس تنسخ
 والعكس مرجوح كذا مهور
 في موضع يقدم المخصوص
 كان طريق القطع في المتن ذكر
 اذا هما قد وردا في مورد
 واعتبر الاحكام بالتبين
 لحكم الآيات والمشابه
 وهو صحيح مرة ومرسل
 فهو الذي الى النبي يصل
 فهو الذي منه الصحابي يهمل
 عن سيد الوري والانبياء
 لكننا نختار فيه الاولا
 جاحده يكفر أى كافر

لانه يوجب علما قطعا
وفعله صلى عليه الله
وان يكن ندبا فذاك يندب
وكل هذا اسوة مستحسنة
تقدم الحديث مها جاء
ونرجعن في بيان الحكم
أو لم يكن فلاجتهاد البعض
والاجتهاد في زمان المصطفى
مثل اجتهاد في قضايا عمر
وكانتلافهم بمعنى الامر
وفي بنى النصير بعض قطعا
حتى أتوا للمصطفى فنزلت
وقد أجاز لمعاذ يجتهد
وليس في زمانه اجماع
وإنما الاجماع بعد عصره
ويذهبون فيه كل مذهب
فيقطعون فيه حكما واحدا
وحيث لم يتفقوا للقطع
لأنما اجماعهم يكون
لأنهم من الخطا قد عصموا

والظن في الاتحاد حكم شرعا
يلزم أن نفعله كما هو
اوجهل الوصف فليس يجب
وليس كالتأسي عندي حسنة
على قياسنا ولا مرء
عنه الى اجماع أهل العلم
لان أخذ ذاك نوع فرض
حكاك عنهم بعض من قد سلفا
إذ وافق الكتاب فيما نظرا
يوم قريظة صلاة العصر
نحيلهم وبعضهم قد منعنا
آيتهم فصوبت وعدات
ان طلب النص لها فلم يجد
إذ يرفعن بقوله النزاع
فينظرون في معاني أمره
ويرجعون للهدى المصوب
ويرقعون الاحتمال الزايدا
فتم للنزاع أي وقع
نوعا من الدين به فدين
فلا ضلال في الذي قد جزموا

والحق في مسائل الخلاف
 لكنه ليس يجوز أبدا
 لأعماله شروط تشترط
 وإنما يرجح الأقوال
 وقيل من كان أخا اجتهد
 وكان في نازلة قد اجتهد
 قيل ولو خالف أقوال الوري
 لأنما محل الاجتهاد
 وزلة العالم في فتواه
 وذاك أن يخرج من لسانه
 مثاله أن يعطين "الآما
 وإنما الضمان للذي عمل
 وجاهل أفتى فليس يغرم
 لأنه يعرف بالجهل فقط
 لأنه عز الذي يسأل
 ولا ضمان ان يكن لم يخرج
 ولا يجوز الامر بالسؤال
 وان يكن قد حبر المسئول
 فهذه ليست بفتوى منه
 الا لمن قد أبصر الصوابا

عند جميع القائلين وافي
 لغير عالم بها. يجتهدا
 فلا صواب للذي لا يضبط
 من علم الحجة فيما قالوا
 ورائد رأى أولى الرشاد
 فلا ضمان حين أخطأها قصد
 لكنني استثنى قاطعا جري
 مع انتفاء النص في المراد
 مرفوعة عنه وما أولاه
 خلاف ما يقصد في جنانه
 مع البنين ثلثا أما
 بقوله إذ الخطأ منه قبل
 ان خالف الحق ولكن يأنم
 وإنما يضمن في ذاك الوسط
 بحاله وأنه لجاهل
 من قول كل العلماء الخبيج
 لغير موثوق به مفضل
 أن يؤخذ بالذي يقول
 فلا يجوز أخذ قول عنه
 فيه فأخذه به قد طابا

وان يك العالم أفتى ورجع
ولم يكن في الرأي نسخ أبدا
أما الضعيف فعليه يرجع
ويعملن بأثر الاصحاب
حتى يصح باطل وقيل لا
وقيل بل يعمل بالذي يرى
لانه من احتمال الغلط
ويخذ بما قال أولو الخلاف
من القواعد التي في المذهب
وما به القلب قد اطمئنا
ان لم يخالف فيه حكم الظاهر
ثم القياس بعضه صحيح
فالاول القياس في الفروع
من ثم قال فيه بحر العلم
من حل الدين على القياس
ثم الصحيح بعضه جلي
أما الجلي ما بدا معناه
مثل قياس أمة في الرق
وعكسه الخفي وهو ما اختفى
لكثرة الاشباه من ثم ترى

الى سواه فهو رأى قد وقع
فاعمل ولكن بعد ان تجتهدا
ان رجع المقلد المتبع
ان لم يجد من يفت بالصواب
حتى يكون مبصراً معدلاً
في كتب ثلاثة مؤثراً
أبعد فالأخذ هنا بالاضبط
ان لم تجد في كتب الاسلاف
ان الامور حكما للاغلب
يصح أن يأخذه من ظنا
فعنده لاحكم للسرائر
وبعضه مستنكر قبيح
والثاني في الاصول والمشروع
مقالة راقية لاهل الفهم
لم يزل الدهر أخا التباس
وبعضه مستبعد خفي
لكل ناظر الى ميناء
بالبعد عند سريان العتق
وهو الذي بالشبه إسماعرفا
فيه اختلاف العلماء ذكرا

فبعضهم يقول وصفه كذا	وبعضهم سواه وصفا أخذنا
فينشأ الخلاف من هذين	من ثم تلقى الفرع ذا قولين
وقد يجي الخلاف من حيث الخبر	يصح عند بعضهم فيعتبر
ولا يصح عند قوم فيجي	خلافهم من نحو هذا المنهج
كذلك مع تعارض الدلائل	يختلف الترجيح في المسائل
وان قطعنا بوجود العلة	في الفرع فهو ثابت القطعية
أو وجدت فلنا فذاك الظنى	كذلك ان كان الدليل ظنى
وبعضهم ينكر للقياس	لما ذكرنا عن فتى عباس
من ثم قالوا لا يقيس أبدا	الا امرؤ أعياء ما قد وردا
فيركنون للقياس عجزا	فكان هذا المنع من ذا حرزا
وذاك قول في سوى المنصوص	عليه في التعليل بالخصوص
وذاك مثل علة الربا وما	كثلا فيه الخلاف ربما
وحكموا العادة في أشياء	وهكذا الحكم بالاستقراء
وهكذا استصحاب حال الاصل	وهذه تمام هذا الفصل
وها هنا قد بقيت أبواب	نأتي بها ان كمل الكتاب

كتاب الطهارات

أما الطهارات من الانجاس	حكم يعم لجميع الناس
وجوبه قد جاء في الكتاب	وهكذا في سنة الاواب
واجمع الناس على فرضيته	فن هنا ثبوت معنى حجته

وعنوه أن يؤخرن الى وقت العبادات وبعض قال لا وقيل في الثوب اذا تنجسا عليه أن يغسله جميعا وإن يكن قد عرف المحلا ومن ينجس ثياب غيره ثم عليه غسلها ويرجع ومن رأى برجل نجاسة لم يلزمه عليه الزاما وذلك لا يحتاج للنية بل والزوك بعد الغسل إن بقي بها أغنى بذلك أثر المنجس وليس للابدان والثياب الا اذا صار بحال العدم وما عدا ذين من الاشياء وقال بعض في الثياب تطهر ودعة العين وبزاق الفم فتطهر العين من النجاسة كذلك البزاق بالدم اختلط ومثله الحائط والذي وجد وقت العبادات وبعض قال لا ولم يكن يعرف منه النجسا والاحتياط فيه ان يضيعا فانه يغسل ذلك غسلا عليه أن يعلمه بضره اليه بالخلاص في المتضع وقد أصابت رجله أو راسه إلا اذا كان لهم إماما يكفي اذا زالت بوجه ان غسل فعرض عنه عنى فانتبهها بعد زوال العين من ذا النجس طهر بضرب الريح والتراب فانه يعدل للتيمم فالحلف ثابت بغير الماء وأول القولين عندي أشهر بعض رآه كالمياه فاعلم ان عركت بالسمع فيما قامه وذلك ما لم يغلبته فقط في الفم طعم الدم عنوه ورد

حتى يصح أنه به دم . حتى يصح أنه به دم .
 أخرجه من فيه أو لم يخرج أخرجه من فيه أو لم يخرج
 وإن يزل بالماء دون ذلك وإن يزل بالماء دون ذلك
 وكل شيء أصله الطهارة وكل شيء أصله الطهارة
 حتى يصح أنه تنقلا حتى يصح أنه تنقلا

باب الميـالـة

الماء مطلق وغير مطلق الماء مطلق وغير مطلق
 مطهر لغيره كماء مطهر لغيره كماء
 كذلك ماء البئر والعيون كذلك ماء البئر والعيون
 وغيره يكون طاهراً وقد وغيره يكون طاهراً وقد
 فطاهر إذا خلا من نجس فطاهر إذا خلا من نجس
 مثاله ماء به قد طهرت مثاله ماء به قد طهرت
 ولكنه آخر ماء تنظف ولكنه آخر ماء تنظف
 وإن ترى في الماء أثر كلب وإن ترى في الماء أثر كلب
 وإن رأيت الكلب فيه قد نزل وإن رأيت الكلب فيه قد نزل
 وهكذا إن ماتت العسالة وهكذا إن ماتت العسالة
 وإن يك الميت فيه ضفدعا وإن يك الميت فيه ضفدعا
 لو كان ذاك الماء في إناء لو كان ذاك الماء في إناء
 وإن يكن محرراً بالنار وإن يكن محرراً بالنار

والأول الطاهر بالتحقق والأول الطاهر بالتحقق
 غيث يجيئنا من السماء غيث يجيئنا من السماء
 يدخل تحت المطلق المصون يدخل تحت المطلق المصون
 يكون غير طاهر فينتقد يكون غير طاهر فينتقد
 وغيره يعرف بالنجس وغيره يعرف بالنجس
 به نجاسة عليه ظهرت به نجاسة عليه ظهرت
 به النجاسات ففيه اختلفوا به النجاسات ففيه اختلفوا
 فذلك الماء طاهر في الكتب فذلك الماء طاهر في الكتب
 وكان ذاك الماء قلاً يعتزل وكان ذاك الماء قلاً يعتزل
 في الماء لا يصلح لغساله في الماء لا يصلح لغساله
 فلا ينجس منه فاستمعا فلا ينجس منه فاستمعا
 لأن هذي من ذوات الماء لأن هذي من ذوات الماء
 فانه ينجس لا تمارى فانه ينجس لا تمارى

لانما الساخن من شيئين
 فالنار فيه زائد عن أصله
 ان كان طهره لاجل ذاك
 والكل مائي فأين الفرق
 وقيل في البول اذا ما وقعا
 يكون حكم ذلك الشرار
 وكان ذاك الماء منه أكثر
 بظاهر المضاف مثل ما الشجر
 لا يتوضى منه للصلاة
 وان يكن يذهب عين النجس
 وقيل في الماء اذا ما امتعلا
 فنفسان منه النجاسات معا
 وكل ماء كان في المقدار
 فهو كثير طاهر لا ينجس
 وذلك أن يغلبه في الوصف
 وان يكن يغلب في وصفين
 كذلك لا ينجس ماء النهر
 ما لم يغيره كما تقدما
 وان يكن قد خرق الاناء
 فحكمه كالجار مهما اتصلا
 وذلك الضفدع دون ذين
 وواجب أن ننظر في عدله
 قال سمك المقتول لا كذا
 فما أرى فرقا هنا بحق
 في الماء منه شرر فارتفع
 بأنه من جملة الاطهار
 لانتنا تغلب الاطهرا
 من باقلا ونحوها فليعتبر
 إذ لم يكن مطهراً بالذات
 وهكذا كل مضاف فقس
 يجوز ان نجعله مغسلا
 ولا نرى به الوضوء فاسمعا
 كاربعين قيل من جرار
 الا اذا زاد عليه النجس
 باللون والطعم معا والعرف
 أو واحد فالخلف في هذين
 لأنه الطاهر حين يجري
 في حالة الوفاق والخلف اعلم
 من أسفل يطرح منه الماء
 جريانه ولا كذا ان فصلا
 (٣ — جوهر النظام)

فجائز تغسل شيئاً فيه وإن يكن من أصله ينقطع
وفي السباع ترد الحيضانا لها الذي تحمله وما غير
وهو كغيره من المياه لانه الجاري بلا تمويه
والفرع جبار فهو جار ينفع قلما فيها طاهر ما كانا
لنا وبالكثرة بعض اعتبر وينجس بغالب الاشياء

باب في ماء البئر

والبئر لا تفسد بالانجاس ونزحها قيل فراغ الماء
والاول المعروف بالمستبحر وغيره هو الذي نذكره
فانه ينجس فيما قىلا وذاك كاشاة ومثل الغول
وذلك السور من الغيلان وان رأيت قلة في البئر
حتى يصح موتها فحينئذ وبالغوا فيما به قد جاءوا
وطهره ان تنزع عن النجسا وان تزد عن أربعين دلوا
وليس في الباقي عليك بأس ان لم تكن تنزع في القياس
وقيل أن ينقص بالدلاء لانه مشابه للبحر
بالحكم فيما هاهنا نسطره بواقع فيه ولو قليلا
لان في الشاة محل البول رجس كذا قال في البيان
فحكمها الحياة في التقدير تكون كالميتة حكما فانقبذ
القمل والغيل بها سواء وتنزع البئر حتى تيسا
فالنزع أربعون فيما يروى وقال بالتحسين دلوا تامس

ونزحها بدلوها المعتاد
وان تكن بثرها دلوان
تنزح عند بعضهم بالا كبر
وبعضهم بأغاب الاحوال
يطهرها وهكذا الحال
وقيل لا والاول المقال
وتطهر اللو مع الجبال
وقال قوم نزحها بالاصغر
منها صغير وكبير ثاني
لا بدلاء سائر البلاد

باب الطهارة بغير الماء

وتطهر الارض من الانجاس
بالشمس والريح وبالزمان
وان تكن ريح بغير شمس
والشمس ان اخرج في الدروب
وضربته الشمس والرياح
وتطهر الارض من السماد
وقال بالآدين أهل علم
كذلك المنزل مهما كسحا
وواطيء نجاسة لا تطهر
لانها في بدن الانسان
وقيل فيه غير هذا القول
والمشي قد يطهر النعالا
وان تكن لم تذهب النجاسة
ان زالت العين بلا التماس
وبعضهم يقول الاولان
فيه خلاف وكذا في العكس
وكان فيه الوطء بالدروب
فظاهر وما به جناح
كذلك الزرع بسقى آدى
وقيل بل ثلاثة في الحكم
ثلاث مرات وخبثه اتمحى
بمشيه ولو غدت لا تبصر
فغسلها عبادة الابدان
والاول الشير في المنقول
يسبع خطوات اذا ما زالا
فحكها باق على أسامه

والسَّن للموسى وللحديد
 وان ترى الانجاس في الدواب
 ان رجعت ولم تجد لها فيها
 والخلف في القطن وفي الكتان
 ان غزلا وبعضهم يقول
 والجدران تبنى بطين نجس
 من ظاهر وباطن وقيل بل
 وفاتح الجراب يلقى الفارا
 وما بقي فذاك طاهر كما
 ومثله يقال أيضا في العسل
 والمائعات حكها تراق
 كذا العجين جامدا أو مائعا
 وقال بعض طهره بالنار
 فبالشوى الانجاس منه تذهب
 صوغ اليهودي اذا ما أدخل
 وقبلها ان كان ذا أجواف
 والجلد للميتة مهما دبا
 وقيل لا والاول المختار
 والملح والشمس له دباغ
 وذلك شيء فيه عرف الناس
 مطهر من غير ما تقييد
 فانها تطهر بالذهب
 فانما مقيها يكفيها
 تنجسا فليل يطهران
 يطهر منها هو المغسول
 فطهرها قد قيل مهما تيس
 يكفي يابس ظاهرا اذا حصل
 فيه فيلقيه وما قد دارا
 أتى بسمن جامد حين رمى
 وكل جامد كذاك إن تسل
 لانه داخلها الارهاق
 ويمكن التطهير ليس ضائعا
 كذلك اللحم فلا تمارى
 وهو من العجين في ذا أقرب
 في النار طاهر ولو لم يفسلا
 في طهره قيل بالاختلاف
 فطاهر قد قال بعض البلغا
 لانه أقي به المختار
 وكل شيء دبغه ينساغ
 مختلف وما به من بابس

فالعرض المقصود رفع النسم ونحو ذاك من بقايا اللحم
 قبيء الصبي ان جرى في فيه يطهر معها مص ثدي أمه
 والشرط أن يمسه ثلاثا وثديها قد كسب الاختباثا
 وطهره في غسله بالماء لا يذهب العين والفناء

باب انواع النجاسات

والبول هو أنجس الانجاس وغائط يليه في القياس
 وبعده فالدم فالجنابة فسائر الاشياء المستترابه^(١)
 وبول ما يؤكل لحمه أخف من غيره إذ كان فيه يختلف
 أشد ذاك بول الادي والجن ثم السبع الوحشي
 قال أبو اللوثر بول النعم أهون من بول جمال الامم
 وهكذا خزق النعام المؤنس أهون من خبث السباع النجس
 ورخصوا في شرر النساء لو كان مسفوحا بلا امتراء
 وآخرون شددوا إن سفحا وجعلوا الرخصة إن لم يسفحا
 وهكذا الخلف بول الفار ورجسه الاشهر في الآثار
 وبعره أيضا ولكن أرخص من بوله من ثم فيه رخصوا
 واستغفروا دخوله في الجر ثم خروجه بغير حبر
 بول العفاف قيل فيه طاهر وبعره كذلك وهو ظاهر

(١) كذا في النسخة التي بين ايدينا ولعل الصواب « مستترابه » بحذف
 «أل» ليستقيم الوزن .

أسوار ما كان من السباع
 إذ بعضهم قال لها ما حملت
 وهكذا أيضا سباع الطير
 لانه تعم فيه البلوى
 ثم الغراب يخلطن الماء كلاً
 وحالة النسور عكس ذاك
 ومثلها الرخة فلتجنب
 ومثله الغراب خرقه وهم
 خرق الدجاج قيل والاهلى
 وليس في الوحشي بأس وكذا
 وحكوا في السور بالاطهار
 واختلفوا في طهر سور الاقلف
 ويظهر الخلاف في اغتساله
 فمن رآه نجسا يلزمه
 كذلك الغسل على من أسلما
 فقل بالاسلام طهره ولم
 قرض الامامي نجس والاجل
 في مخطم السور أيضا اختلف
 لانه رطب يلاقي النجسا
 وبعضهم يقول هنا الحال
 منجس لكن بلا إجماع
 بعضها رواية قد نقلت
 وما الغراب فيه كالنسور
 والنسر نادر قليلا يحوى
 بطاهر بل يأكل المحللا
 فالحبث عادة له هنا كما
 في سورها وخزقها المجنب
 سليل محبوب يرخص فكم
 من الحمام الخلف في المروى
 ان صين ذاك الدجاج عن اكل الاذى
 ما لم تر الرجس على المنقار
 والاكثر التجسس فيه فاعرف
 من بعد أن يزيل من قذاله
 وبعضهم يقول لا يلزمه
 من بعد شرك فيه خلف علما
 يقل به البعض وللغسل التزم
 والفار فيه الاختلاف الاول
 فعند بعض بالنجاسة وصف
 ولم يكن ينشف حتى ييبسا
 به لكل حيث زوال

والضئج والقردان والمكون
وكل شيء لم يكن به دم
وقيل لأبأس بسور الارنب
وجاء في بحر العفاف قول
واختلفوا في رجس بحر الضفدع
وإن تكن جاءت من المياه
بل بولها أشد والقول ورد
ونجس إن جاء من صحراء
وحده ثلاث قحات فإن
وهذه الانعام والحمير
ومثلها البغال ثم الخيل
وعرق المركوب معها صينا
وما تمجه ذبول الابل
كذلك الماء من الاكراش
لانه مختلط بالبول
لكنني أختار فيه الطهرا
وكل ما يخرج من انسان
فنجس وصرطه محرم
لانه كخارج من دبرها
كذلك ما يخرج من أضراره

ليس بها من نجس يكون
فذلك بالطهر له قد حكموا
وبعده وانه مثل الظبي
بطهره كذلك منه البول
وذلك من برية فيما معي
فبعرها لبولها يضاهي
بطهره إن كان من ماء نقد
وهكذا مباعد للماء
يقحمها منه فبري زكن
ظاهرة أبعارها والسور
فإنما ينجس منها البول
عن الاذى بطهره يفتونا
رجس لمسه مكان للبول
وقيثا فيه الخلاف فاش
من ثم كان نجسا في قول
اذ لم يكن بول سوى في المجري
من والجل الجوف الى اللسان
كذا من السباع أيضا بمحرم
والحر لا بأس بمس بعرها
نقنا يقول البعض من انجاسه

لانه من نتنه كالعذره
 كيف يكون مثلها والامعاء
 أكل نين حكمه النجاسة
 بل الصواب فيه قول البعض
 والريق لا بأس به إذا جرى
 لان ذاك طاهر مجتمع
 وعرق الانسان أيضا طاهر
 كذلك أيضا جلده لو احترق
 ورجسه يعزى لقول الأكثر
 كذلك أيضا دبيرة الحمار
 لا ينقضن طهره الا الدم
 وان يكن يخرج يخرج النجس
 كرجل يخرج من قضيبه
 لمخرج البول كذلك التي
 والرجس في الميتة من ذات الدم
 وكلها محرم لعينه
 وقيل في معلم الكلاب
 ففهم من قول هؤلاء
 وان تلك الميتة مما يختلف
 والخلف في مرارة الغراب

وهو قياس ليته ما ذكره
 قد غيرتها فاستحال الطبعه
 كلا وربى لا ترى قياسه
 حيث غدا بالطهر فيه يقضي
 من نائم في نومه قد غمرا
 عليه والمخاط ثم الادمع
 والمذ مثله وهذا ظاهر
 بالنار والبعض برجسه نطق
 وطهره الصحيح عند النظر
 بمسها والمذ منها جاري
 وما سواء مسه لا يحرم
 نجسه المخرج لو لم يحتبس
 مد نخته الى تجنيبه
 رجس كذلك وديه والمذى
 والكلب والخنزير أصل فاعلم
 لخبثه وما به من شينه
 ليس بمنجوس للانقلاب
 حدوث رجسه على الاعضاء
 في اكلها تزداد رجسا ووهف
 حين يذكي ظاهر الصوابه

وان يكن غير مذكى نجسه
والجلد والشعور والاصواف
كذلك الاوبار والريش اذا
وان يكن من ذى حياة يؤكل
وان يكن في الريش لحم انقلع
وعظمها كالجلد أيضا يختلف
لما به من حرمة مؤسسه
من ميتة في ككلها اختلاف
لم يبق فيه أثر من الأذى
فطاهر لو في الحياة يفصل
فنجس تقطعه اذا انقطع
فيه فعظم الغلب فيه ما سلف

باب المتنجسات

وكل طاهر يصيبه النجس
الا الذي قدمته في الماء
وقيل في البول اذا ما وقعا
فطاهر يقال ذاك الشرر
وصفرة تخرج بعد الغسل
فأيها طاهرة وقبل أن
ومن أصابه بليل جرح
وقملة يدرجها الانسان
فالظهر منه طاهر والاعمل
وان يكن اخرجها من لبسه
وذاك ان أدرجها لتخرجها
ورجل يسطر أيضا فخرج
فانه ينجس ما منه نفس
فانه مطهر الاشياء
في الماء منه شرر فارتفعوا
بشرط أن الماء منه اكثر
وسحرة من خدش في رجل
يفصل فيها الاختلاف ينقلن
فطاهر حتى يصح السفع
بظهره وهو إذن عرقان
تنجس قيل وهو فرق مشكل
واللبس رطب فاحكن برجسه
وذاك عكس ما مضى مذبحا
من جوفه كحاله حين ولج

فاصل ذاك البيض طاهر وما
 وان بدا منكسراً فنجس
 لأنه يكون مثل العنبره
 حكم مداد ذي الصبا إذ يكتب
 وجسد المشرك حين يمس
 إلا إذا كان الذي لاقاه
 وان تكن رطوبة في جسده
 قليل ولو نظف للبيان
 فأنها ان عرقت تُفسد ما
 وان أصبت هرة في البر
 لانه تحتمل الولاده
 وباقر الدوس اذا تبول
 والحب فهو طاهر نقول
 واللحم ان يشوى بجمر العنبره
 وقيل لا كذلك الدخان
 أما دخان العود ان تنجس
 وما بدهن المسك من جناح
 وسائر الادهان ان تنجست
 وقيل بل يجوز حين يشترط
 والنخل ان يسقى بماء العنبره
 ينجس إلا القشر منه فاعلم
 وقيل لو لم ينكسر منجس
 فذاته في ذا المقال قدره
 حكم الطهارات ولا يستغرب
 فكل ما لاقاه ليس ينجس
 رطباً فذاك نجس نراه
 ينجس ما لاقاه في معتمده
 بالفسل والسدر وبالأشنان
 معه وطهره ان يسلم
 والله فاحكم له بالطهر
 في غيره وانتقلت كالعادة
 فحكمه في التسعين اذ يشول
 لأنه من شأنه النزول
 فلزقت به فذاك قدره
 منها قليل نجس بيان
 فطاهر ما لم يؤثر دنس
 وانه من جملة المباح
 فلا يجوز بيعها إذ نجست
 وقيل بل على ثقاتنا فقط
 فجائز للناس أكل الثمره

كذلك النابت في الاقدار
 إن نالت العروق منها الارضا
 وبعضهم شدد في النخيل
 قلت كذا في الذي يليه
 والطهر في الاحكام عندي أظهر
 وجائز خياطة اليهود
 وهكذا غسالة الثياب
 وهكذا ان كثر الجرابا
 وجوزوا شراءنا لتمر
 محل مها كان من أشجار
 او لا فذاك يرفضن رفضا
 إن سقيت بمائها العليل
 وذلك الاليق في التنزيه
 لانه قد استحال الاثر
 ما لم يبل بريقه المهود
 ومنه أدنى الى الصواب
 يكون عندي نجسا مرابا
 منه اذا لم نعلم بالحجر

باب في غسل المتنجسات

ويطهرن من باطن وظاهر
 لو لم يكن ينوي لان الغرضا
 والشاة ان بالت علي الجراب
 حتى يوافي مبلغ الانجاس
 وإن تكن كنزته بنجس
 بول الرضيع نضجه مطهر
 والعرك في الجميع مهما طعما
 والعرك لازم لدى التفصيل
 وقد تنوب عنه نفس الحركة
 أن زالت العين بماء طاهر
 ازالة الحيث حين عرضا
 صب عليه الماء بانسكاب
 وذاك طهره بلا التباس
 كفقته واغسلته بما ويس
 والعرك في بول الاناث أكثر
 وليس يحزبه هناك نضح ما
 الا الذي أخرج بالدليل
 كما اذا خضضه وحركه

كذلك من برجله قد رفسا وهو مخالف لحال الادب ومنهم من فضله لاجل ولا أرى هذا من التحقيق والطهر للآناء ان تنجس فان يكن وطبا فلا يحتاج يوزقن ثم يكفي منه وذاك في آنية من خزف وطهرها يصح من صبي والخلف في تطهيره الثيابا ولا أرى للمنع وجهاً أبداً ومع ذاك لست أرتضيه

في النهر حتى يذهب النجس فافضل كل الفضل في التأديب دخوله أيضاً شقوق الرجل والمرك لا ينجس عن الشقوق يغسل حتى يبلغ النجس مؤونة أو يابساً يحتاج ثلاث مرات ويبيسه ونحوه من خشب منشف اذا أتى بغسلها المرضى ومن يقل بطهرها أصابا الا لمن يجعله تعبداً الا اذا ما كان لتنزيه

باب قضاء الحاجة

لقضاء حاجة الانسان فيبعث ان مضى في الصحرا لو لم يجد إلا كتيب رمل ولا تكن مستقبلاً للقبلة وقيل لا يجوز ذلك أبداً وفي البيوت ليس بمنعاً

جملة آداب على الاعيان ويسترن عنه العيون ستراً لاذ به أو تلعبة أو رحل ولا لها مستديراً بمكة والمنع بالصحراء بعض قيدا لما بها من حائل قد عناه

وهو مقال قد رواه جابر
والشمس والنجوم لا تستقبلا
ووضعك الغائط في المجاري
وهكذا أماكن الضراري
والبول في الماء الكثير الجارى
أو أنه قد قيد النهي بما
وبعضهم كره أن يستنجا
وقيل لا يجوز فيه البول
وقيل لأبأس بوضع الغائط
إن لم يكن مافيه من غمار
وإن يكن يصلح للمأكل

عن شيخه البحر وهو الظاهر
والريح كيلا ترجعن البلاء
حجر كذلك مسقط الثمار
كذلك أيضاً سبل المراري
رخص فيه قلت لا ضرار
كان من الراكد وصفاً فاعلما
في النهر وهو للتنجاة أنجبا
لأسماء الراكد وهو القول
فيه كذلك تحت نخل الحائط
يصلح للأكل على اختيار
فيمنع من غائط وبول

باب الاستنجاء

ولم يبل عليه أن يستبرى
ويأخذن ثلاثة أحجارا
وقيل يستنجا بما زمزم
لأنه كسائر المياه
وإن يكن أعظم منها فضلا
ومن يكن حركه في الماء
فقليل يحزبه عن العركات

وهو أمين نفسه في الامر
ويفعلن بهن الاستنجاء
وكل مستنجج به لم يؤثم
حكما ومابه من اشتباه
فذلك وصف ليس ينفي الخلا
ثلاث مرات في الاستنجاء
وقيل لأعبرة بالمرات

لأنما المراد رفع العين
 وقال قوم باعتبار العدد
 أكثر ما قيل بأربعين
 وقيل عشر ثم بالثلاث
 وذلك بعد أن تزول الذات
 وقال قوم فيه يركن
 وقيل حتى يجد الحشونة
 والبول قيل يركن خمسا
 وقيل بالثلاث وهو أرجح
 لأنه جاء عن المختار
 وهو صحيح ما به من شين
 واختلفوا في حده المحدد
 وقيل بل أكثره عشرون
 قيل وذى في القدر الاختصاص
 إذ ليس للطهر بها إثبات
 حتى يرى القلب به إطمأنا
 ويذهبن خبث الليونة
 ولا دليل عند هذا أمسى
 لما عليه من دليل يلح
 معتبرا في عد الاستحجار

كتاب الغسل من الجنابة

ويجب الغسل من الجنابة
 إما خروج التي من انسان
 فالنطفة الميتة والاكسال
 كذلك المرأة مهما احتلمت
 ولاغتسال إن تكن قد أدخلت
 وأوجب الاصل عليها الغسلا
 والاصل فيه أنه تعبد
 وهو من الامانة المعروضة
 بسببين فاعرفن أسبابه
 أو بدخوله الى الحتان
 على الصحيح فيهما اغتسال
 ورأت الماء اغتسالا لزم
 جنابة من خارج ومامنت
 ولاأراه في المقال عدلا
 وأصله من الكتاب يوجد
 وحفظها على الوری مفروضة

وشرطه النية فالذي قصد	بغسله الجمعة قبل لا يعبد
وقال قوم انه يجهزيه	وآخرون ففسروا ما فيه
إن كان يدري حاله أجزاء	اذ يدخلن في الذي نواه
ومن أراد الاغتسال قليلا	ليذهب الباقي هناك أو يقل
وما عليه أن يعيد الغسلا	من بعد ذلك اذ أجاد الفعلا
والخلف هل عليه أن يعيده	ان لم يبل اذا رأى مد يده

باب كيفية الغسل

يقدمن في غسله اليدين	ويقصدن لزوال العين
ويغسلن فيه وأنفه	ويفعلن من الوضوء وصفه
ثم يفيض الماء فوق الراس	ثلاث مرات بلا التماس
ثم يحمن جميع الجسد	ويعركنه بباطن اليد
وقيل لا يلزمه أن يعركا	بل الوجوب مس ماء أحركا
وضرب موج البحر كالعراك	كذلك صب الماء بأنسباك
ومن أتى في الغسل بالمسنون	يجزيه عن وضوئه المصنون
وذلك الغسل الوضوء الأكبر	وعندهم هذا المقال أكثر
لانه على الوضوء اشتملا	وزاد فوقه بحيث اغتسلا
أما اذا لم يتوضأ فيه	فهو عن الوضوء لا يكفيه
وها هنا محل قول المنع	وليس للخلف هنا من وقع
لكن قوما أطلقوا إذ ذكروا	ولم يعوا ماذا أراد الاثر

ومن يكن قد شك في اغتساله	فانه يعيده بحاله
لانه تيقن الوجوب	والشك لا يفيد الا الربا
أقل ما يجزيه باستقصاء	صاع وفي الوضوء مد ماء
وهو عن المختار والبعض نفا	تحديده سوى الذي منه كفى
واعتل فيه بالذي تراا	في قوله ليس الوري سواءا
يحسنه بعض وبعض يجهل	وهو من التعليل شيء مشكل
والاصل قال فيه هو الاعدل	واتى عن قوله لأعدل
ويظهر موضع النزاع	ان كان لم يحض بغير صاع
وكان لا يحسن فعل الغسل	فالخلف في اللزوم في ذا الفصل
يلزمه على المقال الاول	وهو الصواب عندنا فاغتسل
وغسله يجزيه لو تعرى	بين الوري ودينه أضرا

باب في احكام الجنب

ويمنع من مسيس المصحف	ومن تلاوة الكتاب النصف
وجوزوا أن يمسك العلاقا	ومنعوا الحروز والافاقا
لانها تكون فوق الجسد	وسيره فقط في كف اليد
ومنعه أن يسمنا	ولنعوذ برخصنا
وجاعل الرسم كمثل الكام	يمنعه من رسمها بالقلم
ومن يقل لا مثله يجوز	والنحو في القولين عندي أحرز
لانه يحمل مامنه شخط	والخاف ان لم يحملنه فقط

وقيل لا بأس اذا ما أذنا
والحوما في شربه من بأس
والاصل فيه قد حكي الاجماعا
والسؤر منه طاهر والعرق
وقيل لا بأس اذا نَحَسَا
في نومه وشربه والاكل
فمن يشا النوم توضع قبله
وآكل من قبله يحل
والشرب والسواك للانسان
ومسنة على جميع الناس

وذكر الله العظيم معلنا
كذلك ذات الحيض والنفاس
لكن أراه يقبل التزاعا
واسم الاستحمام فيه أطلقوا
كذلك أيضا حين يذبحنا
كراهة له قيل الغسل
وليتمضمض ان أراد أكله
أسنانه مهما أراد يغسل
يكروه منه خرس الاسنان
غسلهم للميت والنفاس

كتاب في الوضوء

طهارة تخص بعض الاعضا
جلتها فرض وفي تفصيلها
فالغرض ماء طاهر والنية
أيضا وغسل الوجه واليدين
وماءداه سنة كالمضمضة
والمسح للأذنين ثم العنق
وقد أتى بيان مسح الرجل
ولا يجوز تعمدا

تلزم ان قننا تؤدي الفرضا
فرض ومسنون لدى تحصيلها
يعتقدها الخالق البريه
والمسح للرأس وللرجلين
والاستنشاق هكذا لترفضه
ومسح ذي عليه لم يتفق
ان المراد منه نفس الغسل
أو نقصان ترك ما قدمنا

باب الماء الذي يثو ضاً به

ومن يشا الوضوء يقصدنا
وذاك ماء ليس بالمضاف
كذلك أيضاً ماء الباقلاء
كذلك ما كان من المياه
كقطر من وجهه عند الوضوء
هذا هو المستعمل الموصوف
والغزل والخص كذاك الورق
فانه يجوز عند الطهر
إلا اذا أخرجه التوزيع
كذلك أيضاً جائز بما الندا
وهو سواء راكد وجاري
وسور حائض نهينا عنه
أبو سعيد قال بالتركيب
وقيل جائز من الأنهار
لأنما الوضوء حق فيها
وغاصب لموضع نبي به
وكان قبل موضعاً مباحاً
والاختلاف في الجميع يلزم

الى مطهر فيعملنا
فلا يجوز نحو ماء الغاف
وكذا كان كذا الماء
مستعملاً فالكل عنه فاهي
وهكذا القاطر من كل عضو
لالماء ان وزق فيه الصوف
وكل طاهر به يوزق
كمثل ما يجوز ماء النهر
الى المضاف وهو التحقيق
إن كان ما يكفي الوضوء وجداً
فليس معنى لاشتراط الجارى
في الطهر لفصالة فانركنه
مالم تر الانجاس صارت فيه
إن غصبت من أهلها الأبرار
لكل من لاجله يأتيها
مطهرة أباحها لصحبه
كمثل ذا فلا أرى جناحاً
وعامل فيه بوجه يسلم

والخل والنبيذ والألبان	لا يتوضأ بهما الإنسان
وينبغي في الماء أن يقتصدا	فلا يشج الماء فيه أبدا
فينبغي قد قيل أن يكونا	كالدهن أي يجعله مسنونا
قلطه لوجه يكرهنا	كثجه كذا إن يسرفنا
وقيل في الماء له شيطان	يقال أن اسمه الوطمان
فيولعن الناس بالاسراف	كي يدخلوا بذلك في الخلاف

فصل في النية

ومن يشأ الوضوء ينوينا	أدائه لكي يصلينا
ومن توطأ ليكون طاهرا	كان من الطاعة ضربا ظاهرا
وصح طهره وإن لم ينو	به الصلاة فهو طهر يحوى
يجزيه للفرض وللأجور	لقصده فيه إلى الطهور
كذلك من نفله توطأ	صلى به إن شاء ذاك الفرض
وهكذا ما لم يكن ذا نقص	وصل نفلا بوضوء الفرض
وقيل طهر النفل لا يصل	به من الفروض شيء أصلا

فصل في صفة الوضوء

وأبدا بذكر الله فهو يندب	فضلا وقال الأصل فيه يجب
واغسل يديك قبل مس الماء	ومضمض الفم باستقصاء
وأدخلن الأصبع المسبحة	لكي تنال فضله وتمنحه

وبالغن عند الاستنشاق
والوجه طولا يغسلان وعرضا
تقبض الجبهة عند السخط
والذقن في الاسفل متباه
وغاية اليدين المرفقان
ومسحك الرأس جميعا افضل
وان مسحت النصف منه أجزى
والمسح للاذنين بعد الرأس
فكل من يترك منها بعضا
ويستحب قيل مسح الرقبه
وتغسل الرجلان للكعبين
وأصبغ الماء وثلاثا
وقيل مسح الرأس فيه السنه
وخل اللحية والاصابع
فانما تخليلها بالنار
وذاك يقضي بلزوم الفعل
فهو نظير الغسل في الاعتقاد
لانه فرض وترك البعض

إلا لدى الصيام باتفاق
والخدطولا حيث تلقى القبضا
وقيل نبت الشعر المنضبط
والعرض للاذنين غايءاء
وذاهما في الغسل يدخلان
لانه بلا خلاف أكل
وقيل لا ورجحن الاجزى
والبعض قيل رافع للباس
لا يلزم في الوضوء نقضا
وهو من الغلامان وثبه^(١)
والكعب هو جوزه الرجلين
ودونه يجزى ولكن سنا
بمرة كذاك أيضا أذنه
حتى تكون للهدى متابعا
لتارك جاء عن المختار
لانه به تمام الغسل
فالكل فيه الوعد بالعقاب
منه يكون مثل ترك الفرض

(١) كذا في الاصل ، ولعل الصواب « من النلاة » فها مل
« مصحح الطبع »

وذلك في لحيته مندوب	وليس في تحليلها وجوب
ورتبين في الوضوء الاعضا	وقال قوم ليس ذلك فرضا
وأمر الاشياخ بالدعاء	ندبا وما في الترك من بأساء
وقيل يستحب فوق العاتق	ثوب وما في ذلك من وثائق
وكرهوا أن يتكلمنا	الا لحاجة قضاها عنا
وكرهوا أن يتوضى قائما	وعاريا والستر كان لازما
فإن رآه أحد فعاصي	ولا يصح الطهر في المعاصي
وقد روى المسح على الجباثر	ربيعنا عن مسلم عن جابر
يرويه بالبلاغ عن علي	وهو يرويه عن النبي
وقد روى المسح على الخفين	قوم وما صح عن الامين
فجابر قد سأل الصحابة	وكلهم بالنهي قد أجابه

باب نواقض الوضوء

وينقض وضوءه أشياء	جاءت بها الآثار والانباء
فخارج من السبيلين معا	كان خيئا أو سواه طلعا
فالريح ناقض سوى ما قد خرج	من قبل المرأة ما به حرج
لأنه لم ينش عن طعام	وانما ذلك من الارحام
كذلك من الموضعين ينقض	والنظر المباح ليس ينقض
فناظر لفرجه أو زوجته	طهوره باق على كنيته
ومسها إياه مثل مسه	والنقض في لامسه بنفسه

وما على المسوس نقض قیلا
ومسه قيل من البهائم
الا اذا ما كان رطباً فاذن
والنس للانجاس والاخبار
فالمس للمیسة ناقض سوى
فقیل فيه ناقض وقیل لا
ولامس الیابس فی یبسه
وتنقض الغیبة والتمیمة
وقیل لا تنقض والحق أری
لانه جاء عن المختار
كذلك ذكر عورة الانسان
والشتم ان كان من العصیان
ولیس بالبول یقیدنا
ومنه أيضا استماع السر
عنیت سفراً فی سر للوری
فانه لیس هناك سر
واحكم على الداخل بیت الغير
الا الذي یؤذن فی دخوله
والبیت فیہ الجمع للغزاة
وهكذا مجامع الرجال

لانه لم یلمس السیلا
لیس بناقض لظهر القائم
ینقض حیث للخیث یلمس
ینقض مثل سائر الاحداث
ولیه ان مسه بعد التوی
اذ وصفه بالطهر شرعاً نقلاً
طهوره باق على أساسه
ومثلها المعصية الذمیمة
فی نقضها اذا تعمدا جری
فی بعضها بالنقض والافطار
بأقبح الاسماء والمعان
فانه وذكرها بیان
كما من التعبير یفهمنا
ما بین قوم وفتوح السفر
لادفرا الحاکم أو من تجرا
فما على الناظر قطعاً حبر
أو ناظر فی بنیل الضیر
کبرزة الحاکم فی وصوله
أو فیہ للبیع وللشراء
وكل مأذون به لحال

وحاصل للمقام ان الحجرة
 وحيث زال الحجر جاز الفعل
 والاستغفار دائما مطلوب
 فيتمرن لعباد الاجرا
 ان قاله العاصي على اصرار
 فكان نفس الاستغفار كذبا
 ولا أقول كذب بل ذاك
 فهل ترى الطساعة تنقضنا
 لو كان بعض الاستغفار ناقضا
 وهو على الجملة مأمور به
 وقاطع الصلاة لا لمعنى
 لانه ابطال فيه عمله
 ويفسدن طهر من قد حلفا
 وقيل لا يفسد وهو عاصي
 لانه يغير ربي أقسا
 وان يكن لم يكسرن السيدنا
 فانه وان يكن قد لحنا
 فانما الاعمال بالنيات
 والمرء مأخوذ بما يقول
 واختلفوا في النقض للطهور
 معصية فتنقضن الطهرا
 وبقي الطهر وهذا الاصل
 وفعله ربنا محبوب
 فكيف قيل ينقضن الطهرا
 لانه معاند للباري
 فلزموه النقض حين كذبا
 ذكر وطاعة ونحو ذاك
 لو لم تكن في الغيب تقبلنا
 لين الشارع منه الغامضا
 فليرجعن من عصي لربه
 فطهره قد قيل يفسدنا
 والله قد نهاه عن أن يبطله
 على وضوئه برأس المصطفى
 فالخلف فيه الخلف في المعاصي
 وهو من الممنوع شرعا فاعلما
 فالخلف ثابت لا عينا
 في لفظه فليمين قد عنا
 لا بالمقال والتلفظات
 وفعله بقصده معقول
 بالمشي والوطء على القبور

فالحلف حيث كان فيه عاصي	وانه من جملة المعاصي
يظنها زوجته في النية	وتأظر عمداً لاجنبية
وعكسها بعكس هذا الحال	فالنقض قيل أكثر الاقوال
نقض الطهور حيث كان يأثم	قلت وكان ينبغي ويلزم
من اثمه وذا المقال محكم	ويلزم من بقاءه اذ يسلم
لا جالسا لانه يستقيض	والنوم حال الاضطجاع ينقض
والنقض حيث انه لم يدره	يحس كل ناقض لظهره
منتقضا إذا ما درى بالفعل	من ثم كان بزوال العقل
أو الجنون كله سواء	فتوض جاءه الاغواء
لانه لم يدر ماذا يحوى	فانه يعيد عند الصبح
لا ينقضن الطهر في الاحكام	ما مست النار من الطعام
فأكله في النقض غير ظاهر	لانه من الحلال الطاهر
وضوؤه باق ولا ينهدم	وذابح وما أصابه الدم
إذ لم يكن كس ميت بارز	كذلك أيضا حامل الجنائز
ليس لها في بابنا مداخل	وها هنا قد بقيت مسائل
والله يهدينا الى صوابها	فالتمس حكما من بابها

كتاب التيسيم

إن عدم الماء هناك تجب	طهارة الى التراب تنسب
فكان ذاك من تمام النعمة	خص بها الرحمن هذي الامه

وضاق جهله فمن صلى بلا
وهكذا عليه أن يكفرا
وأما يلزم أهل السفر
فقل إن خاف الفوات بالطلب
وقيل بل يلزمه أن يطلب
لأنما الترخيص للمسافر
وهؤلاء أخذوا بالظاهر
ومن رآه في المريض نصا
ومن هنا رخص من أجادا
أن خاف فوت ما جناه أن طلب
وقيل إن رخصة الجنا
قالفقرا في ذاك محتاجونا
فجعلوا الترخيص للمحتاج
وطلب الماء مع الأياس
فقاتل يلزمه أن يطلب
وقيل لا يلزمه وأما
ولا يجوز عندنا التيمم
لأنه ضرورة يصار
ولا اضطرار قبل وقت الواجب

تيمم فلزمه البدلا
أن ترك الوقت إلى أن غبرا
والخلف في جوازه في الحضر^(١)
فليتيمم وليصل ما وجب
ولو رأى الفوت عليه وثبا
وليس يعطى عندهم للحاضر^(٢)
من الخطاب وهو ضد الشاهر
يعلم أن فرضه ما خصا
لمن جنى الشوع أو الجرادا
ومثله من خاف مالا ينتهب
للفقراء دون الأغنياء
والأغنياء في ذاك مشتهونا
وقابلوا الشهوة بالأزعاج
فيه اختلاف علماء الناس
لأنه فرض عليه وجبا
يلزم حيث يرتجى وجود ما
قبل دخول الوقت وهو محكم
لها إذا ما جاء الاضطرار
قالفعل قبل الوقت غير ما يرب

(١) في الاصل « الحظر » (٢) في الاصل « الحاضر »

وجائز بعد الوجوب الحاضر وقيل فيه بل يؤخرنا ومن رأى الماء وقد تيمأ ولو رأى ذلك في الصلاة من لم يجد الاقليل ماء فانه يقدم الاقلما فيحصان بفعله اليقين وواجد لجامد تحكما وهذه مسألة التيمم لكن أقول إن فيها نظرا هما طهارتان فعل هذي والجمع محتاج الى دليل وان وصف الطهر قد تقدما يقصد بالنية للتراب يبسط كفيه ويضربنا ويضربن لليدين أخرى فينتهي بالمسح للرصغين والاول الصواب للدليل ووصفه المنكور والصعيد أما الصعيد فهو طهر طيب

في أول ووسط وآخر لعلة الماء يدركنا فان ذاك يفسد التيمما فانها تبوء بالبتات لم يكفه الجملة الاعضاء ويقصدن بعده التيمما والاحتياط مثل ذا يكون يفعل فيه فعل من تيمما بالماء يأتيها لحال العدم إذ لم أجد في ذا المقال خبرا يخالف في الوصف فعل هذي وليس يجزى فيه نفس القيل وهاك وصف من يشا التيمما ويضربن فيه للإيجاب واحدة والوجه يمسحنا ويمسحن باطنا وظهرا وقيل تجزى ضربة عن تين والفرض فيه نية التحصيل كمثل ما خاطبنا الحميد لارملة ولا مباح تلزب

والهلك والرماد والجص معا
والملاح إذ لم يك بالتراب
ومع عدم التراب يقصدنا
ومع عدم الجميع يضربنا
ينوى به تيمنا وقبلا
ولا أرى فيه دليلا ينبي
فانه غاية ما يمكنه
والموضع المقصوب قيل يحرم
وليس في السنة والكتاب
كذلك أيضا منحر الذبيحة
ولم أجده أيضا له استنباطا
وجاء من لم يفهم المعنى
ولا يصح أن يقاس فاسعا
لأنها طهارة لم يعلم
موضعها في الوجه واليدين
فكيف بالثياب حين تسحب
وذلك حين نالت النجاسة
لان في الغسل له ضروره
وها هنا تمام هذا الباب

والآجر المحروق كل منعا
فالنع فيه ظاهر الصواب
أقربها شيئا ويعملنا
بكنه الهوي ويمسحنا
ينوى الوضوء فاطلب الدليلا
لكنه معذرة للرب
وهو احتياط والهدى نعلمه
منه وقيل يكره التيمم
تيمم المصحف والثياب
ليس به رواية صحيحة
وأما قالوا به احتياطاً
فظن انه اللزوم يعنى
على التيمم الذى قد شرعا
موجبها سوى مقام العدم
ولا تصح في سوى هذين
في التراب والمصحف إذ يترتب
جميعه أو لحقت قرطاسه
كذلك حكم الكتب المسطورة
والله يهدينا إلى الصواب

كتاب الصلوة

عبادة جاءت من السماء
وكل واحد بها قد أوصى
وكل أمة لها سبيل
وكان في أول هذا الشرع
تنقل التكليف من حال الى
بموته صلى عليه الله
وهي من العبد الى الله صله
وهي لعمرى أفضل الاعمال
فقم اليها بحضور قلب
مع خشوع القلب والجوارح
فانه النفاق نستعيد
وقيل من لم تنه صلواته
تزيده من الاله بعدا
وكن من القبول في رجاء
فانها عبادة تقدم
يقبل ماشاء بمحض الفضل
وانها لديننا عماد
حافظ على فروضها من طهر

جاءت بها جميع الانبياء
أمة بما بهم قد خصا
في فعل ذلك ولها تفصيل
لها سبيل شاهر في السمع
حال ولا يعود ما تنقلا
قد سد باب الوحي عن سواه
ياحب من بحبله قد أوصاه
لانها رضي لدى الجلال
ونيسة خالصة للرب
ففي افتراق ذين أى قاذح
بالله منه وهو المعيد
عن منكر في تركه نجاته
ياخيبة المسعى لمن لم يهدي
وفي مخافة من الجزاء
لناقد وهو الغنى الاعظم
ويترك ما يشاء بالعسل
إن تقبلون ربح العباد
ونيسة وبقعة وستر

والوقت والقبلة فاستقبالها	لا بد منه وبه كلها
يقصد بها بالعين أو بالوصف	وخبر الواحد فيها يكفي
ونية استقبالها تكفيه	لموضع الذي يصلي فيه
يصلي ما شاء بها وينتقل	مادام عن موضعه لم ينتقل
وقال بعض العلماء تجزيه	مادام حياً للذي يأتيه
معناه لا يلزمه تجديد	عند صلاته التي يريد
ونية الصلاة بالجنان	فقط دون اللفظ باللسان
واللفظ تأكيد لمن يشاء	وقيل لازم ولا نراه
كيف يكون اللفظ يلزمنا	ولم يكن في القصد يدخلنا
والواجب النية دون القول	فلا أرى صحته من قول

باب الاذان والاقامة

وبدخول وقتها تؤدي	يقدمن الابدى ثم الابدى
واتخذ المؤذن الامينا	يعلم وقت فعلها يقينا
لا يأخذ الاجر على الاذان	وليس في ذلك بالمان
فاجعله للاذان والاقامة	يقيمها باذن ذي الامامة
ويرفعن الصوت بالاذان	ويجعل الاصبع في الاذان
وقيل إن أقام وهو بمشي	فانه يكره دون فحش
والخلف في أذانه وهو جنب	وفي اكتفائهم به نص الكتب
وما على من اكتفى من باس	ان الاذان لاجتماع الناس

ومثله قد قيل في الاقامة
 فقيل سنة وقيل فرض
 فان يكن ليس بهذا الوصف
 ولادليل عندنا لهذا
 يظن ان الاحتياط فيه
 فكان منه سبب انصراف
 فجعلوا امامهم مقيما
 وقبلوا الاذان من حضرا
 اذ كان في سنته من اذنا
 حتي اتي من جهلوا السنونا
 فبدلوا وليتهم ما بدلوا
 حتي ادعاهما سنة واحتالا
 وهو لعمرى جدل محرم
 وانه ساح طلم السنة
 لو كان سنة كما قد زعموا
 كيف تكون سنة مخالفة
 وفعله صلى عليه ربه
 والخلفاء الراشدون اجمع
 ولا تؤذن الفتاة لاحد
 لان ذاك صفة الرجال

لانها تابعة احكامه
 وثقة يشترط فيها البعض
 امرها الامام فيما ينبغي
 اني ارى قائله قد هاذي
 وهو فساد حيث لا يدريه
 من بعده عن سنة الاسلاف
 اذ كان فيه ثقة سلما
 فبدلوا سنة سيد الوري
 فهو يقيم وعليه صحبنا
 وهم للاحتياط يدعوننا
 ورسخت بقلب من لا يعقل
 على ثبوتها بما قد قالا
 لانه يقول ما لا يعلم
 في جهله كفي بهذا مخنه
 لم تفتن أسلافنا والعلماء
 لما عليه العلماء السالفة
 مشتهر مضى عليه صحبه
 الى انتهائهم عليه أجمعوا
 ولا تقيم فهو منسح للابد
 لامن صفات ربة الرجال

وان خفض صوتها النمين
ولا أذان لا ولا إقامة
وجائز خروجها للمسجد
صلاتها في البيت أعلا فضلا
ومن تعدد الاذان منها
فقوله لا بأس أن يؤذنا
وهكذا ثلاثة أو أكثر
لو كان خيرا لم يفت محمدا
وأما يؤذن المؤذن
وجاء في التوثيق بالفلاح
وذلك بعد أن يؤذنا
والخلف في معنى الفلاح اشتروا
وقال قوم انه النجاة
وقال قوم انه السمادة
والخلف لفظي وأما المعنى

مخالف لحالة التأذين
على النساء كذلك لإمامه
بشرط إن لم تعطر فقد
وقعر بيتها بذاك أولى
لانه خلاف ما قد شرعا
في مسجد إثنان ليس بينا
قلت وفعل ذاك عندي منكر
وصحبه ولم يكن تعددا
ثم يقيم وبذاك يعلن
زيادة نخس بالصباح
له من نام يوقظنا
فقل انه اراد الظفرا
وآخرون انه الحياة
وكلهم قد قصدوا مراده
فانه الفوز غداة يعني

باب التوجيه

وأما التوجيه ذكر خصا
قبل النحول وهو قول الأكثر
وانه في قول بعض فرض

بأول الصلاة فيما نصا
أو بعده وليس بالمشتهر
وسنة قد قال أيضا بعض

وهو الصحيح والهلاك يلزم
وذلك محتاج الى دايمل
وهل يعيد تارك التوجيه
وكل من قد شك في التوجيه
لكنه على الصلاة بمضى
لانه يقرن الدخولا
وجهت وجهي للذي قد فطرا
وقيل بل قصدت بالكلية
معنى حنيفا مستقيما فسرا
لانه في الاصل نفس الميل
مال عن الجمهور ابراهيم
اذ لم يكن موحداً سواء
تبارك اسمه تعالى جده

لتارك الفرض كذاك يأنم
وما الى التهليك من سبيل
صلاته فالحلف جاء فيه
من بعد ان أحرم لا يأتيه
في نفيه ان كان أو في فرض
والشك لليقين ان يزيلا
أقبلت للقبلة حيث أمرا
اليه بالافعال بعد النية
وهو من الاضداد فيما ذكرنا
فالمستقيم مال نحو الاعدل
الى الهدي وذلك مستقيم
كان حنيفا في رضى مولاه -
علا وجل شأنه ومجده

باب تكبيرة الاحرام

تكبيرة بها المصلي يدخل
تحريمها التكبير نص الخبر
فلا ينوب عنه ذكر أبدا
والضم في تكبيرة الاحرام
والكسر في تكبيرة الاحرام

صلاته . ومحرم ^{في} المحلل
لم يدخلن ما دام لم يكبر
لانه النص الذي قد وردا
فيما نرى أولى من الاثام
يفسد في الصلاة عن اعلام

فضم اسم الله ضمنا بينا	ولا نشبه ولا نسكتا
وقيل في نسكينه لا يسع	من أحسن الضمة منه يمنع
من زاد بين الباء والراء الف	فانه يعيدها ولا يقف
ثم القيام موضع التحريم	كذلك القعود للتسليم
فكل من أحرم في القعود	أحرامه من جملة المردود
الا اذا ما كان ذا اضطرار	فضره من جملة الاعذار

باب في الاستبعاذة والقرأة

وبعد هذا فاستعذ بالله	سراً من الرجيم والملاهي
واختلفوا في تقضها عليه	ان كان قد اسمعها أذنيه
وبسملن وأت بالمشاني	وفي صلاة الليل بالقرآن
في الركعتين الاولين وكذا	في الفجر ان كنت اماماً محتذاً
واقصرن في صلاة الظهر	على المثنى وصلاة العصر
وحيث يقرأ الامام سراً	فالحمد تكفيه اذا ما يقرأ
وحيث يجهرن عليه يدي	قراءة القرآن بعد الحمد
ويسمع المأموم للقرآن	وانما يقرأ للمثنى
ويقرأ الجميع حيث انفردا	ولم يكن يتبع فيه أحداً
وسورة الحمد هي المثنى	لانها تقرأ في الاركان
ثنتي من الصلاة كل ركعة	وذاك من تعظيمها ما أرفعه
وقيل معنى الحمد هو المسلك	وغيره في القلب عندي يزكو

لائما الحمد هو الثناء	على الجليل وهو السناء
وبسبيلن عند كل سورة	من حيث ما البسملة المسطورة
وتلزم في الحمد في الصلاة	لأنها البعض من الآيات
ولا يجوز ترك بعض الحمد	والنقض في تاركها بالعمد
وتركها لا ينبغي في السور	ولا أرى بأسا على المقتصر
ومن يكن لم يحسن القرآنا	في وقته يسبح الرحمانا
ومنعوا تكراره للحمد	ولتحيات بمعنى العمد
ونقضوا صلاة ذا المكر	وعذروا النامي هناك فاعذر

باب الركوع

فرض الركوع في كتاب الله	جاء به الامر بلا اشتباه
فاركع بتعظيم لذي الجلال	وكن لدى الركوع ذا اعتدال
وضع يديك فوق ركبتيك	فان تركت قيل لا عليك
وسبح اسم ربك العظيم	ومثل ذاك الذكر بالتعظيم
وهو على قول لبعض العلما	لائما المقصود أن يعظما
والاول الصحيح لا سواه	لانه رواه من رواه
واختلفوا في منتهى الركوع	فقيل بالقيام للخضوع
وقيل بالهوية للسجود	والخلف فيه الخلف في الحدود
فحيثما تم الركوع دخلا	حكم السجود واليه انتقلا

ومن هناك جاء الخلف بعده^(١) في سماع الله الكريم حده
من الركوع أو من السجود والاول الراجح بالتأييد
وهوية السجود في الحدود أقول انها من السجود
وسمع الله لمن قد جدا يعيد من يتركها تعديا
ويعذر الناسي فلا يعيد كذلك التكبير والتحميد
لانه من سنن الصلاة والترك للاركان نقض آتي

باب السجود

وانما السجود فرض أيضا فتركه يوجب حتما تقضا
جاءت به أوامر الكتاب وفسرته سنة الاواب
وانه لحالة تقرب لله فالعبد هناك أقرب
فاسجد على السبعة من آراب من غير كف الشعر والثياب
أولها جبهته المصونة وبسجود أنفه مقرونة
وباليدين ثم الركبتين منهن شيئا في سجوده ركك
فتارك الجبهة لا صلاة له بلا خلاف عندنا فنقله
كذلك من يرفع رجليه معا والخلف في واحدة ان رفعها
ومن يكن لم يستطع أن يسجدا فانه يومي ولا يعقد سدي

(١) كذا في الاصل ، ولعل الصواب « ومن هناك الخلف جاء »

وان يطلق ان يسجدن بالانف وقيل بل يرجع للايماء
ومن رأى وعوثة في الحال وقيل لا يحولن ويمتنع
كالصوف والريش ومثل الشعر وجائز يلبسه المصلي
وهكذا المعادن الارضية كذلك المحروق كالرماد
لانه قد استحال مطلقا قد كان أرضا والرماد حطبا
وقيل في القرطاس نبت الارض لكن اذا كان به اسم الله
لانه ليس من التعميم وما سوى ذلك من كتاب
وان تعذر المكان الطاهر وهكذا قد قيل في الركوع
فينتهي بذلك دون الارض وعند من يقول بالايماء
وقيل بل يؤخرون الفرض وهو مقال خالف الظواهر
فانه يفعله ويكفي وهكذا في سائر الاعضاء
حول اليمنى أو الشمال ان يسجدن فوق ما لا يزرع
والجلد مع عظامها والوبر أو يقفن عليه إذ يصلي
من النحاس أو من الفضة والجص والنورة في الجهاد
عن حاله الذي عليه خلقا فصار بالتحريق شيئا عجبا
لا بأس فيه بسجود الفرض فبادر الفارش بالمنتهي
فاحكم على الفاعل بالتحريم يجوز الا آية الكتاب
يومي ولا يسجد وهو الظاهر وقيل ينحن الى الخضوع
وقيل يسجدن لاجل الفرض يصلي واقفا على سواء
حتى يلاقي للسجود أرضا ولا أراه في الصواب ظاهرا

لانه يقضى بفوت الغرض	والنص شرعا بسواه يقضى
وسبحن في السجود الاعلى	فان ذاك بالسجود اولى
فانت في تذال الدنو	وهو في تعزز العلو
وجائز بصفة العظيم	اذ كله من لازم التعظيم
والاول المنقول في الاخبار	والثاني من نتائج الافكار
اقل ما يجزى من التسبيح	ثلاث مرات على الصحيح
وقيل تجزي مرة والاول	فيه عن المختار قول ينقل
وينه عن نقر السجود انه	من شأن من نافق فتركه

باب القعود للتشهد

ثم القعود وهو للتشهد	ركن من الصلاة ياذا فاقعد
فتارك القعود حتما تنقض	صلاته لانه مما فرض
وذكره وهو التحيات اختلف	فيه بفرض أو بسنة وصف
ف قيل لا تنقض اذا ما قعدا	حتى ولو لم يقل التشهدا
وهو ضعيف والصحيح النقض	لو لم نقل بأن ذاك فرض
لان في المسنون ما ينتقض	بتركه تعمداً ما يفرض
واختلف المشددون أيضا	في القدر الذي يكون فرضا
ف قيل بعد العليات يمضي	لا يلتفت من بعدها لنقض
وقيل ينتهي الى رسوله	وهو مقال ظاهر دليسه
وقيل لا إلا اذا ما سلما	ككل لا يدخل حتى يحرملا

لأنما تحليلها التسليم	كمثل ماتكبيرها التحريم
فالتنقض بالحادث قبل يلزمه	إن كان عمداً أو خطأ لا يؤتممه
وكل من رخص أنما عنا	بذلك حيث كان عنراً بينا
وخرج الخلاف حال العمد	أبو سعيد الفقيه المهدي
والخلف فيه الخلف في التسليم	هل كان للركن أو التسميم
فانه ركن على التشديد	ودونه في عكسه البعيد

باب التسليم

وسلمن" بمنة ويسرى	تسليمتين والشهير وترا
وأول القولين عن ضام	والثاني عن بقية الاعلام
وكلهم قد اكتفى بمره	وهو حديث لانطيل ذكره
ويقصد الخروج بالتسليم	وحل ما كان من التحريم
ويمسح الغرة باليميناء	وتركه قبل من الجفاء
وفعله قبل الدخول أيضا	من الجفاء فإرضته رفضا
كذلك من لم يتبع المؤذنا	من الجفا فاتبعه حين أذنا
ومن نسي التسليم حتى قاما	يسلمن بعد ذا قياما
وانصب الى ربك وارغبنا	اليه في حصول ماتمنا
فان ذاك موقف عظيم	يجيب من شاء به الكريم
وانتقلن" للنفل لو قليلا	عن موضع الفرض كذلك قليلا

باب سجود السهو

ويوجب السهو لاجل الجبر .
 فيهدمان عمل الشيطان
 فيعفر التراب فوق راسه
 يقول واويلاه قد أضعت
 والآدي يقول قد أطعت
 فكان في ذلك رضى الرحمن
 فافعلها ممثلا للامر
 ولا تلهظ بكلام يذكر
 لانه جبر لما تقدا
 لانما النية بالفؤاد
 وفي السجود سبحن الاعلى
 وقال قوم يسجدن بعد أن
 وقيل إن سهى بنقض سجدا
 وساجد من بعد أن يسلم
 وقيل ماعليه من سلام
 ومن سهى إمامه وماسه
 لانما يتبعه في عمله
 وإن يكن تابعه في وهمه
 بعد السلام سجدتين قادر
 ويرغمانه ويخزيان
 لهدم ما بناه من أساسه
 أمرت بالسجود قامتعت
 أوامر الرب وقد سمعت
 والويل والخيبة للشيطان
 مسارعاً لجبر ذاك الكسر
 به عن النية قوم عبروا
 والقول فاصل هناك فاعلموا
 لا باللفظات والتعداد
 وقيل يستغفر حين زلا
 يتحين قبل أن يسلم
 قبل السلام لا اذا ما زيدا
 قيل يسلم حين نما
 لكنه يحمد للتمام
 فما عليه قيل يسجدن لها
 لافي خطائه ولا في زلله
 فكم يكون مثل حكمه

ومن سبى خلف الامام وحده وقيل لا بد من السجود
 وقيل لا بد من السجود إذ لم يفرق الدليل أبدا
 وقيل يعنى بالصلاة عنده وهو دليل نصه المورود
 بين جماعة ومن تفردا

باب حكم تارك الصلاة

والجهل بالصلاة حكما يسع يلزمه أن يعرف الكيفية
 قالفعل لا يمكن دون علم ووقتها المحدود وقت فعلها
 فتارك الصلاة حتى خرجا مالم يلقى الله بذنب أعظم
 ما بين تركها وبين الكفر من ثم قيل فيه يقتلنا
 ويجعل الضرب عليه مرسلا فان يمت بالضرب مات كافرا
 وقيل لا يقتل حتى يجحد فانه يفضي الى التهاون
 وقاتل الصديق من قد منعه والكل ركن في الصلاة أعظم
 وانها لديننا عمود الى دخول الوقت ثم يمنع
 من وصفها وشرطها والنية ولا يكون سائغا في الفهم
 ووقت ضيق تركها وجهلها تعمداً في الكفر قطعاً ولجا
 من تركها تعمداً تجهماً حد اذا كان بغير عذر
 إن لم يقب وقيل يضربنا حتى يصلى أو الى أن يقتل
 وكل من يضرب كان ظافرا وجوبها ولا أراه أبداً
 بأعظم الشعار في المداين من الزكاة والجميع تبعه
 لانها هي الشعار الاعظم فما البنا ان ذهب العمود

باب نواقض الصلاة

وإن في الصلاة أشياء تمنع
 فبعض ذاك عارض قلبي
 وبعضه للفعل أيضا نسيان
 وذلك أن ينوى تركها وإن
 وقيل إن نوى ولم يترك فلا
 وقيل إن لم يقصد المصلي
 عليه أن يكفرن ويبدل
 وهكذا من أشغل الجنان
 وفهمك الحساب وصف ناقض
 وليس للإنسان إلا ما عقل
 فمن يكن صلى على حضور
 ولا صلاة للذي قد غفلا
 وإن عرته غفلة في البعض
 أكثرها قليل وقيل ركه
 كذلك من عن دينه يرتد
 لأن هذا ناقض للطهر
 وإن يكن في حال الارتداد
 فلا عليه بدل أن أسلمنا
 فتنتقض الصلاة حين تقع
 والبعض منه عارض قلبي
 فالعارض القلبي أن ينقلبا
 يحول الفرض إلى بعض السنن
 تفسد والفساد إن تنقلا
 تأدية الفرض بذاك الفعل
 وقيل يحزبه المتأب مثلا
 غيرها لا خطأ نسيانا
 لأنه لا شك فيها عارض
 من الصلاة هكذا الجمع تقل
 فانه أعظمهم للاجور
 عنها جميعا فليقم ليبدل
 فالخلف في مقدار حد النقض
 وهو أشد مارأينا معه
 وعن يقينه فلا يعتد
 وقاطع أيضا خصال الاجر
 مضى عليه الوقت بالعناد
 لكن عليه أن يحج فاعلمنا

لأنه ركن من الأيمان وليس يحزبه إذا ما أدا
لأن ذاك الحجج ركن السابق كذاك من عارضه الأغواء
لكن إذا استرسل فيه لا إذا والشك حيث لم يكن يعلم ما
كيف يصلي وهو لا يعلم ما وإن يكن يغلب في خياله
فغالب الظن هنا يعتبر وإن يكن خلف الإمام سجدا
والشك من بعد التمام يخطر وشكه في الحد بعد فعله
لا يرجع له بنفس الشك إلا إذا ما شك في الأحرام
لأنه بذاك فيها يدخل وإن طرأ عليه في حال الأدا
ومن يكن قد صار في القرآن قيل ويرجع للوجود
ويرجع للتحيات معا ما لم يكن سلم واليعض يرى
يلزمه كسائر الأركان لحجه من قبل أن يرتدا
وذا الأخير ركن هذا اللاحق قيل ومن عارضه الرياء
نفاه عن فؤاده ونبذا صلى فإنه يعبد قاعدا
أداه والفرض عليه لزما شيء بنى عليه في أفعاله
ومن بنى عليه فيها يعسر لسهوه وللإمام قلدا
فذاك عفو والاله يغفر يكون مثل شكه في أصله
وأما يرجع عند الترك قيل يعبد الى التمام
فهل ترى الشك له يدخل فلا يجاوزه بشك أبدا
لا يرجع بالشك للمثاني من شك فيه حالة القعود
إن شك في إتيانها حال الدعا مضيه ولا يعود القهقرا

وقيل لو سلم ثم شكا
 وهو ضعيف والصحيح عندي
 فهذه العوارض القلبية
 تكلم اللسان لا بذكرها
 فمن يقل آمين في الصلاة
 كذلك القنوت وهو أعظم
 وكان قبل النسخ للكلام
 وذلك وقت قد أبيح مطلقا
 فنسخته أية الخشوع
 وحين عم الاختلاط والفتن
 وهو من السنة لكن نسخا
 والاخذ بالمنسوخ قطعا يمنع
 فهو من البدعة حتما مثل ما
 ومن يصلي خاف من يأمن
 وإن يكن لم يعلم بحاله
 وقائتين في الصلاة يعني
 وقيل بل يعني به التطويلا
 ولا تخافين في الصلاة
 معناه لا تتركها حياء
 وقيل ذاك في صلاة الاجر
 يعيدها إلا إذا ما انفكا
 أن يلغى الشكوك بعد الحد
 ودونك العوارض القولية
 فانه ينقضها بأسرها
 قائمها تبوء بالبيات
 لانه طال به التكلم
 مؤثرا عن سيد الانام
 فيها الكلام فانتفى ما أطلقا
 وصار ذكره من المسموع
 أحى وقال إنه من السنن
 أفاده من في العلوم رسخا
 إذ لم يكن من بعد ذاك يشرع
 قال بذاك بعض من تقلدنا
 أو يقتنن النقص فيها بين
 فانه يعذر لاستحلاله
 به القيام بحضور الذهن
 فيها من القيام فيما قيل
 كذلك لا تجهر بالتغيات
 ولا تكن مصليا رياء
 يكون بين سرها والجهر

وقد أتى الترخيص في أمور
تهليله وإن عطست فأحد
كذلك التسليم فيها خطأ
وقد حكى في ذلك الإجماع
واللحن مطلقا لدهيا يحذر
من ذاك كسر لام العالمينا
كذلك أيضا فتح لام ملك
كذلك فتح دال يوم الدين
وإن كسرت الكاف من إياها
وإن ضمنت التاء من أنعمتا
فهذه نواقص الالتفات
فكل لحن أفسد المعنى نقض
وضم نون العالمين أهون
وهذه نواقص الأفعال
نذكرها الأولى ثم الأولى
فناظر بعينه نحو السما
ويستحب نظر المصلي
لموضع السجود لا يعداه
فإن يغمض لا بعذر تفسد
وقيل إن غمض في أكثرها
تسييحه التحميد والتكبير
لكن بلا جهر ولا تمدد
عن ركعتين إن يكن قد أخطأ
لكنني أحكي به نزاعا
وبعضه ينقض حين يذكر
كذلك أن تضم منها النونا
لأنه بالفتح لفظ ملك
لأن ذاك اسم هنا الذين
فالقبح كله أي هناك
لنفسك الانعام قد نسبتا
وضبطها التعكيس للمعاني
والعفو في سواء قام ونهض
كذلك كسر لامها إذ يلحن
من كل ممنوع من الأحوال
حتى يكون في السياق أمثلا
في نقضها جاء اختلاف العلماء
حال القيام من مقام الرجل
وليحذرون أن تغمض عيناه
وقيل لا تفسد وهو أجود
قلها فاسدة بأسرها

وقيل لا بأس اذا لم يكن
 وكره البعض بلا فساد
 وان يخف شيئاً على العينين
 وفاتح من عينه للمرق
 مادام للعقدة لم يحلا
 وبعض أصحاب النبي الفضلا
 وقيل لا بأس على المصلي
 يخرجها باليد من عينيه
 وواجب في الوجه منه الكشف
 كمثل ريح تن يأتيه
 وان يكن تعدد استنشاقا
 وفاتح فاه لا طراح الجشا
 وانما يضره استجلا به
 والنفخ في العمد وفي الخطا معا
 لانه مما نهينا عنه
 لانما الكلام ما يؤلف
 ويكظمن الفم في الثاؤب
 فمن غاط في الصلاة عمدا
 لتركه لو اوجب الخشوع
 والضحك نوعان فمنه ينقض

مغمضاً في الكل فافهم وافطن
 والكل من قول أولى الرشاد
 لا بأس أن يغمض الجفنين
 يصلين بدمه مستلقى
 كذا في الصقر يقال صلي
 نهى في العباس حين سالا
 أن يخرج الذرة إذ يصلي
 ان خاف بأسا وكذا أذنيه
 ومن ضرورة يغطي الانف
 وكذاب يدخن فيه
 فالنقض لازم له استحقاقا
 فليل لا نقض عليه إذ جشا
 لا طرحه عنه ولا اجتنابه
 ينقضها لو للجشاء وقعا
 لا كونه تكلماً أو منه
 من الحروف لمعان تعرف
 ويترك التماطي في الجوانب
 تفسد حيث كان ذاك قصدا
 وتركه فيها من الممنوع
 صلاته وطهره إذ يعرض

ويسمعون صوته والآ خر
وقبل من برق في الصلاة
لا يبصقن في قبلة المصلي
ومن جشا فحسد الرحمانا
وقيل من لم يقلد العمامه
الا اذا شاء خلاف السنه
كذاك من لم يستر المتنين
كذاك من يقلب الحصاء
وقد أسا بفعله من حركا
وليسبلن يديه لا يكفتها
لانما ذالكم اختصار
وقيل من يكفت في الصلاة
ان انتهى كان والا عوقبا
وان يكن احليه قد انتشر
وفيه قد قال أبو عثمانا
وان يكن ظن خروج الليل
وان يكن بالليل أجرى الذكرا
يفعل ذاك من وراء الثوب
فان رأى شيئا أعاد ومضى
ورخصوا في ذاك لتبين

ينقضها فقط وهو الكاشر
يدفنها من غير نقض يأتي
يجعلها ان شاء تحت الرجل
قيل بدا فسادها اعلانا
في حلقة ليس به ملامه
فالخاف فيها جاء فاحفظنه
من ظهره فالخاف في قولين
في نقضها الخلاف أيضا جاء
خامه تعمداً لو أدركا
ولا على خاصرة يضعهما
وقد نهى عن فعله المحتار
ينهى ويخبرن بالغلطات
بما اقتضاه رأى من تنصبا
يمسك حتى يسكن منه الذكر
بعضى ولكن يذكر النيرانا
قيل له ينظره بالمقل
بيده في فخذة تختبرا
ويلبس الموضع عند الريب
إن لم يجد شيئاً هناك عرضا
حتى يكون الفعل عن تيقن

ولا أقول ينظرون أو يلتمس
والشك في الناقض عفو تقلا
وقد نهى المختار عن صلاة من
ومثله عند أولى الذكاء
وقيل من صلى وركبته
إن لم يكن عنده بحال
لأن ركبته من عورته
وإن يكن جنبه قد وقعا
ينبى على صلاته ويرجع
وقد نهى فيها عن التربع
وهكذا نهى عن الاقضاء
ومن رأى حال الصلاة رجلا
فانه مخير في الشرع
لانه يمكن أن يكونا
وذلك ان لم يستغث وينصره
ويقطع المسيح التسبيحا
أو من هلاك نفسه أو ماله
كذلك ان رأى سواه يهلك
ينجيه لو وقت الصلاة فانا
قلت اذا خاف فوات الوقت

بل بمضين ويترك الملبس
معناه عن نبينا متصلا
يدافعن الاخيئين قاسمنا
كن يصر ذاك في الكساء
بارزتان نقضها جزاء
وذلك هو أكثر الاقوال
سترها يلزم في سترته
بلا اختيار فهو عفو فاسمعا
يصنع ماقد كان فيها يصنع
وهو تفرش القعود الاوسع
أو يلصقن الفخذ بالاحشاء
يقتل انسانا له قد جهلا
ما بين حفظها وبين القطع
بالحق والباطل يقتلونا
اذا استغاث من عدو يقهره
من مطر أو من صياح صبيحا
وكل ماقد كان من أمثاله
فانه نجاته يستدرك
لكنه يستأنف الصلاة
يفعل مايمكنه أن يأتي

لو لم يطلق منها سوى الائمة
وقيل للمرضع أن تصلى
ومن يخف من حية أو عقرب
فانه يقتله وينصب

فصل في اللباس

ويلزم المصلي ستر العورة
ومع عدم الثياب فليصل
قيل يصلى قاعداً ويستتر
من شجر يجعله عليها
ويومين راحاً وساجداً
وقيل بل يصلى وهو قائم
وهو وان دنى من الصواب
من ثم مال أكثر الأصحاب
بواجب الثياب فليستكلاً
فالسدل في الشرع نهياً عنه
لأسماء مشتمل الصماء
أقل ما يجزي من الاثواب
إن كان ذاك ملكه أو عاريه
قيل ولو أمانة مختصاً
وإن يقل صاحبه بعد الاداء

وتركه ينقض عند القدرة
كذلك عارياً لفوت الفعل
عورته بما عليه يقدر
أو من تراب جره اليها
وهي صلاة من يصلى قاعداً
لأنما القيام ركن لازم
مخالف لهيئة الآداب
إلى قعود مع عدم الثياب
لباسه لا سادلاً مشتملاً
كذلك الاشمال فاحذرنه
وهكذا ننهي عن احتباء
ثوب وما زاد فله ثواب
فليستعيره ولو من جاريه
صلى به ويضمن النقصا
ذا نجس فليقبلن وليعدا

إن كان في الوقت وبعد الوقت
 وقيل إن صدقه أعاد
 ولا يمسد إن يكن متها
 وقيل لا يصلين بثوب
 لكنه في الاختيار والسعة
 وثوب ذات الحيض لا بأس به
 لو كان فيه منها نوع عرق
 ولا تصلى بثياب قدره
 وهكذا الأبرسم الممتنع
 وهكذا ثوب به يصور
 وإن يكن نحو يد ورجل
 والرأس فيه معدن الروح يرى
 وجائز غير ذوي الأرواح
 وصورة الرمال والجبال
 والثوب إن يثرى من المجوسي
 وقيل بالترخيص في المقموط
 وما ذكرناه من المعاني
 وجائز في الاضطراب بالنجس
 إن لم يجد سواه وليسم
 وقيل بالحرير لا يصلي

لانه في قوله كلفتي
 إن غلب الظن به وزادا
 بأنه في قوله قد وهما
 من لا يواليه لخوف الريب
 والاضطرار حالة موسعه
 ولا بثوب جنب في جنبه
 ما لم يكن بنجس قد التزق
 وموضع الانجاس منها طهره
 على الرجال لبسه لا يسع
 تمثال ذي روح فذاك يحجر
 فلا أرى بأساً على المصلي
 فامنع إن كان هناك صوراً
 كصورة الأشجار والنواحي
 وكل ما كان بهذا الحال
 فغسله أطيب للنفوس
 والغسل في منشوره الملبسوط
 يكون في توسع الإنسان
 وبالحرير وبكل ما لبس
 منجساً للاحتياط فاعلم
 في الاضطراب وهو غير عدل

ومن يصلي وهو ذراري ثياب قد علم الخبث بها وشكا وذاك إن صح بأن الفسلا أما إذا لم يعلم بنفسه والأحسن البياض في اللباس لو صبغ الثوب بزعفران لا بأس إن صلى به الرجال قلت إذا أفضى إلى التشبه وقد أتى النهي بنص الخبر فكيف بالزعفران المذكور من سرة المرأة إلى ركبته ويستحب ستره لصدوره أما النساء كلهن عوره الوجه والكفان فأعلمنا والوجه لا يستر في الصلاة وكل ما جاز من الحلي وكل ما يمنع لبسه منع فالذهب الممنوع للرجال وجائز بالفضة البيضاء وللرجال كله محجور

مع ذاك في نجاسة الثياب هل زال فالتخلاف فيه يحكي قد كان للثوب وبعد صلا فالتقص فيها لازم لفعله وغيره ليس به من بأس والورس فيما قيل والشوران فرضاً ونقلاً هكذا يقال بلبس ذات الخدر فالمنع به أن يلبس الرجال للمصغر أتى أرى هذا من المحجور يستره إذ ذاك من عورته وعضديه وكذا لظهوره إلا الذي أخرج للضرورة وما عدا هذين تسترنا ولا في الأحرام من الميقات ففي الصلاة ليس بالمنهي به الصلاة فاسمعن وامتنع لا يمنع من ربة الحجال في حلية الرجال والنساء عسجدته القليل والكثير

فقوله في الخاتم المذهب
لا نحفظه عن المختار
وربما يوجد ذكره ولا
ولو علمناه لكان فيه
إذ ليس ما قيل جميعاً يقبل
أو كان أصله من الكتاب
ولا يصلى بالنحاس والشبه
كذلك الحديد في الآثار
والخلف في الصلاة في النعال
ثالثها الجواز في الضرورة
لأنه جاء عن المختار
لكن نعال الناس في ذا اليوم
فذا النعال يرفع الرجلين
فيمنعن من أداء الفرض
من أجل هذا قيل في حال الضرر
هم نظروا إلى اختلاف الحال
ولا أرى لهما نعين مطلقاً
وإن خلعت النعل فآثر كنها
لأنما اليمين موضع الملك
بقدر الدرهم نوع عجب
ولاعن القادة في الآثار
يذكر من قد قاله أو نقله
لنا مقال في الذي يرويه
إلا الذي عن النبي ينقل
ينزعه فهم أولى الأبواب
فهو من المكروه فلتجتنبه
لأنه حلية أهل النار
جاء على ثلاثة أقوال
ولا أرى الإجازة المحصورة
جوازه في غير الاضطراب
مخالف نعال تلك القوم
عن السجود فوق أصبعين
خلاف نعل لاصق بالأرض
يجوز دون الاختيار المعتبر
من اللباس ومن النعال
سوى الذي ذكرته تعلقاً
على اليسار لا يمينها
فاحترمن جانبه حيث سلك

وموضع اليسار للشيطان أحق بالتضييق والهوان
فانعمل والبصاق مهما عنا نحو اليسار عنه يرمينا

فصل في السترة

ويؤمرن باتخاذ السترة لأنها منع من القواطع ولين منها خوف أن يحول لأبأس إن دقت ولكن ترفع على اختلاف جاء في مقدارها وآخر القولين هو الأشهر وإن تكن في الغلط كالجدار ومثل ذلك من يصف الحجرة والحجر الواحد أن لم نجد والخط عند عدم الجميع وقد يقال حبر لو صغرا والخلف في النهر الكبير ذكروا ولم ير ذلك في الصغير وكل ما كان من الأمور إلا الكنيف قيل سترتان أحدهما جداره والآخرى

حال الصلاة بينه والقبلة وليس شيء خلفها بقاطع ما بينه وبينها المحذول شبرين أو ثلاثة فتضع محددًا في الطول من أشبارها من ثم قد مال إليه الأكثر تكون أقوى ثم كالخطار أمامه إثنين أو فأكثرًا سواء يجزي لادا التعبد قدامه كاف عن التضييع أولى من الخط ولو قد كبرا هل يسترن والصحيح بستر والفرق عسر غاية التعسير فسترة فيه لدى المرور وفرجة بينها للداني سترة من صلى فقال الاجرا

وقال بعض العلماء جدار
ومقصد الكل يكون واحدا
قالوا لئن اعتبروا جداره
ومن يكن صلى لغير ساتر
لان أشياء هناك تقطع
الكلب والخنزير ثم القرد
وجنب وحايض ونفسا
خمس عشرة أذرع قالوا وذا
من واجه الانسان بالتعدي
وقيل لا ينقض فوق سبعة
وقيل بل ثلاثة من أذرع
كذلك من قابل نارا تشعل
والجر والسراج لا بأس به
كذلك من صلى الى المقابر
وسائر الاشياء ليس تقطع
من ذلك المسلم غير الجنب
قيل كذلك ضيع وثعلب
ويأمن من يكن قد مرا
والمصلي قيل أن يقبضه الله

يجزى وقيل يجزى حظار
فلا أرى للخلف معنى زائدا
والآخرون أهملوا اعتباره
فانه يكون كالخاطر
إلا اذا بفسحة توسع
ومشرك واقلق يعد
تقطع ان لم يك قد تنفسا
يكون حداً للذي من بعد ذا
فانه ينقض دون الحد
وقيل بل ينقض دون عشرة
حله وبعد ها لم يقطع
لان ذاك بالمجوس امثل
ما لم يرد نوعا من التشبه
لأنما تعظيمها للكافر
الا اذا دون السجود تقع
ونحوه من حيوان طيب
والذئب ايضا وكذلك الارنب
بين يديه عامداً تجرا
لانه الشيطان أو يمائله

باب صلاة الجماعة

والاجتماع دائما مطلوب
 من ذلك الصلاة في الجماعة
 واختلفوا قليل فرض عين
 وقيل انها على الكفاية
 وجار مسجد فلا يصلى
 قاتها تسن في الايات
 من لازم الصلاة في الجماعه
 وفضلها أعظم بالاطلاق
 من ثم قالوا انه رفيض
 ومن هنا قالوا خسيس الحال
 لم يعذر المختار خير البشر
 بل قال فيه أجب النداء
 فالقاتح البصير أولى وأحق
 يؤدبه امام الادب
 والمصطفى هم بأن ينطلقا
 وأغلظ المقال فيهم منكرا
 واطب عليها واتخذها عاده
 وصلينا خلف كل بر

في الدين وهو في الهدى محبوب
 قاتها من أحسن البضاعة
 تلزم كل واحد بالعين
 وقيل سنة لها عناية
 في غيره إلا صلاة النفل
 لطلب الاخفاء والاختبات
 فنحره ملاء بالطاعه
 وتركها علامة النفاق
 لو دمه من خوفه يفيض
 بركة الفضل من الاعمال
 ابن ام مكتوم ضرير البصر
 ولم يكن يعتبر العاء
 ان يلزم فعلها اذ انطلق
 كما اقتضاه نظر المؤدب
 الى بيوتهم لكي يحرقا
 أفعالهم وهو حديث شهرا
 قاتها من أفضل العباده
 وفاجر مع علم الابر

ولا تمل لمن يقول صل متفرداً إن لم نجد ذا عمل
فانه يخالف للسنة والحق في الاول فاتبعته

فصل الامام في الصلاة

وعند الاختيار والامكان ومن ذوى الاحلام والآداب
فان تساوا فالذى يكون فان تساوا فالذى تقدما
فان تساوا قدموا الاسنا هذا هو الترتيب عند المكنة
وان رأيت جائراً تقدما ولا تقل له تقدم اتنا
ومن له قد كره الجماعه لانهم اولى بأن يقدموا
وصاحب السلطان في سلطانه وصاحب المنزل في منزله
والامى لا يصلين بالقارى ولا يصلى قاعد بقبائم
وقيل ان كان اماما جازا والخلف في مسافر يحاضر
يقدم الافضل في الايمان يقدم الأقرأ في الكتاب
أعلمهم بما هو المسنون منهم الى الهجرة حين أسلموا
فان تساوا من يفوق حسنا وغيره يخالف للسنة
بالقهر صل خلفه وانتظما كيلا تكون أنت قد قدمت
فأهمهم فهو خلاف الطاعة من علموه أنه مقدم
أحق بالصلاة من أعوانه اولى لانهم أتوا من أجله
وهكذا البادى بذى القارارى وقيل جائز بغير اللزم
ومطلقا بعض رأى الجوازا والحق في الجوازا أى ظاهر

لكنه يتم ما عليه قال المصطفى صلى بأهل مكة
 وهكذا أعني يصلينا والقول بالجواز هو الأقوى
 وأخرج ان كان قد تمكنا والعبد بالحر ومن تيمنا
 وان يكن لم يتمكننا وقيل في مشيتل برتدي
 ولا تؤم امرأة برجل وبالنساء تنقلنا
 وجائز قيل صلاة الخشي لكن عليه يتقدمنا
 يبقى ولا يقصرها لديه قصرأ وحشم على التكلة
 بمصر فيه الخلاف عنا لما عليه من دليل يروى
 من السجود فليصل معلنا بمن توضي فيه خلف العلما
 فالخلف فيه هل يقدمنا فاسدة وبعضهم لم تفسد
 في فرضها قيل وفي التنقل ولتلك وسط الصف بيننا
 بمثله أيضا وكل أنثى عن صفهن لا كمثلنا

فصل أحكام الإمام في الصلاة

ومن يكن إمام قوم ينوين وانه الامام للجميع
 وإن نوى يصلين ببعض قالوا خلون ما عليهم بدل
 وفي وقوفه أمام الصف وقيل لا بأس اذا ما ارتفعا
 بأنه لهم إمام مؤتمن من حاضر أو غائب سريع
 فدخل الباكون تحت الفرض لانهم قد أمروا أن يدخلوا
 مساويا خيرا أمور الوقف مكانه عن صفهم واتضعوا

وقيل يعلم ولا يتضع
ولا يكن عنهم ورا حجاب
وإن يكن سجوده فيه فقط
وفضلها في أول الوقت اشهر
فإن يكن لما نفع تأخرا
وهو حتى يبقى ثلثان معا
وليرع في التخفيف والتطويل
وليمضين على صلاته متى
ولا يضره فساد من ورا
فقطها بنسير عذر مفسد
وجنب أم ولا يدري
قبل عليهم أن يعبدوا ويرى
وإن يكن حال الصلاة النبسا
ويأخذن بقولهم إن قالوا
وإن يكونوا عددا لا يتفق
أقل ذاك سبعة متفقه
وإن يكن سهى يسبحونا
وقال قوم إن سهى يجهر له
وكرهوا التسبيح وهو فاسد
لكنه يكره للنساء

وقيل بل جميع هذا بمنع
فيكره الوقوف في المحراب
فلا عليه أبداً من ذا شطط
فلا يؤخرها لينتظر
ينتظرونه ثلاث غبرا
ينظرهم إن كان عذر وقعا
لحالة الضعيف والعليل
ضاعت صلاة من وراه أتي
لكن فساد يضر إن طرا
عليهم والعذر ليس يفسد
حتى أتم الخلق فيه يجري
بعضهم بأنه حكم جرى
عليه يسألن من به أنسا
صحيحة أو جاءها الاعلال
في السهو لا يسألهم بل ينطلق
وقيل خمسة وفيهم الثقة
له وإن عيا فيفتحونا
بفعله الذي سهى أن يفعله
اذ قد أتى به الدليل الوارد
فللنساء التصفيق للاخفاء

وإن يكن إمامهم أصماً لم يسمع التسبيح حين عما
 فقيل يعضون ويتركونه وقال بعض بل يحركونه
 وذلك للصالح ما فيه حرج وقيل يبدان من له عرج

فصل أحكام المأمومين

وإن يك المأموم فرداً صفاً ولا يصفن على الشمال ولا يصفن وراء الإمام وإن يكونوا اثنين أو فاكثراً صفوا وراءه على استواء ولا يرسوا الصف ولا يفرجوا وإن يك الصبي بين اثنين ولا يصفوا ثانياً من قبل أن والفضل في الصفوف للمقدم فالفضل في الأخير حيث كانا فحين يصفن وراء الرجال وليتباعدن قليلاً عنهم والخلف هل على النساء صفوف قيل وذلك في أداء الفرض ويقف الخشاء صفاً مشحداً

حول الإمام في اليمين صفاً فانه من أقبح الخصال أخشى عليه عدم التمام تأخروا عنه وقاموا في الورا بلا اعوجاج وبلا التواء إن فرجوا الشيطان فيهم يلج فلا أرى تقضاً على هذين يتم ذا الصف الذي يقدم وعكسه صف النساء فاعلم عن الرجال أبعد المسكانا بلا تعطر ولا خلخال سبعة أذرع يكن منهم والقول بالصف هو المعروف والنفل يجرى بانفراد البعض بين الرجال والنساء منفرد

لانه ليس من الرجال وكلهم في تبع الامام يكبرون بعد ما يكبر ومن يكن أصم فليحرم اذا وان يكن لم يدر فليمسك الى يبدل ما فات من القرآن وهكذا اذا سعى المصلي فانه عليه قيل يبدله وان يكن مستمعاً للبعض وان يكن مستمعاً لم يسمع لانما المفروض الاستماع لا يقرأ المأموم غير الحمد وان يكن زاد على النسيان والنقض مهما ركع المأموم وهكذا السجود مهما سجدا وان يكن امامه قد سبقه وان يكن في آخر الحد لحق وان يكن من بعد ما قد دخلا وسلم الامام فليستقم الى وان هم قد سبقوا الاماما ولا من النساء للاشكال لا يسبقونه الى التمام وهكذا الاركان حين تذكر ما أحرم الناس اذا دوى بهذا أن يركعوا وليدخلن وليبدلا بعد تمام سائر الاركان عن استماع الذكر اذ يصلي من بعد ماتم الامام بفعله أجزاء ذلك لاداء الفرض شيئاً فما عليه بأش فاسمع له اذا يقرأ للاستماع واختلفوا في زائد بالعمد فليس فيه النقض بالقرآن قبل الامام عندهم معلوم قبل امامه كذا ان قعدا بفعل حد قيل نقض لحقه فلا يكون ناقضاً بما سبق سعى عن الصلاة حتى كلا ذلك الذي عنه سعى وليبدلا وقبله صلوا فلا تماماً

وذاك ان كان الامام صلى
وقيل لا تقض بما قد جاءوا
وما لنا تتبع المساجد
إلا اذا كان لعذر حصلا
جماعة من بعدهم وولا
لكنهم يفعلهم أساءوا
لا نترك الأقرب للأبعد
ولم يكن يخرب هذا مثلا

باب المساجد

وما هنا باب أرى أن أذكره
ذكره كسائر الأصحاب
لان غالب الكلام تما
وما أنا لحكمه أقدم من
حتى يكون الكل مع مناسبه
فينبغي لمن يخطب البلدا
يعمره من قبل أن يعمرها
ينونه يقدر البلاد
يوسعون أو يضيقونا
ولا أرى في كثرة المساجد
والواحد الجامع للأصحاب
ينونه ولا يزخرفونه
لا تنقشونه ولو مجانا
وحرصن فيه على التصوين
في بابه والاصل عنه آخره
فما لحكم الوقف من أبواب
في حكم ماله وما قد لما
وحكم ماله له أوخرن
ليسهل أخذه لطالبه
يقدمن للصلاة مسجدا
لان هذا للآله يعمر
وما بها من كثرة العباد
وهكذا أيضا يوسطونا
فضلا لما فيها من التباعد
أحق بالفضل وبالثواب
والنقش في المحراب يكرهونه
لانه زخرفة عيانا
من التشاريف مع القرون

وفضلها من بعد أن تعمرا
 ذكرها القرآن في مواطن
 وأذن الآله في كتابه
 وأنها قيل نجوم الأرض
 زوارها زوار ربي حكما
 وصح فيمن قلبه تعلقا
 وبشر الكاسح بالاجور
 ومخرج مثل نوى أو نمر
 وهكذا ما كان مثل ذاكا
 وما إذا العين من الانام
 كذلك الطريق حيث اعتبرا
 وهو وان كان اعتباراً ندرا
 وجاء لا ضر ولا ضرارا
 فكن له منزها عن كل ما
 وقد من في الدخول اليمنى
 وفي الخروج قدم اليسارا
 ومنزل المسكن قدمنا
 وجنبته صيبا يخشى
 كذلك المجنون إذ لا عقل له
 وربما يبول فيه يوما
 فضل عظيم قدره ان يحصرا
 أعظم بهذا الذكر المعين
 أن ترفعن بالذكر في جنبه
 لما بها من طاعة وفرض
 لأنها له تضاف إسمها
 به من الفضل إذا ما انطلقا
 إذ كسحه قيل مهور الحور
 منها فلا ضمان فيه يجري
 لأنها لم تعمرن لذاكا
 يقال يؤذي مسجد الاسلام
 بأن يطير فيضر البصرا
 يكون في بعض الزمان ضررا
 قاعدة نبي بها اشارا
 يقذيه وادخل بابه مسلما
 وآخر اليسرى وبسملنا
 والعكس في الكنيف حكما سارا
 إن تدخلن أو تخرجن اليمنى
 منه النجاسات إذا ما يفشي
 بمسكه عن فعل ما قد فعله
 فتملاء الفؤاد منه لوما

وان يكن قدر ذاك في زمن
ومن يكن زال بسكر فهمه
يطرد لو وقت الصلاة دخلا
وحائض ونفسا وجنب
لأنهم تلوثوا بجنب
وجنب لم يجدن الماء
فليتيمم للدخول ان دخل
وذلك من مقاصد التنزيل
والضيف فيه جائز ينزله
واللحم لا تدخله طريا
وقيل بالترخيص في المذكي
وينهى أن يباع أو أن يشتري
والسيف لا يسلم فيه أبدا
وعن حديث في أمور الدنيا
وهل لنا أن ننفذ القضاء
ولا يقام الحد فيه أبدا
وينشد الشعر ولا يغني
والريح لا تخرجها اختيارا
ويكره دخول شخص جاني
ويسرجن فيه بالسراج

فطهره ذنوب ماء يسكن
فذاك كالمجنون أيضا حكمه
اذ لا صلاة للذي لم يعقلا
ومشرك واقلف بجنب
فتزه المسجد عن تلوث
في غير مسجد اليه جاء
ويخرجن الماء نحو الغتسل
يدخل تحت عابر السبيل
ويدخلن فيه ما يأكله
وتدخل المطبوخ والمشويا
من دون غيره مقالا يحكي
فيه وأن ينشد ضال نفرا
الا اذا ما كان دفعا للعدا
الا لحاجة رويها نهيا
هناك فالخلاف فيه جاء
وفيه اجماع لسيهم وردا
به وذاك أن يصوتنا
فيه ولا بأس بها اضطرابا
من غائط جاء بلا استنجاء
ليستين سنن المنهاج

وفي وقيد النار قيل منع
فتنفع المسجد عن دثاره
وهل لنا تركيز فيه النصب
ليشرب العمار أو من يعتكف
واختلفوا في العمل اليسير
كسفة والقتل للرجال
فقيل جائز لمن ينتظر
لأنها للعمل الاخر اوى
وجائز وضع المتاع فيه
أما البزاق فيه ذنب يغفر
لا تأخذ القمل من الثياب
وجائز في الخط إن تربته
ولا يجي من خارج تربته
وصرححة المسجد منه تحسب
وجائز تحويل هذى الصرححة
إذا اقتضى ذلك فهم الباني
وجائز بنظر العدول
ورفعه عن حاله ان شاءوا
من كوة تكون للنسيم
حرمة قيل ذراعان فقط

ورخصة ان كان فيها نفع
قيل ولو للنفع في عماره
لكي نعلق فيه القربا
فيه لكيلا يخرجوا فيه اختلف
لقاعد فيها عن التقصير
ونحوها من سائر الاعمال
وقال قوم آخرون يحجر
تبنى فلا تجعل للدياوى
ان حصل العذر بلا تكره
بالدفن اذ ذاك له مكفر
وتدفنته فيه بالتراب
بتربه اذ فيه قد كعبته
فان فعلت فهو فعل نعتبه
من ماله تعمير حين تحجب
منه الى موضع تلك الصفة
وحر به من أقرب المكنان
توسيعه في العرض أو في الطول
وكل ما يطلبه البناء
أو بقعة تكون للمقيم
وقيل بل ثلاثة له تخط

وقال قوم بئان عشره
 وان يكن قد حدث الكنيف
 لانه يريحه اذام
 وان يك المسجد حادثا فلا
 وان يشا مالكة ازاله
 ومن بنى المسجد في المغصوب
 وهكذا ارض السبيل ايضا
 والارض تبقى للذى يليها
 فمسجد الضرار حيث بنيا
 وقال قوم حكه كالمسجد
 ولا ارى هذا من الصواب
 وقيل احكام المصليات
 في كل ما يحجر او يباح
 والارض مسجد لمن لم يجد
 كما يكون تربها مطهرا
 وذاك من كرامة المختار
 والحمد لله على انعامه
 وبالثمانين أناس ذكره
 بعد الحريم فهو المصروف
 ولا يحل ابدا اذام
 يصرف لكن يصرفن ربح البلا
 تطوعا وفضل ذاك ناله
 تهدمه كذاك في الدروب
 كذا الصوا في حكمين ارضا
 اصلا فلا يزيلها ما فيها
 لغير تقوى بالحريق كويا
 ويضمن الارض هذا المعتدى
 لبعده من محكم الكتاب
 مثل بيوت الله في الصفات
 لانها موقوفة مباح
 في حاله ذلك نفس المسجد
 وهي كرامة لنا فلتشكرا
 مع ربه صلى عليه البارى
 به وبالتفصيل من احكامه

باب صلاة السفر

فصل في الجمع والافراد

والله قد من على العباد وزادنا فضلا بان قد يسرا قال قصر ركعتان بالسواء والفجر والمغرب يبقيان والجمع ضم هذه الاخرى ان شاء ان يقدم العشاء والظهر والعصر كذلك ايضا وقد من لا غير يوم عرفه والجمع جائز لاجل المطر كذلك ان كان سحاب سترًا ومستحاضة اذا لم ينقطع كذلك الرعاف معها اتصال كذلك من كان بأنواع المرض وليس في الصلاة بالتكبير إلا اذا كان مريضًا في سفر والخلف في النقص اذا تكلم

تفضلا بالضرب في البلاد اذا سفرنا نجتمعن ونقصرا في الظهر والعصر وفي العشاء كما هما فليس يقصران من الصلاتين عشا او ظهرا او آخر المغرب مهما شاء فقدمن او اخرن الفريضة واخرن ذلك بالمزدلفه لكن بلا قصر كما في السفر معرفة الاوقات عن نظرا عنها ومبطون وبول مندفع والريح ان من دبر تسلسلا ملتبسا يتعبه اذا نهض جمع له إذ ليس بالعسير فيجمعن فيه لعلته السفر بينهما والحق قول القديما

قالوا فلا نقض عليه أن نطق
قد علموا السنة والكتابا
والوتر جائز بأن تقدمه
فيجمعن ويصلي واحده
وقال بعض ككه سواء
وما لذا التفصيل من دليل
وتفردن إن تشا أو تجمع
والفضل للمقيم في الافراد
وفيه قول لا يجوز يجمعن
وكان في صدر الزمان أفردوا
فخص بعض العلماء الفضلا
فاندفع الناس الى جمعها
فها أنا أقول إن الافضلا
فالجمع والافراد كل يعمل

وهم بالاتباع أولى وأحق
وجمعوا الفنون والابوابا
مع العشا في المغرب المقدمه
وإن يؤجر قسلا زائده
وذاك في الاسفار لاسواء
وليس للاراء من سبيل
فالجمع والافراد كل يسع
والجمع للمجسد في الترداد
من في بلاد قد أقام وقطن
وتركوا الجمع الذي يعتمد
على الذي أهل كيلا يهملوا
ونسى الافراد حتى عدما
احياء ما عن النبي نقلا
في حده وذاك هو الافضل

فصل في حل السفر

وحد ذاك قدر فرسخين
في طاعة أو في مباح كانا
ونحو عبد آبق وناشر
وقيل جائز لان السفر

الخارج في أحد النوعين
لا باغيا أو قاصدا عدوانا
فالقصر فيهم قيل غير جائز
يعمهم وحكه لم يحجرا

والاولون قصدوا التضيقا
وان قصدت السفر المحدودا
وذلك المعروف بالعمران
يقصر اذ يخرج من محله
وقيل لا يصل ركبتين
وأول الاقوال قول الاكثر
وهو الذي جاءت به الاخبار
وان خرجت ناويا بالقصد
لا تقصرن فيه الى أن ترحلا
وقبل ان رحلت منه فاقصرا
وان عراك الشك في حد السفر
وراكب البحر يريد سفرا
ولو ارسى مركبه في البحر
والعمران النخل والحيطان
وذلك الحد لقصر من رحل
ويقصر البادي الى أن يسمعا

والآخرون نظروا التحقيقا
قصرت اذ تجاوز الحدودا
وقيل فيه بمقال ثاني
وهو ضعيف فاسد من أصله
إلا إذا تعدى فرسخين
وهو صحيح ثابت في النظر
بأنه يفعله المختار
تبين أو تقيّل دون الحد
منه وتعد وحده المثلثا
والحد ما عليك ان تعتبر
فالحكم للتمام أصلا معتبر
من حين ما يركبه فليقصرا
لأنما البحر خلاف البر
وما الزروع عندهم عمران
يقصر ما لم يك فيه قد دخل
أصوات حيه اذا ما رجعا

فصل الاوطان

ووطن الانسان حيث يسكن
 يراه خير منزل لا يخرججه
 كجائر يخاف من صولاته
 ولرجال وطن أو أكثر
 وقيل ماشاؤوا من الاوطان
 فانها ليست تزيد أبدا
 الا التي قد شرطت لها سكن
 فانها في الموضعين واطنه
 اذ لم يكن لزوجها المشترط
 وهل لها تم ان لم تشرط
 فقبل ان كان لها قد أذنا
 ووطن البداية حيث نصبوا
 وقيل ان وطن الرعاة
 ووطن الولاة حيث استعملوا
 فمالهم عنه اختيار نقلة
 ووطن الشراة حيث حلوا
 ووطن السياح في عصيهم
 كذلك الملاح أيضا وطنه
 وتعلم ان نفسه ويوطن
 منه سوى أمر عظيم يزعبه
 وضرر يلحق في عيشته
 الى ثلاثة بها يستأثر
 وهو خلاف الحكم للنسوان
 عن وطن يمنعها الترددا
 واتخذت بلاد زوجها وطن
 فهي ثم حيث كانت ساكنه
 يمنعها من سكنها المشترط
 باذنه فيه الخلاف قد ضبط
 في موضع تصلين وطنا
 عودهم للسكن كيف اقبلوا
 أغنامهم في وسط الفلاة
 لانه يلزمهم أن يعملوا
 الا اذا ما عينوا لمدة
 سيوفهم ان نزلوا أو رحلوا
 اذ قطعوا الاوطان عن أنفسهم
 سفينة ان كان فيها سكنه

والحقيق مثل البدو في الاوطان
وضابط الكل بأن الوطن
وربما يلزمه أن يوطنا
كن عليه طاعة الامام
وامرأة تتبع حكم بعلمها
والعبد مع سيده ان يرحل
كذلك الصبي يتبعنا
وهكذا في الوصف والتقدير
كذلك الصلاة للمدير
لانه وماله جميعا
وانما يزول عنه الملك
وان يكن مسافر قد اشترى
ويتبعن من له قد اشترى
وهكذا يتم ان قال له
ورجل مسافر تزوجا
تخرج حتى تبلغن السفر
وهي بهذا الحال ضد العبد
وان يكن تزوج المقيم
من بعد ان ساق اليها مهرها
وقبل في الصبي انه يتم

اذ لم يَقْرُوا قط في مكان
يكون حيث القلب منه سكنا
وقلبه مروع ماوطنا
فعنده يصلي بالتمام
في داره توطن دون أهلها
وان أقام مثله يصلين
والله من حيث يسكننا
صلاة عبد الولد الصغير
مثل صلاة السيد المدير
ملك له فليكن المطيعا
بموته وحكمه يتفك
عبدا يتم فعله يقصرا
ان لم يكن لمدة ذاك الكري
سعيده أقم كما أنزله
مقيمة لا تقصرون او تخرجوا
وترجعن بعد ذا وتقصرا
فالعبد يتبعن بعد العقد
سافرة فانها تقيم
وقيل بعد ان يحوز ظهرها
في بلد أدرك فيه محتلم

ولا كذاك مشرك قد أسلما
 لان ذا أخو بلاد ككانا
 وان يكن حال الصلاة بلغا
 لانها صارت عليه فرضا
 والفرض لا يقوم بالتفعل
 وتتبع الاناث حكم الوالد
 لم بلغت لانها لم تستقل
 في سفر بل يقصرن ليغما
 بنفسه لا تابعا انسانا
 اعادها بطهرها ليبلغا
 وفعله السابق نفل يرضى
 من هاهنا قيل بوصف البديل
 حتى تفوز بالحلال الوارد
 بنفسها من دونه فترحل

فصل في حكم القصص

وفعله يلزم من قد سفر
 لو كان بالتخير كان المصطفى
 ولم يتم ابدا في سفر
 فمن آثم وهو في حال السفر
 وبعضهم الزمه يكفروا
 وقيل قد أسا وما عليه
 وذلك انه آثم اللازما
 وان يصل موضع التمام
 وذلك ان لم يدرك الاعاده
 وان نسيت للصلاة في السفر
 عليك ان تصلين تماما
 ولم يكن في ذلك مخيرا
 اسبقنا على التمام والوقا
 كيف لنا نقول بالتخير
 عليه ان يبدها قولا شهر
 لانه خالف ما قد أمرا
 شيء ولكن لا يعد اليه
 وزاد بعده فكان سالما
 قصرا يكفرون بالارغام
 فان اعادها فلا زياده
 ثم ذكرتها وأنت في الحضر
 وهكذا من نسي الاتماما

يصلينها اذا ما ذكرنا
وان تكن قد فسدت فأبدلا
وذاك ان الناس تلزمه
ولا كذاك من عليه فسدت
وبتمام هذه الاحكام
في سفر صلاة قصر وانبرا
كثل ما قد لزمك أولا
في حال ما أدرك فيه ذهنه
فانها تلزمه كما أتت
يتم باب القصر والتمام

باب صلاة الجمعة

والاصل قد أخره كغيره
لانه قصر صلاة الظهر
لها شروط ولها أحكام
يؤتي اليها من مكان شامع
من فرسخين واجب اثباتها
ومن يكن أواه ليسل مدغم
وقيل لا يلزمه أن يسعى
لأنها لا تلزم المسافرا
فمن أجاب من بعيد كان له
تلزم قادراً على الحضور
لا تلزم العبد ولا النساء
ولا صبياً قبل حد الحكم
ومن يكن من هؤلاء صلى
ولا أرى الصواب في تأخيره
فهو على ذا سبب في القصر
فمن شروط ذلك الامام
لكي صلى في مكان جامع
ومن ثلاثة ليعلى شأنها
في أهله يسعى اليها محتشم
ان كان قد جاوز عنها جها
وانما تلزم شخصاً حاضراً
أجر يرى عند الآله منزله
يسعى اليها والي البكور
ولا المجانين ولا الخشاء
ولا مريضاً مبتلى بسقم
عندم حاز بذاك فضلاً

تصل في مصر الذي قدم مصر
وفي زمان المصطفى تقام
وهم من العوالي يفتابونها
وبعضها وراء فرسخين
لو كانت الجمعة مثل غيرها
وفي زمان عمر الفاروق
مدينة ومكة والكوفة
والشام أيضا وعمان واليمن
لأنها ليست من الأمصار
ومثل هذى من عمان مسكد
وهكذا تروى إذا ما ولى
وأنما تقام في صحار
وأنما تقام منذ أسلمت
كان بها الامام أو واليه
هذا هو المعروف من أقوالهم
لأنما التفسير حال يعرض
وهذه صحار بعد العزة
صارت كأدنى بلاد يعتبر
والبصرة الغراء كانت قفرا
ومكة كانت قبيل عمرا
ولا تصلى في المسافى والقرى
في موضع وهو لها امام
وهي قرى هناك يعرفونها
تزيد فوق ذاك بالميلين
صلاوا هناك واكتفوا بخيرها
أمصارها معلومة التحقيق
وبصرة ومصرها المعروفة
ولا تصلى قط قبل في عدن
بل أنها جديدة العمار
فالتأخرون فيها شددوا
عنها الامام قبل لا تصلى
لأنها سابعة الأمصار
فيها فلا تزال عنها وتبت
أو لم يكن للامر من يليه
وغيره المفهوم من أحوالهم
فيستقيم تارة ويعرض
وبعد ما كان بها من قوة
ومسكداً مكانها قد عمروا
صيرها الفاروق بعد مصر
من القرى لكنها أم القرى

مصرها الفاروق فيما مصر
ومن هنا كان النبي يقصر
يأمر أهلها بأن يتنموا
فيجب اعتبار هذا المعنى
وانما عينها الفاروق
ولم يكن في ذلك الزمان
لو كان ذا التعيين مما وقفا
وانما المراد مصر جامع
يقيمها به الامام القائم
يخطبهم من بعد ما يؤذن
ثم يصلون مع الامام
يصلين ركعتين جهرا
والخطبة الغراء قامت عندهم
فهى على هذا المقال شطر
فيجب اسماعها ويهجر
ومن يكن الفا يقال يخرج
وفاته بذاك فضل السابق
وان يكن من بعد ما قد أحرم
يتم ركعتين بالتحري
ووقتها بعد الزوال حالا

أقام للجمعة فيها منبرا
فيها ليالى الفتح ثم يأمر
في جمعة وغير هذا الحكم
وتركه لا يستقيم ذهنا
لأنها في عصره تروق
كثلا شئ من البلدان
عينها لنا النبي المصطفى
يسعى اليه حاضر وشاسع
أو عامل الامام اذ يقاوم
ثم يقيم ذلك المؤذن
وهو خطيبهم الى التمام
وسورة من بعد حمد يقرأ
عن ركعتين فلذلك لم تتم
وقيل شرط لازم وأجر
ما يشغلن والكلام يحجر
ويلجن من بعد فيمن يلج
فانه يكون مثل اللاحق
ساروا جميعا قبل أن يسلموا
وقيل أربعاً صلاة الظهر
فتمنع البيع والجدالا

وكل مشغل عن الحضور
وان يكن قبل الزوال اذا
لأنما النداء في وقت العمل
وقيل بالترخيص في ذا اليوم
ويكره التخطي للرقاب
بل يجلسن حيث ما قد وجدا
ويؤمرن أن ييكرنا
وها هنا قد بقيت أحكام
لأن أصل النظم لم يستوفى

لأنه من جملة المحجور
فالبحر للشراء ليس بينا
فكيف يدعون لوقت ما دخل
لاجل غائب نأى أو نوم
لأنه أذى على الاصحاب
لو كان ذاك في محل بعدا
وذاك من بعد اغتسال منا
تركها طال بنا الكلام
فكم أوفى ثم كم أوفى

باب التطوع

فصل في الوتر

ثم التطوعات منها المحض
فالوتر قبل واجب وانه
وهو ثلاث ركعات يفصل
يقرا في الكل مع المثاني
وركة تجزيك عند العجز
ووقته بين العشا والفجر
وينبغي له يقدم منه
وان يكن فوته بالعمد

ومنها ما يقال فيه فرض
ان فاتهم يوما فيبدلونه
ما بينا وقيل ليس يفصل
بمتيسر من القرآن
وقيل فيها انها لا تجزى
متسع يدريه من لا يدري
كيلا ينام ثم يتركه
عليه تكفير أخى التعدي

وذاك مبنى على الوجوب ولا يصلى الوتر فى جماعه الا اذا ما كان فى قيام فانه يتبعه فى اذا كان ومن يكن صلى القيام مفردا وجائز يصلى فوق الراحله وهو مقال لفتى محبوب ومن يصلىه فقد أضاعه قيام شهر الفضل والصيام يصلين مثله كذا كما أفرد كذا فى ما أفردا وهو دليل من يقول نافله

فصل السنن

وركتان بعد فرض المغرب وركتان عقب العشاء وركتان قبل فرض الفجر وقبل نصف ليلها الاخير ولا أراه ثابتا وإنما قالوا بادبار النجوم عينت وهذه أكد مما مرا تبدل ان فانت وما تقدما وكل من فاته حتى صلى آخرها الى طلوع الشمس المصطفى ينهى عن الصلاة وقال بعض انه يأتيها يصلان دائما فى القرب ربحاتان لدوى الصفاء بعد طلوعه لنيل الأجر وقت لها للفعل والتقدير تأولوا الكتاب حيث أمها قلنا بفعل المصطفى قد بينت ففى من التأكيد تحكى الوتر لا يسدلان بدلا محما فريضة الفجر لعذر حلا وهو مقال شاهر فى الانس فى هذه الاحوال والاوقات بعد صلاة فجره يتضيها

وقيل بل يفعلها اداء في وقتها ذلك لاقضاء
وانه ممكن يؤخرنا بعض صلاته ليدركنا

فصل صلاة الضحى

وهي صلاة أول النهار بعد ارتفاع الشمس في المقدار
بقدر مريح قدروا وذكروا قبل انتصافه لمن يؤخر
وأفضل الوقت لها يقال في حال ما قد ترمض الفصال
أقلها قد قيل ركعتان لمن أراد الفضل يجزيان
وقيل في أكثرها اثنتا عشر ولم يرد بزيادة عنها خبر
بل جاء في أصح ما قد نقلنا صلى ثمانا وعليها عولا
وذلك في مكة عام الفتح في بيت أم هانيء للنجاح
فقوله ليس لها من غاية فيما عرفناه من الرواية
ليس بشيء غير ان كان غني بذلك قولاً عن فقيه يئسنا
وكثرة الصلاة خير وضعا لكتنا ننقل ما قد شرعا
وهذه لها من الفضائل ما زاد وصفه على النوافل
ومن يصليها فقد أصابا صلاة داود ومن أنابا

فصل في صلاة العيد

وهي ركعتان بالتكبير في ضحوة الاضجاع والفقور
فيخرج الامام للمصلي وصف من وراءه وصلي

يقرأ بالحمد وما تيسر
وللتكبير وجوها ذكرها
فمن يشأ كبر فيها سبعا
ومن يشأ يكبرن إحدى عشر
وهذه أقصى الوجوه فاعلم
يكبرن الخمس ثم يقرأ
والخمس بعد أن قرأ والباقي
هنا هو الحال لمن قد كبرا
ومن يكن مع الإمام دخلا
فقبل في الموجود عن منبر
وبعد ما تم الإمام ينصب
يفتح الخطبة بالتكبير
ثم يصلين على المختار
ويأمرنهم بما قد أمرا
يبين لهم في الخطبة
وان يكن في يوم أضحي بينا
وهذه الخطبة قبل تلزم
وليكن الخطيب حراً ذكراً
وان يكن لم يأمرن مولاه

جهرأ وذلك بعد ما قد كبرا
جميعها طرق لمن يكبر
ومن يشأ كبر أيضاً تسعا
ومن أراد قتلان مع عشر
وفعلها من بعد ما قد أحرمها
والباقي يفعلنه في الأخرى
بعد ركوعه بلا شقاق
أقصى التكبير على ما ذكرنا
فقاته التكبير حين اشتغلا
ليس عليه بدل التكبير
مواجه القوم قياماً بخطب
وبالثنا للواحد الكبير
وآله وصحبه الأبرار
ويعظنهم بما تيسر
إن كان في الفطر معاني الفطرة
حكم ضحاياهم وما تعيننا
وقبل لا فعلها ملتزم
ولا يضر العبد معها أمراً
قبل يعيدوها^(١) إذا نهاه

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب «يعيدها» اهـ «مصحح»

لأنها الطاعة لا تقوم بفعل من يفعله مأثوم

فصل النفل

والنفل فضل كله مندوب	وفعله لربنا محبوب
لا سيما في الثلث الأخير	فأجره يوصف بالكثير
أذ ينزل الأمر إلى السماء	يدعو إلى الإقبال والثناء
هل من فتي مستغفر فيغفرا	له وهل من سائل فيشكرا
ناشئة الليل صلاة قاما	لها بليل بعدما قد ناما
وهي على العدو أقوى وقعا	وللمصلي فهي أعلى نفعا
فكثرن أن شئت أو فاتضعا	فانه خير هناك وضعا
كذا قيام رمضان فضله	فضل عظيم لا ينال مثله
فخذ بحظ وافر تلقاه	غدا إذا ما علموا لقاءه
تاركه قيل عليه البذل	وفيه قول ما عليه يبذل
لكنه قيل خسيس الحال	وليس ييرا منه في مقال
يصلى في مساجد الجماعه	لكي يكون للهدى اشاعه
وسائر النفل فصلينه	في البيت مفرداً واخفينه
فانه نور هناك يسطم	وفعله جماعة متسع
لانه صلى عليه الله	صلى جماعة بمن أناه
فانظري بيت البحر عند خاتمه	وما به ارشد من هدايته
حوله من جانب الجانب	فقال منه أفضل المناصب

وقيل في القيام أيضا ينفرد
ولا أراه في الصحيح يذكر
والمصطفى كان بهم قد صلى
فتركه ذاك عليهم شفقه
وصورة النفل . تصلينا
وجائز تقتصرن فيه
وتقرأ الحمد فقط ان شئنا
وان تشا صليت بالاياء
وقائمًا وقاعدا ومضطجع
وتعلن القرآن او تخفيه
وكل حالة تكون أ كلاً
لقاعد نصف صلاة القائم
ومن يضيع فرضه لم يقبل
لان هذا تابع للفرض
فانه يقدم القضاء
وقيل لا بأس اذا ما صلى
وهل عليه بدل ان صلى
قيل عليه بدل وقيل لا

ان كان يحسن الصلاة منفرد
وهو خلاف ما عليه عمر
لكنه خاف عليهم كلاً
وفعله الآن البنا صدقه
كثل ما في الفرض تفعلنا
تصلينه بلا توجيه
وان تشا سبحت واكتفينا
وبالتراب مع وجود الماء
ورا كبا وماشيا ومضطجع
فهذه الوجوه طرا فيه
يكون أجرها هناك أفضلاً^(١)
وهكذا عن النبي الهاشمي
منه اذا ما جاء بالنفل
كذلك من عليه فرض يقضى
عن نفل الذي به قد جاء
لكما الاول فيه أولى
بنجس لم يعلمه أصلاً
لانه لم يلزم أولاً

فصل سجدة القران

وان قرأت آية السجود فواجب تسجد للمعبود
لو كان في صلاته قراها فرضا ونفلا لازم اداها
وانها تكون مثل حد منها فلا يترك بالتعدي
منها هنا قيل عليه تقض بتركها وقيل ليس تقض
ويسجدنها بلا تضيق من كان ماشيا على الطريق
وهي لها مواضع في الذكر اذكرها مرتبا فلتسدر
في آخر الاعراف مها تقرا والرعء والنحل كذلك الاسرا
ومريم والحج والفرقان والنمل والسجدة فيها شان
كذلك في صاد اذا ما تنلو وفصلت لحكمهن تنلو
فهذه مواضع السجود وقيل فيها غير ذا المعدود
وفي وجوبها على الانسان دلالة لعظم القرآن

فصل في قضاء الفوائت

وفعلها في وقتها اداء وبعد وقتها هو القضاء
وان يكن في الوقت لكن للخلل في فعله السابق كان ذا البدل
فهي اعادة لما قد فعلا وحكمها كمن يصلي أولا
لكنه يعيدها فرادى من كان في الوقت لها أعادا
ان كان في جماعة صلاها فانتقضت من حين ما اتاها

إذ كرهوا تكرار الجماعه
والوقت فيه درجات تحصل
فأول الوقت رضي الرحمن
والعفو في آخره مذكور
وان يكن أخرها عن وقتها
فليستدرك أمره بالتوب
وليبدلن وليكفرنا
وان يكن قد فات بالنسيان
أو بنام ستر الحداقا
مالم يكن في حالة الممنوع
وان يكن في الوقت نام عنها
ولا أقول بالذي رآه
لانه المختار قد نهانا
بل نرقدن حتى يزول عنا
وما على المجنون قط بدل
إلا صلاة جن فيها بعد ما
فانه يبدلها إن عتلا
كذلك الحائض مهما عنا
إذ سبب الوجوب قد تحققا
ومن رأى في ثوبه جنابه

في مسجد من أجل ما أضعه
أفضلها الاول ثم الاول
ووسطه الرحمة للانسان
وسبب العفو هو القصور
تعبدا فكفره بفوتها
ليمحين مابه من حوب
ككفارة عساه يغفرنا
أو غفلة تعرض للانسان
يصلين حين ما أفاقا
فان يكن آخر للطلوع
فبعضهم يكفرون منها
إن كان قد نام لما يغشاه
نصلين ونومنا يغشانا
وعن فوات الوقت نحذرنا
ولو أفاق ثم صار يعقل
دخول وقتها عليه احتكا
كذلك حال البرء أيضا جعلنا
بعد دخول الوقت تبدلنا
وهو دخول الوقت حين حقا
لم يعلمن به متى أصابه

قيل خمس صلوات يدلن وقيل بل واحدة ويجزين

خاتمة في الاوقات

المنهى عن الصلاة فيها

ينقسم الزمان في المصالح	لصالح لها وغير صالح
وهذه الصلاة من أعلى القرب	لها زمان فيه ليس يستحب
وزمن تحجر فيه مطلقا	ما أبلغ الحكمة ممن حققه
والمنع مطلقا رواه من روى	حال الطلوع والغروب واستوى
وذلك في الحر الشديد تقف	في كبد السماء حتى تحرف
فهذه ثلاثة الاوقات	تمنع حتى الدفن للاموات
كذلك الصلاة ليست تقضى	فيها ولو كانت وجوبا فرضا
فمن عليه واجب ينتظر	زوال وقتها الذي قد حجروا
وهو يزول بكمال الحال	من الطلوع ومن الزوال
كذلك الغروب فافهمنا	والحال من ذلك يعرفنا
وقيل في الجمعة وقت الاستوا	لابأس بالنفل هناك لاسوى
ويذكرون علة التشديد	هيجان تلك النار في الوقود
وانه في جمعة الصلاة	يكون مثل سائر الاوقات
وهكذا بعد صلاة العصر	وهكذا بعد صلاة الفجر
كذلك بعد أن تصلي الوترا	وبعضهم لم ير هذا حجرا

والمصطفى أدرى بحكم الشرع	فلا أرى الترخيص عند المنع
فمن أراد يتنفلنا	يصل ما شاء ويوترنا
ويجعل الوتر ختام العمل	وذلك من فعل ختام الرسل
صلى عليه ربه المنان	ما ظهر الصواب والبطلان

كتاب الصوم

من العبادة التي تقدم	عن غيرها الصيام حين يلزم
وهو من الأركان للإسلام	وجنة يكون للأمام
وأنه لله حيث يخفى	وأجره لصائمه وفي
فالصوم لي أنا أجازي عنه	قول صحيح عنه ترفعه
وذلك مشعر برفع الشأن	وأنه منه على مكان
وقد أتى في الصوم والقرآن	أنها للعبد يشفعان
يقول فيه الصوم للجبار	منعه من شهوة النهار
ويذكر القرآن أن منعه	من نوم ليلة وما أطلعه
يعنى به امتناع هذا العبد	بما حواه من عظيم الوعد
وقيل فيمن ذنبه لا يغفر	في رمضان فتى يكفر
لأنه شهر به الذنوب	تمحى لمن لربه يتوب
وذا من الترغيب في مكان	فلازم الطاعات للغفران

باب أقسام الصوم

إلى واجب وغير واجب

وعين الاله للصيام	شهرأ من الشهور كل عام
وذلك شهر رمضان المنتخب	وما عداه الصوم فيه مستحب
الا صيام الشك والعيد	قانه محرم في دين
وقيل ان صوم يوم الشك	مكره تحكيه فيمن يحكي
كذلك الخلاف في التشريق	في صومها قولان بالتحقيق
والاصل في الشك له كلام	غير الذي مر به النظام
في صوم يوم الشك بعض خيرا	وبعضهم أحب لى أن أفطرا
وبعضهم أحب لى صياما	وأن أصلى ليلة قياما
هذا الذي قد قاله في موضع	وغيره في موضع فاستمع
صيام يوم الشك في السحاب	أحوط فيما قد روى أصحابي
لكنه في الصحيح قيل ينظر	وصول من سافر حتى يحضروا
وذلك في رابعة النهار	يكون فيها مرجع السفار
وقد نهى المختار عن صيامه	رواه من رواه في أحكامه
فكيف يندبرن أو يخير	فما أرى الصواب فيما يذكر
الا اذا كان سحابة ينتظر	الى وصول من يجيء بالخبر

فصل الصوم المستحب

ويستحب صوم يوم عرفة
كذلك صوم العشر أيضا فاعلم
وصوم ست متواليات
وهكذا أيضا ثلاث البيض
ومن يكن قد لازم الصياما
وهكذا يقال شهر الصبر
وذلك شهر رجب وذكروا
لكنها ضعيفة الاسناد
والمصطفى أكثر ما يصوم
جاءت به صحاح الاخبار
وبعضهم قد استحب صوما
ولم أجد أصلا للاستحباب
والعبد يستأذن في التطوع
كذلك المرأة تطلبنا
لان حقها عليها أعظم
وما على الزوج بأن يستأذنا
الا اذا ما كان يضعفنا
لغير من يكون فيها وقفه
وصوم عاشوراء من محرم
من بعد عيد الفطر مذكورات
تذهب بالغسل وبالتمريض
فيها فشل من يصوم العاما
في صومه قيل عظيم الاجر
له أحاديث به تؤثر
وبعضهم يوضعها ينادى
في شهر شعبان وذا معلوم
فليس في ثبوته مما رى
من أشهر تعرف يوما يوما
سوى عموم الفضل في ذا الباب
سيده ان يأذن أو يمنع
من زوجها في ذاك يأذنا
لانه الواجب والملتزم
زوجته في ذاك حكما بينا
عن حقها فلا يضعفنا

باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان

وكل شيء، فله أسباب	حتى المباح وكذا الإيجاب
والصوم والافطار بالهلال	أو انقضاء مدة الليالي
وهي ثلاثون تمام الشهر	ان لم تصح رؤية لبدر
وشاهد يجزى لصوم الناس	والفطر عدلان بلا التباس
وقيل بل في الكل شاهدان	لصوم والفطر معدلان
وقيل يجزى شاهد معدل	في الموضعين وهو قول يقبل
لأنه حق لرب الأرض	فيقبلان فيه قول المرضي
ولاختلاف مطلع الهلال	تختلف الأحوال من شوال
فهؤلاء، عندهم ضياع	وهؤلاء أفطروا وقاموا
وذلك معنى ما روي مقالهم	لكل قوم يا أخى هلاهم

باب صفة الصوم وما يجوز فيه

والصوم إمساك عن المفطر	من فجره ليله المستر
نية يتيها من ليله	فلا يصح مع ترك نية
وإن يكن قد صار في النهار	وحول النية للافطار
لمكنه لم يأكلن ويشربا	فقل ان صومه قد وجبا

لانه أصبح ذا صيام
والاكل والشرب مع الجماع
والخلف في التفطير بالمعاصي
ويستحب الصوم في الاسفار
قد قال رب العرش ان تصوموا
الا اذا كان جهاداً يخشى
او كان يخشى منه ضعف الحال
ونحوه وربما تعينا
والمصطفى شدد عام الفتح
وذاك حيث أمر الرجال
ومن اراد عملاً بالفطر
ومن يكن اراد في غد سفر
وان يكن أصبح في بلاده
وينظرون ان شاء بعد ذا
يصوم ما شاء ويفطرونا
وفيه قول ان يكن قد أفطرا
لان صوما بعد فطر في سفر
وقيل صوم بين فطرين كلا
وقال بعض ان ما قد صاما
بوانه يسدل ما قد أفطرا

ولا أبريه من الآثام
هن المفطرات بالاجماع
وهو على التحقيق عبد عاصي
وجاءت الرخصة بالافطار
خير لكم فذا هو المفهوم
في الصوم ضعفاء عن عدو يخشى
فيستحب الفطر للقتال
وجوبه ان كان ضراً بينا
لمعرض عن قوله والنصح
بالفطر حتى يظهروا انزالاً
فلينوه قبل طلوع الفجر
بمخرج قبل الفجر ان شاء فطر
لا يفطرون في اليوم في ابعاده
مادام في أسفاره هناك
فانه في ذا يخيرنا
فلا يصوم بعده فيهدرا
لا يستقيم هكذا بعض نظر
صوم فلا بد له ان يسدلا
يكون في الحكم له تماماً
وهو صحيح عدله قد ظهرا

والمرضى الفطر كالسافر
وذلك ان لا يستطيع أكلا
أو كان بالصيام يزداد المرض
وقد أجاز الفطر للحوامل
واشترطوا الخوف من الوقوع
لكنها يصدد الايام
وذلك من مال أبي الصغير
كذلك الشيخ علاه الهرم
وان يكن مسافر قد أفطرا
فهل له يصوم أو يكفرا
فذهب الاصحاب بمنعنا
لان هذا الوقت ليس يقبل
ومن يهيم سواه فيه بدلا
فما له الا صيام يفرض

ان كان للصيام غير قادر
في ليله ما يكفين مثالا
فيفطرون حتى يزول ما عرض
والمرضعات جملة الاوائل
وقلة الدر على الموضوع
تطعم ذا الفقر من الانام
تأخذ الموضع للتكفير
فصره يفطر لكن يطعم
ترخصا وكان قبل نذرا
عن اليمين حيث كان مفطرا
ان كان بالصوم يكفرا
الا صيام الفرض حين يفعل
ما شرع الاله فيما انزلا
أو فطره لعارض إذ يعرض

باب الفطور والسحور

ويجب الافطار بالافول
فيذهب الصوم بوقت المغرب
فينبغي التعجيل للفطور
فهم على الفطرة مهما امتثلا

لا آكل وتارك المأكول
وذلك معنى ما أتى عن النبي
وهكذا التأخير للسحور
وخالفوا السنة معها بدلوا

ضوء الصباح وبذاك ينفلق	فيسع التأخير ما لم ينفلق
رب السماء وهو فجر ظهرا	وذلك الخيط الذي قد ذكرا
فكل الى ان لا تشك وامثل	وذاك معني ما عن البحر نقل
حتى يبين الصبح بانشقاق	لان حكم الليل قالوا باق
ما كان فعله لنا يتسع	والشك في طلوعه لا يمنع
إذ شك فهو رجل محتاط	ومن يكن يمنعه احتياط
لخوف ان يصادف منعا	وجائز ترك المباح قطعا
على طعام لم تمس النار	وينبغي للصائم الافطار
يحسو ثلاثا وهو فضل الله	ياكل تمراً أو من المياه
نبينا الهادي من الضلال	فان هذا كان من أفعال
فقل لا نقض ولكن وزرا	ومن يكن على حرام افطرا

باب نواقض الصوم

بالاكل والشرب مع الجماع	وينقض الصوم بلا نزاع
فقد اتى فيه اختلاف الناس	وذاك في العمدة واما الناسي
لو ناسيا بعدم التساع	وبعضهم شدد في الجماع
أصبح والافطار قد اصابه	وقيل من أصبح ذا جنابه
وفرجه اجزاء ان لا يبدلا	وان يكن لرأسه قد غسلا
زوجته تحرم بعد اليوم	وقيل من جامع وقت الصوم
وقيل لا تخرج بالحرام	وذا لهتك حرمة الصيام

وان يكن امدى بمس ذكره
وان زنى رب الصيام ليلا
فما عليه النقض لكن ياتم
وذوق ما مر من الطعام
من غير ان يسيغه الانسان
وكيله الدقيق لا بأس به
لو دخل الغبار في الخيشوم
لكنه يؤمر بالاشام
وأكل ما لم يك بالمعتاد
من ذهب وفضة وجسد
كذلك ان كان له طريق
وذلك ان كان انتهى للجوف
وقبل المرأة ليس يوجب
تدخل فيه ان تشا الدواء
وذلك هو الحقنة الموصوفة
ويوجب في الجوف ذلك الدبر
ومن يكن يصنعه في صومه
وقيل ما مضى وقيل تلزمه
وقيل لا كفارة ولا قضا
وذا هو القول الذى أراه
فقل يقضيه وبعض يعذره
أو شرب الخمر ولو قليلا
وائمه في ذا الزمان أعظم
وما حلا يحل في الصيام
وانما يعرفه الانسان
وهكذا علاجه لثريه
ومثله الدخول في الخلقوم
وذلك الحزم على التمام
في الاكل كالذباب والجماد
ينقض ان أدخله بالعمد
غير طريق حلقه يضيق
من دبر وأذن وانف
للجوف شيئا فلها توج
لكي تزيل مرضا وداء
ان لم تكن عندهم معروفة
من ثم الاحتقان فيه بحجر
قل عليه بدل ليومه
مع القضا كفارة تسلمه
لصومه بل صومه له مضى
ومثله كل الذى ضاهاه

والكحل في العينين ما به حرج
ومن توضى لصلاة فسبق
فما عليه حرج. ولا بدل
ولم يكن زاد على الثلاث
وهذه الشروط فيما ذكروا
وان يكن اقام وسط الماء
يريد ان يقوى على الصيام
ولا أراه أبداً مكروها
قال مصطفي قد صلب فوق الراس
وذاك في مسيره للفتح
واختلفوا في النقض بالمعاصي
والاكثر النقض بنحو الكذب
ومثلها كبائر الذنوب
والكذب ان كان به صلاح
وتأخر فرجا حراما عملا
وبعضهم يعنره عن البدل
ولو رأيت لونه منك خرج
لجوفه الماء متى له انتشق
ان كان وقت الفرض حالا قد دخل
مستنشقا كفعله العباد
تبنى على مقاصد تعتبر
أو كان قد رطب للرداء
قالوا مكروه على الانام
حتى ولو عنوا به التنزيها
ماء من الشدة وسط الناس
فهذه حجتنا للنصح^(١)
من قولة أو فعلة للمعاصي
وغية المؤمن فلتجتنب
كقذف المحصنات بالعيوب
لا ينقضن إذ هو المباح
يفسد صومه بما تعللا
وهو على الخلاف قام ونزل

باب بدل رمضان

وكل من أفطره لعذر يلزمه قضاء ذاك الفطر

(١) وفي نسخة « للنصح »

قاله قد رخص حين رخصنا
 فلتقضه متصل الايام
 ولا تقدم عليه نذرا
 إلا اذا ما كان نذرا عيننا
 والنفل أيضا لا يقدمنا
 ومن يكن آخره حتى دخل
 عن كل يوم يطعم من مسكيننا
 وفيه قول أنه لا يجب
 ومن يقيم ورائه بصومه
 فيجعل الصيام فيهم متصل
 يصوم هذا مع فطر هذا
 ولم يكن لبعضهم ان يطعما
 وان أرادوا كلهم ان يطعموا
 فجابر أقر بهذا وبذا
 وما على الاقلف فيما صاما
 لكن عليه بدل للحج
 إذ لست أدرى قارقا بينها
 وانهم قد جعلوا الاقلف في
 ما باله قيل له الصيام
 وان يكن في حال عند يجب

وأوجب القضاء فيما خصنا
 بنية القضاء للصيام
 ولا تكفرن بعينا مرا
 فانه يصوم ما قد عيننا
 وذا بالاحتياط يعرفنا
 من قابل كفر أيضا وبدل
 كفارة للمتاوئيننا
 وهو الى أبي سعيد أعجب
 لكبر أضعفه عن رومه
 وليس يجزى ان يكون منفصل
 بقدر الميراث فيهم هذا
 وان يصوم الآخرون قلعلما
 عنه قليل ان ذاك لهم
 لواحد في سنتين فشدنا
 من بدل حين غدا تمامنا
 ولم أكن في ذاك بالاحتج
 فالصوم والحج لمن قد أسلما
 أحكام أهل الشرك والتعسف
 من دون حجة ولا اسلام
 ثبوت هذين له ويندب

ويمكن التفريق من ذا الفج
والمستحاضات اذا أكلنا
فانها تبطل ما قد أفطرت
وبعض أهل العلم قال شهرا
وأول القولين عندي أظهر
لضييق صوم واتساع الحج
في رمضان منعه جهلنا
لجهلها الذي به قد عذرت
تصومه فوق الذي قد مرا
ولا أرى لثاني أصلا يذكر

باب فطرة الأبدان

وشرع الآله للصوم
وقيل ان صومه لا يرفع
فياله من قدر خطير
فأخرجنا في صباح العيد
وكل من كان من العيال
وهو الذي تعوله بالحق
صاع عن النفس من الطعام
قالبر والشعير والزبيب
والارز في هذا الزمان يجرى
لانه في ذا الزمان النكد
وتلزم بدخول الفطر
ويظهر الخلاف فيمن ولما
والله ان يكن يلزمه
زكاة فطر طهرة الآثام
الا بها فهو بها مشيع
لقدر الصاع من الشعير
عن جملة الاولاد والعبيد
تعوله من جملة الاموال
لا كل من في البيت من ذا الخلق
من أوسط المأكول في ذا العام
والتمر والاقط هنا عجيب
فالفضل ان أخرجت صاع أرز
صار طعام الناس في ذا البلد
وقيل لا بل بطلوع الفجر
في الليل قبل الفجر هل عنه اذا
عولها حكما فدى تلزمه

والخلف هل يفطرون عن زوجته
وقيل لا لأنها مكلفه
وقيل ان كانت بحمد الفقر
وقيل بل يدفعها اليها
وغائب عن أهله لا يدرى
حتى تصح عندهم حياته
وعبده الآبق ليس يخرج
وقيل من أوصى له بعبد
ومات من أوصى قبيل الفجر
وان يكن لم يقبل الوصية
وفطرة العبد على من صار
وان يكن ببعض مال رهنا
لانه مالكة والمرتهن

قبيل نعم لأنها من عولته
بنفسها فلتخرجن ولتنصفه
يخرج عنها لطلاب الاجر
لتخرجن واجبا عليها
لا يخرجون عنه يوما فطرا
لعله حل به بماله
عنه وقال آخرون يخرج
وصية ثابتة في العقد
فيلزم الموصى له بالفطر
فهي على الوارث بالكلية
له اذا كان اشترى خيارا
زكاته تلزم من قد رهنا
ليس له سوى الذي به ارهن

كتاب الجنائز

وكتب الاله عز وعلا
فالزم الحي حقوقا تلزم
يفسلون يكفنونه
يشيعونه الى ان يصلوا
فالقبر قصر المؤمن الموفي

على عباده الفنا وعدلا
بموت من قد مات وهو مسلم
وبعد أن صلوا فيسلفونوه
لداره التي لهمسا تحولا
وسجنه الدنيا لضيق الكف

يمنع فيها نفسه عن شهوته ويتجرعها بفصته

باب غسل الميت

وينبغي لغسل الاموات وكيف غسل الشهدا والمحرم وهكذا منقطع الاعضاء أما الشهيد ان يكن في المعركة ويفسلن ان يكن قد حملا وتزع الاخفاف والبروع وفي ثيابه يزملنا ولا يزداد كفنا سواها وصلين عليه وادفنته ومن يكن في بغيه قد قتلنا ومحرم مات فلا يطيب لانه كذاك يبعثنا وغسل الغريق لا يكفيه والبيت ان كان أخا احتراق من غير عرك مع مرور الماء وقيل ان غسله بمخرقة كذلك المجذور أيضا والدفن

أن يعلم الكل من الصفات وذى السقام والغريق فاعلم يعرف كيف غسله بالماء مات فلا تغسلنه واتركه حيا ومات بعد هذا مثلا عنه كذا برنسه المنزوع علامة بالفضل تشهدنا الا اذا لم تكفه تراها مستغفراً له وراض عنه فلا تصلين ولا تغسلا ووجهه ورأسه لا يحجب ملبيا فلا تغيرنا عن ذاك ماء يفرق فيه صب عليه الماء باندفاق ان خفت من تقطع الاعضاء تمرها على جميع الجثة بمرض تخافه ان ينشطف

وذو الجذام بالتراب بما
 غسل النساء أولى به النساء
 وامرأة ماتت مع الاجانب
 كذلك الفتى مع النساء
 والزوج فليغسل الزوجات
 والاختصاص في ذوى المحارم
 والنساء غسل الصبي جائز
 وهكذا صبيصة صغيره
 وغسلها أولى به النساء
 كذلك الخنثى مع الخنثى
 لكنها تكون ذات محرم
 والسقط قاغسلن ولا تصل
 والخلف في ثلاثة في المذهب
 فقليل غسل واحد يجزئهم
 فواحد لحدث الحيسة
 ولم يجي عن النبي أبدا
 بل جاء غسل واحد للعبد
 مع كثرة البلوى بهذا الحال
 وقيل في الميت اذا ما وجد
 فلا يباد غسله بل يكتفى

ان لم يكن هناك من جذما
 كذلك الرجال الاتقياء
 صب عليها الماء من جوانب
 يرجع منهم بصب الماء
 ويمتحن الغسل من الفتاة
 ليس له في الناس من مزاحم
 الا اذا حد الصبي يجاوز
 مع الرجال لم تكن بالعموره
 فما الفتى وهذه سواء
 فان عد من قالى الاناث
 منه كذا الرجال عند العدم
 عليه والبعض يقول صل
 في حايض ونفسا وجنب
 وقيل بل غسلان حيا فيهم
 والثاني هو الغسل للمات
 شيء من التفصيل حتى يقتدا
 من غير تفصيل بهذا الحد
 من النساء ومن الرجال
 ناحية عن قبره منفردا
 بغسله الذي له قد سلفا

وقيل في الميت اذا ماخرج
 فلا يعاد غسله ويغسل
 والعبد ماعليه للاموات
 والمستحب ان يلي للغسل
 لا يكشف ستره ولا يحدث
 أحق من يقوم في الانام
 قيل ولو كان القريب جنبا
 وماعلى الغاسل مهما سقطا
 والغسل للميت بلا خفاء
 يوضينه على الاعضاء
 لكن يقال عفوك اللهم
 وحامل لم يعلم موت ابنها
 ودافن ميتا بغير غسل
 إلا اذا ما كان ميتا مشركا
 لكنه يدفن تحت التراب
 وان رأيت ميتا لم تعرفه
 فاحكم له بحكم أهل الدار
 ويغلب الاسلام عند الخلطة
 الارلويات فانها اصطفتي

غائطه من بعد ماقد أدرجا
 ذاك الذي من بطنه ينفصل
 غسل ولا شيء من الحالات
 من ذكر أو غيره ذو عدل
 بما يراه عند ذاك يحدث
 بذاك فيه هم أولو الارحام
 أو حائضا يغسله إذ قربا
 ماء بأنف الميت حين غلطا
 كالغسل من جنابة الاحياء
 ثم يعم جسمه بالماء
 عند وضوء الميت حتى تما
 لاخرج في غسلها ودقنها
 يلزمه المتاب من ذا الفعل
 فإله حق بما قد أشركا
 لا يؤذين الناس مثل الكلب
 وماله علامة معرفه
 من جملة الاسلام والكفار
 فامنحه كل مالنا من خطه
 لاتمنحن إلا الذي قد عرفا

باب التكفين

وكفته بعد ما غسلته
تأخذ قطناً وخريرة معا
مواضع السجود منه فاعلم
وبعد ذا فاجعله في الاكفان
أو كان من صوف ولا يكفن
وللتسا جاء الجواز فيه
وكل ما جازت به الصلاة
من ثم قالوا في أقل الكفن
وقيل في أكثره ثلاثة
وزاد بعض فوقها عمامه
وسنة قيل فلا تجاوز
لأنها تضاعف الثياب
وان يكن زاد على المحدود
يضمنه لأنه اسراف
ويتهى عن أن يخرق الاكفانا
وعلاوا بأنه ما فيها
فوق القميص فالازار^(١) يجهل

وطينه بما حصلت
تمشوا بها منافذاً وموضعا
وتبدين بوجهه المكرم
ان كان من قطن ومن كتان
في الثوب من إبريسم يكون
وقيل أيضا فيه بالتركيب
جاز به يكفن الاموات
ثوب يوارى منه كل البدن
ازاره القميص والقفافه
فهذه أربعة تمامه
عنها فما جاوز غير جائز
في الميت مكروه بلا ارتياب
بغير إذن الوارث المهود
وهو لامر المصطفى خلاف
فان أتاه قيل لا ضمانه
للبعث نفع هكذا عليها
وضد هذا بالفتاة يفعل

(١) وفي نسخة « فوق الازار » القميص

لأنما الحالة في المات	تخالف الحالة في الحياة
وان عليك الثوب قد تمسرا	فكفنته بما تيسرا
مثل بساط ان يكن أو شجر	أو مسة أو اذخر أو سحبر
من ماله يؤخذ هذا الكفن	لو لم يكن أوصى به يكفن
لانه من حقه يقدم	عن حق وارثه حين يحكم
وقيل من أوصى بأن يكفنا	بكفن من ماله قد عينا
فلا يكون ثابتا وإنما	يعين الوارث هذا فاعلما
لكني أراه ثابتا اذا	ما كان دون ثلث مقدار ذ
لانه فيها له التوسع	بثلث المال فكيف يمنع
وهكذا ان كان للصلاة	عين إنسانا من الثقات
صلاته أولى بها الولي	وبعضهم قال هو الوصي
وهكذا في الدفن والتطير	بالاختلاف الوارد الشير

باب الصلاة على الميت

وهي خلاف هيئة الصلاة	فما بها شيء من الصفات
تشبه حال الرجل الشفيح	بلا سجود وبلا ركوع
وانها شفاعة للميت	لهما يحظى بستر الزلة
أركانها التكبير لا سواه	والحمد والدعاء لا تنساه
ويجعل الميت تجاه القبلة	يستقبلان الرأس من امرأة
وقف على المراء حيال صدره	وكيف ما صنعت جاز فادره

ومن يكن إمامه قد سبقه
 وقيل من صلى بلا طهور
 والطهر أولى في الجميع وأحق
 وقيل لا تصل خلف فاسق
 فإنها لا شك دون الفرض
 والفرق محتاج إلى الدليل
 وقيل من صلى على جنازه
 صلاته جائزة وبعض
 والخلف في جوازها في المسجد
 وقيل في الطريق لا تؤدي
 وهل على القبر لنا نصلي
 ويتبع الصبي في الصلاة
 فلا تصل ليصبي مائتا
 وقاتل لنفسه كذا
 وقيل إن كان لعذر محتمل
 ومن يمت بالحد في إصرار
 ولا تصلين عليه أبدا
 فصلين عليه معها تابا
 ومن يمت بصلب أهل الظلم
 وقيل لا تصلين عليه

فما عليه بدل إذ لحقه
 فليس في ذلك بالمأزور
 وقيل لازم هناك مستحق
 وما أنا في ذلك بالموافق
 كيف لنا بمنع هذا تقضى
 وما لذلك قط من سبيل
 وكان يقرأ من كتاب حازه
 أجاز أن يقضى بذلك الفرض
 بالمنع والجواز في تردد
 أو موضع من المناهي عدا
 فالمنع والجواز عند الكل
 أباه في الحياة والمات
 أبوه في الشرك غدا وباتا
 إلا إذا كان خطاهنا
 صلى عليه وهو قول قد قبل
 فهو حقيق بعذاب النار
 إلا إذا أقلع عما قد يدا
 له يحظى بها الثوابا
 صلى عليه لورعي بالاثم
 ولست أدري ما بني عليه

وهي فريضة على الكفاية وقبل سنة الى ذي القعدة

باب دفن الميت

وقيل في كرامة الاموات لا ينبغي لجيفة أن تجلس وتكره العجلة في السير وكرهوا أن تتبع الجنائز ولم يشين وراءها المشيع إلا لمن يشيعنها راسكبا ويكره الكلام حتى يدفنا . وقيل من بعد الصلاة جازا ان دفن الميت ولم يغسل وهكذا ان كان في اكفائه وهكذا في اكثر الاقوال ويضمن الدافن ما قد غابا .

أن يدفنوا بسرعة تواتي ما بينهم وقد كوتهم بالامسا بالميت إذ يحمل في السرير بالنار بل عند الظلام جائز وان تقدموا فليس يمنع تأخيرهم قيل يكون واجبا وقيل لا بأس إذا ما طينا وذا كر الله كثيراً فازا لا ينبش لأجل ذا المغسل دراهم لا ينبش من شأنه لا ينبش القبر لأجل مال دراهم قد كان أو ثيابا

باب القبر

والقبر من كرامة المنان لم يجعل الانسان كالبهائم قد حار قابيل الشقي إذ قتل يستر فيه عورة الانسان يلتقي على الصحراء للحوائم أخاء ظلما يثس ما كان فعل

لم يدر كيف يسترن سواته
 فبعث الغراب يحفرنا
 فكان هذا أصل هذا القبر
 والشق والحد يجوزان معا
 لأن رب العالمين قدره
 في بقعة مات بها والانبيا
 وانهم في غيرها لا يقبروا
 وذلك تشريفهم على الورى
 ويدخل الميت بعد الحفر
 وقيل لأبأس اذا ما قبرا
 وهكذا ثلاثة أو أكثر
 ودافن ميتا بأرض الصافية
 والتبش للميت لا يلزمه
 لكن عليه مثل ما قد أتلغنا
 والماء إن رش قبر حلا
 وفضله يرد فوق النهر
 أو انه يجعل في أشياء
 ولا يجوز الكسر للأواني
 لأنه إضاعة للمال
 وشددوا في المشى بالنعال
 حتى أراه الله فيه آيته
 حفراً أخاه فيه يدفنتنا
 واستعملوه في مرور الدهر
 والفضل في ثانيهما قد جعلا
 لخير خلقه علا ويسره
 كذلك يدفنون فيما روي
 اجماع أهل العلم فيه يذكر
 خصمهم به الذي لهم يرى
 من جهة الرجلين باب القبر
 اثنان في قبر لعذر حضرا
 جوازه للعذر أيضا ذكروا
 تلزمه التوبة من ذي الناهية
 فيما عرفناه وما نعلمه
 من أرضها يجعله لها وفا
 لا يجعلن في غيره إن فضلا
 لأنه به أحق قادر
 يجوز فيها مثل ذاك الماء
 على القبور لبيان الشأن
 وقد نهانا عنه ذوالجلال
 على القبور لاحترام الحال

من هاهنا سن لها التسليم
 ويجب الصبر مع المصاب
 ولا يجوز القطم للحدود
 ولا الدعا بالموت والذهاب
 إلا إذا ما كان شخصا فاسقا
 يبيح حكم الشرع سفك دمه
 وليس بعد القبر حتما دار
 ويعد لمن أطاع الباري
 أما عذاب القبر والتنعيم
 ولم يصح القول بالانكار
 فنجابر ومسلم والعلماء
 جملة آثار عن المختار
 منكره مقلد للوهم
 يقول ان الميت لا يحس
 لأنما الاحساس بالحياة
 قالوا ولا حياة قبل الحشر
 وهذه الاوهام منها يعجب
 لأنه من جملة الغيوب
 فهو من الامور الاخرية
 وهو نظير البعث والحساب
 فالتان في أحوالهم عظيم
 فلا يجوز الشق للثياب
 ولا الدعا بالويل والحدود
 لرجل مستر الجنب
 ومؤذيا منافقا مشاققا
 فذا الدعاء مثله في حكمه
 لدى الشقا تؤويه إلا النار
 جنة عدن يالها من دار
 فالخلف فيه عندهم مرسوم
 عن عرفناه من الاختيار
 يروون في الاثبات قولاً محكما
 تثبت فكيف ذا التماري
 وزاعم في ذلك شر الزعم
 بألم لجسمه يمس
 ولا يكون قط في المات
 قط لمن كان حليف القبر
 كل امرئ بالوحي لا يكذب
 وعلمه لنا من المحجوب
 فيلزم الايمان بالقضية
 والنار والجنة والثواب

والرب قادر على ما شاء	فيلزم قبول ما قد جاء
والمشركون مثل هؤلاء	يستبعدون البعث للأعضاء
فأبطل القرآن ما قد ذكروا	وأثبت الحق الذي قد أنكروا
هم ضربوا الأمثال في استبعاده	فقرب المعنى على إيجاده
إذ لم تكن نشأتنا الجديدة	أشد من نشأتنا البعيدة
بل هذه أقرب بل وأهون	والكل في حق الإله هين
فنكر العذاب في القبور	تشبها بتلك الأمور
يشابه استدلال هؤلاء	والكل باطل على سواء

كتاب الزكاة

وجعل الإله للاموال	طهارة تحصل في أحوال
وهي الزكاة بالنصاب يجب	وهو حدود للوجوب تضرب
والمال ما ليس به افتخار	لأنه ان لم يزك نار
لكنه اذا يزكى كانا	عوناً على طاعة من أحيانا
بالصدقات تكشف الغموم	عن القى كذلك الهموم
فضيلة في الصدقات حاضره	بالاجر يحظى ربها في الآخرة
وقيل إن خيرها ما أبقي	غنى روي عن النبي الاتقى
وخيرها ما كان في الأرحام	ان فقرا كانوا أولى اسلام
وقال في التشديد والتحذير	ولا تزال أمتي بخير
ما لم يروا ما آمنوه مغنا	ثم زكاة المال عنهم مغرما

فلا تكن عن الاجور راغبا ولا لشيء من زكاة طالبا
وقيل من يملك قوت يومه والصدقات يسألن من قومه
جاء وفي الوجه به كدوح في الحشر ما بين الورى يلوح
فاحرص على الخيرات والاوامر واهرب عن الزلات والمنابر

باب النصاب ولوازمه

وجعل الله لكل قدرا وسببا لحكمه مقدرا
من ذلك النصاب في الزكاة فانه أصل لواجبات
وهي تكون في صنوف المال لا في الفصوص لا ولا الآلى
وانما تكون في الثمار والنقد والمتجر والتجار
وابل وبقر وغنم فهذه أصنافها فلتعلم
لان هذا كان مال العرب عند نزول فرضها المرتب
وذكر الاله على البحر ولم يقل فيها زكاة تجرى
أما الثمار فهي التمور والبر والزبيب والشعير
والسلت وهو أقشر الشعير وقيل حب العلس النضير
قلت الصحيح أن هذا العلسا نوع من البر يقشر اكتسى
وانه قد قيل بر صنعا فلا يعد في الحبوب نوعا
والذرة التي بها يقنات ومثلها الحبوب والاقوات
كالسحن والسهوى والقطاني وقيل لا تلزم في ذا الشاني
وليس في الرمان شيء يذكر كذلك التين كذلك السكر

ومن يقل في حامض الرمان
لانه ليس له مستند
فقاله أصل من الكتاب
ولم يقله أحد ممن سلف
وكل صنف فله نصاب
ففي الثمار خمسة الاوصاف
والذهب الاحمر منها وصلا
وخمس ذود في نصاب الابل
والاربعون في نصاب الغنم
والمشهور المشهور بالنساء
نصابه وشرطه المأخوذ
والوسق ستون من الاصواع
واربعون درهما أوقيه
والحول في الجميع طرا يشترط

فقوله يفضي الى البطلان
فليت شعري أى شيء يقصد
ولا له من سنة الاواب
فكيف نرضاه لنا من الخلف
يكون من حصوله الايجاب
وفي النقود خمسة الاواق
عشرين مثقالا ودونه فلا
والبقر المأخوذ فتتول
من أى نوع كان منها فاعلم
فرع على الصفراء والبيضاء
مثلها والقدر المنقود
فهي ثلاث من مئين الصاع
ومائتان خمسا فضيه
إلا الثمار فبدرهما فقط

باب زكاة الثمار

ويجب العشر من الثمار
والبعل أيضاً وهو مالم يسقا
ونصف عشر ثمر الاموال
والزروع إن أسس بالانهار
إن سقيت بالسيول والانبار
لان ارضه تبل العرقا
فيما سقى بالغرب والدوالي
ثم سقى من بعد بالانبار

فهو على التأسيس بالزكاة
وقال قوم فيه بالحساب
والقول بالادراك فهو أعجب
وقيل من أطنا نخيلا يسرا
ليس بها شيء من الزكاة
وقيل ان كان سواء تمر
وان تكن قد نمرت فتلزمه
ما أطعم الصارم فيه مختلف
ان كان قد كيل وإن لم يكل
وقال بعض في كلا الوجهين
وقيل في الوجهين منذ تؤخذ
وأجرة الدواس والجزاز
جميعها فيها الزكاة تلزم
والخلف في الصارم يخرجها
والزريع من بعد السراك تلفا
فتؤخذ الزكاة من باقيه
وإن يكن قد أتلفوه وغرم
فقل ماعليه أن يسلم
ومن له زراعة لم تجب
وقد حوى بالارث بزروع مدركا

وقيل بالادراك بالفلات
بعدد الايام للشراب
لانه به الزكاة تجب
فأكلوها رطباً وبسرا
وقيل فيها عشر الفلات
باق له ففي الجميع العشر
زكاتها بلا خلاف نعمه
فيه الزكاة قدر آي بعض السلف
فما به شيء مقال الاول
ليس به شيء بغير مين
زكاته والعشر منه ينفذ
وأجرة الشايف والقراز
تخرج بعد أن تزكي الاسهم
في هذه الوجوه فافهمها
وكان بالنصاب يوماً قد وفا
لو قل والتالف ليس فيه
دراهما فيها النصاب مستم
زكاتها وبعضهم قد ألزما
فيها الزكاة لانتفاء الموجب
زكاته تحمل فيما ملكا

و ليس في الصوافي عشر يدفع
 ان بلغت حصته النصايا
 وليس في زراعة الذي
 وإن يكن في تلكم الثمار
 زكاتها في أكثر الأقوال
 وامرأة خالطت الحليلا
 يفعل فيها كيف ما يشاء
 يجمع كل واحد من جهته
 كذلك الاولاد مع أبيهم
 وكل قوم أصلهم سواء
 فيؤخذ العشر من الجميع
 ومن كرا أرضاً بحب سبيا
 زكاتها قيل على من زرعها
 وإن يكن أقصدها بخمس
 زكاتها من الجميع فخرج
 والارض مهما غصبت تعشر
 ومسلم باع لاهل الشرك
 وقال قوم لا تزكي بعد ما
 إلا على العامل أو من يزرع
 لانه ملكا له قد آبا
 لانها طهارة التقى
 عذق من النخلة للبيدار
 محمولة على جميع المال
 في مالها ودفعت فخيلا
 فاطها وماله سواء
 وتحملن في زكاة غلته
 إن كان في مقامه يحويهم
 في مزرع فحكمهم سواء
 من غير تقسيم ولا توزيع
 من أرضه كيلا به قد عنيا
 ليس على الاجرة شئ، شرعا
 من زرعها أو ربع أو سدس
 لانها الشراكة فيها تلج
 وقيل لا والغصب معني بحجر
 أرضاً فقليل دائماً تزكي
 بيعت لانها تخص المسلما

باب زكاة النقود والتجارة

وتجب الزكاة في النقود على سواء تجمعن طرا ويحملن بعضه البعض ويخرجن منه ربع العشر وقد مضى نصاب كل واحد ما زاد فوق المائتين درهما فينتهي لأربعين فاذن وعشرة الفضة في المقدار في كل عشرين من المثاقل وإن تكن زادت عليها أربعة وهكذا تصنع فيما زادا وإن يكن ديناً على مليّ تركه مع ما تركي ذهباً وما عليك من زكاة عنه ولا زكاة في صداق الغايبه وإن يكن دين عليك حضراً وذلك في المضروب يرفعنا وقيل كاللرام المضروبه جميعها والمتجر المعهود وتخرجن فضة وتبرا لكي يؤدي منه حق الفرض من فضة وذهب ومتجر وهما أذكر حكم الزايد فسابه شيء إلى أن يتحدا في كل أربعين درهم حسن كمثل مثقال من النضار نضيف مثقالاً إلى تكامل فعشر دينار تضمه معه حتى يفوت الحصر والتعدادا فكذلك كحاضر منى أو فضة إن كان ديناً وجبا إن كنت في حدا لا يأس منه من قبل أن تقبضه علانيه فارفع له من الزكاة قدراً والخلف في الحالي يرفعنا ترفع والبعض يري وجوبه

وبعضهم خرج حكم الدين
وقال قوم انه لا يرفع
وكل شيء يشتري للفائدة
من الثياب أو من السلاح
أو من احوال أو عروض تشتري
فهذه زكاة الاكتساب
وذلك طيات ما اكتسبنا
بالرفع في غير زكاة العين
شيثاً من الزكاة مما يشرع
فيه الزكاة نحو هذي القاعده
أو معدن أو جوهر ووضح
أو حيوان إن أراد المتجرا
دل عليها بحكم الكتاب
تنفق منها حين ما احتسبنا

باب زكاة الماشية

وفي المواشي غنما وإبل
وكل صنف فله مراتب
في الابل الخمس تكون شاة
وكل خمس فله شاة الى
وإن تزد خمس فبنت سنة
وإن تزد على الثلاثين بست
وإن تزد عشرأ ففيها تجب
وفي بعير صاحب الستين
وإن تزد ستا على السبعين
وإن تكن إحدى وتسعين عدد
ومائة من بعدها عشرونا
وبقرا حق الزكاة حصلا
يكون من تعدادهن الواجب
والعشر شاتان هي الزكاة
أن تبلغ العشرين عدأ مكلا
بنت مخاض تدعى في التسمية
بنت لبون بنت عامين كست
بنت ثلاث حقة تلقب
جذعة لاربع سنين
لبونتان حقة يقينا
فحقتان فرضها حكما ورد
وراحد ثلاثة لبون

وبعدها في كل أربعينا
لو بلغت من الالوف عددا
وانما تختلف الاسماء
وليس في قنوبة المعامل
وانما تكون في السوائم
وفرضها في سنها المذكور
الا مخاضا عدت فيكفي
وليس فيما بين ذي الاعداد
لبونة والحق للخمسينا
وهكذا الباقر فيما وردا
والسن والحكم بها سواء
شيء ولا في البقر العوامل
لا في الملوقات من البهائم
من الاناث لامن الذكور
ابن لبون ذكر في الوصف
فريضة تنقل بالاسناد

ذكر زكاة الغنم

في الاربعين الشاة شاة تلزم
تزيد واحداً على العشرينا
ومايتان بعدهن واحده
في أربع من المثين أربع
وبعدها شاة لكل مائة
وقيل أربع الشياه تلزم
لا تأخذن أكلة ورياً
وشارف وحرزات النامس
وهي التي تصلح للتضحية
والجذع السمين قيل يصلح
وتكفين حتى تزيد الغنم
ومئة شاتين يأخذون
فيها ثلاث من شياه زايده
من الشياه تؤخذن وترفع
حتى يفوت حصرها من كثرة
واحده مع ثلاث تعلم
وسخلة والفحل حيث الباء
وتؤخذ الوسطى من الاجناس
تعرف في الاسنان بالثنية
اذا رآه المسلمون أصلح

وإن تكن جميعها سخالا فلاخذ منها - جائز كالا
 وقيل لا يجوز الا ما فرض كذلك الخلاف فيما قد مرض
 وليس فيما بين الرقتين فريضة بين الفريضتين

باب انفاذ الزكاة

وهي على صنفين صنف خولي انفاذه عند تمام الحول
 كذهب وفضة ومتجر وغنم وأبل وبقر
 والثاني بالحصاد وهو الثمر والخلف في تمجيل كل ذكروا
 فتدفعن للامام العادل عند وجوده بحكم عادل
 يجعلها فيما به قد أمرا من المساكين وجنس الفقرا
 وعامل لها وفي الرقاب وغارم لا مسرف مرتاب
 وفي سبيل الله كالجهاد وابن سبيل نازح البلاد
 وفي المؤلفين للاسلام قوم اليهم حاجة الامام
 وقيل سهم هؤلاء نسختا من بعدما الاسلام فينارسختا
 بآية في محكم من السور من شاء فليؤمن ومن شاء كفر
 وأظهر الفاروق هذا الحكم في زمن الصديق حتى نما
 وقيل إن سهمهم معاق بحاجة الامام وهو أوفق
 فينتفى عند انتفاء المعنى ويبقى مع بقائه ويعني
 ومن عني بدول الايام أجازره لحاجة الامام
 تقبض من مواضع الاموال يسعى اليها مصطفى العمال

إلا النقود والذي تفرعا
ومن أبي من دفعها اليه
ولا تصح أبداً جباية
وحدها ان يحمي البلادا
وذلك دفع بعضهم عن بعض
لكنه يدافع بهم
وما له أن يبعث العمالا
إلا الثمار قيل يبعثنا
والخلف معها أكل الجابونا
يغير إذن من لهم قد أمرا
وليس للامام إذ تقهقرا
ولا يجوز أبداً تشير
كذلك ان أعطوك مما جمعوا
وزك ما قد أخذ الجبار
وان يكن من قبل كيل أخذا
وزك ما يبقى من الاموال
وفي زمان الجور كل ينفذ
إلا اذا ما اتفقوا وقدموا
يجعلها في الموضع المشروع
يكون في حكم الامام لهم

منها فيأتون بها لمن سعى
بحقها قائلهم عليه
إلا لمن كانت له حمايه
ويعمن الظلم والفسادا
وما عليه من اقاصي الارض
ويجهدن وينصحن لهم
إلا اذا عاها حتى كالا
لوكان في المصطاح يدركنا
من الزكاة حين ما يجبونا
فقيل جائز وقيل حجرا
عن الصواب أخذها من الوري
بأخذها فان ذاك جور
منها فان ذاك منه يمنع
من بعد ما قد كلفه إذ جاروا
فما عليك عنه يوما تنفذا
من مبلغ الصاع أو المكيال
زكاته وذلك هو المنفذ
حجرا بانفاذ الزكاة يعلم
فانه جامعة الجميع
فيدفعونها ويجزى عنهم
(١٠— جوهر النظام)

وذاك قبل زمن التضييع
 ومن تولى أمرها تخيرا
 يقدم الافضل ثم الافضلا
 وقيل بل تخص أهل الورع
 فليس تعطى أبداً لمعاصي
 وليس تعطى لذوي الخلاف
 وقيل من يدفعها لمسلم
 وليس تعطى في شراء مصحف
 وكفن الميت ولا في دينه
 وقيل بل يحج منها ذو غني
 والضيف من زكاته لا يطعمه
 وقيل لا يلزمه الا علام
 أما الذي يحتاج للعلاج
 واللحم إذ يحتاج للذباح
 فدفع ذا ونحوه تبديل
 فالفرض غير ما لهم قد دفعا
 للضيف حق غير ذي الزكاة
 وفي زمان المصطفى مفروض
 اما الذي قد جاء في الآثار
 فذاك للامام او عماله
 قد كان في الاشياخ للربيع
 في دفعها لحسب الفقر
 ومذهب الحق على من عدلا
 من دون من عصى وأهل البدع
 لانه يقوى على المعاصي
 مع وجود صحبنا العفاف
 لو عاصيا مبتدعا لم يفرم
 ولا بناء مسجد مشرف
 ولا لحج البيت أهل دينه
 للمسلمين وكذلك ذوعنا
 الا اذا بدفع ذاك يعلمه
 وذلك التمر او الطعام
 كالارز إذ يحتاج للانضاج
 وبعده يحتاج للاصلاح
 لواجب عينه الرسول
 فلا أجيز مثل ذا أن يدفعها
 جاءت به الاخبار عن ثقات
 والفرض مع عماله مقبوض
 من الجواز عن ذوي الابصار
 لا للذي يدفعها من ماله

وقيل لا يعطى من الزكاة
وللمن اهل الغنى تعوله
ولامكافاة عن الاموال
والخلف في إعطاء من أبانا
فقيل إن أبانه من اجل ان
وهكذا عطية الزوجات
وقال بعض انه يعطيها
ودفع بعضها الى اليبدار
ومن له في التجرة ربح يكفى
ومن رأى شعار الافتقار
وما عليه لازما أن يسأله
وإن بين من بعد ذا غناه
لان عليه الى باريه
ومشتر شيئا من الاصول
قيل له من الزكاة يأخذ
ووجهه لان ذاك غارم
قلت ولكن ينبغي أن يشترط
وقد أتى النهى عن التأمل
وقيل من زكاته قد خلطا
وقام يعطى الفقراء منها

من كان ذايسر وذا اقوات
لانه كمثل من يعوله
ولامحابة لاجل حال
من ولله عن عوله عيانه
يعطيه منها فليس يجزين
لا يعطها الزوج من الزكاة
لغير ما يلزمه اليها
يجوز ان كان أخا افتقار
لا يعطى والخلف اذا لم يكف
في أحد اعطاه للشعار
أخاف ان يسأله ان ينجله
فلا ضمان عندهم يفشاء
لكن عليه رده اليه
نسيئة بالدين فوق حول
يقضى بها عما اشترى وينفذ
وسهمه من الزكاة لازم
بأنه غير مكاثر فقط
بها فلا تعطى لذى تأمل
في ماله تعمدا لا غلطا
شيئا قسيئا ونواه عنها

فيجائز ان كان من أعطاه
 وتارك الزكاة أعواما ولم
 والبعض أقصى الظن قالوا يتبع
 وبعضهم قال زكاة عام
 ومن يكن قد شك هل أخرجها
 وان يكن قد شك بعد الوقت
 لا تقبل الزكاة من وصي
 من والد أو من وصى كانا
 فيلزم الوالد أن يخرجها
 يلزمه قد قيل في الآثار
 وبعضهم قد قال لا عليه
 يحفظها له الى أن يبلغا
 ويلزم اليتيم أن يصدقه
 وفيه قول أنها لا تلزمه
 لأنه في فعله قد ضيعا
 ولا توكل لقي لا يخرج
 كفى بهذا أن يكون خائنا
 إلا اذا انفاذها تشترط

من أهلها والخلط لا فراه
 يدرك الذي ضيعه وقد تدم
 وهو صواب عدله لا يدفع
 تجزيه عن ذلك بالتمام
 فلازم عليه أن يخرجها
 فلا عليه عند كل متى
 إلا برأى ذلك الولي
 أو من وكيل أظهر الاحسانا
 والخلف في سواء ان أخرجها
 وبعضهم قد قال بالخيار
 ولاله يتركها لديه
 ويخبره بها مبلغا
 فيما به أخبره وحقه
 عند الذي انفاذها يلزمه
 فقوله باقية نفس ادعا
 زكاة ماله فذاك حرج
 فلا تكن الخائن معاونا
 وهو يجوز ذاك أو يسلط

خاتمة في الجزية

والمشركون منهم الحربى والكل يأتى ذكره في بابيه
 فالشرك الحربى مهما قدما يؤخذ منه العشر من امواله
 وقيل بل تأخذ مثل ما اخذ وهي عقوبة لهم بمثل ما
 ومن يكن في ذمة الامام تؤخذ منهم جزية الصغار
 ولا زكاة أبداً عليهم طهارة لما له من الحبث
 فأين ذا الكافر من ذا الحال وحين ما أبى نصارى تغلب
 وطلبوا ان يدفعوا الزكّاتاً صالحهم أمير المؤمنين
 وهي سيامة أراه الله وتدخل الجوس تحت الذمة
 سنتهم في ذاك كالكتابي فضيعوه خاب من قد ضيعا
 ألهم ومنهم الذي وهاهنا نذكر بعض ما به
 الى بلادنا وناله الحى لا طهرة لكن لصون حاله
 سلطانهم ممن يأرضه نفذ قد فعلوه في الذى قد اسلموا
 أو غيره من شوكة الاسلام بحد ما نراه من مقدار
 ان الزكاة للذين أسلموا وحبّة لحاله عن الحدث
 لا تحسب الزكاة غرم مال من جزية الصغار في المنقلب
 ودونها توعدوا الشتاتاً بضعفها في حق المسلمين
 صوابها وخيرها أعطاه اذا أقروا بصغار الجزية
 وقيل هم كانوا أولى كتاب وبالضياع عنهم قد رقعا

كذلك اليهود والنصارى	قد ضيعوا فهاهو حيارى
لهم من الانجيل والتوراة	عدة نسخات محرفات
لا يعرفون أيها المنزل	فأمرهم في ذاك امر مشكل
ان آمنوا بالكل كانوا في غلط	أوتركوا الجميع كانوا في شطط
والحق واحد وليس يدرى	عندهم فيقصصه جهرأ
فكان حفظهم من الكتاب	ضلالهم عن سنن الصواب
فتسأل الله بقا القرآن	فينا الى انقضاء ذا الزمان
ونسألنسه بان يوفقا	أمتنا على المعالي والتقى
وان ينيلنا من الايمان	أوفر حظ ومن الاحسان
وانتم لنا اللهم بالخيرات	فأنت ربى واسع الهبات



كتاب الحج

الحج من شرائع الاسلام	للمستطيع ظاهر الالزام
قد ابتلى الله به العبادا	ان عرفوا أو جهلوا المرادا
تبدا علينا الامتثال	ومانا التنقيح والجدال
مواضع عظمها وأوجيا	تعظيمها وفي الوصول رغبا
جعلها مناسكا للامة	وموجبات لحصول الرحمة
فمن يعظم تلكم الشعائرا	حاز من التقوى لباسا مائرا
ونال أجراً وثوابا وافرا	وصار عبدا طائعا وشا كرا
ومن تولى عنه فالله غنى	وانما يضر نفسه الذي

باب الاستطاعة

من لطفه لم يوجبته مطلقا	وانما أوجبه وحققا
على غنى موسر بالزاد	له وللاهلين والاولاد
مع الامان ووجود الراحله	فهذه فيه شروط حاصله
بعد قضاء الدين والضمان	عما جنى في سالف الزمان
ان وجد للذكور في اشهره	عليه يسعى لتمام أمره
أشهره شوال مع ذى القعدة	والعشر السابقات من ذى الحجة
ويبدأ الخارج بالاخلاص	ومن حقوق الناس بالخلاص

وبعده يكفر الايماناً
 خروجه في أول النهار
 وبعد هذا يقصد الطريقاً
 فانه قد جاء في الرفيق
 يوسع الزاد لكي يتسعا
 وجائز ركوب هذا البحر
 وكرهوه لالتماس الفضل
 قاله بالفلك علينا امتنا
 لتبتغوا من فضله قد قالوا
 وان سبيل البر قد تعذرا
 لانه من جملة الخوف
 فينوي الحج متى استطاعا
 وقيل للمرأة ان تحجبا
 وتقضي منه دينها ان خضرا
 لانه من مالها المقدر
 وان تسكن لم نجدن محرما
 والخلف في الزامها الوصيه
 والعبد ان حج وبعد حررا
 كذلك الصبي في صباه
 لو كان من بعد البلوغ استغنى

ويصل الارحام والجيرانا
 يوم الخميس جاء في الآثار
 لحجه ويصحب الرفيقا
 مقدم أيضا على الطريق
 خلقه فيعطين أو يمنعا
 للحج والجهاد قطعاً فادر
 ولا أرى صواب هذا الفصل
 بفضله فكيف بمنعنا
 فالمنع ما أرى له مجالا
 ولا يطيق البحر يوماً عنرا
 في حقه والدين للرفوف
 ولا يقال انه أضاعا
 من مهرها لو زوجها قد ضجبا
 وفطرة الابدان فلتفطرا
 فزوجها ليس له من غير
 يسعها القعود عند العدا
 مع وجود المال في القضيه
 فالخلف في اجزائه قد ذكرا
 ان حج قيل حجه أجزاء
 ووجد الزاد وكل معني

وقيل بل عليه بعد الحلم يحج وهو فرض كل مسلم

باب النيابة في الحج

من وجد استطاعة عليه
 هم ابو حفص بضرب الاجل
 لانه يشعر بالثاوت
 وبعضهم جوز ان تمهلا
 فان غشاه الموت ضاق وقته
 يوصى به كمثل دين الخلق
 بل انه احق بالقضاء
 وقد آتت نيابة القريب
 فليس للانكار معنى يقبل
 لكما ذلك حيث يعذر
 وأكثر الناس يؤخرونا
 وهم لعمر الله مغرورون
 ولا ينوب عن سواه قبل أن
 فقد نهى عن ذلك المختار
 ولا ينوب الطفل حتى يباغا
 وامرأة تنوب عن أبيها
 كذلك الامى عن البصير
 بالفوران يعجزان اليه
 وجعل خزية على التمل
 وهو علامة الضلال البين
 من سنة لسنة لا مهلا
 وناب عنه ابنه أو اخته
 كذا في المثال دين الحق
 لانه لأغنى الاغنياء
 في فعله من سنة الحبيب
 بعد الذى عن النبي ينقل
 لا حيث ماهاونا يؤخر
 وانه كالدين يزعمونا
 بزخرف القول مخادعونا
 يؤدين ما عليه يلزمنا
 ورخصوا لمن به اضطرار
 ويصلحون ان يرى مبلغا
 وهكذا تنوب عن أخيها
 كذلك العبد مع الاجير

وخارج بالحج عن سواء
يجزيه احرام له بالنية
وذاك فيما بينه وربه
ومن عليه حجج أوصى بها
في كل عام حجة وقبلا
قنسي الاسم لذاك ماهو
عنه وفيه يبلغ الامنيه
والحكم شاهدان عند صحبه
تؤدى بالترتيب في حسابها
لا بأس أن تقضي جميعا حولا

باب العمرة

زيارة البيت على التمام
في سائر العام تسمى عمره
فضل من الله على العباد
والسعي من لوازم الافعال
وهي لعمرى حجة صغيرة
فقل سنة وقيل تحب
والخلاف هل لنا نكرورها
في كل عام عمرة كالحجة
من عمرة لعمره يكفر
معنى حديث في الربيع وردا
والامر في الكتاب بالاتمام
من الطواف ومن الاحرام
فتعمر البيت ونحبي ذكره
لا يقدم البيت من الرداد
ما بين ركعتيه والاحلال
وعندها فضائل كثيرة
وقيل لا وجوب لكن تندب
في سنة فقل نفردنها
وقيل بل تكررن في سنة
ما بين ذاك والذنوب تغفر
يجوزن في عامها التعددا
يستلزم تكرارها في العام

باب الاحرام

وذلك امر لا يكون أبدا
ولا يصح نسك الا به
وهيئة الاحرام في الاحوال
في ما كل وملبس وفعل
وان يكن لم يجد النعلين
كذلك المحيط أيضا يمنع
وهكذا لا يلبس المزعفرا
ويكشفن الرأس والوجه معا
وتكشف المرأة وجهها فقط
كذلك الحرير تمنعنا
كذلك الخلى أيضا يمنع
والسكحل للمحرم لا بأس به
ويحمل الطيب أخو الاحرام
وذلك إن لم يلصقن بمجنبه
ولا يجوز أبدا المحرم
ولا له يزوج النساء
قد أفسد الحج بذلك العام
رحمة من قابل تلزمه

الا لمن تنسكا قد قصدا
فهو والطواف من إيجابه
تخالفن هيئة الاحلال
لا يلبس الاخفاف غير النعل
فيقطعن من كعبه الخفين
الا النساء قلها لا يمنع
ولا مورسا ولا معصفرا
وانه عن ستر ذاك منعنا
ولا تنطيه فانه غلط
والطيب أيضا لا تقربنا
وقرطها من أذنها فتززع
ان كان ذاك خاليا من طيبه
إن كان للبيع بلا ملام
ولا يناله بفضل ثوبه
يراجع الزوجة فاسمع وافهم
أو يتزوج عادة حسناء
من جامع المرأة في الاحرام
بها قضاء للذي يهدمه

نهى إله العرش ذو الجلال
 وهي الجماع والمعاصي والمرا
 واعتزلن الطيب والنساء
 والشعر لا بأس به إن أنشدا
 ولا يقص ظفراً ولا شعر
 وقد روى عن بحرنا الفهامه
 والشعر لا يحلق تحت المحجم
 وإن أذته ضرمة أبانها
 وما له أن يعقدن عقدا
 كذلك الكسر يجبرنه
 ويحلقنه إذا أذاه
 وإن يكن سواه قد غطاه
 وما له أن يتعرضنا
 إلا إذا ما كان صيد بحر
 وأكل صيد البر في الاحرام
 وجائز أن يذبح الاهليا
 من غنم أو من دجاج كانا
 لأنه ليس من الصيد
 ويقتل المحرم سبعة تذكرو
 وعقربا وحية غرابا
 عن رقت والفسق والجدال
 في الحج منها يا فتى كن حذرا
 وأترك بذاك القفو والمراء
 لو كان في ذكر النساء وردا
 منه ولا يؤثرن فيه أثر
 لا بأس للمحرم بالحجامه
 إن شاء أن يسلم من حكم المم
 وفدية تلزمه مكانها
 ورخصوا في الكيس إن يشدا
 والرأس من ضر يغطيئه
 وفدية تلزم إن أتاه
 لا بأس إن كان بلا رضاه
 للصيد مطلقا فيقتلنا
 فإن حله أتى في القدر
 عندهم من جملة الحرام
 ويأكلن لحمه هنيئا
 ويأكلن بيضه عيانا
 لا يدخلن في جملة المحدود
 حداة والكلب معها يعقرو
 وقيل يرمي إن أتى الركابة

وفارة وسبعا أتاه
والباغي إن أذاك فادفعنه
وما عليك حرج من ذاكا
لله در الشرع ما أكرمه
والذل لم يشرع لنا في موطن
عنيت ذلا قد نهانا عنه
ومثلها قبل الذي أذاه
لو كنت في السباع تقتلنه
عن الهلاك ربنا نهاكا
قد رفع البأس وقد كرمه
فما الدليل عندنا بمؤمن
فالحلم والتقاة ليس منه

ذكر بدء الاحرام

وقاصد لنسك الاسلام
لا يعدونها وهو غير محرم
يلبس ميقات أهل اليمن
وحجفة أيضا لأهل الشام
وذاات عرق للعراق ولبن
كذلك في بقية المواضع
ومن يكن محله بالقرب
ومن يكن بمكة مقامه
فأحرم من البطحا أو الميزاب
وإن يشا العمرة يقصدنا
وبعد ذا يطوف ثم يسعى
فالموضعان الحل ثم الحرم
لا يعدون مواضع الاحرام
فان تعدى قيل فيه بالدم
وذو الحليفة لكل مدني
وقرن لنجدها التهامي
أى اليها لوأتى من اليمن
لمن أتى من أهل وشامع
من مكة من أهله يلي
من مكة لا غيرها إحرامه
أو مسجد الجن مع الاصحاب
للحل ثم فيه يحرمنا
فيجمعن الموضعين جمعا
جمعهما في النسكين يلزم

فان بلغت موضع الاحرام
 وادهن بدهن ما به من طيب
 من بعد أن تصلي ركعتين
 وان يكن فرض قاهر من
 أما لزوم لا لزوم فيه
 إذ ليس من لوازم الاحرام
 كذلك الوقوف والمشاعر
 من ثم كانت النساء الحيض
 إلا الطواف فإلى أن تطهرا
 والبس ازاراً أو رداءً أطهرا
 واتصبين ملياً تذكر ما
 بحجة أو عمرة أو بهما
 ففرد بالحج ما عليه
 فلا ذباح لا ولا هياما
 ومفرد بعمرة لا يلزمه
 ما لم يكن في أشهر الحج اعتمر
 يفعل ما شاء إلى أن حجا
 فذاك ذو تمتع مشتهر
 إن لم يجد يصوم عشرأ كماله
 وسبعة بعد الرجوع تلزم

قاهر ولب. خالق الانام
 واغتسلن بالماء للتطيب
 ان لم يكن فرض بذاك الحين
 من بعده وذاك يجزينا
 لو نجسا أو جنباً يكفيه
 طهارة الابدان بالتمام
 ولا تطف إلا وأنت طاهر
 لا تمنعن من كل فعل يفرض
 ومحسن لها المكاري ان طراً
 لم يلبسا من بعد ما قد طهرا
 قصده من تسليك محرما
 فأنت قارن مضيف لها
 الاتمام حججه لديه
 عليه فيه لا ولا اطعاما
 سوى الذي من فعله يلزمه
 ثم أحل بعد ذاك واستقر
 في عامه وبالثلي عجا
 يلزمه هدي هناك ينحر
 ثلاثة في الحج بعد القافلة
 وذاك غن تمتع ملزم

كفارة التلذذ المحدد
والخلف في الهدى على من قرنا
والخلف في السهي وفي الطواف
وقيل بل يلزمه اثنان
لانه للنسكين جمعا
ومن يكون نائبا في الفعل
ومن يكن قد أحرم الصبيا
إذ لم يكن مجاوراً للمسجد
ولأرى لزوم شيئا بينا
ف قيل سعي وطواف كافي
من الطواف وكذا سعيان
فواجب فعلهما مجتمعا
فحكاه في ذاك حكم الاصل
فما جناه يلزم الولية

باب الطواف

ومن يدر بالبيت للتعبد
يكون فيه الذكر والتسبيح
وهو الى فرض ونفل ينقسم
فالفرض فعله لحال العمرة
والنفل ماعداها فيندب
يكثر في الدعاء بالالحاق
وجائز يحفظ بالانامل
وباللسان أى ذاك يفعل
ومابه قد جازت الصلاة
وغيره اعادة الطواف
ولا يجوز أن يطوف عاري
سبعا فذلك الطواف قاعبد
والطهرفيه شرطه الصحيح
مثل الصلاة لكن جوز الكلم
وبعد احلال لحال الحجة
لن هناك يفعلن ويرغب
بالركن والميزاب والطواف
عد الطواف وحصى الجنادل
وجائز لطائف يشتمل
جاز الطواف قد روى الثقات
تلزمه قيل بلا اختلاف
في فعل ذاك غضب الجبار

واشرب اذا ما شئت في الطواف
 وفي الطواف تبتدي بالحجر
 فتجعل البيت على اليسار
 واستلم الركن ولا تزاحا
 وصل ركعتين في المقام
 وتارك الركوع يرجعنا
 فان مضى فقل حجه فسد
 فالحكم في ذلك غير خاف
 ونختصن به تمام الاثر
 حتى تم سبعة الادوار
 اشر اليه ان ترى نزاحا
 تكون للطواف كالحتام
 مادام بالقرب ويركعنا
 وقيل بل يلزمه دم فقد

باب السعي

والسعي بين المروتين يلزم
 محله بعد الطواف الواجب
 عليه أن يعيده من بعد
 تخرج من باب الصفا وتبتدي
 فتحسب المسير والرجوعا
 تهروان في المسيل المنحدر
 وما على النساء أن تهروا
 كذلك المريض إن لم يقدر
 ومن نسي فلم يهرولنا
 كذلك من يتركه لجهله
 ومروا في سعيه جميعا
 فرضا وقيل سنة فيها دم
 فمن يقدمه فغير صائب
 طوافه فيظفرون بالرشد
 به الى المروة سبعة تقتدي
 شوطين حتى تكمل التسبيعا
 وتمشين فيما عنده مستقر
 لكنها تؤمر أن تعجلا
 فانه بالعدو أولى فاعذر
 فقل بالنسيان يعذرنا
 بأنه المسنون عند فعله
 جهلا فقل لا نرى التضديما

وإن يكن أساء في أفعاله فالتقص لا يدخل في أعماله
وجائز تسعى وأنت راكب والفضل للمشاة فضل واجب

باب الاخلال

وذلك معنى خالف الاحراما ويباح ما كان به حراما
من النساء وصيد غير الحرم والاكل واللباس طراً فاعلم
يكون بعد السعي للمعتمر وبعد نحر للتسيك الاكبر
والصيد والنساء يمنعان قبل الطواف للمحل الثاني
والطيب قال فيه بعض العلماء كمثل وقيل لم يحرم
ومن يسق الهدى حين اعتبرا فذاك لا يحل حتي ينحرا
وقارن يقيم في إحرامه ويعمل الحج الى تمامه
وان يكن لم يسق الهدى له بجملة تمتا اهلاله
والخلق والتقصير للشعور يبيع ما كان من المحجور
وذلك كالتسليم للمصلي يخرج من تحريمها للحل
فالخلق ان تقتصين الشعرا وفضله علي سواه اشترى
والثاني ان تقصرن طوله وتبقين كحالتها أصوله
وليس للنساء إلا الثاني فالخلق لا يكون في النسوان
تأخذ منه قدر اصبعين لأربع أصابع اليدين
وأيمن الشقين قدمنا في الخلق والقبلة وجهنا
وأصلع الراس يمر الآله في راسه وكان ذا احلاله

باب عرفة والمشاعر

ومن يكن أحل من عمرته
 قليل إن رأى هلال الحج
 وقيل بل يهل يوم الترويه
 يحرم عند بيته من بابه
 وهو الشير وعليه العمل
 وذا الوداع بطواف الصدر
 واقصدنى وصل فيها الظهرا
 تصلى فيها الصلوات الخمس
 ولا تجاوزن المحسر
 وامض وأنت دائماً تلي
 وبعد أن تزول صلينا
 فصل عند الناس واسمنا
 وكن الى الغروب في ابتهال
 قائما عشية مباركة
 فاخرة تبهج من تأملا
 من فضلها والكل فضل الله
 فاحرص على الخيرات في ذا اليوم
 فأسأل الرحمن عن خير نزل

بحجة يحرم من مكته
 يهل في حال بذاك الحج
 عند الخروج لمن والتهنيه
 وإن يشا في البيت من ميزابه
 ثم يودعن ثم يرحل
 يعرف في عرفهم المشهر
 والعصر ثم هكذا والفجرا
 وكن بها الى طلوع الشمس
 قبل الطلوع بل له فانتظر
 حتى توافي عرفات القرب
 جمعا بها ولا تؤخرنا
 خطبته إن قام بخطبنا
 وفي دعاء كامل الاحوال
 ليس لها في الحسن من مشاركة
 وتمنح الخيرات فيها والعلا
 بأهلها ملائكا يساهي
 وسارعن في لحاق القوم
 فيها وأن يجعلى ممن وصل

والله حسبي وعليه المتكل
وكرهوا الصيام ممن يقف
والطهر فيها مستحب فاعرفا
والنساء مثلها والجنب
ولا وقوف للذي قد سكر
وإن يكن درى ولو قليلا
وعرفات للوقوف موضع
وأرضها تضم الواقفينا
وعرنة ليس لنا بموقف
موضعها المعروف دون عرفه
ولا تقض قبل غروب الشمس
مخالف لما عليه العرب
وسر ولا فصل قبل جمع
تجمع فيها للمشاهدين معا
وبت وصل الفجر فيها بغلس
واذكر هناك الله ذكرا واسما
وقبل أن تطلع شمس فاقطع
وارم بها جهرتها الكبيرة
واذبح أو انحر فني للمنحر
وامض تزور البيت ثم تسعى

فلم يخيب من على الله اتكل
لأنه عن الوقوف يضعف
وجائز الحائض أن تقف
والطهر إن أمكن فهو واجب
حتى مضى النهار وهو ما درى
فذاك يجزيه على ما قبيلا
جميعها وأصلها متسع
ثم الحصاة للعمائيننا
موقف إبليس بها لا تقف
إذا جهلت فاسألن من عرفه
فهدينا مخالف للرجس
فانهم لا ينظرون تغرب
وصلين بها صلاة الجمع
من غير فاصل هناك وقفا
وقف على المشعر إن نلت نفس
تلقاه عند الله يوما نافعا
محسرا إلى منى ثم ارتع
سبعاً لكل رمية تكبيره
واحلق وقصر إن نشأ للشعر
وارجع ولا تبت هناك قطعا

فانما هذى اللىالى لنى والدم يلزمن من بات هنا
والدم قبل يلزمن من حلقا ثم الى رى الجمار انطلقا
كذلك ان آخر ماقد قدما او قدم الاخير يذبحن دما

باب رمى الجمار

ومن تمام النسك المختار للناسكين الرى للجمار
وهي مواضع أعدت بنى ثلاثة موضعها قد بينا
بنوا عليها قصا تعرف وكلها بعد الزوال تقذف
ووقته الى مغيب الشمس وجرة العقبة ترمى أمس
قبل الزوال قبل أن تحلا وسائر الايام ترمى الكلا
وجائز أيضا بلا نزاع بالليل رى خائف وراعى
قال رى والدبح معا والنحر تفعل فى نهارها والنفر
ومن نسى الى الغروب يقضى ماقد نسى من فعل هذا الفرض
يرى غدا عن يومه وأمس وذلك يحزبه اذا ما أنسى
وينبغى لمن رى الجمارا يكبر الله به جهارا
كل حصاة عندها تكبيره ويحمد الله مع الاخير
ومن رماها بثمان حصلا بالسبع والاخير جهل اهلا
والحجر السبعين هيتا مثل حصا الحذف يقدرنا
يلقط كله من المزدلفه وتفسلنه لكي تنظفه
وجائزان كان من أرض الحرم من أى موضع يكون محترم

ومن مسيل الواد ترمينا	كئمل ما المختار يفعلنا
وجائز ترمي وانت راكب	وجائز ينوب فيه النائب
ان كان من ضرورة قد نابا	فانه في فعله أصابا
أما الطواف لا يطاف عنه	ان مرض القريب فاحمله
وطاف به وهكذا يركب	وان يمت يطوف عنه الاقرب
وبمى ثلاثة الايام	مرتبع المبيت والمقام
ويكفي يومان لمن تعجلا	وكان قبل الليل منها رحلا
وان أتى الليل عليه وجبا	عليه أن يتمها مستوعبا
واول النفرين هو الاول	والفضل في الاخير ليس يجهل

باب وداع البيت

وبنام هذه الاشياء	يتم حبه على استيفاء
لكن عليه أن يودعنا	لبيت منها شاء يرحلنا
يطوف سبعا ويصلينا	عند المقام ثم يدعونا
حتى يكون البيت أدنى عهد	ولا يبع أو يشتري من بعده
وشدد القائل حيث أوجبا	دما على من بعده قد شربا
وتارك الوداع عمدا يذبح	كفارة نجبره وتصلح
وما على تاركة لهذر	كحائض ومرض من جبر

باب الفدية والجزاء

ومن جني يلزمه الجزاء
 يلوث الاحرام حلق الرأس
 ومثله في الرأس أيضا تغطيه
 أو لبس الاخفاف عند النعل
 أو يدمين الجسد المحرما
 فبهذه ونحوها ممنوعة
 يصوم أو يطعم أو ينتسك
 ومتنع من الآفاق
 من لم يجد يصم ثلاثا قبل أن
 يقاتل للصبيد وهو محرم
 عوقب بالجزا بمثل ما قتل
 أو عدله من الصيام وانظرا
 أشكل معناه على من سبقا
 ينظر في المثل من الانعام
 عن كل مد يجعلن يوما
 وقيل في الثعلب شاة نجب
 والكبش قيل في جزاء الضبع
 والصد والجراد قيل برى
 أو لوث الاحرام فالفداء
 لو كان من ضرورة أو بأس
 أو لبس المحيط مثل الاقية
 أو قطع الاظفار قبل الحل
 أو يقطعن الشعر المكروما
 تلزم فيها الفدية المشروعة
 بذبح شاة ليتم التسك
 عليه هدي لازم الاهراق
 يعنود والسبع اذا أم الوطن
 أو كان صيدا قد حواه الحرم
 بحكم عدلين على هذا المثل
 في صفة العدل الذي قد ذكرا
 وحله الربيع حين وفقسا
 كم قدره مع قدر الطعام
 حتى يكون عد ذلك صوما
 على الذي لقتله يرتكب
 وقبضة الطعام غرم الضفدع
 يحرم والبعض يقول بحري

ومن يرب الهز والمقابا ولا يكون حكا في الصيد والحكان من ذوى الايمان وواسع تأخيره حتى يجد والحرم الممنوع يحرمنا وذلك الاذخر وهو الصخير وفي الدغاميص وفي الحماض وقيل بالترخيص للدواء وكل ما كان من الزروع لكنه ليس بوادي زرع كقطع أشجار وذاك ممتنع ومحرم المدينة الزهراء وما الجزا في صيدها يلتزم وأول القولين في الربيع فمكة حرم ابراهيم عليها صلى إلهى كلما يلزمه جزاء ما أصابا الا ولى عن سليل زيد بعضها بعضا يواليان عدلين يرضى حكمهم ويعتمد أشجاره إلا الذى يستثنا لانه به البيوت تعمز ترخيص بعض العلماء ماضى بقدر الحاجة كالسنا للناس فهو ليس بالمنوع فخرتهم ملازم للمنع والارض دون قطعها لا تنسع جاء عن المختار في الانباء وقيل بل لما احترام لاحرم مؤثر عن سيد الجميع وهذه محمد الكرم ترم الورق ككذلك سلا

باب النحر

والنحر يوم النحر يندبنا كان القداء للذبيح المصطفى من عهد ابراهيم أمر منا إذ سلم الامر وكل قد وفا

وبقيت من بعده فيا لها
 وأكد المختار هذي السنة
 وكما سيق لنحو الحرم
 فذاك هدي لازم أو يندب
 يصبر بالتقليد هديا واجبا
 لأنما محله الموصوف
 وكل ما كان من الجزاء
 فهو محله الذي يعتبر
 أما ضحايا الناس في الأمصار
 ينحرها من بعد أن يصلي
 فليس للذابح قلبها سوى
 لا يسبقن إمامه في نحره
 وينبغي أن يذبحن بيده
 وحيث كان ذبحها شعارا
 وينبغي للذابح الضحايا
 وجائز أن تدفع الضحية
 وجائز يأكلها جميعا
 وذو تمتع وذو قران
 أما جزاء الصيد والسماء

مزية قد نالها من نالها
 وذو تمتع فتلزمنه
 من إبل وبقر وغنم
 وبعد أن قلد فهو يجب
 يبدله إذا رآه عاطبا
 لنحر هو الحرم المعروف
 للصيد أو من سائر السماء
 وليس يجزى دونه إن نحره
 مندوبة وهي من الشعار
 لكي يحوز بالذباح فضلا
 لحومها كان قديراً^(١) أو شوى
 لكي يفوز بعظيم أجره
 ويجزه سواء مثل ولده
 لا يذبح اليهود والنصارى
 يطعم منها ثلثا البرايا
 إلى فقير واحد عطيه
 ما لم يكن سببها التمتع
 يأكل ثلث لحمه الهتان
 للفقراء دون الأغنياء

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب « قديدا » — مصحح

يدفعه لا يأكل منه
فصاعداً ودونهم لا يقضى
فقليل يقضى مثل ما قد أكل
دم الفتاة أكله للبعل
ان كان ذا فقر وأما دمه
وباتفاق في الضحايا تجزى
وقيل بل تجزى بنت مئة
وذلك في السمين لا سواه
ولا تجوز عندنا الشراء
وهكذا الجذعاء والعضباء
ولا يجوز أن يضحي بالظبا
لأنها من هذه البهائم
فلا أقول بجواز التضحية
لأنما الأحكام بالمعاني
وماعلى الحبيج من جناح
وبيع شخص حماً فاحجر^(١)
وما يكون قرية للخالق
فيها تجارة ربيحه

الى ثلاثة فيجزى عنه
وآكل منه عليه يقضى
وقيل بل جميعه قد بطلا
ان لم يكن تفاوض فوكل
فليس للزوجة حتماً طعمه
ثنية ودونها لا يجزى
والضأن قبل يجزى ابن مئة
لنظر الصلاح من رآه
ضحية كلا ولا الحرماء
قد قيل والعوراء والعرجاء
وكل وحش هكذا فاجتنبوا
تكون دون الصيد والحواثم
بقر الوحش لاجل التسمية
منوطة لا بالمقال العاني
في بيعهم بها دم الاضاحي
وقيل بالجواز عند الضرر
فلا يدل بالذوائق
لن آتى بنية صحيحة

كتاب الاعتكاف

والاعتكاف سنة فضيلة
لازمها المختار كل عام
وهو لزوم الشيء والاقبال
موضعه في مسجد تقام
يدخله قبل غروب الشمس
يتم ما ينويه وهو صائم
وقال قوم بل يصح دونه
ولا يجوز يعملن بأجرة
وأهله وكل من يلزمه
ولا يجوز يخرج منه
فيخرجن لحاجة الانسان
ويحضر الجمعة حيث تلزمه
ما لم يلج قد قيل تحت سقف
وجائز يشيع الجنازه
كذلك نصر راية الاسلام
لكن عليه أن يكون متصل
والطيب لا بأس به للعتكف

عطية من ربنا جليله
في وسط وآخر الصيام
عليه والفضل له أحوال
فيه الصلاة وله امام
ويخرجن بعد الغروب الممسي
والصوم في المختار شرط لازم
والفضل فيه ثابت يروونه
إلا لقوت نفسه والصحية
من قومه بأجرة يطعمه
وجائز للشيء يلزمه
بلا خلاف من أولى الفرقان^(١)
وليعد المريض حيث يعلمه
وقيل بالترخيص في ذا الوصف
والنصر للمهوف قد أجازوه
وليعد الفائت بالتمام
بفعله الاول غير منفصل
ويكره البيع له فليعترف

ورخصوا أن يشتري طعاما	لمن عليه قوته إلزاما
ويفسد اعتكافه إن وطئا	ويلزم عوده مبتدئا
وهكذا تلزمه مغلظه	عقوبة التضييع فيما استحفظه
وقيل لا تعتكف المطلقه	ما بقيت في عدة معلقه
ولا تبث الليل في مكان	عن بيتها في الخوف والامان
كذلك لا تحج أيضا نفلا	والقرض لازم يعم الكلا
وتخرجن لصلة الجيران	ولعيادة المريض العاني
إن كان من أرحامها والتعزيه	تعزم وهكذا في التهنيه
وهكذا تخرج يوم العيد	لأنه مجتمع العبيد
فلا اجتماع فيه أمر شرعا	يورث خصم الدين منه فزعا
إذا رأى الكثرة في الاسلام	يؤى بالخيسة والآثام

كتاب النذور

النذر إزام الفتي لنفسه	ما ليس لازما له في نفسه
وهو لله ومن قد قالوا	نذرت فليوف له تعالى
لو لم يسم الله في مقال	لأنه المقصود في أحواله
ومن به يقصد غير الله	فنذره من جملة المناهي
ويلزم الوفاء بالنذور	إلا إذا ما كان بالفجور
قد مدح الموفون في القرآن	في هل أبي حين على الانسان
والنذر بالعصيان طرا ينحجر	به الوفا والخلف هل يكفر

عذره بعض وبعض ألزما وهو كالظهار يلزمنا والقائلون انها لا تلزم فصوم كل الدهر من ذا الحال وكل نذر كان للشيطان وان يكن للجن فالفقير وناذر بمن حل يسرج وبعضهم للفقراء قد حكما لانما السراج للقبور ويخرجون فيه قول انه وهكذا في أكثر الأقوال وفيه قول انها للفقراء والراجح البطلان حيث نذرا وناذر لافضل البلدان لانها أم القرى بالنص وناذر يصليان في مسجد فبالصلاة حوله يبر وناذر بركات عنه يصليها حسب ما يطيق وناذر يصليان الليلا

مرسلة بالعقد حين انبرما مع انه زور يكفرنا ينفون أصل العقد حيث يأنم والصوم في العيدين والليالي فذاك حجب واضح البطلان بحوزه وهكذا القبور به على القبر قليل يخرج به وذا هو الصحيح فاعلمنا من جملة المنوع والمحجور لا يثبتن شيء فيلزمنا في النذر للقبور بالاموال وأحوط القولين ماتأخرا شيئا به الوفاء حتما حجبنا بحمله لمكة الرحمن ومن يعد فضلها لا يحصى قليل بينه وبين المسجد إذ مانع السخول فيه عذر فلم يطلق فليفرقن ما حده وإن يطلق فيمنع التفريق أو النهار عرضه والطولا

قيل عليه يقضين الفرضا ولا أرى هذا من السناد
 والفرض معلوم فيخرجنا والنذر واقع على سواهما
 وتاخر بأن يصوم عاما فانه يبذل شهر الصوم
 كذلك قال الاصل وهو مشكل فهو نظير ماضى من قول
 وهما قد نقض المقدم لكن لا يبذل الصياما
 وانه يبذل يوم الفطر فلا يفيد قول هذا العام
 ان كان واجب القضا فيجب وتاخر بأن يصوم يوما
 فلم يصم حتى يفوت اليوم والاختلاف بينهم في البذل
 وعاجز فيه عن الصيام وقيل في الاطعام يجزى القادرا
 وقيل في الصوم ينوب النائب والحق لائح علي مداره
 لانه يدخل تحت الامضا إذ لم يكن ذاك من المراد
 كذلك وقت المنع يحجرنا وغير هذا لأراه لازما
 من السنين عددا عاما والفطر والنحر لكل يوم
 إذ لم يكن في النذر هذا يدخل في النذر بالصلاة كل الليل
 بقوله من بعد ما تقدما للشهر مهما قال هذا عاما
 والنحر قد قيل بغير شجر اخراج ما يلتزم الكلام
 في الكل أو لا فسواء يحسب معينا باسمه مرسوما
 تلزمه كفارة ولوم كالتلف في القضا بالامر الاول
 يفتونه في ذاك بالاطعام أيضا ولا أراه قولاً ظاهراً
 بالعجز وهو في المقال صائب والاصل قد بالغ في انكاره

ومن يمت من قبل أن يؤديه
وقيل لا يلزمه والاول
أمر من يسأله أن يقضى
وهو المراد من مقال الكندي
مسافر صلى صلاة نذر
وهكذا قد قيل في التنفل
وناذر بطاعة ثم بدا
يلزمه الوفا وبعض جعله
وناذر قال برأس غنم
وقيل لا يجزيه الا الوسط
والضمان يجزيه عن الاغنام
هذا إذا اجمل حين نذرا
وذابح شاة لنذر وقعا
فما عليه بدل لذاكا
وان يكن قد اهل التحديدا
وناذر عين شاة ولدت
وليس للناذر شيء فيه
لانه غير الذي قد نذرا
والحق في اتباعه بأمه
وناذر يهدي إلى فلان

فيلزم الوارث قيل يقضيه
أفتى به المختار فيما ينقل
ومنه علم نفلنا والفرض
ان علموه لا اذا لم يعلم
يذكرها قيل صلاة سفر
ولا أراه لازما في المقول
له بأن يترك ذاك أبدا
كالخث في اليمين فيه مرسله
يجزيه في الوفاء جدي فاعلم
وهو ابن عامين ثم يشرط
لأنها جنس لدى الاحكام
وان يعين يلزم من ما ذكرنا
فأكل السباع منها قطعا
ان كان قد حدد ما هناك
قيل عليه يذبجن جديدا
فإنها يتبعها حيث اتت
وقال قوم انه يابيه
به فلا يتبعه فيما جرا
كالهدي اذ شابهه في حكمه
هدية إن عوفي الفلاني

فانه ير حين اهدى وناذر ليعطين زيدا
 ومن يراع القصد عند النذر ومن يكن خدمته قد اهدى
 وقيمة النفع إذا هداه وقائل مالى لبيت الله
 هذا هو المعروف فى الآثار لكن عرف الناس قد تحولا
 يقول قد اهديته للكعبة ولا يريد هدية للبيت
 لانه قد حرم الحلالا كقائل جميع مالى صدقه
 كقائل جميع مالى صدقه لانه لم يرد التصدقا
 وقال بعض يخرج العشر وناذر بنفسه يهديها
 وناذر بنفسه يهديها كذا قال وانا لا أعرف
 وقد فدى الذبيح وهو المصطفى وقد فدى كيش وبه كانت الوقفة

اليه لو لم يقبلن المهدي
 من حب ارض حدها تحديدا
 زكاتها وذاك ما سماه
 لم يكتف بذاك عند البر
 لبيت يهدي اجر ذاك المهدي
 لبيت يرسلها تلقاه
 يحمله طرا لبيت الله
 وهو حق هذا الاعتبار
 فالهدى فى تحريم ذاك استعمالا
 يريد لا انا له بجهة
 وذاك كاليمين فيما يأتى
 عليه ان يكفرن ارسالا
 فوجب اليمين فيه حقيقه
 وانما أراد أن يستوثقا
 منه لمن يرى عليه فقرا
 بدنة من يته يأتيا
 ما أصل هذا فله استكشف
 بذبح كبش وبه كانت الوقفة

كتاب الإيمان

عقد به يتمتع المكلف
 يكون حقا وهو اليمين
 وباطلا وهو بغير الباري
 إذ لا يجوز الحلف بالآباء
 والحلف فيمن قال قد أقسمت
 ومثل أقسمت أرى حلفت
 فلا يمين بنعم وإن قصد
 وفي معاذ الله خلف ذكرا
 وفي لعمر الله قطعنا قسم
 لعمرك المعروف في الخطاب
 فقوله هل جاز لعمرى
 ليس بقول سالم من الغلط
 وقوله قد أقسم الرحمن
 فالله رب العرش يقسمنا
 بالليل والفجر وبالشمس وما
 قبل ترى للعبد هذا قسما
 وقيل لأشياء على من حلنا
 والكتب والرسل وإن يكن قصد

عن فعل ما يقصد هو الحلف
 بالله أو صفاته تكون
 كحلف بالخلق والاحجار
 ولا بشيء غير ذي الآلاء
 ولم يقل بالله قد علمت
 وقيل دون ما بها وصفت
 بها اليمين قيل فيها ما اعتقد
 وإنما ليس بيمين شرا
 وهي حياة الله قطعنا تعلم
 وهو الذي قد جاء في الكتاب
 قال نعم وقد أتى في الذكر
 فأحضر ولا تتابعن من غلط
 به فإله به برهان
 بما يشاء والعبد يمتنع
 أشبهه في الذكر ربى أقما
 فسقط احتجابه وأنهما
 بحرمة الدين ولا بالمصطفى
 بذلك ربهن فهو ما عقد

وكل حالف له ما اضمرنا
فانما النية في ذى المسئلة
وقد أتى في الغفر في الايمان
فيشرطن القصد بالجنان
فلانرى اعتبار لفظ أبدا
وظاهر اللفظ اليه تنصرف
والعرف أولى من لغات تهجر
وحالف لا يأكل الرطب
والعكس مثله لاجل الاسم
والاصل قد فرق حيث منعا
وقال في الحل وفي الدبس معا
وقال يشرب حل السمسم
وهو من التناقض المعلوم
فالدبس في ذلك مثل الرطب
والحل سمسم وقد تحللا
والمخ غير اللحم أماذا الشوى
والبيض والجبن من الادم
ولا أرى لذلك وجها غير أن
قال عرف هو الاصل في ذا الباب
ومن عن الحليب ألا يشرب
إلا إذا حلته قاضى الورى
لذلك القاضى الذى قد حمله
عفو من الرحمن في القرآن
وهو دليل القصد في الايمان
في الحنث حتى ينوين ويقصدا
بمينه إلا إذا ما ينحرف
إذ قل ما على الفؤاد نخطر
فليأكل البر اذا مارغبا
مختلف فاختلنا في الحكم
تارك بسر يأكل ما أينما
يأكله مؤل عن التمر اسمعا
مؤل عن السمسم أيضا فاعلم
لصاحب المعقول والمفهوم
تحولا كذاك بالتقلب
فبان عنه القشر حين انفصلا
لحم فيحنن إلا إن نوى
والاصل قد رخص في الاحكام
كان لهم هناك عرف يخرجن
لانه المعروف في الخطاب
معنا كذاك العكس أيضا يجب
(١٢ — جوهر النظام)

وقيل من آلابان لا يأكلا
يكون في ذلك حائثا لما
وحالف عن أكل هذا الشيء
يلزمه حشاش حين أكل
وحالف عن أكل مال الخلق
ومال هذا الناس ليس يدخل
وحالف لا يدخلن البحرا
وهكذا إن ركب السفينا
وحالف لا سكن السفينا
إلا إذا مار ككب الزوجان
وحالف عن أكل صيد البر
وكان في الانهار والادوية
وذاك بالعرف الذي لهم طرا
وحالف بأنه لا يزني
إذ الزنا في الوصف غير العيث
والارض في البساط تدخلنا
قلت ولكن تدخلن تجوزا
وذلك موقوف على أن يقصده
وحالف عن أكل حب ذكوه
لا يحثن بأكل هذا الثمر

قيظ عمان بعضه قد أكل
أتى من الجنس الذي قد رسا
وعن ذواقه اذا ماهي
لأنما الوصفان فيه دخلا
لا يحثن بيت مال الحق
فيه المساجد التي تمول
يحثن حين يدخلن لو شبرا
يحثن فليكفر اليينا
فلا يرون في السفين مسكنا
فيها وكانا يتجامعان
جميعه وأكل صيد البحر
صيد فلا يدخل في التالية
فالبحر لا يعم هذي الأنهر
لا يحثن بعث فيمنى
كذلك في الحكم وفي التلوث
اسما وفيها الحنث يلزما
فيلزم الحنث الذي تجوزا
لا يحثن إلا اذا ما قصده
وبعده في أرضه قد ينرم
لأنه قد استحال فانظر

ورفع الاصل عن الضياء
ولا أراه بالصواب ينبي
فحالف ليضربن زيدا
فهل تراه حاثا بذاكا
وحالف بالواحد الجليل
فباع من بعد زيد تخلا
فانه يحنت فيما ذكرنا
لانه قد قيل في الاقاله
والعرف لا يجعلها في التسميه
وحالف لا يلبس نعلا
لا يحنت بلبس ذاك البعض
والبعض لا كالكل في التسمية
وقيل من على خروج حلفا
ير بالخروج لو لم يصل
أما اذا نوى الوصول لزمه
وقيل في جملة قد حلفوا
يفعله البعض وبعض امسكا
وحالف لقتل نفس برا
لانه نفس وذاك حيث لم
وآية الضفت لايوب النبي

ثبوت حثه لدى الافتاء
لان هذا غير ذاك الحب
فيضربن ابنه الوليدنا
قالنر والغلة مثل ذاكا
لا يشتري شيئا من النخيل
ثم استقال البيع منه أصلا
وهو على قول هناك شهرا
بيع وقيل فسخ ماقد قاله
يعا فلاحنت بهذا التآليه
فقطع الاكثر منها فعلا
لانه ليس بنعل مرضى
والحكم أيضا عند أهل الفطنة
الى بلاد حدها وعرفا
وذاك باعتبار لفظ المجرى
أن يصلن مثل ماقد فهمه
عن فعل شيء ثم فيه اختلفوا
فالحنث لازم لمن لم يمسكا
قد قيل مها يقتلن الذرا
يكن له قصد هناك ملتزم
تقرب الحق لهذا المذهب

وحالف لا يحضرن فرحا
فمات من بعد أبوه وحضر
لأنه لنفسه قد حضرا
أما الشريف فطبع الله
وحالف بأنه شريف
وعندنا العاصي هو الوضع
أكرمكم بالنص اتقاكم فلا
وحالف بالله ما الرمان
وفيه قول أنها لا تجب
وحالف لا يركن طريقا
وبعد أن مات الصديق مرا
وحالف ليضرين ذاكا
وهكذا جميع ما يفوته
وحالف بالله أن قد صلي
لأنها ليس صلاة نما
وليس يخلو من مقال أنه
وحالف ليترك الواجبا
فالحنث فيه لازم بحاله
وقيل من إلا عن السلام
فالحنث لا يلزمه أن كلما

لاخته سخطا لها أو ترحا
مأتمه لاحت فيه قد ذكر
ليس لها والحق فيه ظهرا
ومن له في الناس نوع جاء
لا يحثن أن كان ذا الموصوف
لأنه لديه مضيع
تنظر إلى تعظيمهم للسفلا
فلكية تلزمه الإيمان
والحق في الأول عندي أقرب
تغيظ إنسانا له صديقا
بها قليل الخلف لا يعرى
فمات فالحنث أي هناكا
من فعله الذي له توقيته
فالحنث أن يغشى الفساد الفعل
قلت وفي العرف بهذا تسمى
لا يحثن بذلك فاسمعه
أو يعصين الله جهراً خائباً
لأنه الحرام من أفعاله
على أناس أو عن الكلام
بعضهم وهكذا أن سلما

وخالف لينسفن الجبلا	أو يصعدن للسموات العلا
أو نحوه من كل ما تعذرا	عليه فالحنت عليه اشتبرا
في حاله يحنت دون ريب	وهكذا أيضاً عين الغيب
كخالف بأن هذا وقعا	وهو لم يعلم ولما يشمعا
وما به اخبرنا القرآن	أو الرسول فهو العيان
كالوصف للجنان والنيران	من ثم كان ذا من الايمان
ومن هنا القطع بهذا المذهب	بانه الحق الذي عن النبي
لا يحثن خالف بذاكا	وانما سواء لا هناكا

باب الكفارات

من فضله سبحانه علينا	ان شرع التكفير واليمين
خالف عن فعل شيء فيري	سواء خيراً فله يكفراً
لا تجعل اليمين شيئاً مانعا	عن فعل ما تكون فيه طائعا
يجزيك أن تكفرن عنها	وتحرز الثواب أيضاً منها
ثلاث كفارات في الكتاب	تاركها يهلك بالعقاب
كفارة اليمين باسم الباري	والقتل فيما جاء والظهار
وجاء في كفارة الصيام	مؤثر عن سيد الآنام
قول صحيح غير ان لم يشتهر	فلا هلاك فيه كالذي شهر
وقيست الصلاة في ذا الحكم	علي الصيام عند اهل العلم
من ثم كان الصوم عن ثقات	أكد من كفارة الصلاة

وهو مخير لدى الاحكام وقيل ان العتق فيها أولى
 والاختلاف هل له أن يطعها وما لقاتل هنا اطعام
 وذلك ان لم يجد الرقبه وتلزم الخطيئة دون العمد
 وقاتل العبد عليه غرمه وقيل عن غران نجل الصقر
 وما على من قتل الدمية كذا لا تخيير في الظهار
 فالصوم والاطعام ان لم تستطع والاصل في كفارة الايمان
 والحقوا بها المقلطات من ثم قد أنكرها أناس
 والاصل في النزاع هل كثلتها وصفة الارسال تخلفنا
 وهو مباح فعله فترغب والله قد خير في الاطعام
 الا الصيام فهو بعد العدم والعتق معلوم ومن شا يطعم من
 في العتق والصيام والاطعام وأول القولين عندي أعلا
 يوما وان يصوم يوما فاعلمنا لكنه العتق أو الصيام
 يصوم شهرين لما قد ركه فالعمد فيه قود للحد
 فقط والتكفير لا يلزمه بأنه التفكير فيه يجري
 كفارة اذ لم يكن تقيا فالعتق أولا فلا تمارى
 صوما فهذا حكمه الذي شرع مرسلها المذكور في القرآن
 اذ غلظ الناس التأليات اذ لم يكن يثبتها القياس
 يكون ذا القياس مثل أصلها بالله عن فعل الذي قد عنا
 في فعله والحنث فيه يحجب والعتق والكسوة للانام
 والصوم يومان ويوم فاعلم فمشرة من أهل فقر يقصدن

وهكذا يكسوم ان شاء
أقله للرجل الازار
ومن يشا الاطعام غد العشرة
أوسط ما يطعمه لاهله
ومن دعى المسكين حتى أكلا
فانه مقدارها يعطيه
وقال بعض وقعة مأدومه
وليس يجزيك الصبي حيث لم
وجائز بالكيل يعطى بعدما
أو تدفعن نصف صاع البر
وزد ربع الصاع إن دفعتا
وثلاث الصاع من الارز
وان دفعت الفسخن فادفعنا
وان تشا فقومن البرا
وليس يجزي دفع نفس القيمة
وامرأة الفقير تعطى منها
وامرأة الغنى ليس تعطى
وجائز تعطى الفقير في السفر
وان يكن أوصى بها فتؤخذ
وقيل بل من أصله وذان

فيعطى كل واحد كساء
وهكذا للمرأة الخمار
قبل الزوال وعشاء أثره
من تمره وبره ومثله
من الفدا وعن عشاء نكلا
من الطعام حسب ما يكفيه
تجزيك في بياننا مرسومه
يستوف ما يأكله ولو فطم
يفطم يعطى قوته متما
لكل فرد منهم للفقير
من الحبوب ذرة أو سلتا
لكل واحد يقال يجزي
صاعا لكل واحد معنا
وادفع بها من الحبوب طرا
وقيل فيه رخصة مرسومه
فما زواجه بمغن عنها
لان حقها عليه خطأ
حتى ولو كان غنيا في الحضر
من ثلث المال وهو المنفذ
في كل حق كان للمنان

ومن يقلل منها سكنت يثربا فانه من ساكن النيران
او كافر بالله او بالرسول وكل ما قد اوجب العذاب
تلزمه كفارة المغلظة وقائل ان الاله خصمه
وقائل ان الآلهة خصمه والمقت والتقيح ان آلا به
او غضب الله عليه ان فعل او كان في قطع الحقوق آلا
كذلك قيل لاعن البهائم وقيل ما عدا اليهود ما بها
وحالف بحجج كثيرة قيل عليه فعلها لزوما
يصوم شهرين لكل واحد وقيل للجميع شهران فقط
وقال بعض انه يتوب وهذه مسألة مستورة
وما لصائم هنا افطار وما لصائم هنا افطار

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « من ساكني » و « من »

قابلي — مصحح

لأنها عقوبة المقلظة	تناسب! التشديد فيما غلظه
ويجزه الاطعام معها شاء	أو شاء الاعتاق أو الاعطاء
وصائم أربعة تماماً	عن اليمينين فلا ملاما
وبعضهم قد قال حتى يفصلا	بنية بينهما ويعزلا
ومن عليه عشر كفارات	جميعها تكون مرسلات
قليل له ان يعقد الصياما	عنهن شهراً كله تماماً
وهكذا يجوز ان يفرقا	صيامها أو يطعمن أو يعتقا
كل ثلاثة من الايام	على حيالها من الصيام
ولا يفرق الثلاث أبداً	كيلا يكون أهل التعدداً
والله يغفر الذنوب مطلقاً	لنا وللأخوان ممن اتقى

تم الجزء الاول من جوهر النظام

وهو جزء الاديان ويليه إن

شاء الله الجزء الثاني

منه وهو جزء

الاحكام

الجزء الثاني

من كتاب

جوهر النظام في علم الأديان والأحكام

تأليف

العالم الامام الشيخ

عبد الله بن محمد السالمى

(الطبعة الاولى)

١٣٤٣ هـ

كتاب الاطعمه

باب أحكام صنوف الحيوانات

وقد أحل الله الطيبات
 فطيب المأكول والمشروب
 وإنما يحرم منه الضرر
 والدم والميتة والخنزير
 وهي من السباع ذات الناب
 وذات مخلب من الطيور
 عن قتل نحلة وقتل الصرد
 ونهيه عن قتلن دلا
 إذ لا سبيل أبداً لأكله
 ومائر الطيور كالحمائم
 والحشرات من ذوات السم
 والخيول والبغال والحمير
 والله قد قال لتركبوها
 قلت كذاك ذكر الركوبا
 وذكر المأكول منها أيضا
 وإنما يذكر وصف الاغلب
 فضلا . وحرم الخبثات
 محل ليس به من حوب
 والنجس الخبيث ثم المسكر
 والضاريات الوحش والطيور
 كالاسد والفهود والذئاب
 كالباز والعقاب والنسور
 تنهى وقتل ضفدع وصفر
 بان ذاك لا يحل أكلا
 إلا طريق ذبحه وقتله
 ليس به شيء من الحرام
 وغيره مكروهة في الحكم
 في لحمها خلا فهم مذكور
 وزينة ما قال تأكلوها
 في صفة الانعام والمشروبا
 فذكر بعض لا ينافي بعضا
 وذكره لا ينف ما لم يغلب

وهذه الانعام حل مطلقا
وكل واحد اذا ما نفرا
خنزيرة قد نتجت عناسقا
لكنها تحبس كالجلال
لو ان شاة نتجت خنزيرا
والصيد منه الحجر الوحشية
قصيرة الاذنان والظهور
وفي عمان ليس شيء منها
بل بينها توجد والاحساء
قيل ومنه ضبع وتعلب
والضب ايضا جائز حلالا
والخلف في الغيل قيل يرى
فلا يحل في المقال الاول
واغلب الحاليين بعض ذكرا
لكنني اقول مها وجدت
وان تكن ميتة في البحر
وما الكلاب عندنا حلال
لانها من السباع الضارية
كذلك ايضا لبن الكلاب
واتى من ذاك في عجاب
ان ذكيت والصيد مها لحقا
ذكاته بالرعى ممن كبرا
فاكلها حل لمن قد ذاقا
ليستطيع اكلها الاكالة
كان جراما اكله محجورا
وهي التي توجد في البرية
ولونها السواد في المأثور
فيما روى لي من سألت عنها
قد قاله بعض أولى الذكاء
فاكله في ذا المقال طيب
وبعضهم لم يدر فيه القالا
وقال بعض من صيود البحر
ميتتها وجائز فيما يلي
وهو من الحق على متن الذرا
ميتة في البر حتما القيت
فحكها لحكم ميت بحري
ولا السنابير كما يقال
وبعضهم احلها علانية
ان لم يكن قد مس للاهاب
واستأدرى اصل هذا الباب

لم ينجس الجلد لشيء فيه تلك الرطوبات التي في اللحم
 كيف يحل اصل هذا النجس هذا من التناقض المعقول
 وكما كان به انتفاع وان يكن محرما فلا يحل
 فلا يجوز البيع للقروء وهكذا في سائر السباع
 ويبيك السنور قيل حل كذلك الثعلب فيه اختلافا
 وقيل ان بيعه حرام وهو مقال من لاأكله منع
 من ذاته لكن لا يأتيه أهلت الجلد لهذا الحكم
 مع حرام فرعه النجس لا يستقيم قط في العقول
 محلا فجائز يباع لانه من الحرام متقل
 ولا الاقاعى لا ولا الاسود وامهات السم كالاقاعى
 لنفعه وقيل لا يحل فيبعه على مقال سلفا
 بائعه تلحقه الآثام وفي مقام الاختلاف متسع

باب الاصطياد

والاصطياد مرة بالشبك وتارة بالرمي عند الثرك
 وتارة بالكلب والعقاب بمثل الامر اذا أمرته
 لا يأكل الصيد ومهما أكل لانه لنفسه قد صاد
 وان يكن علمه المجوسي وتارة بالرمي عند الثرك
 معلمات وصف الاكتساب وينتهي عنه اذا نهيته
 منه فانه حرام حظلا بنهشه قد بلغ المراد
 فصيله من جملة المنجوس

وان يكن صاد المجوسى يوما
فصيده وذبحه سواء
ويذكر المسلم اسم ربه
وهى ذكاته اذا ما ماتا
وما رمى يئندق لا يؤكل
ومن رمى صيدا وقد اوهاه
وعاقه الموت برمي الثاني
لانه برمييه قد قتله
وقيل فى الصيد اذا ما وقعا
فهو لمن يصيده من بعد
وان يكن لم ينطلق من الشبك
قالظى ان كان به حبال
لانه علامة الامساك
كذلك الدجاج مهما احتملا
وحكمه ان كان فى الصحارى
وكرهوا بان تصاد الحايمة
فى حال شرب كان أو منام
وقيل اخراج فروخ الطير

بكلب مسلم يكون حرما
ولا تحمل هذه الاشياء
فى رمي سهمه ووس كلبه^(١)
من قبله ولا يقول قاتا
ما لم يذك وكذاك الجنيدل
وبعد ذاك غيره رماه
فطالب الاخير بالضمان
وهو مال غيره قد حصله
فى شبك ثم له قد قطعاً
لانه صيد هناك يعدو
فذاك محكوم به لمن شبك
لو كان بالصحراء لا حلال
مرجه يكون للشباك
ففى القرى يكون بما أهلا
تحكم باقى الصيد فى القفار
على المياه وكذاك النايمة
ولا نرى ذاك من الحرام
حل وما فى فعله من ضير

(١) قوله ووس كلبه أى إغراؤه . يقال وس الكلب يوسه
اذا أغراه بالصيد ونحوه . اهـ (حاشية فى الاصل)

وذاك رزق مساقه موله ان عف عنه فهو ما أولاه
وقاتل لكلب صيد يغرم لاهله كمثل ما يقوم
لانه قد فوت انتفاعه فالغرم لازم لما اضاعه

باب الذباج

والحيوان نعمة المنان جاد به الرحمن للانسان
يركبه ويأكلن لحمه ويشربن دره ودسمه
ويلبسن شعره وجلده ويرعين جلده ما عنده
فهو أثاث البيت عند الحاضر وهو وعاء الزاد للمسافر
ولا يحمل أكله الا اذا ذكاه حتى يذهب منه الاذى
وحيوان البحر حل ميتته فالاصطياد نفسه تذكيته
فهو الطهور ماؤه والحل ميتته صح بهذا النقل
والسك الطافي ارى النبيا عنه نهى فكن له ايبا
وهو الذي قد صار فوق البحر ذائنين والنهى لا الحجر
ثم الذكاة تشمل الذباجا والنحر والرعي معا صراحا
وذا اصطياد بالجوارح التي قد علمت وهي التي قد مرت
وكل واحد له موضعه فالنحر في البدن هو المشروع
وذاك في لبنها تماما على ثلاث تنحرن قياما
ان وجبت جنوبها اي وقعت في الارض سلخت وبعد قطعت
والنحر والذبح معا في البقر والذبح منطوق به في السور

وسائر الانعام والبهائم
والذبح في الجيد بطول الرقبه
ولا يحل قطع كل الراس
ولا يجوز الذبح من قفاها
وان تكن شريطة لم يقطعا
لانها ذبيحة الشيطان
فذبحت من واحد اجزاها
وذابح بهيمة مقطوطة
فانها في الحكم ليس محرم
وذابح طيراً له قد أمسكا
فجائز لانه قد قصدا
وذابح طيراً وقد رماه
وذابح بمذبة مسمومة
لانه قد قيل ان السما
تذبحها بهذا الحديد القاطع
كذا الحجارة التي تغربها
وكرهوا ذلك بالبحين
ولا يجوز الذبح بالزجاج
كذلك بالضروس والافطار
وهكذا شغرافه النخيل
يكون فيها الذبح عين اللازم
بقطع اوداج وقطع العصبه
وما به على الخطا من باس
وكل من يفعله القهاها
حلقومها فاكل ذاك منعاً
والشاة ان كان لها راسان
ان كان موتهما به يفشاها
بجبلها وهي به مربوطه
وتركها فيما اراه اسلم
خوف اضطراب منه أو ان يهلكا
معنى صحيحا ما اراد الاعتدا
في النار حيا حرمة يغشاء
فهي حرام عندنا مذمومه
لقتلها عونا فصارت حرما
ونحوه من كل جنس قاطع
وهي الصرايخ لمن يرونها
والذهب المعروف باسم العين
ولا يعود جاء في المنهاج
وتلك حالة عن الكفار
قال فلا تؤكل في ذا القيل
(١٣ — جوهر النظام)

وذبحه بدمية لم تغسل
 ولا أراه لازما والمصطفى
 بحرية واحدة ما ذكرا
 يذبحها مستقبلا للقبلة
 وأكلها ليس به من باس
 ويستحب باليمين الذبح
 يذكر اسم الله في التذكية
 وكل إسم كان للاله
 من قال عند ذبحه سبحانا
 لا ينفع الذكر على الذبيحة
 الا اذا واطى لذكر الباري
 وليس يجزى ذابحا شاتين
 وذابح ولم يسم تحرم
 وأمر سواء يذبحن له
 فانه يأكلها إن شاء
 وغاصب وسارق قد سرقا
 في ذلك اختلاف أهل العلم
 فقل جائز وقيل يحرم
 وبعضهم شدد في المسروقة
 وتذبح اليهود والنصارى
 فيه اختلاف العلماء الاول
 قد نحر البدن مرارا فاعرفا
 بأنه غسلها إذ نحرنا
 وغيره يخالف للسنة
 لو كان في ذلك خلاف الناس
 وبالشمال ذبحه يصح
 بلغة العرب وبالهندية
 يصح ذكره بلا اشتباه
 وبى كفاه كيف ما قد كانا
 الا من الذابح خذ تصريحه
 سواء أجزاه بلا انكار
 ان سم في الاولى من التنتين
 وان تكن لغيره يفرم
 فأمر الأمور خلا يكفله
 لانه يذبحها قد جاء
 بهيمة ذبحها وانطلقا
 وهل يجوز أكل هذا اللحم
 وفي الجميع ضامن فيفرم
 لكنى لست أرى تفريقه
 ان ذكروا اسم ربنا جهارا

ولا يجوز من ذوى الاوثان
وكل مرتد عن الاسلام
والذبح قيل جائز من صابى
وأخرس اللسان مثل الاعجم
لانه لا يستطيع الذكرا
وجائز ذبيحة العريان
وهكذا من جنب اذا ذبح
وذبيحة السكران ليس تؤكل
لان ذبحه كنهش السبع
وموضع الذباح يغسلنا
كذلك قيل والاله اعلم
وقد مضى في آخر التيمم
ونفخها يسلخ الالهبا
لكن عليه يخبرن من شرى
لانها بنفخة تكون
ان وجدت في بطنها سخال
لانها تابعة لامها
وان تكن ذبحتها وانطلقت
فقيل لا تؤكل اذ لا تدري
لعل غير الذبح قد لاقاها

ولا المجوس أعبد النيران
ذباحه حتما من الحرام
لانهم قيل ذوو كتاب
ذباحهم قيل من المحرم
وترك ذاك يورثن الحجران
ان احسنوا وذبيحة العريان
لان شرط الطهر فيه ماوضح
وهو الذي من سكره لا يعقل
هما سواء كله لم يشرع
ان لم يجد ماء يمسسه
وليوم منها كل مامست الدم
يحث له يشتاق ذو التعلى
لاغيره قد قيل لن يعابا
بفعله كيلا يكون غورا
مبيضة كلها السمين
ميتة فاكلها حلال
ذاكلها ذاكلها في حكمها
وضمها الظلام ثم لحقت
ماذا اصابها بذاك السر
وذاك ان ميتة يلقاها

وقيل لا يؤكل لحم حمله ذو الشرك واختفى لثلا يبدله
وذلك من معاني الاحتياط ويدخلن تحت الاستنباط

باب منافع الحيوانات ومضارها

والحيوان لا تنفع خلقا ومنه ما يكون ضرا يتقى
لحكمة يكون ذاك الضرر وحكم الاله لا تنحصر
لكننا نؤمر بالدفاع فنقتل الحيات والافاعي
وكل مؤذ للانام فاقتل ولا تخف في الله لوم العذل
وقاتل الحية في الآثار كقاتل شخصا من الكفار
وانها فرض على من قدرا يلزم من صادف أن لا يدبرا
وتارك القتل لحوف النار يوجب تركه عذاب النار
من قال لا أقتلها بغير أجر فما في قوله من خير
ويعطى أجر مثله وإن طلب زيادة فالخلف فيها قدوجب
ف قيل لا يزداد فوق المثل وإن وعدته بذلك البذل
وقيل من بزائد قد أجرا يلزم إن كان غنيا موسرا
وما على الفقير شيئا يلزم وترك أخذ الاجر رأسا أسلم
وحرقتها بالنار إن تعذرا سواء لا بأس به فيما نرى
كذلك الديان والعقارب وكل مؤذ وهو قول صائب
ولا يجوز الحرق بالنيران للقمل والجراد والصبيان
لأنها عذاب رب الخلق وليس للعباد نفس الحرق

لكن له أن يشوي الجرادا
 وليس ذاك أبداً تعذيب
 ورميك القمل اذا ما كانا
 في قتله الطاعة قيل تحسب
 قتل الكلاب عيب عنه زجر
 إلا لصيد يقتني أو ضرع
 فهذه ثلاثة لا تقتل
 وجائز قتل الكلاب السود
 ويعقر السنور إن أضرا
 ويرجع الامر الى أربابه
 وعقره تقلم الاظفار
 وإن قتله لدى أقرب
 وما لأهله به منافع
 وجائز لرجل أن يطعما
 إن لم يكن يحبسه عن ربه
 ورجل كان له حمار
 أطلقه في موضع وعقرا
 وهكذا رب الدجاج يؤمر
 وإن يكن أفسد حرثاً ضمنا
 وحبسه حل لرب الزرع
 ان كان أكل لحمه أرادا
 لكنه للحبسه تطيب
 حيا أراه ياقتي عصيانا
 ونبذه اللهم قيل سبب
 خير الوري وقيل بل به أمر
 وقيل مثل ذاك كلب الزرع
 إذ نفع أهلها بهن يحصل
 بلا اختلاف عنهم موجود
 على أناس كي يكف الضرا
 إن علموا فانهم أولى به
 منه لكي ما ينتفي الضرار
 من عقره الذي به يعذب
 من بعد ما تقطع الاصابع
 هر سواه في مقال العلماء
 بذاك والبعض يرى المنع به
 يعرفه بأنه عقار
 يلزمه الضمان فيما ذكرنا
 بحبسه إن بان منه الضرر
 صاحبه من بعد ماتعينا
 بعد امتناع ربه في الشرع

ويمنع البادى من المقام
 لخوف ضررها وأما الجرب
 إن أكل الكلب حروث الناس
 وإن يكن قد أكل الطعاما
 وكل من كان له جواز
 يدخل ماشاء من البهائم
 فر من المجدوم كالفرار
 ويمنع المجدوم في الاحكام
 ولايمس الماء أعلى الناس
 والخلف في المجدور قيل يعزل
 قالوا فليس ذلك في الاحكام
 والموجبون عزله قاسوه
 والضر من ان زادت كذاك الاصبع
 ولايجوز عند غير الضرر
 لا بأس أن تخصى فحول الفم
 وذلك يكره للجمال
 كذلك ان خصى السنور
 كسر جناح الطير ان يطيرا
 وقابض طيرا يقال يمنع
 والهيس بالحير والجمال
 حبال زرع الناس بالاغنام
 تمنع من خلط مالم يجرب
 فما على أربابه من بأس
 فقرمه يلزمهم تماما
 في أرض قوم فله أجازوا
 وغيرها وهو له كاللازم
 من أسد يوجد في البراري
 مجالس الخلق من الانام
 لو كان في النهر لخوف البأس
 وقال قوم انه لا يعزل
 مساويا لصاحب الجذام
 عليه والكل له وجوه
 لخوف ضرر جائز أن تقلع
 قيل ومن يفعله لم يعذر
 وفيه تكريه يقال فاعلم
 والخيول والحر بلا جدال
 جوازه عن بعضهم مذکور
 لاعبث حل فكن خبيرا
 ارماله لأسكاه ما يزرع
 والزجر كله من الحلال

لأنها مخلوقة للنفع	فإن أطاقت ما به من منع
وجائز أن يركبوا على البقر	ويحملوا أن رغبوا بلا ضرر
والضرب في رؤوسها لا يصلح	لأنها برأسها تسبح
وكل من قد يملك البهاثا	ولم يكن بالعدل فيها قائما
يجبر أن يبيعها كثل	جبر طلاق امرأة من بعل
وامرأة قد دخلت نار لظى	بيرة أخبرني من قد مضى
قد ربطتها والطعام منعت	عنها فما أقبح ما قد صنعت
ولم تدعها من خشاش الأرض	تأكل عند طولها والعرض
انظر أختي تعرف المعاصي	بأنها مهلكة للعاصي

باب الاشربة

ثم الشراب منه ما قد حجرا	وهو الذي قد صار خمر أمسكرا
كذلك ما يضر مثل السم	فانه محرم في الحكم
فالخمر أصل المسكرات مطلقا	وكل مسكر بها قد ألحقا
والسم أصل أمهات الضرر	فكل ضرر مثله فاعتبر
ومن هنا اختلافهم في الزئبق	محلل وقيل لا فلتسق
لأنه قيل من السموم	ونافع لمرض معلوم
والسم قيل بيمه محجور	لمن يقال ضرره محذور
وقيل في الخمر إذا ما حولا	خلا بما عن عينه تمولا
يحلل شربه وذاك خل	وقال قوم فيه لا يحل

وكل ما استعمل للشراب
 لافي مزفت ولا في الجر
 ولا بقرة لان ماذكر
 ومن هنا نهى النبي عنه
 ينبذ في جلود تلك الشاة
 ولا الجمال اذ بهذا يسرع
 فهو نظير الجر في الوجود
 والخل لا بأس به في الجر
 فليقي فيه الملح عند صنعته
 وقيل ما لوقته من حد
 وان عرته فورة يميل
 وان يكن زاد على ما طلبا
 يعالج ذلك الاسكارا
 ويبقى من بعد حللا مابه
 والبنج والافيون ثم التبن
 لانها معروفة بالسكر
 وهو تغير على العقل طرا
 فقول من خالفنا في المذهب
 قال بانه مرقسد ولا
 والغرض المشروع من ذالالباب
 من التبيذ يلقى في الاهداب
 ولا جنوع ثقت بالنقر
 يخاف منه السكر عند المعبر
 وماهاك عنه فاحذرنه
 لافي جلود الباقر الكملا
 له الفساد اذ به قد يوضع
 ومثله مضاعف الجلود
 لانه يراد لا للسكر
 وذاك شيء ماحق لشدة
 الا اذا طاب كذاك عندي
 الى سكونها وبعد يؤكل
 منه وصار مسكرا وانقلبنا
 حتى يرى الامسكار عنه سارا
 بأس على وفق مراد ربه
 محرمات شربها مستهجن
 فالسكر في الوصف زوال الفكر
 فعد ما احدث ذاك مسكرا
 في التبن الخيث لم يصوب
 بسكر قلت اذهب التعقلا
 حفظ عقولنا من الاهداب

لو لم يصح سكره لكنا
فائة وبعدها عشرونا
يصفر اللون ينتن الفها
ويورث السل مع الوباء
ويورث الجذام ثم البرصا
يفتر الشهوة في الجماع
بعدها طرا يضيق الحال
وحرموا أيضا لاجل الضرر
كذلك النورة وهي حجر
وقيل بيع الموميا حرام
وعلاوا ذلك بالنجاسة
وفي اليهودى اذا ما غسا
فانه يجبر ان يغرم ما
قيل وهل يباع ذاك السمن
وقهوة البن التي تستعمل
قد ورد التحريم في الآثار
ولهم في ذلك اعتبار
وذاك ان السفهاء جعلوا
فاستعملوها في مقام اللهو
يدار كاسها ككاس الخمر

محرم لضره عيانا
من علل في ذاك يذكرونا
يسود الاضراس أيضا فاعلما
ويخرق الكبد من الاحشاء
ومن له يشرب ربه عصا
وتجو هذا في سائر الانواع
ويكتفي بيمضها العقال
أكل التراب ثم أكل الحجر
فزادها التحريق معنى يحجر
ولست أدريه فلا ملام
يعرف ذاك من درى أسامه
يديه في السمن له قد نجسا
ضيعه لربه وحرما
علي اليهود فيه خلف بين
فيها خلاف العلماء ينقل
في ذاك عن سادتنا الاخيار
تلوح في غرته الانوار
ذلك عادة عليها عولوا
مكان خرم بهذا النحو
وسميت باسمها في الذكر

كخمره وقهوة وكاس
تشبهها منهم بشرب السكر
نفس التشبه الحرام لا سوى
لله ما أطول ذلك النظرا
وبعد ان طال الزمان واختفى
قام أناس ما دروا بالاصل
وذلك حيث اندرس التشبه
ورب شيء يحرم بوصف
له نظائر من الاحكام
في هيئة سائغة للحاسي
وهي أمور منعها لم ينكر
فذا هو المانع لانفس الهوى
في قطع مادة الفساد ان طرا
مراد ما عاناه من قد سلفا
يستبعدون قول غير الحل
وصار وجه الحل فيها أوجه
وينتفى المنع بنفي الوصف
يفوت حصرها الى التمام

كتاب النكاح

ثم النكاح مسنة المختار
ان كنت من اخواننا تزوج
ان النكاح يكسرن النظرا
وشهوة الجماع أقوى شهوة
وفتنة الناس على الازمان
فكم صريع للغواني قتلا
تقوده شهوته فيطمع
ياعجبا من هذه الاحوال
من استطاع ان يعيش عزبا
والمرسلين صفوة الابرار
لتحرز الدين من التعوج
ويحفظن الفرج عما حفرأ
وكسرها يحتاج أعلى قوة
أكثرها من شهوة النساء
وكان بالنفس شجيعا بالخلا
في امرأة وهو عليها يصرع
أبن العقول معشر الرجال
فذلك الفوز له قد وجبا

قد استراح من معاناة النسا
وهي طريقة المسيح قد وفا
فمات عن تسع وحث امته
ولهم بهذا الزواج أربع
ومن رأيي بزوجة غناء
وليس كالا كل اذا ما شبعنا
لانه نوع من الاسراف
لكنه يمنع ان يزيدا
في آية من الكتاب وارده
كذلك أو ما ملكت ايمانكم
لله ما اكرم هذا الشرعا
أرشدنا لاحسن المرشد
وارتاج من قول لعل وعسا
بها ولكن غيرها فلم يصطفي
على الزواج كي يصيبوا منته
وبالتسري كيف شاءوا أجمعوا
يجوز ان يزيد معها شاء
فأكله من بعد ذلك منعنا
وكثرة التزويج للعفاف
ان خاف ان يعوج او يجيدا
ان خضم الا تعدلوا فواحدة
ان خضم التضيق في احراركم
وما أتمه علينا نفعا
ودلنا لاسلم المقاصد

باب المرأة

التي يرغب في تكاثرها

وزوجة المؤمن في دنياه
وان يكن جملة فالأخرى
كذلك قال وهو عندي غلط
وذلك في الأزواج اذ تعاقبوا
أما الفتى مع جملة الزوجات
وزوجه قد قيل في أخراه
زوجته وهي بذلك أخرى
لانه في البعل هذا يضبط
في زوجة يجوز تلك العاقب
فهي له في غرف الجنات

نبينا زوجاته في الدنيا جميعها زوجاته في الحسنى
 وهن أمهات المؤمنين تحريمها عليهم يقينا
 وهي له من الخصوصيات وكم له في ذلك من صفات
 وتنكح المرأة للجمال ودينها أو حسب أو مال
 نور على نور إذا ما كانا دين ومال ونجمال بانا
 وإن ظفرت بذوات الدين فإنها بركة اليمين
 وانكح إذا ما شئها كعوبا ضاحكة مضحكة لعوبا
 ولودة وهي التي تأهلت للنسل لا عن وقته ترحلت
 سودا ولوداً خير من حسناء عقيمة لو نالت السماء
 واحذر نكاح من تراها هندره قصيرة ذميمة ولهبره
 طويلة مهزولة وشبهه بسذبة زرقا أتت منسره
 كذلك أيضا فاحذر الغضوبا قطوبة وجانب الرقوبا
 وهي التي تراقب المئات لتأخذ المال إذا ما فاتا
 كذا لقوتا قلبها قد طارا معلق عنك بمن قد سارا
 قد طلقت أو مات عنها بعلاها يلفتها عن الضجيع نسلها
 واحذر عبوزاً طعنت في السن فإنها الموت بدون طعن
 كأنها الضبع مع الاقبال وآلة حذباء في المشال
 وكما ذكرته إرشاد لما به . يفتنع العباد
 والله قد أباح أن تزوجا من الايامي فافهم الحجبجا
 يقال أيم لذات الخدر من ثيب عزباء أو من بكر

باب المرأة التي لا يجوز نكاحها

وتحرم من النساء الام وخالة وعمة اخت الاب والاختوات وبنات الاخوة وبنته وبنات ابنة معا وبنات زوجة اذا ما دخلا وما علا من ذلك او ما سفلا وهي الختونة التي قد ذكروا وزوجة الاب وزوجة الولد والجمع بين الاختوات حرما ان الرضاع ملحق بالنسب ومن زنا بها عليه محرم وهكذا بناتها قياسا وهكذا التي زنا أبوه قيل ولو زنا بها من بعد فلتها بذلك الزنا والجمع بين امرأة وامرأة وهكذا زوج الفتى وابنته وقيل بل تكره والبعض يرى

وأصلها وفرعها الملم وجدة ان تبعدن او تقرب الى انقراض هذه المرتبة وكل ما من تين قد تفرعا بامها والام لو لم يدخلها فكله محرم قد حظلا وهي التي بالصهر قد تفسر فكله محرم على الابد ومثله حكم الرضاع فاعلما في حكمه قد صح من قول النبي نكاحها والامهات تحرم على ربائب له قد قاما بها أو ابنة فجنبوه تزوج بالآب أو بالولد حرم على الآباء والابناء ولها ليس به من حرمة من غيرها ظاهرة اباحتها بأن هذا الفعل منه حجرا

والحرم في نكاح المشركات
فانه تزويجها حلال
وان تكن حربية فيمتنع
وان تكن ذمية قد ملكت
قاتها والسامريات معا
كذا المجوسيات أيضا فاعلم
ويشروط المسلم ان تزوجا
تغسل عنها الحيض فالجنبه
ولا تعلقن عليها صما
فهذه من أصلها الى انتها
وبعض ذاك يقتضي استحبابا
والجمع ما بين بنات العم
والقول بالجواز للجمهور
بل جابر يكرهه تخوفا
لأنهم المرأة عند الحاله
تريكة الاجداد فافهم مني
والحل في تريكة الريب
وقال قوم انه مكروه
وكرهوا زوجة زوج الام
حليلة الحال لابن الاخت

لمسلم الا الكتابيات
وذلك في الصلح على ما قالوا
لانما السبي لها يوما شرع
تزويجها مثل التي قد أشركت
والصابئيات حرام منها
فكل ذا محرم للمسلم
من الكتابيات شرطا أبلغا
وتأخذ الشعر للاستطابه
وتترك الخنزير لو تلحها
أخرجها أولو العقول فالنهي
وبعضه قد يبلغ الإيجابا
فيه خلاف عندهم في الحكم
والمنع لا يفيض الى المحجور
من القطيعة التي قد وصفا
أو عمة ولا أري حلاله
نكاحها حرم على ابن الابن
قد قال قوم فيه بالتصويب
وذلك عندهم هو التنزيه
بغير تحريم لها في الحكم
حل وبالتكريه فيها أفتى

وأم ابنه من الرضاع
ومارآه المسلمون حسنا
فضلا من الله لهذي الامة
وانه لم يك بعد أحدا
لم يجتمع قط على ضلال
فالحمد لله لهذا الحال

جائزة عندي بالاجماع
فهو يكون دائما مستحسنا
لانهم أهل الهدى والفضيلة
قط نبي فرزقنا ذا الهدى
فالحمد لله لهذا الحال

باب عقد التزويج ورش وطى

وان رغبت في فتاة تخطب
فخطبة المرء على ماخطبها
كذلك لايساو من في سومه
صح عن المختار هذا الحكم
ووصفوا الخاطب بالايان
فخطبة الكافر والمصر
لان كفره افاد البغضا
هذا الذي نفهمه من قالهم
فانهم كانوا أولى تصلب
وحيث أن الانقلاب شاهر
فتأخذن من الحديث الظاهرا
لانه داعية التقاطع
وحيث ماتمت أمور الخطبة

فدعها حتى يتركن من يخطب
أخوه بالتحريم فيه انقلابا
اذ ذاك داعي بغضه ولومه
فامستخرج الحكمة منه الفهم
لانه أخوه في الاديان
لا تقتضي الوصف بهذا الحجر
فهجره في الشرع حتما يرضى
وهو صواب ظاهر في حالهم
وغيرهم ينعت بالثقلب
في ذا الزمان فالصواب ظاهر
ونعم الحاليين منعنا شاهرا
فيفشلوا بذنا عن المدافع
فقم هناك لتمام العقدة

وشرطه العقد بلفظ يفهم
 يفهمه الولي والزوج معا
 زوجت أو أنكحت أو ملكت
 وفي المحيض والنفاس يعقد
 لاتها في عدة لا تخرج
 وينظر العاقد في الدمين
 وجائز تقييله وشمه
 والخلف في الصبا وفي الجنون
 واذكر زواج المصطفى لابنة
 وقس على ذلك من لا يعقل
 ومثل ذاك أخرس وأعجم
 وقيل ان زوجها أبوها
 بل لليتيمة يكون الغير
 فالعقل في حال الصبا صحيح
 للاب من قبل البلوغ الامر
 والجدان زوج بنت الولد
 وجائز تعلم التعبيرا
 وان تكن سمته زوجا عندما
 ولا أراه لازما إذ فيه
 وتعلم مرادها والمعنى

منه المراد وبه يحتكم
 والشاهدان وكذا من سمعا
 قد جوزوا والخلف في الخطبت
 والحمل فيه باطل لا يعقد
 الا بوضع الحمل حين يخرج
 بوطئه الطهر من الحالين
 ونومه معها كذلك ضمنه
 وعقده أقرب للمستور
 صديقتنا تعرف وجه السنة
 ان كان للصالح فيها يعمل
 والدين سهل ما به تأثم
 صبيبة لا غير يتلوها
 وقيل لكل اذا تغير
 حتى تحمله فتستريح
 وبعد ذاك فاليها النكر
 فالخلف من تغييرها لم يوجد
 ان لم تكن قد تحسن التغييرا
 تغيرن منه قيل لوما
 حكم بلفظ النفس والتمويه
 واللفظ قالب لذلك يبي

اناخذ القشر ونلقى اللبا
 والخاف هل تجبر للمعاشرة
 واتى اقول تجبرنا
 وان تكن قد غيرت من بعد
 وان يكن قبل السخول الغير
 قد كان تزويجا وبالنقض انفسخ
 وهل نحل بعد ذلك أمها
 وان يكن تزوج السكران
 وجدد التزويج حين عقلا
 فدمه في ذلك كيف انقلبا
 ويثبت الطلاق دون فكر
 وهل له المتعة في التزويج
 كانت مباحا أول الاسلام
 ومن أباحها يقول ما ثبت
 بآية للميراث عند الاكثر
 عن متعة النساء ولحم الحمر
 وشرطه الرضى من الزوجين
 وقيل بل اربعة الدراهم
 وهو مقيس بنصاب القطع
 ونرتضيه ما رزقنا قلبا
 حال الصبا اذا أطاقت صاغره
 وذلك في الصلاح بحسبنا
 دخوله بمنحها بالنقد
 فلا لها شيء هناك يذكر
 فهو كريح هب حيننا ونفخ
 فقد جرى على الخلاف حكمها
 فقد عرا تزويجه البطلان
 الا اذا بزوجه قد دخلا
 وذلك ان لسكر قد شربا
 وهو عقوبة لهذا السكر
 بحالة كانت عن التحريج
 ونسخت في سائر الايام
 نسخ لها والحق أنه ثبت
 وفي حديث كان يوم خير
 نهى النبي المصطفى في الخبر
 والمهر لو كان بدرهمين
 أقله لا دونها في اللازم
 لسارق وحده في الشرع

وما ارتشاه الابحسين فنا^(١) له حلال دون باقي الاوليا وان تزوجت بلا صداق وهبة الفروج لا تحلل وامرأة المصطفى قد وهبت خالصة من دون المؤمنين وقد نهى عن الشغار المصطفى وذلك ان كان بلا صداق وان يكن عند صداق عينوا وخلق الكرام لا يقبله واستأذن الغادة يستحب وتفصح الثيب عن هواها كذلك الضحك كذلك البكا لانه يمكنها تقول وفي رضى القلب ثبوت العقد فما لها من بعده إنكار ولا يصح النكر دون نطق ومن اراد امرأة وترغب قيل له ذلك للتودد

من جملة الصداق يحسبنا أوضحه أهل العلوم الاتقيا فذلك الحرام باتفاق وهو من الزنا نوعا يجعل نفسا وذاك من خصوصه ثبت له ترى الفرق به مينا وهو القياض بالنساء فاعرفا فالنهي للتحريم باتفاق فذلك التنزيه فيه بين لما به من حالة ترذله ليظهر البغض ومن تحب وسكتة العذراء من رضاها حيث ترى للنكر منها مسلكا لست أريده فما العويل لو كان في النطق به لم تبد وعند ربى تظهر الاسرار وذلك من بعد ثبوت الحق عنه فهل له بذاك يكتب إن لم يكن يضرها في الجسد

(١) قوله « فنا » أي شرط

ولا احله لمن لم يعرف
ثم الكتابة التي قد ذكرت
حادثة في جمعنا المهود
والله قد أغنى العباد عنها
وحينما قل اليقين في الورى
يرون الانفعال منه علما
ومتعاطى العلم بالمغيب
وهو من الكهانة المعلومه
كقوله في سارق قد اختفى
وقوله في مدنف مضطر
وهكذا من يصرع الانسيا
يخبره عن حادث يسأله
وهكذا من يدعى شيطانه
وشاهدان لازم في العقد
وان آتى بشاهد فشاهد
واشهر الاقوال ليس يصلح
وقاعل لذك قليبجدد
فشهرة النكاح قطعا تطلب
وقوله بأنه في ذا الزمن
فما أبيع في زمان المصطفى

مقدار ما ينفع في التصرف
لا اعرف الوجه بها لوشهرت
وأصلها قد كان في اليهود
بأدعيات يستجاب منها
قاموا الزخرف لهم قد سطروا
وهو لعمرى الجهل مدلهما
فقم اليه مسرعا . وكذب
وحالها بين الورى مذمومه
ادلكم عليه حيث انصرفا
ضرره في البيت أو في القفر
ويدخلن في جوفه جنيا
عنه فذا في المنع أيضا مثله
وكما ذكرته ككمانه
وباطل بدون هذا الحد
فلخلف قيل وارد في العاقد
والجمع من معنى الحديث يرشح
قبل السخول عقده في عدد
وقيل بالدف عليه يضرب
يمنع لا أراه في رد السنن
فذلك المباح حتما فاعرفه

وان يكن فورا عن التشبه
فذاك أمر لا يعم غير من
فمن عرفنا منه نفس الطرب
اخفاؤه لو بالشهود يكره
ومن هنا حث علي الولي
وواجب اجابة الداعي الى
وصفة الشهود أن يكونوا
بلغ أحراراً ذوي اسلام
ولا الصبي وكذاك المشرك
وهكذا شهادة العيان
وجائز أن يحضروا مع غيرهم
وهكذا حضورهم في الرد
هذا هو المراد من ذا المعنى
كما يفيد ذاك لفظ الاصل
وشاهدان شهدا لرجل
وواحد يريدان تزويجا
وان يقل والهما زوجتها
والاصل قد أعجبه أن تطلبها
ثم الولي من جملة الحدود
كرامة من ربنا تعالى

في ضربه بحال أهل السفه
نواه بالقصد له إذ يضرب
في ضربه قلنا له لا تضرب
لما عليه من أمور تكره
ولو بشاة عنده سليمة
وليمة العرس فلا تهملها
في العقل ليس بهم جنون
فلا يجوز العبد في الاحكام
شهادة الجميع ليس تسلك
لا تقبلن قط في الاعيان
لكي يصيبوا طرفا من خيرهم
يجوز مثل ما مضى في العقد
لا انه بالصبي قد يستغنى
وهو مقال ماله من أصل
وامرأة بانه لها ولي
فلا نرى جوازه تخريجا
فالخلف فيه هل لنا ثبوتها
صحته من غيره لو غضبا
فلا نكاح دونه للخود
ومنة خص بها الرجالا

فهم على النساء قوامونا
ورغبة المرأة ليس تؤمن
من ها هنا لم يلزم الوليا
كثل يقال وكالحجام
وغير هؤلاء كل أكفا
في نسب وحسب وحال
والاب أولى من جميع العصبه
يزوج الاقرب ثم الاقرب
وان يزوج الولي الأبعد
وليس للأرحام من ذا الباب
وقيل إن كان أخ من أم
وقيل بل جماعة الاسلام
أبو سعيد استحب الجمع
وثابتان زوج الوصي
وصية التزويج لا تكون
وماعداه من جميع الاوليا
وان يكن وكل في حياته
ليس له أن يأمرن سواء
وان يكن أقامه مقامه
وولد زوج أمه وقد

فضلا وهم لمن ينقونا
في ذلك أن تجر ما يستهجن
تزوجها ان لم يكن مرضيا
وحالك والمولى في الاسلام
وقيل حتى يستوون وصفا
وهو بعيد ظاهر الحال
وبعد الولي بوصف المقربة
بحسب الميراث فيهم بحسب
فالخلف في ذلك عنهم يوجد
شيء سوى ما كان للأصحاب
زوجها أيضا لحال العدم
أولى بها في نظر الحكم
بينها وهو آثم نفعا
في قومها لو كره الولي
إلا من الوالد إذ يبين
ليس لهم في ذلك جعل الاوصيا
بأن يزوجن من بناته
يزوجن فافهم معناه
في ذلك فليعط له أحكامه
أنكر ذلك اخوة فلا يرد

فالابن في ذاك يقال أقدم
 وقيل بل إختوها أولى بها
 وإن يكن ليس لها من أحد
 وإن يكن زوجها الغريب
 يفرق بينهم وقيسلا
 وبعضهم يراه مكروها فقط
 ان عدم الولي فالسلطان
 جماعة من طالبي الصلاح
 وما لهم ذلك حتى يشهدا
 او انه لها ولي وغابا
 وأنها لم تك عند بعل
 فها هنا يصح ان يزوجوا
 وصح للامام معها رغبت
 والخلف في القاضى قليل مثله
 ومن زنى بامراة فلا يلى
 وهكذا لا يشهد النكاحا
 لكن في تزويجها يوكل

لكن أخوها عند هذا أكرم
 لأنهم من قومها وصلبها
 يلى الزواج فأمر البلد
 عن أمرها فذاك لا يطيب
 نسكت معها فعمل الفسوخ لا
 لو كان بالولي أمرها ارتبط
 هو الولي وكذا الاخوان
 فيملكون العقد للنكاح
 عدلان ان ليس ولي وجدا
 بحيث كان ابعد الذهابا
 ولم تكن في عدة في الامل
 لانه قد استبان المنهج
 يزوجن نفسه وقد ثبت
 وقيل لا وهو صواب كله
 تزويجها في قولنا برجل
 لها ولا نعرفه مباحا
 من كان ما يعرف منها يجهل

باب الامور العارضة

على العقد بعد صحته

والعقد بعد ان يصح تعرض	عليه أحوال بها ينتقض
كالفسخ بالتفسير والخيار	والخلع والايلاء والظهار
كذلك اذ يملكها أو يملكه	وملكه لها التسرى مسلكه
وملكها له ينافي حلها	فيخرجن أن يكون بعلمها
وكالزنا، الشاهر المعلوم	والارتداد المحض والتحريم
والموت والطلاق والكل له	في بابه بسط يريك حله
ونذكر الخيار بالآفات	كاعقل والرتق من العاهات
وكالجنون والجذام والبرص	فهذه بها الخيار قد يخص
والنخس أيضا وهو ريح الانف	قد فاح منها بخيث العرف
والعقل لحمه تسد الموضعا	والرتق تلقاه به مرصعا
يحتاج أن يشق للايلاج	وسنة عمل للعلاج
والزوج أولى أن يعالجنا	والأم والأخت إذا أحسنا
وبعدهن سائر النساء	من يكن يحسن للدواء
وقيل إن برص الفتاة	يوجد في البنين والبنات
وهكذا الأحمر ثم الأسود	في النسل لو طال الزمان يوجد
فاختر لنفسك الجمال والشرف	فالعرق دما من رواه من سلف
والرتق مما أنكرته تخاف	بأنها لذلك ليس تعرف

وامرأة غايطها والبول
 كذاك أيضا قيل حكم الختنى
 وبعضها أيضا معيب في الذكر
 كذلك العنين لكن ينتظر
 وخسة في البعل عيب قالوا
 والعبد والكافر والبعض يرى
 ورجل بالشرك قد تكلم
 لانه لم يقصد الكفرا
 وامرأة قد شرطت خيارا
 ولا خيار للفتي بذانكا
 وإن تكن قد شرطته لا الى
 وهكذا لها الخيار ان نكح
 وبالدخول يبطل الخيار
 وان يكن بغير علم منها
 تختار مما علمت وان يكن
 وأمة ان اعتقت قد قبلا
 تختار لو كان الحليل حرا
 ولا خيار في التسرى قطعا
 وحررة تكون تحت عبد

من موضع نزويجها محظول
 وهو الذي لا ذكرا أو أنثى
 كذاك مخصى ومحبوب الذكر^(١)
 عاما لكي يعالجن ما فتر
 حجمة حياكة يقال
 لارد الا في الذي قد كفرا
 جهلا فزوجه بذانك تهرما
 فحاله كمستعمل أمرا
 لمدة فجائز تختار
 لانما الشرط لها هناك
 وقت فان شرطها قد بطلا
 بلا رضاها أمة بها منع
 إن علمت ولم يكن إنكار
 فحكمها لم يتحول عنها
 جامعها من بعد علم يطلن
 لها الخيار تترك الحليل
 وقيل بل إن كان عبدا جرا
 لأنها ليست بزواج شرعا
 فيعتقن لا خيار عندي

وقال قوم بل لها الخيار
 وإن تكن مملوكة فلا لها
 وابن الزنا فيه قول لا يرد
 كذلك الاقلف لكن ان ختن
 وقيل بل يجدد العقد
 ويقع الخيار بالافرنج
 وقيل لا خيار لكن يمنع
 وتحرم المرأة بالزنا
 أعني بذلك الحيض إذ تعجلا
 وجابر ومسلم توقفنا
 وإن يكن في دير قد غلطا
 وهو عن الربيع أيضا حفظا
 وإن يكن عاينها حال الزنا
 وهكذا إن عاينته فاعلمنا
 وهكذا ان شهد الشهود
 لانما الشهود أصل الحد
 والحد ان كان فذاك أقبح
 وامرأة بابن الحليل قد زنت
 فلا يحل معه المقام
 وتفتدي بما لها فان أبي

وتركه عندي هو المختار
 والبعل فاق ان يكون مثلها
 وقيل بل يرد لو كان عقد
 قبل النكاح فهو تزويج قن
 وذلك الاحوط حين عدا
 إن كان فيه أو بذات الفرج
 من وطئها لضرر قد يقع
 والوطء في الادبار والفساء
 صار الجزاء عكس ما تأملا
 كذلك الربيع أيضا فاعرفنا
 فلا يحرمها ذاك الخطا
 يا حبذا من للعلوم حفظا
 فانها تحرم منه فافطنا
 والسر من ذلك لم يحرمنا
 لو لم تكن أقيمت الحدود
 والكشف هو السبب المعد
 لانه على الزناة أفصح
 أو بأبيه منه سرأ قد دنت
 لها ولو لم يظهر الاعلام
 فقيل تبعدن منه هربا

قلت وبالهروب منه يظهر
ومالها أن تظهر البراءة
تقيم ثم تطلب الففرانا
وما الصبي عندهم كالرجل
وإن تكن دانت لوطى الضبع
وامرأة جامعها انسان
وبعد لما علمته أنكرت
فلا ترى يلزمه التصديق
وجائز يمسكها في حكمنا
ومن يكن قد واعد الخليله
جامعها بنيسة الزنا
ومن له من النساء جاره
إذا آتى زوجته وذكرها
فالخلف في زوجته قد ذكرا
وإن تكن قد وطئت بالقهر
بل جائز له بأن يمسكها
حتى تحيض بعد ذلك النكاح
وان أقر الزوج بالزنا
وبعضهم قال يكذب نفسه
وقيل لا يحرم لو لم يكذب

بأنها الناشز والمستكبر
من نفسها فلا أرى آراءه
من ربهها وتحذر الثيرانا
ففرجه كاصبع منه اجعل
ونحوه فهي حرام فاسمع
نظنه حليها فلان
عليه والزوج به قد أخبرت
لها وان صدق لا يضيق
لان هذا لم يكن مثل الزنا
فاحشة جاءت بالخليله
فالخلف في تحريم تلك جائى
جيلة فاجرة مكروه
جارتها لما اشتهاها نشرا
والفعل في الكل حرام حجرا
فليس كالزنا في ذا الامر
لكنه يؤمر أن يتركها
كى لا يشاركوه في نفس الولد
مع زوجة يحرم في الافتاء
قبل الجماع ثم يمسك عرسه
وهو مقال سائغ في المذهب

وان تكن قد سألته يوما قال نعم ذلك ايام الصبا وان رماها بالزنا يستغفر وأبهم من قولهم ^(١) يتوب وان يكن الى الامام رفعا وان تكن قد رفعت عليه وحكمه فصله عز وجل ورجلا رأى فتاة تركب يريد أن يأخذها فالحلف في وان يكن جامع اجنبيه بعض يرى الاخذ لها حلالا وامرأة قد ادعاها اثنان فقبل لها ثم باتفاق وجائز يستأنف التزويج

عن الزنا وهو يراه لوما فقبل لا بأس بذلك وجبا وهكذا اذا رمت تستغفر مقامه مع خله يطيب يحدها لقذفه إذ وقعها فبأبه لعانها لديه ^(٢) في سورة النور بصدرها نزل شيئا من الضياع ثم يرغب جوازها والحق في التعفف بخطأ فالحلف في القضيبة من بعده وقال ناس لا لا وايس للجميع من بيان أن يجبر الكل على الطلاق بمن نشأ ومابه تمحرج

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « من قوله » مصحح
 (٢) قوله « قد رفعت عليه الخ » يعني ان قذف الزوج زوجته ورفعت ذلك الى الامام فان باب حكمها اللعان إن لم يكن عند الزوج أربعة شهود لاعن بينهما وان كان عنده شهود أقيم الحد عليها — حاشية في الاصل

باب ما يباح بصحيح العقد

ويستباح بصحيح العقد من ذلك الجماع وهو أعلى والمس في الكتاب فالجماع فعند الشافعي في الملامسة يقول ان ذاك نفس المس ولا ترى ذاك من الصواب ادخاله في فيها مباح بل تحرم من زوجة الانسان وجعلوه مثل وطى الدبر هب ان ذاك فعليه محرم وجائز يجمع الزوجات ويفسلن بعدهن غسلا أنفع للعود اذا ما عادا وجعله في ابطالها لينزلا والراجح الجواز اذ لم يكن وهي حرثة ولا يتمتع وينبغي ينظرها إن سبقا وليس واجبا ولكن يندب ما كان ممنوعا له في الحد مراده به يكون حلا مذهبنا المختار لا الاجماع قول سوى مقالة الاشاعرة فيوجب الوضوء نفس المس ان الكنا من شيمة الاعراب وقيل ان ذاك لا يباح بذلك الفعل على الا زمان وذا القياس فاسد في النظر فما الدليل ان زوجا تحرم أو زوجة يبيحها مرات والاستنجا بينهن أولى ونفع أكل التين أيضا زادا فيه اختلاف العلماء نقلا كهايث بكفه المستهجن مما عدا العجز هناك موضع انزاله يوما الى أن تلحقا وهو الى الحب لديها أقرب

وجائز جماعها في النهر	في حال الاغتسال تحت السر
ولرجال صولة لا تفر	كصولة الشجاع حين تبدر
يا حبذا من بالحلال كسرا	صولته وضده قد خسرا
يا شهوة أعقبت الخسرانا	وأورثت صاحبها النيرانا
أنت لعمر الله فتنة الوري	وأنت فيهم أشد خطرا
ومن لافخاذ النساء تعودا	فذاك لا يفلح عندي أبدا
ماء الحياة صب في الارحام	من هاهنا يضر بالاجسام
هو نور عينيك ومخ الساق	فكن له محافظا وواق
وفي العجوز ضر هذا أعظم	جماعها سم رماه الارقم
وهكذا يضر حال الامتلا	فجنين نفسك هناك البلا
إن جهل الشبان هذا الضرا	يدرونه اذا الشباب مرا
واتي من ذاك في انهماك	يارب سلفي من الهلاك

باب الصداق

والصدقات نحلة النساء	لكنها واجبة الاداء
يدفعها الزوج الى زوجته	وتخرجن بذلك من ذمته
وإن يكن قد قبض الوليا	بأمرها كان اذا مقضيا
وإن يكن بغير أمر ضمنا	الا اذا وصوله تيقنا
والخلف في ضمانه ان دفعا	الى أبيها مهرها قد رفعا
وإن تكن صبية فسلمه	لها فأتلفته قيل غرمه

وقيل لا وذاك ان أخبرها
 وضامن ان لم يخبرها
 والزواج بالنكاح أولى وهو من
 وعفوه المذكور في الكتاب
 وعفوهن عنه امقاط لما
 وذاك نصف المهر والنصف يجب
 وبعد ما أُرِخى الحجاب ان جحد
 وقيل أن يرخى الحجاب يقبل
 وهكذا يقبل قوله اذا
 وفي النفاس ونهار الصوم
 فانها ان ادعت إلماً
 وقبل أن يدفع مهرها فلا
 وإن تكن قد مكنته يوماً
 ويبقى مهرها عليه ديناً
 وان تكن لنفسها قد منعت
 وأعسر الزوج يؤجلنا
 وهي من الفرائم المحدودة
 فائة عندهم عن عشرة
 وهكذا الى انقضاء ستة
 وبعدها تجرى عليه النفقة

بأن ذاك هو ما أمرها
 فيغرم بالقطع ذاك عنها
 بيده عقد النكاح فاعلمن
 مزیده عن قدر الايجاب
 قد كان بالعقد عليه لزماً
 عليه بالدخول حين يقترب
 فقولها يكون هو المتمسك
 مقاله وهو عليه العمل
 كان الدخول في المحيض والاقصى
 والاعتكاف لحرام الحوم
 عليه هاهنا ادعت حراماً
 تجبر ان تتركه ليدخلا
 فمالها النشوز عنه دوماً
 وبخسها حرم عليه ديناً
 الا اذا مهرها قد دفعت
 شهراً لكل مائة يؤتى
 وليس من قروشنا الموجوده
 من هذه القروش عند الخبرة
 من أشهر وذاك نصف سنة
 بالرغم أو يتركها مطلقه

ورجل لابنه تزوجا فانه يلزمه الصداق وهو على القول الشهير في الاثر وان يك استثنى رضاه فاعلما لانه أوقفه عليه والشرط في النكاح والصداق وذلك ان كان بحال العقد فعند قوم لا يكون لازما وآخرون أثبتوه حتما وهو من السداد حيث يعلم يثبت الشرائط المعلومه والشرط بعد العقد ايسر يلزم والمؤمن الموفي بما قد وعدا ورجل يشترط ان مات فلا فانه يثبت ذاك الشرط وإن يكن بالضد فالصداق وشرطه يبطل لا بحاله وعمل وجهه بانه غدا وامرأة قد شرطت بانها ورجل قد أبرأته زوجته

فكره الابن وعنه خرجا ويلزم الابن لها الطلاق ان به أباه أولى وأبر فكره الابن فذاك انهما ولم يكن يرضى به لديه يثبت عندهم على اتفاق والخلف فيه قبل هذا الحد ما لم يكن لعقده ملازما إذ لم يك العقد لذاك هدما وبالرشد فعليه ملتزم وينذهب الخدائع المذمومة وإنما ذلك وعد يعلم وذو النفاق من بغضه ارتدا عليه شيء من صداق أجلا إن مات عنه مهرها ينحبط باق لمن يوثها يساق هذا الذي في هذه قد قاله لغيرها من حين واقعا الردي تلى طلاق نفسها قيل لما من الصداق لتطيب بهجته

بشرط أن لا يتزوجنا
 ورجل يخطب لفتاة
 تريد ما ساق لها من مهر
 أن نكثت من بعد في الوعود
 أما جنى منه الثمار والربط
 لكنها توصف بالنفاق
 وإن تكن قد أعطت الحليلا
 عن طيبة من نفسها فما لها
 وإن يكن لذك منها طلبا
 أما الصداق إن تكن قد أبرأت
 وجائز أن اشترى صداقا
 لأن فيه تصلح العطيّة
 وقال قوم لا يجوز البيع
 وظاهر الكتاب في النساء
 أن طين نفسا لكم عن شيء
 وامرأة قد أشهدت لعمر
 وأبرأت حليها من مهرها
 لا يلحق الزوج الذي قد شهدا
 والزوج من صداقها بري
 لأن إعطاء الذي في القمّة

فالشرط والبرأت يبطلنا
 قالت له خذني وخذ ما تاني
 يأخذه قبل تمام شهر
 فإنها كمثّل غرس العود
 صاحبه أو ناله كل العطب
 لخلفها للوعد والميثاق
 ثمارها وقتا لها طويلا
 ذلك لكن تأخذن مالها
 فلا اختلاف في الرجوع وجبا
 بمطلب منه رجوعها ثبت
 زوجته لو لم يشأ الطلاقا
 كذلك الشراء في القضيّة
 ولا العطا ويبطل الجميع
 يبيع أكل ذاك بالإعطاء
 منه فأكله من الهني
 بما على الزوج لها من مهر
 والزوج فك نفسه من قهرها
 له بذلك هكذا قد وجدنا
 وهو بذلك عندنا حري
 لا يثبتن قبل قبض مثبت

وحيث ما أبرأت الحليلا
لكن لها الرجعة في المذكور
لانه لم يك طيب خاطر
وقيل من بامرأة قد مُلِكَا
ليس له من ماله يبيع
لان كل ماله صدق
وفي الصداق تثبت الجهاه
لانه يجوز ان لا يفرضا
وان يكن قبل الدخول طلقا
بحسب الحال من اليسار
وما عليها عدة فتذكرا
وان يسم فهو ما سماه
وقيل لو بخاتم حديد
وفي الكثير لو الى قنطار
وقلة المهر عليه أرشدا
وقلة المهور في الزوجات
من جملة الاسباب للفجور

أسقطت الضمان فيما قيل
ان علمت بهذه الامور
وانما كان بجهل حاضر
على جميع ماله قد ملِكَا
بلا رضاها قاله الجميع
لها وذلك هو الانطلاق^(١)
اذ ليس كالعقود في ذى الحالة
ومهر مثلها لها مما مضى
متعها بما رأى واتفقا
 وغيره من حالة الاعسار
لكونها عن الدخول اثرا
وربع الدينار متناه
كناية عن عدم التحديد
عبارة عن عدم انحصار
نينا وهو منار الاهتمدا
بركة جالبة الخيرات
بين الوري هو غلا المهور

(١) قوله « هو الانطلاق » كناية عن سوء تدبيره وقلة
خزيمه . يقال فلان منطلق اذا لم يكن حازما وهو كناية عرفية . اه
(١٥ — جوهر النظام)

فتشتهى الرجال وهي لم تجد
فتحمل الشهوة في الصنفين
واختلف الاشياخ في القنطار
وألف دينار وقيل ألف
وقال قوم ملء جلد ثور
وأربعون درهما فضيه
 وخسة الدراهم النواة
قد بقيت آثارهم محبرة
وإن يكن أمرها نخيلا
واختلفوا في صفة القضاء
العارفين بأمور المسال
وان على عبد تزوجنا^(١)
تؤدين قيمة الفلألام
وان يكن والدعا عبداً وقد
ومات قبل يشتره سلما
وامرأة لنفسها قد قتلت
في قول بعض من أولي الصواب
ولا صداق لتي ترتد
ولا صداق عندنا لغانية

ويشتهى النساء وهو لم يجد
على ارتكاب مفضح وشين
فقال قوم مائتا دينار
قد جاء في الآثار هذا الوصف
وكله من ذهب منير
هي التي تعرف بالواقية
وذاك في اصطلاح من قدماء
وبقيت لغاتهم معتبرة
وكان وصف نخلها مجهولا
فأمر وصفه للاذكياء
في دارهم رخيصه والغالى
فإن حراً فلتؤدينا
لو كان مملوكا على التمام
تزوجت على شرائه فقد
قيمته لو كان حيا قوما
فهرها عن زوجها قد أبطلت
وبعضهم قد قال بالإيجاب
من بعد اسلام لها بعد
في الحكم ان صح عليها زانية

(١) معنى «تزوجنا» أى تزوجنا — حاشية في الاصل

والبعض منهم للصدّاق أوجيا
 ورجل لامرأة قد ختنتا
 وامرأة قد ضيعت صبيه
 ورجل قد نكح الغلاما
 ورجل آوى الى محله
 واقعها يظنها الحليلا
 وقال قوم انه معذور
 ونكح لامرأة بالقهر
 وهكذا صبية لم تدرك
 اذ لم يكن لها رضي يعتبر
 لانها ليس لها تصرف
 وامرأة قد طاعت فاعها
 وذاك ان تطيعه فيرفعا
 وان تكن قد طاعته فوق
 اذ لم يكن دبرها أشدا
 وان يطلق زوجة وكنما
 لانه في حكم من خادعها
 ورجل يأمره انسان
 وان يك المأمور عبد الأمر
 فيلزم الأمر ، الصدّاق
 لاجل ما من حالها قد ركبها
 برأيها فلا صدّاق عندنا
 باصبع فالمر في القضية
 فمر ثيب له تماما
 وامرأة نائمة في رحله
 فماله عن الصدّاق حيله
 لان فعلها هو المحجور
 يلزمه لها أداء المهر
 لو أنها قد طاعت في المسك
 كذاك أيضا أمة لا تنكر
 في نفسها والسيد المصرف
 مهر عليه اذ أباحت حالها
 رجلها والمنع له ان تمنع
 في العجز فالصدّاق هاهنا ارتفع
 من فرجها حين له تبسدى
 ومسا فمر ثان لزما
 كأنه بالرغم قد واقعها
 يطأها يلزمه الضمان
 أو ابنه وهو له كالقاهر
 ان غصبت فهو لها استحقاق

وان يقل في لفظه لرجل	زوج فلانا والصداق قبلي
فانه يلزمه الصداق	ان مات أو صح لها الطلاق
وان تكن صبيبة وماتت	قبل السخول فالمهور فانت
في قول بعض والذي أقول	بأن مهرها هنا مبذول
وانها في ذلك كالكبيرة	لصحة التزويج في الصغيره
وكونها لها الخيار بعد ما	تبلغ لا يحط ماقد لزما
لان ذا الخيار بعد لم يقع	فقبل ذا التزويج قبله انقطع
لاى شيء ننظر الخيارا	وحكم ذا التزويج أصلا سارا

باب معاشنة الأزواج

وعشرة الأزواج بالمعروف	واجبة بشرطها الموصوف
وعند ما تزوج الانسان	لامرأة يشترط الاحسان
دل على ذا محكم الكتاب	يفهمه منه أولو الالباب
وهكذا في سنة المختار	جاءت به صحاح الاخبار
وبالضعيفين لقد أوصانا	محمد خير الورى احسانا
العبد والزوجة فاعلمنا	وماله بالقول يؤذينا
وانه في يده أمانه	فليحذر التضييع والخيانة
وكل واحد من الزوجين	له على الآخر حق عين
لهن مثل ما عليهن آتى	والفضل للرجال حكما ثبتا
وما لكل فيه أن يحيفا	اذا رأى قرينه ضعيفا

فان يشا أمسكها وأن يشا
ومن يؤد الحق كان أعظما
واتى يعجبنى ان يصبرا
والمبتلى أيوب لما صبرا
رد اليه أهله وزادا
وبعد ان أدى اليها المهر
لوانها فوق الجمال راجه
وتنصحن له وتحفظنا
تربين أولادها وتصلح
فانه الجهاد للنساء
وخدمة البيت يقال ساعه
أفضل من الف من الاعوام
والكل نفل غير أن الفضلا
فانه قد قيل ما عليها
وأنت ان نظرت سيرة السلف
مضى زمان الفضل فيه الرجل
والشرع قد حرض كل واحد
ولم يفصل بين ما يلزمها
ولم يقل عليه ان يخدمها
وفي الكتاب الامر بالتعاون

مرحها بفسير ضر قد غشا
مرتبة لو القرين أجرا
على أذى زوجته كي يؤجرا
نال من الله مقاما اكبرا
ونال من رضوانه المرادا
فوطؤه لم تلف منه عنرا
ليس لها تمنعه مطالبه
ليته والضر تدفعنا
فاسده وهو مقال مريح
مؤثرا في كتب الانبياء
منها لقصد يره والطاعة
تعبد فيها خالق الانام
مراتب لو كان ذاك نفلا
تخدمه لكنه اليها
رأيته من اللزوم مزدلف
وزوجه والكل منهم يعمل
على القيام وعلى التعاضد
من خدمة البيت ولا يلزمها
أو يطبخن عنها لكي يكرما
في البر والتقوى على المعاون

وقد أخذنا من جميع ما وصف
وقدر الواجب لا يحد
كصلة الارحام ير الوالد
فكلها يوصف بالوجوب
وقال قوم يسمع الانسانا
وذلك ان لم يقصد الضرارا
وان تكن قد طلبت اياه
في أربع الايام قبيل مره
وهو العمان على التحقيق
فاستحسن الفاروق ذلك النظرا
وبعضهم قال بكل شهر
وقيل ان جامعها في العمر
وذلك كله اذا استطاعا
لحالة في نفسه لا ضررا
وان يكن لم يستطع نكاحا
فمرة من عمره تكفيها
وذلك فرع للمقال الآخر
فمن رأى وجوبه في الاربع

بان ذاك بالوجوب متصف
كذلك الحقوق إذ تعد
وصلة الجار وحق الوافد
وحدها من جملة الغيوب
أن لا يطا زوجته زمانا
ولم تكن تطلبه جهارا
يلزمه إن شاء أو أباه
أخرج هذا القول قاضي البصرة^(١)
قضى به في حضرة الفاروق
ومن هناك صار قاضي عمرا
وقيل لا لكن لكل طهر
واحدة لم يلزم من بالقهر
جماعها وشاء الامتناعا
لما قالت ضررها قد حبرا
لعجزه فعذره قد لاحا
في أشهر الاقوال منهم فيها
وضده التفريع للاواخر
فانه في الترك لم يوسع

(١) قوله «قاضي البصرة» هو كعب بن سوار الكندي الثماني
حاشية في الاصل

وهكذا القول بكل شهر
 فان كل قائل بقول
 وانما لم تذكر الفروع
 وكان بعض العلماء يتبع
 وامرأة أرادت الانصافا
 فما عليه عند قاض أبعد
 وامرأة لزوجها المجهول
 تمنع أن تخالط النسوانا
 لا ضرر ولا ضرار قالا
 ويلزم الزوجة أن تتبع
 الا اذا سار بلاد الشرك
 فاتها تمنعه من حملها
 وهكذا نخاف الافتتان
 وهكذا اذا نوى ضرارا
 لو انه لبلاد حلال
 وحيث ما أدى اليها الواجبا
 وما لها زيارة لاهلها
 فانها بهذا تكون ناشزا
 وان يكن باذنه قد خرجت

وهكذا القول بكل شهر
 تلزمه فروع ذاك القول
 لانه خالفها الجميع
 بعضا فمن هناك لم يفرعوا
 من زوجها لما رآته حافا
 لكن عليه عند قاضي البلد
 مطيعة في فعله المعلوم
 مخافة الضر الذي قد كانا
 نينسا وقد روى ارسالا
 حليها ولو مكانا شمسها
 أو دار فسق وأتقنا تشكي
 مخافة الجور لبعدها
 مما هناك من ضلال بانا
 لما فلا تتبعه ان سارا
 فالضر ممنوع بكل حال
 طاعته تكون قرضا واجبا
 بغير إذن صادر من بعلمها
 وان يخف كان الخروج جائزا
 يلزمه رجوعها ان طلبت

وان تكن بغير اذن رحلت
وان يكن خلفها في داره
ان خرجت قيل لها المؤونه
الا اذا كان لها قدما
وامرأة قد غزلت لزوجها
قال لها ضديه فهو يرضي
والزوج من مال الفتاة يعمل
وولد يعمل في مال الاب
ومن أراد يركبن بحرا
وطلبت طلاقها أن يجعلها
كان لها ذلك خوف الضرر
وامرأة سكنى لها قد شرطت
فكل ذاك بلد مشروط
وقيل الا ان يكون ضرر
وما لزوجة صيام نفل
وجائز بدون اذن الرجل
وهكذا كفارة تلزمها
وامرأة قد نشرت تذكر
يهجرها الزوج اذا ما ناما
لعلها تترك لترفع

فما عليه ردها ان اقبلت
وطول المغيب في أسفاره
وانهم بذلك يلزمونه
عن الخروج فهنا لن يلزما
ثوبا وكان قطنه من عندها
فهو لها إن مات قبل القبض
فما له العناء حين يرحل
فما له عنه غنى في المذهب
وخافت الزوجة منه ضرا
في يد انسان اذا ما طولا
والضرمصروف لدى المعتبر
في بلد حيث شاءت سكنت
لكنه ليس لها تحوط
عليه فالسكنى هناك يحجر
الا باذنه لحوف الشغل
صيام نذر وصيام البذل
والاذن في غير الذي يلزمها
عقوبة الجبار ثم تهجر
ويقطعن في شأنها الكلاما
بسبب الهجران عند المضجع

فان ابت فالضرب كان جائزا
 يضربها ضربا يكون نافعا
 ولا يؤثرن فيها أثرا
 فيمنع الكاسر والمؤثر
 وهو الذى يعرف بالمبرح
 وقوله في الضرب بالكلام
 ليس من الصواب في قبيل
 ففي الكتاب ذكر التخويفا
 وذكر الهجران في المضاجع
 والضرب بالكلام لا يفسر
 وبالسواك ضربها والقلم
 وقد تعالى الشرع عن كل عبث
 وجائز أن يهجرن العاصيه
 لو أنها قامت بحق البطل
 لكنه يؤدين الواجبا
 وان تكن نساؤه تعددت
 يعدل ما استطاع ويعفو الله
 قالميل كل الميل حتما حجرا
 يجعلها بذلك كالمعلقه
 من لم يكن بين النساء عادلا

حتى تقول لست يوما ناشزا
 لدائها لا كاسرا أو صادعا
 ليس يزول كالذى قدسجرا
 وصادع للعظم حين يصدر
 وما سواه للنشوز أبج
 وقيل بالسواك والاقلام
 ولا دير غير نفس القيل
 أغنى به الرعيض والتعنيفا
 وبعد ذاك الضرب للمانع
 في لغة العرب التى تعتبر
 يزيدنها نوعا من التهم
 قاتبع الاصل ودع ما قد حدث
 لعلها أن ترجعن علانيه
 لأنها عصت الله الكل
 لها وان كان لها مجانبها
 فالعدل بينهما لازم ثبت
 عن غير ذلك ان يكن أتاه
 وهو الذى يطيق فعله الوري
 لا هي زوجة ولا مطلقة
 فشقه يأتي غداة ماثلا

علامة له على انحرافه
 وقيل لا قسمة في النهار
 وقيل بل عليه يقسمنا
 وماله يُجَمَّع الاياما
 ويقعدن مع هذه كذا
 لكنه يقسم حسب ما ورد
 يفعلها المختار حتى في السقم
 وان تكن أدت ذاك الفرضا
 توفرها بالعطا والكسوة
 لانه بماله أولى وما
 ولم يعل في ذاك كل الميل
 وقسمة الجماع لا تلزمه
 لا يرجعن لهذه الا اذا
 وذا المقال عند أهل المغرب
 وأول القولين المشارقة
 وعلموه أنه لم يستطع
 كأنه عندهم مما عفى
 لانه مما تعم البلوى

فاسأل الرحمن من أطفاه
 لانه في الاشتغال جارى
 لانه بين يخلونا
 فيقعدن مع هذه اياما
 الا اذا طرأ رضى ذاك
 في الشرع يوما ثم يوما لا يزد
 بمثلها من يقصد العدل قسم
 فحائز توفرن البعض
 لا في حقوقها ولا في العشرة
 عليه شيء فوق ما قد لزما
 فذا هو الاصل لهذا القول
 بينها وقيل بل تلزمه
 أصاب هذه على هذا الحد
 أكرم بهم أئمة في المذهب
 أسقارهم بذكر ذاك ناطقه
 لذلك دفعا إن يشا ان يمتنع
 وانه المعفو عنه فاعرف
 به وفي الاخبار لما يروى

باب النفقة - ات

ومن حقوق الزوجة الاتفاق يسكنها من حيث ما قدسكننا وماله يضيقت عليها وصفة الاتفاق في حال السعة فلا يكلف الا له نفسا يلزمه لذلك أن يبيعا ولا يبيع ذاك للمطلقه لكنه يكون دينا لازما وقبل ان تطلبها لم يحكم لانه يحتمل التسامحا وكل من يعجز عن اتفاق ان طلبت ذلك منه زوجته ومن له مال هناك مشبه فذاك محكوم عليه بنفق وقيل لا ان لم يكن حراما والزوج ان قال أنا أعطيها قيل لها في ذلك الخيار وامرأة تعتل تحت رجل

ومسكن وكسوة تساق من وجده لكي تطيب مسكنا ليذهبن ببعض ما لديها وحالة الضيق لها موزعه فوق الذي من وسعها قد أسمى من الاصول ان يكن مطبعا ولو لوالد اذا ما أنفقها لها الى أن يجسد اللراهما بها الى ان تطلبن فاعلم ويطلبن من لم يكن مسامحا زوجته يؤخذ بالطلاق والحق واضح عليه حجه قأبت المرأة أن تنفق به من غيره أو انه يطلق محضا فلا يلزمه الزاما قوتا من الطعام ما يكفيها وما تشاؤه وما تختار عليه ما يصلحها من علل

وهكذا ما لم يكن بدلها وما له تحتاج من مؤونه واعلم بأن النفقات تأتي بحالة المعاش قد تغير ومن هنا القاضي يكون للنظر ووصفها في مالف الازمان وهكذا تكون في بعض البلد فالعيش في عمان والسواحل وفي عمان في الزمان الاول فمن تمر بوزان تروى في زمن البر يكون برا والصاع الا ربعا من رطب من اوسط الثمار كل ذاك ودرهمان لادام شهر وزد غنية هناك درهما في كل جمعة لفصل الراس كياس تزوى وهو دهن علما وما عليه يوم عيد الفطر وهكذا في النحر ما عليه وما الناشز عليه نفقه

منه عليه لازم يوصلها أو القيام الكل يوجبونه بحسب الاحوال والاوقات وحاكم الدار لها يعتبر أشد منه حاجة الى الاثر على خلافها بنا الزمان على خلاف بعضه إذا بعد مختلف الاحوال والمأكّل قد حددوا للبسها والمأكّل وربيع صاع الحب أيضا يروى وذرة إن الزمان حرا والبسر منان فلا تستعجب في كل يوم يدفعن كذا كما يلزمه أيضا لذات فقر لان أدمها يكون أنما ونحوه بزنة الكياس وقيل لادهن لها فلتعلمها صرب لها تذخره في الجبر يضحين بل ذلكم اليه حتى تعود وتتوب مشفقته

وكسوة المرأة قيل بحسب
وقيل بل بحسب الرجال
فأول القولين هو الأكثر
لأنه لظاهر الكتاب
وكسوة المثل من النساء
وان تصالحا فذاك أقرب
سنة أثواب بكل عام
ثم الازار والخمار والردا
أما إزارها فهو المنزر
والصبغ للجلباب والسرع معا
والسرع بالقميص يعرفنا
وما لها عليه ذيل تسجبه
وأما مثل جلابيب البلد
وقال بعض طوله سداسي
وأما القميص بالساق يحد
قيستر الازار ما لم يصل
والثوب للصلاة فيه اختلفا
وما عليه منظف الصلاة
وما لها عطر ولا وروس
وان كساها الزوج دون حكم

حالتها من الغناء والحسب
من سعة المال وضيق الحال
لكنتي الى الاخير أنظر
أقرب وهو ظاهر الصواب
تعطى على مقال هؤلاء
وان تحاكما عليه يجب
درعان جلبابان بالتمام
عن الخمار عوض ان وجدا
وما عليه صبغه قد ذكروا
فيه اختلاف بينهم قد وقعا
يضعه الساق يحددنا
فان تشأ من ما لها تقربه
تعطى فلا تنقص بل ولا تزد
سنة أذرع يكون كلسي
لان تحته الازار معتد
لستره القميص من ذى الارجل
أوجه بعض وبعض قد عفا
فالارض مسجد المصليات
إلا اذا طابت به النفوس
فوهلها في قول أهل العلم

وان تمت فهو من الاثاث
وان كساها كسوة دون طلب
قيل لها ذاك الذي كساها
وقيل بل يحسبها عليها
وكسوة الحكم اذا ما احترقت
فبعضهم الزمه ان يبدلها
لكن عليه يدلن ما أفقا
وذاك عندهم بالاتفاق
ولازم يجعلها في مسكن
لا فيه خوف من عدو لا ولا
وخادم يخدمها ان كانت
فان أخذه لها وقد علم
وان يكن انفقها بحكم
بشرط ان يعطيها القطن وفي
وان يكن واحدة قد طلقا
ما بقيت في عدة التطليق
وان يك الطلاق بائنا فلا
وهكذا عندهم المختاره
وهكذا قد قيل فيمن تحرم
وذات حمل فعليه ينفقا

يقسم بين جملة الورااث
ورجعت تطلب منه ما وجب
وتفرضن كسوة سواها
ان لم تكن عطية اليها
فالخلف في ابدالها أو سرق
وبعضهم لم يلزمه بدلا
عليها ان يسرق أو أن يحرق
إن لم تكن هي سبب الاحراق
بمثلا يليق عند الفطن
هناك وحشة تكون مثلا
عادة اهلها كذاك بانث
بذاك داع لا لزامه الخدم
ما غزلت فهو له في الحكم
قول بان غزلها لها اعرف
أو اثنتين فعليه ينفقا
والخلف في الكسوة بالتحقيق
يلزمه انفاقها عند الملا
بمحدث صارت به مختاره
عليه بالفعل الذي يحرم
في هذه الوجوه قولا مطلقة

وان تكن مميته قابعد
وبعضهم أوجبه للحامل
تأخذه من مال ذاك الهالك
وأول القولين هو الأشهر
وما لها ان مات دهن تأخذ
ومن يفكر في معاني النص
من ذاك لو كان هناك ولد
ولو مميته بحكم عادل
لانه مثل الضمان الدارك
وهو الذي مضى عليه الاكثر
الا اذا أوصى به فينفذ
يمنعه ان أوصى أو لم يوص

باب الحاق الولد

والعقد يجعل النسا فراشا
فهو له ابن وان جاءت به
فلولد الفراش فيما أخبرا
وان أقرت انه لغيره
فكل ذاك ما به اعتبار
وان تكن جاءت به من قبل
وكان حيا فهو قبل العقد
لانيها بنفسها غرته
وقيل بل لها الصداق يلزم
والابن لاحق بها فقط
وبعد ستة الشهور يلحقه
وأول الستة منذ عقدا
له الذي تلده ما عاشا
من غيره وذاك حكم ربه
نبينا والزاني يعطى الحجر
أو أشبه الغير لدى تصويره
وللفراش حكم المختار
سته أشهر ييم الشكل
تخرج منه قيل دون نقد
وهي على العمس لها أوطته
لاجل ما استحل مما يحرم
وأمره عن القتي ينحط
حتي ولو ظن بأن لا يعلقه
وبعضهم منذ الدخول حددا

ورجل سافر ثم رجعا
 وقالت الزوجة هؤلاء
 وذكر الاجماع فيه الاصل
 وما بقى منهم ففيه اختلافا
 وكلما قد انتفى عن الاب
 وامرأة لازمت الحليلا
 اذا أقر أنه منه جري
 فانها تكون مثل المزيلة
 وبعد ان تخرج منه يلحق
 فانه في نادر الاحوال
 وذلك ان علامة الحمل تُرى
 وان تكن قد خرجت من عدته
 لانه بذلك يستباح
 فخرجت عن حكم ذاك الرجل
 بل ما ائته بعد ذا بمدة
 فهو لها فيما اراه لا له
 وذا هو القول به أقيد
 وأمة المرء تضاهي زوجته
 ومدة استبرائه للامة
 ولا لحوق بعد الاستبراء
 فوجد البيت ذراى جمعا
 منك فيعطى أول الابناء
 وأنه قال بذلك الكل
 الحقه قوم وقوم قد نفى
 فلاحق بأمه في النسب
 يلحقه ابنها كذاك قولا
 ولا كذاك من اباحت للورى
 كل خيث فله بمحصله
 استنين ابنها ويلحق
 تقيم عامين علي حال
 ولا ترى للحيض فيها أثرا
 فلا أرى اللاحق من قضيته
 تزويجها وهو لها مباح
 فكيف تلحقه بالاول
 تحتل الحمل بعيد العدة
 عدتها قد قطعت حبالة
 مطلق أقوال هناك توجد
 في الافتراض ان تكن سريره
 نتركها كعدة للحره
 لصحة التزويج والاعطاء

وهو خلاف ما عليه الاكثر
ما لم يملك فرجها انسانا
ومدة العدة والاستبرا
وليس للحقوق قط مستند
ومن مقامه يبطن الام
وهو من العادة حكما مستند
نسبتها اذا لم يوجد
وها هنا عارضها مامرا
فثبتت الحقوق ان لم ينقطع
ونفيه اذا ما انقطعا
لانه لحكمه قد صدرا
فبانقضاء ذاك نعلمنا
فأين موضع الحقوق قل لي
فان تراه للصواب أهلا
وان يكن ذاك المقال غلطا
ما قصدنا الا اتباع الرشد
وان أقر رجل بوله
ليس له من بعد أن ينفيه
وأمة بين أخي كفران
فولت كلامها ادعاء

فعندم يلحقه لو ينكر
أو يخرج من ملكها عيانا
تقطع حكمها الذي قد مرا
سوي الذي يعرف من حال الولد
فيلحقونه بهذا الحكم
وهي من الظن على أقصى الامد
معارض الحكم المؤيد
من عدة الحرية والاستبرا
حكم الزواج باعتداد قد شرع
بذلك الوصف الذي قد شرعا
وهو اختبار الحال هل حمل طرا
بان بطنها له ماجنا
هذا مقال متحرى العدل
فهو من الله الكريم فضلا
فاطلب من الرحمن غفران الخطا
والغي ما كان أخي من قصدي
من زوجة أو أمة له قد
وليحذر الشيطان أن يغويه
ومسلم ملازم الايمان
له فذو الاسلام ما أولاه
(١٦ — جوهر النظام)

فيلحقن به وبعض قد يرى	بأنه بينهما مقدرا
وامرأة كانت لها زوجان	موحد وكافر جحدان
كلاهما يطأها فولدت	فهولدي الاسلام حكما قد ثبت
وذلك تقدير اذا ما وقعا	عن جهلها بأنه قد منعها
والاولياء متعددون	يزوجونها ولا يدرونا
ومن له ابن وعبد جهلا	أيها سليسه وأشكلا
قال هما في الحكم وارثاه	لأنما كلاهما ابناه
لأنها تغلب الحرية	على سواها فافهم القضية
فالعبد قد ينال يوما عتقا	والحر لا يمكن أن يرقا

باب الحضانة

وهي عبارة عن التربية	لولد من ذكر أو ابنة
قد شرعت لحفظ هذا النسل	عن الهلاك لبقاء الشكل
وحكمة الباري اقتضت لذا	لو شاء لم يوقع الهلاك
لكنه قد وضع الاسباب	ليقضي الثواب والعقاب
فتارك الاسباب حيث يجب	عليه فهو عنده معذب
وقائم بها يشاب حتما	وحكمة الله أتم حكما
من هاهنا رغب في البنات	بكونها للنار ساترات
فمن بلى بهن ثم أحسنا	كن له منها حجابا بينا
لكنه قد تخرق الحجابا	كبيرة الا اذا ما تابا

فلا تقل إن المتاب حاجب
فحصل الحجاب دونها
فالحجب ليس بينها تناق
فأثنان أو ثلاثة أو أربعة
المسى فاجعل يبتسما وبينها
والام لا يلزمها تريا
الا اذا شامت فذاك يندب
حتى اذا ما عقد الخيارا
الا اذا تزوجت قائما
وقال قوم امه أولى به
ان كانت الام به مأمونه
والام معها عدمت فقد من
وأم أمه تقدمنا
وقدم العمة قبل الخاله
واحكم لامه اذا ما طلقت
لكل شهر درهمان واذا
وذاك في العصر القديم حينما
لرغد العيش ورخص السعر
فينبغي لحاكم الزمان
وذاك غير أجره الرباء

وها أنا اليوم اليه آيب
لان هذا قول من تعنا
وكل ما زاد فقير خاق
عن واحد أعظم حتما منفعه
بعدا وحجبا ليس تحصيلها النهي
لو لم يجد والده مرييا
ورزقها على ابيه يحسب
نجمه قد قيل حيث اختارا
أبوه أولى عند ذاك فاعلما
في كل حال وهو من صوابه
وألزموا والده المؤونه
جدته ام ابيه تحضن
عن عمة أخت الأب اعلمنا
وكل عم يسبقن أخواله
بأجرة الرضاع معها أنفقت
كان غنيا فثلاثة لذا
كان ريانا يضاهي درهما
وعكس هذا كان في ذا العصر
أن يعمن الانظار في المعاني
فأما بقدر الصناء

فان تصالحا والا نظرا
 وثالث الانفاق يعطى بعد ما
 حتى يوافي خمسة الاشبار
 وان يكن لسته قد واما
 وبالبلوغ يكل الانفاق
 أخرجه بعض أولى العقول
 وان يكن للطفل مال وجدا
 ان كان ذا أب وان لم يكن
 وبعد أن يبلغ ذلك الصبي
 يلزمه أن يطلب المعاشا
 الا البنات فلهن ينفق
 وإن يطلقن ففیه اختلافا
 والابن ان لم يستطع يكتسب
 لو كان وارثا له سواء
 وبعد موت الاب يجعلنا
 والعبد ان كان له بنونا
 أهمهم لكونهم أحرارا
 وسيد العبد فما عليه
 وقيل للام بأن تستعلا
 لانه قيل لها مالاب

حاكمهم وما رآه قدرا
 يكون من رضاعه قد فطا
 فنصفها يعطى بلا انكار
 بثليهما عندهم يوافي
 وذلك تقدير بما يطلق
 بحسب الوسع من المعقول
 فقيل منه ينفقن أبدا
 وقيل بل على أبيه فانطقن
 ففرضه يزول عن حكم الاب
 لنفسه وزوجه ما عاشا
 حتى يزوجن بمن يتفق
 أوجيها قوم وبعض قد نفا
 انفاقه على أبيه يجب
 يلزم ذلك كله أباه
 بحسب الميراث يقسمنا
 من حرة من أين ينفقونا
 أولى بهم تنفقهم جهارا
 شيء وأمر ذلك لآليه
 صبيها ولو أبوه كفلا
 من ابنة وقيل لا فاتتخب

فان تشا تستعملنه عند من
ويلزم الوالد في الاعطاء
بحسب لليراث فيهم يقسم
وقيل لا يلزمها والاول
وان يكن لفقره اعطاء
لانه لم يقصد الاثارا
وانما يمنع أن يؤثرن
وولد مال أبيه يسرقن
لان ابنه له قد ظلم
ولم يكن عليه من تسوية
وذلك ان سائر الوراثة
والارث للاولاد ثابت فما
وحيث ما كان الزمان دائرا
فيلزم الابن بأن يقوما
فينفقن عليهما ان عجزا
بيع لو من ماله ان لم يجد
كئيل يبعه لانفاق الولد
وقد مضى قول بغير ما ذكر
وقيل للوالد أن ينتزعا
كالدين والنزويج والحج وما

يمنعها يلزمها تستأذن
عدل الى البنات والابناء
عطاء والامر كذاك يلزم
عندي هو القول وهو العدل
شيئا فلا يلزمه سواء
فلا يقال انه قد جارا
بعضا على بعض هناك فاعلن
فليس للوالد أن يعوضن
ولا يبيع ظلمه ان يظلم
لسائر الوراثة مثل الزوجة
تختلفو الاحوال في الميراث
نالوه بالعدل عليهم قسما
فالحق للوالد صار آخر
بوالديه واجبا محتوما
ويمنحن الكل أحسن الجزأ
سوى الاصول في مقال قد وجد
قبل البلوغ وهو معنى متحد
وذا هو الصحيح عندي فاعتبر
مال ابنه ان كان داع قد دعا
يريد ان يأكله ليسلمه

وبعضهم قد قال بالتحريم
وبعضهم يمنع ذلك مطلقا
وابن أبي جابر يمنعه
والضرر بالابن حرام أبداً
وأما يجيزه عند السعة
وشرطوا في صحة انتزاعه
واختلف المجوزون أن نزع
فمن يجز تصرف المريض
واختلفوا في الام بعض جملا
وهو مقال للربيع يوجد
والجد مثل غيره فليس له
ومن يكن في يده مال صبي
قد قيل لو لم يوصف بالثقة
وابنه من كسبه وأطيب
ويعرف البلوغ في الصبي
خمس عشرة من سنين ذكرا
وبنات الشعر المعتاد
في نومه يرى الجماع والاثار
والحيض في الفتاة والحمل معا
فهذه دلائل معتبرة

في النزع للحج وللزواج
فأله الا الذي قد انفقا
وكان باللص يسميته
فمن أجاز لا يضر الولد
فإن يكن ضر هناك منعه
حاجة والد الى متاعه
مال ابنه وهو مريض هل يقع
أجازته والعكس في النقيض
كألاب حكها لما أن تأكلا
وآخرون فرقوا وشددوا
من مال ابن الابن حتماً مأكله
فجائز يدفعه الى الاب
لأنه أولى به في الحاجة
ما يأكل الانسان مما يكسب
إذا انتهى لسنه البهي
وبعضهم يقول سبع عشرة
والحلم المعروف في الاولاد
يراه بعد النوم فيما قد نظر
تكعب الثديين منها فاسمعا
بها يعلق الخطاب أثره

باب الرضاع

وحرمة التزويج بالرضاع
 قد ذكر الكتاب منها طرقا
 ونقل الاجماع عنه ما ورد
 وان يكن أفضى خلاف النظر
 فذلك الخلاف ليس يقدر
 وصح في الاخبار من قول النبي
 يحرم القليل منه مثل ما
 وانما يكون في الحولين
 وان يكن قبلها قد فصلا
 وذلك أن يبلغ جوفه وان
 وان يكن من بعد حولين رضع
 وراضع لبن من زوجته
 الا اذا ما ارضعته قبل أن
 ولبن المرأة للزوج فمن
 وكالرضاع شربه الالبانا
 ولا يباع لبن النساء
 إذ يجهلون الام من سواها
 وجائز للام أن تبيعه

ثابتة في صحة الاجماع
 وبين الباقي النبي المصطفى
 فهو صحيح ليس فيه ما يرد
 بينهم في حكم بعض الصور
 في وصف ما صح وما قد صرحوا
 أن الرضاع حكمه كالنسب
 كان الكثير أبدا محرما
 فلا رضاع بعد بين اثنين
 فحكمه كمثل لو لم يفصلا
 القاه بالقيء فغاب ودفن
 فلا رضاع عندم هنا يقع
 فليس ينفى حاله لحرمة
 يقطع ما هنا يحرم من
 يرضع منها فهو ابنه اذن
 والخلف فيما دخل الاذانا
 في السوق خوف شركة الابناء
 وما هنا الفساد قد تناهى
 ان علمت بذلك رضيعه

إذا هنا الفساد عنها ارتفعما
 واثبت الاشياخ بالاجماع
 من قبل تزويج ولو ذميه
 وبعد ان يدخل فالمدلان
 ودون ذلك لا يفرقنا
 وللنسا غوائل لا تدرى
 وان يكن قد انتفى الريب فلا
 كأمراة قاصية قد ادعت
 وصدقت مقالها اللدائل
 وقيل في شهادة الاحوال
 وامراة قالت لزيد ارضعت
 فقيل في رجوعها لا يقبل
 لانها قد أبطلت مقالها
 ومن يقل بغيره يقول
 إذ قولها الاول حجة وما
 والبكر ان قالت رضعت الولد
 تقول قد ارضعته منى ابن
 وهو خلاف ما عليه الثيب
 وقيل إن ابن الخنثاء
 لكنى أقول فيه مشبهه
 لصحة العلم بمن قد رضعها
 شهادة المرأة بالرضاع
 وبعده فعدلة تقيه
 عن بعضهم في ذلك يشهدان
 بينهما خوف اتهام ظنا
 وربما صادق منها غيرا
 أرد قولها وإن قد دخلا
 بانها بذلك ما سمعت
 والحال شاهد هناك عادل
 أعدل من شهادة الاقوال
 وبعد ذا عن قولها قد رجعت
 وبعضهم قال الرجوع يقبل
 بنفسها حيث ادعت ضلالها
 رجوعها ليس له محصول
 قالت به من بعد دعوى فافهما
 لا يقبلان من غير أن تحدد
 لان ماء ثديها لا يحرم
 إذ ماءها مثل حليب تحلب
 في الحكم لا كلبن النساء
 فيمنع التزويج عند المنقبه

ولا يبيح خلوة بينها	ومثلها اظهار حليتها
وابن عن السفاح قد طرا	كأبن عن النكاح صدرا
وأمة قد أرضعت للسيد	جميع ما كان له من ولد
فبيعها حتما له حلال	فإن يمت فها هنا يحال
إذ ورثوها من لهم قد أرضعت	يستخدموها والبيوع منعت
فإن يبيعها فقبل يبطل	وقيل لا يبطل حين فعلوا
وأشهر القوانين هو الاول	ومن مضى منا عليه عولوا

كتاب الفراق وأنواعه

يكون بالطلاق والخيار	والخلع والايلاء والظهار
وها أنا أذكرها جميعا	مفصلا موزعا توزيعا
أقدم السابق ثم السابق	حتى يكون وضعه موافقا

باب الطلاق

أما الطلاق فهو لفظ يوجب	فراق زوجه فلا يقرب
فنية الانسان بالطلاق	بغير لفظ منه والعقاق
لم يثبتا في الحكم حتى يقعا	بنية قد قبل واللفظ معا
وقيل من يباله قد خطرا	طلاق زوجات له إذ بطرا
فلا عليه عندنا طلاق	ولا عليه يحجب الصداق
وهو طلاق النفس لا يؤثر	الا اذا عن قصده يعبر

وكاتب طلاقها فأسفا
وقيل بل تطلق إذ قراه
واختلفوا في افظه المحدود
وقيل مانوي به الطلاقا
لو قال سبحان إلهي ونوي
ولا أراه من صواب القول
والقائلون لفظه محدود
إلى صريح وكناية قسم
أما الصريح فهو لفظ جملا
وليس يحتاج لقصد فيه
لأنه لذاكم قد وضع
أما الكنايات إذا ما شاء
فإن يقل لم أنه يصدق
وإن يخن فنفسه قد خانا
وذاك أن اللفظ في الكتابة
فهو به يريد غير ما وضع
من هاهنا سمي كنايات وما
كجبتك اليوم على غاربك
وهكذا إن قال قد تركتك
وهكذا إن قال أنت مني

تطلق قبل إن لذك عرفا
والأصل فيه العدل قد يراه
فقيل ما دل على المقصود
لو كان لا يستلزم الفراقا
به الطلاق فله أيضا حوى
ولست أراضه يرى من قولي
تقسيمه عندهم موجود
عندهم ولفظ كل قد علم
من أصله لذك وضعنا نقلا
بل نطقه عندهم يكفيه
فقوله لم ينوه نفس ادعا
بها الطلاق جدد النواء
لأنه المأمون فيما ينطق
وما على الزوجة شيء كانا
معناه غير ظاهر العبارة
له لمعنى حاصل في المستمع
معناه إلا الاستتار فافهما
والحقى بالاهل مع طالبك
أو اتى ياهذه خيلتك
بريئة فهو إذا مكني

وهكذا اعتدى ورأسك استري
أما الصريح فهو قد طلقك
ف قيل من عبارة الصريح
وان عرف الناس في ذا اليوم
من قال طأ أو طال ثم تركا
ف قيل ان زوجه لا تطلق
لان هذا لا يدل حتما
وان يكن شاء به الطلاقا
فانه يلزمه ما قد نوى
والاختصار في الكلام وردا
وطالق أنت بفتح التاء
تطلق منه والخطاب جاء
تخاطب الاثنى بلفظ الذكر
من قال أنت طالق لا طالق
وقوله بذلك ليس نافعا
لانه الانشاء للطلاق
والرجوع منهج موجود
في عدة يرد بها اليه
وان يكن طلقها من قبل أن
إلا إذا ما جدد النكاحا

عني وقد نزعت عنك فانظري
واختلفوا ان قال قد فارقتك
وكنية قيل على الصحيح
الى الصريح يقربن ويومي
النطق بالقاف وعنه أمسكا
حتى يتم القاف حين ينطق
عليه لكن نفهمه فهما
وحذف القاف هنا اتفاقا
لان لفظه لمعناه حوى
والاكتفاء اسمه مقيدا
مخاطبا لها على استهزاء
على صنوف تقتضي الذكاء
وعكسه لنكتة في النظر
أو زاد بل فهي منه طالق
من بعد ما كان الطلاق واقعا
فما رجوعه له بواقعي
من شاء فهو المنهل المورد
بحسب الحال الذي عليه
يطأها فلا رجوع فاعلمن
فانها كغيرها مباحا

وقسم الطلاق في الاحكام
 فسنة طلاقه مستقبلا
 يكون في طهر لها ما مسا
 كذاك في الحيض وفي النفاس
 ومن يطلق فهو المبتسذع
 توبته بأن يراجعنا
 فان يشا من بعد ذاك طلقا
 وجائز طلاقها في الحمل
 نفهمه من مقتضى الخطاب
 علة ذات الحمل حتى تضعها
 وقد تكون بدعة في النطق
 وهي أمور عدها لا يحصر
 من ذاك أنت طالق ثلاثا
 تطلق بالثلاث عند الاكثر
 لانما الثلاث ايقاع علم
 فالقول لا ينوب عن أفعال
 فذكره الثلاث في الانشاء
 وهكذا قد جاء عن ثقات
 وبعضهم يردّه للنية
 ثم ثلاث أكثر الطلاق
 لسنة وبدعة اللثام
 لعدة النساء حين حلا
 فيه فان من حراما أمسى
 من قبل طهرها وغسل الرأس
 طلاقه وهو عاص يقع
 حتى تحيض ثم تطهرنا
 ووافق السنة يوما واتقي
 بوضعه تدخل تحت الحل
 اذ ذكر العدة في الكتاب
 فاستلزم التطبيق أن يتسما
 وهو طلاق بخلاف الحق
 أشياءنا لبعضها قد ذكروا
 فانها تطلق حين عانا
 وقيل بل واحدة في النظر
 ثلاث مرات بفعل لا الكلم
 كالضرب لا يكون بالمقال
 عندهم يكون كالهباء
 من قال انت طالق مرات
 واحدة اذا خلا من نية
 وقيل ثنتان على الاطلاق

وذاك ان قال لها طلقك
فتطلق الثنتين في المروي
وكالثلاث حكم من طلقها
ليس له بكرهها من رجعة
من أجل ذلك بالثلاث شبهها
وهو معنى قول من قد قال
والخلف لفظي وأما المعنى
وذاك ان حاكم الاسلام
وردها مخالف لحكمه
فكلما طلقها القاضي رجع
وان يطلقها بعد الشجر
وعدد الرمل كذا النجوم
لانما أفراده تنزل
فتمتع الثلاث قال البحر
وفيه قول ان ذلك واحده
وان يكن ليس له من عدد
أو ملء ثوج أو قفيز طلق
لانه يظهر في التعظيم
وان نوى الثلاث قبل تطلق
واحدة ان قال في مقاله

ياهند اكثر الطلاق فاشتكي
عن قاض مصرنا أبي علي
حاكنا بالعجز ان يتفقهها
لكن له تزويجها بالرغبة
لاغيره فافهم وكن منبها
واحدة تطلق لاجدالا
متحد إذ لاسواه يعني
يحكم بالعدل على الانام
ملازم لضرها وائمه
لردها الزوج متى الضر انقطع
فكالثلاث وبعد الحجر
وكما أفراده تقوم
منزلة الاعداد فيما أجلوا
وما بقي فهو عليه وزر
كما مضى في ذكر تلك القاعده
كل بيت أو بعل المسجد
واحدة إن لم يكن قصد ثبت
مخالف لعدد النجوم
بها ولكن ماعليه اتفقوا
ماطلعت وغربت غزاله

لأنما التأييد لن يفيدا
وان يقدم كلما تعددا
كذا الغروب قافهم المعنى
وآلة الشرط اذا ما كررا
تعدد الطلاق مثل الشرط
تطبيقه من قبلها تطبيقه
من قال أنت طالق ثلاثا
وهي لها تطبيقه مثل
ومن يكن مستثنيا لكل
الا اذا استثنى الاقل كان له
من قال أنت طالق مطلقه
من قال أنت طالق يا طالق
إلا اذا كان بذاك قد نوى
وطالق عينك أو يدك
وهكذا في سائر الاعضاء
في طالق أمس اختلاف العلماء
لان أمس قد مضى لا يدرك
والمتبتون ألفوا التقييدا
من قال للزوجة طلقت اسمك
فلا اسم لا يطلق لكن جسمها
فما علمنا عددا معدودا
طلاقها حيث الطلوع وجدا
واحدة واحدة فتعفى
وعلى الطلاق فيما ذكرنا
كان تقم وإن تسر للخط
تمضى اثنتان قافهم الحقيقة
الا اثنتين فله مالاثا
وقوله الا ثلاثا يبطل
لا ينفعه برأي الكل
ما أخرج استثناءه وحوله
فهو اثنتان عنده معاقبه
واحدة وهو مقال صادق
زيادة فالاعتبار بالنوى
تطلق فيما قل أو أذناك
إذ لم يك الطلاق ذا اجزاء
نساء قوم وسواهم الزما
طلاقه بذاك ليس يسلك
وأثبتوا طلاقه المفيدا
ياهنه وقد تركت جسمك
وذاتها دل عليه اسمها

وطالق لسنة الطلاق . فانها تطلق باتفاق
وطالق أنت طلاق السنة . تطلق بعد طهرها من حيضة
ان كان قد جامعها ولم تحض . من بعد أن جامعها حتى رخص
وان يكن في طهرها ما مسها . فانها تطلق حين حسها
ومن على الصبيان يوما مرا . وابنه فيهم ولما يدرى
فقال أم واحد مطلقه . تطلق زوجه مقالا وثقه
لائها هي التي قد يقع . طلاقه لها اذا ما يقع
والجد والهزل سواء هاهنا . وكان بالصريح نطقا أعلننا
ومثله من ايقظته خدته . وذلك ظن أن تلك زوجته
فقال أنت طالق فتطلق . زوجها للقصد فيما ينطق
وليس كالوهم ولا كالغلط . فانه المرفوع دون شطط
فمن أراد أن يقول أنت . أصلحتي فقال قد طلقت
لاغلط عليه والذي رفع . عن جابر بالثا مكان الطا وقع
لا غلت قال وتلكم لغة . لذلك المعنى أنت مبلغه
لان جابراً كما قد زعموا . لا يستطيع النطق بالطا فاعلموا
فان تشا ذلك فطالعنا . كتب اللغات فيه تعرفنا
فانهم قالوا بان التاء . في غلط الحساب فرقا جاء
وجابر اطلقه مجازا . وقيل فيه لغة قد حازا
وشيخه البحر الى هذا سبق . فانه لا غلت بها نطق
ومثله قد جاء في الموجود . عن شيخه أيضاً فتي مسعود

وجابر لشيخه قد تبعنا
 وان يطلق ساهيا أو ناسيا
 واحفظ الخلاف في النسيان
 ومثله المجبور حتى ملقا
 والعفو واقع عن الجميع
 وفي الطلاق أن يعلقنا
 لغائب لم يدر كيف حاله
 ويمكن يدرى ولكن يمنع
 ويمكن يجوز فعله معا
 وكل واحد من الاقسام
 فان يعلقه بفعل جائز
 فانت متى طالق فانها
 وان يعلقه بممكن منع
 كقول من قال اذا لم أشرب
 فان شربه لذاك حبرا
 وقيده يلزمه الالغاء
 بحمله على شراب الخمر
 وان بمعدوم يعلقنا
 كقول من قال اذا شربت
 ولم يكن بالكوز شيء يشرب
 لازال يقفو اثره متبعا
 قيل الطلاق صار منه آتيا
 ومثله السهو لدى المعاني
 فالخلف في طلاقه قد أطلقا
 من الاله الواحد السميع
 فذلك التعليق قسمنا
 وذاهب معدومة أحواله
 وقوعه الشرع فليس يقع
 وتركه على سواء شرعا
 ينحصر حكم من الاحكام
 كقوله ان سرت للمجائز
 تطلق منه وكذا نظيرها
 وجوده الشرع فالا قد يقع
 خرا فانت طالق فاجتنب
 فيقع الطلاق حين ذكرها
 إذ في اعتبار قيده اغراء
 لتسلمن له ذوات الخدر
 فانها بالحال تطلقنا
 ما دخل الكوز فقد طلقت
 فانها تطلق ثم تذهب

إذ يقع الطلاق والتعليق
ومثله الشرط الذي لم يقدر
كان صعدت لهما فانت
فالشرط في هذي الوجوه يهدر
وان يكن بغائب قد قيذا
كقوله إن شاء جبرائيل
وهكذا ان شاءت البهيمة
فالتغيب فيها أبداً معهود
وأكثر المقال فيها تطلق
ومن يقل ان كنت ملعونا كما
تخيل غيب أمره لم يدرى
لسكنى أقول ان كان مصر
لانه الملعون حكما ظاهرا
وان أكن أنا قليل العقل
فانها تطلق اذ لم يعطا
وكامل العقل عديم المثل
وقول هذا النذل دلنا على
وقائل ان مت أنت طالق
وذاك شرط باطل هباء
وبعضهم لشرطه يعتبر
يلغى فلا يعلق التطبيق
على وقوعه صنوف البشر
طالقة والبحران شربت
لكن طلاقها اذا يعتبر
فالخلف في طلاقها قد وجد
فطالق أو شاء ميكائيل
اذ لم تكن مشيئة معلومه
والخلف في طلاقها موجود
وبعضهم بالوقف عنها ينطق
قلت فانت طالق تحكما
وربه أولى بذلك أمرا
في حالة تطلق من حين ذكر
أولا فلا طلاق عندي صائرا
فانت طالق مقل النذل
منه سوى القليل حين يعطى
وأكثر الناس قليل عقل
قلة عقله بما قد فعلا
تطلق في الوقت رواه الصادق
فن هنا صبح له الالقاء
بموته طلاقه يقدر
(١٧ - جوهر النظام)

تكون بعد موته مطلقه
فان يكن طلاقها رجعيًا
فهي كذات رجعة قد ماتا
أو باينا فتعنع الميراثا
وبعضهم قد أبطل الجميعا
فاعتبر الشرط معا والحالا
وطالق شئت فتلك تطلق
وإن يقل إن شئت فهي إن تشا
وإن تقم ولم تشا وشاءت
وطالق اذا ولت ذكرًا
لم يدبر هو ذكر أم أنثى
طلاقها سلامة للرجل
وطالق في رمضان تطلق
وقيل بل عند دخول الليل
والاصل مال لا مال الاول
لان ليل رمضان منه
وقيل فيمن بالطلاق حلفا
لا يظا الزوجة حتى يفصلا
والخلف إن وطأها فقيلا
وقيل انها من الايلاء

أحكامها أحكام من قد طلقه
تأخذ من ميراثه هنيئا
عنها فتعتد لما قد فاتا
وذلك إن طلقها ثلاثا
وللطلاق لم ير الوقوع
فمن هناك قال ما قد قالا
إذ لم يكن شرط به يعلق
في مجلس القول فأمرها مشى
من بعد لا طلاق فيما جاءت
فولت خلقا خفيا منكرا
فتلك شبهة عليها تمحي
وذلك الحكم لكل مشكل
أول فجر منه حين يشرق
منه وذا القول اليه ميل
ولا أرى تصويبه من الجلي
فالشهر بالهلال تعرفنه
أن يفعل اليوم كذا وما وفي
في يومه ما قاله ممثلا
تفسد والبعض يرى التحليلا
فهي كحكمه على سواء

وحلف الطلاق نوع معصية
لانه بنخير ربي أقسم
وذاك من ركعة الايمان
وليس من لفظ الطلاق يبنى
لكنه نوع من التعليق
وان يكن أرسله كالتقسم
كقول زيد بطلاق هند
والخلف في مطلقها إن حثا
فرع على الطلاق بالنيات
إذ غاية البين أن تلزمه
فكيف يلزمه ما حلفنا
أما ولو قال على تحرم
لانه ألزم نفسه وما
ف قوله على أن أصوما
خلاف قوله للمي الاقسام
ف قوله السابق إلزام وما
ثم الطلاق حل ما قد كانا
فان يجيء من بعده استثناء
فطالق إلا اذا لم ترحلى
من حينها تطلق وهو غير ما

فعله ليس له من تركه
فهو لغير ربه قد عظم
إذ أثر المخلوق في الايمان
لا من صريحه ولا المكنى
ان جاء بالتعليق في التعليل
بحرقه فهو يمين المقسم
زوجته إن كذا ما عندي
والقول بالطلاق مما أحدثا
وهو من المرجوح كيف ياتي
كفارة الخنث اذا ما ألزمه
به ولم يقل على فاعرفا
هند فقيل ان هذا يلزم
ألزمه خلاف ما لم يلزمنا
شراً من العام له معلوما
بالحج بالصلاة بالصيام
من بعده طراً يسمى قسماً
منعقداً فله وباتة
فذاك بعد حله هباء
عنى فأنت في المحل الاول
مر من التعليق عند العلم

فذلك التعليق أمر وقفا
 وذا رجوع المرء عما كانا
 لا يدخل التكاح والطلاقا
 كذلك لا يدخل في الاقرار
 لكنه يدخل في المقر به
 لانه يبان ما أقرا
 ومن اجاز في الطلاق استثنى
 وذاك مع تعدد الطلقات
 كانت طالق ثلاثا إلا
 أو أنه أراد ما يقيد
 قائم بالاسم وأما المعنى
 وغلط الافهام من ذا الباب
 وباختلاف الاصطلاح يقع
 فنسأل الله ثبات القدم

على سواء إن آتى أو صرفا
 فيدخل النذور والأيمان
 ولا الظهار ولا لا العتاقا
 لانه يكون كالانكار
 كعشرة من مئة فلتنتبه
 به وذا خلاف ما قد مرا
 فقد أراه مثل هذا المعنى
 يكون الاستثناء فيها آتى
 واحدة قالاستثناء حلا
 وهو بالاستثناء اسما يعهد
 يختلف وقد أحرار الذهبنا
 يفوت عنه عن الحساب
 في الوهم من يظن أن لا يقع
 ونسأل المنان حفظ القلم

باب الخلع

الخلع أن يقبل من زوجته
 وهو مع الفداء والبرآن
 ولاختلاف الاعتبار اختلفا
 لو قعدا في مجلس وانفقا

عن نفسها عزمًا على رغبته
 مختلفات اللفظ لا المعاني
 تعبيرهم والقصد منها عرفا
 يثبت لو قد غلطا إذ نطقا

دلالة الحال على المعاني
ومثله شراؤها الطلاقا
وان يكن قد اشترى أبوها
ف قيل خلع وأناس قالوا
إلا اذا كان بأمرها اشترى
وفيه قول أنه لا يثبت
كذلك ان كانت صبية فما
تزوج به بمضى ومما خالعا
وان يكن بنفسها تولت
لان فعلها يردونه
وقيل هذا الخلع موقوف الى
والخلع في مراهق هل يمضى
وان تكن قد دفعته يوما
ف قيل خلع والصحيح أنه
ويستحب الخلع بعد الطهر
وان يكن خالعا في مرض
ومات قيل انها تعد
وقيل عدة الوفاة تلزم
وذلك من تصرف المريض
كذلك ان خالعا السكران

أدل من دلالة اللسان
منه على شئ له اتفاقا
طلاقها فالخلف أصبحوها
ليس بخلع وهو المقال
فانه كنفها حين شري
وانما الاول عندي أثبت
يصنع الوالد كان محكما
يجزي وكل ما يكون صانعا
ذلك قيل تخرجن بطلقة
فذلك الصداق يلزمونه
بلوغها تنه أولا فلا
كبالغ وقيل ليس يمضى
عن بعضها فنال منها غرما
ليس بخلع هكذا يروونه
من حیضها قبل جماع يجزى
بمطلب منها وبالمهر رضى
كمثل ما قد طلقت تعد
لان ذاك الخلع ليس يلزم
قد قيل بالتصحيح والتمريض
أو مكروه جبره السلطان

ففي وقوعه خلاف العلماء
 فقائل بأنه لا يثبت
 وقائل بأنه يكون
 أو الصبي فهناك يمنع
 وحكمه مثل الطلاق البائن
 وهو مقال لفتي عباس
 لو كان قد خالها مرارا
 وبالثلاث لا يقيدنا
 وكل من يجعله طلاقا
 والله ربي ذكر الفداء
 وهو دليل أهل هذا القول
 والمتأخرون صححوه
 بنوا عليه أكثر الفتاوى
 وسكتوا عن المقال الاول
 والبحر مثل اسمه قد جما
 ما حالة الافهام مع افهامهم
 والفرق بين الفسخ والطلاق
 فالفسخ اخراج كان لم يكن
 تبقى بقية مع الطلاق

كل بما بان له تكلم
 إذ لم يكن عن اختيار ينبت
 الا اذا خالها المجنون
 إذ سبب التكليف عنهما رفع
 وقيل فسخ للزكاح البائن
 وجابر بن زيد النبراس
 يجوز في قولها جهارا
 عندم كمن يطلقنا
 فبالثلاث قيد الاطلاقا
 في آية الطلاق نصا جاء
 مستتبعا من محكم التنزيل
 واعتمدوه حين رجحوه
 وجعلوه للفروع حاوي
 وهو من الصيغة أعلى منزل
 علما وجابر لذلك قد وعاء
 لا يبلغ العقل الى مرامهم
 يعرفه من للمعالي راق
 وذا الطلاق حل ذا المعين
 تابعة لزوجها المطلق

ولا كذاك عند هذا الفسخ
وما زوجها اليها مرجع
وان يكن عن اذنها يختلف
ومنهج التجديد عندى أسلم
لانه ان كان فسخا فهو في
وان يكن من الطلاق فهو من
وانها بنفسها لأملك
والخلع يعقب الطلاق الرجعي
لان في الرجعي من طلاقه
لذاك ان خالعا يقال
وان يكن طلقها وسترا
كان عليه أن يرد المهر
وما لها من غير طيب النفس
لا يجب الانفاق للمختلعة
ولا لها ارث اذا ما ماتا
ولا يجوز الاخذ للصدقا
لان ذاك أخذه بهتان
لكن اذا كانت هي المشاققة
وان تكن خافت من العصيان
فلها تسلم من أن تأمأ

فخالة الفسخ كحال النسخ
كرها على القولين حين يخلع
فيه وعندى للرجوع ضعف
ان شاءا وهو السبيل الاقوم
أوج من الظهور غير مختفي
طلاقها البائن حتما فاستبين
فليس للرجعة ثم مسلك
ولا يجبي الطلاق بعد الخلع
بقاء الاعتداد في وثاقه
أخذ الفدا منها له حلال
واختلعت منه بما قد أمهرا
لانه خادعها وغرا
ليس يطيب كيف بالتدليس
الا لحامل الى أن تضعه
وارثه منها كذاك فاقا
من زوجة قالوا على شقاق
جاء به عن ربنا البيان
فأخذه حل من المناققة
فيه لرب العزة البيان
كذاك في القرآن ربي حكما

وذلك خوفها بأن لا تقدر
 وامرأة من زوجها تختلج
 يلزمه رد الذي قد عينه
 وخلعها ماض وهي أمك
 كذلك الحكم اذا ما اختلعت
 وان تكن تبرأت لاجل
 لانها حرث له ويأني
 الا اذا ما قصد الضرارا
 وان يكن قد بان منه ضرر
 يخفف عنها ويدفع الضرر
 وفدية المرأة بعض منعا
 وهو خلاف ظاهر الكتاب
 فانه صح عن المختار
 وبعضهم أجازها وقدرها
 وبعضهم أجاز فوق المهر
 والمأنعون لهم التأويل
 والخلع ان كان على حرام
 وقيل فيمن خالغ الحليله
 ان لها النقص بلا اختلاف
 لانه المجهول في الاحكام
 على القيسام بالحدود فانظروا
 من الاذى وما بها يوقع
 اذا أقامت بأذاه اليينه
 بنفسها وردها لا يدرك
 من زوجها لاجل قد جوعت
 جماعة فاحكم له بالحل
 لحرثه ان شاء أى وقت
 فقاصد الضرار بمن بارا
 بها فخلعها هناك يحجر
 لا ضرر في الاسلام جاء في الخبر
 لو كان من غير اذى قد وقعا
 كذا خلاف سنة الاواب
 ذلك في صحاح الاخبار
 ذلك بالصدائق ليس أكثر
 لظاهر الكتاب دون نكر
 لخبر جاءت به النقول
 كان له شرّواه في الاحكام
 شرطاً على أن ترزق السليله
 ولا له نقض على الاسلاف
 ولو أتى بعدد الايام

باب الخيار

ثم الخيار منه ما يكون
وقد مضى بيانه فيما مضى
ومنه ما يكون عن قصد الى
فى آية الاحزاب ربي أمرا
فاخترته وكان ذاك شرقا
فالله والرسول والاخرى معا
ومن له سابق حظ أدركه
ومن يجاهد فى الاله وفقا
يا نعمة العيين لمن يوفق
وذلك ان الزوج يجعلنا
تختاره أو نفسها فان تكن
وذلك حالها الذى تقدما
وان تكن لنفسها تختار
تكون باثنا وقيل رجعي
أراه فسحا للنكاح حينما
وهو شبيه غير الصبيه
فيشبهه الخلع بحيث جعلنا
لكنه بغير ما فداء

عن غير قصد وله فنون
فيما على العقل الصحيح عرضا
تخيرها وهو الذى قد نزلنا
محمدا نساء بغيراً
لمن حيث لم يردن الاضعفا
أثرن حيث قد تركن الطمعا
فضلا وذاك أن يصيب مسلكه
الى رضاه وارتقى حيث ارتقى
لذلك والله هو الموفق
لها الخيار كيف تنظرنا
تختاره تبقى على حال زكن
لانه عن حكمه لن يصرما
تخرج منه وهو الخيار
واتى أراه شبه الخلع
حكمها فى فسحه والتزما
معناها متفق القضية
ذلك لاختيارها ان تفعلنا
ويشبه التغير للنساء

بحيث نالت الخيار بعدما كان عليها بابه معتجماً
وذاك ان تقول تلك الغيد اخترت نفسي لا له أريد

باب الظهار

وجعل ظهر زوجه عليه هو الظهار وهو تعبير ورد وموضع الركوب في البهائم قالظهر قد كفى به عن غيره فكل ما أورث هذا المعنى من ظهر عمّة وظهر جدة ومثله ان قال مهما جئتكم بل هذه أصرح في التبيح وأصله في الجاهلية الاول فيلزم المؤمن ترك الزور من لطفه سبحانه أن جعله أجله من الشهور أربعة فان مضت ولم يكفّرنا وصار واحداً من الخطاب وإن يكن قبل مضي الاجل وماله من قبل أن يكفّرنا

كظهر أمه صكذا أختيه عن شدة التحريم حين ما نقد ظهورها فكان ذا كاللازم كيلا يكون القبح في تعبيره فهو ظهار ان يكن قد يعنى ونحوه كل طويل الحرمه أكون آتياً لامي فأتري فهي مع الظهار كالصريح ووصفه بالزور في الذكر نزل ويتداركن بالتكفير كفارة وأمدأ مؤجلاً لعله يدكرن مربعه بانث بذاك عنه فاسمهنا في أخذها ان كان غير آبي كفر عاد في المحل الاول بطأها فتحرمن اذا جرى

وذلك لمس الذي قد ذكرا
ومسها في مائر الجنب فلا
ولايمس الفرج منها ويرى
وانها في ذلك الوقت كن
فوقه الذي له قد أنظرا
من هاهنا ليس عليها بعده
كذلك أيضا أجل الابلاء
وأجل الظهار في الاماء
لانها زوجته حتما ولا
لعله سبحانه في قد سمع
فأفهم التخصيص بالحرائر
اذ لم تكن تسمى بالنساء
فان أضيفت النساء اليها
من هاهنا الزوجه لو كانت أمه
والحكم في الايلاء كالظهار
لانه سبحانه قد ذكره
فذا الدليل عين ما تقدما
وحيث شارك الظهار الايلاء
وما حوى أيضا من الخطاب
فجعلوا البابين في ترجمة

في محكم الكتاب حين فسرا
بأس به فانه قد حلا
بعض بأن مسه لم يحجرا
قد طلقت رجعية لمن فطن
يكون عدة لها مقدرا
من أجل يلزم أن تعتده
فالحكم فيها على سواء
مثل الحرائر من النساء
ظهار في سرية قد جعل
يظهرون من نسائهم رفع
وما الاماء مثلها في الظاهر
مع الاضافة لهؤلاء
أزواجنا يراد دونها
تدخل في أحكامها للمقدمة
لا يوجد الايلاء في السراري
يؤولون من نسائهم في البقره
يفهم من المعاني أحكاما
في هذه وما حوى التأجيلا
لم يفرزوها لدى الابواب
وانما أفردته لنكتة

فذاك باب مفرد وهذا
 مع أنه في أكثر الأحوال
 يفهم ذاك كل من اتقن ما
 ومن يقل كامه في المنزلة
 لأنه لم يقصد التحريما
 وهو مقال مخطر والاسلم
 ظهار ذات الزوج من حليها
 لكنها ليس عليها وقت
 وإنما تلزمها الكفارة
 فقولها أنت على كتابي
 والله قد أوجب أن يكفرا
 فوجب التكفير نفس الزور
 فذا هو الاصل لهذه المسئلة
 إذ الظهار ليس للنساء
 فخلق والطلاق والظهار
 وهكذا الايلاء فافهمنا
 وليس للنساء في ذا أثر
 وبالرجال قصد الخطاب
 وليس للقياس ثم مدخل
 لأنما العود اليها موجب

باب بيان جمعه أفلاذا
 لا يتشاركان في أحوال
 حوى من البايين علما فافهما
 فلاظهار عندنا في المسئلة
 به ولكن قصد التكريما
 سواء فيما يسع التكلم
 تلزمها كفارة في قيلها
 ووطؤه لها فلا يثبت
 لاجل ذاك الزور في العبارة
 كقوله كامه في الكذب
 عليه حين بالمقال زورا
 فيوجب المقال للتكفير
 لكنني فيما أراها مشكله
 لكنه يختص هؤلاء
 يختص بالرجال والخيار
 لأنها للعقد تتبعنا
 فلا أقول أنها تكفر
 في حكم ذاك وهو الصواب
 وإن يكن قالوا به وعولوا
 لذاك لا مقاله إذ يكذب

لو لم يكن اراد يرجعنا ليس عليه أن يكفرنا
ثم يعودون لما قد قالوا بهذه يرتفع الجدل

فصل كفارة الظهار

والله قد فصل في القرآن
فأوجب العتق لمن قد وجدا
وبعده اطعام ستين فتى
وذلك إن لم يستطع يصوم
يمنحهم بأكتين فأعلما
وان يكن اراد أن يفرقا
والارز ثلاث الصاع للمسكين
يجعله في فقراء بلده
وان يكن لم يكمل العدد
وهو من المندوب لاسواه
والصوم شهران بلا انفصال
وصائم التكفير للظهار
لانه قد قيل لا يسافر
وذلك خوف الفصل والتابع
والعتق وهو أول الخصال
فان يكن يملك عبداً أعتقه

كفارة الظهار بالتبيان
والصوم بعده لمن لم يجد
من المساكين بمقدار آتى
يلزمه اطعامه المعلوم
في يومهم اذا اراد يطعما
براً فللأثنين صاع مطلقاً
وذلك عندهم عن أكتين
فهم أحق بحميل مدده
وفاه من جيرانه لا يبعد
فليجزه في غير ما حاذاه
يلزم من كان فقير الحال
ليس له الافطار بالنهار
صائمها وهو مقال شاهر
شرط ومال شرطه مدافع
يلزم من كان غنى المال
أو اشترى من ماله وأطلقه

بفضلة المال عن العيال
 ورجل كان له إماء
 ودينه يستهلك الجميعا
 لان دين الناس أولى وأحق
 ومن له سرية يطاها
 فقل يحزبه الصيام عنها
 وظاهر الكتاب يوجبنا
 وواحد للعتق قبل أن يتم
 وبعد أن يتم صومه فإ
 ومعتق نصفه له من عبد
 وقيل بل يحزبه اذ يلزمه
 وآخر القولين قيل أكثر
 لان من أعتق نصفه بلا
 لانه علي الشريك قد عدا
 كربة المقتول بعد القتل
 وعتق من دبر ليس يكفي
 وهكذا شراء من قد دبرا
 وذاك قول مانعي الرجوع
 وان يجوز الرجوع فيه
 ومن يكن في بطن أمه فلا
 يبتاعه لو بالثمين الغالي
 والنخل والارض معا والماء
 فلا عليه العتق كن مسمعا
 أن يقضى أولا لانه سبق
 في بيته ليس له سواها
 وقيل بل عليه يعتقها
 هذا الاخير ويؤيدنا
 صيامه يعتقه ويأتم
 عليه عتق لو أصاب مغمما
 عن الظهار ليس يحزى عندي
 سهم شريكه له يغرمه
 لكما الاول عندي أظهر
 وأي شريكه أراء بدلا
 والغرم جبر لا يزيل الاعتدا
 كيف يكون مجزيا لفعل
 اذ ليس بالسكامل عند الوصف
 للعتق لا يحزى على ما ذكرنا
 لان بيعه من الممنوع
 فها هنا يقال بل يكفي
 يعتقه عن لازم تحملا

وان يكن أعتقه فولدا
فانه ينفعه لكن لزم
وان يكن أعتقه تنفلا
وان يكن أعتق عبداً وظهر
فهو كمن لم يمتن أصلا
وهكذا اذا اشترى عبداً بما
لانه أعتق عبد الغير
وليست حر كامل الاعضاء
فليس يجزي عتقه للمقعد
ولا للمجنون ولا لمجنوم
ولا لاعمي واجبوز الاعور
كذلك الاصم إن الصما
والخلف في الاقلف مهما اعتقا
وأنه متهم الايمان
والخلف هل يشترط الايمان
وآبها في الذكر جاءت مطلقه
لو كان مشركا سليم الحال

قبل مضي الاجل الذي حددا
اطعامه عليه حتى يحتمل
فالخلف في إطعامه قد نقلا
بأنه من قبل حر مقنن
عليه أن يستأنفن الفصلا
يحرم فهو كالربا فلتعلما
فلم يزد غير نفس الضير
فهو الذي يوصف بالاجزاء
ولا لاعرج ومقطوع اليد
ولا للمحبوب ولا مصلوم
وهو الذي بفرد عين ينظر
لا يمنع الاكتساب فاعلم
لانه مخالف أهل التقى
عندهم بالترك للخشان
في معتق الظهار قد أبانوا
فتقتضي الاجزاء ممن أعتقه
والوصف بالايمان للحال

باب الإيلاء

وهو عبارة عن اليمين من زوجة لذلك المتمكين

يقال ألا إن يكن قد حلفنا
دايـله يؤلون من نساـهم
عنيت بالاماء السريات
وبقياس ظاهر قد الحقوا
كقوله ان لم أسر للمسجد
كذا اذا لم وكذا إن واذا
وضبطوا ذلك فليراعا
ومن تكن زوجته في قرية
فان وقام بها به قد حلفنا
قيل تبين زوجه إذ فيه
وقيل لا إن لم يكن قد اشترط
وفي كلا القولين عندى نظر
لاتما الايلاء في القرآن
لو كان في الشرط عليه سكنى
تنزل شرطها لما أرادا
فهو بذلك الحال قد بر القسم
فان عرفت ذلك التأويلا
وإن يكن مكنيا عن زوجته
إذ السكنايات من الكلام
وعمل من قال بما تقدم ما

بالله لا يقرب منها فاعرفا
ولا كذاك الحكم في إمامهم
لانه يختص بالزوجات
بها حروفا تدرى فيما تمقوا
فانت متى طالق فلتبعد
حين اقتضى منع الجماع مثل ذا
كل يمين منعت جماعا
فألا لا يدخلها لنكتة
الى تمام الاجل الذي عرفا
ايلاؤه عنها بما يخفيه
لها سكونا وبه قد ارتبط
وإن يكن صح بذاك الأثر
عن النساء لا عن البلدان
يمكنه إتيانها لمعى
أو تأته ليبلغ المراد
ونال منها ما أراد والتزم
أخرجتها عن حكم هذا الايلاء
بدارها فحكمها لئنه
صنف بجوز الشطر في الاحكام
رآه قد أراد هذا فاعلمنا

وشاهد الحال دليل قاضي
وان يكن من قبل أخذها حلف
ف قيل بالاخذ لها يلزمه
وهو الصحيح وبه قد جاء
فانه قد قال لاظهارا
وانما الايلاء في ذا المعنى
وأجل الايلاء في القرآن
يمل فيها عله يذكر
تلزمه كفارة اليمين
وهو مصدق اذا ما قال
وان ايقل ان لم أسر صحارا
فان سر من قبل تلك الاربعه
ونصفها قد قيل في الاماء
وهو من العموم في الاساس
ومقتضى العموم هو الاكثر
وبعد أن تخرج من ذاك الامد
وصار زوجها من الخطاب
الا التي يبطنها حمل فلا
وذاك هو الحكم في المسائل

فلا يصح أن نلوم الماضي
لا يأتينها. فقيه يختلف
ايلاؤه وقيل لا يلزمه
معنى الحديث فانك المراء
قبل النكاح فانتفى جهارا
مثل الظهار وبه يفتى
أربعة من اشهر الزمان
فيرجعن لوطنها ويشكر
وقد مضى في ذكرها تبينى
كفرت عنها فافهم المقالا
ايلاؤه ينحط حين سارا
ينحط عنه فليواف مر به
وقيل بل كسائر النساء
وأول القولين بالقياس
وغيره دل عليه النظر
حل زواجها لمن لها ورد
لا يتقدم على الاصحاب
نخطب حتى يخرجن مكلا
لكل بائن من الحوامل

باب في المفقود والغائب

ان حوادث الزمان همه من ذلك الغائب والمفقود ولم يكن من ذلك في عصر النبي كان اجتماعهم لشدة الحبل وتحت أمر المصطفى ورايته والافتراق لاختلاف الالهوا لاتعرفه متى ما غابا وفي زمان عمر فقد وقع في رجل قد أخذته الجن فكان ذاك سبب الكلام فاجتهدوا ويبنوا ووضحوا نفهم بعضه ويشكلنا لعلمنا بفضلهم وعلمهم تتهم النفوس فيما أشكلا وأعشى العينين ليس ينظر والفرق بين غائب ومن فقد فغائب من غاب دون سبب والفقد ان تراه في الحريق

وكل حادث فيعطى حكمه حكمهما في كتبنا موجود شيء لضيق الحال والتقلب والافتراق ماله من أصل كانوا حريصين على هدايته نسلت نحواً وأخوك نحوا كذاك لاتدريه حين آبا أول ذاك حين ما الحال اتسع ورد بعد أن تقضى السن في الفقد فاعرف موضع الاحكام وحكم ذاك كله قد شرحوا بعض وكل ذاك نقبلنا فأين علم من آبي من بعدهم ونعرف الفضل لارباب العلا مقدار ما ينظرون من يبصر يدري لان الاصل غير متحد يعرف الا باختفاء المذهب أو انه في الماء كالغريق

ومثله من ركب البحر الى
أو انه يطاردن السباع
أو انه قد غاص في الاهوال
فأربع من السنين أجله
وذلك عد أربع الجهات
وحكمه في زمن التأجيل
يكون وارثا وموروثا الى
وهكذا الاتفاق يلزمنا
وقيل زوجة تزد فاسمع
وفوقها عشر من الايام
لأنها لأجله تمحبس
والاصل في الزوجية البقاء
والاصل مال للمقال الاول
وها أنا أميل للاخير
وبعد تم الاجل المقدم
ويأمر الولي بالطلاق
تعقد عدتين للوفاة
وكله للاحتياط الكامل
وبعد ذلك كله يجوز
وان آتى الاول يوما قادر

دار فغاب عنه اذ رحلا
وبعد أن طارده مارجعا
وكل خطر كهذا الحال
ينظر حي أم أناه أجله
لعل ذكره بهن يأتي
حكم الحياة يعطى بالتفصيل
ان ينقضي الوقت الذي قد اجلا
من ماله لمن يكفلنا
أربعة الشهور فوق الاربع
تنفق في ذلك بالتام
في ذلك الوقت ولا تعرض
فكيف لاينالها الاعطاء
لكونه الاكثر عند الاول
لما أرى من أصله المذكور
يحكم قاضينا له بالعدم
ليخرج الحال عن الشقاق
وللطلاق خشية الفوات
ويقسم المال بقسم عادل
تزوجها بمن به تفوز
خير فيها أو أقل المهر

عنيت مهره ومهر الثاني
 ما باله لم يسط الا الاحقرا
 فان يردھا فله تعدد
 وذاك من خوف اختلاط النسل
 لانه بها يبين الرحم
 لكنني لم أحفظه لاحد
 وان يك اختار الصداق عنها
 تقيم عنده بنك العقد
 ويسم الحاكم أن لا يدخل
 واتى يعجبني المسخول
 وزوجة المفقود ان تزوجت
 من غير تطليق من الحكم
 وقال بعض لا يتم أبدا
 قلت ولكن ان تعذر الحكم
 مخافة الضراء والاضرار
 ومدة الغائب في الاحكام
 مذ وله الانسان لا مذ غابا
 وقيل بالسبعين وهو مغربي
 وقال بعض حكمة الحياة
 وهو على ذا القول ليس يحكم

وهو من الترغيب في مكان
 ما ذاك الا كي يشاها فانظرا
 بعدة الطلاق لو تمتد
 والقول بالحیضة نوع عدل
 خلوه وغير ذا لا يلزم
 فانظر ولا تأخذه الا بسند
 فليس للاخير بد منها
 فهذه أحكام ذات الفقہ
 في ماله وواسع ان دخلا
 له وغيرى هكذا يقول
 بعد انتضاء فقده وابتہجت
 ولا الولی قيل بالتام
 لانه منها كمثل الاعتدا
 فلاخذ بالرخصة وجه ملتزم
 ونفيه يعلم باضطرار
 قيل ثمانون من الاعوام
 وقيل مذ غاب يرى الحسابا
 وقال قوم مائة فلتحسب
 حتى يصح بعدها المات
 فيه بشيء والاله أعلم

وفيه أقوال لها تركت
وامرأة الغائب إذ تقول
قل لها تزوجن يا قتي
وقولها بذلك ادعاء
وقائل ان فلانا ماتا
فندم بقوله لا يحكم
وان أرادوا نبشه من قبره
لكي يطيب قسومهم لله
واتى أقول ان الخبرا
وانه ينبغي على التصديق
وهذه الاخبار في الآنام
يرفعها الفرد عن الفرد الى
فيجب الحق به والايدي
فكيف يلغى هاهنا والقلب
وان يكن متساهلا في الخبر
فالغيب والفقد به لا يحكم
فلو رأينا آية المات
جاز لنا الاخذ بها ونحكم
وليس ذا الباب كمثل الحكم
لو كان كل حالة تحتاج
والدين يسر ما به من عسر

وهي غير ماله ذكرت
قد صح عندي موته فقولوا
وقيل لا لانه ما ثبتا
وعله يحملها اشتباه
واتى دفتته إذ فاتا
وماله بقوله لا يقسم
جاز لاجل ما أتى من خبره
هذا الذي أبداه في مقالته
في مثل ذا يجوز أن يعتبرا
وتركه نوع من التضييق
عن واحد تؤخذ في الاحكام
ان تصل المختار ما بين الملا
تقطع بل توجب نفس الحد
يصدقته فأين الب
فشله لم يلك بالمعتبر
إلا إذا ما أمره يستعجم
بأى حالة من الحالات
بها اذا المراد منها نفهم
بين الخصوم عند أهل الفهم
لشاهدين ضاقت الفجاج
فكيف ذا التضييق في ذا الامر

كتاب احكام الممالك

باب تزويج الممالك

ثم النكاح في الممالك كما لا فرق الا في أمور تندر من ذلك ان امره للسيد أما العبيد من إناث وذكر لو كرهته فعليه تجبر والمالكون ان تعددوا فلا لانهم في حكم فرد واحد وان يزوج بعضهم تبهما وان يطلق بعضهم أو خالما لكنه للشركاء يضمن والعبدان طالب ذلك السيدا قيل عليه أن يزوجه وليس للعبيد بأن ينتصرا إلا اذا حاكمه فحكمها هنا يصح الاتصاف

قد كان في الاحرار حكما علما وها أنا أكشفها واذكر فلا نكاح دونه لاحد فما رضاهما هنا بالمعتبر اذا أطلقت وكذلك الذكر يصح دون الاذن منهم أولا وذلك لاشتراك ملك الناقد يصح ان باقهم قد تما فانه يكون منه واقعا ما أتلفوا في ذلك وهو بين بأن يزوجه واجتهدا وقيل لا يلزم فاعلمنه من ماله اذا أبي أو نفرا بذلك القاضي وبعد ظلما لانه قد ظهر البوار

وقبه يحتمل التمسكا
والحكم بت ذاك الاحتمالا
لانه يلزمه ينقاد
وجائز بأن يتم السيد
وان يكن قد دخل العبد فلا
لانما الدخول قبل الصحة
فهو كمن واقعها من قبل
وأمة بغير اذن السيد
واعتقت من قبل يدخلنا
وذلك من وجهين أما الاول
والثاني تزويج بغير ما ولي
ورجل زوج حراً بأمه
أولهما البنين ثم جاء
حقيقة الاولاد تلزمنا
وان يكن أخبره بالامر
والرق في الاولاد حتما لازم
وجائز يزوجن عبده
وبعضهم يمنعه من أجل
غالب الزوج والزوجة والصدوق
فقاله يزوجن ماله

برخصة فلا يقال هلكت
وصير الاخذ له حلالا
لذلك الحكم الذي يراد
عقدا بدون اذنه قد عقدوا
يصلحه الأعمام اذ تعجلا
يقضى عليهما بوجه الحرمه
تزوجها فأين وجه الحل
تزوجت برجل في البسلة
وتحت فذاك يفسدنا
فأصله الفساد لا يحول
فهو على البطلان لم ينتقل
لغيره قد غره وكتمه
سيدها ليأخذ الابناء
ذاك الذي غر فيغرنا
ينحط عنه الغرم دون الوزر
لانه على الزناء قادم
بأمة له ويعطى نقده
ان الجميع مال هذا الفحل
جميعهم في ملكه ينساق
بماله ولا أرى اعتلاله

لأنما الصداق بالاطلاق
 فهو لزوجة من ذا الشأن
 وأمة عبد لها قد خطبا
 فأنهى في ذلك للاحرار
 وأمة تطلب من مولاها
 يلزمه في الحكم ان يختارا
 وان أبي ويعها أرادا
 ورجل أمة قوم بضعا
 بأن منها أول الاولاد
 فولدت اثنين في بطن معا
 لكنه عليهما نصف الثمن
 يسمون من بعد البلوغ فيه
 وليس للعبد من الخرائر
 لانه في ذاك نصف الحر
 وأربعا من الاماء يجمع
 والخلف في تحليته للحره
 وأكثر الاقوال بل يزيليها
 وامرأة وأمة قد جما
 طلق تلك الامه المشثومه
 للحره الخيار حين ارتجعا
 يكون للزوجة باستحقاق
 وسلبه منها مقام ثاني
 في عدة حين لها قد رغبا
 دون العبد جاء في الآثار
 تزويجها أو أنه يغشاها
 ما شاء ويرفع الضرارا
 كان له وليحذر الفسادا
 من بعد تزويج بشرط وقعا
 حر وصح الشرط بالاشهاد
 فيعتقان لاصطحاب جما
 لسيد الام بتقويم حسن
 وان وفي أبوها يكفيه
 سوى اثنين في المقال الشاهر
 وقيل مثل الخرايض يجرى
 بلا خلاف ها هنا فيرفع
 فقيل لا يزيل وجه الحرمة
 لانه في حكمه حليما
 حر وبالطلاق يوما وادعا
 وردها للحالة المعلومه
 لانه مثل النكاح وقما

قلت ولا أرى الخيار هاهنا
 خلاف تزويج له يستأنف
 وليس للعبيد باتفاق
 ولا الظهار والخيار الا
 وذكروا أن خيار الامة
 وعمل وجه ذاك لما خيرا
 وطلقتان للاماء تقطع
 وحیضتان عدة المطلقة
 وذاك أن حكم هذى الامة
 وطلقة وحیضة لا تقسم
 من ذاك أن عدة الوفاة
 شهران مع خمس فصيح النصف
 وجائز قبل طلاق الرجل
 وهكذا تزويج مملوكاته
 وذاك مبنى على قول سبق
 والعبد ان باذن مولاه عقد
 وبقي البعض من الصداق
 ويبيع ذاك العبد قيل تعطى
 وقبل يبقى لازما للعبد
 وسيد العبد له أن يدخله

لانه بنى على ذاك البناء
 فها هنا لها الخيار يعرف
 شيء من الايلاء والطلاق
 باذن مالك لهم تولى
 مثل الطلاق باتفاق الامة
 كأنه ملكها ما ذكرا
 ليس له من بعد ذاك يرجع
 منهن لتتصيف مع من حققه
 في ذاك تعطى نصف حكم الحرة
 فجعلت ثنتين يا من يفهم
 لمن نصف عدة الحرات
 قافهم فقد أتاك منى الكشف
 زوجة عبد ابنه في المثل
 حل له إن شاء من ذاته
 في أن مال ابنه له بحق
 عليه عقداً للنكاح ونقد
 في ذمة العبد على استيثاق
 من تمن العبد ولا تخطى
 يقضيه ان حرر بالتصدي
 منزله بغير إذن حصلا

ما لم يكن منفرداً بزوجة
 وذلك خوف الكشف للمورات
 ورجل لامة قد اعتقا
 فما له تزويجها بنفسه
 وكل ما كان لوجه الرب
 لان حظه من الثواب
 وان يكن اعتقها لينكحها
 قلت وفي الوجهين لست أمتنع
 فاعله يفوز بالاجرين
 والمصطفى صفية قد اعتقا
 تراه يقصدن غير الله
 وان يكن اعتقها وكما
 فلا يجوز ذلك الكتمان
 لانها بالنفس منه أملك
 معتقة لها أب مملوك
 تزويجها أولى به أخوها
 فيه فيمنع هنا لنكتة
 وكشفها من المحرمات
 لوجه ربي مخلصا وصدقا
 لانه مثل رجوع أمه
 لا يدن منه أبداً بالقرب
 يمنع من ذاك الارتكاب
 فها هنا معنى الجواز وضحا
 لما عليه من دليل يرفع
 في خبر جاء عن الامين
 ثم بها على الزواج انطلقا
 في كل فعل منه لا تضاهي
 وبعد عقده النكاح علما
 ويديها التمس والبطالان
 فذلك الكتمان ليس بسك
 ثم أخ محرم مملوك
 ما دام في الملك يسرى أبوها

باب التسرى

وهو الاستمتاع بالاماء
 خالصة لليمين أقوى حبالا
 لكنه من بعد الاستبراء
 من النكاح من هناك حلالا

يكون فيه نفس ملك الرقبه
والفضل للاله في الجميع
فمن يشا ذلك فليستبر
وقيل تكفي حيضة والاول
لانما المراد كشف الرحم
وفي حديث السبي في الحوائل
وذلك ليس يقتضي تكرارا
والاحتياط غير معنى اللازم
وخمسة واربعين يوما
وقيل يجزي دون هذا الحد
وهو على القول الاخير ينى
والخلف في البكر اذا تيقنا
وفي صغيرة وقد رباها
وفي التي أخذها من أنثى
وأشهر القولين الاستبراء
حجتهم قالوا فان السنة
ومن يقل بغيره يراه
وذلك استكشاف نفس الرحم
ومعتق يوما لمن تسري
كذلك زوجه اذا اشتراها

وفي النكاح متعة مستصحبه
لانه نوع من التوسيع
بحيضتين لتسام الامر
اكثر لكن الاخير اعدل
وهو بذلك حاصل فلتعلم
حتى يحضن بالحيض الحاصل
فكيف توجبنه مرارا
بل فعل الاحتياط شأن الحازم
إن كان نفس حيضها معدوما
والقول بالعشرين أدنى العدد
لانها كحيضة في المعنى
بانها بكر هل استبرا هنا
في بته فادركت مداها
فالاختلاف في الثلاث يحتمل
وهو بالاحتياط فيه جاءوا
جاءت به فلا تبدلته
جاء لمعنى وانتفى معناه
وقد عرفناه بلا توهم
جاز له النزويج دون استبرا
فما عليه ها هنا استبراها

لان ماء الذي تقدما
 لكنها لغيره تعد
 وحكم الاستبراء كحكم العدة
 وقيل في مملوكة قد نظرا
 لشهوة وهي صبيبة فلا
 ولست أدري وجه هذا المنع
 وهو على ذا لا يصح غير ان
 يوجب الاستبراء للصغيرة
 بحصله عقوبة التعجل
 وقائل لامة إن باعك
 ثم اشتراها فله يطاها
 وليس مثل الحرة المذكورة
 سرية قد عاينت مولاهما
 من بعد ذلك وأناس قالوا
 ومن زنا لغيره بأمة
 ولا يجوز أن يطاها أبداً
 سرية أولدها أولادا
 وان يكن لغيره الابن فلا
 لانه بابنسه شقيق
 وأمة دبرها للاجر
 فالابن ابنه بكل منهما
 بأي عدة لها تعد
 لحرة الى تمام المدة
 سيدها لفرجها إذ بطرا
 يكون وطلوها له محلا
 وعمله عقوبة للردع
 ينني على قول الذي يشددن
 وان تكن عنراء مستطيره
 وليس هذا كله عندي جلي
 مولاك يوما فانا ابتاعك
 ولا يضر وعده أياها
 بل هذه مملوكة مقبوره
 يزني فقيسل ما له يطاها
 بأن وطئها له حلال
 فجائز شراؤها للخدمة
 لانه بفعله قد اعتدى
 يجوز بيعها اذا أرادا
 إلا اذا ما استغنى عنها أولا
 دون سواء وهو التفريق
 ما دام حياً فله التسري

لأنها مملوكة في الحال
ويمنعن ان قال أنت حرة
لأنها أول ذاك اليوم
وذلك يوم نجهلنه فلا
قلت ولفظ اليوم للوقت يرد
فان عنا فله معناه
وقيل من أمته قد دبرا
لانه لم يدر موت الغير
لأنها بموته تحرر
يفترقان غالب الاحوال
سرية طلقها فتعتق
وقال بعض ان نوى عناقا
وهو مراد جابر بن زيد
لانه قد جعل الطلاقا
ونية المجاز تشرطنا
وقال قوم إنها تستخدم
خوفا من الشبهة في الفروج

فحكها في ذاك حكم المال
يوم أموت وطؤها بالمره
تكون حرة بدون نوم
يكون وطؤها لذا محلا
من غير تحديد بمحدد يوجد
وطؤها لا يمنع إياه
على سواء وطؤها قد حجرا
فموته يوقعه في الضبر
وهو يغيب تارة ويحضر
ويكفي نفس النوم والليلي
منه بذا وقيل ليس تعتق
تعتق وهو قيد الاطلاقا
لو أنه أهل نفس القيد
تجوزاً غنى به العتاقا
في صحة المجاز حيث عنا
لكنه لو طئها لا يقدم
فالورع الكامل في الخروج

باب استخدام العبيد

والله قد فضل بعض الخلق وقد أذل بعضهم بالرق

وهو ابتلاء منه للصنفين
 فالعبد أن قام بحق الرب
 كان له أجران حيث صبرا
 وسيء الملكة فيما نسمع
 فالعبد مما طلب التمليا
 وذلك حيث العلم فيه يلزمه
 وليس للعبد بأن يصوما
 لا سيما أن كان في الصيام
 وهكذا ليس يصلي النافله
 وجائز أن يحضر الجساعه
 لأنما حضورها شعار
 وقيل لا يحكم للعبد
 وما لهم قيلولة النهار
 لكن له أن يستريح ليلا
 فإله بعد العشا يستخدمه
 وجاز إن أراحه مقدارا
 كذلك قيل ولاهل الباطنه
 فأنهم بالليل يزجرونا
 ووقع الريب بهذا الحال
 سليل عبدالله غسان الفتى

يشكروا ويصبروا للذين
 وحق سيد له مربى
 للطاعتين وهو عبد شكرا
 لا يدخل الجنة فيما يرفع
 كان على سيده لزوما
 والنسب في سواه مما يعلمه
 نفلا بدون أذنه لو يوما
 ضعف عن الخدمة والقيام
 بدون إذن حيث كانت شاغله
 في الفرض لا في غيره من طاعه
 يحضره العبيد والاحرار
 براحة لو كان يوم العيد
 إلا بأذن السادة الاحرار
 وذلك حق يلزم من المولى
 إلا بطيب نفسه اذ يكرمه
 خدمته أراحه نهارا
 في هذه الرخصة نفس ماكنه
 وبالنهار الزجر يتركونا
 على الامام الكامل المفضل
 اذ ذكر العدل وما به آتى

وان عدله ملا أماكنه ولم ينل منه عبيد الباطنه
وذاك منه رضي الاله عنه مقام الخوف ما أعلاه
أو أنه لم ير نفس الرخصة قرأيه الاخذ بقول الشدة
وليس للملوك يخدمنا لغير مولاه بليل جنا
لانه وقت استراحة فان يخدم فان فعله له يهن
وماله في الحكم أن يستعمله بما يراه عاجزا ان يعمله

باب كسب العبيد

والعبد لله ولي وما يكتسب فأنظر الى قول الاله فيه
وما أتى العبد من الثمار ولم يكن يعرفه مولاه
حتى يصح انه حرام وذبح ما صاد فيمنعنا
لانه قد صار ملك السيد وان يكن قد أطلق الإباحه
كذلك ان رأى فساد المال وفي زمان المصطفى قد كانا
وما استحق العبد بالوصيه فأكثر الاقوال انه له
فأكله له حلال طيب تلقاه لا يملك ما يأتيه
عند حصاد النخل والاشجار من أين جاء فهو حل جام
والاصل حله فلا يلام الا باذنه ومحرمنا
ذابحه بدون اذن معتد فها هنا لا نمنع ذباحه
فذبجه باب من الحلال وبحلال أكلها أفتانا
من غير مولاه أو العطيه وليس للسيد أن يأكله

الا برأى ذلك العبد وفي قول لمولاه يكون فاعرف
 وان يبعه وله مال فذا لذلك البائع ان شا أخذنا
 وان يكن اعتقه فقيلا يكون حكمه كمثل الاولى
 وقيل للسيد ما قد بطنا من ماله خلاف ما تبينا
 وذلك ان ظاهر الاحوال عتاقه بظاهر الاموال
 والنفس بالتحفى لا تطيب لانه عن علمها محبوب

باب ادب العبيد

وحيث كانت طاعة المليك واجبة له على المملوك
 فتركه الطاعة يوجبنا له عليه أن يؤدبنا
 لانه العاصي بلا محاله وأكثر الفساد في ذي الحاله
 وقال في الاصل مقالا فاعلم لا يضرب العبد اذا لم يخدم
 لكن على ترك الصلاة يضرب ونحوها وذلك حين يجب
 واتى من ذا المقال أعجب مع اتى أقول فيه يضرب
 وقد ضرب الذي يزدجر به ومولاه له يعتبر
 وقيل يضربن على الادبار ولا يجوز ذاك في الاحرار
 وان يخف اباقه يباح تقييده وما به جناح
 وهارب له يجوزنا لعله بذلك يرجعنا
 ولا يجوز لفتى أن يطعمه في حالة الاباق أو ان يكرمه
 قيل ولو مات بذلك جوعا الا اذا ما قصد الرجوعا

باب العتق

وأمر الإله بالتحريم وذكر الكتاب فك الرقبه من علينا مرتين بهم ونعم الإله لا تزال والشكر للنعمه يوجبها والشكر أن يؤدى الواجبا والكفر عصيان الإله بالنعم والعتق بالالفاظ والاحوال وذاك أن يقول قد أعتقتك ومن يقل لعبده يا حر وان يحاكمه فقل يحكم لان ذاك ظاهر الاطلاق والحكم بالظاهر لا بالقصد وان تقل لله قد سرحتك ومن يقل لله أنت يا قتي ومن يقل أنت لوجه الله وان يقل أعتقتك الإله والقول بالعتق لديه أوثق

ووعده المعتق بالأجور وانه مثل اقتحام العقبه ملكهم ومرة عتقهم مبسوطه وما لها زوال وكافر النعمه يجرمها ويقضى الحقوق والمآربا ومن عصاه مستحق للنقم يكون قالاول ذو المقال أو أنت حر وكذا حررتك ولم يرد عتقا فلا يضر بعقضى اللفظ وما يلزم وعكسه دعوى على العناق والقصد بين ربنا والعبد فالعتق ظاهر فخل عبدا لا يوجب العتق لمن به أنى فالعتق ظاهر بلا اشتباه فالخلف فى انعتاقه رواه قلت وهو بالمقال أطلق

وإن يخف عليه من سلطان
 وجزم الاصل بقول العتق
 وإن يقل هذا أخي أو صاحبي
 وذلك أن خاف عليه وكذا
 فالتصدد عندنا هو للمعتبر
 ولفظة الحر بها يعتبر
 كذلك العتيق قد يراد
 أعنى اذا - ما قاله لعبده
 ومن يقل في اللفظ اذ يقر
 يعتق من حال عليه عام
 بالحوال يستحق هذا الوصف
 فانه من بعد حوال يستحق
 وذا القياس فيه عندي نظر
 فبعضها يقدم في أيام
 ولا أرى كالعرف فيه ضابطا
 فأعمل الفكر هنا واجتهدا
 وقائل بعض غلامى حر
 كذاك ان أعتق منه أصيحا
 لانه لا يتجزأ وهو
 وإن يكن له شريك فيه

فقال حر فيه قولان
 وهو كما ترى وفاق النطق
 أو ولدي فالعتق غير واجب
 ان قاله تلطفاً ونحو ذا
 واللفظ قالب له يقدر
 عن حدة الانسان اذ يؤمر
 به القديم فله المراد
 وقد نواه يعطى حكم قصده
 كل غلام لى قديم حر
 ودونه لا يعتق الغلام
 وآية العرجون تعطى الكشفا
 وصف القديم وبه هذا الحق
 وقدم الاشياء لا ينحصر
 قلائل والبعض في أعوام
 فان ضبطت العرف صرت قاسطا
 فعامل الفكر يصادف الهدى
 فالعتق في جميعه ير
 فالعتق واقع على العبد معا
 بالسريان يعرفن ويروى
 يقوم العبد بما يأتيه

ويغرم لشريك سهمه ويطلب الاله يغفر ائمه
 لانه مال سواء اتلنا بذاك قالتم مع الغرم لنا^(١)
 وان يكن لا يعرفن الحكما خطأ يدفع عنه الائمة
 وان يكن أعتق عبد الغير بغير اذنه فما من خير
 لان عتقه يكون باطلا لا يذهبن ما كان قبل حاصلا
 كذلك الفاضل ليس بحرى عتاقه اذ ذاك نوع حبر
 ورجل قد اشترى مفعوبا وكان عنه امره محجوبا
 أعتقه يريد نفس القرية ففي ثبوته خلاف الامة
 فبعضهم أمضاه حيث كانا غيباً وبعض قد رأى البطلانا
 وقيل من بعض العبيد أعتقا ولم يسم أيهم اذ نطقا
 ان العبيد كلهم أحرار في حكنا وماله انكار
 من قال يوم اشترى فلانا فانه محرر اعلانا
 ثم اشتراه قيل ليس يعتق اذ لا عتاق قبل ملك يصدق
 كذلك المرأة في الطلاق فهي كهذا الحكم في العتاق
 وقيل ان سمى فلاناً يعتق كذلك المرأة منه تطلق
 وأول القولين هو الأكثر وهو الذي دل عليه الخبر
 وان يعلق العتاق يعتق عند وقوع مابه يعلق
 كقوله ان جاء زيد يوما فانت حر لا تخاف لوما

(١) قوله « لنا » أي حصل . مأخوذ من لفيت الشيء
 إذا وجدته — حاشية في الاصل

فانه عند محي زيد
وامرأة قالت عبيدى عتقا
أن أصبحت والحيز قد أتاها
ومشتر من رجل عبيدا
قال لهم من كان منكم حرا
فالكمل قالوا انهم أحرار
فلهم حبر بهذى الصفة
من قال ان جاء سليلي حيا
فان آتي ميتا فما من عتق
لانه لم يوجد القيد ولا
وقائل ان ولدت غلاما
فولدت اثنين قيل عتقا
ووجه الخلاف في غلام
فعند قوم يقتضى الاطلاقا
للاولين أول القولين
ثم من التعليق نوع يذكر
وذلك ان يعلقه على
فالعبد مملوك قبيل الاجل
وان يدبره على شخصين
ومات واحد فلا يعتق

يعتق لاعتبار هذا القيد
ان لم أصل في غد فاتفقا
فالعتق في عبيدها يغشاها
ثم استراب بيعه الحديدا
فليصرف ولا يخاف ضرا
ولم يصح منهم اقرار
الا باقرارهم أو حجة
كان عبيدى عتقا عليا
يلحقهم وانهم في الرق
عتق مع انتفائه تحصلا
مملوكي فذاك حر داما
كلاهما وقيل بل من سبقا
وفي احتمال أوجه الكلام
وبعضهم لوحدة قد ساقا
والآخرين الثاني دون مين
يقال للعبد به مدبر
وفاته أو موت بعض العقلا
وبعده يكون حراً فاقبل
خدمته بينهما نصفين
ويخدم الثاني الى أن يلحق

وان يكن مدير قد قسلا
فحقه حرمان ذاك العتق
كثل من قد قتل الموروثة
ورجل كاتب عبده انعتق
لو عجز العبد عن الوفاء
وذلك ان العبد يشري نفسه
فعند ملك نفسه ينعتق
فانه لو قال ان أدبنا
فلا يحرر من قبل الاداء
وهو مراد القوم في المكاتب
فصورة الكتابة المذكورة
فعرفنا يجعلها يعبا وما
وذا هو التحقيق تنفيذا
والعتق قد يكون بالاحوال
فالمال ان يملك الانسان
كذلك الاخوة والابناء
فانهم بذلك يعتقونا
كذلك الاخوال والاعمام
ولا كذلك الصهر والرضاع
لكن ذا الرضاع لا يباع

مولاه للعتق وقد تعجلا
وان يكون دائما في الرق
فالمنع صار حكمه المبروثا
من حين ما كاتبه العتق استحق
فالعتق لا يشترط بالاداء
من سيد العبد بما كسبه
وهو خلاف ما به يعلق
فأنت حر لا اذا أبيتنا
اذ كان بالاداء قد تقيدا
فالخلف راجع الى التغاطب
معهم خلاف ما لنا في الصورة
قد صوروه فهو شرط لزما
به الخلاف ونحررنا
ومرة يكون بالافعال
أباه أو أما له تصان
ملكه البيع أو الشراء
وهو حق لهمو يرونا
وكل من نكاحه حرام
فلك ذين فيه الاتساع
لحرمة الرضاع الامتناع

فان يبعه رد ذاك البيع
 وقيل ان بيع ذي الرضاع
 وان يكن قد ورث الرضيعا
 والعبد ان اسلم قبل السيد
 لو اسلم المولى فذاك حاله
 وان يكن اسلامه بالقرب
 فانه يدركه كالحكم
 وأصله في خبر بالطايف
 عن النبي فيه قول يذكر
 من يتق الله يلاق مخرجا
 وحيث كان عتقه بحق
 وان يكن سيده ذا ذمة
 لمكن يبعه علينا يجبر
 ومزيان العتق قد تقدم
 لانه من جملة الاحوال
 من ذلك المثلة يقطعنا
 او عينه يقطعها او فسكره
 فانه بذل الفصال يعتق
 حامية له وفيها رغبا
 حقيل في تحريرها بذلها
 وقيل لا يرد المبيع
 يجوز فالمنع بلا اجاع
 سواء ليس يبعه ممنوعا
 فاحكم بعته دوام الابد
 فلكه من بعد لا يناله
 قبل فراق العبد دار الحرب
 في الزوج والزوجة في التسمي
 يوم ثقيف في الحصار الكاشف
 فيمن اتانا منهم محرم
 فالعبد بالتقوى الى ذا خرجا
 فلا يعود / ابدا لرق
 لا يعتق منه لكلك القصة
 كيلا يرى مسلمانا يكفر
 وما به العتق لمال فاعلما
 ودونك العتاق بالافعال
 يدا او الانف فيجذعنا
 يقطع كذاك ما لا اذكره
 عقوبة ورقه لا يلحق
 واذهبا للحلى يوما ثقبنا
 خلف ولا عتق ارى هنا كا

لانه لم يقصد التمثيلا	وانما قد قصد التمجيدا
أراد معنى صالحا فكيفا	يعاقبين بعقوبتها ويوقفا
لو كان ذا الشقيب مثله لما	كان الخليل آمرا به اعلا
ف قيل ان سارة قد ثقت	عن أمره هاجر يوما فثبت
فكان ذاك أصل هذا الفعل	ثم استمر فعله في الكل
وأمة له أراد يأمر	بمختنها فليس فيه ضرر
لان ذاك سنة وفيه	كرامة لزوجها النبيه
وسيد رأى بعبدته ألم	فجاء بالنار اليه وزعم
ف قيل ان عبده يعتق	وقيل لاعتق بذاك يلحق
وهو الصحيح اذ اراد العافية	ليس لنا بالعق ان تكافيه
والحرق المعتق لا لمعني	اذ ذاك مثله فيعتقنا

باب ذكر الولاء

وهو اتصال يبق بعد العتق	كنسب الانسان عند الحق
قال النبي الهاشمي العربي	ان الولاء لحمه كالنسب
لا بيع فيه لا ولا فيه هبة	فهل سمعتم من يبيع نسبه
فيعتقل المولى ويعقلنا	عنه ككل من يناسبنا
وذلك الولا لمن قد اعتقه	فالشرط فيه باطل لو اطلقه
قد اشترت عائشة بربره	مع الولا اليهم مصيره
فأبطل المختار ذاك الامرا	وزجر للمشرطين زجرا

وقال في جملة ما قد نطقا
 وام المؤمنين هي المعتقة
 وتلك سنة عليها ينبنى
 والخلف في المسلم ان اعتقه
 وانه تحت الحديث داخل
 وقتل قوم انها ولاء
 وانه لم يجعل الرحمن
 ما جعل الاله من سبيل
 وفي مكاتب فبعض قالا
 لانه في حكم من اعتقه
 وقال قوم لم يكن من كتابا
 فهو شبه البيع لا محاله
 واتى بما مضى أقول
 لان منه الفضل في المكاتبه
 فأخذه المال من العبد على
 والكل معتق لاجل غرض
 وامرأة قد اعتقت ولاها
 والعبدان من حرة قد ولدا
 يتبعها الى مواليتها وان
 وانما كان لاه تبع

ان الولا لمن لها قد اعتقا
 صار الولا لها بما قد حققه
 كل ولاء لعتيق بين
 ذو الشرك قبل في ولائه له
 لانه المعتق والمحال
 للمسلمين الكل اولياء
 لمشرك في مسلم سلطان
 للكافرين موضع الدليل
 يليه من كتابه اجمالا
 وان يكن بعوض اطلقه
 كعتق اذ كان مالا طالبا
 فذا هو الوجه لدى مقاله
 لا يقطعن ولاءه المبذول
 وهو كعتق لظهار واثبه
 عتاقه كرده من حلالا
 فلم يكن للانقطاع مقتضى
 لقومها من دون من ولاها
 فانها تبجر ذاك الولدا
 يعتق ابوه فاليه يرجعن
 في الصورة الاولى لحال منسح

وذلك ان العبد لا يجر
وحيث ما صار ابوه حرا
والدعوى في الانساب والولاء
وذلك ان يدعي الميراثا
وذلك ان دية الخطاء
وليس في الولا اذا ما انكرا
لكنه بالبينات يحكم
وهو كمثل نسب الانسان
شيئا وانما يجر الحر
ضم اليه حاله وجرا
مهدورة الا لمعني جائي
بذلك او يدعي الاحداثا
تجعل في الانساب والولاء
يقضي بايمان على من انكرا
ان عدمت فلا ولاء يلزم
ليس به شيء من الايمان

كتاب العدد

وتلزم العدة زوجة الفتى
او خرجت بالخلع والخييار
ان كان من بعد الدخول كانا
وقد مضى العدة للنساء
وها هنا اذكر باقي العدد
وانها للزوج حق نصا
فما لكم على المطلقات
فقوله فما لكم دليل
وقبل حق اللالة وهوا
لانه لله حق من جهة
مطلقا او كان عنها ميتا
فالاعتداد في الجميع جاري
ومطلقا ان بالمات بانا
من الظهار ومن الايلاء
وهي على توزيعها في عدد
بذلك الكتاب حيث خصا
قبل الدخول عدة توائي
ان لهم ان وقع الدخول
لا ينفين السابق المقوى
وزوجها من جهة موجهه

قاله قد الزمها إياها فهو نظير قود في القتل وبعد ان يدخل ان تقاررا وقيل لا عدة تلزمها وان تناكرا فتلزمنا والقول قولها اذا ما دخلا يلزمه لها الطلاق أجمع وامرأة يرتد عنها الرجل وقيل في التي زنت تجتنب وهو احتياط عن وجود الحمل وقيل فيمن جامع الجبار خوفا من الحمل ومهما وجدا وقيل ذاك في التي لم تتصل وذات زوج فلذلك البعل وهو مقال يلزم من جريانه لان ابنها الذي تحصله حكما من المختار في الالحاق وذاك ان لم يقع اللعان وعدة الایس والصبية وهكذا من لم تكن تحيض

لاجل زوجها اذا أناها فالحق لازم لاجل الكل بعدم المس وما تناكرا وقيل لا تعذر حتما منها قولا ولا سواء تعلمنا بانه قد مسها وفعلا وقوله ما مسها لا يسمع عندها مثل الطلاق تجعل كعدة الطلاق لا تقرب من غيره فيها بذاك الفعل رغما فحبيضة لها مطهار حمل فحتى تضعن الولدا بحبل زوج وأرادت تحتل انيانها ولو يوم الفصل فيمن زنت وعندنا بياته من الزناء للفراش تجعله كيف لنا ان نمنع التلاق بينهما فلعان شان ثلاثة الاشهر نفس العدة خلاف من عاودها المحيض

وان تكن صبية مراهقة
ثلاثة عدتها والباقي
خطبتها في التسعة الشهور
كذلك لا يلحقها المطلق
وقال بعض بالثلاثة فقط
فعدة الحامل حتى تضعها
الاممية قبيل الاجل
عدتها الأبعد من حالها
اربعة الاشهر عند عشر
ونصفها للامة الملوكة
وقال قوم وضعها بحمل
دليلهم حديث الاسمية
وقولهم ينقل عن علي
وحامل في بطنها اثنان
وهكذا ثلاثة وأكثر
حتى يضعن حملهن قالوا
لو وضعت بهيمة فتخلص
وأول القولين عندي أقرب
وعلى ارباب الاخير اعتلوا
بذات حيض بثلاث حيض

بسنة في الاحتياط والله
خوفاً من الحمل الذي يلاقى
عندهم ليس من المحجور
لان ذا للاحتياط يلحق
مالم ين حمل بها فليشترط
من هذه وغيرها فاستمعنا
قد وضعت تؤمر بالتمهل
من وقتها ووضع ما عليها
من اليأى وقتها لتدرى
وهذه الطريقة الملوكة
نكاحها لو لم يتم الاجل
وصحبنا خصوه بالقضية
وعن فتي عباسنا العلى
تخلص عند وضعها لثانى
لانما الجميع حمل يذكر
رب العلى فادخل الاحالا
به وقيل انها لا تخلص
لانه حمل ولا يستغرب
بان ذاك علة لاحمل
ان طلقت ودونها لاتنقضى

وهي التي تذكر بالا قراء وقيل ان القرء نفس الطهر وان تكن ذات حيض فانقطع فقيل بالحيض لاسواء تنظره الى الاياس نما وقيل عامين وقيل عاما وهو مقال عمر الفاروق فهي كمثل من يراهننا فتدخلن في اللواتي لم تحض وسبق ذاك الدم ليس يمنع فهذه الايس ذات دم فانتقلت عندها للاشهر وقطعه بسائر الاسباب وقيل الا مرضعا ينقطع فيستحيل دمن لنا فهو دم منتظر الرجوع فلا يشابه الدم المنقطعا وان تكن عدتها الشهورا فقيل لا تحسب ما قد بقيا

فالقرء وهو الحيض في الافتاء لا الحيض والاول اقوى فادر فالاختلاف في اعتدادها وقع عدتها لو لم تكن تراه تعتد بالشهور حين نما تعتد ثم تأخذ الفلاما وجابر ومسلم التوفيق. تعتد للحوطة مثلنسا اذ دمها بالانقطاع قد رفض من جعلها منهن حين يقطع كانت وصار حيضها لعدم وسبق ذاك الدم لم يغير كقطعه بالسن والاحقاب عنها فذاك شأن من قد ترضع يكون للابن غذاء ينسا بعد فصال ذلك الرضيع بسبب غير رضاع وقعا فطلقت من شهرها أخيرا من ذلك الشهر الذي قد فنيا

وقيل بل تحسبه والاول
 والاخذ بالثاني يجوز مثل من
 والحيض مهما أدرك الصبي
 قاتها تعدد بالحيض
 كذلك من قد طلقت وماتا
 وذلك ان كان الطلاق رجعي
 ولا كذلك بائن ومن مضت
 وقيل لعدة للصبي
 وهكذا ان كان كاح غيرا
 وأصله القول بأن ذا كا
 واتى أقول حيث يقع
 ان السخول واعتدادها معا
 ان ثبت التزويج يوما تبعت
 أما ثبوت بعضها مع منع
 لا تقبلن ذلك ممن كانا
 سرية قد مات عنها السيد
 وعدة الوفاة إن دبرها
 ولست أحرى أصله ولا أرى
 لأنما العسدة للوفاة
 وهذه سرية ان تركا

عليه عند من مضى المعول
 يعترض الايام للصوم افهم
 قبل انقضاء العدة الشهرية
 وما مضى من جملة المرفوض
 تعدد عدة التي قد قاتا
 ومات في العدة عند الجمع
 عليها لانها قد انقضت
 من ذي الصبا ان جاءت المني
 لو كان بالعرس عليها اشهر
 وقف الى أن يصل الفراكا
 تزويجهم فالاعتداد يقع
 كل على التزويج قد تفرعا
 أحكامه طراً والا منعت
 بعض فباطل بحكم الشرع
 والحق قد أظهرته اعلانا
 كعدة الطلاق قيل تعدد
 وذلك حيث انه حررها
 ذلك من مقاله معتبرا
 في حكمها تختص بالزوجات
 جاءها أو كان عنها ملكا

ففي الجميع حكمها الاستبراء وليس الاعتداد فيها بحرا
وان تكن قد دبرت وحررت بموته فبالطلاق اعتبرت
لانه أدركها التحرير فهي إذا كطالق تصير

باب احكام العدد

وكل عدة لها أحكام فتخرج الدمية الدميعة
لان تين ليس من نسائها على المالك اتباع السيد
وهو خلاف الحكم في الحرائر ليس لها الخروج حتى تخلصا
وجائز اخراجها ان فعلت ومثله يقال ان آذته
وان يكن طلاقها رجعيا وتكحلن عينها النجلاء
لعل من طلقها يعود فانه أولى بها في العدة
ليس لغيره بأن يخطبها فانها بذلك قيل تحرم
وهو عقوبة لما تعجلا بها على نسائها الا لزام
وهكذا المملوكة الكليعة بل من عدونا ومن امائنا
كيف لنا نقول هاهنا أقعد لزومها البيت بحكم ظاهر
ولاله يخرجها تخلصا فاحشة وذاك مثل ان زنت
لسانها بالشتم ان رآته فلبس الحرير والحلياء
وتدهن وجهها الوضاء لضمها وتذهب الحقوق
اذا أرادها بوجه الرجعة ولا يعرضن ولا يطلبها
على الذي يخطبها ويأثم فهو كنع ارث من قد قتل

وان تكن قد منعت إذ خطب
وهكذا ان خطبته وهو لم
فجائز ان يتزوجنا
وان تكن صبيسة فتحرم
وقيل لا تحرم والمقدم
وهو أشد لفساد سدا
وان يقل عند انقضاء العدة
فاخبرته ما عليه خرج
كذلك قيل وهو عندي أشبه
بل لا يجوز في المطلقات
ومن يعرض في الطلاق فكن
وذلك محجور الى أن يصل
وقد أن تم بمنعنا
وهكذا عمتها والحالة
وجائز يخطب من ذكرنا
وان تكن بابنة فقيل له
لانه له بها تعلق
والاخذ بالسابق لا يضيق
لان ذا تعلق لا ينفع
ومن يكن ذا أربع فاستبدلا

ولم تحببه فالزواج لم يعب
يجب الى ما طلبته واحترم
بها وذلك لا يحرمنا
بوعده ذلك الوالد المعمم
اكثر ما قالوه فيما حكموا
فاحذر هديت تترك الاشدا
فاخبريني بنام المدة
وجائز له بها الزوج
بحالة التعريض وهو يكره
وجائز في عدة الوفاة
في عدة الموت لما يصرحن
محملة الذي له قد أجلا
من أختها أن يتزوجنا
وكل من كان بهنئ الحالة
قبل تمامها اذا أردنا
تزويجها والبعض قال ليس له
وذا بالاحتياط عندي أوفق
وربما أيده التحقيق
شيئا فكيف للزواج بمنع
يعضها الى الخلوص مهلا

كيلا يكون جامعاً لحس وانها في حكم زوجة له
 وبانقضائها تصدقنا ولا يحل كتبها لذا
 أقل ما تصدق فيه تسع وعشرون وعند قوم
 وأصله اعتبار ما للطهر أقله في أكثر الأقوال
 والحيض بالثلاث في أقله وهي ثلاث حيض فما انقضت
 والقائلون بالمقال الأول فهي ثلاث حيض فحالات
 فأول العدة إذ تمحيض وحيضة في وسط الطهرين
 وقبل غسلها بأخرى الحيضة كذلك حامل وابنها خرج
 له يردّها بهذا الحال وليس للنساء في ذا مدخل
 وليس يجزى دون شاهدين وهو مقال قد أتى عن مسنده
 لان من طلقها في الحبس مأوى وانفاقا وما مثله
 لأنها بها تؤمننا قد جاء في الكتاب معنى ذاك
 من عدد الايام إذ تقضيه تسع وشهر عدة باليوم
 وحيضها من قلة وكثر عشر من الايام والليالي
 في أكثر الأقوال عند أهله الا بشهر عند تسع قد مضت
 يلقون عشر الطهر عنها فاحفل طهرين فهي من هناك قبلت
 وآخر اعتدادها المحيض فذاك وجه أول القولين
 يمنع من طلقها في الرجعة منها سوى الرجلين قبل لاجرح
 بشاهدي عدل من الرجال كذلك في التزويج ليس تدخل
 وبعضهم بشاهد أمين نجل تيم وسواه بعده

فغيره من سائر الاصحاب فهو به منفرد والامر فنحن حيث امر القرآن والخلف في العدل على أقوال لا يظهرن سوى الجميل منه ويأطن الامر لرب الامر وهو من الله امتنان ظاهر فالعبد في ستر الاله يسمي وحكمة الاشهاد نقل ماجرى فيرفعون . ذاك للمردوده وان تكن حاضرة ثرد بمحضر الشهود المسلمين وان يكن راجعها وجاها ومكتته قيل لا يضيق لانها تعجلت من قبل أن وقوله بأنه قد ردها وان يقل بحقها رددت فقيل حق غير ما قد سبقا وقيل لا يلزم غير الاول وهو الذي يظهر في التحقيق

جميعهم لم يرض بالجواب بشاهدي عدل يقول الذكر لا حيث ما قال لنا فلان أرجحها المستور في الاحوال كذاك لا ينقل أيضا عنه ليس لنا التفتيش عما يجري وهو على العبد حجاب سائر فياله سترأ أتم نفعا وانه قد ردها وابتكرا لتعلمن في أمرها شهوده فقيل يجزى دون هذا الحد دون العلول قيل يكتفونا وصدقته حين ما أتاها وقيل بل حقها التفريق تسمع حجة الرجوع فافهم بنفسه يكون دعوى عندها فلانة حسب الذي قد كنت كمثل يلزمه ان يصدقا لانه مراده بالمقول اذ لم يرد تعدد الحقوق

يقول قد راجعت أرددت
وان يحدد النكاح كانا
ويلزم الميتة الاحداد
لاتلبس الحلى ولا المعصfra
كذلك الثمان والخضاب
وتلزم بينها لداكا
ان خرجت لحاجة فترجع
ليس لها قط صلاة الخمس
وان تكن صبية فيؤمر
بمنعها أن تلبس الحليا
ككل بما أمرها بالطهر
وقوله في الاصل في القضيه
لو جعلت في رجلها خلخالا
يقال في تزويجها موقوف
قان يمت ينتظر البلوغ
وقدمضى ترجيح قول بالصحة
من ثم قد قدمت الاعتدادا
وذاة حنة توفي عنها
بأمرها الولي بالاحداد
ومن تكن في الملك لا تحدد

فلانة ووصلها أردت
أقوى من الرد لها أركاننا
في مدة العدة لاتزاد
كذلك الطيب عليها حجرا
وكحل عينيها لها يعساب
لاتخرجن ما لم تر الهلاك
يضمها عند الصلاة الموضع
إلا بيئتها مقام الحبس
وليها بأمرها ويزجر
أو تأخذن عطرها الذكيا
وبالصلاة ومعاني البر
ولا أرى هذا على الصبية
ينى على قول به قد قالوا
وهو مقال عندهم معروف
ان رضيت تعتد لاتزيج
فيلزم به ثبوت العدة
ولا أرى الوقوف لي مرادا
مثل صبية فيأمرنها
وهكذا يأمر باعتداد
ونصف حرة لها تعتد

وقيل في البائن بالطلاق تمنع حتى الكحل في الحداق
ولا أرى له من الصواب وجهاً فلعزوه الى الايجاب
وان يكن ندباً فيمكننا وهو بهذا الحال يقربنا
ولا أرى ثبوته في الكل لانه فيها عديم الاصل
فهذه أحكام تلك العدد ومن إلها لطيف المدد

كتاب الحيض والنفاس

وذكره هنا طريق القدماء من العائنين طراً فاعلموا
ومن هنا قدر تب الترتيبا عليه شيخنا أبو يعقوبا
وذاك لاعتبار حال العدد فانه الاصل لها في المدد
فبانقضاء الحيض والنفاس يزول عنها حكم الاتباس

باب الحيض

فالحيض دم جاء من فتاة قد بلغت تسعاً من السنوات
من موضع الجماع يخرجنا وهو من الصحة بحسبنا
لانما طبيعة النساء رطوبة تنصب بالدماء
تدفعه حرارة الطبيعة في وقته بحكمة بديعه
فهو دم لكن يخالف الما حكماً ووصفاً مخرجاً وحكماً
فلونه يكون ذا تلون وضبطه بالوصف أقوى ممكن

يضبط بالريح لانه أذى
وجاء في الحديث أنه امس
وإن أتى من خارج عن الرحم
بل استحاضة وذا ان ينبجس
على قم الفرج عروق تذكر
من هاهنا شق لها من اسمه
وليس تعطى حكمه بل تعطى
وبعضهم يقول تغسلنا
فلا يطاها عند فورة الدم
وذاك أن تغسل إذ تصلى
والامر بالفصل له استحباب
وان يكن من مخرج البول جرى
وذاك حكمه كبول سالا
كذلك دم قد آتى الحامل
ما جعل الاله في النساء
وقيل بل يكون حيضاً معه
لان ذاك للجنين قوته
وذلك بعض الحيض يعطى اسمه
وما أتى من خير نفاه
وان أتى الآيس بعدما انقطع

فمتن الريح هو الحيض إذا
أى متن الريح غيبث ونجس
لم يك ذاك حيضة فيأتمزم
به عروق وله حكم النجس
تشابه الحيض متى تنفجر
لشبه لون دمها بدمه
أحكام طهر ولذلك توطى
له إذا ما شاء يأتينا
ويجزه غسل الصلاة فاعلم
وبعدها قام لذلك الفعل
كرامة لنا ولا إيجاب
فان ذاك مرض بها طرا
ويغسل الموضع حين زالا
اذ لم يك الحيض في الحوامل
في حالة حيضاً وحلاً جائى
لضعف ذاك الحمل أن يجرعه
فيخرج عنه ما يفوته
ويلزم من عليه يعطى حكمه
فهو على الغالب لا سواء
دم كحاله التى بها ارتفع

فبعضهم يقول حيض تدع
وهؤلاء جعلوه داءا
وهو من الحيض اراه اقربا
لانما يرفعه يباسها
ويمكن الصحة أن تعودا
ان سلم العود فان الحالا
ويلزم المرأة ان تميزا
وقيل لا يلزمها والاول
لانما لها به أحكام
وهي اذا لم تدر ما التفريق
لا تدر كيف تفعلن بالدم
وبالبيان تعرف الطريقا
وصفرة أو حمرة تأنيها
ف قيل حيض وأناس قالوا
الا اذا ما جاء قبلها الدم
كذلك الكامن في الارحام
لكنه ينبع ما تقدما
والحيض لا يكون الا قاطرا
وهو يدوم في النساء أياما
وان يكن قبل الثلاث انقطعا

به الصلاة وأناس منعوا
بعد الاياس يطرق النساء
اذحالتها يمكن ان ينقلبسا
بكبر السن وذا اياسها
كحالتها ولم يكن بعيدا
يعود قد روى لنا امثالا
بين الدماء فتكون احزرا
أظهر في جنابها اذ تعمل
من ذلك الصلاة والصيام
فقال أمرها به يضيق
تصلي أو تصوم أم لم تصم
مبيننا محققا تحققت
في وقتها فالخلف جاء فيها
ليس بحيض بل هو اعتلال
فحكمه تعطى على ما حكموا
لا يعطى حكم الحيض في الاحكام
من قاطر الدماء حكما فاعلموا
ليس لها تفتش السرائرا
أقسه ثلاثة تماما
فعندهم ليس بحيضا وقعا

يل ذاك داء وأناس قالوا
 أقله مع هؤلاء ليله
 وقيل دفعة أقل ذاك
 ان أدبر الحيض فصلينا
 رويتها ملخصا للمعنى
 فعلق الاحكام بالاقبال
 ولم يكن يعتبر الاياما
 وهو قوي غير أنه ذكر
 فينبغي أن نجعل النساء
 فن تعود الليالي حكما
 بحسب العادة في الصنفين
 وعشر أيام مع الليالي
 وقيل خمس مع عشر أكثره
 والطهر لا يكون الا عشرا
 فكل دم جاء بعد عشر
 وهو مقال شيخنا الربيع
 لكننا العمانيون نقلوا
 من ها هنا تلقى الفروع تبني
 ولائي عبيدة العلامة
 كل دم يجيئها من قبل

بأنه الحيض ولا جدال
 ويومها ولا أرى دليله
 لما رووا من خبر هناك
 أو أقبل الحيض فتركنا
 واللفظ لم يوافق الوزنا
 كذلك بالادب في الاحوال
 فهذه حجتهم تماما
 أيامها في غير ذلك الخبر
 موزعات باعتبار جاء
 بذلك والبعض لها حكم السما
 وذا هو الجامع للقولين
 أكثره في أكثر الاقوال
 وقيل غير ذا ولا نعتبره
 فصاعدا والدون ليس طهرا
 من طهرها فهو حيض يجري
 وليس بالمقسال للجميع
 عنه وقوله به قد علموا
 في كتب الشرق لهذا المعنى
 قول فننشرن هذه الأعلامه
 وقت حيضها به تصلى

لانه في حكم الاستحاضة وذاك عنده بحكم العادة
والاحتياط للنساء مباح في قطعه عنها ولا جناح
وذاك ان لم نخش منه أمراً فقد يكون الاحتياط ضراً

باب احكام الحيض

ويرفع الحيض الصلاة عنها ويمنع الصيام حالاً منها
لكنها تقضى الصيام حتماً ولا قضاء للصلاة حكماً
وان آتاها الحيض بعد ما دخل وقت الصلاة يلزمها البدل
لانه توجه الخطاب به اليها وكذا الايجاب
وان تكن قد طهرت من قبل خروجه فانها تصلي
وتمنع المسجد لا تدخله والمس للمصحف لا تفعله
كذلك القرآن لا تقرأه وان تكن خافت فما يدراء
وجائز لها تبسملنا تبركاً أو تتعوذنا
وجائز دخولها في المسجد لضرر فان يزل لا تقعد
ويمنع الوطء فان وطأها فقد أتى الكبير اذا آتاها
وليس في هذا اختلاف أبداً بل فيه للامة اجماع غدا
يبرأ من فاعله ان لم ينب والوقف عنه من أغاليط الكتب
مستنداً على معاني الآية وما أتى في ذاك من رواية
مسئلة قد قلها من قالوا ونظم الاصل بها المقالا
يرأى اختلاف العلماء في زوجته فظن ان خلفهم في فعلته

فقال لا يبرأ من حليلها لان الاختلاف في تحليلها
 هيئات ليس ذا المقال حقا بل حقه ورا البحور يلقي
 هناك شيثان فاما الفعل محرم به يقول الكل
 والثاني تلك الزوجة المفترشه والخلاف في بقائها مفترشه
 ف قيل انها عليه تفسد وهو عن العمانيين يوجد
 عقوبة الفعل الذي تعجلا فهو كن موروثه قد قتل
 وبعضهم يرى بقائها له وهو أبونوح وتدرى حاله
 كذلك موسى وهو موسى الاول وقومنا عليه أيضا عولوا
 والاصل عن أصحابنا نفاه وهو موجود ومادراه
 كذلك ابن النصر في مقاله بين غير عارف بحاله
 لانه عزاه للجهول وبعده قد قال في التحليل
 بأنها تحلل بالدينار في قول ذاك الجاهل للمارى
 وهو مقال جاهل بالحال إذ ليس ذا الدينار للاحلل
 وانما ذلك تكفير لما أتاه من ذنب عليه أما
 مثاله كفارة الافطار في رمضان الاكل بالنهار
 فذلك التكفير لا يحلل ما كوله اذ كان فيه يأكل
 لكنه كفارة للذنب وذلك الدينار عن ذا القرب
 وزوجة الانسان لا يؤثر في حلها الدينار اذ يكفر
 ثم أبو الشعثاء قد توقفنا ومسلم كذا الربيع قاعرقا
 كذلك محبوب فهل تراه قد جهلوا الحكم بما أتاهم

كلا ولكن وقفوا من أجل ما
 اذ الدليل لم يكن مفرقا
 وإنما فرق من قد فرقا
 رأوا بأن فتح هذا الباب
 لأن غالب الوري يخشونا
 ففسادوه بفسادها لكي
 واستنبطوا حبيته ان جعلوا
 أيضا وفي الاصول أن النهي قد
 من هاهنا تشجعوا وفرقوا
 وفرعوا عليه أشياء تذكر
 من ذلك لا تحرم حتى تدخلوا
 لأنما التفتا الحثانين بذا
 بالالتقا تعلق الاحكام
 وينبغي لطالب المباشرة
 يأمرها أن تجعل عليه
 وشأنه إن شاء ما عداه
 إذ السخول من وراء الثوب
 فالأكثر من منهم قد فرقوا
 وما عليهم في الخطأ من حرج
 وإن يكن جامعها في الطهر
 رأوا من الحوطة فيه فاعلموا
 بينهما فيجعلوه موثقا
 لجعله باب المعاصي مغلقا
 بين الوري يفضي الى العطب
 فراقها والرب لا يخشونا
 يفسد باب الفحش عن ذلك القتي
 ذلك مثل ارث من قد يقتل
 يفضي الى فساد ما فيه ورد
 وحصل المطلوب حين وفقوا
 في جملة الفروع مما أثروا
 حشنة القضيبي طرا فاحفلا
 وهو الذي يوجب أحكام الاذى
 وليس دون الالتقا حرام
 يحذر فرجها بأن يباشره
 خرقه تمنعه لديه
 ويحذرون أن يقربن اياه
 مثل دخول دونه في الريب
 عمداً به والبعض لا يفرق
 ان كان ظنهم بأن لم يلج
 وعنده رأى المحيط يجري

فانه ينزع حالا عنها فان اقام بعد ما رآه وقولها الحجة معها كذبا . وإن تكن قد عودته تكذب وبعد ان مضى رأى السماء فقل لا تفسد وهو أقرب وانها حجتها قد أسقطت وإن وطأها حالة الاسكار وإن يكن قد قذف الجنابه ولم يمسا بنفس الذكر قد شبهوا ذلك بالجماع وفي القياس نظر لا يخفى وإن يكن جامعها بالعمد وحاكمته عند قاضي البلد فانه قيل عليها تقتدى فان أبى تمتنع منه وإن تكن لم تستطع دفاعه ومالها ان تقتله قطعا خلاف ما قد طلقت بالبت فانها تدفعه ولو قتل

وحالة الاخراج بمنحها فهو كمن بالعمد قد اتاه مقالها فالحرام ارتكبا فلم يصدقها وشاء يقرب فالخلف في فسادها قد جاء لانها قد عودته تكذب بكذبها وماله تعودت فالخلف ايضا في الفساد جارى في فرجها تعمداً اصابه فقل تفسدن عليه فانظر وهو من الخوطة في اتساع اذ لم يتم الاشتراك وصفا وبعده قابلهما بالجد وحلفته انه لم يعتمد منه بما تملكه من مبد عند الجماع لا تقربته فما عليها فوق الاستطاعة لعله يرى بقاها شرعا وأنكرت وجاءها ليأتى ان لم يكن يرجع عما قد عمل

وما لها بالاغتيا ل تقتله
 كذا قيل وهو قول ظاهر
 فان حبسه لها وجعلها
 وذاك بني منه واعتداء
 لكنها تستره ان يلزما
 وشرطه يطلق مرارا
 وان يكن قال بها في لفظة
 ولا يجوز عند ذاك يقتل
 وان وطأها في الحيض وجحد
 لانها زوجته في الظاهر
 لكنها الصحة فيه تلح
 والوطء في الادبار عمد افسد
 فبعضهم افسدها ولو خطأ
 قد قال ادبار النساء حرام
 قالوا وان كان حراما افسدا
 قلت ولكن قد أتى في المغو
 وانما افسادها عتاب
 وراكب الفروج بالحرام
 وهما هنا مسائل تقدما
 لانما لها الدفاع تفعله
 وينبغي فيه مقال آخر
 منزلة الزوجة اضرار لها
 فقتله ليس به هباء
 حكم عليها وكذا ان تقرما
 مفرقات ويحيي الانكارا
 واحدة فالخلف في القضية
 لعله فيه برأي يعمل
 قيل لها تعاشرته ان رقد
 وذا المقال لم يكن بالشاهر
 وعامل بالرأي لا يجرح
 والاختلاف بالخطا مقيد
 لما به عن النبي ضبطا
 عليه من إلهنا السلام
 ان أخطأ الفاعل أو تعمد
 عن مخطيء في خطأ وسهو
 وما على المخطيء ما يعاب
 هو الذي يوء بالآثام
 نظيرها فتقطع التكلم

باب النفاس

وهو دم يخرج عند الولد
فانه بالاربعين حسدا
وقيل بل أكثره ستونا
وفي أقله أقاويل ولا
ولفنا في ذلك اعتياد
وكل ما أتى من السماء
وان تكن قد ولدت بهيمة
وعندها قد جرت السماء
وان تكن قد ولدت من غير ما
والغسل للصلاة حتما واجب
ان سال دم بعد ان ينقطعا
وقبل ان يخرج ذاك الولد
وقال بعض بانفقاء الهادي
وهو من التخفيف يقربنا
وحكم ذات الحيض والنفاس
في كل حال دون ما اختلاف
وفي النفاس قالت الاعلام

كالحيض الا في مزيد الامد
أكثره والعشر أدنى عدا
وقيل بل أكثره تسعونا
نذكر كل ما به قد نقلا
تلتزم الفتاة ما تعتاد
في وقتها فهو نفاس جائي
أو لحمة قبيحة ذميمة
فهو نفاس ما به مرأ
دم فظاهر تكون فاعلها
وهو من السنة حكما واجب^(١)
أو لم يسلم فبعد ما ان تضما
ليس لها عن الصلاة تقعد
وقيل ان تركز للميلاد
والله بالعباد يلعننا
قد استوى عند جميع الناس
في موضع الاجماع والخلاف
حيض ولكن زادت الايام

(١) قوله واجب الاول بمعنى لازم والثاني بمعنى ثابت

ووطؤها فيه حرام مثل ما
وبعض من أفسدها هنا كما
وذا المقال في القديم أكثر
وبالغ الشيخ أبو نهبانا
وانما المصيب في ذاك الضيا
لان نص الذ كرخص الحائضا
وفي النفاس الوطء لا يحل
وانه يروى عن المختار
وانما الخلاف في افسادها
وليس ما نص عليه الذ ك
وان يكن عن النبي نقلا
وان يكن في ذلك اجماع
لنص المرسر وله خصائص

في الحيض من أحكامه تقدما
فلا يقول ها هنا بذاسكا
والتأخرون منه استنكروا
انكره على الضيا اعلانا
وان يكن أكثرهم مارضيا
وصار في النفاس معفى مارضيا
وانه قال بذاك الكل
محمد صلى عليه الباري
عليه بالاتيان في ميلادها
في شدة الامر كحكم يطرو
فهو من الآحاد وصفا جملا
فغاية الاجماع الامتناع
ولم تكن لغيره خصائص

كتاب البيوع

وشرع البيع لنا تعالى
لو لم يحل البيع في الاشياء
تحتاج إلى شيء فلا ندركه
وبينه صار لنا سبيلا

لحكمة صيرة حلالا
ضاق علينا واسع الفضاء
لان غيرنا غدا يملكه
وكان حكم ذلك التحليلا

والبيع منه جائز ومنه ما يكره والبعض غدا محرما
وها أنا أذكره جميعا لكتني أقدم الممنوعا
لان فعله حرام فوجب على العباد فعله ان يجتنب
وبعد المكروه فالباح اذ لم يكن في فعله جناح

باب الربا

وحرم الربا للائسلاء وشدد القول به تشديدا
حرب من الله لمن لم ينته وهو يجيء قيل من أبواب
أقلا في شدة الحرام وذو الربا مردودة اعماله
اذا درى به وذاك مبطل ويمحق الله الربى ويربى
وذلك الامحاق اذ هاب لما ويحبس المشرك ان تبينا
كذلك اليهود والنصارى وقد نهوا عن الربى فأكلوا
وتائب يأخذ رأس ماله وان يك الربا عليه معسرا
من ثم أخفى علة الربا وأغلظ الوعيد والتهديدا
فليأذنن بحربه أو ينته وعدها سبعون في الحساب
كن آتى الام بلا احترام لو كان قيراطا حواه ماله
لانه من الكبير يجعل للصدقات في كلام الرب
ينمو ويربو أو يزيد في التما بيع الربا منه مقالا ينسا
فقد نهوا عن أكله جارا وبخهم به الكتاب المنزل
وما يزيد ليس من حلاله يلزم ذا الحق له ان ينظرا

والنص جاء في صنوف ستة
والبر بالبر وفي الشعير
والمالح بالملح وطورا قالا
فهذه الانواع لا تباع
الا اذا يدا يكون يسد
وان يزد بعض فنيه اختلفا
بالبحر عبد الله وابن عمرا
وصحبنا أيضا عليه عولوا
وذاك معنى قدرواه البحر
فوجب الاخذ به في الفتوى
لانه أما مبين لنا
أو ناسخ لمقتضى التسوية
وفي القرآن ذكر الانتظار
والانتظار للنسيئة اقتضى
واجمع المخالفون طرا
ونقلوه عن ابي سعيد
ونقلوا عن ولد الفاروق
وزعموا بان الاجماع انعقد
والخلف جاء من وجوه أخرى
فبعضهم قد قصر الربا على

في ذهب بذهب أو فضة
بمثله والتمر بالتمر
ما اختلف النوعان بع حلالا
بعضا بعض وهو الاجماع
مثلا بمثل بعضها لم يزد
لو حاضرا بحاضر من سلفا
وجابر تليذهم لم يحجروا
فلا ربا إلا إذا يؤجل
يرفعه وفيه ذاك الحصر
كيلا نضيع الدليل الاقوي
قد كان في سواه حكما مبهما
في حاضر بحاضر في الصفة
في رد راس المال في الاعسار
اذ لا انتظار للذي كان مضى
بجعل ما زاد ربا وحجروا
من الصحابة أولى التمجيد
رجوعه للقول بالتضييق
عليه وهو عندنا حتما يرد
ما بين أشياخ العلوم تطرا
مواضع النص ولم يعلا.

لانه لم يذكر التعليلا فهو تعبد ولسنا نعقل
 فاستنبطوا علته بالفهم وقيل الاقتيات مما يدخر
 لانما المذكور بالخصوص وذكر النقدين اذ هما إلى
 فلا اعتبار بمنافع الوري وان يكن يسرع للفساد
 وبعض أهل العلم فيه حذروا وقيل ان علة الرباء
 فلا يباع حجر بحجر كذلك القرطاس بالقرطاس
 وقيل ان جملة الادهان فانه قد قيل لا يباع
 لانه جنسان ليس جنسا كذلك بيع الشحم بالالبان
 كذلك الحوت بحب علما وقيل من باع الكسيف والسماك
 لانما جميعه مطعوم وانه جنس بعيد لا أرى
 نيينا اذ ذكر الدليلا معناه والجمهور فيه علوا
 بالكيل أو بالوزن أو بالطعم لا مثل بطيخ وما لا يدخر
 أنواع الاقتيات في النصوص ذاك وسيلة بها توصلنا
 في الاقتيات ان يكن مدخرا فما الربا فيه بحكم بادي
 بكونه قبل الثلاث يفسد جنسية الشئتين بالسواء
 لانه جنس لدى المعتبر وبذلك كاه يبيع الناسي
 جنس كمثل الحل والاسمان هذا بذنا وقيل بل يباع
 فجائز ان يتقذن أو ينسا ليس به باس مدى الزمان
 لانه جنسان عند العلما نسيئة بالحلب والتمر هلك
 فالطعم هو جنسه المعلوم ثبوته فيمنعن ويحجرا

واللحم جنس فلهجوم الغنم
ولا يباع حيوان أبدا
لان ذاك ان يكن من نوع
أو كان من نوعين فالبيع منع
ووم الاصل هنا فجوزا
نسيئة وذاك وهم قد سرى
ولم يكن جوزة ابن النضر
والصايغي ظنه في النسبة
وبعد أن كتبت ما كتبت
يعينه في بعض أسفار الاول
ويشمل الملح نبات الارض
وهو من الجنس البعيد ان يقع
فهذه الانواع أدنى منه
من ذلك القضة بالنحاس
والثوب بالطعام والزبيب
كذلك اللحم بتمر وهما
لان قوما يجعلون الطعام
وبعضهم يجعل ما يكل
فالاختلاف في الفروع يبنى
وكل قائل بوصف يجعله

بغيرها ليس تباع فاعلم
بحيوان امدا ممددا
فالبيع حجب لربا المتنوع
لغية الثاني الذي به تبع
بيع بعير بشياه جوزا
له من ابن النضر حيث ذكرا
الايدا ولم يجر في الصبر
فن هناك قد أتته التخطئة
فاحكاه الصايغي وجدته
فالمن من توهيمه حالا حصل
في قول بعض دون قول بعض
فلا يرى المنع به يوما وقع
والبيع فيها ليس تمنعه
والصفر بالحديد في القياس
بالزيت واللحم كذا يطيب
في رأى قوم دون من قد حرما
وصفا لهم فيثبتون الحرما
جنسا اذ الكيل له اعتلال
على اختلاف لهم في المعنى
جنسا له فيمنع ما يشمله
(٢١ - جوهر النظام)

وربما قد جاء الاختلاف
 فينشأ الخلاف عند صنف
 اذ بعضهم يعتبر البعيدا
 مثاله الشحم مع الالبان
 لكن الاشتراك من بعيد
 كذلك بيع القطن بالكثان
 كذلك الثوب بحب مابه
 ولا يجوز الحب بالمبسل
 وذاك لاتفاقه في العلل
 وانه المقتات والمزكى
 فهو نظير التمر بالحبوب
 وهو كتمر بتمور يما
 وفي جراب يجراب تمرا
 خلف عن الاشياخ بعض حله
 لانه ليس بزائد على
 قلت ولكن صورة البيع
 وان يكن قد جعلوه قرضا
 وقيل بيع التمت بالعماد
 لانه لاسلف فيعرف
 أما الربا فليس ذا من باب
 بقربها أو بعدها الاصناف
 عند مقالهم بذلك الوصف
 وبعضهم يجعله بعيدا
 فاشتركا في الوصف يطهران
 فالمنع فيه ظاهر التباعد
 لانه تباعد الجنسان
 بأس لبعد جنسه من قربه
 نسيئة وهو مقال الكل
 في الوزن والكيل وطعم المأكـ
 فلم يكن فيه الخلاف يحكي
 كذلك الحبوب بالزبيب
 ومثل حب محبوب نوعي
 وهكذا جري يجري برا
 وانه كالقرض حكما جعله
 ما كان أعطى فلذلك حللا
 هي التي تقضى بالامتناع
 فالقرض لا بأس به فيمضي
 نسيئة يلحق بالفساد
 ولا السباد ممن فيوصف
 اذ لم تكن أوصافه حتما به

وحيث كان العبد ملك السيد
 لأنما العبد وماله له
 وحيث كان الاختلاف في الولد
 كذاك أيضا فرعوا عليه
 والابن ان أربى على والده
 وان يكن قد اقتضى الاطلاقا
 لان مال الوالد المسمى
 بلاخلاف فهو مثل غيره
 والصافي في الربا قد ذكرنا
 يذكرها في رجل قد اشترى
 قسالا لأبأس ولكن يعلم
 وانه ليس له الا الجري
 وهكذا الاحكام في القور
 يعلمه عند حضور المدة
 ان صح منه الاخذ كان المشتري
 وفي كتاب واضح الآثار
 رفعها الشيخ سليل درع
 قال وقد وجدتها بعينها
 وأنت تدري ان الاضطرابا
 لأنما فعل الربا مثل الزنى
 فلاربا بينهما لأحد
 فهو بماله يزيد ماله
 هل لأبيه ماله اذا ورد
 قولين في اربائه لديه
 قلن في الطارف أو تالده
 كلامهم فمنعه اتفاقا
 يكون من غير رضاه حرما
 من الوري في خيره وضيئه
 مسئلة يلزمنا أن ننكرنا
 جريا ببحريين لضر حضرا
 بائعه بأن ذاك يحرم
 قال حفظت ذاك عن حبر جري
 وغيرها من سائر الامور
 بأنه ليس له ما حده
 منه بريشا وأنا منه يرى
 موجودة في القول لا تمارى
 محمد منه حليف الشرع
 بخطه قد سلمت من ميتها
 ليس يسوغ الربا اعتبارا
 في كل حال لا يكون حسنة

ومالنسا تقيسه بالميتة
 مع ان الاستثناء فيها نصا
 وذاك ان الاضطراب يحصل
 والبيع لا يكون الا في البلد
 يلزمهم أن يطعموه جهرا
 فان أبوا كان له بالقهر
 والجري فوق حاجة الضرورة
 ومن يكن أربى له يخاصم
 وفي القصاص منه والمحالة
 لانه حق له في الذمة
 وقيل لا ينحط الا بالادا
 لكم رؤوس ما لكم لا تظلموا
 والحل والقصاص ليس ردا
 قلت ولكن يثبت الاحلالا
 لانه في آية الربا وما
 لانه من بعد الاعسار ذكر
 ورد رأس المال لا يستلزم
 لانما المراد منع الزائد
 فمن أحله فقد تصدقا
 والسم والخزير في الضرورة
 فهو لها بذاك حكم خصا
 بحيث لا شيء هناك يؤكل
 فهو لما كول البلاد قد وجد
 ويدفعوا عنه الاذى والضرا
 يأخذ لا بالربا والحجر
 من ثم تدري انها منكوره
 صاحبه أو ترجع للراحم
 خاف عن الاشياخ بمض قال له
 ينحط بالقصاص والتبرئة
 لانه المفهوم من معنى الهدى
 نرى يزدها الكتاب بحكم
 فكيف نترك هذا الحدا
 وان تصدقوا في المقالا
 أراء الا الحل مما لزمنا
 ومثله القصاص أيضا فاعتبر
 منع السقوط وهو شيء يفهم
 على الرؤوس دون حل الزائد
 ونال من ذلك الثواب وارتقا

باب مناهي البيوع

وحيث ما حرم ربنا الربا لكنه نهى عن اشيا فيه وكان اهل الشرك قبل المصطفى والآن صار ذكرها منسيا لا تشغل النظم بذكرها ولم وانما اذكر ما تعم لا يمدح البائع للبضاعة لانما الشاري بذاك يرغب وان يلك الشاري بنفسه مأل ولا يزيد فوقه من خبر والكذب ممنوع فمهما كذبا ولا يحل أخذ مال مسلم لان ذاك ليس طيب نفس ومن هناك قد نهى خير البشر وذاك بيع ما اختفى واستترا كالتمر في الضرف بدون نقش نهى عن النجش وذاك ان تزدد وعن مصبرات المواشي قد نهى

فقد أباح البيع حكما طيبا فجانب النهي ولا تأتبه لهم بيوع واما الشرع فلا ولم يكن الا اسمها مرويا يذكره في الاصل اذن فيلتزم بلوى العباد وبه آثم ولو بها الوصف الذي أذاعه وربما زاد علي ما يطلب فجائز يخبره بما حصل لانه ان زاد كان مفترى في نعتها فلا حرام ارتكبا بخدعة أو باحتيال مؤلم ولا يحل دون طيب النفس أمته عن بيعهم بيع الغرر ولم يراحواله من اشترى وكل مستور كذاك يمشي في سعة ولم تكن لها ثود وذاك أن يكون قد حينها

فيعظم الضرر فيحسبنا
 فمن هناك ثبت الخيار
 فان يشا الرد يرد صاعا
 فذلك الصاع عن اللز بدل
 وهكذا الثمار قد نهانا
 تحمر أو تصفر وهي حال
 فتأمن المأهة والفسادا
 ولا اعتبار بمحوائج تجي
 والزهو فيها هو الاحرار
 وبيع ما لم يدرك ممنوع
 وإن يكن أدرك بعض دون بعض
 وان يكن أدرك بعض منها
 وقال بعض ان يكن قد أدركا
 فيعطى للاقل حكم الاغلب
 وقيل ان بدا به قارين
 وذاك في اعتبارهم لا يحصل
 ولا أرى التحديد بالقارين
 وقد نهى عن التلقى للسلع
 وذاك ان يلقاهم فيشترى
 وهو نوع من بيع الغرر

من يشترى بأنها لبنا
 له الى ثلاثة بختار
 معها من التمر لما أضاعا
 ومثل هذا الحكم ينفي التحيل
 عن بيعها حتى ترى ألوانا
 فيها يزول عنها الاعتدال
 من كل ما كان لها معتادا
 ولا بمحادث قليل في المحي
 وهو البراك وهو الاصفرار
 ونقض ذاك عندنا مشروع
 فالنقض في الآخر حكما قد عرض
 فالنقض في الاخير يلزمها
 جماعة النخل طناه سلكا
 لكثرة الالوان والتقلب
 سبع فذاك درك يكون
 الا اذا الزهو بها يستمرل
 والشرع قد حدد بالتوين
 فالمتلقى فعليه الشرع منع
 قبل الوصول طالبا للمتجر
 لجهلهم بسعره والقدر

وقد نهى عن بيع حاضر لمن
وذلك رفق بالعباد إذ شرع
لنقمة ينتظر المحتكر
ينتظر الغلا به والناس
لا يرحم المضطر إذ رآه
قد هم يزاده في السلعة
وقد نهى أيضاً عن المحاقلة
يزرع قطعة له وأخرى
فقد يسدان كلاهما وقد
وقد يكون فيها العطاب
هذا محل النهي لا سواء
فبقى النهي ومعناه اختفى
وكره الاشياخ بيع المصحف
وما شراها عندنا مكروها
وذلك التكريه للتنزيه
وكرهوا بأن يبيع النارا
وحاجة الناس اليها بادية
وقيل بالترخيص فيها وهو
فالضوء يكفي لقضاء المنفعة
والماء في الآبار لا يباع

جاء من البذر يريد يظعن
من ثم الاحتكار فيهم قد منع
وهو الذي قوت الوري يدخر
قد عهم من عدم ذلك الباس
ولا يؤاوى جائعاً آناه
أغلى لديه من حليف خلة
وهو كرا الارض بزرع حاقله
لصاحب الارض تكون أجرا
يسد بعض وسواه لم يسد
فيثمان جميعه النهاب
والآن متروك فلا نراه
فن هناك في المراد اختلافاً
وأجرة الكاتب أيضاً فاقف
بل يستحب ذلك فاشتروها
لا غيره من صفة التكريه
لان فيها الانتفاع صاراً
فبيعهما من الامور الدانية
إن باع جبراً لا يبيع الضوا
والجر ان شاء له أن يمنع
إذ فيه طراً للورى انتفاع

ويبيعه يفضى الى التضيق
 ويبيعه الماء من الأنهار
 وهو سواء يابس ويجرى
 فبعضهم يطله والبعض
 وهو الذى مضى عليه العمل
 وعمل الناس وفتوى العلماء
 وكانت الأنهار من قديم
 ولم يرد في بيعها قط خبر
 وجهل مائها الذى فى الأصل
 لانه قد قامت البلاد
 والناس لا تطلب الا المنفعة
 والاعتبار لجهالة بما
 يشبه أنواعا من الغلو
 وكل ما كان حراما يمنع
 كذلك للثقة والتحذير
 والبيع للمغصوب ليس يثبت
 وذلك أن يبيعه من غصبا
 وأكثر القولين قول المنع
 لا يستطيع دفعه للشارى
 أيضا ومن وجه ولو لم يغصب

على الورى لو اسع الطريق
 فيه اختلاف العلماء نجارى
 لانه لم يدر ماذا يشرى
 يقول ما فى بيع هذا نقض
 والنقض فى الآثار قول ينقل
 يكاد أن يجعل هذا عدما
 قبل النبي المصطفى الكريم
 مع أنها مال لهم قد استقر
 ليس يضر مثل هذا الجهل
 على الذى من جريها يعتاد
 والانتفاع شرعنا لم يمنعه
 فى أصل هذا النهر من مقدار ما
 فلا نعد مثل هذا النحو
 بياعه كعذرة تجمع
 والدم بل كذلك المحجور
 ما دام مغصوبا وقيل يثبت
 لا غاصب على التعدي وثبا
 لعجز من قد باعه عن دفع
 وقدرة التسليم شرط جارى
 فنفسه يبيعه لم تطبه

وربما رخص من قيمته
والكدمي قال بالترخيص
قلت ولكن ليس ذاك يكفى
فهذه الثمار ملكه ولا
والعبد ملكه ومهما أبقا
ومثله أيضا جميع ما أتى
فسقط التعليل بالملك فقط
والعبد لا يباع للكفار
وان يكن منهم فلا جناح
لأنما المحذور منه ارتفع
لأنه يزيد في القوة
لكنه يباع في الاعراب
وقيل جائز يباع أيضا
فما جفاء البدو يبلغنا
وان يكن من الاباضيين
مخافة الفتنة والضلال
ولا يباع أبدا محررا
يكون مثل من له قد قتلا
فارق أهله وأمواله له
وصيره لا يطبق أمرا
وكل ما ذكرت من حجة
لأنه من ملكه الخصوص
مالم يكن شروطه مستوفي
يبيعها الا بوصف حصلا
فبيعه ليس يصح مطلقا
بأنه في البيع شرط ثبنا
وما بنى عليه ما هنا سقط
مخافة الفتنة والاكفار
يبيعه لأنه مباح
وبيعه للعانيين امتناعا
فهو نظير البيع للأسلحة
كذا الى الذمى والكتابي
في البدو عبد يترك الفرض
مع فعل من الفرض يتركنا
فلا يباع في المخالفين
وبعد إن كان من الضلال
ومن بيع حرا بعد كفرا
لأنه عن الوجود ارنحلا
ووطنا كان له أهله
ولا يرد عنه يوما ضرا

فمن يلى يبيعه وتابا
 يذل فيه ، الله عز
 ويستعين بالورى في مطلبه
 لا يعذرن بدون هذا أبدا
 وبعد أن مات فيعتقنا
 فربه أولى به من بعد
 ومن يكن قد اشتراه وهو حر
 لكنه يملكه يقر
 أغنى بذاك من يباع يافى
 فبعضهم الزمه الانكارا
 وان يكن لعبده قد دبرا
 واكثر القول مع الاصحاب
 لانه في حاله مملوك
 ووردت بمثله آثار
 فانه يمثلها قد حكما
 ولا يباع عندهم في غير
 لانما التدبير عقد صدرا
 قد قال أوفوا بالعقود ويرى
 لانه وصف له أن يرجعا
 لانه قبل وقوع الامر

يطلبه من حيث كان غابا
 من ماله وماله استغزا
 أو يذهب عمره في طلبه
 الا اذا مات وأغلق القفا
 عبدا لعل الله يرحمنا
 وحكمه في الخلق لا يرد
 لم يدره وهو بذاك لم يقر
 فذاك ضامن عليه الوزر
 والخلف في ضمانه ان سكتا
 وبعضهم قد حطه جهارا
 فالحلف في جواز بيعه جرى
 يباع في الدين عن الذهب
 والدين لازم فلا يلوك
 جاءت به عن النبي الاخبار
 في رجل عليه دين لزم
 دين لما فيه من التغيير
 والرب بالوفا بها قد أمرا
 بعضهم الرجوع عما دبرا
 عنه وذلك ان يكن لم يقعا
 يكون مملوكا وغير حر

وبائع أخاه بالرضاع يرد لكن ليس بالاجماع
وقد مضى في آخر العتاق ما فيه من خلف أو اتفاق

باب أركان البيع

وخمسة أركانه عند الشرا
والرابع المبيع ثم الثمن
فيخرجن به العطا اذ لا ثمن
لكن حضور ذاك لا يشترط
الا اذا ما اتحد الجنسان
لانه ان غاب يدخلن في
والثمن المعهود أما الذهب
وان تكن تدعى مثنيات
فجائز أن تشتري الاصول
ومن عليه ذهب يجوز
ولم يكن من الربا لانه
وليس الاسقاط كمثل البيع
ومثله عند قضاء التمر
وان يكن حين اشترى قد ادعى
والقول في ذلك قول البائع
وان يكن قد قبض المبيعا

العقد والبائع والذي اشترى
خامسا وذاك شرط بين
عند العطا الاثواب ذى المن
بل عقده يصح حيث يضبط
فانه لا بد بحضوران
حكم الربا وذاك غير مختفي
أو فضة وغيرها قد يذهب
فالاسم لا يدفع نفع الذات
بالتمر أو بنحوه أقول
يقضى دراهما بها يفوز
اسقاط حق كان يلزمه
فيدخلن في حكمه الممنوع
ونحوه عن فضة وبر
تسليم ما اشترى به لم يسمعا
الا بعدلين لدى التدافع
فكن لقوله اذا سمعا

حيثئذ يحضر رب السلعة
 وقيل بل في الحالتين يحضر
 وحيث قلنا القول قول أحد
 ومن يكن قد باع شيئاً واحداً
 فقيل مكروه وقيل فاسد
 كنصف ثوب باعه إلى أجل
 وإنما للمنع أن تدفع له
 فقيمة النقد أقل قدراً
 هذا هو المنوع يلزمه
 قيل وأقصى الاجلين يعطى
 وإن يكن نفس المبيع يدرك
 والعلم بالمبيع والأمان
 لو اشترى بألف دينار رهن
 أو كبة من غزل قد اشترى
 أثبته الشيخ فتي محبوب
 لعلم ذلك الشاري إنما اشترى
 فهو حكم المعطى للأموال
 لكنه أشبه أن يكونا
 ومثله الحاكم يحجرنا
 أن المبذرين في القرآن

ينة أو يرض بالالية
 من اشترى يينة تقرر
 فمع يينه تكون فقد
 بشمين غائباً وناقداً
 وقيل جائز له معاضد
 والنصف حاضر بكفه حصل
 شيئاً بقيمتين أيا فعله
 وآخذ الشيء له لينظر
 أقل قيمته يدفعه
 عقوبة لبائع قد أخطأ
 يرد للبائع لا يستملك
 يثبت بيعه على الإنسان
 وكان عالماً بمقدار الثمن
 بماية الدينار أثبت الشري
 إذ لم يكن من جملة الغيوب
 لا يسوى مما يدفع العشرة
 أليس ذا العطا من الحلال
 ذاسفه إن لم يكن مجنوناً
 عليه والتبذير يمنعنا
 ذكرهم من أخوة الشيطان

وحيث كان العدل في منع الفتى
 أنامرن بمنعه ونقضى
 والمثبتين أن يقولوا
 وكان قبل الحجر حاصلا فلا
 فالنقض عندهم يكون ثمره
 والغبن في المجهول لا سواء
 ثم ادعى في ذلك الجهالة
 أن كان غبنا فاحشا الى سنة
 وان يكن أنكره فالبيته
 ان عدمت يملفن المنكرا
 وانما الاشياء في الازمان
 والغبن الفاحش ما لا يغبن
 وحده بعضهم بالعشر
 وفي العروض قيل ربع القيمة
 وبعضهم قد فسر العشر بأن
 فيغبن تسعة الاعشار
 حجة بأن نفس العشر
 في غالب البيوع يوجدنا
 وهو خلاف ما أراد القائل

من ذاك فالاقرب أن لا يثبتنا
 بأن يبعه بذلك يعفي
 تثبته لانه معقول
 نقوى على النقض وقد نحصلنا
 لحكم ان كان عليه حجرة
 ان باعه لا يدري ما يسواه
 فانه ينقض في ذى الحالة
 وذاك ان صدقه من غبنه
 بينهما وهي أمور بينه
 وبعد عام لا يغبن الشرا
 تزداد من زيد ومن نقصان
 بمثله من للامور يحسن
 في الاصل أو بخمس مقدر
 أو ثلث قد قيل عند السبية
 عن عشرة يأخذ درهما حسن
 وهو بيان مجمل الآثار
 ليس بغبن فاحش للمشتري
 كمثل هذا الغبن لا يثنا
 بل ان هذا الوجه رد حاصل

لا ينبغي أن ينسب المقال بل هو قول حادث وعمل من
 بل هو قول حادث وعمل من الله در الكدمي الضابط
 بذاك للذين قدما قالوا قد قال بالغين يرى ذاك غين
 اذ ارسل الغين بغير ضابط الا علي ما يتعاملونا
 بئله لا يتغابنونا وانما قدمت ذكر الثمن
 لقصر الكلام فيه فاقطن

باب عقد البيع

وهو لفظ ينقل الشيء الى فيخرج الميراث والعطية
 آخر بل عن عوض قد حصلا لان هذا ليس فيه عوض
 والفى بل وتخرج الوصية ويتبعي للمتعاقدين
 لكنه رزق اليه يعرض^(١) سنة من مضي وفيه بركة
 ان يصفقا بينها اليدين والكل بالخيار ما لم تفرق
 لا ينبغي لمثلنا أن يتركه وهو المراد بخيار البيع
 يداها من صفقة بها صفق وقيل بل أراد نفس الانفس
 في الخبر الصحيح فافهم واتبع وهو مقال بعض قومنا فما
 قاثبتوا منه خيار المجلس حتي يبين بعضهم عن بعض
 كانا بذلك المكان لها وكله من فهم ذاك الخبر
 ولم تكن نحن بهذا نقضي يقول قد بعث ولا يقول
 يؤخذ والافهام لم تنحصر ابعت ذا المال فذا معلول

لانه ليس من الفصيح
وهكذا بعث اليك أكثر
ونحن نختار هناك اللاما
وان يقل هذا فهل رضىته
أو اشتريته وذاك المشتري
فكل ما كان بمعناه ورد
وفيه وجه يدعي بالمسالة
لكنه قبض ودفع الثمن
فلا يقال إنه حرام
وشاهدان ينبغي أن يحضرا
بالحزم يبقى الود ما بينهم
ويحفظ المال عن الذهاب
وأمر الكتاب بالكتابة
الاتجارة لدينا حاضره
فما علينا البأس ان تركنا
والبيع في الليل يكرهونه
وقيل مها عرفوا المبيعا
وبعضهم للحيوان أخرجوا
وبعضهم قد قال في الاصول
وان يكن من عقده الصريح
من قولهم بعث عليك يذكر
نقول قد بعث لك الغلاما
أو هل قبلته وهل أخذته
قال نعم يثبت للمعتبر
فإنما البيع به قد انعقد
وهو الذي يأتي بلا مكاله
تسألنا فيه لأمريين
لو لم يقع في عقده كلام
لكي يتم الحزم في ذاك الشرا
ويستريح القاضى من دعواهم
وذاك من مرشد الكتاب
لان فيها نفى الاسترايه
نديرها ما ينشأ مجاهره
كتابها لاجل ما أدركنا
وجائز لكل ينقضونه
فما لهم نقض به جميعا
فابطل البيع لها مها دجا
يثبت لو كان بمنح القليل

أما العروض ليس يلزمنا
وهي اعتبارات لها يعتبر
فهو شبيه عندهم بالغرر
ومخرج للحيوان جعله
ومن يقل بيع الاصول يثبت
فانها لا تغنينا
فيها فمن شاء فيهدمنا
وأصلها الليل لذاك يستر
أو انه من جنسه فاعتبر
كبيعه في غيبه فأبطله
لأنها من العروض أثبت
إلا بطول الوقت فانهم عنا

فضل القبض بعد العقد

ويلزم البائع أن يسلمها
فالقبض بعد البيع من تمامه
اذ لا يباع قبل قبض أبدا
وقد نهى عن ربح ما لم تضمن
واما يضمه من باعا
وإن يكن ما بينه والمشتري
لان ذلك المشتري أضاعه
ومشتري العبد اذا ما أعتقه
فجائز والعق من قبض
وبيعه فيه اختلاف رفعها
والقول بالجواز لان رضاه
ذلك للشاري لكي يستلما
ومن تمام مجتنى أحكامه
لما به عن النبي وردها
والشاري قبل القبض لم يضمن
ان أبدى من تسليمه امتناعا
خلى فلا يضمه فلتنظر
حين أبي أن يقبض البضاعة
من قبل أن يقبضه ويوثقه
وهو صحيح ليس فيه نقض
أجازه بعض وبعض منعا
لانه خالف مقتضاه

عن بيع ما لم يك عندنا نهى
وذلك شامل لما لم يقبض
وقد حكى بعضهم الاجماع
من قبل قبضه وفي الاصول
فقليل عقد بيعها يكفيه
وأول القولين هو الاشهر
والبحر لا يراه الا قد دخل
وقيل لا بأس اذا ما لى
فيما عدا الموزون والمكيول
وذلك غير البيع بل ذى الحاله
والقبض يدعى عندهم احراز
وهو تصرف يكون فيه
لكن اذا ثمره أو هاسا
ونحوه اذا بنى الجدارا
وهكذا ان غرس الاشجارا
والاصل قال ليس في الزراعة
واقتي أراه حوزاً أقوى
وانه قد قال في الاجاز
هو الزرع في الاموال أقوى معنى
والخذ في الارض فلا يعد

نبينا يا حبذا من انتهى
وهو لمعنى القبض ايضا مقتضى
في المنع للعروض أن يباعا
خلف أنى في جملة المنقول
عن قبضها وقيل لا يكفيه
عندهم مال اليه الاكثر
في جملة النهي الذى له نقل
من قبل قبض ما اشتراه الحلال
عن الربيع جاء في المنقول
تعرف بين الناس بالحواله
في عرفهم وذلك ان يحتازا
فواقف عليه لا يكفيه
أو جدّه أو وجز الياسا
عليه أو هدم ما قد دارا
أو قلعا أو أخذ الثمارا
في المال حوز فترك الاضاعه
من غيره فكيف يلحق الاقوى
السقي للزرع من الاحراز
من سقي نفس الزرع فافهم عنا
قبضاً سوى ما كان فيه الخد

فهو لذلك الحشد احراز فقط وهي فروع شارطين القبضا والقائلون يكفي نفس العقد والقبض للعروض بالوزان فالحيوان قبضه بقوده والعبد ان يضمه اليه فان قبض كل شيء بحسب ويحضر البائع للميزان وانه أولى بوزن سلعته في قوله سبحانه من قائل وهم إذا اكتالوا فيستوفونا وهكذا في الوزن أيضا ذكرا ويوسف الصديق للصواع وبخس المكيال والميزانا وهو دليل ان ذاك عادة ومن هناك كرهوا في الاثر وصفة الكيل له ان يغمزا وما عليه ان يرجحنا وذلك من مكارم الاخلاق

وسائر الارض عن القبض فرط لمن شري أصوله والارض لا حاجة لهم بهذا الحشد والكيل أو بسائر المعاني والسيف ان يمسكه كف يده في بيته أو يخدمه عليه أحواله والعرف فيه يصطحب وللمكاييل وللأوزان وكيلاها وخذ معاني حجة في سورة التطفيف وصف الكائل لهم وغيرهم ينقصونا فالوزن والكيل لهم معتبرا هياها لطالب البياع قوم شعيب فنهى اعلانا فينا وفي من قبلنا اباده ولورضى الوزن وكيل المشتري غمزة رافعة^(١) ان يهمزا بواجب ان كان يوزننا لا واجب حكما مع الشقاق

وعمل الناس عليه اليوما
أما العيار فعلى وزان
وان يكن قد اشترى من ثقة
وان يكن من غير موثوق به
الا إذا صححه وعلمنا
اعارة المكيال والميزان
إلا إذا ما خشي الضياعا
والقبض قد يثبت بالاقرار
وان تناكرا فيالاشهاد
وقابض المال يكون ذايد
لكن على الخصم بأن يشهدا

يرجحون ليزيلوا اللوما
ذى ثقة وقيل بل اثنان
وزانه باع به للسلعة
فلا يجوز أن يبيع به
صحته باع به والزمنا
يكره منعها على الاخوان
فجائز ان يظهر امتناعا
من بائع لمشتري العقار
ان كان نفس القبض غير باد
لا ينزع منه بالتردد
وينزعن إذا أتم المشهدة

فصل الإقالة بعد العقد

والمرء قد تبدو له الاشياء
ويشترى فيندم في الشرا
أو يندم البائع فالأمور به
وليس ذلك لازما وإنما
ولو كمل فعله ان كانا
وان يكن غير مفوض فلا
وليس الوصى ان يقيلا

لجهه والنفع والضراء
فيستقبل بائعا إذا اشترى
اقالة النادم حين ينتبه
بعد حسن خاق وكرما
مفوضا فيما يشا اعلانه
يقيه لانه لم يجهلا
من اشترى العروض والنخيل

لانه لم يجعلن وصيا
 فيعه قد كان بالوصية
 والخلف فيها قيل بيع ثاني
 وقيل بل فسخ لذلك العقد
 والخلف فيها يشبه الخلاقا
 والخلف يظهر في الذي طلب
 بسبب هناك يوجبنا
 لانه يكون مثل الطالب
 فهو دليل انه قد رضيه
 وقيل ان النقص بالجها له
 لانه قد طلب الفسخ فلم
 وحكم غيرها من الاسباب
 والحكم فيها واجب ان طلبا
 وشرطها في العقد قيل تفسد
 وقيل لا تفسده لانما
 واتي أقول ان كانت الى
 يلزم فيها مثل ما يقال
 وان تكن لغير وقت افسدت
 رد ما قد باعه جليا
 ورده يخالف القضية
 هما على ذا يتبايعان
 وهو صحيح ظاهر في الرشد
 في الخلع فسخ أم طلاق وافي
 اقالة فيما له النقص وجب
 غيره فليل يطلنا
 لبيعه بعد الثبوت الواجب
 فلم تكن لتقصه ان تمضيه
 لا يطلن بطلب الاقاله
 يحصل فعال للذي له لزم
 كحكمها في النقص والايجاب
 من باع أو من اشترى ورغبا
 لاتها قد تقضت ما يعقد
 تكون مثل الشرط حكما لزم
 وقت يحد فهي شرط مثلا
 في الشرط وهو الخلف والجدال
 مبيعها حلها ما قد ثبت

فهو كمن يقول بعث مالي وان أردت أخذه فحالي^(١)
 فلا يفيد ذاك بيعاً أصلاً لانه قد باعه وحلاً
 وان يكن قالوا بها من بعد ثبوت بيعهم بنفس العقد
 فذاك وعد ان وفي به فقد فاز والا خان فيما قد وعد
 والخلف للموعد من صفات أهل النفاق فاحذر الآفات
 وفي ثلاثة تشاركوا وقد اعطوا اقالة وواحد حيد
 وصاحبه شهدا عليه بذاك فهو ثابت لديه
 لانه ليس هنا ما يوجب رد مقالهم اذا ما أوجبوا

فصل نقض البيع

وحيث ان الغش والخديعة في البيع حرم مقتضى الشريعة
 قد أثبتوا لبائع أو مشتري طرقاً بها يثبت حكم الغير
 أعما الجهل بما قد بيعا فانه يسمها جميعاً
 فيدخل المغشوش والمعيب في حكمها وتدخل العيوب
 لانه لو لم يكن قد جهلا بذاك ما كان له ان يطلا
 لكنني أفرد كل واحد بموضع لاجل معنى زائد
 وها هنا أذكر نفس الجهل للبيع فهو سبب للبطل
 فشتري الشيء ولم يعلم به له اذا شا رده لربه

(١) قوله فحالي أي فهو لي ، لغة عمانية وأصله « فحالي »
 حذفت لامه الأولى تخفيفاً والله أعلم — حاشية في الأصل

وهكذا من باع ما لا يعرف
وقيل من باع لزيد ما لا
فالنقض للبائع بل والمشتري
ومن يكن للبیت يوما اشترى
بل نظر الظاهر اذ شراه
وقصب السكر فيه النقض
لانه يستصحب الجهالة
ومشتر حبا على جزاف
ان ظهر الاعلى خلاف الاسفل
وان يكن على سواء قیلا
وذلك ان قال له ابيع لك
قال ببع ماض في جري واحد
الا اذا شاء يتيمان
وقيل بل يثبت في الجميع
قد باعه الحب وعین الثمن
وذلك لا يستلزم النقضا
والخلف في البيع اذا ما علا
وانما النقض عليه يعرض
غیر ولو رضي به اقاما
وقيل بل مستقض حتى يتم

برده ان شاء يوما يتحف
بشریه اجملة اجمالا
اذ لم يحدد شریه بالاثار
ولم يكن باطنه قد نظرا
فالنقض ثابت اذا رآه
ان بيع قائما حوته الارض
اذ لم تكن تدرك منه الحالة
قيل له النقض بلا خلاف
وذلك ان لم يعلم به قل
يلزمه ما اشترطاه كميلا
كل جري بكذا من ذاسلك
وما له على الجری من زائد
فانه لا بأس بضيان
لانه يدخل في المبيع
مقدرا بالجری كما يعرف
بل حقه على الجميع يمضي
بالنقض قيل يثبتن أصلا
بعلة اذا رآها تنقض
عليه لم يرتكب الحراما
لان فيه وصفه الذي هدم

فهو ضعيف الاصل فليجددا
وينبغي على الخلاف ما قبض
فالقائلون بالثبوت جعلوا
والقائلون بالفساد قالوا
فانه واصله للاول
وما الاقالة كذا الباب
فهي على القولين من فسخ ومن
ومثلها الشفعة والخيار
لان ذاك المشتري يأكل ما
والنقل بالشفعة والخيار
وهو الذي يعرف باستحقاق
ولا يبيع حاكم بحكمه
يسأله من قبل ان يبيعا
كيلا يكون البيع معلولا فان
ولا ينال النقص بالجهالة
كذلك الوصي يستحب له
وكل من أقر بالعلم فلا
اذا لارجوع بعد ما أقر به
وانما شهادة اللسان
عفي الزنا والقذف والزنا

من بعد علمه والافساد
من غلة للعلول قبل أن تقض
للمشتري غلته فيأكل
يرده وما أغل المال
كيف له الاخذ ولم يحلل
بل انها من جهة الاسباب
بيع فما غل لمشتري زك
ان صح بيعه وبعد اختاروا
شراه بالصحة لم يحرما
من بعد ما صح عليه طارى
ولم يكن ذلك باتفاق
الا لمن يعترف بعلمه
يقول هل عرفت ذا الميعة
أقر قالبيع هناك يثبت
بعد اعترافه بهذا الحالة
يقرر الشاري لينفي علمه
يسمع منه إن يقل قد جهلا
وان يكن اقراره من كذبه
ثبتت ما لا يثبت العذلان
يظهر ذاك عند الاذ كياء

وكل ما بيع من العلول
 فانه يقوى بموت المشتري
 وما لو ارثيها من غير
 كذاك إن أتلفه أو بعضه
 من ذاك ان كان بأرضه خلط
 وهكذا ان كان منها فسلا
 وان يكن قد باعه أو وهبه
 وقيل ان كان لوارث كتب
 كذلك الخلاف ان أعطاه
 ولا أرى الاتفاق في القضية
 فكل هذا ليس فيه تلف
 كذلك المبيع بالخيار
 فبعضهم يراه اتلافاً ولا
 قال اصل باق حيث كان يدركه
 ومشتري مالا ومات الفلج
 والقسم اتلاف وقال بعض
 وهو قليل والكثير الاول
 ومن فروع ذلك القليل
 مدة أعوام له قد عمرا
 وبعد ذا أتى عليه السيل
 بعلة النقص أو المجهول
 أو الذي قد باعه لاعتري
 لانه مات ولم يغير
 من اشترى فلا ينال نقضه
 أرضاً شراها عامداً دون غلط
 صرماً وعن موضعه قد عزلا
 فذاك اتلاف كذا ان كتبه
 ذاك فليس فيه اتلاف وجب
 ابنا له ذا صغر رباه
 والرهن والنيات والوصية
 وان يكن في بعضه يختلف
 فيه اختلاف العلماء الاخير
 يراه بعض حيث لم ينقلا
 ينقض ذاك البيع وهو مسلكه
 فقل لانقض هناك يلج
 لو أتلفوه يدركن النقص
 وهو الذي طرأ عليه عولوا
 ما قيل في المبتاع للنخيل
 ويأخذ الغلة مما ثمر
 فغابت الاشجار والنخيل

ان له ان ادعى الجاهل
بعد يمين منه باسم الباري
والقول بالنقض بهذا الحال
والشرع في الجملة يأبى المفسده
لان من لم يخف الجبارا
وينبغي لنا نسد البابا
نقض الشرا فيه لهدى الخاله
واختلفوا في الرد للمار
يفضي الى مفاسد في المال
ورد ذا المال ينافي مقصده
يجعله لظلمه مدارا
اذا رأينا سده صوابا

فصل الشرط في البيع

والشرط في البيع اذا ماوقعا
فبعضهم أبطله والاكثر
فجعلوا المجهول باطلا وما
وان يكن شرطان في البيع
فانه يثبت نفس البيع
كبائع يبتا على انسان
فذان شرطان حصول السكنى
وبعضهم للبيع يثبتنا
وهو خلاف مانهى الرسول
فان نهيه عن الشرطين
ولربيع فيه أعلا نظر
فأفسد الذى نهينا عنه
فيه اختلاف العلماء رفعنا
على ثبوته وقوم حرروا
يعلم فهو ثابت لتعلما
فباطل الا عن الربيع
ويبطل الشرطان للتضييع
ويشترط السكنى مدى الزمان
فيه ومدة له لا تقى.
مع شروطه لتلك السكنى
عنه فلامعنى له أقول
في البيع ما في نقله من بين
لأنما الشرطان نهى الخبر
والبيع فيه لم يبطلنه

والشرط ان خالف مايراد
كسبائع الخالد غلاما
يقول انه كمثل ولدى
فالشرط باطل اذا ما كانا
وقيل ذاك الشرط يفسدنا
وان يبيع بهيمة وقد شرط
لانه عن بيع مافي الرحم
وان يكن من أمه يختلف
وقد رأى الاصل ثبوته اذا
واختلفوا في شرط شروي المال
لانه شرط مع البيع وقد
لانه كمثل ذاك المال
اذا استحق نزع من مشري
ومن يرى بطلانه فهو كمن
لانما الشرط كمثل البيع
وبائع مالا لميت شرط
يلزمه على مقال الاكثر
واشترط الاصل بهذا الحالة
والوجه فيه ان يكن لم يدع

بالبيع فهو باطل يناد
بشرط أن لا يصرف الغلاما
فأنت لا تبعه لاحد
يبعه ان شاء عيانا
أصل المبيع حين يعقدنا
جنيها فان شرطه سقط
نهي ومثل البيع شرطه اعلم
فيه ومعني النهي فيه يلصف^(١)
ما وثقت لسته أو دون ذا
وثابت في أكثر الاقوال
يدري بمقدار الذي له بعد
بشرط دفعه له بحال
وذلك معنى قول ذاك الاكثر
قد باع ما لم يك عنده اعلم
في حكمه الجائز والممنوع
شرواه للشاري اذا عنه فرط
اذا استحق ذاك عند المشتري
أن يدعي البائع للوكاله
فالمشري يعرف بالمضيع

(١) قوله يلصف أى يلصق — حاشية في الاصل

والقول بالبطلان لاتنساه
ومشتر يبتأ وفيه شجرة
يثبت شرطه ومهما يشترط
لانه يدخل في المجهول
ومشتر شجرة لتقطعا
وحكم ما في الارض من عروق
لان ما في الارض لا يباع
وان يكن في أرضها قد تركت
ف قيل ان ما بها من ثمر
وقال قوم انه فقرا
والشرط في تأجيل ذاك الثمن
فجائز وذاك بيع النسيه
وشرطه يثبت لا محاله
لانه قد كان في ذمته
فصار في التركة واجبا ولا
وقيل بل ذلك ثابت الى
لكن بشرط أن يوقفنا
وقيل من باع الى أيام
لانها أقل جمع نكرا
فقال قد شريت للأيام

فهو عليه تبطلن شرواه
وشرط قطعها له قد قرره
تقويرها فشرطه لم ينضبط
لا يدر وصف عرضه والطول
ان له الظاهر منها اجما
ونحوها لبائع عتيق
والاصل عنده بها اجاع
من غير قطع والثمار أدركت
لبائع قد قيل أو للمشتري
لانه مشتبه كما ترى
عنه الى وقت له معين
يعرف بالصبر لدينا تسميه
الا اذا مات فقيل لا له
صيره الموت الى تركته
يكون بعد موته مؤجلا
تمام ما كان له تأجلا
مقداره فلا يقسمنا
فهي ثلاث يعطى بالتمام
وان يكن عرفها حين اشترى
فانها سبع على تمام

لأنها السبع التي تدور
لأنها لدى الخطاب تغلب
فإنهم إن عهدوا أياما
وجائز يتساع للنيروز
وإن يكن قال إلى الحصاد
وهكذا إلى العطا والاخت
وإن يكن للصيف والقيظ أخذ
وأوجبوه عند دوس الأكثر
وهو إذا ما اخترقوا أرطابا
لأنها ينصرف التعبير
وذلك إن لم يك معنى أقرب
بينهم فهي لهم تماما
لأنه كوقته المغروز
أو الدياس فهو ذو فساد
لأنه الجهل عراه في ذي
وبعضهم ينقض والبعض نفذ
في الصيف والقيظ درالكثير
والكل بالارطاب منهم طابا

فصل شرط الخيار

إن الخيار في البيوع يوجد
فالأول الموجود في الأخبار
والثاني أن يشترطن المشتري
أو يجعلان لها الخيارا
إلى انقضاء ذلك الزمان
وهو خيار الشرط فيه اختلفوا
وبعضهم أفسده لأجل ما
هما حصول مدة الخيار
والقائلون بالثبوت قالوا
بعملة أو بشروط تعقد
أصوله في جملة الآثار
أو بائع مدته للنظر
ينظر كل واحد ما اختارا
ثم يصير ثابت الأركان
أثبتته قوم وقوم وقفوا
حوى من الشرطين فيه فاعلما
ونفسه لبائع وشاري
يثبت ما لم تقصد الغلال

فان قاصد الغلال مربي
وانما يسوغونه لمن
يريد أن يأخذه تدريجا
هذا الذي قد جوزوه لاسوى
فلا ترى من يشتريه ابدا
هم جعلوه منهجا للغلال
تراهم للمال يشترون
ان قُرب الوقت يؤخرون
ويجعلون ذاك حسن خلق
حالمها كحال الزانيين
وقد مضى ان الربا أشد
ومهم من يزعم أنا
يخادع الله بقول كاذب
يقول لو قد تركوه يوما
فقوله لو تركوه يقضي
كأنه يقول لست ألقى
أمثل هذا من يريد الاصلاح
لكنه يريد ما استغلا
ويشترى مالا على خيار
ينال فوق غلة الاصول

في ماله عند جميع الصاحب
قد قصد الاصل الذي يثبتن
اذ لم يجد للقطع حالا منهجا
لكن فشا في الناس اتباع الهوى
منهم لغير غلة قد قصدا
واستسهلوا ماخذه للأكل
وهم له بالاصل لا يبخون
ومدة أخرى يمددونا
وهو ضلال لا يكون في تقي
كانا على ذا متراضين
من الزنا فالوصف لا يشتد
مراده الاصل ويكذبنا
مع انه للاصل غير طالب
أريده ولا أخاف يوما
عليه باستلزامه ما يفضي
بدا فلا أترك مالي ملقى
كلا وربى ما أراد أصلا
من ذاك تلقاه يبيع الاصلاح
يقول في الخيار رزق جارى
فتكثر الخيرات في المحصول

غلته لبيتنا تساق
 بائعه يقوم بالعمار
 وهو لعمر الله يأكلنا
 الا اذا ما تاب من خطيئته
 وحيث ما عم الفساد قنا
 ومن يوقفه يوقفه الى
 وبعد أن تم فيجعلنه
 فيجعل الغلة للبائع ما
 كذاك كل مغرم يلزمه
 وبعضهم يوقفن الكلا
 فيدفع الغرم ويأخذ الغل
 واصله الخلف الذي عنهم وجد
 فبعضهم يقول عند الصفقة
 وقبلها يكون مثل الخوز
 كانت فتاويهم على ذا تخرج
 وذاك ان بعض من تأخرا
 فأخذوا بقوله وعاملوا
 هم يأخذون غلة المبيع
 وأنت تدري انه تخليط
 مشابه مسئلة الصبيه
 تكثر عندنا بها الارزاق
 يالك من بيع هذا الخيار
 ربأ به غداً يعذبنا
 ودان الله بحسن توبته
 عن ارتكابه نشددنا
 أن ينتقض الوقت الذي قد أجلا
 للمشتري وقيل ينفيه
 لم ينقض الوقت الذي قد أبرما
 فصاحب الاصل الذي يغرمه
 حتى يرى من يأخذن الاصل
 وذاك كله اذا تم الاجل
 في عقده متى تراه ينقذ
 وبعضهم عند تمام المدة
 وهو مراد أكثر المجوز
 والناس عنهم للمحرام اندرجوا
 صحح عقده وحلل الشرا
 من باع بالوقوف اذ يعامل
 ويلزمونه عنا التضييع
 بين الفروع وهو التخييط
 حالها متحد القضية

قد خلطوا بين فروع الكل
 رسالة سميتها الايضاحا
 وان نظرت في فتاوى الاثر
 في نادر الاحوال تلقى مسئلة
 فمن غباوة عربهم حسبوا
 قالوا لنا غلته حلالا
 والربح بالضمان حكم يعرف
 أياك كونه طريا غضا
 وهذه مسائل مبنية
 لم يذكر الاصل سواها فرعا
 ينظم ما رآه من فروع
 من ذاك أن نخلة الخيار
 فصرفها على الذي قد باعا
 وهكذا ان مال ما قد رهنا
 فجعل المبيع كالمرهون
 وبائع يبتا خيارا ضاعا
 وفيه قول أنه لا يجبر
 والترب والتول كذاك الحجر
 كذاك كبس السيل في الافلاج
 وهكذا يلزم من قد قعدا

وقد كشفت فيه معنى العدل
 أوضحت حقها بها ايضاحا
 وجدتها على الوقوف تنبرى
 على ثبوت عقده مفصلا
 بأنها فرع لما قد ركبوا
 والغرم أنت قم به كلالا
 بينهم فالحكم تخلفوا
 والغرم مض البائعين مض
 على الوقوف فاعرف القضية
 كأنه لغيرها لا يسعى
 مع عجز فهمه عن التفرع
 مالت على الجدار نحو الجار
 لا يلزم صرفها المبتاعا
 فصرفه يلزم من قد رهنا
 وذاك معنى كاشف الظنون
 إصلاحه يلزم من قد باعا
 وأول القولين عندى أكثر
 لبائع يكون حين اشتجروا
 بآئمه يؤخذ بالاخراج
 دون الذي صار له مقتعده

فجعله البيع كعقد الماء
وحيث أن الصبحى يثبتنا
لأنما الخراج بالضمان
ومن يكن قد اشترى خيارا
ليس على البائع قبل غرمه
وليس للبائع يفرسنا
الا برأى من له الخيار
لانه كمثل من تصرفا
وقاسل فيما اشترى خيارا
ان كان أصل الصرم من ذا المال
وان يكن من غيره فاحكم له
والشارى لا يلزمه البناء
ورفعه يبطل ان لم يحضر
لانه كالرهن لا يفديه
وجوز الصبحى فك البيع
يرى ثبوت العقد منه فرعا
شبهه بالنقض للمجهول
ونقضه لا يتوقفنا
وهو خلاف رهننا المقبوض
فانهم معاني ما له اشترى

ينبيك عن وهن بدأ الشراء
بيع الخيار الشارى يلزمنا
وانه المراك المعاني
ثم بنى فيما اشترى جدارا
وجائز للشارى قبل هدمه
في مدة الخيار فسلنا عنا
سواء النخيل والاشجار
في رهنه وهو عليه أوقفا
صرما أراد قلعه واختارا
ليس له اخراجه بحال
بقلمه اذا أراد أصله
والفصل والسقى اذا جا الماء
دراهما بهن كان مشترى
الا أداء ما جعلت فيه
من غير احضار على التفريع
جواز فكه وعاه من وعى
لانه من جملة المعلول
على حضورها فيلزمنا
فقبضه من جملة المفروض
فقل من يذكر ما ذكرت

بل لا تراه أبداً مسطراً
 والقائلون بثبوت العقد
 من ها هنا ترى الفروع تبنى
 وكل من أثبتته في الحال
 لانه بيع وقبل النقص
 بشرط أن تكون فيه واجبه
 وكل من يشترط الخيارا
 وقيل بل يكون بيع أصل
 وهو نظير الشرط للإقالة
 وعندهم مدته القليلة
 لأن ضررها أقل حتماً
 وينبغي رسم الشروط حتى
 وإن يكن قد ذهب المرسوم
 فالقول في المدة قول المشتري
 والقول في الأمان قول البائع
 والتمس الوجه لما قد قالوا
 فالقول بالوقوف ليس يبنى
 لأنما الحكم بقاء المدة
 فالقول قول من يقول بالبقاء
 والقول قول المشتري في الثمن
 في دفتر كما ترى محرراً
 حالاً يقل ذكرهم في العقد
 على الوقوف مثل ما نبهنا
 يوجب حالاً فيه ملك المال
 جميع حكم البيع فيه يمضي
 لفظاً تبين الشروط الواجبه
 لغير وقت يبعه قد هارا
 وشرطه الخيار نوع بطل
 وقد مضى ما فيه من مقاله
 أجوز من مدته الطويلة
 وقلة الضرر تراد حكماً
 بيت قول الجاحدين بتا
 ولم يكن بينهما معلوم
 ان ادعى لطولها والقصر
 كذاك قال دون ما تنازع
 فلست أدري فيه الاعتدالا
 عليه والصحة غير بين
 تمامها يحتاج للينة
 مع يمينه على ما أطلقا
 لانه يكون كالرهن
 (٢٣ - جوهر النظام)

هذا الذي أراه لا سواء
ويمنع البائع أن يبيعا
لأنه إن صح عقد الاول
وإن يك الاول موقوفا فلا
فيبطل البيع على القولين
وقيل بل يبيعه الاخير
فيثبت البيع الاخير قطعا
ويلزم البائع احضار الثمن
لأنه يبيعه قد وجدا
وإن يكن قد باع ما قد بقيا
يصح والشاري يكون بدله
فذلك المبيع معنى لا سوى
إذ لم يكن يبقى لذلك البائع
فهو ممن باع طلاق زوجته
والخلف في الخيار قيل يورث
وقيل لا يورث حيث كانا
إن مات ذلك الشخص مات عنده
وحيث كان يبيعه مستظها
والخلف هل عليه رد ماضى
فقائل بردها إن حصلا

وما مضى لا أعرفن معناه
ما باع بالخيار كن سميحا
فبيعه الثاني من المبطل
أقل أن يرى به مظلا
وذاك ظاهر لدى عينين
يكون نقض ذلك التخيير
ويبطل الاول حكما شرعا
وليس في احضاره يهمل
قدر الوفا فلا يهمل أبدا
له وكان الشاري فيه رضية
في نقضه الخيار ان تعجله
وهو خيار قام فيه واستوى
سوى الخيار دون ما تنازع
ونحوه فاقهم معاني حجته
لأنه حق له مورث
وصف خيار لازم الانسانا
أو صفه تراه يبقى بعده
فالقول بالتوريث صار أظهر
من غلة أن مشتر قد نقضا
بذلك أنه أراد الغللا

وقائل ليس عليه رد
وذلك ظاهر اذا ما قلنا
والقول انه اراد الثمره
وما هنا تمت فصول العقد
اذ الفتى له الامور تبدو
بصحة العقل عليه ينفى
نفس اتهام لم تكن معتبره
تلوح مثل لؤلؤ في العقد

باب البائع

وصفة البائع أن يكونا
قالعبد لا يبيع الا إن أذن
وجائز قد قيل منه نشري
من حطب أو من حشيش كانا
لأنما العادة فيه جاريه
وذلك ان لم نعلمن الحجرا
وليس للمجنون والصبي
وهكذا السفیه والضعیف
وحده بعضهم إن كانا
الا اذا أسنده سواء
فما هنا يرد بینه ولا
وهكذا القضا اذا مالا قضا
الا اذا قضا ما قد لزم
فذلك لا يرد انما يرد
حرأ صحيحا لم يكن مجنونا
مولاه قالاذن له يسوغن
وان جهل الاذن للمحتقر
ونحوه ان باعه عيانا
يبيعه العبد كذلك الجارية
عليه ان كان فليس يشري
تصرف بل ذاك للولي
بمرض وضره مخوف
الى القيام لم يجد امكانا
لما به من مرض يقشاه
يمضى عطائه اذا تنقلا
وان يشا الوارث ذاك نقضا
عليه دينارا قضا أو حرمة
ما كان بالبيع شبيها اذ يجد

فلا يجوز البيع منه أبداً
 أو اللوا وما اليه تدعو
 فيثبت الاقرار والوصية
 لانه أحوج ما يكون
 بقر بالمال لمن قد ملكه
 وأوجب الوصية القرآن
 وحامل أدركها الحاض
 ولا يجوز عندنا الادلال
 لانه قد منع التصرفا
 وإن يكن أعمى فيبطل منع
 فالتقص ثابت له إن شاء
 فلا يحمل أبداً ولا أرى
 قبض من مضي يعبرنا
 فظن هذا البعض حين جازا^(١)
 وإنما الجواز في عرفهم
 فلا يجوز ذاك ليس يثبت
 ولم يريدوا نفى ما يباح
 وباختلاف الاصطلاح تقع
 ويعسه يثبت في طلاق

الا لما كول ومشروب بدا
 حاجته فليس فيه منع
 منه لاجل هذه القضية
 لتبين ان خيف به المذون
 ويوصى قبل أن يوافي مهلكه
 ان خفت موتا وهو البيان
 فحكمها كمن به أمراض
 على المريض ما به جدال
 وذاك من فروعه قد عرفنا
 لجهله بما يبيع فاستمع
 وبعضهم يجعله ربا
 ذلك الاغطلا له سرى
 بلا يجوز بيعه أفهمنا
 من الحرام اذ نفى الجوازا
 يكون كالتبات فافهم عنهم
 عليه الا ان يشا يثبت
 وذاك في عرفهم اصطلاح
 أشياء منها منع ما لا يمنع
 زوجته والماء باتفاق

(١) قوله جازا أي جازف فيه اكتفاء ببعض الكلمة - حاشية في الاصل

وجائز ان يقضى العميان
ولا يجوز منهم القضاء
لانه كبيهم يحتاج
فبالوكيل يثبت الامر
وان يكن قد ادعى الجهاله
وحين ما كان الوكيل حيا
وان يكن بنفسه تولى
وان يكن طال الزمان ومضى
وان يموت فما لو ارثيه
ويثبتن نكاحه طلاقه
فيكتبن عليه ما اقرا
وقيل في الايصاء بالاصول
قان يكاتب تثبت المكاتبه
لانها فرع العتاق والبصر
ومن هناك بيعه للماء
لانما الطلاق معنى يفهم
وحاكم يبيع مال من هلك
ان رغبوا فيه فهم أحق
وان يبع ولم يشاورنا

دراهما ان طلب اللديان
لغيرها قد ورد القضاء
الى الوكيل وهو المنهاج
ويمنع النقض فلا يكر
من بعد ما مات أخو الوكاله
فهو كبصر يبيع شيا
ذاك فيجائز له بمحلا^(١)
عليه أعوام له ان ينقضا
نقض على القول الشهير فيه
اقراره ايضاؤه عتاقه
وما به أوصى اذا ما برا
ان شاء يحتاج للتوكيل
لعبده من حين ما قد كاتبه
ليس له في مثله قط أثر
مع الطلاق صح في الافتاء
والماء بالعيون لا يقوم
لدينه يشاورن من ترك
وليس لغريم الا الحق
فالخلف في الشبوت ينقلنا

(١) قوله بمحلا منصوب بان مضمره ومعناه له ان يحل . حاشية في الاصل.

والاصل لا يري سوى البطلان
اذ فيه للوراث حق لازم
ومن بيع مال امرء قد حضرا
ف قيل فيه ثابت والتمن
وقيل لا يثبت ذاك قطعاً
وبائع من رجل جراباً
قال له بعثك مال غسيري
ليس عليه عندنا ان يقبلا
وقيل من في يده أموال
قد قال بعض حكم ما في يده
وقال بعض انه لا يشتري
وقال بعض حكمه للاغلب
وبع على مسترسل عند الشرا
ولا يجوز غبن من يسترسل
وجائز تساهل بعضاً
ولا يجوز ان تزيد عنه
والاتم ما في الصدر منه حرج
من باع شيئاً أو له قد وهباً
ان له الرجعة في الجميع
وان يكن يعرفه بالوصف

فالبيع غير ثابت الاركان
لا يمنع حقهم ذا الحاكم
ولم يكن مالكم قد انكرا
ربه كمثل ما قد عينوا
لانه من الفضول يدعى
والمشترى أكله وطابا
ولم أكن أملكه من خيري
حتى يصح عندهم ما تقلا
فيها حرام وبها حلال
ملك له ويشترى من عنده
منه لاجل خاط ما قد حجرا
من الحرام والحلال الطيب
كمثل من ما كس حين ما اشترى
بل بعه بالحال الذي يؤصل
عن بيعك المعروف حين أفضى
من لم بما كس فيه فافهمنه
دع عنك ما يريب أو ما يخرج
وكان عنه علمه قد ذهباً
في قول كل عالم مطيع
ففي رجوعه مقام الخلف

وان يكن به أقر المشتري لغيره لخوف نقض يعثري
فليس للبائع من عين عليه لو كان من الضنين
لانه اذا أقر قرا بملكه لو كان منه فرا

باب المشتري

والمشتري من يأخذ المبيعا ويدفعن الثمن المدفوعا
ورصفه كوصف من يبيع حر صحيح بالغ سميع
فما اشترى الاعجم أو ما باعا أو كان أعطى فاسد إجماعا
وان يكن أعطى شيئا جازا ولم يكن يلزمه احرازا
ولا تبع على صبي غير ان كان ابوه حاضرا وقد اذن
كذلك العبد باذن السيد فافهم معاني أصله رقيد
وبعضهم رخص في الاسواق من ذى الصبا لكن بلاقفاق
وقيل لا بأس من الصبيان أو العبيد البيع بالاثمان
ان كان قد باع حشيشا أو حطب بعدل سعره فيبيعهم وجب
وان يكن قد سحر السلطان وجبر التجار حيث كانوا
فلا يجوز منهم الشراء لانه غصب ولا مراء
وان يكن لم يجبرهم فلا بأس اذا لم يحذروا التنكلا
لانه مثل المشير لهم والترك للتسعير حتما أسلم
قد غلى السعر زمان المصطفى وطلبوا التسعير منه فانتفى
أحب ان يلتى إلهه ولا مظلمة عليه حين انتقلا

والبيع قد قيل على من يظلم
 وقيل ان لم يك ذا تغلب
 لانه بنفسه قد أشركه
 والبيع للمعصوب يطلنا
 يطلبه بما اليه دفعا
 وشركة الكافر في التجاره
 وقال بعض لا يجوز أبدا
 وهكذا شركة ذي النفاق
 كيلا يجروا في الشراء والبيع
 وبائع لرجل أعنابا
 فقال أخرجها لا شترها
 فانه يلزمه أن يغرما
 وقائل لتاجر ناولي
 أو أعطى أو لاقى يلزمه
 وان يقل تصدق عليا
 يسقط عنه الثمن المعلوم
 والقلع للصرمة قيل يلزم
 وقيل بل يلزم من قد باعا
 ومشتري بيتا عليه شجر
 لا يصرفن عنه سوى ما زاد

شريكه فانه محرم
 عليه فالجواز أصل المذهب
 ولو يشاء الترك له لتركه
 والمشتري من باع يطلبنا
 والنصيب للمالك حتما رجعا
 مكروهة تورثه الخساره
 والقول بالجواز قول أبدا
 مكروهة وشركة الفساق
 ما كان مكروها من الصنيع
 قد اشتراها منه أو ارطابا
 أخرجها فقال لا أبيها
 نقصانها وذاك أمر لهما
 لذلك التمر كذا من من
 لانه يبيعه يعلمه
 أو قال هب لي منك هذا الشيا
 لانما مراده مفهوم
 من اشتراها وبذاك يحكم
 وان يكن شرط فلا نزاعا
 أو نخلة مائلة وتنظر
 بعد الشراء ان كان قد أراد

ومور الارز اذا لم يبصر ما كان في داخلها من يشترى
فالبيع في ذلكم معلول لانه في وصفه مجهول
وكل مشتر لما لم يعلم له الخيار ان رآه قاعلم

باب المبيع

وذاك مملوك به التصرف يباح والحلال فيه يعرف.
فلا يجوز بيع ما قد حرما كالخنزير والكلاب
ومثله محرم بيطار كنجس طرا وكالاضرار
وقيل سم الفأر كالكلاب لقنص ما فيه من عتاب
والمشركون لا يعاملونا في نجس له يباشرونا
وكان في السابق ان الجينا من فارس الكفار يجلبنا
قالوا الى الضامن يحتاج فلا يشترى بغير ضامن تكفلا
يضمن انه من الحلال أو من طعام المسلمين الحالى.
والسمن حيث كان من أعمالنا يشترى بغير ضامن لما لنا
وذاك هو الفرق بين الجبن يشترى وبين مشتر لتسمن
وأغلب الحالين هو المعتبر فأحمل على الاغلب ما كان ندر
والحيوان لا يباع غائبا والعبد أيضا لا يباع هاربا
فان تباعا قم يدخل لكل تقض وهو المعلن
لو قال قد رضيت واشتريت فالتقض لازم ولا ينبت
وذاك ان الحيوان اقرب ذهابه فربما قد يذهب

وهو خلاف الارض والاشجار
ومشتر سمناً به قد وجدنا
قيل على يائنه يعطيه
ومشتر سمكة فظهرا
وقيل انه لمشتريها
ولو جرى ما باعها بالبخس
ولا يحل الخدع في الاموال
ولا كذاك معدن قد ظهرا
فالبيع شامل له اذ يدخل
وأمة بيعت فما عليها
وقيل بل له ككساء للمثل
وبائع شاة بها حبال
إن لم يكن شرط هناك وقعا
وبائع داراً بها أقفال
وهكذا إن لم تكن مقفولة
وان تكن قد شرطت عند الشرا
والبيت ان بيع له الطريق
ان شرطت في البيع أو لم تشرط
وبائع داراً بها أخشاب
فما بني عليه يدخلنا

والماء بل وسائر العقار
ربا يبطن الجر منه قد بدا
عنه وقيل خيرته فيه
في بطنها حرف فيعطى الفقرا
وقيل للبائع لا يدرى بها
والحرف غير الحما في الجنس
ومثله الجوهر والذات
في الارض بل هذا لمن قد اشترى
في اسمها وهي له تشتمل
من الكساء قيل لمشتريها
وان يزد فهو لب الاصل
له حبالها ككذاك قالوا
بييعها مع الحبال أجمعا
مقفولة فهي له يقال
مسئلة وجدتها منقولة
يأخذها الشاري بشرط قد جرى
تثبت والشاري بها حقيق
لأنها من لازم البيع تخط
ما صح فيها منها خطاب
في البيع دون خشب لم يني

والثال ان بيع وفيه بير
الا اذا ما اشترطوا دخوله
ونخله بيعت فتأخذنا
تعطى حريمها وان منها دنا
والصرم ان أدرك مثل النخل
وشجر للنخل لا يقايس
والتين والليمون والاترنج
وقورة الصرم من التراب
لانما الصرمة وحدها له
وذاك في مواضع الجبال
وحيث ما كان التراب جما
وبيعك الزرع لغير القطع
وبعضهم رخص فيه وأبى
وذلك الترخيص بمن رخصا
والقطن قيل إنه من الشجر
دراكة يكون بالقشاش
فمشتري الارض بها القطن فما
وحرك الليمون ماء جمعا
وحرك الموز بان يندفنا

فهي لمن قد باعه تصير
ومثله البيت فهي أصوله
قياسها من أرضها اعلمنا
نخل فقسم الارض قد تعينا
فياخذ الحرم عند الغسل
وقال قوم أنه يقايس
مثل النخل قيل والارنج
يرد مثلها الى الارباب
ان اشترى والتراب يعطى أهله
لانما التراب فيها غالى
ياخذه إن شاء والصرما
قيل الدراك حكمه في المنع
بعض وقال إنه من الربى
ان كان لشريك بيعا خصصا
وقيل زرع وهو قول قد شهر
وهو انفتاح الكم بانتفاش
لم يدركن بيعها لتعلمنا
وقيل بالشخاخ أن يتزعا
ما بين حديه امتلاء بينا

والقت ان يصلح للجزاز
ودرك الاعناب ان سودا
وابيض الاعناب دركه اذا
وقدمضي وصف درالك النخل
وذلك ان تحمر أو تصفرا
ومطفي النخل اذا ما كسرا
لان ذاك خطأ في المال
والأنم لا غير هو المرفوع
وقيل ما زاد من الثمار
يفسد ذلك الطنا ان لم يكن
وذلك ان كان الطنا من قبل
وان يكن بعد الدراك قد طنا
فاليسر لا شك يصير رطبا
وانت تدري ان بيع الثمر
يؤكل منها وهي في الامات
بيع المشاع والذي لا يوصف
لانه في حكنا مجهول
وقيل في المشاع لا يباع
وهو الشريك فيه فافهمنا
لانه يحتاج للقبض ولا

فبيعه يصلح للجزاز
ودرك الحبوب ان تشتدا
حلا وكان ماؤه قد أخذنا
وانه بالزهو عند الكل
ففيه تفصيل ولكن مرا
لخصوصها يضمنه اذا طرا
يلزم مثل خطأ في الحال
عن مخطيء وذلك المشروع
بعد طنا النخيل والاشجار
عند الطنا شرط بان يقطعن
دراك أشجار له ونخل
فما به من حرج ان حسنا
وهكذا في عنب تربية
جوز للتمتع المشتهر
وقطعها يقطع للذات
بجده فالتقص فيه يعرف
كذلك جل العلما يقول
الا على من عه المشاع
وانه لا غير يبطلنا
يمكنه فمن هناك بطلا

وواجب تسمية المبيع بسدس أو ربع وبيع
والمال ان يبيع بما استحقا عم سواقيه وعم الطرقا
ولا يعم شربه لهما الا اذا أدخل في الشراء
لانما الماء يكون مفردا والطرق والسواقي لن تفردا
فمن هناك الطرق والسواقي يعمن معنى الاستحقاق

باب عيب المبيع

والعيب شيء ينقص الثمن
ان لم يبينه يكون غشا
والنقض للشاري اذا رآه
ولو تبرى من جميع العيب
حتى يريه ذاك عيباً عيباً
وبعض أصحاب العراق قالوا
يقول قدر ضاه ذاك المشتري
لان من باع يبيعه على
يقول كل العيب فيه مجتمع
ونحن لانثبته بما به
لوأته بين ذاك العيب
فبخصائه علمنا انه

فيلزم البائع أن يبين
وهو يمش البركات مشاً^(١)
يثبت بالعيب الذي أخفاه
فالنقض ثابت بدون ريب
ويرضى شاربه وينفى الريا
يثبت حتى أظهر الجدالا
مع عيبه الذي به لم يخبر
حال يكون العيب فيه دخلا
والمشتري يقبله ويستمتع
من حيلة على خداع صاحبه
لما اشتراه وأزال الريا
أراد غشه بما أكنه

(١) قوله يمش اي يذهب — حاشية في الاصل

قال شيب عيب في العبيد والرمد
 وصلح مع الجنون والعشا
 وبرص وشامة اللسان
 وأعسر يعالجن بالعسرى
 ولحية العبد اذا لم تنبت
 لان ذاك من كمال هيئته
 والاصل قد جاء هنا بمسئله
 فانه قيد نفس الغير
 وهو الطبيعي الذي تولدا
 وليس فيما ألدته عليه
 مثل الذي أوله من نار
 وأنت تدري ان هذا الوصف
 أما العبيد فبدون ما ذكر
 قالوسم بالنار اذا لم يكن
 والاصل قد بين هذا أيضا
 كذلك التأنيث والبول على
 والاكل للطين وشرب الخمر
 وولد الزنا قيل عيب
 وان يكن تعود الا باقا
 وذاك ان كان لغير مال

ان كان قد يعتاده بلا أمد
 كذلك التغليج عيب قد فشا
 وهكذا زيادة الاسنان
 وكل ماعد الانام ضرا
 ليس بعيب عندهم مثبت
 خلاف حال الحر عند رؤيته
 وجعلها في ذالمقام مشكله
 بالبرص الفاحش رب الضرر
 بالطبع دون سبب له بدأ
 من غير فافهم معاني العله
 وهو ياض لاح في الابشار
 في غير التزويج حكما عرفا
 يرد يعهم ويثبت الغير
 علامة عيب بهم فلتفطن
 ألا نعيب برحما مبيضا
 فراشه فاتفهم العسلا
 وفعله الزنا أيضا قادر
 وقال قوم ليس فيه عيب
 عيب كذا ان يكن مراقا
 سيده يسرق في أجواله

والثقب للبيت وكسر القفل
لو كان مع أربابهم قد فعلوا
وان تكن للعبد زوجة فلا
وشامة اللسان قد تقدما
والحمل في الاماء عيب وكذا
فالحمل يمنع وطئها الى
والمر لا يستغنى عنه الولد
وان تكن جارية أتاها
فقل أرش العيب عنه قد يحط
وقيل بل له بذاك الغير
وان يكن زوجها للغير
فقل أرش العيب يعطى ويرى
ويثبت الزويج والمهر الى
والحيوان ان بها زوال
والدعر والنفار والرباض
والمص للاير اذا ما بالا
والوسم في الجميع عيب غير ان
وان يكن بعض طعام البلد
وكالحشيش أو كثل القث
وشربها لشرها تعاب

عيب وفك الحلي من ذا الطفل
ذلك قالبيع به معل
عيب وقيل العيب فيه دخلا
بأنها العيب وبعض ألزما
معدومة المر لابنها غذا
أن تضعن فافهم العلالا
فعدم المر عيوب ترد
ثم رأى العيب ومارضاها
وذلك اللازم عندهم فقط
وأول القولين هو الاكثر
فالخلف أيضا جاء في التفسير
بعضهم أن يعطى فيها غيرا
بائعها يدفع حين بطلا
فذاك عيب ثابت يقال
والعض والخراط والركاض
من كل فحل فهو عيب آلا
كان علامة لاجل يعرفن
لا يأكلن كعبس وقرقد
فالعيب في الجميع طراً يأتي
به وما في ذلك ارتياب

وذابح شاة فبانت عييا
 لانه أراد منها اللحم
 وان يكن بها سواء فله
 وينبغي أن يجعل العماء
 لانه ولو درى لما اشترى
 والحيوان بعد ما يستعمل
 وما عليه أجرة استعماله
 وانما الخراج بالضمان
 وفيه قول غير هذا مرا
 وان علم بالعيب ثم استعماله
 ومشتري سيفاً فبانت نرماً
 لانه من عادة السيوف
 ومشتري أرضاً فبان الماء
 ومنق البلاد عيب ان يكن
 وشجر قد اشترى النجار
 وقرقد النخيل والفسلوج
 ومشتري تمرأ فبان حشف
 فذاك عيب واذا لم يزد
 فليس عييا واذا ما قد شري
 ونقض الشرا بعيب باننا
 فلا يرد لجهها المييا
 ولا يضره العي المعى
 أرش لنقصه الذى كله
 كغيره بنقصه يجاء
 الا بطرح ماله قد قدرا
 يرد بالعيب فذاك يقبل
 لانه الضامن في أحواله
 والبيع كان ثابت الاركان
 في النقض لكن ماله أقرا
 لزمه لانه قد قبله
 فذاك عيب فيه حيث غما
 فوراً وهذا ليس بالمعروف
 مرا فلا ينتقض الشراء
 يعتادها والمشتري لم يعلم
 يعاب ان بان به أغوار
 عيب وما عن نقضه ولوج
 في جوفه يزيد عما يعرف
 حشفه عن عرف ذاك البلد
 تمرأ وصار فيه يئذ الكرا
 فلا تلزم بائعاً ضمانا

إلا إذا ما قال ليس فيه
فها هنا يلزمه الضمان
والخبز ان يأت مع الخبز
وان يبن في الثوب ما يمنع من
ابريسم يرى بثوب الرجل
وأبيض الثياب فيه الزوك
وان شري الماء ورثوباً ما درى
وهكذا إذا درى المأمور
لا يلزم الأمر لكن يلزم
وان رأى مرتين في الرهن
ويعطه رهنا خلا من عيب
وكل ما لا تسمع القلوب
وكل ما الناس به تسامحوا
والحكم يجري فيه مجرى الاغلب

عيب فنقله وخسر فيه
إذ غره بقوله الخسران^(١)
فذاك عيب جاء في الإيجاز
لباسه فذاك عيب مستكن
محرم فهو من المعلن
عيب ولو بالطهر يوماً يزكو
بعيه لا يلزم من أمرا
بعيه أو أنه مشهور
من اشتراه إذ به يعلم
عياء يرد له لذلك الموهن
لكن يكون حافظاً للغييب
بأخذه فذلك المعيوب
فليس عيباً إذ به التسامح
من عادة الناس لدى التغلب

باب الغش في المبيع

والغش أن يستر ما قد قبحا من المبيع في الشرا ليربحا

(١) قوله « الخسران » فاعل غره وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة
حاشية في الاصل

وهو حرام لنصوص وردت
من غشنا فليس منا بحسب
أضله الشيطان حين زينا
يظن أنه ينال ربحا
فالغش للخيرات بمحقنا
ينهي فان لم ينتهي يؤدب
واختلفوا في الغش للخراج
قيل يجوز غشه لانما
وقيل لا لانه ينتقل
ولا يجوز الخلط للردى
ورخصوا لتاجر لم يقصدا
وقد أجازوا بيع ما قد خلطا
ولم يكن غشا ونفسه قصد
والناس يخلطونه للاكل
وخلطه للبيع غش حراما
وانما أراد أن يجلزا
وحائل التمر عليه يخبرا
وقيل لا يلزمه ان كانا
وان يكن من حائل وغيره
وخلط لحم الشاء بالكباشان
ومن يغش مسلما قد هددت
وذاك عن طريقنا منكب
له وفعله القبيح حسنا
وهو على الخسران معنى أضحى
وانه لنار يعقبتنا
بما يرى في حقه المحتسب
يحمل للجائر بالازعاج
بأخذه الظلم على من ظالما
فغشه لغيره قد يصل
بجيد من جنسه على
غشا ولكن للوعاء فقدا
للاكل لو بائعه ما شرطا
من جعل الغير كنفسه اقتصد
تفكها تلذذا بالذقل
لانه لم يقصد التمتع
رديه فمن هنا ما جوزا
بوصفه ذاك الذي قد اشترى
ينظره حال الشرا عيانا
يخبره ليخلصن من ضيره
غش لان ذلكم جنسان

وشركة القياس للنخيل
 جميعها يوجب للشفع
 لانه كالحل للعقال
 وليس للاعجم واليتيم
 بل المشاع يشفعان فيه
 يأخذها الوكيل والولى
 ونحلة وقبعة فى مال
 لان حقه بذاك الجذع
 لكنها تشفع كل المال
 والمال مباح بيع بالخيار
 فيه اختلاف قال بعض يطلب
 وقال بعض ما عليه طلب
 وقيل إن كان لدى الشراء
 وإن يكن لبائع أو لها
 وإن نقل بصحة الخيار
 لانه بيع صحيح يجب
 وإن نقل بأنه موقوف
 وقد مضى التحقيق فى الخيار
 ومشتري ثلاثة الاموال
 وواحد يشفعه إنسان

فهذه الشركات بالتفصيل
 لكنها تبطل بالتضييع
 تبطل ان لم تطلبن فى الحال
 من شفعة قد قيل فى المقسوم
 وذلك التخصيص لأدريه
 له كذا يأخذها الوصى
 ليس لها من شفعة بحال
 بقلعه يزول أو بالقطع
 ان ثبتت أصلا بلاجدال
 وكان فيه شفعة لجار
 من حينه ان كان فيها يرغب
 ولا يرى الشفعة فيه تجب
 خياره يشفع بلا امتراء
 فإله من مطلب قد لزم
 تتبعه الشفعة باضطرار
 أن يعطى حكم البيع حين يجب
 جرى على أحكامه التوقيف
 مع بيان وجه المختار
 بصفقة من أحد الرجال
 فهو على شفخته يعان

يأخذها بقيمة العدول وما عليه أخذ باقي القطع
أما القياض قيل ليس يشفع كذلك الاقرار أيضاً عن عوض
كذلك القضاء فالجميع وليس للشفيع من رجاء
ان كان عن تبرع قد كانا والخلف فيما بيع بالنداء
وقيل لا شفعة فيما باعا وأوجبوا شفعة ما باع الاب
والفرق ما بينهما قد بانا للاب مال ابنه حلال
والابن ابن باع له أبوه ويأخذ الشفيع ذاك المالا
والفضل قيل انه للوالد لانه قد جعل المال له
وما اشتراه الزوج من زوجته كذلك أيضاً ما اشترته منه
بينهما عظيم الاتحاد من هاهنا لا يشترط الاحراز
يوزعون ثمن النخيل لو قبل خذ جميعها أو فدع
وقيل بيع وعليه يشفع كذلك الايصاء عن حق عرض
يدرك فيه الشفعة الشفيع في صاحب الاعطاء والايصاء
ذلك والحق لديه بانا يشفع أو لاجاء في الافتاء
على أبيه وحكي إجماعاً على ابنه وهي عندي تجب
لانه لم ينتقل مكانا ولا كذلك العكس إذ ينال
بيعاً رخيصاً فليقوموه بقيمة العدول لا محالاً
وقيل بل لابنه المساعد وأخذ الشفيع منه ماله
يؤبس الشفيع من شفيعته كأنه لم ينقلن عنه
ما مثله يوجد في العباد بل العطا بينهما يجاز

وهكذا في الجرح لا قصاص
ومن له الشفعة فيما باع
كرجل يبيع مال والده
فكيف يدركه بالشفعة
كذا وكيل باع مالا يشفعه
بعد ثبوت البيع يدركنا
لأنما الشفعة فيه تجب
إذ لم يكن يمكنه ابتداء
وكونه واسطة لا يسقط
والشترى أن نقض الميعة
وذلك أن يرد به بعه
وهكذا إن قطع الأسباب
أو صرف المستقى وما يشترك
وذلك كله إذا ما كانا
ومشتر أرضا بناها مسجدا
لأنها لله صارت ويرى
وربنا الغنى والعبد إلى
وإن يكن لنخلة قد قطعا
ويأخذن الجذع ثم الموضعا
والبيع مهما كان فاسدا فلا

بينهما بل يجب الخلاص
بنفسه شفعة أضرعا
فهو الذي أخرج ذاك من يده
كذا وصي باع للوصية
وقيل بل يشفعه وينفعه
جميعهم ذاك ويشفعنا
بعد ثبوت البيع وهو أقرب
أن يجعلان لنفسه الشراء
حقا له في أخذه ينسبط
قبل تشفع فلا شفعا
أو أنه يقيه ذو الصفقة
وصرف اللزوم والابوابا
فيه فما الشفعة فيه تدرك
من قبل أخذها فع البيانا
فليس فيها شفعة لمن بدا
بعضهم ثبوتها معتبرا
ذلك محتاج فلا يعطلا
فلشفيع بعدها أن يشفعا
وقيمة النقصان حين شفعا
يوجب شفعة لمن تعجلا

لأنها فرع على صحته
 لاتورث الشفعة ممن ماتا
 فإنه بنفس ذاك الطلب
 فذلك الموروث مال لا سوى
 وفي شفع خلف بحر غابا
 قد قيل في المقسوم بالاجماع
 وان يكن يوما لغزو قد خرج
 وذلك التخصيص لا أراه
 لأنما المطيع في الاموال
 فلا المطيع يعطى فوق حقه
 فليست أدرى الوجه فيما ذكرنا
 وليس فيما باعه الحكم
 وهكذا بيع الوصي أيضاً
 لأنهم يبالغون يوماً
 في طلب للزيد فالقاتل لم
 ولا أرى القول بأن يشفع
 فهو كمثل ما يباع بالندا
 والخلف في العروض هل يستشفع
 وقيل بل يشفع إلا الدرهما
 والشفعاء أيهم قد سبقا
 فيفسد المبيع مع شفخته
 الا اذا طالب ثم قاتا
 قد استحقه فلا تستعجب
 فلم يك الوارث شفعة حوى
 لا يدرك الشفعة منها آبا
 لكنه يدرك في المشاع
 أدركها طرا كذلك ان لم يبيع
 الا إيلة لمن رآه
 والعاصي ميان بكل حال
 ولا سواء دون مستحقه
 الا إيلة لمن قد نظرا
 للدين ميت شفعة تقام
 ليس به من شفعة فتضى
 في بيعه نداء والسوما
 أعلم بهذا البيع يدخل التهم
 مستبعداً لمن إدراه ووعي
 والخلف فيه قد مضى مقيدا
 والحيوان قيل ليس يشفع
 ونحوه المضروب طرا فاعلما
 لاخذها فاز بها وانطلقا

وما عليه ان يقاسمنا
وان يكن لغيره قد طلبا
لان ذاك الغير ليس يستحق
فأخذها بهذا الطريق غصب
فليس تخفى عنه قط خافيه
وليس للمريض يطلبنا
لأنها مثل الشراء حتما
وعند الاختيار لا يميل
لأنه درى بها وتركها
وانه يفضى الى الاضرار
وطالب الشفعة مما لقا
انكره البيع ولم يقرأ
فانه يدركها متى علم
وان يكن عارضه النسيان
والشفيع جائز ان يسألا
وهكذا في بيته يستأذن
وهكذا جاء عن الربيع
كيف يقول ان أراد النزاع
وما عدا هذا من الكلام

سواء ممن كان يشفعنا
شفعته فلهلاك ارتكبا
لنزعها لمشتريها فيحق
وذلك أمر يعلمه الرب
فراقب الباطن كالعلانيه
شفعته حين يعافينا
وهو من المريض لم يتما
فان توافى باختيار تبطل
ولو يشا شفعت لادركا
والضرر لمبتاع وهو الشارى
من كان بالبيع لها مشتريا
وانه عن أخذها قد فرا
بذلك البيع الذى عنه كتم
عن أخذها واثبه البطلان
عن مشتري شفعت قال الاولى
وهو من البطلان فيها يأمن
تعلم الالفاظ للشفيع
والوقف للتعليم ليس منعا
يطلبها قد قيل كالسلام

والرد للسلام ليس يبطل
ولا أقول قط يبطلها
قول الشفيع انه قد طلبا
لكن عليه تلزم اليمين
ويأخذ الشفيع كل الثمرة
وقيل ما خسره وما أخذ
لانه قد كان ماله وما
وكونه للتائب قد تنقلا
اذ كان قبل الانتقال حلا
كيف يحرم عليه الطلب
والاولون نظروا للاصل
ما ناله الشفيع إلا بعد ما
به يصير المال للشفيع
كأنما الشاري شري لنفسه
فان أتى الشفيع يوما أخذنا
وان أبى أو أبطل الشفيعا
لكن أرى الشفعة شيئا غير ما
فالمشترى يأخذه بالعقد
فالعقد غير النزع فاعلمنا

لفرضه والابتداء متغل
فسلمن ان شئت واطلبنها
شفعته يقبل لو شار إلى
ان شاءها وانه أمين
ويدفع للشاري ما قد خسره
فلاله ولا عليه ونفذ
اغله له وما قد غرما
لا يمنع عليه ما قد حلا
كذلك لو لم يطلبنه أصلا
ما قد مضى وهو حلال طيب
لان ذاك البيع أصل النقل
بيع فذاك البيع أصل علما
من بعد ما كان أخا تشفيع
أو للشفيع ان أتى بنفسه
ما قد شري وما عليه استحوذا
فالمشترى يحوزه جميعا
كان من البيع له تقدا
والشفيع نزع من بعد
من. هاهنا قت افرقنا

كتاب المضاربة

وهي ان يستسلم المضارب
 بجزء من ربحه يعين
 جوازها يكون بالنقود
 وفي العروض لا يجوز حتما
 يسمين دافعها للثمن
 لان من يمنعها للجهل
 وذلك التبيين ينفيها
 لو كان دفعها من الربا لما
 وحيث كان المنع للجهالة
 وربح جزء منه معها سمي
 لان ذاك الجزء وهو الباقي
 فكان قرضا جر نفعا فمنع
 ومن طريق آخر تقسما
 واجمعوا ان ليس من خسران
 ولا ضمان ان يكن قد سلما
 وان يكن يوما به تعدي
 ولا له ربح مع الضياع
 والربح من بعد تمام المال

مالا به لغيره يضارب
 كربع أو خمس بين
 وغيرها من جملة المردود
 الا مقالا شذ اذ تسمى
 والربح فيها زاد بعد فافطن
 بقدر المأخوذ عند الفعل
 وقيمة السلعة يظهرنا
 جوزه بذاك بعض العلما
 جوزه بعض بهذا الحالة
 فانه منتقض في الحكم
 يكون كالقرض على الاعناق
 وهو خلاف حكمه الذي شرع
 بين امانة وما قد غرما
 عليه قد قيل بلا نكران
 من التعدي قاله من علما
 ففي ضمان عندنا تردى
 حتى يتم المال باجماع
 بينهما يقسم بالكمال

والاجر للال يقال والكرا
الا الذي عمله المضارب
اذ أجره الربح الذي قد حصله
وجائز بشرط رب المال
يتجر في نوع له قد عيننا
ولا يجوز عندنا الخلاف
وأنه يضمن إن تعدى
ولم يجزان يشتري المضارب
وهكذا قد قيل رب المال
لأنما الاول فيه عامل
خيطل القراض فيما أخذا
وقيل في الوجهين باختلاف
مضارب بما له قد خططا
وهكذا ان ركب البحر به
فانه يضمن عند بعض
وقال قوم تنظر الاحوال
وذلك ان لم يجر فيه شرط
وجائز يقبل من يبيع
لانه ينظر منه الاوفرا

منه كذا كل ما قد خسرا
فلا له اجر به يطالب
منه وان لم يحصلن فليس له
على الذي ضارب بالاموال
أو بلد معروفة قد بينا
لشرطه وما به اختلاف
أمر الذي لما له قد عدا
بما به في يده يضارب
لا يشتري منه بلا جدال
والثاني أخذ ما له يحاول
لو كان للقيمة يوما أنفذا
وذلك في الآثار غير خاف
ضمنه بعض وبعض أسقطا
مضاربا بفسير أمر ربه
والبعض بالنجاة فيه يقضى
ويجرب فيما يقتضيه الحال
فالشرط لا يلغى اذا يخط
وحط شيء عنه أيضا واضح
لربه ونفسه فيما طرا

وان يكن قد تجر المضارب ضمان ما ضاع عليه لما
لانه بموته قد انفسخ فهو يكون مخطئا في المال .
وهكذا في الشركاء يجري كذلك الوكيل اذ جميع ما
ومشتر شيئا بغير نقد فلا يجوز بيعه مراجه
بانه اخذه بالناسي ولا يبيع الثوب بعد اللبس
وذلك ان يخبر من يبيع كذلك الخادم بعد العمل
والعمل القليل لا يعيب وان يكن اخرج منه شعرا
وكل ما انفق من الكرا يقول قد قام على بكذا
كعور وعرج ومرض يقول قد اخذته صحيحا
وهذه الامور في المراجعه وهي التراضي بين البيعين
من بعد موت من له يضارب لو لم يكن بموته ما علما
فلا تعجب هنا لمن رسخ والجهل من جملة هذا الحال
ان مات والشريك لما يدري ذكرته بالموت قد تهدما
نسيئة من امة او عبد حتى يقول للذي قد راجحه
وبعد هذا القول مامن بامن حتى يزيل ما به من لبس
له كذا قال به الربيع ونحوه من ناقة وجل
وهو الذي القلب به يطيب فليخبر الشاري به ليشعرا
وغيره بحسبه فيما اشترى وان يكن عراه من بعد اذى
فيخبر الشاري اذا به رضي فان رضي به فقد ايحا
وغيرها يجزي على المصالحه في زينه ان كان او في الشين

أما المراجحات أن يتفقا على زيادة على ما اتفقا
يخبره بما عليه قاما ويأخذ الزائد ربحا واما
فيحرم الكتمان حين كانا خيانة الا إذا أبانا

كتاب السلف

والسلف المعروف يوم ما بالسلم
يأخذها ليدفع العروض
أقله ثلاثة الايام
وليس للبعيد منه حد
وقبل ان يتم ذاك الاجل
وان تراضيا فلا يصح
الا إذا أجزاه ما قد دفعا
وهي الدرام التي قد سلمنا
وهل له بأن يولييه قتي
وهكذا الخلاف في التولية
ولا يجوز فيه غير الصرف
والاصل عن ابي الحواري قلذكر
وهو من العروض لا محاله
وبعضهم يشترطن الوزنا

دفع حرام لمن قد استلم
لأجل صيره مفروضا
مع لياليها على التمام
مادام يحصى حين ما يعد
فقبضه الباطل لا يحل
ذاك ولا يصح فيه الصلح
فانه يجوز ان لا يمنعا
فدفعا له يجوز قلعلما
من قبله فالحلف فيه قداني
من قبل قبضه وبعد المدة
فسلف العروض ليس يكفي
في سلف الصوف بمحب وشعر
أجازه الشيخ بهندي الحاله
في النقد ان أسلفته افمننا

وبعضهم يرخصن فيه والخلف في غير القروش عانى وذلك في الدرام المعدودة تزيد مرة وتنقصنا والرهن فيه يطلنه فلا فليس بالكفيل فيه باس وان يكن قد شرط الكراء وهكذا ان شرطوا قبض السلف والصائغ ينقضه يقول وقبضه من حيث ما قد عقدا لكنني بعجبتني الارسال والضر والاضرار مرفوع فان ويطلن ان عينوا مكيالا فيذهب بسرق أو حرق لكن يعينون كيلا علما وهكذا الوزن قافهنا ومن يكن بالكيل يوما أسلفا وهكذا العكس وليس يقبض وان يكن عمراً وجبا سلفا فنجل محبوب يطلنا

وعدها عندهم يكفيها لأنها مضبوطة الوزن إذ لم تكن عندهم محدوده من ها هنا قد قيل توزنا تسترهن وان نشا فاستكفلا قيل وقد أجمع فيه الناس لبلد صيره هباء من موضع ففي الفساد يختلفه لانه شرط به معلول أعجبه فيما يرى إن بعدا يقبضه من حيث ما ينال أراد أن يضره فليمنع لانه يمكن أن يزالا فذاك باطل وان كان بقي كقولهم مكيال نزوي فاعلمنا فالكل واجب يبيننا لا يأخذن بالوزن عنه قاعرفا الا بكيل أو بوزن يعرض ولم يكن لكل صنف عرفا ما لم يكن لذا يميزنا

ولا يجوز في الأصول السلف	وفيه اجماع ولا يختلف
وفي العروض جائز ويختلف	في الحيوان لو بسنه وصف
وجائز في اللحم والحيتان	والسمن والاقط مع الالبان
ولا يجوز أبداً عند الوفا	أن يأخذن غير ما قد سلفا
وما هنا مسألة لا أدري	ما أصلها في النظم جاءت تجرى
فان يكن قد سلف الحمراء	من ذرة لا يأخذ البيضاء
ويأخذ الحمراء عن البيضاء	والكل عندنا على سواء
ولا يجوز بيعه من قبل أن	يقبضه ولو على من يسلفن
إلا إذا ما شاء وأمس ماله	يدفعه له على كاله

كتاب الديون

والدين حق صار في ذمة من	يأخذه يبقى الى أن يدفعن
يكون بالقرض وبالباع معا	أو سلف أو من ضمان تبعاً
وكله دين ويلزمنا	إذاؤه ان لم يؤجلنا
وان يؤجل مع تمام الاجل	يلزمه من غير ما تمطل

باب القرض

فالقرض هو أخذك الشيء على أن تدفعن مثله مكلاً
وهو من اليسر على العباد . أباحه من غير ما ازدياد

اجزل فيه الفضل والثواب
 إذ نفعه يكون اخرويا
 وكل قرض جر نفعاً فربا
 وجائز لمن يرد القرضا
 يزيد فوق الذي قد اقترض
 لكن لكي يكون في القضا حسن
 فاقترض المختار بكرا وقضا
 وانه الطاهر والمطهر
 وفيه ان الحيوان يقترض
 والاصل قال اكثر الاصحاب
 وعل ما نعيه لم يبلغهم
 او اتهم يرونه مخصوصا
 لانه القدوة تتبعه
 وذلك الحديث قد رواه
 الا الاماء قرضا حرام
 لانه يفضى الى إغارة
 وذلك ان رد عين المقرض
 فان يرد عينها وقد دخل
 والشرط ان يرد غيرها فلا
 والشرط أن يقبضه مع رده
 ومن يرد به المزيد خابا
 كيف يبدلن دنيويا
 ويهلكن من لذاك ربا
 ان لم يكن شرط يزيد ايضا
 من غير ان يجعله له عوض
 ونحوه يوجد فيما قد يسن
 عنه رباعيا فزاد في القضا
 وذاك المقرض ليس يظهر
 فالمنع لا معنى له وان عرض
 بمنعه قالوا لدى الجواب
 ما فعل المختار حتى حرموا
 بفعله ولا ارى التخصيصا
 الا بحجة تخصصه
 ربيع علمنا وما اعلاه
 بمنعه اجمعت الاعلام
 فروجهن فافهم اشارتي
 يجوز مثل رد ذلك العوض
 يكون مثل من لفرجها استحل
 يصح فالوجهان فيه بطلا
 في موضع من قرينه أو بعده

ليس يجوز وعليه يقتضى
والشرط ان اقرضه الى أجل
وقيل بل يلزمه ما أجلا
وأخذ غير الجنس فيه اختلافا
اذ لم يكن من البيوع فاعلمنا
قرض الدنانير أو الدراهم
لانه في وزنها تفاضل
فيدخلن في الربا المحرم
وجائز ان لم يكن تفاوت
وذلك ان يعلم بالتكرار
والقرض في البيض براه حبرا
كذلك ما كان من الاشجار
وهكذا قد قيل في قرض السمك
لكثرة الاجناس فيه منعا
وان يكن اقرضه من بعد ان
لانما المحذور هاهنا عدم
والقرض للماء من الانهار
تدخله عندم الجهالة
وقيل لا بأس بقرض للماء
وعندنا القرض من الامانة
من حيث ما قضاء مما يقرض
لا يثبتن فله قبل الاجل
فما له عليه ان يستعجلا
من غير شرط والجواز الفا
لكنه اسقاط حق لزما
بغير وزن باطل عن عالم
فيخشى ان يرد ذلك الغاضل
فهذه علته فلتعلم
لانما المحذور فيه قائم
بانها واحدة المقدار
لانه مختلف لا يدرى
مختلفا قد جاء في الآثار
لانه قد لا يناله الشبك
ولتفاوت هناك وقعا
قطعه وزنا فليس يمنع
اذ كان قرضا بوزان قد علم
مقدرا بعدد الآثار
لمن أراد النقص لا محالة
لكن يرد على سواء
بغير اذن ربها خيانه
(٢٥ - جوهر النظام)

وان يكن صاحبها يتيما
وقيل بالجواز لكن يضمن
وربما فيه خلاف بعض
وقيل ربحها رب المال
ولم يجوز من يجوزنا
يرون ان القرض في الصيانة
وذلك للوفى والملى
ولا وفى غير ما غنى
وقد يموت فيضيع ما اقترض
فظن من لم يفهم المعنى
فاندفعوا في القرض للامائن
عم الفساد بالبلاد وذهب
كم من يتيم أفقروا بالقرض
ان عاتبوه قال قد علمت
وضاع مالى فانا لم نجد
أمثل هذا من يرخصنا
لو ظهر المرخصون اليوما
كانوا يقولون جميعا اسنا
وربما أطلق قوم وهم
وصاحب المال لو استأذنه

أو مسجداً فاحكم به تحريماً
بذلك ان ضاع الذى يؤمن
يراه للذى عليه القرض
وان ذا كواحد العمل
الا لمعنى واسع قد عنا
أضبط حيث صار في الضمانه
لا في ملى غير ما وفى
فالعسر قد يمنع للوفى
اذ لم يخلف بعده له عوض
بانه طرا يجوزنا
فكان فعلهم كفعل الخائن
يقرضهم فضة قوم وذهب
ومسجد اذ لم يجد ما يقضى
بقول من رخص قد أخذت
وانما الخلاص من معتقدي
له اذا جاءك يسألنا
لوجهوا لنحو هذا لوما
نقول بالترخيص في ذا المعنى
قد قصدوا التقييد فيما يفهم
في قرض ما له قد استأمنه

لربما شق عليه فاذن	بغير طيب نفسه يقترضن
وذاك شيء بالتعدي بوصف	وليس في حرامه يختلف
والله قد أعطى الوري عقولا	ما كل منقول غدا مقبول
فبالعقول تدرك المعاني	وما له أراد من يعافي
كم مطلق من القران قيـدا	بالعقل كيف بمقال وجدأ
فكل ما جر الفساد قلنا	ليس من الشرع الذي عرفنا
فشرعنا يأمر بالمصالح	لا بمفسد ولا فضائح
قد طهر الله سبيل احمدأ	عن كل فاسد وعن كل اعتدا

باب الوثيقة في الدين

وكل من يقرض أو يدين	يستشهدن في ذاك أو يرتبن
أرشدنا لذلك القرآن	ان عدم الكاتب فالرهان
ووصف الرهان بالمقبوضه	فالمقبض من شروطه المفروضه
وباطل إذا عرى من قبض	اذ لم يكن رهنا بذلك فاقضى
وان يكن قد جعلوه عندأ	بعض الثقة فالحلاف أبدا
فقبل رهن وأناس قالوا	ليس برهن بل هو الابطال
وقيل ان كان أخوالحق طلب	لذلك فالرهن بذلك قدوجب
لانه يكون كالامين	له بقبض ذلك المرهون
وان يكن من يدفع الرهانا	اراده أفسده إعلانا
لانه أحال بين المرتبن	وبين قبض ذلك الذي رهن

والرهن ان يذهب بما فيه ذهب
لان حقه بذاك الرهن
وان يكن ذو الحق يشرطنا
فقل لا يثبت وهو الاكثر
ان النبي قال يذهبنا
وعلة المرهون فيه تلخسل
فليس للراهن يأخذنا
وجائز له يطالبنا
اذ لم يك الرهن قضاء لزمنا
فان أبي الغريم ان يسلمنا
فهو الذي يقضى عليه بالقضا
ولا يباع الرهن الا بالنسدا
وما له يستعمل المرهونا
وبعد الاستعمال يضمننا
وقيل في الخاتم ان أدخله
وان يكن في الاصبع اليمين
وذاك ان جعله في اليسرى
وأنه من الفروق المشكله
فكونه قد خالف المستونا
بل بالخلاف ينبغي أن يلزمنا

وما لدى الحق على الخصم طلب
فان يغيب غاب فخل غنى
حتى مع الذهاب يلزمنا
لانه خالف ما يؤثر
بما حوى وهو يلزمنا
وكل ما عليه قد يشتمل
من ذاك حتى الحق يدفعنا
في حقه متى له قد عنا
لكنه التوثيق بين الغرما
يرفع أمره الى من حكما
وبيع ما من رهنه قد قبضا
اذا جرى الحكم بذاك وبدا
لانه صار له أمينا
من بعد ان كان يؤمنا
في الاصبع اليسرى يضمن له
فانه خلا من التضمنين
تختم ولا كذاك الاخرى
لانه في الموضعين استعماله
تخما لا يرفع المضمونا
اذ جمع الخلاف والتخما

فهو لباس لم يوافقنا مع أنه قد قيل ان النبي وهو الذي أراء لا سواء وان أتت بضده أخبار لانها أولى بكل كرم وكان محبوبا له التيامن وكل ما ليس له بقاء وذلك البطيخ والقشاء والخلف في رهن العبيد وردا وليس للراهن فيما رهننا والعبد ان أعطاه أو إن وهبه فن يقول رهنه صحيح والعكس في العكس ومهما أعتقه يعتق من قبل الفداء فاعلما وييق حقه على من رهننا وهل لمن يرهن يوما أمته قيل له وقيل لا وإنما فان نقل بصحة الرهن فلا لان ذا الحق شريك فيها وقيل من أوصي بما قد رهننا

لسنة اللباس فاعلما محل لبسه كذاك منا لانه رواه من رواه فخبر النبي اذا أختار وضدها لعكس ذاك فاعلم في كل شيء وهو معنى بائن فرهنه الباطل إذ يجاء وما اليه يسرع الفناء لكنني أري الجواز أجودا تصرف حتي يفك المرهننا فهو على الخلاف فيما رتبته فانه لذاك لا يبيح فانه يعتق حين أطلقه إذ لم يكن من الشريك الزما لانه هو الذي قد ضمنا يطأها وهي بذاك مثبتة يبنى على الخلف الذي تقدما نقول ان فعله قد حلالا كيف له مع ذاك أن يأتيها فداؤه من مال من قد رهننا

وان أقر فهو من مال الذي
والرهن لا يشرع فيه الغرما
بلا اختلاف إن يكن من رهنا
واكثر القول به أحق
والرهن في الأصول بالاثبات
فبعضهم أثبتته والبعض
فعند من أثبتته قد حكما
حتى يتم حقه كالرهن
ومن رأى بطلانه يقول
فتشرع الديان في الاثبات
وعمل الناس على استعماله
لا يدخل الغريم معها أطلاقا
إلا إذا نادى منادى من حكم
فيطلق ذلك في المستقبل
ومن يجوزه يجوزنا
وبعضهم أجازته في السكر
وانه مصدق ان قالوا
وانه من مشكلات الاثر
وبيعه والمحال هذي يفسد
وكل شيء يبيعه يمتنع

له أقر خذه منه وانفذ
ان كان مقبوضا رواء العلماء
حيا وفي الموت اختلاف الفطنا
قابضه حتى يتم الحق
يعرف كالنخيل والايات
ينفيه إذ لا يأتين القبض
به لذي الاثبات دون الغرما
في كل حكم فافهمنه عنى
للغرما كلهم دخول
عندهم في مطلق الحالات
فهم يعاملون في أحواله
مع غريم مثبت قد علقا
بأنما الاثبات بطل يلزم
والماضي يبقى في السبيل الاول
لكاتب في ذاك يكتبنا
بعد ظهور زرعه للنظر
قد ثبت السكر واستحالا
كيف يجوز رهن هذا السكر
فكيف بالرهن اذا يعتمد
فرهنه أيضا كذلك يمنع

ومن يكن لمسكن مسترهما
ويجعل الغرم على أربابه
ان لم يكن عن أمرهم له بنى
من جملة الوثائق الكفالة
والفرق بينها جلى المعنى
يقول قد كفلت عن فلان
وقت كذا فان يمت قبل الاجل
وان يمت من بعد ما قد أجلا
فالحق لا يكفىل يلزمنا
ومطلقا يلزمه إن غابا
لانه قد ضيع المراقبة
والحق بالتضييع يلزمنا
وفيه قول انه لا يلزمه
إلا إذا ما اشترطوا عليه
فها هنا يلزمه أن يحضره
وليس في الحدود من كفاله
وجائز أن يكفلن في غرمه
وانما المنوع أن يكونا
إذ لا يصح قود في غير من
درجل له على انسان

فراهم ان يئيه بعض البشا
ليس له غرم على أصحابه
لكن له زوال ذلك البشا
ضمانة وهكذا الحواله
فبالكفالة الحضور يعنى
أحضره لحضرة الديان
فالحق لا يلزم من عنه كفل
ولم يكن أحضره من كفلا
إذ لم يكن وفا فيضمننا
وراء بحر قصد الذهابا
في حقه ولو أراد راقبه
من ها هنا نقول يغرمننا
الا حضور من عليه يغرمه
احضاره أو نقد ما عليه
أو يقضى حقه الذي قد ذكره
ولا القصاص فافهم المقاله
أدنى حضور الجان عند حكمه
ذلك في الدين يكفلونا
يقتل والحد على من يجر من
حق أحاله الى سنان

في محضر من الجميع لزما	وهي ضمانه إذا ما التزما
قتلزم الغريم أيا شاءا	ويطلبين منها الاداءا
أيها يقصده لا يتمتع	إذ حقه في الدمتين قد شرع
ويرجع الضامن ان قضاه	بحقه على الذي أخاه
وان يكن عن غير أمره ضمن	فهو تبرع وليس يرجعن
وان يكن ذوالحق أبرى الاولا	فحقه الى الانخير انتقلا
لا يرجعن" أبداً للاول	لو ضاع ماله بمجرد الرجل
إلا إذا كان الذي له التزم	مفلسا وحاله عنه انبهم
فها هنا حما له أن يرجعا	في حقه لانه قد خدعا
والنقل للحق بهذه الحالة	هو الذي يعرف بالحواله
والكل من وثائق الديون	من ثم الحقنه بالمرهون

باب الحق الذي في الذمة

والحق في الذمة قد يكون	مؤجلا عنه ولا يكون
والثاني دين حاضر والاول	عندم الدين الذي يؤجل
وهو إلى تمام ذاك الاجل	يكون من قضاائه في مهل
حتى ولو أعطاه قبل الحل	كان له الرجوع عن ذا الفعل
يأخذ منه ماله اداه	حتى يتم أجل سماء
واختلفوا في قبضه إذا رضى	غريمه وللجواز ارتضى
وبعض أهل العلم منا قد أبى	ذاك لان ذاك عنده ربه

وبعضهم جوزه ان حطا
 لاجل ما آتى عن البشير
 كان عليهم ديون أجلت
 والمائعون جعلوا الترخيصا
 لحاجة الاخراج والاجلاء
 قلت ولكن حكمه يعم
 وانه لم ينقل المخصص
 وسبب العموم لو صح فلا
 ويمتد من عليه الحق
 لانه بموته قد انتقل
 لانما الوراث يحتاجونا
 وبانتظار الاجل المقدر
 وقسمهم من دون أن يقضى فلا
 وقيل لا يحمل حتى يكمل
 فان يشا الوارث قسما حالا
 والاول المنسوب للجمهور
 والصك فيه الدين لما يحضر
 فيه خلاف والجواز ذكرنا
 بقدر التعجيل حين اشتط^(١)
 يوم جلا عنهم بنى النصير
 قال تعجلوا وخطوا وثبت
 مخصصا بمألفهم تخصيصا
 ولا كذلك حالة الرخاء
 ما لم يكن تخصيصه يتم
 فبقى العموم لا يخصص
 بمخصصه على الصحيح مثلا
 يصير حاضرا ويستحق
 لانه فليس ينظر الاجل
 لما بقى منه فيقسمونا
 يدخلهم بذلك بعض الضرر
 يصح بل ان فعلوه بطلا
 أجله الذى له قد أجلا
 فليخرجوا بقدر ذاك مالا
 والثانى عن بعض أربى الامور
 أراد أن يحمله لبشر
 بلا خلاف بعد ما قد حضرا

(١) قوله « اشتط » أى تعجل : لغة عمانية - حاشية فى الاصل.

باب قضاء الدين

ومع وجوب الدين يلزم القضا
ويظهر الوجوب بالمطالبه
ومع سكوته فلا يضيق
لا يلزم الخروج للاداء
إلا إذا طالبه ومطلا
لأنه يكون مثل الظالم
حتى يؤديها الى أربابها
وقيل كالدين الخلاص في الربا
وقيل في الدين ولو لم بمطل
وان يكن قد نسي المديون
وكان في نيته الاداء
وقال بعض ذلك في حقوق
أما حقوق العبد لو نسيها
وذلك الخلاف يظهرنا
فمن يقل بأنه معذور
ومن يقل بأنه ذاك باقى
وباتفاق لا يعذبنا
لأنما النسيان يرفعنا
من غير مطال بل بخالص الرضا
فيتعين القضا إذا طالبه
كذلك ان شط به الطريق
لأنه قد كان عن رضا
فانه يلزمه أن يرحلا
ويلزم الخروج للظالم
ويطلب النجاة من أبوابها
لا يلزم الخروج حين ذهابها
يلزمه الخروج للتصل
ديونه من كل ما يكون
فذلك معذور ولا تواء
رب العلاء المعبود لا المخلوق
باقية إلا إذا يقضيها
في الانتصار أن يؤيسنا
فالانتصار عندهم محبور
يلزمه التجويز بالاطلاق
لأنه النامي فيعذونا
للأم والاموال تغرنا

ومن له حق على انسان
ليس له ان يأخذ المقصدارا
لانما ذلك بعد الظلم
إلا إذا كان مقرا غاصبا
فهو أخو ظلمين يزداد بما
وقيل في من كان ذا انتصار
ثم أقر بعد ذا بالحق
وماله يأخذه تماما
لانما ذلك مشروط بما
لو قيل ما عليه قط رد
لانما الكتاب قد أباح له
ومن عليه لآخيه دين
ثم نوى اداءه وماتا
لانه مات أخا اصرار
ولم تكن تجزيه نفس النية
وذاك في القادر لا سواء
وحيث ما قد ترك الاداء
بتركه الفعل الذي قد لزم
ومن يكن عن الاداء عاجزا
ولا يحمل الاخذ للمعطية
به مقر ليس ذا نكران
من ماله يريد انتصارا
وما المقر ظلما في الحكم
وكان ذا تمرد مغالبا
يقوله ظلما على ما ظلما
من ظالم كان أخا انكار
فالانتصار باطل في الحق
ولو بقي في يده أعواما
يبقى غريمه على ما ظلما
ما كان يدخله عندي بعد
فكيف ينقضن ما قد فعله
ولم يكن بحقه يدين
قبل الاداء هالكا قد قاتا
وكان مأواه غدا في النار
عن الاداء فترك الامنيه
فانه يلزمه اداءه
فمن هنا هلاكه قد جاء
مع استطاعة الاداء انما
أوصي وأرجو ان يكون فائزا
من الغريم أو أخ التقيمه

أما الغريم يطلب التأخيرا
فهو شبيه بالربا المحرم
إلا إذا كان أخا ضيافته
ولم يزده فوق قدر مثله
ومن يدارى باتقاء منعا
ومن له حق على انسان
فقال يايعنى لاوفيك الثمن
وجائز قد قيل للمديون
ويترك البعض اذا لم يحكم
ان كان ماله وفي أو لم يف
وقيل لها طلبوا اليه
وقيل ما لم يرفعوا للحكم
وجائز في المتفاوضين
ان يأخذن بحقه ان شاءا
هما كخص واحد ولا يرد
فيطلب الشريك فيما زادا
ومن يكن عليه حق لاحد
فقبل يدفعته لمن أقر

من هاهنا كان العطا محجورا
ومثله طعامه ان يطعم
في الدار معروفا بالاستضافه
فينبغي القول هنا بحله
لانه عن غير طيب وقصا
طالبه بعضا من الزمان
جوازه فيه اختلاف يرفعن
ان يقضي البعض من الديون
عليه حاكم بحجر فاعلم
يرفعه الاصل عن المصنف
فالعدل فيه واجب عليه
فثبت قضاؤه فلتعلم
يفترقان عن لزوم دين
ومنها فيطلب الوفاء
بمضما لبعض إلا أن يزد
عن نصفه حين وفا وعادا
أقر للغير به وما جحد
له به وجوزوا لمن أقر

باب الاعسار بقضاء الدين

من لم يجد ما يقضين الدين
لزومه ظلم ومطل ذي الغنى
انظار من أعسر في القرآن
ومنظر المعسر يوم عسر
ورخصوا الرجل قد اشترى
ولم يكن يملك في يديه
لكنه للفتح ينظرنا
وينبغي ان يخبرن من باعا
ومدعى الاعسار للمطالب
لانه صار له عن عرض
وان يكن يلزمه من ارش
فجائز ما يدعيه عندنا
ومعتق في مرض غلاما
وما له لم يكف الاداء
يباع في الدين كذا موجود
وان احاط الدين بالاموال
ليس له ان يطعم الضيقا
كذلك حكم العتق والعيد
فمعر عن القضا يقينا
ظلم عن المختار قد روى لنا
مينا بأحسن التبيان
يظله الله غدا في الحشر
بضاعة نسيئة من الورى
وفاء ما صح لهم عليه
ولوفا الديون ينوينا
بحاله لينفي الخداعا
في الدين بالصحة فليطالب
والحال بالبقا لذلك يقتضى
أو من ضمان أو صداق ينشئ
حتى يصح انه من ذى الغنا
والدين يلزمه إلزاما
الا يبيع العبد ذى استبقاء
والعتق منه باطل مردود
انفق بالقوت على العيال
ويهب الاحسان والمعروفا
كذا التغالى في صداق الفيد

وفعله لذاك ان لم يحجر
وهو بذاك باتفاق يؤثم
ولا أقول بثببات ما فعل
وفي الاحاديث دلالات على
ومن يخالف ما الاله شرعا
فهو حقيق فعله ان يمنع

باب الحجر والتفليس

ومن يكن عليه دين لا تفي
وذلك الحجر ولكن بعد ما
كذلك ان كان أخا غناء
فيطلب الغريم وهو يتمتع
ويقضي ما عليه والحاكم لا
وقيل بل يبيعه اذا أبى
وليس للحاكم ان يحجرا
في قول بعض وأناس قالوا
يعلم ذلك في مجامع الورى
وان خفى فليس يثبتنا
وان في اخفائه مخادعه
والخلف هل يحجر كل المال

أمواله يمنع من تصرف
يطلبه الغريم ممن حكا
لكنه يطول بالوفاء
من الادا يحبس حتى يرتدع
يبيع ماله اذا ما نكلا
وذلك الحكم الذى قد وجبا
في غيبة ممن عليه حجرا
ان غاب ايضا تحجرا الاموال
ان فلانا ماله قد حجرا
وجائز أن يتصرفنا
للناس اذ لم يعلموا مواعنه
أو قدر الدين على جدال

ولا أرى ان يحجرون الكلا
وان خفى فأمره لربه
لغرماء عليه مهما جحدا
وان يرد بيع الاصول أمهلا
أفسله ثلاثة الايام
وان يكن من بعد ما قد حكا
وقد أتاه بعد ذاك مال
وكل ما فوق الازار قبلا
وبعضهم قال ازار وردا
وهو ازار مثله لتعلمنا
وصاحب الدين له يرخص
أو أنها الاقوال في ذا توجد
من ذلك الترخيص ما قد ذكروا
كقولهم في منزل المديون
إلا اذا كان به اتساع
والنعل والمصحف والكتاب
ان كان ممن للعلوم طالبا
أما اذا كان لها لم يطلب
وآلة المديون للصناعة
ولا تباع في مقال الامجد .

لأنما الموجب دين حلا
وحسبه منه ارتكاب ذنبه
يحلف انه لذا ما قصدا
شهرأ وللعروض ما تحصلا
لسبعة الايام بالتمام
يحجروه لم يقض حق الغرماء
فداخل فيه كذا يقال
لغرماء فاطلب الدليلا
وقيل لا إلا ازار أبدا
وعلى هذا في الذي قد ظلمنا
كما سيأتي وبه يخصص
بين مرخص ومن يشدد
من منزل المديون فيما أذكر
ليس يباع في قضا المديون
عن سكنه ففضله يساع
ليس يساع ورد الجواب
تهاره والليل فيه راغبا
يباع عنه ما حوى من كتب
تباع في الدين مع البضاعة
أبى على الحسن بن احمد

واجعل عليه ان خلا من مال
 والغرض الوفاء لا سواء
 ومن عليه ماله قد حجرا
 وليس للزوجة فيه نفقه
 كذلك الاولاد لو صفارا
 وليس للفتاة من مخالعه
 وحاصل المقام يمنعنا
 وكل ما به أقر يدخل
 وزوجة المديون مثل غيرها
 وولد المديون لا يخاصص
 ولا يعذب الاله أحدا
 ومن أقر بالذي قد يملك
 فان حكم المال للعقر
 الا اذا ما كان الجاء فلا
 وذاك معها ظهر المراد
 تدفع للغير حتى يقضى
 وما عليه الحبس والكفيل
 وقيل ان كان أخا صناعه
 يلزمه أن يحضر الكفيل
 فريضة بقدر الاحوال
 فكيف يحجرون ما عداه
 فما له للفرماء صبرا
 لانه في دينه قد غلقه
 لانه للفرماء صارا
 من بعد حجر ما لها الخالعه
 تصرف المديون حيث عنا
 في المال عند الغرماء يجعل
 تخاصص الديان في تقديرها
 قد قيل فيما الغرماء تخاصصوا
 بدين ابنه كذاك وجدا
 ودينه لاله مستهلك
 له به من غير خلف يجري
 يثبت اقرار لمن تحيلا
 وعلموا الذي به يراد
 حقوقه وذاك مثل الغرض
 ولا لخصمه بذنا تعليل
 وخاف من مغيبه امتناعه
 ويذهبن عرضها والطولا

كتاب الضمانات

تعلق الحقوق بالانسان	جناية يعرف بالضمان
فمن جنى في مال غيره ضمن	ان لم يكن صاحبه بذات اذن
وهكذا جان على الابدان	فأرشها يلزم ذاك الجاني
والعمد فيه والخطا سواء	يضمنه راسبه الخطاء
والفرق في الاثم فلا اثم على	من كان مخطئا لذاك فعلا
والاثم والضمان في العمد مما	وان يتب فالاثم عنه رفعا
ويبقى غرمه فلا خلاص له	إلا بغرم مابه تحمله
أو ببراءة وحل صافي	من صاحب الحق على تصافي

باب اسباب الضمان

وما أنا أذكر في ذا الباب	ما كان للضمان من أسباب
من غصب الارض وفيها زرعاً	فهو لرب الارض حكماً شرعاً
ولاله ينز ولا عناء	لانه الغاصب والخطاء
وبعضهم بينه قد حكما	والارض ما أنقصها أن يغرمها
وسارق صرما له قد فسلا	بأرضه قصار نخلا أطولا
فالنخل في الحكم لرب الصرم	وقيل فيه غير هذا الحكم
وغاصب قطناً أو الكتانا	فذاك منه الثوب حين لانا

فان ذاك الثوب للمنصوب
 وسارق خشبة وانطلقا
 فانه يمثلها يرضيه
 لان في اخراجها افسادا
 لاضرر ولا ضرار وردا
 وهو من اللطائف البديعة
 وذاك الاستحسان عند بعض
 وغاصب أرضا لها قد خلطا
 ليس له من زرعها أن ينتفع
 ويغلب الحرام للحلال
 وخالف حنبا من الحرام
 فذلك الحب جميعا يجنب
 وفي جماعة لشاة سرقوا
 وواحد منهم تولى الذبحا
 لانهم في ذاك مثل رجل
 وفي الشريكين اذا ما قصبا
 فما بقي بينهما مقسوم
 وذاك كالخسران في التجاره
 ومن لهر غيره قد هلما
 يضمن منه الزرع والنخيل

ورجع الغاصب بالذنوب
 بنى عليها بيته وأوثقا
 وإن يشا ثمنها يعطيه
 ليته ولا نرى الفساد
 يمنع فعل ما يكون مفسدا
 يؤخذ من موارد الشريعة
 به يقول وبه قد يقضى
 بأرضه تعمدا لا غلطا
 لانما الحرام فيما قد زرع
 ان خلطوا ذلك في الاموال
 بحبه الطيب للطعام
 لانما الحرام فيه قد غلب
 واجتمعوا لاكلها وانطلقوا
 ضمانها على الجميع أضحي
 في أخذها وذبحها ولما كل
 بعضهم السلطان حين غلبا
 لان كل واحد مظلوم
 فالشركا عتتهما الخساره
 أو بئره تعمدا قد ظلما
 إن تلفت فليدع التعليلا

لانما تلافها بسببه ويضمن المتلف من تسببه
 ومن لبيت غيره قد خرقا وجاء لص ما به قد سرقا
 فما على الناقب من ضمان إلا الذي أضاع من بنيان
 وإن يكن قد دخلت بهيمة فأتلقت فضاء من لقيمه
 ويضمن الفارج للحظار إن أكل الانعام للنظار (١)
 والفرق بين الصورتين يفهم يعرفه من الاصول يعلم
 لانما الضمان قد تعلقا باللص حين للمتاع سرقا
 لانه من المكلفينا وما على البهم نرى تضمينا
 ورجل من الحرام نبتنا نخلا وطاب النخل حين نبتنا
 فانه لقيمة النبات يضمن لا يضمن للغلات
 وقالع الاقياب باغتصاب قيل عليه قيمة الاقياب
 لكن عليه أدب ليرعوى عن فعله من كان مثله غوى
 وغاصب لعبد غيره وقع عليه من نخلاته حين طلع
 فانكسر الغاصب أو مات فما شيء على السيد منه لزما
 ومن رأى في نخلة صيدا يحزف منها رطباً جنية
 قال له عن نخلة الانام انزل واخل منه ب اللسان
 ولم يرد افزاعه فقزعا فلا ضمان ان بذلك صرعا
 وضامن قيل اذا ارادا افزاعه اذ ركب الفسادا

(١) قوله «النظار» اوائل الزرع ويقال له ايضا نظرة وظارة وهو أول ما يبدو من ذلك - حاشية في الاصل

ومن يكن قد استعان رجلا
 فوق الحمل على المعان
 غدية تلزمه ان انكسر
 ومن يكن في بيته قد أضرم
 واحترق البيت على الجيران
 وان علت بلهب ضمان ما
 لانه قريبها من جاره
 إن خبز الخبز في قرار
 فاحترقت واحترق المحمول
 ان كان مأذونا له أن يخبزا
 ومن يكن قد أخذ الحمارا
 يظنه حماره وبانا
 فقل لا يضمنه ان ذهب
 وقيل بل يضمنه بالقبض
 وأخذ لمصحف مفصوب
 فضا من إن رده لغاصبه
 وان يكن يجهل من قد غصبا
 وقابض شيئا على النسيان
 حتى يصير في يد الارباب
 وكل ما قبضت ياصفي

في رفع ما شاء له أن يحمل
 إذ ضمنت عن ذلك اليدان
 لانه مثل الخطا فيما ظهر
 نارا وهاجت الرياح ونما
 فلم يكن عليه من ضمان
 تحرقه لغيره قد لزم
 فضا من هالك بناره
 سفينة سارت على البحار
 فلا ضمان ها هنا تقول
 فيها والا فالضمان حرزا
 من الفلاة عامدا جهارا
 سواء ثم رده عيانا
 ان كان بعد رده قد عطبا
 خلاصه لربه ان يمضي
 من ظالم وماحب الفصوب
 ان كان ذا معرفة بصاحبه
 عليه فليعط الذي قد غصبا
 في قبضه يحكم بالضمان
 وهو مقال ظاهر الصواب
 من يد عبيد كان أو صبي

فرده لوالد أو سيد
ومن يكن حاجة قد قبضا
فعتق العبد ومات السيد
وتارك لحفظ مال صاحبه
لأن حفظ ما له لزوم
وواجد بهيمة في زرع
كذلك النهر اذا ما انكسرا
لان ذاك مشبه للناساكر
وهو من الحفظ للمال الصاحب
وان رأيت سارقا قد مرا
يلزمك الاعلام والشهادة
ومن رأى من قد يموت جوعا
يقدر أن يطعمه ويسقيه
وهكذا يرشده ان زلا
والزموه دية ان تركا
وقيل فيمن قد رأى انسانا
وقادر ينقذه من ظلمه
بتركه قد ترك الاعانة
وواجد عبد أخيه هاربا
أقلت ذاك العبد حين أمسكا

وفيه قول غير هذا قيد
من يد عبد حين مالها اقتضى
فالرد للعبد خلاص يوجد
حتى يضع ضمان لعاطبه
وعنده مع عجزه معلوم
قوم عليه طردها بالنفع
يسده لكي يزيل منكرا
تغييره يلزم كل قادر
وقيل ليس طردها بواجب
يسرق من مال أخيك تمرا
عند أولى الحكم متى أراد
أو عطشا ولم يكن ممنوعا
فمات قد قيل على ذاك اللهيه
عن الطريق في النياقي ضلا
إرشاده حتى قى وهلكا
يلطم حرا مسلما عدوانا
كان عليه واجبا في حكه
والزموه عند ذا ضمانه
قام يرده اليه راغبا
فلخلف في ضمانه ان هلكا

وقول من يعذره أصح
 أراد حفظ ما له وقد وجب
 ومن يكن بهيمة قد طردا
 فجائز إمساكها عليه
 والعبد لا يمسكه ان كانا
 فانه ان كان عبداً يملك
 بل منعه يكون مثل اللازم
 مع أنه يزيد بالعصيان
 ومن به عين لها قد عرفا
 فضا من اذا أتاه حينه
 وقائد الاعمى اذا لم يرشد
 وغاصب لارض غيره حفر
 وقيل ان أرخى الفتى الصياد
 مرت به خشية فقطعا
 وجاعل رمحا على الطريق
 فطعننت شخصا بغير عمد
 ورجل لرجل قد قلعا
 فلا ضامن واذا تعدى
 لانه خالف ما قد ربما
 ورجل رمى العدو فوقع

لانه أراد ما يصح
 فكيف يلزمه اذا عطب
 يقول أمسكها لمن قد وجدنا
 ان لم يكن متها لديه
 يطرده واطلب له البياننا
 فجائز عن الهروب يمسك
 فكيف لا يكون كاليهمام
 وذلك في التجويز معنى ثانى
 أعان انسانا ومنه تلفنا
 من أجله لما رأته عينه
 فبضمان ما أصاب يرتدى
 برأ بها يضمن ما فيها انكسر
 ليخا له في بحره يصطاد
 فضا من صاحبها ما انقطعا
 ثم به جاز على مضيق
 فأرشه يلزمه بالجد
 ضررنا له وقد أذاه وجعا
 لغيره ضمانه تبدي
 له فمن ثم الضمان لزما
 على بغير المسلمين فانصرع

فقيل لا غرم عليه إذ قصد
 وإن أصاب السهم منه مسلما
 والمال والانفس في الضمان
 خلست أدرى وجه هذى التفرفه
 وعلمها من أجل أن المالا
 فهي وسيلة القتال فاعلم
 وإن هذا الفرق ليس يغنى
 وعمل عندهم سوى ما عندي
 وضارب شاة بها جنين
 يلزمه الناقص من قيمتها
 وإن يكن لامة الغير ضرب
 قيمته أن كان فيه الروح
 تقوم الام ثم يغرم
 ولست أدرى وجهه وهو نظر
 وغاصب يغصب للفتاة^(١)
 فسيد الفتاة يأخذنا
 وليس للغاصب من عناه
 وإن يكن قد اشتراها وجهل
 فقيمة الاولاد تلزمننا
 عدوهم فلا ضمان معتقد
 فدية أوجب فيه العلما
 وغيره على الخطا بيان
 ولم أجدها أبداً منقاة
 نبذله معها نرى القتالا
 من هاهنا ضمانه لم يلزم
 شيئا ولكن قد رآه ذهني
 ولم أجده فأنا في حدى
 القته ميتا يلزم التضمين
 تقوم من قبل طرح بنتها
 القت من البطن جنينا فغضب
 أولا فعشر امه صحيح
 عشرها وهو الذى قد يلزم
 من قائله ليس فيه من خبر
 أولادها البنين والبنات
 فتاته ونسلها اعلمنا
 في قيمة البنات والابناء
 لغصبها ثم تسرى ونسل
 غاصبها السيد يأخذنا

لا يملكون اذ هم احرار
لكنه يأخذ نفس الامة
ينزعها من عند ذاك البائع
وللاماء عقرها في البكر
ونصف عشرها لعقر الثيب
اذ ليس للاماء من مطاوعه
وشابك في زرعه فقتلت
ضمانه فيه خلاف يذكر
لانه في ما له أبيع له
وقيل فيمن قتل البعيرا
لا يضمن غرمه لربه
وأول القولين عندي أرجح
لا يأخذ الثور ليعلو البقر
ويضمن الآخذ ما أقبسه
وضربة قد وقعت من مدفع
ضمانه يلزم من قد نقعا
إلا إذا أريد عز الدين
وهي على القواعد المعروفة
نظيرها ما قدمضي فيمن رمى
يريد ان يضرب أهل الكفر

عنه الى أبيهم قد صاروا
ويرجع الشاري بنزع القيمة
اذ غره بهذه الخدائع
بعشر القيمة غرم العقر
ان غصبت عليه أو لم تنصب
بل ذاك في الحرة ان تطاوعه
بقرة لغيره اذ حصلت
وعدم التضمين عندي أظهر
ولم يرد ان يقتل من قتله
لما أراد أكله لا غيرا
وبعضهم ضمانه أفتى به
لانه الصائل حين يسبح
بدون اذن ربه الذي اشتهر
وذلك ان في الشغل قد اوهمه
فأحرقت للقطن أو للمزرع
في ماله لمن له قد وقع
به فقد خلا من التضمين
مشكلة اذ لم تكن مألوفة
بعير مسلم وقد تقدم
فقال لا ضمان فيه يجزى

وانه من الخطا فليُنظر
وقيل في الجبار لما ذكرنا
فقال فيه انه معروف
فقتل للذكور أو قد نهبا
ان كان فيه قصد الدلالة
وان يكن مراده ان يشهدا
وخارص الجبار منه يبرى
ومن يعينه ومن يدل
ومن يكن قد قال للخراص
لكن اذا قال له اثبت كذا
من سار في الغزو مع الجبار
فليس في هذا من الضمان
وان رأى سواده المقتول
لانه أفزعه اذ نظرا
وهو يقال ضامن إذا نظر
ومن يكن كلفه الجيسار
ان لم يجد إلا الفرار مهربا
فان أراد التوب يفر من وما
والمستحل من يرى حلالا
كمثل حال القوم يوجبونا

في وجهه من خبر أو نظر
شخصا بسوء وقتي قد حضرا
بكل ما قد قلته موصوف
من قوله فيالضمان انقلبا
فانه يضمن لا بحاله
بالحق فالخلاف فيه وجدا
لانه بظلمه تجري
فمثله في حكم ذاك الكل
اطرح كذا قد باء بالخلاص
فضامن اذ دله على كذا
لخشي نخل أو لحرق دار
الا اذا ساعد ذاك الجاني
فيالضمان ها هنا مكبول
وكان في سوادهم قد كثرنا
رأس القليل فهو راكب الخطر
جباية يلزمه الفرار
وان جبي فضامن لما جبي
على الذي استحلله ان يفر ما
ما قد آتى لو قد آتى ضلالا
طاعة من جار ويازمونا

فحكم من جار وحكم العادل
فحكم هؤلاء، مما تابوا
ينغرم ما كان لهم من ذنب
ومن رأى الفعل حراما وفعل
فيغفر الذنب إذا ما تابا
وان يكن قد أمر المطاع
والقول بالتضمن فيه أاكد
ورجل أهدى طعاما وضعا
أطعمه المهدى له سواء
قديية الهالك تلزمتنا
لان هذا خطأ في النفس
والاصل لم يقو على الزام من
لانه أراد غير من وقع
ولا أقول هكذا وإنما
ينغم الولي من أطعمه
اذ وضعه للسم في الطعام
فمن رمي يريد شتخا ووقع
قالسم والسهم سواء فيه
وان يكن قد غره بمسكر
فزال عقله بذا يصير

سيان عندهم بزعم باطل
كحكم أهل الشرك حين آبوا
بغير غرم رحمة من ربي
متشككا يدعى ولا عنده حصل
والغرم يلزمه إيجابا
ففي ضمان ما جرى نزاع
لان أمره كسهم يتفد
سما به لمن له قد صنعا
لجمله بما به سواء
مطعمه وليس يعذرنا
وذلك المضمون دون لبس
قد وضع السم ضمانا يعلمن
اذ وضع السم له لمن وضع
أقول يرجعن له فيغرمنا
ويأخذ المطعم ممن سمه
يكون مثل الرمي بالسهم
في غير فبالضمان قد رجع
لانه تسبب يأتيه
أو كان قد أفزعه بمسكر
كحكم الاغماء له بغير

من جالس الحداد في مكان
ووقعت في عينيه شراره
فيضمن الحداد المصاب
وان يكن حجرا بلا استئذان
لكنه يلزمه ان اذنا
إذ الخطا في حكمنا مضمون
دخوله حل بلا استئذان
فاحترقت من شدة الحراره
وهكذا يضمن للثياب
فلا على الحداد من ضمان
ودخلوا عن إذنه ما قد جنى
في المال والنفس متى يكون

باب مالا ضمان فيه

ولا ضمان في أمور تذكر
كمثل من قد أتلف المزمرا
وهكذا معازف للهو
وهكذا في مصحف أخذته
فلا ضمان فيه لا ولا ثمن
وهكذا إن قصد الجبار
قلل دليل أن يزلهم معا
وليس للجبار إذا جار
من قتل الكلب الذي لغير
وشائف الزرع فضر الطير
وضامن إذا أصاب أحدا
وان يكن في مال غيره اجتمع
من ذلك المنكر إذ يغير
أو وثنا كان له كسارا
وكل ما كان بهذا النحو
من اليهودى وقد منعه
إذ نزع كمنكر يغيرن
ظلمة لقوم وله أنصار
عن الطريق والضمان ارتفعا
ومن أجاره علينا جاروا
زرع وضرع قد نجا من ضر
زرع سواه ما عليه ضر
برميه أو هدمه المشيدا
من رميه حصى أزال ما وقع

وكل شيء ماله أمان في قول بعض من ذوي الاخلاص
ولا ضمان إن يكن قد طلبا أعطاه ماء في إناء فسقط
لأنه فيه أمين معتبر وإن تكن جعلت ماء في إناء
فغندنا إهراقه مباح لأنه في وضعه قد اعتدى
لا يضمن الحجام عند فعله وهكذا مخنن الصفار
والقاضي إن أخطأ ضمان المال وهكذا إن أخطأ الطيب
ودية إن مات من علاجه وقاطع عرقا ولكن زادا
فإن يكن زاد على ما يقطع والقول فيه قوله إن قالوا
وتلزم الوارث فيه اليقينة

فليس فيه عندم ضمان وبعضهم قد قال بالخلاص
من جاره ماء له ليشرى من يده ولم يقصر فيه قط
فلا ضمان فيه حتى لو كسر^(١) زيد ولم يكن بذلك إذا
له وما في فعله جناح بغير إذن فأزال الاعتدا
إلا إذا جاوز فعل مثله ومثله محذر الثمار
يلزمه للجبر في الفعـال فالارش من إخطائه يصيب
لأنه أخطأ في منهاجه في قطعه فوق الذي أراد
فدية إن مات منه تشرع ما زاد فوق قطعه مثقالا
إن قال زاد إن أتاها ضمنه

(١) قوله « كسر » أي انكسر على جدد قول الشاعر: وجبر

الدين الإله خير — حاشية في الاصل

وهكذا إن قال ما قد ماتا منه وقال الوارثون قاتا
 قالقول فيه عندنا ما قاله لا ما ادعوه فافهم المقالة
 وهكذا ان ادعى ما قطعنا قالقول فيه قوله إذ ادعى
 لكنه تلزمه التمين إن لم تكن بينة تبين
 والقول في الضمان قول الجاني لكنه يؤخذ بالايمن
 وهذه ثلاثة جبار البئر والمعدن إذ ينهار
 والثالث الجرح من العجاء في الضرر لا غرم بهؤلاء

باب الاموال المشتبهة

والريب في المال يصيرنه مشتبهها لذلك نتركه
 نتركه تورعا فمن نزل على غشوم فاستضاف وأكل
 فما عليه البأس إن لم يعلم بأنه أطعمه المحرما
 وفي عطايا أمراء الظلم وأخذها خلاف أهل العلم
 فبعضهم نهى وبعض حرما وقيل بالحل اذا لم تعلم
 فمن نهى لريب والمحررم لما عليه من حرام يلزم
 ومن يقل بحله يجعل ما في يده ملكا له فحكم
 كل امرئ أولى بما في يده من ثم جاز أخذهم من عنده
 حتي يصح أنه حرام حيثئذ يتمتع المقام
 ومن له حق على جبار فأخذه حبر من الانبار^(١)

وموضع الغصوب والمظالم
وجائز من غير ذاك الموضع
والقول بالاخذ من الجبابر
قد أخذ الشيخ ابن زيد جابر
وأخذت صحابة المختار
لكن اذا نظرت بين من مضى
فن مضى بالفى قد تغلبا
قالصحب والاتباع منهم أخذوا
وهم لهم به حقوق ترسم
وهؤلاء غصبوا وانتهبوا
فكل ما عندم مقتصب
لكن للجهل وبه تقول
والخلف فى المجهول أين ينفذ
بأنه يحتاج للحكام
فمن هناك قد قضى فيه علي
قد جى طلحة والزبير ما
أخذه حيلة وفرقه
وطالب الحق بصنعا حكما
لم يأخذن عند مضيق يومه

فأخذه من ذاك مثل الظالم
أن يقبض الحق الذى قديدي
فكم له وكم له من ناصر
جائزة الحجاج وهو جائر
عطا بنى أمية الفجار
ومن ترى رأيت فرقا مرتضى
ومن ترى فى غصبه تغلبا
من مال بيت الله حين أنفذوا
فلا يقال أخذهم محرم
وبيت مال الله طرأ خربوا
قالقول بالتحريم فيه يغلب
بأنه فى حكمه مجهول
على اقاويل ومنه يؤخذ
من هاهنا خصص بالامام
فمن له ناصر يوم الجمل
جبا بذاك اليوم ثم انهزما
على جنوده وفيهم أنفقه
بجعله فى أهلها واحتشما
شيئا لنفسه ولا لقومه

تعفنا منهم ومن كثلهم
كانوا يموتون على ما أبصروا
ولم يكن أخذ أبي بلال
لانه قد أخذ العطايا
وذلك أن عمر الفاروقا
ورتب الناس على منازل
وضبط الجميع في السواون
وقد قفى ذلك بعض من أتى
فهي حقوق لهم في الفىء
وذلك للمال الذى منه أخذ
وذلك الجبار قد حماهم
فما استحل أخذه المرداس
بايع صحبه على الشرى وما
نالوا الشهادة التى قد طلبوا
وفي بنى اليحمد من أسد الشرى
كذا أبوه يدعى بالخطاب
من نسل شاذان وذاك العلم
فقد قضى على بنى نبهانا
قضى بأن ما لهم لمن ظلم

أكرم بهم من عصبية اكرم بهم
من الهدى ما بدلوا وغيروا
مال عبيد الله من ذا الحال
وترك الباقي على المطايا
قد ضبط المحصول والتفريقا
وقدر العطا على تفاضل
لكى يكونوا في سبيل بائن
من بعده فمن هناك ثبتا
ولم يزيدوا فوقها بشيء
من خرمان جزية لها نقد
وهى مكافاة على حماهم
لانه ما فرغته الناس
طال زمانه الى أن أكرما
وبرضى الرحمن فيها انقلبوا
إمام صدق كان يدعى عمرا
مساميا لعمر الصحابي
دوخ أهل الظلم حين ظلموا
جبارا كانوا على عمانا
من العمانين لكن ما علم

فجعلوا ذلك بيت مال
وكان ذا يعرف بالتفريق
شابه في الاسم والتصلب
ولحقاء هذه اللقائق
قاموا يخاصمون بها حكم
أفتى به في الماء والتخيل
فاستنكروه وهو لم يستنكر
وفي عمان يقع مجهوله
لجل من لها من الارياب
فبعضهم يجهل للذهاب
كثل بدبد ومثل الباطنه
من ها هنا الزرع بها للفقرا
واليوم قد صارت لهم مملوكة
وفي زمان عدلنا تزكي
لا نعرف الاصل الذي تقلها
فان للحكام انت يقتطموا
وحيث كان الانتقال ممكنا
وان ماسطر في الآثار
ليس لنا انت تملكنا
والجهل في بعض النواحي حصلا

لجهلهم بما لك الاموال
ما أشبه الفاروق بالفاروق
علي أولى الظلم فلا تستعجب
وعسرفهمها عن الخلائق
أيام عزان وذلك العلم
إيماننا المحقق الخليلي
لانه الواضح مثل القمر
وهي بذاك عندهم معلوله
مع اختلاف الاصل والاسباب
بالسبل أو بعدم الاياب
ذهاب كل بالسيول البايته
جوزه لاجل ما قد سطرا
وهي بأيدي أهلها متروكة
أفادنا هذا ثبوت الملك
لعل حاكما لذا حولها
مصلحة ويمنعوا ويمنعوا
فترعها يكون ظلمنا بينا
يكون كالتاريخ فيها جاري
في نزعها ان كان يملكنا
بقصبتها من ها هنا ما حلا

فحرموا الا كل من البحرين
وقولنا في عز والمحبول
ومثلها ليس لنا كلام
بانها ملك لمن في يده
وان يكن قد وقف الكتاب
لعلهم بان لهم ما لم يكن
تقبل وعن نبينا منقول
معناه انها خيانة فمن
غخائن للمسلمين في العمل
ومن له حق فلا يستوفى
وذاك ان ثمن الحرام
وقيل ان كان الذي اشتراه
فهو الذي استبدل عن حلاله
خلا علي من يأخذ من
وقيل في المال اذا ما قسما
وفيه قطعة من الحرام
فما على الشريك باس ان أخذ
لكن بشرط ان يكون قد علم
لانه اختار من الاموال
أما مع الجهل فذاك غش

من غير محبوب لما بالعين
قول أولى الايمان والعقول
فيها لما قد صحت الاحكام
حتى يصح نقلها من عنده
عنها فما في ذلك ارتياب
لغيرهم في ذاك فافقه واستن
ان هدايا الامرا غلول
أهدى اليهم فلمعني يطلبين
من قبل المهدى اليه اذ وصل
من ثمن الحرام ممن يوفى
كثله في مطلق الاحكام
يعلم حكمه وقد رضاه
محرمًا وهو مضيع ماله
باس كذاك من يعاملنه
ما بين قوم ورثوه أسما
صحت لواحد من الاقسام
سما حلالا وبه عنهم نقد
من أخذ الحرام وصف ما حرم
محرمًا عن جملة الحلال
ولم يكن من شأننا نفش

وهو خداع في استلاب المال
وان يكن يعلمه من لم تقم
فن رضاه بعد ما قد أخبرا
وقول من لم تقم الحجة به
من ثم قلنا انه بخير
وشاهدان شهدا في المال
أو ان هذا الثوب غير طاهر
فقبل لا يقبل ما قالوه
يفسرون سبب الحرام
وان يكونا عالمين قبلا
لان قول العلماء في الحكم
فهم بوصف الحكم عالمونا
والجاهلون دون ذى المنازل
ورجل خلف للعيال
وصح عند الابن ان المالا
فقبل أخذه له حلال
لعله أرضاهم بوجه
اذا انتفى لديه الاحمال
وذاك مع دلالة الاحوال
كمثل قوم يطلبون الغاصبا

فليس قسمه من الحلال
بقوله الحجة أدى ما علم
فما على الشريك سهم حجرا
يدخل في ذالمال وصف المشقة
كي لا يعد ان ذاك غرر
بانه ليس من الحلال
قد اطلقا من غير وصف ظاهر
في ذاك إلا أن يفسروه
وسبب التنجيس في الاحكام
منهم وان كانوا عليه اجملا
يقبل مثل نجس وحرم
من ها هنا يقبل ما يفتونا
قد قصروا عن ذلك بالمرأى
من بعده شيئا من الاموال
غصبه والله رجلا
لانه يدخله احتمال
من الوجوه عند أهل الفقه
ولا أقول إنه حلال
على بقاء الغصب في الاموال
ومثل جيار غدا مغاصبه

فلا. احتمال هاهنا يكون
وقائل لرجل ما تركا
ولا عليه يباحثن عن صحة
لان حكمه له بالشرع
الا اذا صح بوجه يحكم
وقيل في الذي عليه حق
ومات من كان له عليه
وأخذه الميراث لا يبريه
وجوزوا الشرب أو لوالقياس
بغير إذن الراكيين يافى
ومن قدى مالا من الجبار
بغير إذن قيل لا يلزمه
ان كان في ذاك صلاح الحال
فهو كمنقذ لمال صاحبه
واخذ غير الجنس مما ينتصر

فتنتفي عن حمله الظنون
أبوك حرم ما عليه يتركها
مقاله أو يباحثن عن حجة
فما عليه يطلبين للمنع
به القضاة فهناك يحرم
لمن له ميراثه يحق
فحقه باق كذا لديه
من حقه الذي له عليه
بأثرة من قابض الغنطاس^(١)
وقيل لا إلا باذن ثبته
لرجل بمشي دينار
وقيه قول انه يلزمه
لانه محتسب في المال
لما رأي عليه من معاملته
فيه اختلاف عنهم قد اشتهر

باب الخلاص من الضمان

وذلك اما ان يكون يعرف صاحبه أو انه لا يعرف
فان يكن يعرف يلزمنا ادائه اليه فاعلمنا
(١) الغنطاس وطاء يحمل فيه الماء لاهل المركب — الاصل

فيوصوله اليه ييرا
 وان يكن غاب فيجعلنا
 يصلح ماله وان شا جعلنا
 كمثل اتفاق على عياله
 ان كان مما يحكم الاحكام
 وغير هذا قيل لا يجزيه
 وان يقل بعض ثقات الناس
 ييرا ان كان ادعى قضاءه
 وان يكن اراد منه عوضا
 واخذ طفالة من جدر
 وهو خلاف الاخذ من حظار
 وكل ما اتلف مالا يوزن
 وان يكن يوزن او يكل
 الا اذا يرضى بدون المثل
 غانه ييرا مهما ابرا
 وكاسر الخلخال يلزمنا
 وان اراد قيمة الخلخال
 يقوم من سألنا من كسر
 وسارق خشبة ثم بني
 فقبل في خلاصه بمثلها
 ويعذرن من الضمان عذرا
 ذلك في الاموال يصلحنا
 في حالة تلزم من قد رحلا
 او مثل اتفاق على أمواله
 به وثبتين به الاحكام
 انفاذه ان ينفذن فيه
 انا اودى عنك ما من باس
 ما لم يكن لعوض اتاه
 فها هنا تصديقه قد مرضا
 برد مثلها يقال قد برى
 اذ لم يكن في الصون كالجدار
 ولا يكل يلزمه الثمن
 فانه يلزمه المثال
 من قيمة ولو رضى بالحل
 صاحبه والمبرى نال الاجرا
 خدمته حتي يقومنا
 مالكة تلزمه بحال
 ويعطي ما انتقصه بالكسر
 وخاف من اخراجها هدم البنا
 يجزي كذا بشن لاصها

وذاك خوف ضرر الانسان
 وآخذ من الفلا بهيرا
 وقيل لا يبرأ حتى يعلم
 وقيل من لزمه ضمان
 ولم يكن يعرفه من ماء من
 فقال قوم ينفذون في الفقرا
 وذاك إن لم يمكن اتشغال
 وإن يكن يمكن فالاصلاح
 كذاك قال وأقول يرشح
 ومن جنى جناية يبلد
 خلاصه في الفقرا يحزبه
 له يصيب ذا الضمان
 وهو مقال يقتضى استحبابا
 وقيل في العبد إذا ما هربا
 ولم يجد من الموالى أحدا
 فانه عن وارثهم يسأل
 وإن يكونوا جهلوا فانه
 وكل ما قد جهلوا أربابه
 وقال قوم وهو المعروف
 وفيه قول انه أمانه
 بهدم ما جرى من الجدران
 فرده فيها فلا محذورا
 وصوله لربه مسلما
 من نهر قوم هم به عوان
 فلاختلاف في الخلاص ينقان
 وقيل بل يصلح منه النهر
 شيء من المال ولا يزال
 أولى به لانه صلاح
 حينئذ للفقراء أرجح
 وجهل الأرباب عند الرشده
 في غيره وقيل لا يحزبه
 بعض ما ينفذ في المكان
 ولم يكن يستلزم الإيجابا
 ثم أراد التوب حين انقلابا
 لانه أفنام كر الردى
 لانه ملك اليهم ينقل
 للفقراء يكون قافضه
 فانه للفقراء إياه
 في دولة الاسلام ذامصروف
 في بيت مال الله للصيانة

وبعضهم يجعله حشياً وهو من التورع المحمود وإنه الضائع والمشروع في دولة الاسلام يجعلنا منفعة تعم كل الناس والفقراء إن عدم القوام وإن نظرت في حديث اللقطة وقيل إن من عليه حق يجوز أن يبرأ منه نفسه ولا أرى تلفظ اللسان لانه المأخوذ بالحق ومن والفقراء جملة فكلما إذ لم يك الواحد منهم أولى وليس الانفاذ كمثل الحل وللإمام يبرأ منه ناب عن الجميع فالبرآن وهو عن الأمة طراً ناباً ووالد ولده قد ضرباً ولاله يبرأ منه نفسه ومن عليه لیتيم حق

وكان عن إنفاذه أياً والاول الانفع في المعهود إن ضياع مالنا ممنوع ما كان في الاملاك يجعلنا فليس في إنفاذه من بام أولى به فليحكم الحكم وفي الذي ذكرت لم تغلظه إنفاذه في الفقراء بحق لفقره وقال بعض عكسه شيئاً يبريه من الضمان يؤخذ له الحق سواء فافهم كان كذلك حله تهدياً من غيره والغير لم يحل لعسر ان ينغذه في الكل لانه النائب فاعرفه منه عن الجميع حيث كانوا فياله من شرف أصابا مبرحاً يضمن ماقد عطيا في أكثر الاقوال فترك لبسه وبالخلاص منه مستحق

فقل يبرأ منه إن كساه
وقيل في الكسوة يلحظنا
وبغنائها عليه يبرأ
مخافة التضييع لباس
وقيل ذاك لا يجوز إلا
لكنه يجوز لأوصى
ثم من الخلاص أن يحله
كذلك البرآن وهو أركد
وقوله أنت بحل أولى
وجائز تعريفه ويسقط
وقائل جعلتني في حل
فقل يبرأ منه للتعارف
والحكم بأبي حله ولا أرى
لأنما الأحكام في ذا الباب
وكما بعينه موجود
لأن هذا بالمطا ينتقل
والحل والبرآن لا يحول
يسقط ما في ذمة الإنسان
وإن أدى صاحبه بقاء
عقابه يكون كالعطساء

منه وإن أطعمه إياه
حتى يرى لباسه قد أفتى
وقبله ليس يلاقى عذرا
لأنه خال من القياس
بالحكم عند حاكم تولى
كذا وكيل صح للصبي
لأنه الاسقاط فافهم أصله
والحل وجه جائز إذ يقصد
من قول من يعرفن الخلا
بالكل مامن الحقوق يسقط
فقال إيه باصطلاح الكل
لأنه كالأذن عند العارف
في الحكم إلا أنه قد عذرا
بتبع الاصطلاح في الخطاب
فالحل فيه باطل مردود
أو بالشرأ أو ماله ينتقل
للملك لكن للسقوط يجعل
أن جاءه بالحل والبرآن
وعند ذا أحل أو أبرأه
لجعلهم ذاك من الاعطاء

وإن يكن صاحبه تظالما منه فلا يبرأ حتى يعلم
 بأنه باق ويدفعنا إليه إن لم يك يبرأنا
 فإن أحل عند هذا الحال فإن حله من الحلال
 والخلف هل يسقط أو لم يسقط برآئه من الحياء المفروض
 ولا يجوز من مريض أبدا لو ارثيه لو به لهم بدا
 لأنه يلحق بالوصايا وهو من الممنوع في البرايا
 وإن يكن لغير وارثيه فلاختلاف جاء أيضا فيه
 لأنه يلحق بالعطية ومن أجاز قال كالوصية
 فيلزم حصره في الثلث وأطلق البعض لغير العبد
 وإن تكن قد حجت في خلد ولم يكن وصولها باليسر
 فقف على الباب وارسل من أدركته ممن هناك يبلغن
 كان أخا أو غيره فأرسل بحتها قالت أذاك فاقبل
 فالحل والخلاص منه يقبل إن لم يجد سواه ممن يرسل
 لكن يخوفه الأهل وأنه أمانة أتاها
 وأنه يسأله عنها غدا عند الإله وكفاه ذا الأداة
 وإن يكن لرجل قد ضمننا أبراه في كتابه إذ شطنا
 فانه إن صح منه الخط فكل ما يلزمه ينحط

ومالك العبد أو اليهيمه برآته يثبت لو في القيمه
والخلف في الوالد ان أيراه من حق ابنه ولا أراه يرأن
لان للوالد يأخذنا لنفسه من ماله إذ عنا
وماله للغير ييرثنا وهو خلاف أخذه ان قلنا:
يأخذه والخلف قد تقدا في أخذه من ابنه متما

تم الجزء الثاني من جوهر النظام
في الاديان والاحكام ويلييه
إن شاء الله الجزء الثالث



الجزء الثالث
من كتاب

جوهر النظام في علم الأديان والأحكام

تأليف

العالم الامام الشيخ

عبد الله بن محمد السالمى

(الطبعة الاولى)

١٣٤٢ هـ

المطبعة العربية بمصر

كتاب الإباحة

وهي أمور تدرى بالاحول مع انتفاء الريب كالادلالات
وكتعارف من الجميع وكلما أفضى الى التوسيع
فحاجة الناس الى التعامل يكون كالاذن وكاللائل
وبابه عند الاصوليين بالاستدلال يعرفن يقينا

باب التعارف

وهو اباحة بها تعارف ولم يكن في أمرها تخالف
يعرفها أهل البلاد طرا بان ذا لم يحجرون حجرا
في مثله تسامح النفوس ولم يكن ريب من المحسوس
عند انتفاء الريب في ذا الشأن يعرف حله بذات المكان
واختلفوا في حكمه أجازة بعض وبعض لا يرى الإجازة
والقول بالجواز قول الأكثر أيده أيضا معاني الخير
فانه يوجد في الاخبار معناه منصوحا فلا تمارى
وبعضهم يمنعه فيما غصب وفي يتيم مسجد ومن يغيب
يقول ما عليهم تعارف لانه لم يقصدنه الواصف
وبعضهم يمنعه في الكل ولا يراه حجة للحل
تعلقا بمقتضى الاحكام وغيره قالوا من الحرام

وعندهم له فروع تذكر
 فرجل لرجل قد أذنا
 فان توضى منه أو تغسلا
 وهكذا إذا سقى سواء
 ومنعوا الاقاط للفسل
 وهكذا السائح في الأنهار
 يمنع الا ان يكن تعفرا
 وجائز للاقط الفقير
 ومن دعا الى طعام رجلا
 ليس له يأكل حتى يؤمرا
 وفي جماعة على طعام
 لا تأكلن حتى يقولوا طرا
 وإن يكن دعاك رب المنزل
 فانه أولى بما في البيت
 والحكم أن ذلك الطعاما
 ومنع الشيخ سليل صقر
 فانه قد الصق الجدارا
 وقال فيه إن هذا مال
 الانكا بجدر الانام
 وهو مقال من يرى التعارفا
 نذكر بعضها كما قد ذكروا
 يشرب من ماء حواه في إنا
 فضا من لما به قد غسلا
 إذ لم يكن مثل ذا أعطاه
 الا باذن صاحب الاموال
 في زمن القيص من الثمار
 مالكة فانه للفقرا
 ينتفعن به كمثل الغير
 ولم يكن أمره أن يأكلا
 وهو مقال من لهذا حجرا
 دعاك بعضهم الى الاطعام
 كل يافتي فكل ولا تضطرا
 أجه في الحال ومنه فكل
 وغيره تجمعوا للقوت
 فلا نرى لغيره كلاما
 في قوله أن تتكى بالجدر
 باصبع ونظر الفبارا
 وربه أولى به وقالوا
 يجوز ما لم يلك ذا انهدام
 فكن اليهم مثل هذا صارفا

والشرب والوضوء من مهر غصب
بئر اليتيم جائز أن يشربا
إن كان من يفعل ذلك يستقي
وقيل حكم الماء في الآبار
لو أنه بالأجر منها ينزع
فهذه فروع من قد منعوا
والدوسعين تفريعات
ولقطعك التمر من المحصون
لأنه من حين ما قد حصنا
فيخرجن ذلك عن الإباحة
وما عداه فحلال يلتقط
وصفة الخارب ما قد يسقط
وهكذا ما أسقط الطيور
في أكثر القول وبعض رخصا
وقيل لا بأس على من لقطا
وهكذا أيضا لقاط التمر
لأنه المتروك والترك لما
إلا إذا كان من المحصون
وبعضهم يمنع لقط التين
فربما شحت به النفوس

فالاختلاف عندهم فيه يجب
منها وأن يغسل منها الجربا
بدلوه وللاله يتقى
لمن له ينزع لا تمارى
أو كان مملوكا كذاك بشرع
وعكسها تلقاه مع من وسعوا
تأني بها في نظمنا الايات
حجبر هتك حرمة المحصون
تعرف منه لما له بنى
إلا إذا بقوله أباحه
إن لم يكن بخارب الريح سقط
منها ثلاث دفعة لا يلقط
فلقطه عندهم محجور
إذ الدليل فيه لم يخصها
من أرض قوم سنبل إذا سقطا
بعد الجداد وذهب الامر
بملك لا يجعله محرما
فلا يجوز اللقط للمحصون
إذ لم يكن كالتمر في التعيين
لعدمه فريبه محسوس

واللقط للتمر أباح الأثر
أمله لأجل معنى خصا
وعله لأجل الاقتنيات
هذا هو الوجه لما قد قيل
لأنه يكون كالارطاب
وجائز قد قيل أخذ الحطب
ضدها وهو الذي يحصن
كذلك الحشيش في الزروع
وهو الذي ينبت دون بذر
لكنه ينقض ما تعلقا
وما بقي منه يرد مثله
وان أضر وطؤه بالزرع
أما المرور في أروض الناس
لو حرم للمشي عليها المالك
وقيل إن عالما أنه
قال على أروضه يجدر
وقيل ان مانع المباح
ووضع ما لم يؤذ بالرجلين
وذلك ان لم يخش منه ضرر
وأخذ التراب منها ييرا
ولم يكن في التين عنهم خبر
من ذلك في التمر عليه نصا
والتين يؤتى للتفكهات
لكنني فيه أرى التحليلا
وذلك عند نفى المستراب
من المباحات لكل العرب
ليس يجوز فادر ما يمين
فأخذه ليس من الممنوع
لأنه الكلا فغير حجر
به من التراب حين انطلقا
قال أبو الموتر فاعرف عدله
يلزمه ضمانه في الشرع
بلا ضرار ما به من يأس
فلا تضيق ها هنا المسالك
آت بهذا القول قد أفناه
ان شاء عنها للمرور يجبر
كن أباح الحجر في الجناح
في أرض قوم قيل بالوجهين
في المال فالضرار فيه يجبر
برده لمثل ما قد جره

قيل ولو في غيرها قد ردا
 لكنه يحتاج للتحرير
 فهذه العروض بعضها نرى
 وبعضها نقصانه يضر
 ومن رأي في نخلة إنسانا
 أعطاه مما قد جني من تمر
 وجائز أخذ ذوي التعليم
 وإن أتاك الابن من مال الأب
 فلا يهل أخذه في الحكم
 وكثرة التجري في الأولاد
 ورجل على يقيم وضعاً
 فخلق الدهن بها من رأسه
 تستعمل العبد مع الصبيان
 فالأذن في العبيد من سيدهم
 قيل ولا موضع للتعارف
 وإن نظرت سيرة أصحابه
 ورجل قد قال قصبي
 فإن هذا لم يكن مستعملاً
 ولا أقول يهل السلام

ما كان من أملاكهم قد عدا
 فلا أقول فيه بالتقرير
 زيادة التراب فيها ضرراً
 فما هنا التفصيل مستمر
 يجهله يخرفها عياناً
 فأكله حل بغير شجر
 هدية المملوك واليتيم
 بالتين واليهون أو بالربط
 إن لم يكن ذا ثقة وحزم
 أورثنا الشبهة في الفؤاد
 يدأ له تودداً تخشعاً
 فإن هذا سالم من بأسه
 بغير إذن لا يجوز أن
 والأذن في الصبيان من والدهم
 في الموضعين عند عبد خائف
 تراهما قد لازما انسحابه
 سلم على والدك الأبى
 له وقال ينبغي أن يهمل
 ولو مع الصبيان والكلاما

لانه تحية الاسلام
ان رفع العبد على سيده
ليس له قد قيل أن يؤمره
وجائز أن يربط الانسان
في نخلة لغيره أو شجرة
وضامن إن بان فيها ضرر
والخطب المغصوب منه الجمر
وقيل لا بأس بأخذ الذهب
والانتفاع جائز في الماء
وذلك ماء ربه قد غلبا
وضائع الاموال لا يضيع
وما على من غسل الثيابا
بل يستحب عصرها في الفلج
ولم يجوز أن تكسر الانهار
لكن يجوز الغرق بالجرار
وفيه قول جائز أن تكسرا
بعد اعتقاد منه للضمان
والنضح قليت من الانهار
وقيل عن موسى فتى على

وليس بالكلام من كلام^(١)
مع الذي الحكم غدا في يده
يأتي به اليه حتي يحضره
حماره قد ورد البيان
مالم يخف منه عليها ضرره
منه كذا قد جاء فيه الاثر
لا يقتبس فان ذاك حجر
لانه ليس بنفس الخطب
إن قاض من مجراه في الاجراء
ولم يجد عن الضياع مهربا
فالانتفاع منه ليس يمنع
في فالج يعصرها إيجابا
وما على تاركه من حرج
يطفأ بها ما أحرقة النار
منها وبالقذور والصقاري
إذا رأى في كسرها أن يظفرا
لربه بالمثل والاثمان
حجر وقيل الحل فيها جاري
أجازه لرجل ولي

(١) قوله «من كلام» أي ليس في القول من حرج — حاشية في الاصل

وجائز أن يأخذ الأهابا ولا يجوز أخذه مادام أنه يمكن أن يريد به حين ما غاب عرفنا أنه ورأس شاة سائح في الفلج لأنه كهيئة وإن ترى فلقطة يلزم أن تعرفا والشاة أن تتركها الأرباب فأخذها يجوز حين تركت وقبل في بهيمة قد غابت وعندها ابن صغير يرضع فبعضهم يقول ذلك الوفاء ولا أرى التشديد إلا قول من وقيل فيمن يجد الطعاما وإن يكن على وعاء جعلاً لأنه يحتمل الترك إلى وإن تكن على الطريق فجعل فإنه لا بأس في التعارف لأنها مجعولة للشرب وقبل معها وصل الكتاب

من ميتة إن ربهها قد غابا صاحبها حياً لها أقاما لنفسه أو يعطين عبده ليس يريد به فيأخذنه في أكله قد قيل نوع حرج لذبحه الشرعي فيه أثراً وليس للعرف عليه مقتضى حين عيت عنهم وعنها غابوا وهكذا إن ذبحت وأكلت مقدار ما تنتج ثم آتت لدرها وهي له لا تمنع ربهها والبيع فيه شددوا يمنع هذا الباب أصلاً فاعلم في الطرق ليس أكله حراماً فإنه يضمن من قد أكله أن يرجع من صاحبه ويحتمل أوعية منها الشراب يحصل يشرب من ليس لها بعارف وتلك حالة بهذا تنبي جماعة معنونا يصاب

فجائز يقرأه انسان
 لانهم في الحكم فيه شرع
 وقيل فيمن كتب الكتابا
 عرفه بان يبيع جانبيا
 وما عليه حرج ان باعا
 لانه يعرف بالتعارف
 ومثل هذا كان عن بشير
 وانه لما رآه جينا
 فان أمر الناس لما يزل
 ودافع لرجل كتابا
 يلزمه رد الكتاب الاول
 إلا إذا كان له دلاله
 وجائز لغيره ان يكتبها
 وذلك ليس عندنا شهادة
 وقال بعض انه لا يكتب
 ومن دعى الى طعام نظرا
 فان رآه ان يجاب أهلا
 وكل شيء لم يكن لله
 وعندهم ان وضع الطعام
 ولو بلا اذن وذا معروف
 منهم وفي الفتح له يعان
 وهو شريك ما عليه منع
 لصاحب له وكان غابا
 من ماله اجيز حين كاتبنا
 ولم يكن للماله أضاعة
 جوازه في قول كل عارف
 الى أخيه العبد للتقدير
 قال له خل صفات الجينا
 يجري به آخرهم عن أول
 يريد منه يكتب الجوابا
 لو لم يردده لتورع الجلي
 فتركه يصح في ذى الحاله
 حقا له بدقتر ان طلبا
 لكنه ضبط لما أراداه
 لانه قد ادعى ما يطلب
 فيمن دعاه كيف حكه يري
 أجابه بمرحبا وأهلا
 لاخير فيه وهو كالباهي
 للناس قلاكل لا يلام
 لانه لكلهم مصروف

وان يكن بعضهم قد خصا فآكل الغير يكون لصا

باب الدلالة

اباحة تكون بين اثنين هي التي تعرف بالدلالة لا يجد الانسان من صاحبه ولو رآه يأكل من ماله لا ينجس الأكل إن رآه غافه ولو صفا ما خجلا ميزانها بالقلب يعرفنا تعريفها بالقول ليس يلزم من ما هنا قال ابو عبيده لكني ولو أشأ أخذت وهي من التعارف المقدم واختلفوا في حكمها والاكثر وبعضهم قيدها بالاوليا كانه خاف من التصنع يظهر انه بذلك راضي وذاك رية ومنها ينفر وإن يكن قد أمن التصنع بغير قول متصافين وضبطها عندهم بحاله ما يستريب في الذي يأتي به داخله السرور من أحواله ان الحياء رية تراه منه ولكن طاب حين أكله وكل ما يريب فاحذرنا لانها بالقلب حال يعلم لا أدري ما قلم ولا تحديده من كيس حاجب لما أردت أخص في المعنى وفي التقدم على جوازها وبعض يحجر وحكمها في غيرهم ما رخصا أن يخفين خلاف ما قديدي وقلبه من ذاك في أمراض من قلبه موفق مطهر فلا أقول بالخصوص تشريع

لان أصلها التراضي فاعلمنا
 وليس للولاية الدينيه
 وإن نظرت سيرة الاسلاف
 وقوله سبحانه ولا على
 بيوت آبائكم وما ذكر
 قال كل من مال الصديق يدعي
 وجاء في السنة ما يدل
 دلالة الحال على المعاني
 قرب قول لا يفيد الخلا
 ضابطه انتفاء الاسترا به
 وإن قوما دخلوا بيت الحسن
 وسر قلبه وقد تهللا
 قال كذاك كانوا يفعلونا
 ثم محل هذا الاستدلال
 وليس في الاولاد يستدل
 فالشرع قد خصصها بالوالد
 فليملن وليه إن كانا
 وبرضى والده يستعمل
 كانهم قد جعلوا المقالا
 والحال لا يوجب للتولية

يساح إن رضاها قد علما
 في المال مدخل كذى القضية
 رأيت فعلها مع التصافي
 أنفسكم أن تأكلوا إذ فصلا
 من بعدها الى الصديق معتبر
 دلالة في الاصطلاح وضعا
 قولاً وفعلان هذا حل
 أدل من دلالة اللسان
 ورب حال قد يفيد الكلا
 من هاهنا جاءت به الصحابه
 فاندفعوا في أكل ما يدخرون
 بأكلهم من بعد ما قد دخلا
 يعني به الصحب المفضلين
 يقال في العبيد والاموال
 لانها ولاية تحمل
 أو بولي بعده معاضد
 في آية أحكمت البياننا
 عن أمره بالقول فيما يفعل
 تولية فحوزوا الافعالا
 وذلك مثل العقد للزوجية

من هاهنا قد أخرج الاولاد
وجائز للمستدل يلبس
الا اذا كان به نوع مرض
وحيث كان الريب فالحل اتفى
من هاهنا تمنع ما يفعله
ياكله من مال غيره فان
وهو الذي يعرف بالجساره
لما اتفى الريب لما احتاج الى
من هاهنا قال الخليلي لمن
يعنى ولو كان له استدلال
لانما الحل عن الضمان
وما أبيع ليس فيه أبدا
فأخذه على اعتقاد أنه

لله درهم فقد أجادوا
ثوب صديقه ولم يكن اما
فهاهنا الريب عليها قد عرض
لانه خلاف ما قد عرفا
بعض الورى من أكل ما يأكله
رآه قال أبرنى ولا تمن
عندم وانها خساره
يرآه عما أتاه أولا
قد جاءه لذك لا تناقن
عليه ما كان له استحلال
وهو الذى في ذمة الانسان
تعلق الضمان وقيت الردى
سيستحله نفاق عنه

باب ما يباح في جانب الايتام

وأمر القرآن في الايتام
لا تقربوا مال اليتيم الا
وخطه الايتام في الطعام
إن كان من خالط لا يرزاه
غان تخالطهم فهم اخوان

وما لهم بالقسط في القيام
بفعل أحسن الامور فعلا
جوازها يوجد في الاحكام
فما به خالط اذ أتاه
لنا بهذا جاءنا القرآن

قد علم الاله منا المفسدا
 لو شاء أن يعنتنا لفعلا
 ويلزم الحاكم والوصيا
 من ماله لو كان بالبيع فقط
 لانما أقالة المبيع
 وانها تقض لما قد أبرما
 وجائز يبيعه بلا ندا
 ومثله الغائب والمعتوه
 والسيف لليتيم لا يباع
 لانه اذا نشأ يحتاج له
 وان يك اليتيم ذا تعليم
 وجائز أن يضرب اليتيم
 والخلف منها أبرأ المعلما
 واكثر الاقوال لا يبرأ به
 وان ضربت لا يكن مبرحا
 وان نشأ أن تضرب الصبيا
 وقيل ان بان كلام الكفر
 أدب عن ذلك حتى يرجعا
 وجائز في كتب اليتيم
 والمصلحين قاله تهددا
 لكنه أباحها تفضلا
 أو الوكيل ينفق الصبيا
 يبيعه ولا يقال أو يحط
 تفضى الى التبديل والتضييع
 والحط غرم فاحذرن أن تغرما
 اذا رأى الصلاح في ذاك بدا
 ينفق من يلزم ينفقوه
 الا اذا خيف به الضياع
 وفي الصلاح جائز يباع له
 فأجر ذا من مال ذا اليتيم
 لما به صلاحه معلوم
 أم اليتيم ان يضرب الما
 وذاك ان يرحه بضربه
 مؤثرا كلا ولا مجرحا
 فشاورن والده الايا
 من الصبي وخلاف الامر
 وليس يقتلن قط فاسمعا
 ينظر ذو التلقين والتعليم

إلا إذا ما غير القرطاسا
وفي اليتيم إن أتى وقال
فلا يجوز أخذه وإن يقل
والفرق بين الحالتين مشكل
ألفاظه ليس بحجة على
وأما تعتبر العادات
وجائز يفدى من الجبار
وإن يك الفدا مساوياً فلا
ولا يجوز الدفع للظلام
قبل وقوع الظلم حتى لو خشى
لأن رب العالمين يقدر
وهو من التشديد في مكان
لأنه بالخوف قد تعلقا
بمخفظ ماله إلى أن يؤنسا
وذلك أن يحفظ ماله فلا
وقيل بل ولاية في الدين
لأنما الفاسق لا بد وأن
لأنما التبذير اتفاق على
وأول القولين فهو أوسع
ويشهد العدلين عند دفعه

يلزمه ضمانه قيساً
هذا لكم من عند زيد ألا
أرسلني به فها هنا يحل
لأنما اليتيم لا يفصل
سواء إن أعطاه أو إن أرسله
في ذلك فهو المنهج الثبات
مال يتيم زاد في المقدار
يفديه إذ من الصلاح قد خلا
من مال من غاب أو الأيتام
وقوعه وللبلاء قد غشا
يرده قبل يعود النظر
والأنسب الترخيص بالمعاني
جملة أحكام وصار يتقى
بعد البلوغ رشده مكيساً
يسنونه ولا يهملاً
إناس رشده بلا تخمين
ينرون ماله إذ يعصين
معصية الإله أو ما حظلاً
إليه ماله بذلك يدفع
لأنه الأحزم عند وضعه

لا يبق فيه أبدا نزاع
وقبل ان يؤنس رشده فلا
حتى ولو رأى البلوغ فيه
ولا يناله به صداع
يدفع له اذ دفعه قد حظلا
اذ البلوغ لم يكن يكفيه

كتاب العطايا

والمال بالاعطاء قد ينتقل
لا يطلب المعطى بهذا التملك
فانه حث على التصديق
وقصر البر على انفاق ما
فان من أنفق بعض ما أحب
فحصل البر بما قد أنفقا
فبذله المحبوب يقضى انما
وهو اختبار للعباد وردا
من يقرض الله يضاعفه له
فأطلق القرض على الانفاق
فهو كمال سار عنه ورجع
وان يكن لعوض أعطاه
وان يكن في غضب أعطى فلا
من مالك مالك يحول
سوى ثواب مالك المملوك
وأجزل الثواب أى للمنفق
وذاك بعض ما أحب فاعلموا
آثر غيره عليه واستحب
لانه لاجله تصدقا
يطلبه لديه أعلى مغما
بحكمة بالغة تقيدا
وهو غنى انما القرض له
لان نفعه يكون باق
حين افتقاره عليه وانتفع
فحظه ذاك الذي نواه
ثبت الا ان مضى اذ عقسلا^(١)

ويثبت البيع مع الاقرار والخلف في الهدى وفي النذور وقيل من آلا وكان قد غضب ووصفه ان يحملته الغضب تحمله الحرارة الاصلية وان يكن من بعدما اعطى ادعى ولم يصدقه الذي أعطاه بينة عادلة تشهد له والخلف في عطية المشاع وأكثر الاقوال فيها تبطل وان يكن أتلفها المعطى فلا لانه بواسع أتلفها والقبض شرط فالعطايا لا تصح غيبة الواهب في الحكم له لو مات موهوب له من قبل وذا على القول بان القبض وما على الزوجين احرار لما حكم الاله جعل الزوجين عبارة عن شدة التألف

في غضب وحكم ذاك جاري والقول بالثبوت للكثير بلا طلاق وعتاق لم يجب لذلك فهو يعطى حين يغضب ولم يكن له سواها نية بانه في غضب قد وقعا عليه ان يثبت ما ادعاه بانه في غضب قد فعله أجازها قوم على نزاع وقيل للشريك ليس تبطل يدركها المعطى لما تنقلا ولم يكن بالاعتداء صرفها الا بقبضها وقيل بل تصح حتى يصح القبض فاعرف عدله قبض يرد عندم للاصل شرط وفي العكس انعكاس يعنى بينهما من اتحاد علميا في الاتحاد واحداً لا اثنين وعدم التفريق والتخالف

وقيل بل لا بد من قبض ولو
وليس للحمل من العطية
وهي اذا والله قضاءه
لانه يكون مثل الحق
عطية الوالد للبنينا
وانما تثبت بالاحراز
لكن له الرجوع لو حاز الولد
ومن هنا الخلاف في الحلي
ثم يموت الوالد المحلي
يكون ميراثا كنزكة الاب
وان يكن اعطاه غير الوالد
وقيل ان لم يحرز الوكيل
ويثبت العطاء للمساجد
ويلزم الاحراز في الاقلاج
وواحد منهم عن الباقينا
لانه فيه شريك فهم
وان يكن اعطاه اصل مال
لا يدرك المعطي به رجوعا
وان أمرت رجلا يعطي رجلا
فقبل قوله بذاك يقبل
بينهما وهو قليل اذ روى
وانما تثبت في قضيه
عن ما به أولاده اعطاه
له فيأخذنه بحق
قبل البلوغ لا يثبتونا
ان بلغوا وقيل بالجواز
لان مال ابنه له بعد
يجعله الوالد في الصبي
فقال قوم انه لكل
اذ لم يكن قبض وقيل للصبي
يثبت دون قبضه للزائد
أو الولي باطل عليل
من غير احراز من الاماجد
اربابها يوجد في المنهاج
يكفي اذا احزره يقينا
فيه سواء قبض كل يلزم
وباعه المعطي له بالحال
من بعد أن صار له مبيعا
فقال قد اعطيته او لم يقبل
وقيل دون حجة لا يقبل

واول القولين اقوى معنى
 سلطه فكيف يطلبنا
 وكل ما مر يسمى صدقه
 وحيث كانت للورى فيها من
 حرمها الرب على المختار
 وفي الهدايا صفة التعظيم
 من أجل ذا كانت له حلالات
 وكل من أهدي لأجل عوض
 قيل وجوبا وأناس قالوا
 وقيل إن أهدي الفقير لغنى
 وأخذها حل بلا خلاف
 حث عليها المصطفى وبيننا
 والقلب مطبوع بحسب المحسن
 أنت لمن أعطيته أمير
 وإن يكن أعطاك تما لا تأكله
 فهذه عطية ضعيفه
 وهو مخالف لحال العبرى
 يعطيه ذاك الشيء عمر المعطا
 يقول هذا لك طول عمر كا
 فقيل لا ترجع نحو الاول
 لانه مثل الامين معنا
 بحجة ام كيف يغرما
 لانه لربه قد أنفقه
 ويد من أعطى عليه ترفن
 ليبرا من منة غير البارى
 لأنها تهدي الى العظيم
 لكن يعوضنه أمثالا
 اليك فاقبلها ولكن عوض
 بانه مكرمة تنال
 يلزمه يكافين بالثمن
 وأنها من سيرة الاسلاف
 بان فيها الحب قد تعيننا
 اليه ان شئت وداداً احسن
 وانت للمعطي اذا اسير
 انت الى ان يأتينه أجله
 لأجل شرطها ارى تضعيفه
 لأنها تستقصى منه العمرا
 لا عمر من اعطى اذا ما اعطى
 والخلف هل ترجع بعد ذلكا
 بموت من عمر بل لمن يلى

وقيل بل ترجع مالم يجعلها
وما نوح شيئاً ومات ينقل
الا اذا اوصى به ان يمنحها
ومنحة الارض لزراع القوت
للجزء الاولى وبعدها سنة
وان يكن لزراع موز منحها
ويأكل الابكار والامات
ولان يجوز منحة الرموم
وذلك ان كانوا من الثقات
لانما امر الثقات جارى
عقبه كمثلته اذ جعلها
لوارثيه وللناح يبطل
فذلك بالايمان منه رجحاً
ثابتة الى تمام الوقت
تمام هذا الوقت فيما بينه
ثبت حتى يستغل المنحها
وما لها من بعد من ثبات
الا باذن من جباه القوم
اذ غيرهم من المبطلات
بالحق دون الامر للفجار

كتاب الاقرار

اقراره ان ينصح المقالا
يبين عدد المقربة
واختلفوا ان لم يبيننا
لانه لم يقع الاقرار
فحكمه حكم الذى لم يقل
وبعضهم أثبتته وألزمه
لانه قد أثبت الحق وما
ان على فلان مالا
وذاته ووصفه في المشقة
فبعضهم الغاء فاعلمنا
موقعه اذا انتفى المقدار
اذ اجل القول ولم يفصل
بان يفسرن ما قد أبهمه
بقي سوى التفصيل منه فاعلمنا

وأكثر التفرع في الآثار
 وها أنا اذكرها مفصلاً
 فإن يكن بمأتي مثقال
 فإن يكن حياً في التفسير
 وإن يكن مات فلا عليه
 لعدم الحجة والبيان
 ورجل بملكه أقرا
 اقراره يثبت فيما علما
 وقيل بل يثبت في المجهول
 ولا أراه داخلا لأنما
 وأخذه بمقتضي المقال
 واللفظ قالب المعاني لا سوى
 من ها هنا قد ثبت المجاز
 وذلك لفظاً عن معانيه انصرف
 وامرأة لزوجها تقرر
 وهي بذلك البيت والثياب
 فقيل أنما عليها يدخل
 وذلك عن أبي سعيد نقلاً
 فاللفظ يقتضيه دون الحال
 فلا أرى ثبوت ذلك أبداً

على ثبوت نحو ذا الأقرار
 مبينا اثبات ما قد جهلا
 أقر ما بين في المقال
 يؤخذ فيما جاء عن بشير
 شيء يكون ثابتاً لديه
 فمن هنا نقول بالبطلان
 وبعض ملكه اختفى ومرا
 من ذلك دون ما عليه انبها
 لأنه يدخل في القول
 اقراره يكون فيما علما
 يخالف القصد بكل حال
 فيثبت المعنى الذي به نوى
 وهو على مقصوده يجاز
 بقصد من غير يوماً ووصف
 بكل ما في بيتها يقر
 فيها وفيها الحلي المستطاب
 في قولها يأخذ ذلك الرجل
 واتي أراه مما أغفلا
 ما لم يكن يقصد بالمقال
 إلا إذا كان إليه قصداً

فثبت قيل وبعض لا يرى
ومن يقل داري لزيد فاشجر
وان يكن قد قال هذا المنزل
ومن يقل ان لزيد سيفا
ووجدت جملة أسياق فما
فقيل أدناها وقيل الاعلى
ومن يقل أ كثر مالى أو يقل
فما عدا النصف له يقرر
وقيل في الاجل يعطى الافضلا
ومن بجزء ماله أقرا
وقيل بل يثبت منه الربع
ومن يقل سدس مالى لعمر
فسدس الثوب كذاك يعطى
ومن أقر بتقير حبا
وذاك لا عرف الذى تقدما
كذلك القفيز بالجري
وباختلاف الاصطلاح أشكلا
وعرفنا صيره مجهولا
نقول ان من أقر اليوم به

ثبوته إذ لم يكن قد فسر
لا يدخلن في الدار إذ بها أقر
أشجاره قد قيل فيه تدخل
وذاك في بيتي فلا تميفا
يعطى فني ذلك اختلاف العلماء
وبعضهم حاصص فيه الكلا
أجله فهو لذلك الرجل
لانه أجله والأكثر
من كل نوع اذ غدا مفضلا
فقيل باطل اذا لم يدري
وقال قوم يثبتان السبع
وعطف الثوب عليه واقتصر
اذ عطفه بذلك يقضى ضبطا
يلزمه جرى بر يعي^(١)
فالجب والبر لبيهم علما
مقدر بكيه الوفي
معناه حيث لفظه تنقلا
ليس علينا ثبت المقولا
يلزمه التفسير عند المنتبه

(١) قوله يعي أى يجمع — الاصل

اذ القفيز يصغرن ويكبر
 والعرف في الاقرار حتما يعتبر
 وان أقر لمساجد الدنا
 فهو على ذا للمقر يرجع
 وحسن ثبوته ويجمع
 والفقراء من مساجد البلد
 وان تكن وضعت في الجامع
 وهو الذي أراه لا سواء
 لأنها مصلحة تجتمع
 ومن يكن له نصيب مشترك
 ازاله لفقرا سيراف
 من ملكه يخرج لكن يلزم
 وبحصول القسم زال الضرر
 فهذه مسائل المجهول
 وان يكن أقر بالمحدد
 فذاك ثابت ولو أشارا
 يقول هذا البيت أو ذا المال
 لأنها اشارة البنان
 وقولنا المحدود ما قد عرفا
 وثبتت الاقراراً للأطفال

والحب مبهم لذا يفسر
 لأنه المعنى الذي منه ظهر
 فبمضهم تضعيفه قد حسنا
 لأنما اقراره لا يقع
 في الفقرا إذ البيوت تجهل
 أقرب معنى للذي كان قصد
 فقد أخذت بمقال واسع
 وغير هذا القول لا أراه
 وان تفرقه فليس ينفع
 اراد ضرا بالشريك وسلك
 فان هذا لزوال كافي
 يقاسم الشريك حين يقسم
 وقصده الضرر عليه يوزر
 وكل ما فيها من القول
 أو انه أقر بالمعهود
 اليه حين أظهر الاقرارا
 لخالد يثبت هذا الحال
 تفيد علما واضح التبيان
 بعينه ووصفه وانكشفا
 ومسجد وغائباً بحال

لانه يمكن ان قد لزمه
وان أقر لبي فلان
ولفظه الاولاد تشملنا
لا يثبت الاقرار من حلائل
لانه حق بأسباب تقع
وقيل في الاقرار بالمنصوب
ولست أدري ما أراد الرجل
وان يكن إقراره لمن غصب
وفي المريض إن أقر لسوى
بغير خلف والخلاف إن أقر
وان يكن قال بحق أوجه
ومن نفى يجعله وصيه
من بابها إذ بابها الاقرار
وحمله على خلاف ما اقتضى
لا يثبت الاقرار من مجنون
كذلك المسجون إن أقر
وقيل ثابت وقيل يطل
لانه يمكن أن يكون قد
وذو العمى اقراره اذا أقر
يثبت والبطلان في إقراره

حق لهم اراد ان يسلمه
يكون فيما قيل للذكران
مع النساء المذكور فاعلمنا
لغير زوج بالصدوق الآجل
ليس لغيره اليها متسع
يثبت عن حياتنا الاريب
لعله أراد قد ينتقل
منه فتايت بلاخلف يجب
وارثه يثبت ما به نوى
لوارثيه من نفى ومن أقر
فهو الى الثبوت أدنى مرتبه
ومن أقر يثبت القضييه
ومالغيره بها اعتبار
تعييره نفس اتهام عرضا
وأخرى وذاهب العيون
في سجنه بعض يراه هذرا
في سبب السجن الذي قد يحصل
أقر من خوف النكال ان جحد
بالحق في ذمته قد استقر
بماله إن كان أو بداره

وقيل من بالملك والعنق معا
ويثبت الملك ويحتاج الى
ويثبت الاقرار بالزوجية
وهكذا الاقرار بالابوة
ويثبت العرف هنا فن يقل
أو انه يقول جوزتي وقد
إن كان ذلك عرفهم ان خاطبوا
وثابت ان ح فلان قالا
وهكذا حال فلان درهم
وهو الذي أراه لاسواه
لوم يكن يعتبر العرف هنا
على اختلاف السن الوري ترى
وهو دليل يقضى بالاثبات
ومن يقل فيما أرى وماعى
وهكذا فيما أظن قبيلا
لانه أخبر عن ظن حصل
وقوله فيما أرى أأكد من
وثابت ان قال فيما أعلم
وإن يكن قد كذب المقر له
وهكذا إن قال لا أراه

أقر قالعنق له نفس ادعا
بينه بأنه تنقلا
من جانبها قادر والبنوة
وثبت الاحكام في القضية
لزوج منهن فلان لى رجل
عنى بها الزوجة أثبت ما قصد
لأنما يعتبر الخطاب
وبعضهم رأى به الاطلا
على قيل ان هذا يلزم
لانه نعرف مامعنا
مأثبت الاقرار من بيننا
اقرار كل منهم معتبرا
على اختلاف العرف واللغات
ان على درهما للمدعى
ليس باقرار فع التفصيلا
والظن لا يثبت حقا للرجل
فيما معى ولا يفيد غير ظن
إذ علمه بالحق قطعاً يلزم
من كان بالحق أقر أبطله
عليك لى ومنه قد أبراه

لابن حيد السالمي	لابن حيد السالمي
وان يكن أقر ثم استثنى	ويثبت الاقرار بالتمام
وذلك تبين لما عليه	لانه أقر ثم أنكر
كقوله على عشرون سوى	والمال ان حفظته للغير
وهو بلا خلف ولكن يختلف	فصونه يلزم والاداء
كقوله على أربعونا	ولوجوب حفظها المعتاد
فاخرج الاكثر مما ذكرنا	ان خاف بالمسير ان تضيقا
كذلك الخلاف ان ساواه	فهو أمانة خلا من ضمير
كقوله عشرون الا عشره	لااله إذا اليه جاءوا
لكنه ان أخرج الجميعا	ينحط عنه السير للجهاد
كنسعة على الا تسعه	وضامن ان فعل التضيقه
لانه أقر ثم أنكر	
ويثبت الاقرار بالتمام	

كتاب الامانة

فهو أمانة خلا من ضمير
لااله إذا اليه جاءوا
ينحط عنه السير للجهاد
وضامن ان فعل التضيقه

وحاضر الفروض لا يعطل
ومن هنا يلزمه أن يدفعها
وما عليه إن ينب دفع
ومن وجوب حفظها يكون
وقيل لا يكون فيها خصما
والاصل يختار بأن يكونا
ومن له حرام قد دفعت
ان كان خلطها بغير إذن
وقيل لا بأس إذا رآه
ولا يجوز وضعها في متلف
قيل ولو بأمر من قد ائتمنا
لأنه اضاعة المال
قلت ولكن اذنه يسقط ما
وقيل لا تستأمن الخثونا
إذ جعلها مع خائن تضييع
ومن هنا قال أولو الصيانة
وان تأمنت الخائن فلا
وخائن أنت إذا علمتا
شاركته اذ خان فهو يسرق
ومن تكن في يده أمانة

لفعل غائب ولا يهل
ان جائر أرادها لينزعا
وانما عليه الامتناع
خصما وانه له اليمين
بل أهلها يعطون هذا الحكم
خصما وعرضه إذا يصورنا
أمانة بخلطها قد ضيعت
أرى بخلطها الضمان ينجى
أحرز المال ولا أراه
وضامن بوضعها أن تلف
بوضعها واضعها قد ضمنا
فليس وضعها من الحلال
كان له لولاه حقا زما
ولا تكن الخائن أمينا
لأله وذلك ممنوع
جزاءه في فعله الخيانة
يؤمن أن يأتي بسرقة الملا
بأنها خيانة أمتنا
وأنت بالسرقه اذ منطلق
فجعلها مع خائن خيانة

وهو بذلك ضامن وان يكن
لو تلفت من غير ما تضييع
وان يضيع الاخير ضمنا
والقريب لله ولا يدريه
وما على الامين من ضمان
ولا يجوز البيع للامانة
الا اذا خاف الفساد والعطب
وان يكن في البحر القاهما لما
ومن فدى النفس من الجبار
وما قط ضمانه ان غلبا
ان لم يكن له بذلك عمل
وقيل في مستودع الحب
فقطه فوق سطوح المنزل
فهاجت الريح عليه فغدا
فساقط ضمانه من حينه
وان يكن ودعه واشترطا
لانه . مخالف المشروع
وكما خالف امر المصطفى
وقيل ان الشرط ثابت وقد
واخذ من رجل كتابا

امنها الامين ليس يضمن
منه فلا ضمان للجميع
وسالم من الامين ائنا
وظاهر الحال هنا يكفيه
ان لم يقصر فافهم المعاني
اذ ليس بيعها من الصيانة
فبيعها لذا الصلاح مستحب
راي من الخب فلا يغرمها
بها فغرمها عليه جاري
عليه والعذر له قد وجب
ولا دلالة لهم اذ دخلوا
افسده السوس معا بالضرب
ليذهب السوس مع التاكل
ولم يحصل منه شيئا ابدا
لان هذا قيل من تحصينه
ضمانها فذاك شرط سقطا
فجعله فيها من المنوع
فذاك رد وهو باطل الوقت
جري على رضاها فلا يرد
قومه بقيمة ان غابا

زائدة عن قيمة الكتاب
 قليل ما عليه في القضية
 ويقبل القول من الامين
 لانه امينه اذ امننا
 والخلف في تحليفه ان ادعى
 والقول بالتحليف يذكرنا
 ومن تكن في يده وديعه
 وعنده من ربه كتاب
 قليل من تعارف الانام
 وضامن لها اذا ما انكرا
 وما له على الرسول يرجع
 ورجل دراهما قد ودعا
 ان مت بل في الفقراء ضعها
 الا اذا اوصى بها للفقراء
 لانها وصية والاول
 لانه قيسده بالموت
 وقيل ان الامر كالوصية
 قد قصرت عبارة المعبر
 وان اقر صاحب الامانة
 خدعها فيما ارى مباح

ثم أصيب منه بالذهب
 في الحكم غير القيمة الاصلية
 بأنها ضاعت مع التصوين
 فانه من بعد ان يخوننا
 بانه لحفظها قد ضيعها
 في اكثر الاقوال فاعرفنا
 فجاءه لاخذها ربيعه
 يدفعها وما به ارباب
 جواز هذا ليس في الاحكام
 صاحبها ارسال من قد ذكرا
 اذ باختياره جرى ما يصنع
 وقال للامين ابني فامنعا
 فباطل ما قاله فدعها
 فانه ينفذ ما قد ذكرنا
 امر وقيل الامر فيها يبطل
 وماله يفوت بعد الفوت
 لانه المقصود في القضية
 مع انه ارادها في النظر
 بانه سرقها فلانه
 لمن يشاء ما به جناح

إن شاء أن يعطيها المقررا
 لكن هناك عندنا أحوال
 أن كان قادرا وخاف منه
 وردها لاهلها من باب
 وها هنا لفظان لا بد وإن
 هما بمعنى واحد والنطق
 قوم يعبرون بالأمانة
 وإن يكن أخذها لينتفع
 فانها عندهم بالعارية
 يأخذها ويعلمن ما يعمل
 وإن يكن قد شرط الضمانا
 وضامن اذا لها يستعمل
 وذاك كالخصمين يضرب الحجر
 واللحم للاكل يقطعنه
 والثوب يجعلنه رشاءا
 ومستعير الحماره الى
 تلزمه ان تلفت مع الكرا
 وجائز نسخك للكتاب
 له وإن شاء الذي أقرا
 يلزم باعتبارهم حال
 ظلا لاهلها فيمنعنه
 نصرة مظلوم من الاصحاب
 تدريهما ودعه أو اتين
 مختلف فمن هناك الفرق
 وبعضهم رديعة لسانه^(١)
 بها وبعد ذلك ردها شرع
 تعرف وهي اللاتم جاريه
 بها ولا ضمان فيها يجعل
 فالحلف في ضمانها قد كانا
 في غير ما لاجله قد تجعل
 به فضا من له إذا انكسر
 بخنجر ان ضاع يضمته
 وكل شيء نحو هذا جاء
 تروى فجاوز المحل وعلا
 وقيل بل قيمتها بلا كرا
 ان استعرت من الاصحاب

(١) قوله « لسانه » أي لفته وانصب على الظرفية المعنوية.

لو منعوا من نسخه لانما
ولا يجوز أبدا لاحد
تأخذه العلم الذي قد رسما
منع العلوم طالبا ومهتدي

باب اللقطات

ومال مسلم تراه ساقطا
تحفظه له الى أن تجده
تعرفنه بما حواه
فهذه ثلاثة الاوصاف
وان يعرف بثلاث آخر
وقبل بل علامة تكفيه
وقبل لا تكفيه غير البينة
المصطفى يعتبر الاوصافا
لا تقبل الخلاف فيما وردا
وتعذر القائل حيث قال
أو أنه ضعف ما قد سما
لكن اذا أتلها من بعد ما
فها هنا قد قيل بطلبنا
فان أتى بينة خيره
لانما الخلاص بالانفاق
فان لقي صاحبها من بعد ما
فكن لما ضاع عليه لقطا
أو يباغ الحد الذي قد حدده
وعاؤه عفاصه وكاء
فدفعه بهن قيل كافي
مختلفات جائز في النظر
واحدة اذا رآها فيه
وهو مقال ما له من بينه
ونحن نحكي بعده خلافا
فيه عن المختار حكم اسندا
لعله لم يسمع المقالا
أو أنه أوله أو ادعى
عرفها وجاء من لها انتهى
بينه منه تبيينا
إن شاء غرمه وان شا اجرمه
معلق بعدم التلاق
أنقذها خلاصه تهدي

قال أبو نيهان والمهنا
 وذان من خيار من تأخرا
 لأنما الخلاص لا يكرر
 ان الخلاص عند من تقلما
 فلا خلاص ان يكن قد وجدنا
 ومن هنا يلزمه الايصاء
 وكل ما ليس له وعاء
 ليس على اللاقط تعريف به
 وجعل عدها علامة على
 وجعله علامة أظهر من
 وإن يكن قد ادعاها ذو ثقه
 فجائز تسليمها اليه
 لا يدعي سوى الذي له ولا
 وقيل لا لان هذا مدعي
 تعريفها عند اجتماع الناس
 يعرفنها مدة بالنظر
 ولاقط مقدار درهمين
 وإن نزد مقدار درهم فرد
 وأطول المسدة عام كامل
 وحلوا تعريفها عامين

ليس عليه بعد يعرفنا
 من صحبتنا قالا بهذا نظرا
 عندهما قلت ولكن ينظر
 معلق إن ربهما قد عدنا
 صاحبها لشرطه الله عدها
 بها اذا ما جاءه الغناء
 يضمه ولا به وكاه
 ان كان فيه جاهلا بربه
 خلف على قولين عنهم نقلا
 الفائه لانه وصف زكن
 بلا علامة له موثقه
 لما نرى من ثقة عليه
 هناك خصم يدفعن المقولا
 وليس يعطى أحد ما يدعي
 يقول من مضيع أو ناسي
 في حد طولها وحد القصر
 تعريفها في قولهم شهرين
 شهراً وهكذا تكون إن نزد
 لأنما الناس به تكاملوا
 للاختياط زمن الامين

وقال قوم أنها تعرف
 وذلك في القليل والكثير
 أيام المختار أن تعرفا
 أجرة من شادى على من لقطا
 وجهان بل قواين صارا بعدما
 وتصرفن من بعد ذا وتتفد
 لأنها مجهولة الأرباب
 وإن يكن لاقطها فقيرا
 وجائز من عنده أن تشتري
 ومنع الأصل له دفع الثمن
 ولا أرى للمنع وجها غير ما
 وإن منعنا خشية التضييع
 لأنما يخشى بأن يضيعا
 وبعد أن يجوز بيعها فلا
 ولغنى أكل ما اشتراه
 وذلك مال الله يؤتية لمن
 وقبل أن تستكمل التعريفا
 حافظ عليها وأب أن تستعملا
 ولاقط ثوبا فلا يصلى
 إن لم يجد سواه صلى وضمن

ثلاثة الأيام ثم تصرف
 معهم ولا أرضى بهذا التقدير
 عاما فعاما ونقول بل كفى
 وبعضهم قد قال مما التقطا
 قد خرجا وقبل كانا عدما
 في الفقرا وذلك فيها المنفذ
 والفقرا موضع هذا الباب
 أولى بها من غيره مصيرا
 وإن يقبضن قيمة الشرى
 أن لم يكن من الثقات فاعلمن
 يخشى من التضييع فيما لزم
 كان الشرا من جملة الممنوع
 تعريفها وذلك شيء وقعا
 بأمر عليه أن لها قد أكلا
 منه كذاك أكل ما أعطاه
 يشا وذلك عندنا معنى السنن
 فهي أمانة فلا تحيها
 لها ولا تضيعن أو تهمل
 فيه وجاز لا اضطرار الفعل
 منه بمقدار الذى يستعملن

وان تكن دراهم قد وجدت
فحكها لرب تلك الارض
وهكذا الخلاف في كنز وجد
ويخرج الخس الى الامام
مع عدم الامام كالغنيمة
واجده في حكم من قد جاهد
وقيل بل لملك الارض وما
وانما يغتم في الخراب
وذاك كنز وجدت عليه
مثل صليب عنده قد دفنا
وان تكن علامة الاسلام
وذاك مع تمر الارباب
وما على المنكر للخرين
وواجب لؤلؤة في البر
فانها لمن لها قد جدا
بل انها تكون مثل القطعة
فالبعد والثقب يدلان على
ولؤلؤ البحر حلال طيب
فحكها لمن اليه سبقا
لكنه يزكك المعدنا

في أرض قوم دفنت وما بدت
وقيل بل لقطعة تستقضى
في أرضهم قليل الذي وجد
أو غيره من فقرا الاثام
لانه غنيمة مقيمة
وخسه لمن يكون باعدا
لغيره في مثل ذا ان يغنا
أو المباح دون ذى الارباب
علامة الكفار في يديه
أو حالة نعرف منها المدفنا
فيه فجهول لدى الاحكام
أولا فحكه كهذا الباب
ان جاء من حبس ولا يمين
بحيث يمكن رمي البحر
ولا كذاك حكها ان بعدا
كذلك ان مثقوبة ملتقطه
تقدم الملك عليها مثلا
ومعدن لو كان فيه ذهب
ان لم يكن في ملك قوم فتقا
من حين ما صفاء حكما بينا

لا ينظرون به تمام العام يزكك زكاته من ذهب وليس في غيرها زكاة فهذه الفصوص والآلى وذكر المنان حلى البحر
كثير يبدو من الآكام أوفضة مطيب منتخب^(١) ولو غلت في بيعه القيات قدرها في الناس قدر غالى ولم يقل فيه زكاة تجرى

باب الوقف

ثم من الأمانة الاوقاف إن كان شرط يقبله الشرع وباطل شرط على خلاف كن يوقفن للأولاد لانه مثل وصية الى وإن يكن مستنداً من بعد أن فقبل باطل كمثل الاول وقيل ثابت لانه استند قلت ولكن جملة للبر لم يقصد البر ولكن قصدا قالبر حيلة بها تسترا

نجعل حيث اشترط الوقاف ولم يكن عليه فيه منع ما يقتضيه الشرع في الاوقاف من بعد موته بلا استناد ورائه لذك قلنا بطلا يفتوا الى باب من الخير حسن لما به من أثرة التنفل للبر بعد أن قى ذاك الولد من بعده يشبه نوع مكر أن يؤثرن منه ذاك الولد كي لا يقال انه قد غيرا

(١) وفي نسخة :

يزك حين يزكي ذهباً أو فضة مطيباً مستخباً

وانما الامور بالمقاصد
ورجل وقف مالا واشترط
فالوقف ثابت وما يشترط
واكثر الاقوال ممن سلفا
قيل ويقعدن ان لم يعرف
ولا اري ثبوت هذا الشرط
اتعمرن قبورنا القوارس
وهذه المساجد المعده
لا تجعلوا بيوتكم قبورا
اذ لم تكن في الذكر والعباده
بل انها مواضع الخراب
قد نقلوا اصحابها عن العمل
والنفع ان كان له انتفاع
والمصطفى قدزارها وما قري
ولم تكن قراءة القبور
لو كان خيرا سبق المختار
فشرط من وقف لا اراه
وكل ما خالف امر المصطفى
ثم زيارة القبور انما
يزورها ولا يقول هجرا

والحال شاهد وأي شاهد
أن يقرأوا به علي القبر فقط
فقل ثابت وقيل يسقط
اثباته ان قبره قد عرفا
بين القبور ثم يقرأ وبني
ولست للمثبت بالتحطى
ويترددن اليها المدارس
تخرجهما وهي لذلك عنه
الى خرابها اتي مشيرا
مثل بيوت الله والافاده
وموضع الثواب والعذاب
فليس للاعمال فيها من محل
ياتيه حيث كان لا يضاع
إلا سلاما ودعا وادبرا
بسنة توجد في المآثور
له وصحبه متى مازاروا
باق خلفه لما رواه
يطل لو يشترطه من وقفا
تفعل للتذكير للاخرى اعلمنا
من زارها فليذكرن الاخرى

ولا تزار ابدا تعبدا
واقرا هناك وخذن ما وقفنا
لانما القراءة المطلوبة
والشرط باطل فلانلزمه
حسبك ان تتبع المختارا
كذلك ما اوقف للسراج
لكنه يجعل في المساجد
كذلك ما اوقف للبناء
وقد مضى في النذر للقبور
وان يكن شرطا يوافق الهدى
ومن هناك منعوا ان تحملا
وان تكن قد وقفت لقوم
فحملها بشرطه المعلوم
ولا يصح البيع للموقوف
موقف ونقله يخالف
النقل والتوقيف ضدان فلا
ومن يوقفن للسبيل
وهو طريق ما به رضاه
ورجل ارض السبيل فسلا
ومات ذاك الصرم ما عليه من

ان شئت هذا فاقصدن المسجدا
للقبر واعلمن بأنه وفا
جاء بها وانها محبوبة
وان يكن من قسمضى يأنزله
وان يقولوا خالف الآثارا
على القبور باطل المنهاج
لكل قارى به وعابد
على القبور باطل الوفاء
ما يشبه الحكم لذا المذكور
ابطاله ليس يجوز ابدا
كتب ببلدة قمخص مثلا
فما على حاملها من لوم
لانها تكون كالرموم
لخلفه بحالة الوقوف
لذلك فالتوقيف لا يخالف
ينقله غير من قد بدلا
فهو سبيل ربنا الجليل
يجعل في الخيرات ما جناه
مما لها حين رآه أمثلا
شيء لان فعله فيه حسن

وما على المحسن من سبيل قل جاء في الذكر عن الجليل

باب الصافية

ثم من الامانة الصواني
وانها في زمن الامام
ليس لغيره بها تصرف
تنفذ في مصالح الاسلام
لو شاء ان يبيعها اصولا
والنخ قول الكندي البر
للفقرا المهاجرين قالا
فهي لهم وللذين جاؤوا
وباطل بيع امام الجور
فالعدل فيه الاختلاف وجدا
وجائز اخذ الامام الصافية
وذاك لا يحتاج للينة
وان رأي بقاءها في يد من
والزرع للفقير معها زرعا
وما له من بعد ما قد منعا
وليس للجائر فيها أبدا
والمسلمون كلهم سواء

لانها في الحكم كالأوقاف
فامرها اليه بالتام
الاباذنه كما يعرف
وعزه ينظر للامام
يبيعها وعكس هذا قولا
حجته ما قد أتى في الذكر
وللدوام جعل المقالا
من بعدهم تصرف كيف شاءوا
لها فلا يثبت في المأثور
فكيف بيع جائز قد اعتدى
بشبهة تكون فيها قاضيه
بل يكتفى فيه بمعنى الشهرة
في يده مصلحة فهو حسن
مع عدم الامام ثم طلعا
وتلزمه أجرة ان زرعا
أمر وان أمره فيها اعتدى
فيها وما في ذلكم خفاء

واكلها برخا^(١) يجوز فاعلم
وقيل ما للاغنياء حق
كيلا يكون دولة في الاغنيا
وقوله للفقراء دلا
الاً غنيا كان في الاسلام
أو انه يقوم بالاحكام
فانه بيت مال الله
وقيل أرض الفقراء يكرها
ولا يجوز جبر أهل الدور
عالم يكونوا حاذروا العدو انا
لانه كالترس يحفظنا
فجبرهم كالجبر للدفاع
للاغنياء ولكل معدم
فيها بل الفقير مستحق
تمنع ذا الغناء ان يستوفيا
بانه لغيرهم ما حلا
منزلا منزلة الامام
أو بمصالح أو الهامي
أحق للمصالح لا الملاهي
من قام بالحق لمكترها
على البناء عند انهدام السور
فالزمنهم ما هنا البنيانا
بلادهم والخصم يدفعنا
عن البلاد وعن المساعي

باب اموال المساجد

وهي أمانة تكون في يد
وليس للمسجد من أموال
لكن بتصوير الوري اليه
يصير مختصا به فينفذ
لانه في ذلك يحملونه
وكيله أودى احتساب مهتدى
لانه بيت من الطفال
ما لهم تقربا عليه
فيه وماله سواء منفذ
فكيف من جاء يحولونه

(١) قوله « برخا » أى عجانا — الاصل

وانما تحويله تبديل
فليتق الله امرؤ توكل
ولا يغرنك خلف نقلا
فانها لرئيسا حقوق
بل انها قد اخرجت للفضل
كذاك ما اشبهها يكون
فهذه الزكاة والكفارة
ووضعها في غيرها ممنوع
وهي من الحقوق لله وما
ولا يصح جعلها كالصافية
لان مال الفقرا للفقرا
وكل موضع له احكام
والكل حق الله فيه وجبا
والخلق خلق الله طراهل ترى
فهذه الانعام خلق والبشر
فهل يجوز عندكم في الحق
كذلك الاحكام في الاموال
وان اضعافا فليلزم
وأول القولين عندي أظهر
لانها موضوعة لمعنى

لا عليه وقع المبدول
وليحذرون من أن يقال بدلا
حق لرئيسا وبعض قال لا
إذ لم يكن يملكها مخلوق
وهي لنوع منه لا لكل
فهو لنوعه الذي يصون
لها مواضع لها مختاره
بل واجب أن ينفذ المشروع
معناه الا أنه قد حكما
ولا لكل الفقرا علانية
وللصواب في حكمها كما جرى
واضعها في غيره ملام
لكنه يمنع ان يقلبها
أحكامه متحدات في الوري
خلق كذا السباع خلق والحجر
تسوية الحكم لمعنى الخلق
على اختلافها كما في الحال
ابداها وقيل ليس يلزم
وهو الذي مضى عليه الاكثر
ومن أضعافا فيبدلنا
(٣٠ - جوهر النظام)

وبعضهم قد خرج الخلافاً
يعتبره ان كانت حق الله
ان صح ذاللتخريج فالعذر لما
لانه يعذر بالنسيان
ولا كذلك من لمسا تعمداً
وانظر الى الصلاة والصيام
فنسى الصيام حتى أكلا
فهذه حكم حقوق الله
ورجل أوصى لمسجد ذهب
لائماً موضع بحاله
من قال ان مت فهذه تختل
في قول بعض انه اقرار
وقال بعض انه وصيه
ورجل بنخله لمسجد
فانها ثابتة فانتبه
وناذر لمسجد إرسالاً
وهكذا الاقرار والوصيه
وان يكن معنى به قد خصا
ورجل دراهما قد أرفدا
يؤخذ منها آلة البناء

على خلاف في الحقوق وافي
وغير معذور لغير الله
قد كان فيه مخطئاً لن يأتم
وبالخطا في الحق للمنان
لانه يضمن من فيها اعتدى
وما به خصا من الاحكام
لسنا نرى عليه فيه بدلا
لا أكلها عمداً لغير الساعي
بالسيل ثم مات فلا يصح وجب
فلا يجوز القول في إبطاله
لمسجد سمي به من حلة
لا رجعة فيه ولا انكار
يجوز أن يرجع في القضيه
أوصى ولم يسمه من بلد
ان كان ذا المسجد لم يشته
فللعمار حكمه مآلاً
كثله قد قيل والعطيه
من المعاني فهو ما قد نصا
أراد أن يبنى بهن مسجد
كذلك اللؤلؤ لنزع الماء

وانها من البناء تجعل
 ورجل مسترفد لمسجد
 في مسجد آخر يجعلنا
 وهو مقال عن أبي الموثر قد
 وان أعان المسلمين ذي
 فما به بأس كما حكا
 لانها مردودة قرباه
 قد منعوا الذبح ليوم العيد
 لانما الذبح به عباده
 والخلف في النابت فيها ذكرا
 والاخذ من مال عمار المسجد
 لانها ليست له صلاحا
 لانها مصلحة العمار
 وان يكن لفطره يعين
 يؤكل لفطور وقت الفطر
 فأكله بعد العشا محجور
 وهكذا من كان قبلها أكل
 قيل ولو ليمونة قد مصا
 وذاك قد أفطر قبلها فلا
 وهو نمسك بما يدل

إذ لم يكن بغيرها قد يحصل
 ففضلت عنه ولم يستغفد
 فاضلها والبر يقصدنا
 حكاه قافهم الذي له قصد
 على بناء مسجد قد سمي
 ولا أحبه ولا أراه
 وهو عبادة لنا يناه
 من النصارى ومن اليهود
 فكيف تقبلن هنا إرفاده
 قيل لها وقيل بل لفقرا
 لفطرة محرم فابعد
 وبعضهم لذلك قد أياحا
 والفضل للمعطي بذلك تجارى
 فنهج التفطير فيه بين
 من قبل أن يأكل شيئا فاحر
 لانه قد فاتته الفطور
 فأكله من بعد منها لا يحل
 لانه بفطرة قد خصا
 يبقى له حق بها فياكلا
 عليه ذاك اللفظ المستقل

ومن يراع مقصد الموقف
 لأنما قد قصد الاجورا
 وانها لا كلة الغروب
 كذلك أيضا صائم قد قسدا
 يجوز أن يفطر منها فاعلم
 فهو بحكم الصائمين رجعا
 ومفطر منها ولكن قاما
 فالخلف في رجوعه ليا كلا
 والخلف مبنى على ما سبقا
 وان يكن صاموا بشاهد فقط
 فلاصل قال لا يجوز أبدا
 وجوب صومه بشاهدين
 بل الصحيح عندنا والاشهر
 فصائم بشاهد قد صاما
 ويعطى حكمه فكيف يمنع
 وفطرة المسجد قيل يسع
 لأنها تخص بالرجال
 إذ للنساء مواضع معروفة
 فمن فساد الدهر قد منعنا
 تزين تعطر أحدثنا
 لا يمنع مثل هذا فاعرف
 بأكلة قد سميت فطورا
 فلا أرى الكف من الوجوب
 صيامه ولم يكن تعمدا
 لأنه بذلك لم يؤثم
 من هاهنا فطوره ما منعنا
 يصلين حين ما أقاما
 منها فقيل لا وبعض حلالا
 من اعتبار الحال أو ما نطقا
 فالفطر منها ذلك اليوم سقط
 ومنعه فرع على من قيدا
 ولم يكن فرعا على القولين
 وجوبه بشاهد إذ ينظر
 من رمضان يومه تماما
 من فطرة في رمضان توقع
 فطر النساء منها وقوم منعوا
 عندهم في غالب الاحوال
 وهي بذلك عندهم موصوفة
 نساءنا مسجدنا لغنى
 تبرج والنهي لا يسمعنا

قد رخص المختار للنساء
وقد نهى من شئت الحضورا
وقد فهمنا ما أراد المصطفى
من شدة المنع لمن حجروا
والحال من موقف الاموال
ومن براع مقتضى الطواهر
وما به من سنة موجوده
فلا تبدل لا ولا تغير
وان بدا باطلها فتطرح
وحكم ذى السنة في الاوقاف
ومسجد يسرج في الشتاء
فالخلاف في الاسراج وقت الحر
والاصل للترك بميل وأرى
فالترك عند الاصل للسلامه
وهو مراد من له قد أوقفا
كذلك الخلاف في إسمراج
يخرج الحديث من أخباره
وينشر الفوائد الموجوده
منفعة في الدين اى منفعة
ونحلة المسجد لما اثمرت
في غير ذى الحال بلا مراة
مسجدهم أن تصنع البخورا
من ذاك والحال بهن اختلافا
من فطرة المسجد حين تفتطر
يقضى بان ذاك لرجال
يقول منعهن غير ظاهر
فانها سنة المقصوده
ما لم تسن لفعال منكر
وفعل الجائز ثم الاصلح
جميعها يأتي بلا خلاف
من مغرب الشمس الى العشاء
ان جاءهم سيل لدفع الضر
نفسى بميل للجواز فانظروا
والفعل عندي دافع ظلامه
وان يكن تعبيره لم يعرفه
بعد العشاء لعلم والاخراج
ويقرأ العلوم من أسفاره
وهى لعمرى خصلة محموده
كيف لنا فى مثل ذا ان نمنعه
نمرة كثيرة قد اظهرت

فجائز يخفها من قاما
وذلك ان رأي الصلاح لا تخا
وان يخف على الثمار الفارا
لانما صلاحه مجهول
قلت ولكن نفعه مظنون
فهؤلاء الناس يفعلونه
ولم يريدوا ابدا ضياعا
فظهر الصلاح من ذا المعنى
والخلف في الصرور قيل اصل
اذ ليس في بقاءها صلاح
وقيل غلة وبيعها يحل
وان يكن اراد منها فسلا
وزارع في ارض مسجد بلا
ورهن مال المسجد الشريف
ويؤخذ الراهن فيه بالفدا
والخلف في القياض للصلاح
وبعضهم يمنع اذ فيه
وبائع ثمارها وغاها
ان لم يكن على ملي باعا
ولا يمين عندنا في ماله

به ولا يتركها تمام
ومتعه ان لم ير المصالحا
لا يشتري السم له جهارا
يكون ام لا هكذا يقول
وما يظن نفعه يكون
في ما لم يظن ولا يضيعونه
لفلسهم بل طلبوا انتفاعا
فجاز في الاوقاف ان يسنا
فيها عليه لا يحل
وربما الضر بها يلحق
قلت على القولين بيعها قبل
يفسل منها لا يبيع الكلا
اذن فللمسجد ما تحصلا
ليس يجوز لامرئ عفيف
لان رهنه له نوع اعتدا
بماله قيل من المباح
تبدل حاله الذي تلفيه
من اشترى فبالضمان آبا
ولا وفي يضمن ما ضاعا
ولا به نحكم في احواله

الا الذي ان لم يقر الخصم به
وذاك ان باع له وجهدا
قانه في ذا المقام يحلف
وقد اجازوا لو كيل المسجد
ان وجد الحكم بعد حكمهم
وان ابى عن قطعه الوكيل
لانه عن واجب قد امتنع
كذلك الاحكام في الوقوف
والجار ان كان له الانكار
فترك الانكار حتى غلا
واختلفوا في القعد من مقتعد
وكان من أفعده خوونا
قيل لمن شا يأخذن سهما
لانه بقعده قد انتقل
وقيل لا لان من قد خانا
فالحلف في هذا المقام بينا
ويثبت التوكيل في الاوقاف
من حاكم قد قيل أوجاعه
ويعذر الوكيل بالاسفار
لمكنه لبيته لا يرجع

يضمنه القائم حكما فائبه
عنه ولم يقر ابدا
له يمينا ان يشا يحلف
يصرف ما ناف من المعضد
ويصرفن عن رايه مع عدمهم
فخاله عندهم عليل
لانما بقاؤه ضرر وقع
جميعها في الاثر المعروف
اذ غرس النخيل والاشجار
فقيل ثابت عليه فسلا
ماء وقد عرفته لمسجد
أو لم تكن تعرفه مأمونا
ويعطه ما ناب عنه غرما
لمن غدا مقتعدا وقد حصل
ليس له تصرف عيانا
على جواز القعد فيما معنا
ذا ثقة عدلا بلا خلاف
أو احتساب ما به أضعاه
لانه عذر من الاعذار
من قبل أن يدخل فيه نسمع

لانه أمانة تراعى - يحذران يكون قد أضاعا
والحاضرون عندنا القيام يلزمهم ان لم يكن حكام
وان يكن في بعضه محتسبا فذلك البعض عليه وجبة
ولم يكن يلزمه القيام بالكل بل في الكل لا يلام
وجائز أن يعزل الوكيل اذا رأوا منه ضياعا قد بدا
لحفظه وللصلاح يجعل أو انه في ماله قد أفدا
ولا تؤمن خائنا موقوفا وكيله وان أضاع يعزل
فمن يؤمن خائنا قد خانا ولا الذي لم يكن المعروفة
وها هنا قد تم معنى الباب لانه ساعده عيانا
فكل ما استعطفنا إياه وان يكن يدخل في أبواب
لكننا نقره أبوابا الهنا أمانة نراه
وتذكرن ما يخص الباب

كتاب الاموال

والله ربى خلق الاجساما وجعل المال لها قواما
وجعل الصلاح في الاموال معلقا بصالح العمل
يحتاج للاجير في أحيان وللشريك في مقام ثاني
ولا تعتمد الارض والمياه ليزرع الارض ويستقى الواهى
ويصلح الثروب والسواقي ويضرب الحدود في الآفاق

ويجعل الحرم خوف الضرر بين نخيلهم وبين الشجر
وللموات غير حكم الملك والكل منظوم بهذا السلك
تجعله مرتباً أبواباً والكل فجعله كتاباً

باب الاجارة

والبيع للمنافع المعلومه مقدرا بوقتها والقيمه
اجارة تكون في الانسان وفي بهيمة وفي المكان
ويجوز في العبيد والاحرار على سواء حكم الاستئجار
لكنما العبد باذن سيده والحر امره يكون بيده
وما بها من وصية في الحر لأنها بعض خصال البر
فذلك التكليم موسى استأجرا على عفاف فرجه كما ترى
يا أبت استأجره تعنى موسى أنكحه ابنته عروسا
ومهرها يرعى له أغناما ثمانيا عدها أعواما
وقال بعض العلماء قد رعى عشر سنين هكذا قد سمعا
وشرطه اللازم في الثمان والستتان الفضل للرجحان
من عنده تفضلا أما عشراً وسار بعد ما قد تما
سار بأهله ولاح السعد من طوره بما رآه يبدو
بشاملى الوادى الذى يدعى طوى

حوى من التكليم فيه ما حوى
من بعد الاستئجار كان ذاكا فهل ترى من وصية هناكا

وإنما الوصية والأثم على
 كأجر من يلعن بالمسلاهي
 والنائمات ما لها أجور
 وحرم المختار عسب الفحل
 وهكذا مهر البغي يحجر
 والحل يجوز فيه أن أبرأها
 وإن يكن من غير شرط تعطى
 فقليل لارد عليها أن تنب
 وأجرة الكاهن لكهانه
 واختلفوا في أجرة الحجام
 وإن تكن بغير ما جردال
 لكنها من الحلال القدر
 وأجرة الدينار والدرهم
 لأنه نوع من الربا وما
 ولا يجوز عمل فيما غصب
 والثور والعبد إذا أكره
 فما عليه من ضمان يذكر
 وإن يكن ما عملوا صلاحا
 لكنه يستغفر الرحمانا
 والاجر للميزان والمكيال
 من ركب الحرام فيها مثلا
 وأجر ساع في معاصي الله
 لنوحها لأنه محجور
 وهو ضرابه لأجل النسل
 لأنه على الزنا يهر
 من بعد توبة لها يراها
 مع أنها تعطى لأجل توطي
 والرد في المشر وطحا قد يجب
 حرم وتدعى عندهم حلوانه
 وعندنا ليست من الحرام
 قلها نوع من الحلال
 فأكلها الحسيس عند الحذر
 محجورة في قول كل عالم
 كئله حرامه قد علما
 إلا باذن ربه إذا رغب
 في مال مغصوب وقد دراه
 أن لم يبن بذاك فيه ضرر
 لقال فالجواز فيه لاحا
 كي لا يكون فعلة عصيانا
 محتنب في مدة القياي

لأنما ذلك بين الناس
ومنع مثل ذاك لا يصح
وما يكون فعله مفروضا
بلا خلاف والخلاف نقلا
من هاهنا جاء الخلاف فاعلم
وقيل معها علم الآداب
لا يؤخذ الاجر على الرقاء
وذلك معها كان بالقرآن
أحق ما قد تؤخذ الاجور
معنى حديث في الصحاح يوجد
وان يك الرقا بنوع كفر
أخذ الكرا لمكة محجور
فأرضها جميعها أرض حرم
فيه سواء عاكف وبأدى
لكن على السيران والابواب
ولا يجوز عندنا التراضي
كذلك حكم الحل والائتمام
واختلفوا في أجرة الحلي
اذ كل ما جاز من الاعمال
إلا إذا ما دخلته علل

عدل بين الحق بالمقياس
من هاهنا ليس عليه ربح
يكون أجره اذا مفروضا
فما يكون فعله تنفلا
بينهم في أجرة المعلم
فأخذ أجره عليها طابا
وفيه ترخيص على العناء
أو كن باسم الله والرحمن
عليه قرآن لنا ونور
عليه من أجازها يستند
فأجره الحرام دون شجر
لكن على بنائها يدور
وملكها محرم على الامم
وملحد فيه أخو استبداد
أخذ الكرا وسائر الاسباب
بأجرة باطلة الاغراض
لان أصلها من الحرام
ولمنع ما كان من المرضي
فان أجره من الحلال
فانه بها اذا معل

مثل جهالة تكون في الكرا
وهكذا جهالة المعمول
من اكترى الى العراق فسادا
لان ذاك الامر فيه يتسع
وأجرة المراء يبل الطينا
لكن عنا المثل على من أجرا
وقيل من أجر أن يصطادا
فانه في حكمة مجهول
كذلك القنية بالنتاج
لكن له العنا إذا أقناها
وأكثر الاقوال للاصحاب
حتى يكون مدة معلومه
وهكذا بنصف ربح الشاة
لكن له العنا وبعض قالا
يبيع نصفها عليه وبذا
وان يكن أجره أن يعمل
أدخلها في عمل العمال
ونفسها ليس عليها أجر
بل شرطه يبطل والعنا لزم
وبعضهم أثبت ذلك الشرطا
أو مدة أو في مسافة ترى
وكل ما كان من المجهول
ما قيل فيه بالتمام أبدا
وهكذا لخمران فاستمع
مجهولة المقدار ما يحويها
يكون لازما إذا ما اشتجرا
في البر والبحر على ما اعتادا
له عناء مثله مبذول
مجهولة تبني على اعوجاج
يقدر الخذاق ما عناها
لا تثبت القنية في الدواب
وغير هذا خصلة مذمومة
فسادها عن جملة الثقات
له إذا ما شاء أن يحتالا
كان شريكا لا أجيرا يحتذى
في ماله وقطعة قد أدخلها
وأجزها من أجر باقي المال
فقال قوم ان هذا حجر
عليه مثل ما عليه قد علم
وانه من ذاك ليس يعطيه

ورجل لرجل قد حملا	ورجل لرجل قد حملا
يلزمه تبليغه لمنزله	يلزمه تبليغه لمنزله
ورجل قد اكثري حمارا	ورجل قد اكثري حمارا
وزاد في الحل على ما ذكرا	وزاد في الحل على ما ذكرا
وان يكن قد اكثري ليركبا	وان يكن قد اكثري ليركبا
سواء لو كان سواء أصغرا	سواء لو كان سواء أصغرا
وبعضهم رخص ان لم يكن	وبعضهم رخص ان لم يكن
ولم يكن لمشتري الخيار	ولم يكن لمشتري الخيار
قبل تمام ماله قد عملا	قبل تمام ماله قد عملا
وان رعي بأجرة معلومة	وان رعي بأجرة معلومة
ثم أراد ربه ان يحبسها	ثم أراد ربه ان يحبسها
قبل تمام الوقت والايام	قبل تمام الوقت والايام
وان يك الراعي لها قد تركا	وان يك الراعي لها قد تركا
وان آتى العذر من الجميع	وان آتى العذر من الجميع
وأجرة الراعي لما قد ذهب	وأجرة الراعي لما قد ذهب
لأنما الاجرة عن نفس العمل	لأنما الاجرة عن نفس العمل
ويعزل العامل معها أفسدا	ويعزل العامل معها أفسدا
لانه أريد قمار	لانه أريد قمار
لكنه يسطا عنا ما عملا	لكنه يسطا عنا ما عملا
وماله اجر اذا لم بكل	وماله اجر اذا لم بكل
لبلد قد عرفها مثلا	لبلد قد عرفها مثلا
لان هذا من تمام عمله	لان هذا من تمام عمله
يحمل شيئا فوقه جبارا	يحمل شيئا فوقه جبارا
يلزمه بقدر ما زاد الكرا	يلزمه بقدر ما زاد الكرا
بنفسه قليل لا يركبا	بنفسه قليل لا يركبا
لانه خالف ما قد اكثري	لانه خالف ما قد اكثري
أقل منه بقياس بين	أقل منه بقياس بين
قد قيل عزل ذلك البیدار	قد قيل عزل ذلك البیدار
لكن له النقص به ان جهلا	لكن له النقص به ان جهلا
لمدة معروفة مفهومة	لمدة معروفة مفهومة
لها أو البيع لها إذ أفسا	لها أو البيع لها إذ أفسا
فأجرة الراعي على التمام	فأجرة الراعي على التمام
قبل التمام أجره قد هلكا	قبل التمام أجره قد هلكا
له العنا عن شيخنا الربيع	له العنا عن شيخنا الربيع
من المواشي حكمها قد وجبا	من المواشي حكمها قد وجبا
ولا يحطها الذهاب ان حصل	ولا يحطها الذهاب ان حصل
لو كان قبل وقته الاذ حددا	لو كان قبل وقته الاذ حددا
لا لفساد الزرع والدمار	لا لفساد الزرع والدمار
مقدرا مقسطا مفضلا	مقدرا مقسطا مفضلا
ما كان قد عينه من عمل	ما كان قد عينه من عمل

وان يكن عمله مجهولا
وقيل في العامل مهما وقفا
فلاعنا وان يكن بعذر
وان يكن قد اكترى عبدا
فهربوا قبل الدخول في العمل
وان يكن لعمل مجهول
ومن يكن اتقذ للفريق
بأجرة زائدة ليس له
كذلك العطشان ان احياء
مع ثمن الماء بذاك الموضع
كذاك فيمن ماله قد ذهب
فقال من اخرج شيئا فهو له
فانه يعطا عنه المثل
وان يكن قال بجزء منه
وهكذا في رجل قد سرقا
قال له زيد انا اتيك به
ان كان ذاك عنده او عند من
وان يكن موضعه قد جهلا
وقيل قطع أجرة الاجير
وبعضهم رخص والمانع لا

كان عنا المثل له مبذولا
بنفسه عن زرعه وانصرفا
وقوفه فاز ببعض الاجر
ليعملوا أرضا له بعيدا
فلا عليه أجرة ولا بدل
كان عليه أجرهم في قول
من والى الماء أو الحريق
إلا عنه من يكون مثله
بزائد الاجر له عنه
ولا يزداد فوقه فاستمع
في البحر بانكسار ما قد ركبوا
فغاص انسان له وحصله
ولا يجوز أخذه للكل
فشابت ليس يزول عنه
مال له لم يدر من قد سرقا
لكن عليك مائة بسببه
يعرفه فلا له ذاك الثمن
فذلك الاجر له قد حصل
لعمل الحج من المحجور
يرى له سوى الذي قد بذلا

وكل ما يفضل من انفاقه
وقيل في الحج وفي سبيله
وخارج بالحج عن انسان
ان وقع الشرط على الزياره
والثلث قد قيل وقيل النصف
ينظر في مضارم الزوار
على اختلاف الوقت والاسعار
بقدره يكون الانحطاط
وان ابي الدلال ان يأخذ ما
عليه بالاخذ ولو بالحبس
وعن قتال القطن تأخذ النسا
وان ابوا فلا أرى الخيارا
وانما لمن من ذاك العنسا
وفي قصية^(١) مع النساج
وليس للنساج شيء منها
وان جرى العرف بتركها له
ورجل مستأجر لبقره
وقيل بل لربها السباد.

يرجع للوارث باستحقاقه
ينفذ لا يرجع عن مبدؤله
ولم يزر قبر النبي العدناني
يحط عنه ربع الاجاره
وينبغي أن يضبطن العرف
وفي العنا بالكيف والمقدار
فيجعلن هذا من المعيار
وذلك عندي هو الاحتياط
تعامل الناس عليه حكما
إذ عرفهم خلصه عن لبس
أجوده طابوا بذلك أنفسا
يأخذن منه لا ولا الشرارا
وذلك أجر مثلن ان عنة
لصاحب الثوب بلا احتجاج
وعند طيب النفس يأخذنها
يأخذها فالعرف قد حله
سمادها قيل لمن قد أجره
وللاجير الفعل والحصاد

(١) القصية هي ما يقطعه النساج — وهو الخائنك — من
أقصى عمل الثوب « حاشية في الاصل »

وساكن المنزل بالسماذ إن كان في أهواله مجتمعا وإن يكن مفرقا في المنزل ورجل يسكن دار رجل فاجتمع السماذ من سكناه لكن عليه أجرة السكنى يجب وعامل النخل له من العسى وحطب القطن وتبن البر وهكذا قيل عسى النورة وإن يكن شرط عليه اشترطا وليس للعمال من نظار ليس لهم فيه نصيب إنما وعامل أردت منه العملا أقرضه عشر دنانير على قليل ذلك القرض جائز ولا لأنه قرض على اجاره وإن يكن أجرهم بالتمر قليل لا يقضيهن الفراهما وأجرة الاجير عند الأكثر

أولى به من ربه الجواد فانه يأخذ ذاك أجمعا فهو لرب المنزل المحصل من بعد ان غاب ولم ينتقل فهو له جميعه نراه وهو بذلك الحال مثل المقتصب حصته إلا يطيب النفس كئله في قول أهل البر بقدر ما كان له من حصة فالشرط لازم إذا ما اشترطا وهو الذي ينظر في الاجذار^(١) نصيبهم من الجذور قاعلا فاشترط القرض على أن يعملوا خدمته أو يتركوا العملا يكون قرضا جر نفعا مثلا فهو كمن عجل لاستثجاره أو بالشعير أو صنوف البر والعكس قيل جائز كن فاهما بعد تمام العمل المقرر

(١) الاجذار جمع جذر وهو العقب — الاصل

لا يستحق اخذها من قبل
وقيل يستحقها منذ عقدا
يجبر هذا لتمام العمل
واقتر الذنوب ظلم الاجرة
فاعطه الاجرة قبل ان يحف
وهو عبارة عن المسارعة
وذلك الحال يدل انما
من قدر الذنوب ايضا ماورد
وهكذا أن تقتل البهائم
ويقبل القول من الاجير
كالحج والصيام مع شحب الفلج
لمكنه في حاضر الاعمال
لانه . مشاهد والاول
وان يكن قد شرط الاشهادا
يلزمه ذلك في جميع
وان يكن قد ادعى الدلال
فانه يكون في ذا مدعى
وان يك ادعى ذهاب الثمن
ف قيل قوله هنا مقبول
وقيل في الحالين مدع ولا

ذاك لان ذاك أصل البذل
فالعقد أصل الاجر إذ تقيدا
وذا على مبذوله المفصل
اجيره بعد تمام الخدمة
عرقه وذاك قبل ان يحف
فكن مؤديا له منافعه
اجرته من بعد ان يتما
ظلم النسا صداقها اذا نقد
لغير معنى كلها مظالم
في كل ما غاب من الامور
ان ادعى بأنه صام وحج
لا يكتفى فيه بنفس القول
فيه أمين نفسه فيقبل
عليه في الحج كما أرادا
مناسك الحج عن الربيع
أن ذهبت سلعته والمال
تلزمه بينة إذ يدعى
من يده من بعد بيع الثمن
مع يمينه لما يقول
يسمع الايبان قبلا
(٢١ - جوهر النظام)

وبائع بالاجر قيل يضمن
 وحامل لرجل متاعا
 ثم رأى صاحبه النقصانا
 حتى يصح عند أهل الحكم
 ورجل أعطى بهيمة لكي
 ثم ادعى ذهابها بلا سبب
 كذلك الراعي فليس يلزمه
 لانه ممن عليه يحفظ
 إلا إذا في حقه قد قصرا
 فانه يضمن إن لم يكن
 وإن يكن من الثقات عذرا
 وحافظ بأجرة طعاما
 وقت المنام والضمان يسقط
 من دفع المتاع للجمال
 فقال قد ضاع من العثار
 فضا من ان لم يكن من سرق
 ودافع ثوبا الى قصار
 ان الخطا يضمن في الاموال
 كذلك الصانع فيما صنعا
 ما أحدث العامل والاجر
 ضائمه وقيل ليس يضمن
 بالكيل جريا كاله أو صاعا
 تلزمه يمينه ما خانا
 تضيمه فيحكوا بالفرم
 يعلقها بالجزء منها للقي
 منه فلا ضمان ها هنا وجب
 ضمان ما غاب وليس يفرضه
 بيمينه واليمين منه تلحق
 أو أنه لغيره قد أخرا
 أجيره من الثقات فافطن
 لانه في شأنها ما قصرا
 قيل له في الحكم ان ينأى
 عنه وشرط النوم عندى احوط
 يحمله بأجرة الجمال
 من البعير أو من النفار
 ضياعه أو غرق أو حرق
 يتصره فضاغ بالمقصار
 والنفس قد قيل بكل حال
 والعمد أولى بالضمان فاسعه
 ضمانه عليهما يصير

والماء إن كان له قد سدا سداً وثيقاً بعد ما قد ردا
فما على البیدار فيما اندحما لانما عليه أن يوثقا

باب الشريك في العمل

وحيث كان العجز في هذا البشر
فاحتاج للتأجير والشريك
فللاجير ما استقر من كرا
وللشريك حصة الثمار
وهكذا يلزمه في العمل
مثل سداد القوت والحلال
وان يمت شريكه يلزم من
فيلزم البالغ واليتيم
وفي الشريكين اذا ما أحضرا
فبذر بعض منها قد نبثا
وذلك إن لم يخلطاً للبذر
ورجل كانت له زراعه
قبل عليه أن يشوف الطيرا
قال به موسى فتى على
والهيس للارض على المقتعد
وقال بعض انما الهيس يجب

طبعاً فله عين حاله افتقر
بالاخذ الاجير والشريك
وحكمه منفصلاً قد ذكرنا
بحسب الواقع في المقدار
نصيبه بالقدر المفصل
ونحوه من سائر الاعمال
يرثه القيام حتى يدرك
كلامنا به ليستقيم
بذراً لارض رغبا أن يبنوا
فلاشتراك بينهم قد ثبتا
وخلطه مؤكداً للامر
بين زروع الناس والجماعه
ككل ما يلزم فيه الغير
اكرم به من ثقة ولي
بحسب المعروف والمعود
لها اذا الزرع لها قد انتخب

كذا على المقتصد الأمين
 لكنما زيادة الاحداث
 وقيل في مقتصد السكان
 بأن للمقتصد الزيادة
 وقال بعض ان يكن قد أصليا
 والارض والنخل اذا ما قعدا
 وذاك من بيع السنين قد منع
 ولا مباناة على الاموال
 بل الذي تحفظ من ثبوت
 لانما البيت لستر الانفس
 وهو على الاعلى اذا ما كانا
 يستره بالطين لا بالخرص
 يكفي لمن تعود الستر به
 وفي ثلاثة اذا ما وصلوا
 أراد كل منهم ان يستقى
 فان هم قد وصلوا جميعا
 وان يكن بعضهم قد سبقا
 وانما يسقيهم بدلو
 خوفا من الضر على الاصحاب
 ومن له شرب لارض بيضا
 شحب السواقي ثم حفر الطين
 ساقطة عنه بلا انكاث
 أقعد بزائد الأمان
 وقيل للاول ما استفاده
 فيه صلاحا فله ما ربحا
 بجملة عن الصواب بعدا
 فالنهي فيه عن نبينا رفع
 لانها ليست لستر الحال
 ذلك في الستر على البيوت
 والمال للفرجة والتنفس
 بعضها أعلاها سكانا
 فالخصوص لا يكفي سوى مخصوص
 لعزة الطين وبعد تربه
 بثرا بها ماء اليها رحلوا
 من قبل أصحاب له لا يتقي
 تقارعوا وقدموا المقروعا
 عند الوصول قدموه واستقى
 ليس له للماء طرا يحوى
 ودفع ضرهم من الايجاب
 لا شجر فيها ونخل أيضا

ليس له يغسلها اذا كره
 لانما الغسل لها تغيير
 وقيل معها غصب الجبار
 فحصة اليبدا فيا قد تمر
 والغيث قد قيل لرب الثور
 إلا إذا استأجره أياما
 فالغيث لا شك لرب الثور
 والسيل ان كسر ظهر النهر
 وان يكن قد ضمه المسقى فلا
 وقيل لساقى من المقدار
 وما عداه فهو للجميع
 كان له ماء به او لم يكن
 وناقض بالسيل ينقصنا
 ومثل ذلك قيل ما يقتصب
 وقيل بعض انه يكون
 ومنهج التفصيل عندى أظهر
 فذلك الغصب على من غصبا
 والارض مع مقتصب هل تقتعد
 فقيل لا وهو مقال الاكثر
 من كان شربها عليه فانتبه
 فما الذى يغسلها يصير
 من رجل مالا به ييسدار
 لو كان فيه الغصب والزرع حضر
 وقيل للزراع في المأثور
 معلومة يزجرها تماما
 بغير حيف وبغير جور
 يجوز ان يسقى بذلك الكسر
 يجوز ان يؤخذ أو يحولا
 كاصله السابق في الاتهار
 من كافر ومسلم مطيع
 والله يعطى من يشاء ويمن
 منه على الجميع فافهمنا
 فنقصه على الجميع يجب
 على الذى يغصبه الخئون
 ان قصد الجائر شخصا يقرر
 أو عم فهو في الجميع انسجبا
 من مالكيها خفية وتنتقص
 وقيل بالترخيص عند النظر

لأنه مالكها فإن رضى قلت ولكن ذا الرضى مشوب وظاهر الأحكام أن من زرع فهو بذل مرتكب للمنع من هاهنا قال أنا يرى وزارع أرضا بلا أدلال فإنه مثل الذي قد اغتصب وزرعها لربها حتما وجب وهو مخالف لمن قد زرع لا عرق لظالم ولا توى وهكنا الزرع على السواق وإن يكن في جائز فيوضع وبأذن أرضا له فطارا ونبت البذر هناك تلزم ولا أقول فيه بالقرامة وكل مال ضايع لا يقدر بل جائز للغير أن ينتفع بالأرض إن كانت لغيره فلا لو كان حادثا بها من ميل وربها يأخذه. لا يسمح

فصحة القصد رضاه يقتضى بالكراهية حيث ماله مقصوب أتى بشيء فعله الشرع منع ومظهر خلاف حكم الشرع منه إذا لم يتب الأبى لغيره من أحد الرجال حتى يصح الزرع منه بسبب وما له فيها عناء مكتسب بسبب فافهم مقالى واسمعا في مال مسلم رواه من روى فإنه لما لك وساقى ذلك فيما النفع فيه يجمع في أرض من صار له جوارا قيمة بذره له يفرم بل ذاك مال ضائع أمامه صاحبه عليه ليس يمحجر به كذا ما باختيار ضيعا يلتقط السماد منها مثلا لأنه منفعة النخيل خلاف ما به النفوس تسمح

وما سواه من جذوع وحطب
ومكثر أرضا على أن يزرع
فما له يزرع غيره قال
لأنه كمثل من يقتصب
وزرعه له إذا لم يمنع
لأنه بسبب قد دخلا
وعامل حضر أرض الهنقرى
أراد أن يخرج ما قد حضرا
فإن يكن من المباح جاء به
وهكذا أن كان من مال له
وأن يكن من مال الرب الأرض
ورجل قد باع أرضا بعدما
فحقل أن يبعها لها فسد
وقيل بل يقسم بالأيام
للمشتري من يوم صحة الشراء
والنفع للمقتعد المعلوم
من أكثر أرضها ليزرعها
وترك الزرع إلى أن ذهب
أذ الكرا لم يتوقفنا
ويمكنرى المنزل لا يناسا

أتى به السيل فما به عتب
برأيا عن غيره قد منع
يزرع غيرها بهذا الزرع قن
وما لغاصب عناء يجب
من غيره لو كان برا يدعي
والمنع عن خلافه ما حصلا
فافترقا عن سبب مقدر
به وذا الغنى منه استنكرا
أخرجه أن شاء عند حطبه
جاء به أخرجه حل له
جاء به فيبقاه تقضى
أقعدا لغيره والنزما
إلا إذا ما باعها لمن قد
مع ثبوت البيع والتمام
وما مضى منها لمن باع يرى
إلى تمام الأجل المرسوم
فغاب عنها بعد ما قد زرعا
فالاجر للأرض عليه وجبا
على صلاح زرعه أعلننا
في ظهره إلا بشرط قاما

ولا له يركز في الجدار
وهكذا التحميم في التنور
وبعضهم قال له ما كانا
وان يكن باذنه فلا حرج
ونم هذا الباب جامعاً لما
فبعض ذاك ظاهر للنظر
فلاقتعاد شركة في المعنى
ويدخل الجميع في اشتراك

خشبة كوتد مسجار
ما لم يكن في شرطه المذكور
لربه بغير ضرر باننا
لو كان من غير اشتراط قد خرج
فيه من الشركة معنى فافهما
وبعضه يخفى لغير المبصر
كذا كرا الارض كذلك البناء
ويدرى معنى ذاك بالادراك

باب ما تستحق الاموال

من حريم وغيره

وحيث كان الضر مصروفاً فلا
فهذه النخيل والاشجار
فثبت الحريم والقياس
تقاييس النخلة ما شاكلها
واختلفوا في القطع بالجدار
والاولان قاطع في الاكثر
وينبغي اعتباره فيجعل
ولا يعد قاطعاً في موضع

يثبت حكم فيه ضرر حصلاً
جميعها يضرها الضرر
لها ودفع ضررها أساس
ما لم يكن هناك قاطع لها
وبالسواقي قبل والحظار
دون الحظار فافهم وانظر
في موضع قطعاً عليه عولوا
ليس بقاطع لئسهم قاسم

وجائز أن يفصل الاشجارا
الا اذا كان يبطن الوادي
والنخل منه عاضدى وهو ما
دون ثلاث اذرع وما عدا
ونخلة من دون أرض تدعى
ان سقطت ليس له أن يفصلا
كذلك لا يبنى لها مكانه
ولبنا في أرض غيره يد
وبعضهم اجاز أن يدكنا
وهكذا أبو علي قالا
ان خاف من سقوطها ولو كره
وذلك حق لآخيه قد وجب
هذا هو الوجه فما التعجب
لكن عليه ان يزيل ما وضع
وصرمها لربها إن اتصل
وقلعه يلزمه لانما
وإن يشا ذو الارض فلا أحرمها
ولم تكن ربيعة إلا اذا
يشرطها ربيعة ان ذهبت

في ماله يجعلها حظارا
إذ ضره على سواء بادي
كان على السواقي فصلا علما
هذا يسمى ذا الحياض أبدا
وقيعة ولا تنال مدعى
مكانها ولا ينال مسجلا
لان ذاك لم يكن مكانه
من ها هنا بناء قد بعدوا
ان خاف أن تسقط من عدم البناء
ان له أن يجعل السجلا
ذو الارض إذ بمنعه صار شره
كجاره إن شاء يفرز الخشب
من قوله وكيف عنه يرغب
لها اذا ما جذعها قد انقلع
يجذعها ولا كذلك ان انفصل
موضع لغيره ان الزما
عنها ثلاث أذرع متما
أوصى بها أو باعها على كذا
فقاله من بعدها حق ثبت

كذا إذا أعطى كذا إذا أقر
 ونخلة لحالد بارض
 يزيد يقول أنها وقيعه
 فأنها شاهدة بأصلها
 حتى يجي بشاهدين عدل
 وقيل ان المدعى من ادعى
 لأنها زيادة في المسلك
 للعاثديت ثلاث اذرع
 بوسط الذرع وآخرونا
 وهو ذراع هاشم جد النبي
 خراعه نصف ذراع زادا
 تحوز ذرعها بلا ارباب
 لامن أروض الناس والدروب
 وان تكن في جائز السواقي
 ما فوقها ولو الى سيراك
 وأنها تقايس الاخرى ولو
 لان أهل النمختين لحقوا
 وقيل ما فوق الثلاث الاذرع
 وقال قوم بل لها ثمانية
 وهو من الاقوال عندى وسط
 بها على الشرط الذى قد استقر
 زيد تخالفا بماذا نقضى
 وخالف فى ذلك ان يطبعه
 والمدعى من قال لا أصل لها
 بأنها ليس لها من أصل
 بأنها أصل تحوز الموضعا
 يحتاج للاشهاد عند الترك
 وقال قوم بل مزارعان فع
 بالعمرى الحد يفرعوننا
 فانه قدر أرض العربى
 على سواه فافهم المراد
 من الوجين ومن الخراب
 اذا ما لها فى ذلك من نصيب
 قيل لها بحكم الاستحقاق
 ما لم تكن بقاطع توافى
 طال المدعى بينهما كذا حكوا
 بسبب خلاف من لم يلحقوا
 يوقف عن هذا وعن ذا فاسمع
 والوقف عما بعدها علانية
 ورد لها للعرف هو الاضبط

وان تكن حوضية يقدر
 فان يكن بينهما ست عشر
 وان يزد ترجع كل واحد
 وقيل ان قدر المقوم
 فان يزد عن ذلك المقدر
 لصاحب الارض اذا ان يفسلا
 وقيل في الاشجار من ذى الساق
 وقيل لا تقايس النخيل
 وتقطع القياس والبعض يرى
 وتسعة الاذرع للكبار
 كذلك الانبا كذاك السوقم
 والوحي والتارنج كالنخيل
 ثلاثة الاذرع للزمان
 كذلك التين وبعض قال له
 والسته الاذرع قيل تكفى
 وهي اعتبارات لمنع الضرر
 والاس والحناء يقال شجر
 وقال بعض انه زراعته
 والتوريات مثله قد اختلف
 وسمسم ومشمش والاثب
 ما بينها وأختها وينظر
 من أذرع يقسم ذلك القدر
 الى ثلاث أذرع لا زائده
 سبعة عشر قدر الحريم
 ترجع الى حريمها المقرر
 من بعد ست أذرع فما علا
 تقايس النخل بالاستحقاق
 يل تعطى ما قامت عليه قلا
 بانها لا تقطعن ما ورا
 من شجر كالجوز والصبار
 ونحوها والقرط المظم
 وستة الاذرع بعض القيل
 والخوخ والاترنج في المكان
 ستة أذرع حريما حصه
 للسدر والاميا بهذا الوصف
 من اختلاط نخلهم والشجر
 والفسح عنه ثابت لا ينكر
 لا فسح فيه لا ولا إضاعه
 فيه وفي القطن كذاك فاعترف
 والقوامن ذى الساق قيل يحسب

وليس للزرع ولا للنجم قط حريم عند أهل العلم
والنجم من اشجارنا ما ليس له ساق ولا جذع له فيحمله

باب السواقي

ومسلك الماء يسمى ساقه تجوزا لسقيها لفضاحيه
والعرف قد صيرها حقيقه لكثرة استعمال ذى الطريقه
وهي جوائز وحملا ن ترى فالجائز الذى يكون أكبرا
خمس اجائل حوى من أسفل وقيل أربعة حوى لا من على
تسقى من الاموال ما تعددا ملاكها شرطا بهذا حددا
وان يكن يملكها فتى فقط فوصفها بجائز هنا سقط
إلا إذا تفرقت أمواله وانفصلت بغيره خلاله
فها هنا يعد جائزا لما كان من الفصل هناك علما
لانه بالانفصال حسبا كالكين حيث ما تقلبا
وان تكن صارت اليه بعدما كانت لشتى فهو جائز نما
لانما الجائز لا ينتقل عن أصله كلا ولا يحول
بل حكمه باق وان تحولا فحكم هذا حكم ذاك أولا
لان بالتأسيس الاعتبارا وليس بالحال الذى قد صارا
والحمل ان حكمه ينتقل لجائز وقيل لا ينتقل
والحمل ان مسلك تشعبا من جائز ليسقى من قد قربا
مسقاه دون المسقى للجوائز هذا الذى يقال غير جائز

والقائد الساقية الكبيره
وقدرها في العرض والعمق على
وكل ما يمنع جري الماء
وان يكن بغير ذاك قطعاً
ومن اراد ان يسد النهر
قليل يسد ماءه عليها
لان ذاك فعله معروف
وبعضهم شدد والتشديد
وان يكن في كبسها صلاح
كذلك الطريق والمقصود
ولم يجيزوا ذاك بالحجارة
ورجل في ماله ثقاب
الا اذا ما الارض كانت أصلاً
والاذن من جباه أهل الفلج
ورجل من فلج يطرح
لا بأس ان كان له تمام
فجائز من ماله في ماله
وان يكن قد شاركه مسقاً

وهي التي بها اعماق الديرة
مقدار ما يأتي من الماء اجعلاً
يخرجه الشاحب في الاقواء
فضامن ان كان ملوكاً يدعى
ثم رأى السبية^(١) وسط المجرى
وانه لا خرج لها
بينهم وضرة مصروف
عن يسر دين احمد بعيد
فان كبسها اذا يباح
فعل الصلاح والهوى مردود
لأنها جراحة كساره
فسمها لزعه يعاب
موضعها له قثم حلا
معتبر فيه وما من خرج
في فلج لاجل معنى يصلح
لا غائب فيه ولا أيتاما
وكيف نمنع ذا من حاله
فالضر عن كل شريك يلتقى

(١) قوله السبية هو الماء الجاري في الساقية بسد النهر ويسمى
أيضاً الجري انتهى — حاشية في الأصل

الا اذا ما قد رضوا وكانوا
 وقيل في ساقية تساوى
 بأنها في الحكم للمالين
 وإن تكن بعضهما مساوية
 وقيل لا يعمر رب المال
 لأنما الوجين للسواقى
 وهكذا العمار في الطريق
 ومن له مال به يمر
 ليس له يغسله خوف اليد
 ومن أراد في طريق يفتح
 قيل له لكن عليه يضع
 وضامن ما ضيعته القنطرة
 وما حكى عن نجل ابراهيم
 ساقية تحت الطريق ثوبا
 وذلك موضع من العمق على
 فليس فيه حجة لمن غدا
 وفعل أهل العلم فيه الفرج
 ووقع الخلاف في القناطر
 اجازة البعض وبعض حكموا
 وقيل لا تحول السواقى

ممن له الرضا كذا النكران
 ما بين ذاحاو وهذا حارى
 مقسومة بينهما نصفين
 فهي له قال أبو معاوية
 وجين مسقى غيره بحال
 مثل الوعى لها ومثل الواقى
 فانه يصرف للتضييق
 لغيره ولم يكن يمر
 لانه ملك سواء فاهتد
 ساقية للماله ويربح
 قنطرة خوف ضايب يقع
 أيضا كذا المسقى ولو قد قنطره
 خلاف ما يظن كن فبيها
 من ماله لما له وانقلب
 حال به يأمن من قد فعلا
 يشق طرق المسلمين واعتدى
 لمن غدا ينهج ما قد نهجوا
 حلوها على طريق السائر
 بترصكه والترك حتما أسلم
 والطرقا حيث ما تلاقى

وبعضهم اجاز أن نحولا
واختلفوا في محدث الاجاله
ف قيل من دون ثلاث حجر
وقيل بل يحجر دون أربع
وقيل بل اجاله من أعلا
ولا أقول بجواز ما ذكر
وانه لمحدث عليهم
ولو أجزنا الفتح من غير رضى
ياخذ ذا اجاله لاله
متى ترى هذا الفساد ينقطع
ترى السواقى متقطعات
وذلك البیدار في عناء
فلا أرى الفتح من الانصاف
وقيل في المال المشاع يحسب
وبعضهم يجعله أجاىلا
وأول القولین عندی أقرب
والخلف هل نخرج السواقى
ورب ذاك العاضد المذكور
ف قيل لا إلا اذا ما قد رضى
وقيل لا بأس لان العاضدا

إن لم يكن ضرر به تحصلا
في قلع أعلاه أو سفاهه
والمحدثون فعلهم وزر
أجاىل وقيل خمس فاسمع
نجزى وقال الاصل هذا أولى
إلا على رضاهم وان شهر
فلا أجز فعله لديهم
لا تسع الحرق وكل عرضا
وذا اجاله على مثاله
والشح في النفوس وصفا قد طبع
أجاىلا والماء فيها يأتي
من كثرتها لسد ذاك الماء
بلا تراض وبلا اسعاف
اجاله اذا هم قيد حسبوا
لكونه لالكين آىلا
وهو الذى للاصل صار يعجب
وعاضد النخل عليها باقى
يمنع من تصرىجها المشكور
لان ضرر نخله به قضي
لا شك بعد التهر صار زائدا

وان يكن تقدم التصريح
لا يلزم الصاروج حين صرجوا
كذلك لا يلزم أهل الفلج
الا صفا بمنع جري الماء
لان نفع قطعه تبينا
فانهم في الكبس يجبرونا
فها هنا قد انتفى التحريم
أهل الشرايات اذا تخرجوا
إن كرهوا قطع الصفا المندرج
قطعه يلزم في الاقتاء
كالكبس اذ خواجه تعيينا
على زواله ويقهرونا

باب الحريم

ان الحريم موضع يمتاط به
وليس للانسان ان ينتهكا
والعدل بين النفس والجيران
ويفسح الفسل عن المجارى
وقيل بل يكفى ذراعان وقد
وحده من حصد ضرب الماء
وان للانهار قيا قيلا
لا يحدثن قط في ذا القدر
وبثلاث من مئين حكما
وبعضهم بالاربعين يكتفى
وبعضهم ليس يرى التحديد
وانما ينظر نفس الضرر
عن ضرر الجار فراع وانتبه
حريم غيره وان تملك
من شأن أهل البر والايمان
ثلاثة الاذرع للجوار
قال أناس بذراع وانفرد
لا غيره من سائر الارحاء
خمس مئين اذراعا تفصيلا
شئ من الابار بل والانهر
بعض وبعض مائتين أحرم
لمن يريد حفر بئر فاعرف
بالذرع بل يجعله بعيدا
فيمنع الضرر الذي المعتبر

فان رأى النقص بهذا الحفر وقيل أن بين ضربه قلا وأربعين من ذراع بحرم ومورد الصحراء مثل البئر والبئر عن أرض ثلاث اذرع وأول القولين عندي أصوب ومن أراد يعمر المواتا مقدار ما ليس يناله الضرر ولصعوبة الاروض أثر خلاف أرض سهلة فالسهل والبحر قيل فيه كالانهار وحده من حيث مد البحر خمس مئين اذرع قلبه وقيل بل حريمه حيث وصل يرتفعون لا يشاركونا وهم به أحق فالمريد وبعضهم اجاز فيه الاحيا حد صحار مشرقا وادي مجز

أزاله إذ فيه نفس الضرر بمنعه أن يحفرن مثلا من شاء بئرأ حول بئر يخدم إن شاءه مع مورد الغير وقيل قدر عمقها المتخرج ما لم يخف للارض هدمها يثب يفسح عن قبر اذا ما واتي والذرع لم يكن هنا بالمعتبر بها عن القبور ينفي الضرر لا شك بالماء إذا ينحل حريمه وقيل كالابار ان مد ماء لنحو البر لسعة الذهب والتردد حافرم وحتم إذا انفصل بالاشتراك يتضررون احياءه ففعله مردود ان يشا اذ الموات محيى ووادي صلان بغربها يجز (٣٢ - جوهر النظام)

باب الطرق

لا بد للعمران من طريق
من ضيق الطريق لاجهاد
ومحبط الذنب الكبير العملا
وكالجهاد سائر الاعمال
إلا اذا تاب فمن تاب رجع
وحدها في عرضها بقدر
فلتقرى كذاك للمنازل
وستة لجائز الطريق
وقيل للجائز سبع أذرع
ثلاثة الأذرع للسماد
وكل نافذ فذاك جائز
وان تلك الطريق في المحاري
من كل وجه قيل أربعونا
لا يحدثوا في حد هذا الذرع
ومن أراد يحدثن كنيفا
يفسح عنها خمسة مع عشرة
وبعضهم قد أوجبوا مقدارا
وهؤلاء لم يقيدوه

كيلا يكون التماس في مضيق
له لان فعله فساد
من ما هنا جهاده قد بطلا
إذ الكبير محبط بحال
له من الاعمال ما كان صنع
حاجة من يمر فيها فانظر
أربعة الأذرع في المسائل
وذاك أدناها الى التضييق
وقيل بالثمان للتوسع
ثم القراءات لساق الأد
وهو الذي للذرع طرا جائز
تعطى من الحريم كالآبار
من أذرع وقيل بل عشرونا
شيئا من البناء أو من زرع
على الطريق فليكن عفيفا
من أذرع حتى ينحى ضرره
ما لا يضر ريحه للمرارة
بالذرع إذ بالضر عودوه

فقد يضر مع بعد الحد
وفي موات بالطريق اتصلا
فلا يجوز عندنا أن يفصلا
وفيه قول قد أشار الاصل
والمائمون يجعلون الدربا
إلا اذا صح له حكم سوى
وفي طريق بين قوم قد بنى
أنكره بعض وبعض سكتا
بخاتم الباني كذا يحلف
لان كل واحد خصيم
والشجر المثمر في الطريق
لانه من أعظم المناكر
وقيل في شجرة شريفه
ثمرها ربها والفقرا
لكنه بصرفها ملزوم
ولا يجوز عندنا لاحد
لان ذاك حدث مزال
وحامل تبنا ومنه وقعا
فان يكن أمكنه وإلا
والخلف في ضمان ما يوطى

وقد يخف ضره المسمى
مستويا وليس عنه انفصلا
فيه لانه اتساع حصلا
اليه وهو أن يجوز الغسل
أولى به إذ كان أدنى قربا
هذا فيعطى حكمة الذي استوى
عليه غيرم وأنكر البناء
فذلك المنكر خصم قد أتى
ان وجبت فيه يمين تحلف
له فمن شا منهم يقوم
يخرج مها كان في مضيق
وصرفه يلزم كل قادر
على الطريق كلها منيفه
ليس لهم ان يأخذون الثمر
وضرها من درهم معلوم
يحدث مسقى في الطريق فلقند
ينكره النساء والرجال
على الطريق فعليه يرفعا
يحمل مثله وقد أحلا
في الضرب ان ضاع اذا ما يوطى

وهكذا الموضوع بالسواحل وسادع من الطريق حجرا وبعضهم يعنره اذا وطا فبعضهم ملزمه الاخراجا بان وقع الشوك من الجدار فرفعه قالوا على اربابه ولا يحمل أخذه لاحد وواضع على الطريق حجرا وان يكن سواء بعد نقله لانه بوضعه من بعد وقائم على الطريق فسدع لانه على الطريق اعترضنا وقيل لا بأس على من سقفا حتى يكون يمنع الركباننا وبعض أهل العلم منه منعا فله طريق أرضها مع الهوي

فيه اختلاف العلماء الاوائل اخراجه فيه اختلاف ذكرا ذلك لا بالعمد لكن بالخطا لانه حركه ازعاجا على الطريق أو من الحظار لانه قد كان من أسبابه تملكا الا باذن المرفد فانه يضمن ما قد كسرا فما جناه الثاني قد تحمله تنقيه يكون كالتعدي فلا ضمان يلزم الذي سدع ولم يكن سادعه معترضنا على طريق جائز قد عرفنا على المرور تحته ما كانا لانه على الطريق وقعا كغيرها ممن لمثل ذا حوى

باب صرف المضار

والضرر مصروف عن الجيران وهكذا عن الطريق يصرف وصرفه من شرب الايمان كيلا يضر من عليها بخطف

فانهض اخي لزوال الضرر
فانه من بعد موت المحدث
لانه مات وماتت حجة
وذلك الاحتمال لا يغنيه
فيبقى اثمه على كاهله
وقاسل على حريم الجار
ان سكت الجار الى ان توسعا
فصار فسلا ثم قام ينكر
وقيل ان امر ليس يسمع
وقيل بل يزال ما لم يمت
توك النكير منه حجة على
وذلك في الاحكام اما الائم
حتى ولو بأرضه قد غرسا
وذلك ان لم يصرفه حالا
فغرسه بيده لا يقف
وما عليه ان يكن لم يفصل
وسكرمة لرجل حشاها
وذلك النكير لها لم ينكر
وبعد ذلك قام بالانكار
وانما يصرف ما قد زادا

من قبل ان تضم بين الحفر
يوقف عن زوال ذلك المحدث
له بحجة يثبت
من ربه شيئا ولا يقية
وعاش وارثوه في حاصله
او نحوه يزال بالانكار
اقلابه وحاله توسعا
لا يسمع وقيل بل يغير
انكاره وليس عنه يقطع
محدثه اذ لم يكن بحجة
ثبوته مع من يقول الاولا
يلزمه اذ التعدي ظلم
وناف بعضها على الجاراسا
من قبل ان ينكر او يزالا
على النكير ضره بل يصرف
بيده الا بانكار جلي
في مال غيره وقد مشاهه
ذلك حتى مات لم يغير
فانه يثبت ذلك الجارى
من بعد ذلك فافهم المراد

وهكذا إن زال عنه بالشرا فانه يثبت ما كان جرى
وإنما يصرف ما زاد على ما كان قبل البيع قد تمصلا
والخصوص ان ناف على الجار صرف

حتى يرى ضرره قد انصرف

وقال بعض انه مصروف لو كان لا ضرر به معروف
لو كان في سمائه قد ارتفع ما دام في أرض سواء قد يقع
ولا أقول يصرفن ما لم يضر والجو لله فان شاء يفر
لكنه يصرف بالتحقيق جميع ما ناف على الطريق
إلا اذا لم ينش الركبان ان وقفوا فوق رفاع كانا
إذ لهم أن يركبوا قياما على الرفاع فافهم الاحكاما
وان يك الميزاب في القرب فلا يجوز عن موضعه يحولا
قد قيل في أعلا ولا في أسفل ولا حذاء ماله من مدخل
لانه يكون بالتحويل مبتدعا لذلك التنكيل
قد ترك الذي له قد استحق واخترع الثاني له من غير حق
وان يكن أخطأ من يركبه موضعه فما عليه نعبه
إذ ليس في الخطا هنا من يأس وإنما يأنم فيه الآسى
وجاء في التكميم للجدار بالشوك نهي العلى الأبرار
لأجل ما فيه من الإضرار فانه يضر بالمرار
إذ يستغظ الشوك على الطريق فيطمعن الخاطف بالتحقيق
وان يكن مكما من قبل وزال فالتجديد لا يحل

ولا يكون ذاك في الصواب
وواضع شيئاً على جداره
حتى ولو أصاب من قد مرا
لكنتى أقول بل يعتبر
وطلبوه صرفه ثم أبى
وذاك كالجدار خيف منه
وقيل في البيت إذا ما اتصلا
أراد منع متبهم من قبل
فالسقي لا يمنع لكن يمنع

يشابه التجديد للميزاب
فطاح لا يضمن في آثاره
إذ وضعه هناك ليس حجراً
إن كان في المادة مما ينكر
فانه يضمن ما قد جلبا
وقوعه على الورى اعلمنه
بوضع يسقى لقوم فضلاً
دوران آدم لهذا الاصل
مس الجدار الماء حين يدفع

باب الموات والارضية

أما الموات فهو أرض لم يقع
والمسلمون كلهم فيها سوا
ولم يك الذى فيها أحى
ينزع منه صاغراً فلا يد
وما به من أثر العماره
ومن يك الضياقي ملكا ادعى
فيشهدان أنه أحياها
أولا فهي مثل غيرها فلا
والارض لله فمن أحياها

ملك لمخلوق عليها مخترع
فكل من أحياه فضله حوى
من بلد الاسلام يعطى شيا
لمشرك في أرض من يوحد
ياخذه ويمحون آثاره
يدعى بعدلين على ذا المدعى
إن شهدا كان له ولاها
تمنع من سواء أن يحصلها
فهي له من ربه مولاها

وصفة الاحياء أن يسقيها
 كذاك ان كان له بها عمل
 كذلك الجدار ان بناء
 والخلف في الحظار والمختار
 وفي موات بين مالين قسم
 وان يكن بعضهما أعلى فقد
 وقيل بل للأسفل الثلثان
 وقال بعض انه موقوف
 والفرق بين الجدول المشهور
 فالجدول الوعب على السواقي
 وذلك الوعب يسمى دكا
 وهو من الخراب لكن صوراً
 وغالب الاحوال أن تراه
 والوادي مجرى الماء في السيول
 فان يكن عن القرى بعيد
 وحكم ما فيه من الاشجار
 فلهجميع نفعه مباح
 كنخلة في جبل قد نبتت
 ولا أرى في منعها عن الغنى
 بل لا يجوز قطع سدر الوادي
 بالماء وهو قاصد يحميها
 كمثل أن يهيسها على عجل
 فانه يهلك ما حواه
 أن لا يحوز أرضنا الحظار
 بينهما نصفين فيما قد علم
 قيل له ثلثاه حظاً متقد
 والثلث للأعلا من المسكن
 وحدث الكل به مصروف
 وذو الموات حالة التصوير
 أو غيرها من كل وعب باقي
 في عرف بعضنا لتنفي الشكا
 بهيئة مخصوصة كما ترى
 ملكاً لمن يكون قد حاذاه
 من جملة الشعاب والفحول
 فليس فيه أبداً تشديد
 للفقرا والاشقياء جاري
 وليس في تحويله جناح
 إباحة النفع بها قد ثبتت
 دون الفقير من دليل بين
 إذ تركه أنفع للعباد

فهو غذا ان عدم الغذاء والشوع أيضا قطعه مكروه
 وإنما التشديد في الاودية فليس للانسان فيها حدث
 وبالقوا فمنعوا أن يلقى فينبت النخل فيحدث الضرر
 وقيل لا تحول السيول لانها في سيرها مأموره
 فلو أتى السيل على أرض فلا ولو أرادوا صرفه للموضع
 وان يكن ليس برده ضرر لانما المانع ها هنا ارتفع
 ومشترا أرضا وفيها السيل فجائز يسده ان سلما
 كذاك قال الاصل وهو شاهدي ثمرة النخل التي في الاودية
 وهكذا أودية بين القرى وهكذا ما كان في الطريق
 ان لم يكن بصرفه قد حكما كذاك ما أنبتت المقابر
 وظله مأوى إذا ما جاءوا لان منه الحل يعصروه
 ان وقعت بين القرى والبلدة لان ضررها بذاك يحدث
 فيها النوى مخافة أن يبقى بصد الماء خلاف ما استقر
 عن المجارى حيث ما تسيل في حكم خلاق الوري مقهوره
 لاهلها أن يصرفوه معزلا وقد أتاها منه فافهم واسمع
 لغيره يجوز ذلك في النظر وذلك خوف الضرر بالخير يقع
 يجري الكثير منه والقليل من أن يضر غيره فإثما
 لما ذكرته من الفوائد من القرى للفقراء تغذيه
 ما أنبتته حكاه للفقراء للفقراء قال أولو التحقيق
 فصرفه حينئذ قد لزم والحكم بالتركيب فيه شاهر

نماره للفقراء حكما وقيل للقبور نفعا عما
للحفر والتول وحمل الماء ونحوها من مآثر الاشياء

باب قسم الاموال

القسم توزيع لمال مشترك
وشركة الاموال طورا تكتسب
فأول القسمين في اليسوع
ومنه مال الغائبين فاعرف
قسمته تأتيك في الجهاد
والثاني بالميراث والوصايا
وقسمه بحسب الوصيه
وها هنا نذكر وصف القسم
لانما للانصباء مواضع
نذكر ذاك في محله كما
كان يشا الوراثة قسم المال
كذا وصاياه اذا لم تزد
والقسم قبل ذاك أمر باطل
قد أكد القرآن حيث كررا
فقال من بعد وصية إلى
نقله من بعد يشعرا

ما بين أهله لكل ما اشترك
ومرة تأتيك من غير مسبب
يكون والمكسب من المزرع
لانه بالسيف كسبا قد ينفي
تأثيرها عن النبي الهادي
وهو بها يكون في قضايا
وحسب الميراث في القضية
لا غيره من انصباء القسم
قد بسطت بيانها الجوامع
قد ذكره فيه جل العلماء
قضوا ديون الميت بالاموال
عن ثلث وان تزد لم تزد
اذ لهم من بعد ذاك الفاضل
قضاء ذاك في النسا وقررا
آخر ما قد قاله رب العلي
بان سبق القسم يعطلنا

وبعد ذاك قسموا ما يقسم
فانه ان كان في القسم ضرر
بل يقسمون منه تلك المنفعة
والغرم أيضا بينهم مقسوم
وورد الخلاف هل يباع
ان كان لا يمكن معنى القسم
فلن هم قد قسموا للغلة
ولا يجوز القسم للسديون
لانه كبيع ما في الذمم
والقسم كالبيع لبيهم حكما
ومن هناك المنع في الآثار
كذلك الزرع قبل النضج
ومن هناك قبل لبحاله
وان عت من قبل ان يغيرا
لا نقض فيه أبدا للوارث
وهكذا الاعى إذا ما قاما
وقسمه في الماء يثبتنا
لأنما الاعى به وذو البصر
وفي الأصول يلزم التوكيل
قسم المريض ماله للورثة

وهو الذي لا ضر فيه يعلم
لشركا قسمه لا يعتبر
بينهم يصيب كل موقعه
كل منابه وإذا معلوم
أم تقسم غلته المشاع
كنخلة واحدة لقوم
فالغرم لازم بقدر الشركة
من قبل ان تقبض من مديون
وبيع ذاك باطل فلتعلم
فما يصح ثم صح فما
قبل التراك القسم للثار
في قسمها يكون نوع حرج
من نقضه بحالة الجهالة
بعضهم فالقسم بعده جرى
لو كان معلولا بوصفنا كثر
شريكة ومات صار لازما
وما عليه ان يوكلنا
بيان في خبرة هذا القدر
وفي العقار يقسم الوكيل
ليس يجوز لو رضى من ورثته

والنقض فيه جائز جميل وهو من التصرف المتنوع وهكذا ما بيع بالخيار لانه المعلوم بين العدا كذا قيل نقضه بالغبن وذلك ان يغبن قدر العشر وقيل ان كان يرمي السهم وثابت ان صار بالخيار وقد أجزى القسم لو لم يخرج وتثبت الحجة للايتام والقسم للايتام والغياب قال ابو محمد يحضره لو لم يكونوا اوليا في الدين فني الجميع تقبل الشهاده وآخرون شددوا واشترطوا وليس ذا الخلاف مغنويا بل انه لفظ راجع فقط وذلك أن بعض المسلمينا فكل من وصفته بالثقة واختلف التعبير بعض غيرا

لان من يقسمه عليل كئل ما قد قيل في البيوع فقسمه الباطل لا تمارى بما به من الشروط التزم كالبيع في مقداره المبين فصاعدا لا دون هذا القدر فالنقض لغبن لذك القسم اليه اذ كانت عن اختيار غنا لايتام فا من خرج ان بلغوا في النقض والاتمام يجوز عندهم بلا ارتبابه من الثقات كل من يخبره كالبيع والحقوق والديون منهم كذاك قسمهم أفاده ولاية القسام حكما يضبط حتى تلزمهم وليا يدركه امرؤ على المعنى سقط بينهما ليس يفرقونا فهو ولي عندهم بحجة بذنا وبعضهم بذالك اقتصر

والكل قد أراد معنى واحدا
ومن يكن لا يدري عدل القسم
والقسم باطل اذا لم يحضر
وجائز ان اخذ القسام
وذلك واجب على الكبير
وم سواء من له القليل
لانها على الرءوس تجعل
وأجرة الشحب كذاك قبلا
وبالسهام القسم عندي أفضل
وهي التي تعرف بالقرعة في
تفعل في الامور المشكلات
لمصطفى فيها اعتناء نقلا
ويونس سام ثم وقعا
ووصفها قيل بلا اندفاع
وكل ذي سهم يكون اسمه
تجعل في بنادق من طين
يطرحها قد قيل من لم يحضر
وكل نهر يقسم بحدة
بالا إذا ما كان عن تراض
حل سكون البيت قبل القسم

وضل فهم من لهذا عاندا
ليس له الفخول في ذا الحكم
فيه من الثقات أهل البصر
اجرامتي ما صحت السهام
ممن له القسمة والصغير
من وارثيه قيل والجليل
ليس على السهام فيما ينقل
تقسم بينهم ولا تفضيلا
في الاصل للايتام حين يفعل
عرف الحجازيين طرأ فاعرف
تجعل فيها مثل البيئات
لطلب الانصاف فيما اشكلا
عليه ذاك السهم فيما صنعنا
ان تكتب الاسماء في رقاع
في رقعة يعرف منها سهمه
تبنى على الاسماء باليقين
رقاعهم وما بها لم ينظر
لا تحمل الا نهار عند القسمة
منهم فبالتراضى ذاك ماضى
لشركا بغير أجر سعى

وغارس فيما سوى المقسوم	له العنا وقيمة الصرور
والفرس مقسوم على السهام	بجميعها بحسب الاقسام
وشرط رفع الفسل عند القسم	يثبت قد قيل بكل سهم
لو شرطوا الفسح بسة عشر	كان عليهم كثل ما استقر
لو كان خلف نخلة من قبل	ما بينه وبين ذلك الفسل
فذلك الشرط عليه لازم	والشرط عند المسلمين قائم

كتاب الصكوك

قرطاسة الحقوق في التعارف	بالصك تدعى عند كل عارف
يكتبها من يحسن الاوضاعا	كيلا يقال حق زيد ضاعا
يكتبها مصرحا بالعربي	من دون عجمة ودون مترج
ودون تعريج وطمس الاحرف	ودون تبديل لرسم فاعرف
يصدر اسم الله في أولها	تبركا لخيرها وفضلها
وكل ما لم يبد باسم الذات	قانه منقطع الخيرات
لكنه ان صح باقي اللفظ	منه فذاك ثابت في حفظي
وليس بالتعريج فيها باسم	إن لم يكن في وضعه التباس
والمترج مثله وقالوا	بعض نرى بوضعه اشكالا
فامتحسنا الترك له لهذا	كيلا يرى الخصم به ملاذا
وأنت تدري انما الكتابه	وضع اصطلاح يشبه الخطابه

لكل قوم فيه ما تعارفوا
والقدح بالاشكال وهو مختلف
وليس عند آخرين يشك
فعند هؤلاء لا يعد
من هاهنا أجاز بعض يرسم
والمترى قلم هندی
من هاهنا التطيس في الحروف
ومن هنا يكتب نطق البادی
فعرهم بذلك يبدلون
ففي عتيق بعتيج عبروا
كذلك في تقي قد قالوا
للكاتب المتقن أن يرسم ما
وليس ذلك أبداً تبديل
والسين والشين إذا ما كتبا
إذ لم يكن ذلك سين يعرف
والحق بالباطل لا يقوم
والفرض المقصود في الكتابه
ولا ضمان قيل مما بدلا
وقال قوم انه لا يعذر
للفضاد معنى غير معنى الظاء
وكل ما عليه قد تألفوا
يشكل مع بعض وعنه فيقف
بل فهم باد عليه عولوا
نقدأ وعند الآخرين نقد
قرأنا بمترى يعلم
ومثله في ذاك الاعجمي
يثبت ان كان من المعروف
بالقاف لو قال بحيم بادی
بالقاف جيا حين ينطقونا
وقاسما لجاسم قد غيروا
نجية وتظهر الاحوال
قالوه باللفظ الذي قد أحكما
لانه يعرف ما يقول
حرفين من ثبوته الصبحي أبي
ولا بشين بل هو التعسف
قلت ولكن قصده مفهوم
ادراك معناه ولا استراجه
بالضاد ظاء من لهذا جهلا
بذلك اذ بطلانه مشتهر
فاختلف الحالان في الاملاء

لكنه يسرع للاصلاح
 لكن بعض العرب يبدلنا
 وبعضهم يعكس والاولى نرى
 كانتا القوم الذين نقلت
 فلا أرى إبطال صك فيه
 ان شئت نقل ذاك بالايضاح
 لكنه مع ذاك ليس يقرأ
 بماية بالياء يكتبنا
 لان هذا ياؤه أصلية
 والفرد من بنى هناة ينسب
 بهمة تجعل فوق الالف
 وخفضك المرفوع ممنوع وفي
 ولا أقول باطل إن فيها
 والرد في الحواشي يذكرنا
 وثابت ان كان بين الاسطر
 والاصل قد رأها سواء
 وما يدمره الخطا لا يضمن
 كذاك لا يضمن فيما تركا
 لانه في الحكم ثابت وقد
 ويكتب المقر بالاصم

وما عليه بعد من جناح
 بالضاد ظاء حين ينطقنا
 وجودها ما بيننا مشترها
 عنهم فكيف تترك ما ثبت
 ذلك للمعنى الذي أحكيه
 من ضود طالع في المصباح
 به القران إذ يسن المقرئ
 ورسمه بالهمز يطلنا
 وقيل لا فساد في القضية
 الى هنائي بهمز يكتب
 وذاك من وضعهم المؤلف
 إبطاله في الصك خلف قاعرف
 معناه ~~فما سطرنا~~ مستما
 من رده ذكراً بيننا
 ذلك لو كاتبه لم يذكر
 لعدم الفارق فيه جاء
 قرطاسه كاتبه المبين
 تأريخ صكه اذا ما صككا
 قال أناس دون تأريخ يرد
 ان كان معروفا بهذا الاسم

كذلك الاعمى كذاك الاعور
 ما لم يرد تنقيصه فان يرد
 وفي عبيده الاناث تدخل
 بل الاناث بالاماء تعرف
 قائما عبده كمثل ما
 خالشيء قد يكون ذا اسمين
 والجمع تكسير وفيه الرجل
 لكن سبق ملكه أقوى فلا
 فيلزم الكاتب أن يختار
 كيلا يكون الامر فيها ملتبس
 وبالارقا يجمع الرقيق
 وبالمالك اجمع المملوكا
 والتمن بالاقنان يجمعنا
 عباد عبدون عبيد اعبد
 وهذه الالفاظ في الكتاب
 وامرأة تريد يكتبنا
 تكشف وجهها عن اللثام
 وان أبت عن كشفه لا يكتب
 عليها تشبهت بأخرى
 كذلك الاعرج حين يشهر
 تنقيصه فالمنع ها هنا يرد
 ان رسوا وقيل ليس تدخل
 قلت ولكن ذاك ليس بصرف
 أمته كانت تسمى فاعلمنا
 وقد يحى التغليب في النوعين
 منهم مع الاناث طرأ يدخل
 تنقل عنه باحتمال حصلا
 ان شاءها ما عساه جهارا
 فيفسد المعنى به وينعكس
 وهو الذي يملكه موثوق
 وبالصعاليك اجمع الصعلوكا
 والعبد فيه اوجه سمعنا
 وفيه غير ما ذكرت يوجد
 يقبح جهارها على الكتاب
 عنها فللكاتب تظهورنا
 كيلا يكون الامر في ابهام
 عنها لخوف من أمور تعقب
 من مثلها خديعة ومكرا
 (٣٣ - جوهر النظام)

ويانكشاف وجهها يزول
وقيل في التسجيل للأوراق
وتكتب الشهود فيها لو بخط
فإنما الشهود حجة على
وقال قوم في كتاب القاضي
بنفسه يمضي بلا شهود
فقوله أوصى فلان وأقر
وبعضهم أثبت في حياته
إذ في الحياة يمكن النكير
وبعضهم جوز في الوصية
لو لم يكن قاض إذا ما أشهرا
وبعضهم على الشهود أوقفا
خافوا من التبديل في الكتابه
والقاضي من أهل الخلاف يوقف
حتى يصح بشهود العدل
والمخالفين أهوا تحمل
رجوا شفاعه مع الكبائر
وقطعوا أن يدخلوا الجنانا
فهذه الأمور تحملنا
من هاهنا على المعاصي جسروا

بين الوري محذوره المعلوم
كالحكم والامضاء باتفاق
كاتبها السابق منهم فقط
ثبوتها في قول أكثر الملا
إن كان عدلا ثابت وماضي
لأنه كحكمه المعلوم
في رسمه كقوله هذا استقر
ذاك ولم يثبت في مماته
منه إذا ما وقع التصوير
بخط عدل ثابت القضية
بخطه مع من يرى ما سطرا
ثبوت ذلك كله تخوفا
فوقفوا لنفي الاسترا به
عن خطه مع الذين سلفوا
ثبوت كمثل ما في الاصل
صاحبها على أمور تفعل
أرجوا عذابه عن المكابر
لو أنهم قد عاندوا الرحمانا
على ارتكاب ما يجرنا
ولازموها والاله يستر

وقيل من بخطه قد كتبنا
 بأن ذاك حجة وقيل لا
 إن كان ممن خطه يجوز
 وإن يكن بينهم لا يثبت
 وأتى أرى ثبوته بما
 أجعل خطه إذا ما عرفنا
 قد أثبتوا به الطلاق إن كتب
 ووضع الكلام للفهم
 قد وجب الثنا لبارئ النسم
 علمه بفناك ما لم يعلم
 به قد امتن علينا الله
 وأنه قيل لسان ثاني
 جل علوم الأولين فيه
 ما حفظ القرآن والأخبار
 فيا لها من نعمة بالقلم
 ورجل قد ادعى ورفعنا
 أنكروه قيل لمن قد أنكروا
 لأنما الأوراق قد تبقى وقد
 ومن يكن عن اليمين نكلا
 نقل الصكوك جاز أن خيفا

حقا عليه لفلان وجبا
 وبعضهم بينه وفصلا
 في المسلمين فيه يفوز
 فانه للحق لا يثبت
 قد خطه إن لم يكن مستبها
 منزلة الاقرار منه ظهرا
 كذلك الحق به أيضا وجب
 والخط في ذلك كاللحام
 أن علم الانسان من رسم القلم
 وذاك نعمة ككباقي النعم
 فكيف مع هذا لنا الغام
 وذاك للتبيين للعاني
 كيف لنا مع هذه نفعه
 الا به وهكذا الآثار
 يفوق وصفها جزيل النعم
 صكا به حق على من ادعى
 تحليفه على بقا ما سطرنا
 تقضى الحقوق فلماذا يعمد
 فانه لحقه قد أبطلا
 ذهابها واحذر بان تحيفنا

ينقلها بحسب الموجود يقول هذا ما وجدته كتب ويشهدن على الذي قد نقلنا فخلفهم قد جاء في المنقول وبعضهم كاصله الذي نقل وقيل في وصية منقطعه ليس يجوز الحكم بالثبات لانما المراد فهم المعنى وثبت الاقرار والوصايا لكل قوم وضعهم وان نطق فعرني يحسن الهندية كذلك ذو العجوة ان اقرا فالغرض التصير عن معنى علم غيرهم الكاتب ما قد ذكرا يترجم عنه بلفظ عربي بشرط أن يتقن ما أقرب به وان يكن في الصك لفظ يحتمل فانما الحاكم بالقرب لانه يسبق في الالذهان وكاتب أخطأ مع معرفته

من غير تنقيص ولا تزويد حرفا بحرف بطريق المحتسب غير شهود الاصل حتى يقبلا فبعضهم كشاهد مقبول منه والشهود يقوى فاحتفل ان . لفتت تلفقت مجتمعه بها وليس تخلو من أثبات منها وهذا نحن قد عرفنا بكل لفظ كان للبرايا بلغة يعرف معناها فحق اقراره يثبت والوصية بعربية دراها جهرا بأى لفظ كان مما قد فهم بوضعه الذي به قد شهرا ان كان منهم أو بلفظ مغربي وما به ترجم عنه فانتبه وجها قريبا أو بعيداً قد نقل يحكم لا بوجهه الغريب ما كان مألوفاً من المعاني بالوضع لا يضمن ذا في غلطته

لانه من خطأ البنان
كثل من أخطأ في فتواه
لان ذا من زلة اللسان
وانما يضمن من أخطأ على
لان ذا ونحوه مرتكب
ويلزم الجاهل يسألنا
وذاك مرفوع عن الانسان
مع علمه بأصل ما أفتاه
ومثل ذلك عثرة البنان
جهل يرى الصواب فيما جهلا
جهلا وجهله به مركب
ليس له يفتى ويكتبنا

كتاب الى صايا

ثم الوضايا نعمة من ربي
زيادة له على ما عملا
لمن يخاف موته بالقرب
تكون عند موته تفضلا

باب الايصاء

وذلك لفظ يقتضى انفاذا
من ماله يقول قد أوصيت
وأمره بالشئ في الحياة
ومات من قبل نفوذ ما أمر
فبعضهم يقول كالوصية
وهؤلاء نظروا اللفظ فقط
يكون فرضا وهو ما أوصى به
ينفذ بعد الموت عنه فاعلا
أن ينفذن عنى كذا اكنت
ولم يقيد ذلك بالمات
هل ينفذن خلافهم فيه استقر
وبعضهم فرق في التقضية
وقول من أثبت في المعنى سقط
لمن يكون من أهيل قربه

كذلك ما أوصى به يحق
 ومنه نفل وهو ما يكون
 ومنه بالحرام يعرفنا
 والحيف هو الجور وهو الجنف
 قلن يجر بغير عمد فيجنف
 والآن ذنب قد أتى عن علم
 وذلك معنى الأصل في القضية
 وعادل فيما به قد أوصى
 يكون مثل منفق الأموال
 وشبه الموصون بالقضاة
 فعادل عند القضا يثاب
 فاسأل المنان في الحالين
 وجائز يوصى بكل المال
 وعنده ففوق ثلث المال
 وجائز إن أذن الوراثة
 فبعضهم يقول مهارجعوا
 وقيل لارجعة وهو الأرجح
 في آية الإيصاء جاء الصلح في
 ولا تجاوز عندنا الوصية
 وذلك الممنوع ما تنفلا

عليه ينفذن لمستحق
 تبرعا وهذه فنون
 وذلك أن يحيف قافهمنا
 من آية الإيصاء هذا يعرف
 وهو الذي بالجهل والخطأ اعتسف
 به وبالعمد لذلك الظلم
 في الآن قصد الجور في الوصية
 فهو الذي بالفضل قينا خصا
 إلى سبيل الله ذي الجلال
 من المطيعين أو العصاة
 وجائز حل به العقاب
 عدلا وتوفيقا على الأمرين
 من عدم الوراثة في مقال
 بدون إذن باطل بحال
 واختلفوا هل لهم الانفكاك
 من بعد موته لهم أن يرجعوا
 لما عليه من دليل يلح
 ذلك وهو للثبوت يقتضى
 لوارث عن سيد البرية
 به ويوصى بالضمان مثلا

لانه حق عليه فرضا
يوصى له بحقه لو هلكا
لانه كمثل باقى الفرما
والوقف للوارث مثل الايضا
لان فيه اثره له وقد
وان يك الايضاء من ضمان
وطلب الوارث أن يخلف ما
كان على الموصى له الميمن
ولا يمين فى التنفلات
وذو العى يوكن إن شاء
فيوصى عنه ذلك الوكيل
وما عدا ذلك يثبتنا
وجائز قيل بكل حال
وهكذا ايضاؤه بالماء
من ذى الصبا الاقرار والوصايا
وبعضهم أجاز ما أوصى به
قيل ولو اعتق ليس يبطل
لو كان منه ذاك حال المرض
وباطل ايضا الغنى لعبد
يوصى له اذا استحق العتقا
والمنع أن يفضلن البعضا
فى ذاك كل ماله قد تركا
يؤدين اليهم مالزما
كلاهما الباطل حين أوصى
أجيز أن لنوع بر استند
ولم يكن يظهر لعيان
الجاله فى الذى قد علما
بذاك حتى يثبت التضمن
لانه خال من التهمات
بالاصل من أصوله الايضاء
نيابة ان ثبت التوكيل
ايضاؤه لو لم يوكنا
بسدس أو ربع من مال
من فلج يثبت بالايضاء
لا يثبتان فافهم القضايا
تنغلا فى الباب من أبوابه
عتاقه إن كان ممن يعقل
لو لم يكن وليه به رضى
الا بعيد عتقه من بعده
وقيل هذا باطل فليقتى

ويعتقن إن كان قد أوصى له
 وباطل إن كان أوصى بالثمن
 وإن يكن في مرض قد وهبا
 من ثلث المال يحررنا
 وباطل إقراره لمن ملك
 وفرس أوصى به لرجل
 وبطل الصلاة لا يوصى به
 إذ لا يصلى أحد عن أحد
 والصوم قيل فيه كالصلاة
 وأكثر الأقوال في الصيام
 وفيه آثار عن المختار
 ويبطل الإيصال للمعدوم
 إلا إذا ما كان من ضمان
 يقسم بين وارث الموصى له
 كذلك الإقرار إن أقرا
 وإن يكن أوصى لشخص علما
 فانه تبطل مثل الأول
 لكنها تثبت للمختار
 كذلك قال وهو لم يبين
 وعله لاجل ما تيقنا

بنفسه أو بعض نفسه له
 أو بعضه له فلا تثبت
 للعبد نفسه عليه وجبا
 إذ ذاك كالأوصاء يجعلنا
 من العبيد إذ جميع ذلك لك
 يركبه حياته لم يبطل
 إذ لا يصح أبدا من صحبه
 لأنها عبادة من جسده
 وقيل في الجميع بالاثبات
 ثبوته في ظاهر الأحكام
 جاءت بها صحاح الآثار
 ويرجعن للوارث المعلوم
 أوصى له فذاك حق عانى
 كمثل ما القرآن قد فصله
 لميت كحكم ما قد مرا
 يظنه حيا وكان انعدما
 وظنه حياته لم يعمل
 من بعد موته فلا تمارى
 وجه القدي قد قاله ليعلمن
 بأنه حي وإن قد دفنا

وأنت تدري ان ذى الحياتنا
 وانها لا شك أخرويه
 من ربه لا شك برزقونا
 فلست أدري وجه ما قد قال
 وذلك مثل ان يقل الله
 فيجعل الرسول في التعبير
 من هاهنا قد قال يعطى الفقرا
 ولست أراضاه ولا أقول
 والمراء لا يخلل حربا حتى
 كذاك لا يركب بحراً أيضاً
 كذاك دينه الذي عليه
 يشهد الثقات من شهود
 وان يكن قد عدم العدولا
 وان يكن لم يجسدن بشرا
 مجهر حتى تسمع الملائكة
 وان يكن أمكنه أن يكتبها
 حتى ولو أمكنه في الارض
 معذرة لربه تعالى
 وان يكن في مرض أو في سفر
 فقل ان النقص في وصيته
 لا تنفين عن حكمة المآقا
 مثل حياة الشهدا عليه
 فهم عن الدنيا مستغنونا
 الا اذا قال لبر آلا
 فثبت هذا بلا اشتباه
 فريضة لذلك التقدير
 ما كان في الايصا لسيد الورى
 بأن هسذا ثابت مقبول
 يوصى بما يلزم أن تأتى
 ولا يسافرن قبل الامضا
 إذ واجب عليه أن يقضيه
 كي يسلمن من جملة الردود
 يشهد لو لم يكن للمقبولا
 مجهر بالايصاء حتى يعذرا
 ورحمة الله عليه داركه
 ذلك في قرطاسة فليكتبها
 فانه يكتبها ويمضى
 وهو الخبير يهب الافضالا
 أوصى وصح أو أتى الى الحضر
 الا اذا أثبتنا في صعبته

كذلك ان ثبتها من بعد
 لفقها ثنا اصطلاح جاء
 فقسموه للمضاف فاعلم
 ومبهم وهو اصطلاح حسن
 وعارف بمقتضى التخاطب
 وجهله بالاسم لا يضر
 وانما تعتبر المعاني
 فقوله بالبيت من بيوتى
 وهكذا بالسيف من سيوفى
 وان يكن أوصى له في ماله
 ونصف عبده ونصف سيفه
 وإن يكن أوصى بشىء يعلم
 كما اذا بعده فرحانا
 ومبهم كذا اذا ما أوصى
 فهذه أقسامها فلتعلم
 كذلك حكم ما يضاف أيضا
 لكل قسم أبدا أحكام
 ثم الرجوع في الوصايا يسمع
 واختافوا فيما به للسبب
 لانه من قصد الخيرات

وصول داره ككذا الحد
 في لفظ من يميز الايصاء
 ومودع مفصولة والمعلم
 لانه لوجهها مبين
 يعرف وجه هذه المراتب
 لانما الاسم لديها قشر
 وهى التى تسبق للاذهان
 هو المضاف يثبتن بالموت
 ونحوه من مثل ذا الموصوف
 بدرهم فوجع بحاله
 فذلك مفصول آتى في وصفه
 معينا فذلك هو المعلم
 أوصى لزيد حيث ما قد كانا
 بدرهم أو تقى ما خصا
 وحكم ما أبهم غير المعلم
 كذلك ما أودع حيث يمضى
 تقضى بذلك عندنا الافهام
 ما دام في الحياة إن شا يرجع
 أوصى قليل لا رجوع يجرى
 ليس له يغير النيات

والبر لله وما قد قصدا	به الاله لا يرد أبدا
وآخرون جوزوا الرجوعا	ولم يروه أبدا ممنوعا
إذ لا رجوع في الذي قد امضى	وهو بموته فقط يمضى
من ذلك العتق ومنه الحج	وكل ما به الثواب يرجو
ويقع الرجوع بالاقوال	وتارة يكون بالاحوال
كمثل بيع ما به قد أوصى	فانه من الرجوع يحصى
فجائز ان تشرى عبدا به	أوصى ولو بعته من ربه
ولم يكن ذلك كالتدبير	إذ لا رجوع فيه في الكثير
والخلف فيما باعه خيارا	قيل رجوع فيه حين سارا
وقيل لا رجوع والخلاف في	هذا كخلف مر فيه فاعرف
ليس من الرجوع ان زاد على	ما كان قد أوصى به وكلا
لكنا تنقيصه للبعض	منه رجوع في مقال بعض
ليس من الرجوع أخذ الثمر	من نخلة أوصى به لعمر
كذلك أخذ الكرب والزور معا	ليس رجوعا وكذا إن زرعنا
لانه بموته ينتقل	عنه وفي حياته لا ينقل

باب الوصى

وهو الذي ينوب عن ماتا	ليقضى ما أوصى به ان فانا
وينبغي ان يجعل الوصيا	فى تقيا ثقة مرضيا
لانه لم يرض للامانة	الا أمين ما به خيانه

وان ظفرت باخي علم ثقة
ظفرت بالكمال والله اشكر
وقيل من أوصى لغير ثقة
لانه لا يؤمن التضييع
وقيل ان بان من الوصي
فيلزم الحاكم ان يقيا
وان يكن متما فيجعل
ويعطل الا يضاء ان أوصى الى
وان يك الموصي له قد قبلا
وما له قد قيل من تبرى
وان يكن قد استقاله فما
وقيل بالتبرى منها يعذر
وينبغي له الوفا بما وعد
ولا يقصر فاذا ما قصرا
ان ذهب المال بغير عذر
وليكن الانفاذ معها قبلوا
لعله يقره أو ينزع
ويرفع الامر من الحكم
وقيل ان صحة الديون
يعرف ما أمسكه وأنفقه
فهو الذي من بهذا الظفر
كمثل من عطل لأوصية
منه فما وصية تضيع
خيانة إذ ليس بالولي
مقامه ذا ثقة حلما
عليه مشرقا يرى ما يفعل
عبد فيبيع العبد حين انتقلا
يلزمه في ذاك ان لا يهمل
الا بأمر واضح في العذر
اقاله قد قيل لن تنهدما
اذا تبرى وهو حي يقدر
اذ التبري فيه نكت ما عقد
بغير عذر عزمه قد ظهرا
ولا ضمان عند ذاك العذر
عن أمر حاكم له ان امرا
عنه فيستريح عما يقع
عن تنفيذها مؤنة الخصام
على وصي الرجل المديون

لازمة إن كان منه طلبا
 ان لم يصح فالذي قد باعا
 لأنما باع لاجل الدين
 وللوصي عندنا يمين
 فيحلفون أنهم ما علموا
 إن نكلوا عن اليمين تركوا
 وان يقل وصيتي انفذها ولو
 فبعضهم قال له أن ينفذا
 حو به الاصل وعندى فيه
 فان يكن بطلانها قد وقعا
 ككونها وصية تزيد
 أو كونها وصية لو ارث
 الله ينهاه عن الانفاذ
 وان يكن بطلانها من جهة
 لانه في حكم من يقول
 لا رسمهم إن رسموا سواء
 بيع الوصي جائز في المرض
 وليس ذاك مثل بيع ماله
 فبيعه لذك نوع فرض
 وبيعه لماله في المرض

وارثه تصحيح ما قد وجبا
 رد علي وارثه اجماعا
 والدين لم يصح بالعدلين
 على أولى الارث بما يكون
 بأنه أوصى به أو يلزموا
 وصيه يسلك حيث سلكوا
 لم تثبت فيه خلاف قدروا
 وقيل ذاك لا يفيد منفذا
 نوع من التفصيل والتنبيه
 من جهة الامر الذي قد منعا
 عن ثلث المال لها يريد
 فقوله انفذ مثل قول العايب
 فقوله في ذاك غير جادى
 وضع الصكوك فهنا ثابت
 وصيتي هذا الذي أقول
 من ها هنا أثبت ما عناه
 ان كان الانفاذ لبيع يقتضي
 لان هذا واجب في حاله
 لانه يلزمه أن يقضى
 رد لانه من المتقضى

إلا إذا باع لينفذنا
 ان كان قد باع بمعدل السعر
 ان طلبوا الخيار فليختاروا
 ان نقضوه فعليهم الثمن
 وللوصى جائز أن يوصى
 وفيه قول ان يكن قد جعل
 وقوله يقبل في الانقاذ
 أو قال قد أنفذتها جميعا
 لو أنكر الوارث ما ادعاه
 كان من الثقات أو لم يكن
 ان شاء منه الوارث اليمين
 وان يكن وليه أوصى بحج
 وان يكن من سائر الأنام
 ولا يجوز لوصى الميت
 إلا باذن وارث قد بلغا
 وفيه قول انه يجوز
 وان يكن أوصى باطعام فلا
 لانه خالف ما أوصى به
 لانه يكون كالاطعام
 وللوصى يستعين يوما
 وصية عنه فيثبتا
 وفيه للوارث نقض يجرى
 إذ لهم في ذلك الخيار
 لينفذ الايصاء منه فاعلمن
 بما به أوصى اليه الموصى
 ذاك له جاز والا بطلا
 ان قال ما أنفذت غير هذى
 يكون قوله هنا مسموعا
 فانه أمين من أوصاء
 لانه قد صار كاللؤمن
 فلخلف في وجوبها رونا
 يحجج الولي عنه إن خرج
 أجزاء من كان أخا اسلام
 يخرج عنه لقضاء حجة
 أو حاكم في قول بعض البلغا
 بغير إذن منها يجوز
 يجرى بان يفرق مثلا
 وجوزوا تفريقه لحبه
 عند المرخصين في المقام
 بغيره ولا يخاف لوما

وان يكن قد استعان بثقه
فما عليه واجب ان يسأله
وانما سؤاله احتياط
واختلفوا في اجرة الانفاذ
وقيل بل من ثلث الوصايا
وقيل ان اجرة المنادي
وذلك فيما باعه الوصي
وان توصى مسلم لذي
ينفذ ما حمله وصدقه
في ذلك عن فعل الذي قد حمله
اذ بالسؤال يحصل انضباط
من اصل رأس المال قيل هذى
فهي اذا تخصص القضايا
من رأس مال الميت اذ ينادي
في لازم الميت به حري
فقبل هذا جائز في الحكم

باب انفاذ الوصايا

وذلك ان يخرجها الوصي
علي وفاق ما به قد أوصى
وينبغي التعجيل في الانفاذ
وفي وصي آخر الانفاذا
ان كان تأخيرا بغير عذر
لا ينظر الوصي وضعه هل
وليس مثل القسم للاموال
اذا ليس يدري ما الذي بالبطن
كذلك الغائب يحتاج الى
وكلاها من ثلث المال سوى
ان كان أو يخرجها الولي
من مات حتى يبلغن الاقصى
لانه أقرب للانفاذ
يفرم ما ضاع ولا ملاذا
وهو بذلك حامل للوزر
ولا رجوع غائب للاهل
ففيه الانتظار للاجمال
أذكر أم غيره أم تثني
حضوره أو نائب قد كفلا
ما كان من حق عليه قد حوي

وقيل في الحج وفي الزكاة
بأنها من رأس مال الميت
كذلك الايصاء بالعتق فقد
واكثر الاقوال فيما ذكرنا
ومن يكن أوصى لمن يقوم
يقسم بينهم على سواء
وقيل بل يكون المنقطع
وقيل من أوصى لحفر قبره
كذلك من أوصى لمن يغسله
وسنة الاطعام ايام العزا
جيران من أصيب يرسلونا
لانهم عن العلاج شغلوا
فهذه السنة ايام النبي
فصار أهل الميت يطعمونا
جاءوا يعزون فزادوا هما
وعاونوا مصائب الزمان
قلوت بالارواح منا اتقلبا
حينئذ قد رحم الابهاء
يوصون بالطعام والادام
وفرعوا له فروعا تذكر

ونحوها من كل الواجبات
وقيل بل من ثلث الوصية
قيل من الاصل وبعض انتقد
بأنها من ثلث المال ترى
في مرض به فقام قوم
وقيل بل بقدر العناء
عليه دون غيره فاتبع
فهي لكل داخل في حفره
نعم من غسله وتشممه
خلاف فعل الناس مع من يبرأ
لهم طعاما منه يأكلونا
يحزنهم على فقيد شكوا
لكنها قد عكست في العرب
من جاء نحوم معزيننا
وأكلوا التراث أكلا لما
يحملهم على المصاب العاني
والمال بالعزاء عنا ذهبنا
أبناءهم واحداث الايصاء
لحاضر المآثم في أيام
وذلك عند البعض منا منكر

لأنها وصية يخالفه وكل ما كان على خلاف أيضا وفي اجتماعهم مالا يحل ولا ينيان في أجوبته والمثبتون لهم تفريع من ذاك ان بشاته قد أوصى انفاذا بعد انقضاء المآثم لانما أيامه ثلاث وهكذا أيضا جلود الفم لوارث الميت على السهام لانما الايصاء واقع على وجاز للوارث أن يأكل من لانهم قد حضروا العزاء وانما المنوع أن يقصد في وفي الادام يدخل الليمون وقد أتى نعم الادام الخل وفي البزار الهيل قيل يدخل وتدخل الثلاثة المذكورة وكلها في المعنيين يدخل وذلك ان بالعطر والادام

لما عليه الاتقياء السالفه أمر محمد فلتلاف من نوح نائح وحال من شكل ميل الى تبطيله بجهته ولهم في وصفه تنويع تؤكل في مآثمه وخصا حبر ومن يفعله لم يسلم وبعدها يأخذها الوراث والبقير الموصى بها للمآثم مقسومة من غير ما ابهام ما كان مأكولا وغيره فلا هذا الذي أوصى به أن يؤكل ولم يكن قد خصهم ايصاء ايصائه لوارث فلتعرف إذ عصره على الخلا يكون عن النبي قد حكاه النقل وهكذا الجوزة والقرنفل في العطر حيث أنها عطبره فهو على صنفين قيل يجعل أوصى لاثنتين من الانام (٣٤ — جوهر النظام)

وجعلنا الجوزة في البزار
 ولا أقول أنها بزار
 وكل ما كثيره قد اسكرا
 والعطر طيب وجميع الطيب
 إلا إذا ما كانت عند قوم
 والورس عطر قال بعض العلماء
 والآس طيب وكذلك الحل
 والياسمين عرفه يطيب
 ورجل أوصى إلى فلان
 كل وعاء توضع الأشياء
 فيخرج الماون وهي الموقعة
 وسفن الحديد أيضا يخرج
 وتخرج الرحا وكل ما ذكر
 آنية الصينى ليس خزفا
 بل أنها ثلاثة أنواع
 وقيل إن أوصى له بالخشب
 أن المناديس به لا تدخل
 لأنها من الأواني تحسب
 ويحمل اللفظ على ما ابتدأ
 بل وخصوصا أن تنفذ الوصايا

قول حكاه الأصل في الآثار
 إذ قيل في كثيرها اسكار
 فذلك القليل منه حجرا
 عطر لدى الألفاظ في التقريب
 عرف فما في عرفهم من لوم
 وقيل لا والحق ما قد قدما
 أن جعل الكاذبي به يحمل
 من ذاك قيل فيه هذا طيب
 أن يتصدقن بالأواني
 فيه يعم ذلك الإيصاء
 إذ لم تصب من السخول موضعه
 والميل وهو المروء المدمج
 ليس من الأواني عند المعتبر
 كلا ولا الأزورد فيما عرفا
 وكل نوع فله اتساع
 مما حواه بيته والخطب
 ولا السفاتير على ما نعمل
 وأصلها عنه الخطاب يذهب
 للذهن من معناه حين ذكرنا
 بالأطمينات من البرايا

وليس ذاك غير أن المعنى
ويلتقي ما وراءه من محتمل
وبعضهم يلاحظ المعاني
بمنعها إلا بحكم يقطع
وإن يكن أوصى بكتبه دخل
لأنه الكتاب بل أصل الكتب
وقيل لا يدخل حتى يذكر
لأنه برأسه جنس كما
فالأنبياء علماء والاسم
فهم لهذا الحال ممتازونا
بالأنبياء أسما يخصصونا
كذلك المصحف عند الكتب
وإن يكن أوصى بسيفه فلا
إلا إذا خصصه بالوصف
وإن يكن أوصى بنملة وقد
فبعضهم يجعل تلك الثمرة
فهي لمن أوصى له ما لم يكن
وقيل بل لجملة الوراثة
لكنها قبل الدراك تتبع
وضده الإقرار فهي مطلقا

يلوح للقلب فيطمئنا
لأنه عن فهمه قد اعتزل
ويمنع الانتفاذ باطمئنان
بأنه مراده لا يدفع
مصحفه فيها باسم قد شمل
فهو لهذا الاسم أولى فانتخب
بأنه المراد فيما سطرا
شأن النبي عند باقي العلماء
يصرفه لغيرهم ذا الفهم
برتبة بها يميزونا
وهم بوصف العلم ينعتونا
جنس برأسه فلا تستغرب
يكون فيه جفنه قد دخلا
لأن جفن السيف غير السيف
آن دراكها على رأس الامد
تابعة لأمها المقرره
عنها بجذ فاصل كما زكن
كمثل ما خلف من تراث
لامها بلا خلاف يرفع
لمن بها اقر حين أطلقا

مدركة أو لم تكن بمدركه
 وإنما أخبر أن ذاك له
 وفي العطا والبيع ما لم يدرك
 هذا هو المذهب لا الاجماع
 ذكرت ذاك في شروح المسند
 وإن يكن أوصى له بالغلة
 والكرب والشغراف والعسق معا
 وورق الحنا يكون منها
 وورق السدر كذلك قليلا
 يؤخذ منه ثم يورقنا
 وخدمة العبد إذا ما أوصى
 يخدم شهراً خالداً وعمراً
 اتفاقه بينهما ومنزله
 وقيل في العبد من السودان
 وهكذا يدخل في الصواب
 يراه لا يدخل تعويلاً علي
 وهو إلى الصواب عندي أقرب
 وقيل من أوصى بعق عبده
 إلا إذا أعتقه وصى
 وإن يكن أعتقه محتسب

إذ لم يكن ملكه ما ملكه
 فهي له من قبل لا محو له
 لأول وعكسه في المدرك
 إذ فيه بين الفقهاء نزاع
 فراجع الثالث منه تهتد
 فيابس الزوراني في الجملة
 فهو من الغلة قد تجمعا
 وماله عندي محيص عنها
 إذ قد يفيد عندنا التفسير
 سواء كالاشجار تثمرنا
 بها لخالد وعمرو خصا
 له يغل بعد ذاك شهراً
 عليهما بحسب ما قد يلزمه
 يدخل في وصية الحيوان
 وبعضهم من ذاك في استعجاب
 ما عهدوا من عرفهم وفصلا
 لأنما الفهم إليه يذهب
 من ماله لم ينعتق من بعده
 أو وارث أو حاكم رضي
 ففيه خلف قد حكته الكتب

وفيه قول انه يمتنع
وان يكن دبره وماتا
اذ كانت عتقه معلقا على
وقيل ان وصى بصوم لم يسم
وقيل من أوصى بكفارات
أو مراسلات قال بعض العلماء
وبعضهم للمرسلات صرفا
لانها اقل ما ينطلق
والمرسلات الاصل في التكفير
وان يكن أوصى بكفارات
لكنه لم يذكر الاطعاما
فلا وصى مثل ما للوصى
وقال بعض ماله تخيير
وان يكن أوصى بحجة فلا
والخلف في غير التقي وردا
ومابه لا عقل العباد
لانهم بزهدهم في الحاضر
ولا يسمي الكافرون عقلا
لانهم لو عقلوا ما كفروا
أولاهم الرحمن عقلا مبصرا
من غير اعتاق وهذا أرفق
فعتقه من حين ما قد فاتا
مئاته وبالمئات انفعلا
فصوم يوم مستقط لما انبههم
ولم يبينها مغلفات
بأنها باطلة إذ ابها
ذاك وقال ان هذا قد كفى
عليه هذا الاسم إذ يحقق
فهي اذا تغلب في التعبير
مسميات ومعينات
وهكذا لم يذكر الصياما
فيه من التخيير حين يوصى
فهو اذا يلزمه التحرير
تدفع إلا لتقي عدلا
ومن أجاز يلزم أن يشهدا
أوصى فصراف على الزهاد
فاقوا بعقلهم على الاكابر
عن ابن مسعود لنا قد نقلا
فنعمة العقل لما قد ستروا
فطمسوه بضلال خطرا

فصارت القلوب عمياً أما
وذلك الحال هو الختم على
هم جعلوا القلوب في أكنة
وهي الغشاوة على القلوب
هم يعلمون ظاهراً من الدنيا
عموا وصموا عن معاني الحق
وكان من شأن العقول النظر
والعلم بالظاهر من حياة
ليس بعقل كامل فيذكرا
وللتكاليف بهم تعلق
لأنما الاغلاق منهم كانا
والارز بالاسم يخص ان يرد
لكنما أهل بديهة لهم
فالارز بالحب لديهم يدعي
ان أطلقوا فهو المراد عندهم
فهم يعرفهم يعاملونا
وإن يكن بيته قد أوصى
وكان فيه تفق مرهون
وفي القدا خلف فبعض أتبعه
وإن يكن أوصى ببعض المنزل

عمى القلوب عندنا هو العمى
قلوبهم وهو غلاف حصلا
وذلك ما يعرف بالتغطية
والران من ترادف الذنوب
وليس يدرون الذي قد بطننا
وأبصروا الظاهر بين الخلق
لباطن الامور طراً تبصر
مع العمى عن باطن الحالات
من جملة العقال من قد كفرا
لا يعنرون بفؤاد ينلق
والرب قد بينه تبياناً
لا يدخلن في الحب عرفاً ان جعد
عرف يخصهم وبينهم علم
والفهم نحوه لديهم يسعى
أو قيدوا يعتبرون قديم
فما أقروا وبما يوصونا
وكل ما فيه لمن قد خصا
فهو لمن أرهنه يكون
بما حوى البيت وبعض منعه
فنصفه الموصى له قيل يلي

وقيل ان البعض يصدقنا
وقال بعض العلماء يبطل
والقائلون ضد ذي المقالة
وقيل من أوصى بسكنى بيته
فالعزماء لا يشاركونها
وذلك ان كان زمان العدة
لأنها في بيته تحبس
إيصاؤه قد وافق السنة في
وان يكن أطلق في الإيصاء
أو انه زاد على عدتها
لأنها وارثة والإيصاء
ومن يكن أوصى بهدم داره
فالأصل قد أعجبه أن يهدمها
يمكن أن يكون قد بناء
وان يكن أوصى الى انسان
ولم يسم نخلة معلومه
قيل له الأعلى وبعض قالوا
وبعضهم حاصصه في الكل
وان يكن أوصى بكل المال

بأي جزء منه يخرجنا
لان ذلك البعض منه مجهل
لا يبطلون ذلك بالجهالة
لزوجة قد قال بعد موته
لو لم يخلف قط ما يوفونها
فظاهر المعنى من الادلة
ونزعه خلاف ما قد أسسوا
مقامها في بيتها فلتعرف
من غير ما حد ولا استقصاء
فباطل ما زاد عن مدتها
لوارث يبطل حين أوصى
أو بيته قد قال أو جداره
لانه بحاله قد علما
يبطل وخاف من مولاه
بنخلة من ذلك البستان
من غيرها بصفة مفهومه
أدنى النخيل فلفهم المقالا
وقد رأى ذلك نوع عدل
لخالف أو أحد الرجال

فثلث للمال له فقط وإن يكن قد ذهب المال سوى هذا هو الحكم ولو قد اكدا ما لم يكن حق عليه لزما لانما حق الوصايا الثلث فاحكامه الاصل في ذا الموضع وإن يكن أوصى لزيد بن عمر فان ذاك باطل للجهل به إلا اذا ما كان عن ضمان لكنه يكون حقا جهلا كذلك الاقرار أيضا مثله ووالله ان أقر لها فثبت اقراره لذين وليس يخلو ذاك من مقال والحق في القول الذي تقدما وامرأة قالت لبنتي جمل^(٢) بل قد تبنتها فقبل يبطال

والثلثين وارثوه بطوا^(١) واحدة فقسمها بذات استوى بكل تأكيد له فيه بدا ولم يكن أقر فيما رسما وذلك التأكيد فيها عبث من ضد ما ذكرته لم يسمع ولم يبينه بغير ما ذكر أميت أم كان حيا منتهى فذاك لا يفضى الى البطلان أربابه وفيه حكم قد خلا لا يبطل الاقرار في ذا جهله فقد أقر للذين علما ولم يكن قد ذكر الاسمين بأنه يفضى الى الابطال إذ والله امرهم لم يبيها ولم تكن بنتا لها في الاصل وقيل بعد أن تسمى يقبل

(١) قوله «بطوا» بموحدة ثم مهملة مشددة أي أخذوا،
 حرف لبعض العامة عندنا انتهى ص (حاشية في الاصل)
 (٢) جمل بضم فسكون — اسم امرأة — الاصل

والاولون لتبنى نظروا
 إذ التبنى عندنا ممنوع
 والآخرون نظروا المقصودا
 لانه قد انتفى الترداد
 وعند ذا تبطلها بعيد
 وامرأة أوصت بنخلة لمن
 فلوصى أن يبيعها وأن
 وان يبعها دفع الأمانا
 وان يكن محل قبرها جهل
 فبعضهم قد قال بالوقوف
 وبعضهم يقول للوراث
 وان تكن قد انتفت جهاته
 فها هنا يقعد من قد زارا
 ويستحق تلکم الوصيه
 عن اليه الشرح والتحرير
 أبو سعيد الكدمي المفرد
 وهكذا أيضا عن الصبحى
 قال كذا أصحابنا المغاربه
 وقد مضى ما فيه من كلام
 في الوقف من باب الامانة اطلب

فمنعوا ما الاصل فيه بحجر
 وحكم ما استلزمه مقشوع
 واثبتوا ايضاءها الحدودا
 باسمها وعلم المراد
 فمن هنا لا يثبت التشديد
 يزور قبرها فماتت بعدان
 يعطى ثمارها لمن يستوجبن
 لمن يزور ذلك المسكنا
 فها هنا الخلاف فيها قد نقل
 كاللأل إذ لم يك بالمعروف
 كمثل ما تترك من تراث
 لكنها تعذرت زيارته
 في موضع ينوى به المزارا
 ونسب الجواب في القضية
 قد انتهى وهو به خبير
 من مطلقات العلم عنه قيدوا
 حكاة في جملة ذا المحكى
 قالوا به صرت لهذا كاتبه
 فيما مضى قبل من الاحكام
 تحقيقه تظفر بنيل المطلب

وإن يكن ليس لها قبر كما
 فيها هنا للوارثين يرجع
 وما به أوصى لأصلاح رحي
 ليس يجوز يشترى سواها
 وأول القولين قول الأكثر
 لكننا المرخصون نظروا
 رأوا بأنه أراد معنى
 وفي أولى البراذا ما أوصى
 وهكذا في أفضل البر فهم
 وذلك إن لم يك قد أوصى لهم
 وأنفذت حينئذ في أفضل
 وفي أولى البر لاهل الفضل
 وما به أوصى للسبيل
 لانه هو الطريق اسما
 أراد معنى قصرت عبارته
 فاللفظ لم يطابق المراد
 وبعضهم أثبتته وقالوا
 وقيل بل للاغنياء أيضا
 يتنفذ فيما تنفذ الصوافي
 وما لأبناء السبيل جعلوا

إن أحرقت أو أغرقت فانيهما
 قولاً خلا من ضده إذ يرفع
 وذهبت فقال بعض الصلحا
 منه وبعض قد رأى شراها
 تعلقوا بلفظه المنحصر
 مصلحة القصد فلم ينحصروا
 من الثواب لأحصاة تعنى
 انفاذه بالاقربين خصا
 في حقه أفضل بر قد علم
 بما يخصهم فان أوصى لزم
 بر يراه نظر المفضل
 مع صحة الايمان عند الكل
 بعض يقول فيه بالتبطل
 فخالف المراد ما يسمى
 عنه وما تمت له اشارته
 فلم يكن يثبت ما أراد
 بأنه للفقرا حلال
 وقيل ذا مثل الصوافي فرضا
 فيه من التقويم والكفاف
 فهو لدى الاسفار قال الفضلا

وما به أوصى الرسول
وفيه وجه يجعل في عز
كثل سهمه من الغنائم
وما به أوصى ليت المال
ولا يصح جعله في الفقرا
مع صحة الامام عند الكل
وقيل بالترخيص في الوجهين
وانه قد خرج الوجهان
وما لفقرا بلد أوصى به
هم الذين جعلوه وطنا
ومن يكن للفقراء مطلقا
فقليل في ثلاثة فأكثر
لانهم أقل جمع يعتبر
إذ فيها عبارة الجمع ترد
وقيل يحزى واحد لانما
فالفقرا معرفا يراد به
وهو على الواحد صادق كما
وان ينكر فالى ثلاثة
لانه جمع منكر ولا
وان يكن أوصى لهم بأصل

للفقراء ثابت في قول
دين الاله بين أهل العز
يجعل في السلاح والكرائم
انفاذه فيه بكل حال
والعكس مثله فدع عنك المراء
وفي أولى البر لاهل الفضل
فالاصل فيه يعرفن رأيين
في نظر الشيخ فتى سنان
قانه ينفذ في أربابه
لاكل من كان به قد سكنا
أوصى ولم يقيدن بل أطلقا
تنفذ لا أقل مما ذكرا
وقيل في الاثنين يحزى ان قصر
وهو لدى الخطاب بينهم عهد
أل فيه للجنس كما قد علما
من كان هذا الوصف فيه فانتبه
يصدق في الاثنين والجمع علما
يصرف لا ما دون للدلالة
يكون فيما دونها قد قبلا
فبيع ذاك الاصل غير حل

بل يأخذون ماله قد غلا
 ويبيع ويبتع أصله وينفقنا
 وليس للفقير منها قبضا
 ولو أجزنا فيه ذاك لزمنا
 وإنها مفسدة فيلزم
 وجائز لمن له أوصى أن
 لو لم يكن يعلم أن ذاك
 لأن من أوصى هو المخاطب
 وإن درى بأنه قد جارا
 إذ ماله أن يقبلن الظلم
 وصرح أتى به غير ثقته
 فقال هذا لك من وصية
 وإن علمت أخذه من مال
 لأنه بقوله لا يوثق
 من الوصي الثقة الأمين
 وفي الوصيين إذا ما شهدا
 فجائز أن لم يكونا دفعا
 وإن يكن قد دفعاه تبطل
 لأنهم قد ادعوا ما يرفع

وقيل إن بيعه قد حلا
 أو من إمام قائم رضي
 قيمته فيهم ويرأنا
 يبيعه بغير أمر من مضي
 جعل حقوق الفقراء عدما
 أن يتجنبها من يعلم
 يأخذ ما أوصى به ويقبض
 من ثلث المال ولا هلاكا
 بذلك والحكم المقال الصائب
 في ذاك فالأخذ حراما صارا
 من أحد إذا أحاط علما
 اليك كي ينفذه وينفقه
 زيد فما في أخذه من حرمة
 من مات فتركه لهذا الحال
 خلاف من كان وصيا ينفق
 فأخذ ما أعطى بلا توهين
 على الذي أوصى بدين قد بدا
 ذاك إلى الذي له كان ادعى
 لأن نفس الادعاء لا يقبل
 عنهم ضمان ماله قد دفعوا

وقبل أن يموت من أوصى فلا
إذ بالمات تثبت الوصيه
وإن يكن من الضمان قالا
وأكثر الاقوال أن ليس له
وقسمه على سوا إن أوصى
وإن يقل بحسبها قد ورثوا
وإن يكن أوصى لمن قد ماتا
إلا إذا ما كان من ضمان
فها هنا يثبت بل ويلزم
وقيل ان أوصى بحسب ينثر
ان كان قد عين فيه موضعاً
والاصل من ثبوته تسجبا
اذ ليس للأراء حظ والنظر
وأنت تدري أن هذا الاثر
والاثر المانع ما قد وردا
فقولهم عند ورود الاثر
معناه ما أتى عن المختار
وباختلاف الاصطلاح في الاثر
ما كل قول سطره يمنع
لو كان ذلك انسداد باب العلم

يحاز ما أوصى به مستعجلاً
لاقبل ذاك فافهم القضية
فالخلف في استقضاء ذاك حالاً
يحوزه بالحال إذ أجله
لوارثي عمرو ولم يخصاً
منه فبالثوريث منهم يثبت
من قبله يبطل حين فانا
عليه واجب لذلك الثاني
بحسب الميراث فيهم يقسم
للطير ان ذاك ليس ينكر
فانه يثبت ما قد وقعاً
لكنه اتباعه قد أوجبا
عند ورود الشرع من أهل البصر
ونحوه لا يمنع النظرا
عن النبي المصطفى مؤكداً
لاحظ فيه أبداً للنظر
ينفي خلافه من الانظار
قد اختلفت المعنى على من قد نظر
ذاك ولا الخلاف طراً يسمع
ولزم التقليد عند الفهم

وهم من التقليد يمنعونا
 حشا على استعمال فكر الناظر
 ما الحب للطيور عندي يقع
 والمال أن نضيقه نهينا
 فلا أرى الثبوت للوصية
 فهي إلى الوارث ترجعنا
 وإن يكن مال لذاك وجدا
 فانه في الفقراء يجعل
 لأنهم للعق يقتبعونا
 ورفعوه في المقام الشاهر
 فإن من أوصى به مضيع
 والنهي عن نينا رويتنا
 به ولو كان حام مكة
 كذلك التوقيف يطلنا
 من سالف ور به لم يعهدنا
 كثل مال ربه لا يعقل

باب وصية الاقربين

لاقريه في الحيلة حق
 وصية ألزمها المنان
 من ترك الخير عليه نجب
 وإن يخص واحدا منهم ولم
 فقل يجرى سقوط الفرض
 للاقربين قال في التعبير
 وقيل لا يثبت حتى يجعلنا
 لاقريه مثلا يقول
 وانتي أقول بالاثبات
 لأن ال للعهد فيه وورد
 وبعد موته فيستحق
 لهم بها قد نطق القرآن
 والخير في التفسير مال يحسب
 يوص لباقيهم بما لهم يعم
 وليس يجرى في مقال البعض
 فقل ثابت بلا نكير
 ذاك مضافا للضمير مثلا
 حينئذ فيثبت المبدول
 حتى مع الاطلاق في الصفات
 في الذكر مطلقا كما قد اعتقد

لوالدين ثم الاقربين
 لكنه مكان ثم عطفنا
 وبالثراث نسخ الايصاء
 كذلك الوارث من اقاربه
 فسهه من الثراث منعا
 وبقي القريب ممن لم يرث
 ومن لحد سادس يلاقي
 وقيل فيمن عاشر الجدود
 وقيل ماصح اتصال النسب
 وقيل ما لم يفصل الشرك فلا
 والشرك قاطع فلاحق لمن
 والبحر قاطع لانها عوض
 وما عليه أن يواصلنا
 كذلك الموت فمن مات فلا
 لاننا نعتبر القسم فمن
 فيلحق المولود مهما ولدا
 والخلف في هذا وفيما سبقا
 فان بعضا يجعله حقا
 من مات بعد الاستحقاق يعطى
 نسل البنين والبنات أولا

في الذكر قال رب العالمينا
 بالوار والآية ما فيها خفا
 لوالدين حيث ما قد جاءوا
 جميعهم أو كان من أجانبه
 أن يوصى الموصي له تبرعا
 اتحف بالايصاء وفيه قد ثبت
 فهو قريب ماله من وافي
 يدخل في قريبه المهود
 فهو قريب ما به من عجب
 يعد قط عنهم منفصلا
 أشرك في حق القرابة اعلن
 عن صلة من قبل موت قد عرض
 من ركب البحر فيعطينا
 يعطى من الايصاء حين انتقالا
 يوجد حال القسم منهم يعطين
 من قبل قسمها اذا لم يفقدا
 آتي عن الاشياخ فيه مطلقا
 لا يدفع عنه اذا استحقا
 وراثه يقسم فيهم قسطا
 من درجات الاقربين جعلنا

لو سفلوا وبعدهم اجداده
واخوة الميت قبل العم
اخوته من أمه أو من أب
فهم بهذا الباب سواء حكما
ذكر انهم مثل الاناث قطعاً
وبعد ذا الاعمام والعمات
ويأخذ العم كضعف الخال
لأنما الاخوال بالام دنوا
وسهم عم الاب في الجواب
ومن دنا بنسبين نظرا
وقيل بل يعطى من الوجهين
وكل أصل جاءه برزق
وهو الذي للكدمى أعجبا
وقطعها بدائقين فاعلم
أعني اذا ما كان هذا الحد
بل يقطعونها ولو بقي أحد
ولست ادري اصل هذا القطع
إذ دون دائق فلا ينتفع
وحيث كان الانتفاع يحصل
وإن يكن أوصى لأقريبه

من جهتيه لو علا ابتعاده
يعطون بالسواء عند القسم
أو جمعوا الوجهين عند النسب
وكا هم يعطون سهما سهما
كذلك باقي الدرجات شرعا
قد قيل والاخوال والحالات
وهكذا العمة في المثال
وتلك الاعمام بالآب اسموا
في الاقربين مثل خال الآب
أقواها ويعطى ذاك الاوفرا
لأنه صار أخا أصلين
كحالة التوريث بين الخلق
لأنه لاحظ فيه السببا
أو دائق أى سدم من درهم
فقسمها لدونه لا يعدو
من أقريبه إذ بذاك قد يحد
لعلم قد نظروا للنفع
به على عهدهم فيقطع
بدونه فالقسم ليس يفصل
فعدوا فهي لوارثيه

وقيل بل في الفقراء تجعل
ابوسعيد فصل الاجالا
ان عدموا من اصلهم فتبطل
أو وجدوا لكنهم قد جهلوا
كثل مال أهله قد جهلوا
وأوضح الصواب فيما قالوا
والمال في الوراثة طرأ فجعل
في الفقراء اشباه هذا يجعل

كتاب الميراث

وحيث أن الموت في الرقاب
لكنهم تدرجا يفنونا
فلبيان وضعه : يحتاج
فاقتضت الحكمة أن قد أنزلا
فصله في غاية التفصيل
قد فرض المنان أسهامهم
والعصبات وذوو الارحام
فالعصبات بين الرسول
يعطون ما عن السهام فضلا
وان يكن منقطعا في النسب
فانما ارحامه أولى بما
فهذه اصناف الوارثينا
ومن طريق آخر قد قسما
وسائر الخلق الى ذهاب
والمال بعدهم يخلفونا
ليستين لهم المنهاج
الهناء بياته مفصلا
من غير تفويض الى الرسول
في سورة النساء فرضا يفهم
قد الحقوا بعد ذوى السهام
بان يصير لهم الفضول
ان كان شيء فاضلا أولا فلا
من السهام وذوى التعصب
خلفه في قول جل العلماء
ثلاثة فلتحفظن يقينا
لسبب ونسب فليعلمنا
(٣٥ — جوهر النظام)

فسبب يكون للزوجين
 لانما النكاح فيه سبب
 وجامع لسبب ونسب
 وقيل فيمن سأل الرحانا
 لكي يجوز الارث عن اقاربه
 لان قصده كبير ذنب
 وما سؤال زكريا إلا
 فذاك إرثه وقد تسلسلا
 يرثي ويرثن آلا
 إذ لم يكن لآل يعقوب هنا
 وعدد من القرون عددا
 لو كان مالا حازه من سبقا
 وانما ميراث الانبياء
 ما تركوا من ذى الله نافصده
 من قال ان وارثي فلان
 فانه يرثه إن عدما
 ويمنعن مع ذوى السهام
 لان هؤلاء بالقرآن
 وانما ورث عند العدم
 وجائز يوصي بكل المال

ونسب لغير ما هذين
 بينهما ولو تناءى النسب
 يأخذ بالوجهين إن لم يحجب
 يعطيه من أولاده ذكرا نا
 بقصده بهلك في معاطبه
 لانه كالحسد المعبي
 ليحفظن ما عليه يتلى
 من آل يعقوب الى أن وصلا
 فن قراها دفع الاشكالا
 مال يحوزه الذى قد عينا
 إذ بينهم وبين يعقوب مدى
 ولم ينل منه الذى قد لحقا
 علم وتقوى الله ذى الآلا
 ينفعه الامام فيما أنفقه
 بعد مماتى أيها الخلان
 وارثه عصبية أو رحما
 والعصببات وأولى الارحام
 قد ورثوا لا بادعا فلان
 إذ ذلك كالا يضا له فلتعلم
 من عدم الوراثة بالكمال

وقيل من بزوجة اقرا
تورثها فيه اختلاف العلما
والراجع المعروف في الآثار
إذ لم يكن كسائر التصرف
أما الصداق لا صداق يلزم
في مرض كان به أضرا
ينبى على اقراره ان سلما
منه ثبوت ذلك الاقرار
حتى نقول الخلف فيه قد ينفى
ما لم تكن بينة تستلزم

باب ذوي السهام

هم الذين في الكتاب ذكرت
عدم قد قيل اثني عشر
زوج وجد وأخ لأم
أربعة من الرجال فضلا
فزوجة وجدة وأم
ثم الثلاث الاخوات فاطلب
كذا شقيقة تكون أمبا
وسهم كل واحد محتوم
وان بعض هؤلاء يحجب
لا شيء للجددة مع أم ولا
وهكذا الاخوة لا شيء لهم
والنسل والآباء يمنعونا
فيمنعون عند نسل الميت
سهامهم وبينت وسطرت
من كل أنثى فيهم أو ذكر
والد يسبقهم بالسهم
والباقي من نسائهم فاحتفلا
وابنة ابن وابنة ثم
واحدة لأمه أو لأب
لان فيها الطرفين لحق
إذا انقضى حاجبه المعلوم
بعضا فللميراث لا يستوجب
للجد عند الأب فافهم واقبلا
عند وجود الأب أو جد علم
لاخوة الأم فلا يعطونا
من ذكر قد كان أو من ابنة

كذا بنات الصلب يحجبنا
 كذاك أخت الاب بالشقائق
 والجمع للثنتين يشملنا
 لبنت نصف ان خلا من ذكر
 تكلة للثنتين تقبل
 فالثلثان كله فرضهما
 لو اتتهن للالوف عدا
 فسقطت بنت ابنه حينئذ
 وهكذا أخت أبيه الطارقة
 فانها عند شقيقة فقط
 فالنصف للشقيقة المعلومه
 وثلثين تأخذ الشقائق
 وثلث لاخته من أم
 يقسم بينهم على سواء
 وهم من الاثنين فيه شركا
 واحد هم فقط يعطى السدس
 والام تعطى سدس مع اخوته
 وعند عدم هؤلاء الثلث
 وعند نسله فالاب السدس
 وأن يخلف زوجة وجدا
 بنت ابنه ان لم تعصبنا
 تحجب عن سدسها المطابق
 فصاعداً فالكل يحجبنا
 وسدس لبنت الابن فانظر
 والابنتان حازتا ما يفضل
 ولا يزدان عليه فاعلما
 فسمهن عنه لا يعدا
 لاختهن الثلثين فاستبين
 ان وافقت في ارثه شقائقه
 كمثل بنت الابن مع بنت تحوط
 وسدس لهذه المرسومه
 فتحرم الاخت التي تفارق
 ان سلموا من حاجب في الحكم
 من الذكور ومن النساء
 فصاعداً فالكل فيه اشتركا
 من الرجال كان أو من النساء
 ومع بنيه من جميع تركته
 لها وباقيه أبوه يرث
 والجد مثلها اذا الاب اختلس
 وأمه فسمها تعدى

أخذ نصيب زوجة أو بعل	ثلثها تأخذه من قبل
إن كان عند الأب زوجا يترك	وثلث الباقي فقط تترك
سدسه وثلثا قد سمي	للزوج نصفه فسهم الأم
إذ دونه تكون في التراث	كيلا تفوق الأب في الميراث
تفوقه الأم إذا كان كذا	والجد لا نص عليه فلذا
جداته فيهن قد بيد	وسدس لجدته فإن تزود
وحجبه بأمه معهود	فسهم عنه لا يزيد
بأيه فيسه خلاف يطلب	وجدة من أبه هل تحجب
لم يك حاجبا من الحجاب	واكثر القول من الأصحاب
وربع له إذا النسل التزم	والنصف للزوج إذا النسل انعدم
لزوجته الإنسان مع اولاده	وثن الكائن من تلاده
عن أصلهم وهو مقال محكم	وربع لها إذا ما عدموا
كجمعهم يمنع أخذ الربع	إذ واحد الأولاد في ذا الموضع
فحقن ما مضى ميقاته	وإن يكن تعددت زوجاته
واحدة تأخذه والاربع	فهو لمن ثمن أو ربع
من غير تفصيل ولا أجد	يقسم بينهم بالسواء

باب العصب

وما بقي بعد ذوى السهام	فهو لعاصبيه في الأحكام
يأخذه الأقرب منهم نسبا	إن كان أبه وإن كان أبا

أولهم أولاده وبعد
بعد انقضاء النسل يرجعنا
ورتبة الاخوة بعد ذاك
وان تقضوا قالى الاعمام
ثم الى من فوقهم قد ارتفع
بحسب الترتيب فيما ذكرا
وليس للاناث من تعصب
فاخواته يرثن الباقي
وذلك حكم العصبات علما
يرثن عند ذكر موجود
وهكذا أيضا بنات الابن
فهن بالتعصيب في الموضع
وما لنسل البنت والبنات
وهكذا أيضا بنات الاخوة
فالاب والجد يكون طورا
فيأخذن في السهام السدسا
مثاله ان مات ابنه ولم
يقدس لا به بالسهم
فيبقى باقي المال وهو الثلث
فيأخذ النصف على تمام

بنو ابنه ثم أب فجد
لرتبة الآباء فاعلمنا
ونسلمهم ما وجدوا هناك
ونسلمهم من بعد في الاحكام
ان نسل هؤلاء يوما انقطع
وتحسبن في الجميع الذكرا
الا مواضعا أنت بها احسب
مع بناته بلا شقاق
وهن والبنات أيضا فاعلمنا
ما كان فاضلا من الحدود
مع اخوة لهن فافهم عني
قد نلن ما نلن بلا تنازع
تعصب والاخت والخوان
هن كهؤلاء في المرتبة
معصبا وفي السهام أخرى
ويأخذ الباقي بتعصيدي
يتركسوى بنت فها هنا احكم
والنصف للبنت بغير وهم
بسبب التعصيب هذا يرث
من جهة التعصيب والسهام

ومثله الجدة إذا ما علما
وهكذا ان كان زوجا وابن عم
فانه للجهتين حازا
والعاصب الشقيق أدنى مقربه
أخ شقيق وأخ من أبه
وقس على ذلك كل عاصب
وما لاولاد الاخ الشقيق
لانه أقرب منهم منزله
وإن يكن قد عدم التعصبا
فما بقي من السهام فليرد
يرد فيهم ما عدا الزوجين
والعول يدخلان فيه حما
وذاك مما تكثر السهام
مثاله زوج وأختان معا
فالنصف للزوج بغير مین
واخوة الام لهم منه الثلث
فتجعل الزائد بين الكل
فأصلها من ستة وتقسم
فيأخذ الزوج ثلاثا تدعى
أربعة تكون للاختين

أبوه فالوصفان فيه التزما
أو كان ابن عمه أخا لام
بالسهم والتعصيب فيهم فازا
من غيره من أهل تلك المرتبة
فللشقيق ماله فانتبه
بحسب الترتيب في المراتب
شيء مع ابن الابن في التحقيق
من هاهنا قد صار كل المال له
ففي السهام رده قد وجبا
فيهم على مقدار ما فيهم ورد
فالرد قيل لا ينال ذین
فهم كغيرهم بهذا مما
تزداد حتى ينتهي التمام
واخوة من أمه فاستمعا
والثلاث واجب الاختين
فزادت السهام والكل يرث
من هاهنا تزيدها في الاصل
من تسعة لكي تتم الاسهم
بالنصف لفظا ليس نصفا نفعا
واخوة الام على مهمين

ولن تزدي في أصل هذي المسئلة
إذ سدس المال لها فيجعل
سدسها قد صار عشرين شاهرا
إذ لم يكن لنا نقرطنا
من هاهنا احتجنا إلى التعويل
وقس على ما قلت أو لم أقل
فإنها إن زادت السهام
وما يكون أصله من ستة
لأنما السهام لا تجتمع
وهي تعول مرة للفرد
ومرة ليست تعول أصلا
وما عداها من أصول لم يعمل
فما يكون أصله اثني عشر
ولثلاث عشرة يعول
وما يكون أصله عشرين
لسبعة تفوق عشرين فقط
فهذه ثلاثة الأصول
أكثرها ما أصله من ستة
مثال ما يعول من اثني عشر
إن يترك زوجة إذا اخترم

أم فلعشرة أن تعوله
من أجلها عشرة إذ عولوا
والنقص في الباقي تراه ظاهرا
بعضا ونعطي البعض فاعلمنا
بحسب الكثير والقليل
من كل فرض زائد معول
تزيد في العول ولا تلام
فلا يزيد عوله عن عشرة
في أصلها فترقي وترفع
ومرة للزوج حال العبد
إذ لم ترد سهامهم فتعلا
إلا إلى فرد إليه ينتقل
فتمتعي العول له سبع عشر
وخسة مع عشرة منقول
وأربعا فعوله دويضا
وماله عول لغيرها يخط
أصل المواريث لدى التفصيل
وما يليه دونه في الكثرة
لواحد من بعده على الأثر
مع شقيقته مع أخت لام.

فأصلها إثني عشر لزوجته
والثلثان فهو في ثمانية
وسدس يكون في سهمين
فجملته الاسهم عند النظر
وإن تزد أم على مذكرا
وإن يكن أخوة أم أكثرا
وثالث الاصول أن يموت عن
وأبويه أصلها من أربعة
لكما أسهمها تزيد
للابوين هاهنا ثمانية
سته عشر تأخذ البنتان
وهاهنا قد تم ذاك العدد
كذلك ميراث أولى العصبة
لأنما العول سهام تكثر

ثلاثة الاسهم عند القسمة
تأخذه الشقيقتان وافيته
لاخته من أمه بدين
صارت الى ثلاثة مع عشر
فعولها يبلغ خمس عشرا
من واحد تبلغ سبع عشرا
زوجته وابنتيه من ضمن
من بعد عشرين أنت موزعه
فعولها لسبعة معدود
ثلاثة لزوجته موافيه
اي ثلثاه دون ما نقصان
وليس في الارحام عول يوجد
ليس به عول فلا تستغرب
عن أصلها ليس به تنحصر

باب في الارحام

ان عدمت مواضع السهام
وليس للارحام شيء ان وجد
وعند عدمهم على الاطلاق
فان في توريثهم خلافا

والعصبات قالوا الارحام
ذو السهم أو عاصبه حين فقد
أرحامه أولى على شقاق
ومذهب الاصحاب فيهم وافي

فانهم اولى به واقرب
 جاء الكتاب انهم اولى به
 ولم يرد شئ من الدليل
 فمن هناك اختلفوا فأوجبوا
 فهو يراعى اقرب المراتب
 وبعضهم يلاحظ الاصولا
 طريقة تعرف بالتنزيل
 مثاله ابن بنته مع ابن
 على مقاله ففي القرابة
 وان تنزلهم ينال الكل
 فالنصف لابن بنته والنصف
 وبأخذ الذكور كاللغات
 كاخوة الام اذا ما استهموا
 وكل من كان بأثنى يدلى
 كنسل بنته ونسل الاخت
 بنو بنتنا فهم بنونا
 والخال من ارحامه والخاله
 وهكذا بنت أخيه أيضاً
 وليس للرضاع في ذا الباب
 ورحم يكون طوراً عصبه

من الذي اليه لا ينتسب
 لكونهم في الاصل من أنسابه
 يبين ارثهم على التفصيل
 بعضهم ذاك لمن قد قربا
 فيعطيه الميراث للتناسب
 فيعطي فرعها كما في الاولى
 لجعله الفروع كالاصول
 لاخته فالكل منهم يبنى
 يكون لابن البنت في ذى الحالة
 ميراث أمه وهذا أصل
 للثاني منها وتم الكشف
 اذ هم سواء قيل في الميراث
 فانه فيهم سواء يقسم
 فرحم ذلك عند الكل
 ونسل جدة بهذا فافت
 بنو بنتنا للابعدينا
 كذلك العمات لا محالة
 فلا تساوى عاصبا أو فرضا
 حق فلا يحسب في الاسباب
 وذاك في الزنيم مع من صوبه

عصبة الزنيم فيما ذكرنا
فخاله يكون مثل عمه
لانه لامه يكون
من ثم قال بعضهم تمنع من
كالجدا للجد عند الابشي
ولا أرى فجورها يزيدا
فلا تنال فوق فرض الارث
وقال قوم انه للفقرا
وقيل إنه لبيت المال
تخرج عند عدم الارحام
فن له السهم يكون اقربا
وربما تخرج عند من منع
وفسر الزنيم بالدعي
إرث اللقيط يعطى من رباه
وقيل بل يعطى لبيت المال
فقيل من رباه يعقلنا
وقيل ما خلفه للفقرا
وإنه لسائح أراه
ومن رأي مع اللقيط مالا
فانه عليه ينفقنا

عصبة الام روه خبرا
وجد هذا جده من أمه
فهي كأم وأب تكون
يكون بعدها فلا يورثن
فانه كأبه ذلك الفتى
مرتبة بل يقتضى تبعيدها
شيئا لاجل ما أتت من غث
وقيل موقوف الى أن يحشرا
وهذه ثلاثة الاقوال
بعد انعدام من ذوي السهام
والرحم المعروف لم يخيبا
ذا الرحم الارث على ما قد وقع
ومن أبوه يجهل لفتى
لانه مشابه أباه
والخلف في العقل كهذا الحال
عنه وقيل ليس يعقلنا
والقول بالوقف هنا ما ذكرنا
لانه موافق معناه
في ثوبه أو في الفراش ألا
وليس في سواء يتغذنا

وأمر بغسل من قد جهلا وارثه فقام حتى غسلا
يكون أولى قيل بالثياب اليه تدفن بلا ارتياب
ولم يرا هذا من الصواب بعض ليعده من الاسباب
لانه ان كان للفقر فلا معنى لذكر الغسل مهما غسلا
وقد يكون من ذوي الغنى فما أحقه حينئذ أن يحرمها
قلت ولكن ينبغي التقييد اذ قد يكون الفقرا يريد
وانه بالامر يوماً استحق ثيابه كمثل من لها سبق
كمثل ما استحقه بالجنس من بين أهل القفر فيه يمسى
فالزنج جنس وكذلك الهند كذا الحبوش وكذلك السند
كذلك النوبان أيضاً جنس كذلك العرب كذلك الفرس
وكل من كان اليه اقربا من جنسه فهو به قد ذهب
مثل الخزاعي اذا لم يعرفا خزاعة أولى بما قد خلفا
الى كبير من خزاعة صرف مال امرء منهم غدا وما عرف^(١)
صرفه المختار في أيامه فصار هذا الاصل في أحكامه
وقال بعض ان أهل الفقر أولى من الجنس بهذا الامر
قلت ولكن ينبغي أن يجمعا بينهما لكي يحوز الارتفاع
فيعطه من أهل جنسه لمن كان فقيراً وبهذا يجمعن

(١) غدا أى مات ، لغة لبعض البانين ، وكان أصلها صارأي

غدا الى القناء ، ثم حذف الخير لكثرة استعماله . انتهى ص —

حاشية في الاصل

ومن يكن في داره مقبلاً
لأنه مثل زكاة البلد
وكان للحليف في صدر الزمن
من عقدت أيمانكم آتوم
وبعد ذلك نسخت بآية
قالوم لا ميراث للحليف
فهو به أولى فلاتصيحاً
في فقراء أهلها فلتنفذ
من الحليف ارثه يورثن
نصيبهم معناه ورثوم
في آخر الانفال في القرابة
لاجل ما فيه من التخفيف

باب موانع الارث

ويمنع الارث أمور منها
لا يرث الكافر قط مسلماً
فانه إن كان قبيل القسم
كذلك المسلم من ذى الكفر
قطيعة قد أمر المختار
لعظم جرمه يقطع النسب
والخلف في المرتد قيل ماله
وقيل بل لولده الصغار
وأقرب موحد للأهل
لانه قد فارق الكفار
وهو بركة الختان عاصي
وسوره فيه اختلاف نجسه
تخالف الدينين فاقم منها
إلا اذا من قبل قسم أسلم
أسلم يضربن له بسهم
لا يرثن شيئاً لهذا الامر
بها وأصل ذلك الاكفار
ويقطعن في الموارث السبب
لأهل دينه كذا حاله
إذ لم يكن لهم من اختيار
ميراثه من كل من يصلى
لانه قد أظهر الاقراراً
والارث لا يقطع بالمعاصي
بعض كاهل الشرك فيما لمنه

لان كل واحد لا يعتنع
 والقتل مانع فما لقاتل
 والوارثون بعده أحق
 فقاتل لابنه يديه
 وقوله أبرزأت منه نفسي
 لانه حق عليه قد وجب
 لكنه ليس عليه قود
 وإن يكن بضربه قد أمرا
 وألزموا ضاربه الكفاره
 قيل ان ارثه لم يبطلا
 وان يكن على الطريق وضعا
 فقتل ماقد مر لا يحرم
 وقال بعض انه لا يعطى
 كذلك من موروثه قد قتل
 لانما يحرم العدوان
 أراد أن يستعجلن المسالا
 والخلف في الصبي والمجنون
 حرمهم قوم بمعنى الخبر
 وبعضهم ورثهم لاجل ما
 كذلك الخلاف ايضا وجدا

من النجاسات بهذا قد جمع
 ارث من المقتول عند الفاصل
 إذ ماله في ذاك قطعاً حق
 برغم أنفه لو ارثيه
 ليس بشيء عند أهل الحس
 لغيره يلزمه له الطلب
 به لكونه أباً يقيد
 وما أراد قتله لكن جرى
 لانه كخطأ أباه
 لانه يسده ما فعلا
 شيئاً أصابه ومنه صرعا
 ذلك ارثه ولكن يغرم
 من ماله شيئاً ولو قد أخطأ
 بالحكم قيل ارثه لم يبطلا
 مستعجلاً فيلزم الحرمان
 والشرع قد ناقضه ابطالا
 هل يرثان للقتى المدفون
 إذ لم يخرج قاتلا في البشر
 رأوا من المعنى الذي تقدما
 في قاتل بخطأ لم يعمدا

إذ ليس في ذاك استعجال
 وفي حديث في ربيع مسند
 جاء به مصرحاً فلا أرى
 لانا نرجح الصحيحة
 وامرأة من الزنا حملت
 فقال بعض لاييه الفاجر
 عصبة الام لذاك تستحق
 والرق مانع فما للعبد
 والعبد مملوك فما يخلف
 لانما العبد وما حواه
 فالحر ان مات وكان خلفاً
 فالمال للحر اليه يدفع
 وإن يخلف والد أو ولداً
 حتى يصح العتق أو يباع
 وغيرهم لا يحبس الميراث
 وفيه قول انه لا يحبس
 لانه ان كان رقه منع
 هذا هو التوريث عند الرق
 وإن يكن مات ولم يخلفن

من ثم قيل ارثه حلال
 تعميم مخطئ مع التعمد
 بطرحه معني بما قد ذكرنا
 على القياس لو غدا رجيعاً
 ابنا وفي الوضع له قد قتلت
 ديتة وفي مقال آخر
 وقيل بل أرحامها بها أحق
 ارث من الحر ولا من عبد
 فذاك للمولى اليه يصرف
 جميعه يملكه مولاه
 انسابه حرراً وعبداء فاعرفوا
 وذلك المملوك منه يمنع
 عبيدين فالتوقيف هاهنا بداهة
 فيشترى منه ولا اجماع
 عليه بل يأخذه الوراثة
 لاحد وهو مقال انفس
 ميراثه فكيف حبسه يقع
 ولا اراه ظاهراً في الحق
 غير ابنه أو ابه يوقفن

إذا هنا التوقيف ليس يمنع
 فان يبيع فليشترى وان عتق
 وان يمت في رقه فليصرف
 ينفذه في دولة الاسلام
 وقد مضى ما فيه من مقال
 وان يكن قد طلقت ثلاثا
 كذاك ليس يرثن منها
 الا اذا كان مريضاً مدنفاً
 كذلك البرآن والخلع فما
 والخلف ان خالعه في المرض
 وما لها مهر لانه عوض
 وان يكن في مرض منها وقع
 لانه تصرف في المرض
 ويعطى ارثه وهذا قول
 وامرأة بالرتق قد أقرت
 ميراثها لها وفي الصداق
 وذاك ان لمسها لمن لمس
 إذ ليس ثم موضع فيها
 وامرأة زنت ولما يظهر
 تورثن ظاهراً وتصدق

حق سواهما وليس يدفع
 فليأخذ المال لدى اذا استحق
 الى الامام العادل المولى الوفي
 وبعده لفقرا الانام
 من جعله في جنسه بحال
 فليس تعطي عندهم ميراثاً
 لانه بذاك بان عنها
 فالارث ما بينها قد عرفا
 بعدهما توارث قد علما
 فليل للميراث منه تقتضى
 عن ذلك البرآن في حال المرض
 برآنه صداقها منه انتزع
 وذاك مردود لهذا الغرض
 وبعضهم بغيره يقول
 بعد وفاة زوجها في الحضرة
 يقول لا لها بالاتفاق
 كلام الصنخرة لا مهر بمس
 لانما الايلاج قد تعذرا
 زناؤها ومات زوجها البرى
 وفي حياته كذاك تنفق

بأخذه قد قيل تؤمننا
ولا أقول ان حكم الباطن
لأنها لا تحرم من عليه
قد شرع السر لمن آتى القدر
وفي القمان قال هل من تائب
لو بالزنا تحرم لو لم يظهر
لأنه قد جاء بالبيان
وليس ذاك مثل باب الحكم
فانه يقضى له بلفظه
فمدح خلاف حقه ظلم
والشرع قد بين حكمه فلا
وها هنا باب المواريث انقضى
الا اليسير وله الفضل على
واعلم بأن الضرب في الحساب
والمعتنى بالارث قد يحتاج له
والاصل لم يذكره حيث كانا
تركته لان فيه كوتا

في باطن الامر لما قد كنا
يخالف الظاهر في المواطن
بذلك ان لم يظهر من عليه
منه فلا حرمة حين ما استتر
فانه لا يخلون من كاذب
بينه المختار بين البشر
فلم يكن يترك حكم الزاني
في أخذه بلحنه والظلم
لاجل ما أظهره من حجبته
سواء فالأثم بذلك قد لزم
يشبهه حكم المقام مثلا
والاصل فيه لم يفدنا غرضا
ذلك اليسير حيث كان أولا
يميز الخطا من الصواب
في كشف ما أجمله وفصله
فنا يرى استقلاله عيانا
قد صنفنا يقصدها من طلبا

كتاب نظام العالم

والاهتمام بمصالح الورى
فلو بذلنا الجهد في الاصلاح
فالمر في الدارين بالارشاد
وانه لا يصلح البريه
والملك لا يصلح دون طاعه
والظلم لا تبني عليه دار
والعدل لا شك أساس الملك
والحزن للطاعة دون نهضة
والقول دون الفعل مقت لازم
فانهض الى الاصلاح ما استطعنا
أنت اذا أحسن قولاً فاعلم
وما نظام الناس حتما يقع
في فشل الرأى وفي التنازع
والله قد أوصى العباد أجمعاً
كونوا عباد الله اخواناً ولا
سياسة الوحى هي السياسة
فواجب تقدم الوحى على

فرض على كل امرئ ما قدرنا
فرزنا بنيل العز والفلاح
والرشد بين حاضر وبأدى
شيء سوى العدل مع الرعيه
فالصف في الملك هو الاضاعه
لانه الخراب والبوار
وهو أساس الخير دون شك
لها غرور عند أهل الفطنة
جاء به القرآن وهو الحاكم
وإدع لذك من له قدرنا
حزت الدعا وحزت وصف المسلم
الا اذا ما اتفقوا واجتمعوا
عن رتب الدارين أى مانع
بترك ما لجمعهم قد ضيعا
تنازعوا تفرقا وفشلا
أين عقولكم أولى الرياسه
عقولنا ونترك الفشلا

ولا يتم الاجماع دون أن
وذلك القائد بالامام
فيخلف المختار في أمته
مثل أبي بكر ومثل عمرا
ولقمانين والفساربه
يشابهون العمرين عدلا
مضوا على نهج الصواب فلهم
يكون فينا قائد يقدم
يعرف بين فقها الانام
بالعدل والاحسان في سيرته
ومن على سيرتهم قد أنبرى
وحضرموت امراء غالبه
وورعا وثقة وفضلا
حسن الثنا مع الرضا من ربهم

باب الامام

يلزم نصب قائم في الناس
متفقون لا يخالفونا
وكل واحد بخلفه اتفق
وستة من أهل علم فيهم
وهم أولو مشورة الامام
وقبل ان مات الامام ونصب
نبحث عن أحكام تلك العقدة
وذلك حيث الامر يستراب
وإن يكن في موضع تغلبا
فالبحت لا يلزم بل يطاع
وداخل في بيعة قد أشكلت
في أربعين رجلا اكياس
بعضهم بعضا موافقونا
بما عليه معه قد اتفق
يبينون الحكم حيث يحكموا
نصبتهم فرض على الانام
من بعده سواء فالبحت يجب
كي لا نطيع جائرا في الامة
وان درناه انتفى الايجاب
به أولو الفضل وما تغلبا
من حين ما قيل له مطاع
فحكمه حكم امامه ثبت

في موضع الاشكال اشكال وفي
 وبيعة الاعلام تكفى من رضى
 ومنمنعون يجبرونا
 إذ في امتناعهم تلاشى البيعة
 وبيعة على الشرى كبيعة
 والكل واجب بأن يطاعا
 وهم أولو الامر فتلزمنا
 وجوب طاعة الامام العادل
 قد ذكر القرآن كلا منها
 لاشك أن من عصى الاماما
 وهو خلیع عندنا فيرى
 فلا يؤاويه عن الامام
 وجائز قد قيل أن يحلفنا
 يحلفن قد قيل بالطلاق
 وجوزوا ذلك لاستيثاق
 لانه من حلف الفساق
 وتارك معونة الامام
 وقيل من يرا فى السريه
 وكان عاجزا عن التوب
 ليس له أن ينصرنه لما
 أحواله من جائر ومنصف
 بها ومن كان لها لم ينقض
 يسايعون لو يقاتلونا
 وفي تلاشيها فساد الامة
 على الدفاع في وجوب الصفة
 ولا يصح خلفهم اجماعا
 طاعتهم في الذكر يذكرنا
 كطاعة الرسول في الدلائل
 في آية مقترنين فاعلما
 على معاصى ربه أقاما
 منه لانه أصاب الكفرا
 الا مكابر من الانام
 من خفت منه القدر والتخلنا
 وسائر الايمان والعتاق
 ولا أرى التحليف بالطلاق
 فمنعنه على الاطلاق
 بغير عذر ساقط المقام
 من الامام عند ضعف السيره
 له لبعده عن التقريب
 رأى من العصيان فيه فاعلما

ويتولى من له قد نصرا
 لان كل واحد قد خصا
 من ادعى على الامام حدثا
 تلزمه التوبة لا محالة
 وموجب العذل على الامام
 او ان اهل الفضل والمشورة
 وطالبوه بالرجوع للهدى
 هذا هو الموجب لاسواه
 فان ابى المتاب يبرأنا
 واختلفوا هل تسع التقيه
 في بعضهم ألزمه القياما
 وهي التي أفتى بها هلال
 أعنى الجلندى ابن مسعود الولي
 قتله جيش بنى العباس
 يطلبه المعروف باسم خازم
 قالوا له ذلك للوراث
 وانتسبت بينهم الحرب فلم
 وقد بقى هلال والامام
 قال الامام لهلal ما ترى
 تقدم الامام حتى قتلا

إن لم يكن يبصر ما قد أبصرا
 بعلمه فيه كما قد نصا
 يوجب كفرا فهو عبد احدثا
 وليس منه تقبل مقاله
 ظهور ذنبه لدى الانام
 قد انكروا عليه ضعف السيرة
 وكان قد خالفهم تمردا
 وليس تقبلن لذا دعواه
 منه إذ المصير ليس منا
 له اذا تحذله الرعيه
 ولو رأى للموت إذا ما قاما
 ادامته وهو الفتى المفضل
 أفضل من قام بقطرنا العلى
 في سيف شيان الفتى الدعاس
 في أخذ سيفه وأخذ الخاتم
 وأنت لست من ذوى التراث
 ينشب الى أن قتلوا فما انهزم
 فردين لم يغشها انهزام
 قال تقدم وأنا فيمن جرى
 وقتل القاضى وراء مقبلا

كان لهم كاسد في الصولة
 تعجب الخصم ومن رآه
 أبدى ثقافة تحسیر الذهنا
 فاستشهدوا وقدحوت جلفار
 عليهم الرحمة والرضوان
 لو دفعوا الخاتم والسيف لما
 لكنهم لم يرتضوا المداهنه
 كان مرادهم رضى الرحمن
 وقل قوم نسع التقيه
 لانه لاشك أقوى نفعا
 لو دفعوا الخاتم والسيف غرم
 فبقي دولة الامام ظاهره
 وقيل ان لم يقدر الامام
 لكن عليه يحضر الاخوانا
 والخلف في عزل الامام الشارى
 في أكثر الاقوال جائز وفي
 وهي التي تعرف بالاقالة
 قد طلب الصديق أن يقالا
 لو لم تكن جائزة ما طلبا
 والمسلمون عزلوا الجلندا
 وكعقاب الجو عند الجولة
 في ذلك الحال بما أبداه
 مع بسالة عليها يثنى
 مشهدهم جاءت بهذا الاخبار
 من ربنا والصفو والغفران
 كان هناك أبدا سفك دما
 فقدموا الانفس غير خائنه
 لا دولة من دول السلطان
 لطلب الصلاح في البريه
 في الدين أن يبقى الامام يسعى
 لوارث المقتول حين ما علم
 سيرتها بالعدل فينا زاهره
 يقوم بالحق فلا يلام
 مستغنيا اليهم اعلافا
 بعد اتفاق منه والاخبار
 قول قليل لا يخون فاعرف
 إقالة البيعة في ذى الحاله
 قالوا له انك لن تقالا
 ذاك أبو بكر ولا ترغبا
 فزال عنهم وما تعدى

غدا صكو احد من الشراة
 للاختبار عزلوه لا سوى
 فلم يفكوه إلى أن رجعا
 وإن يكن برأيه قد اعتزل
 يتوبن منه فان لم يرجع
 وهكذا عن رأيهم من دون أن
 لانما العزل له أسباب
 وقيل بالمعز عن الامامه
 وقيل لا يعزل بل يقوم
 قد عجز الامام عبدالملك
 أقام موسى بن علي أمره
 فبقى الامام في امامته
 وليت موسى نجل موسى تبعا
 ولم يسر بالجيش فوصلت لكي
 وأثرت فتنته في الدين
 من أجلبها أهل عمان افترقوا
 حزب أبي سعيد الموفق
 وحزبهم لم يبق منه أحد
 إذ ليس تخلوا الارض من محق
 ذهابهم بسبب الامام

يمسى ويصبحن في الثقات
 وطلبوا الرجعة منه فالتوى
 لامرهم وقام فيهم وسعى
 من دون رأيهم فذاك لا يحل
 فهو مصر وبه فليخلم
 يوافقهم فليس يعزلان
 إلا إذا سترها المتاب
 يجوز عزله ولا ملامه
 دولته من كان منهم يعلم
 نجل حميد الفاضل الجبر الزكي
 اخوانه كذاك شدوا أزره
 حتى غدا فيها على استقامته
 والله في ذاك حين طالما
 يعزله عن أمره من غير شيء
 فتقا غدا في الناس ذا شجون
 حزين قاز بعضهم ووقعوا
 على الهدى ومن يرى منه شقى
 ذهابهم بالحق فينا يشهد
 فيها يكون حجة في الحق
 ناصرنا المرشد للانام

سليل مرشد فكان ناصرا
 وان يك الامام قد أصرا
 وعزله يلزم كل قادر
 وهكنا يعزل بها آنها
 لان الاتهام يخرجنه
 لكنه لا يبرأ منه
 وان يكن بقسوة القلب عرف
 فجائز بمثل ذا ان يعزلا
 نجل أبي جابر قدما نصبا
 أخرجه لكونه جسورا
 ونصبوا الوارث نجل كعب
 وقيل إن ولي سوى الثقات
 وفي عدو أسروا الاماما
 واطلقوه بعد قيل الاول
 وقيل بل امامة الاخير
 لانما الاسير بالاسر غدا
 وبيعة الاخير في ذا الحال
 فكيف بالاياب منه تنزع
 من غير ما جرم سوى اياب
 ووقعت في زمن الخليل
 ومرشد أفي الدين رشد اظاهرا
 علي الذنوب منه حما ييرا
 إن لم يتب إذ حكه كالجائر
 علي أمور المسلمين فاعلما
 عن الوثوق كيف تركه
 لاجل شهمة تراءت عنه
 وبخشونة عليها قد الف
 بمثلها قد قيل موسى عزلا
 نجل أبي عفان ثم اتقلبا
 لا يقبل النصيح ولا المشيرا
 فقسام بالحق لهم ملهى
 يعزل الا إن أتى التوبات
 وغيره في المسلمين قاما
 إمامهم والثاني عنهم يعزل
 تثبت لا امامة الاسير
 كواحد من الوري منفردا
 ثابتة من غير ما جدال
 وينزع عن عند ذا ويخلع
 من أسر العدو للاصحاب
 سليل شاذان الفتى النبيل

قال ترك قيل أسروه ورجع
 فرجعوا الى الخليل واعتزل
 رأوا بأن الناس يرغبونا
 وباطل تعدد الامامة
 وجائز قد قيل ان كان قطع
 كان زمان الرستميين ظهر
 وهو زمان العدل في عمانا
 وان تلاقى ملكهم واتصلا
 للمسلمين يرجعون النظر
 من يرتضونه لهذا الامر
 ومن يكن حذ على الزنا فلا
 وقيل بل يقدمون ان صلحا
 وانت تدري أنه لا يصلح
 فكيف يصلح للخلافه
 كذلك من حذ على القذف فقد
 وقيل بل هذا يقدمنا
 فالخلف في القبول للشهادة
 فكيف يقبلنه اماما
 كذلك الاعى فلا يقدم
 تختاره لصحة في جسمه

اليهم من بمد ما العقد وقع
 ثانی الامامين اختيارا لا قسلا
 امامة الخليل يطلبونا
 في سيرة كذلك في ولاية
 بينهما العدو أو بحر منع
 بالعدل في الغرب على ما قد شهر
 أئمة قد أظهرنا الاحسانا
 فكل واحد بذلك انعزلا
 منهم ومن غيرهم تخيروا
 يقدمونه بنسب شجر
 يقدمون هاهنا وان علا
 إذ ذاك عنهم بمتابه امتحى
 ككفو عفيفة به تزوجن
 أشهدكم آى أرى خلافه
 يمنع منها يصدق حيث فقد
 ولا أرى فيه الصواب عنا
 منه إذا تاب بهذا الحالة
 وان للجلد به ارتساما
 كذلك الاخر من ثم الاعجم
 وعقله وسعة في علمه

قد نمت القرآن طالوت بما
 فلا يقدم جاهل وجوزا
 بشرط أن لا يعضين نظرا
 لانه بالعلم لا بالجهل
 وقيل في مشورة الامام
 ويكفي في ذلك من قد حضرا
 وقيل بل ندب اذا لم تشرط
 وان يكن للامر اهل اجما
 قليل لا يلزمه وان شرط
 لان شرطها يخالفنا
 لانه قد سنت الاماره
 يلزمنا اتباعه ولو لزم
 يكون تابعا ومتبوعا فلا
 أفتى الربيع وابو غسانا
 وذلك في النكاح حيث أنكروا
 وزعموا بأنهم قد بايعوا
 فأرسلوا رسولهم للمشرق
 فأفتياه بثبوت العقد
 فقاتلوه قبل أن يرجع من
 فكانت الفرقة فيهم باقية

ذكرته فاستوجب التسديما
 للاضطرار عند من يجوز
 من دونهم ولا يجهز عسكريا
 يقام في الناس منار العدل
 فرض عليه لاولي الاسلام
 منهم لان جميعهم تعذرا
 عليه والوجوب بالشرط فقط
 علما ورأيا وسياسة معا
 ذاك بل الشرط لديه قد سقط
 لما عليه الامر فيما سنا
 ليتبعن جميعنا آثاره
 عليه أن يتبع فيها ينهم
 أراه الا السور فيه دخلا
 بأن ذاك باطل عيانا
 امامة الامام حين غيروا
 على اشتراط الشورى فيه نازعوا
 فكان في الحج بندين يلتقي
 وبطل شرطهم بهذا الحد
 قد أرسلوه بالجواب للفتن
 وعن قضاء الله ما من واقه

لكنه قد ظهر الامام وان عراه صمم من بعد ما لا يعزلن بذاك لكن يجعل شعيب الرسول قد أصيبا من بعد تبليغ فلا يتم ويلزم الامام أن يختارها لانها أمانة الله فلا ويستتاب حين ولي السفها وليس في القرب له بالنسب إذ ليس للانساب هاهنا محل اكرمكم اتقاكم لم تدع وفي أئمة العارفين فارتاب منها أهل حضرموت وما دروا بأن ذاك مصلحه فذلك الوالى غدا ولما فالقرب من امامه في النسب ان طلب الحياة عزل والى ولا يكلفون أن يبينوا وستر رب العالمين في الورى وللإمام يشترى العبيدا عليهم وانتشر الاسلام صاراما ما أو أصابه العمى عنه لذاك نائباً يفصل بأفة العمى وفي يعقوبا لقائل بأنه يوم في الناس من ولاهم جهارا تؤمنن خائنا من الملا إذ قد يكون منه ذاك سفها مسوغ لذاك فليجنب بل حالة التقوى تراعى ان نحل قطلى الانساب ما قد يدعى تقسمة كانت للاقريننا فسألوا عن ذاك أى مفتى وجهه الامرين وصفاً أصلحه إذ كان فيهم فاضلاً تقياً ما زاده الا عظيم الرتب يعزله إمامه في الجبال عليه ما أحدثه ويطنوا لا ينبغي أن يهتكن ما سترنا من بيت مال الله والحديدا

لانه الامين والناظر في	مصلحة الامة طراً فاعرف
وكل ما فيه اختلاف العلماء	فتركه وأخذه لم يلزما
بل للامام أخذه اذا رأى	ذاك وتركه له اذا يشا
ولوجوب طاعة الامام	يرتفع الخلاف في الانام
في كل قولين اذا ما حكما	بواحد فأخذ ذاك لزما
وليس لوالى بأن يقيم	معدلاً لو كان مستقيماً
الا اذا أمره الامام	مع وجوده أو الحكام
ولا يقام من أولى الخلاف	معدل قيل بلا خلاف
لانما اعتقاده يحمله	على تساهل اذا عدله
لانه يعتقده الفوز وان	عصى فكيف مثل ذا يعدلن
والشارى لا يجوز أن يستأجرا	لناس بعد قطعه ذاك الشرى
لانه الاجير للاسلام	وأنه من جملة الخدام
وجائز لنفسه اذا خلا	من خدمة الامام فيما نقلا

باب الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر

والامر والنهي على العباد	فرض على القادر في البلاد
وهو على الولاية والائمة	أشد من وجوبه في الامة
لانهم لذلك قد تجردوا	وقصدوا في الذي قد قصدوا
وقيل من قد ترك الانكارا	عن منكر فيه شريكاً صاروا

لكونه قد استحق اللعنا
 وجوبه بالعقل والبعض يرى
 والاول المأثور عن بشير
 والثاني عندنا مقال الاكثر
 فالشرع قد بين ما يحل
 فمن رجا القبول ينكرنا
 ومن يكن لم يخف الضر ولم
 فيعضهم ألزمه أن ينكرا
 وإن يخف ضرراً فبالجنان
 وذاك هو أضعف الانكار
 لانه ان ركب المحذورا
 وذاك هو النفل في التغير
 كمثل من يادر للارشاد
 وهو على ثلاثة معاني
 يلزم بالايدي ذوى الاحكام
 ومن يكن لم يستطع لعجز
 كذلك المرأة بالجنان
 والكل في العجز على امكان
 واستخرج المحقق الخليلي
 من قوله في وصف المؤمنين

من لم يغبر منكرا قد عنا
 وجوبه بالشرع وهو ما أرى
 نجل محمد الفتي الخبير
 اذ ليس للعقل هنا من أثر
 وما علينا يحرم لا العقل
 حتما ومن خاف فيعذرنا
 يرج القبول بالخلاف قد رسم
 في ذاك والبعض يرى أن يعذرا
 ينكر وهو بغض ذاك الجناني
 فان يزد فالفضل فيه جاري
 يكون في ذاك إذا مأجورا
 وقد يكون النفل في للأمور
 ما بين حاضر وبين بادي
 باليد واللسان والجنان
 وباللسان سائر الانام
 انكاره بقلبه قد يجزى
 انكارها لا النطق باللسان
 فيرحم الله الضعيف العاني
 انكارها بالفعل أو بالقيل
 والمؤمنات في الهدى يقينا

بأنهم بالعرف يأمرونا
قد جعل المرأة في التسوية
والاشتراك يقتضى التساوى
وهو لعمر الله تخريج حسن
وحيث كانت النساء تؤمر
وذا هو الوجه لقول الأكثر
من ثم في الاحرام لا تلي
وان في الامر وفي الانكار
وهي الرياسات وما لنسوة
وقائل أرسلنى فلان
يريد تفريقهم عن منكر
لانه مثل خداع الحرب
والامر بالطاعة هو الامر
وسمي المعروف حيث عرفا
وضده المنكر حيث أنكرا
ومن رأى من يفعلن فصلا
فلاحتمال الحق ليس يلزمه
مثاله عبد له قد غسلا
فلاحتمال أنه مستأذن
وهكذا اذا سقى بماء

وهكذا عن ضده يشهونا
مثل الفتى في آية التسوية
في الوصف قال كل لذكر حوى
والله يؤتى فضله لمن ومن
بخفض صوتها بذلك تعفر
إذ لا يغير منكر بمنكر
جبراً ولكن خفية للرب
مناصباً تختص بالاحرار
منها نصيب عند أهل الملة
اليكم أياكم . السلطان
لا بأس لو كان بذلك مفترى
وما على مخادع من كذب
بالعرف والعصيان هو النكر
شرعا وبين المسلمين الفأ
شرعا وصار يبتنا مستنكرا
يحتمل الحق معا والبطلان
انكاره عليه فيما نعلمه
من ماء قوم وجهه قد جهلا
لويه إنكاره ما عينوا
قوم هما في ذاك بالسواء

وللنزهات وقتورع ومنكر احراق البانيان
ان ستروه ماعلينا البحث عن
ولعب العبيد منكر فن
ولعب الشطرنج ينهى عنه
ومن اراده لعل الحرب
واللهو التي لا تصلح
من كل ما كان من الانواع
روى ابن محبوب لنا عن محبة
في قولهم ويحرق الاديم
ولم يخصصوا بضرب الطبل
وذاك كالارهاب للاعداء
وكدعاء لصلاة العيد
وكسرييت جائز ومقتضب
لانما الاقفال والبيوت
ولم يجيزوا ذاك في المديون
والخمر ان بان يراق والتين
وكل مسكر بهذا الحال
فقد اراق المصطفى الخمر وقد
عن مثل ذا أى مقام أرفع
موتاهو بين أولى الايمان
فعلهم أو أظهروه ينكرن
رآهم يزجرهم ويمنعن
وهو حرام فليغيرنه
جاز على بعض مقال الصاحب
لفيره تكسر حين أنلج
لانه ليس بذى انتفاع
بأن ضرب الطبل لا بأس به
ذاك الذى عليه مستقيم
لهو لكن لمعان العدل
وكجاية الصريح النائي
أو اجتماع بينهم سديد
يجوز لامتناعه ان لم يجب
لا تمنع الحق ولا يفوت
قاليت لا يكسر للديون
يتلف والبنج وما فيه ثمن
يتلف دون الفرم للاموال
هم بتحريق بيوت فتعصد

هدمم بذلك لو لم يجز
 وكسر الاصنام ابراهيم
 وكان قد صيغ من الخلى
 في سوقنا من اشهر السلاحا
 لانه بأمرنا استخفا
 لانما السارق للمحرز انتهك
 في هتك مثله على الامر خال
 ومن أبى عن امثال الامر
 فالامام السجستاني والتعزير
 وقيل دون رأيه لا ينفي
 قال أبو المؤثر أصحاب الريب
 وذاك ان كان عليها نزلوا
 فمن له أصل بها لا يطرد
 لكنه بالحبس والتعزير أو
 وظاهر القرآن في المحارب
 عقوبة كالقطع والقتل وان
 وقد نفى المختار والصحابه
 ان وجب الحبس على الفتاة
 فجائز في جيدها أن يجعلها

تحريقها ما هم قافهم رجزى
 من حرق العجل هو الكليم
 إذ فتنوا بذلك الشقى
 يكون قطع يده مباحا
 ولم يكن من سارق اخفا
 وذا لسوق المسلمين قد هتك
 فمن هناك قطعه جاز وحل
 أو أنه لازم فصل النكر
 ونفيه اذا اقتضى المنظور
 من بلد ولو أصاب العسفا
 ينفون منها وهو عندى المستحب
 ولم يكن من مالها تأصلوا
 وهكذا القديم فيها يوجد
 بالقيود يرد عن حسب ما رأوا
 يفيد أن النفي للمعاقب
 كان عقوبة فكيف يمنع
 في عصرهم لاجل الاستراجه
 وأمتعت عن صحة الثقات
 حبل ويسحبونها لتقبلا

وان أبت من كل ذا فتضرب
وحامل تستوجب الحبس فلا
لان ذاك لا يضر الحلا
لا يمنع الحبوس من أن يعمل
لان ذاك لا ينافي المقصدا
وكل مسجون بحق قتل
بعضهم ليس يرى التضمين
فذلك المسجون كالامانة
من ماله يضمنه أو يجعل
لان ذاك خطأ جناه
رأى الصلاح للانام طرا
والقول أنه أمانة تلف
ان لم يكن في ذاك قد تعدى
من ماله يفرمه للتعديه
ووارث بن كعب الخروصي
كان له في السجن قوم فجرى
سار اليهم بنفسه وقد
غزاد ذاك السيل حتى غرقا
سبعون مؤمنا مع الامام
والحبس بالتهمة قيل جائز
بأمر من بأمره تستوجب
يضر في المضيق أن تدخلا
مادام في البطن كذاك حلا
لنفسه أو أجرة ان عملا
من سجنه ولا اذا تقيدا
ففي ضمانه علينا يختلف
لعله امامنا آمينا
وبعضهم كان يرى ضمانه
في بيت مال الله وهو الامثل
رأى الصلاح حين ما رآه
فكيف بالغرم يكون أخرى
أقوى وأولى من جميع ماسلف
وان تعدى بالضمان يفدى
فقاله في المسلمين تأديه
فازهنا بفضله الخصوص
سيل عليهم رآه خطرا
قال أماتي فسار وقصد
ومن غدا وراهم منطلقا
ماتوا لاجل الحفظ للذباب
لانه للحزم فيه حائز
(٣٢- جوهر النظام)

ولم يجيزوا أن يعزروا ولا يسموا الأخير وهو امام في الهدى لا شكا فهو اذا رأى له مكانا وقيل ان قول أهل التهم ان رفعوا شيئا من الكلام اذ الثقات عنهم في معزل كذاك ما قد قال قصاص الاثر قليل يقبل قوله وقد وأول القولين للشوافع وإن يكن بتهمة القتل مسجن لا يقتلن بذلك بل منه الله لان ذاك شبهة والقود ورجل أحرق بيتا فاحرق إذ قبل في المحرق للانسان وقيل بل بالسيف قتله يجب وقيل فيمن يحرق المتاعا وبعضهم يقول تقطعنا لانه محاربا يكون وهو سواء أحرق القليل

بتهمة بل ذاك يسجننا في مثل هذا عمل التعزير فكان عنه الفعل في ذا يحكى قولاً لملك كما قد بانا يقبل في مثلهم متهم يقبله القائم في الاحكام فردها داعية التعطل ان قال في متهم هذا الخبر قيل يرد وهو قول معتمد به اعتناء اذ رأى الشافعي وكان بالقتل أقر إذ حزن تؤخذ من أمواله مؤديه كالحمد بالشبهة عنه يفقد في هناك فجزاؤه المحرق جزاؤه يحرق بالنيران والنار في الاخرى له ان لم يتب تقطع منه يده إجماعا مع يده الرجل وما تأنى عندهم والبعض لا يكون أو الكثير فانهم التأصيل

وقال بعض الناس حتى يحرقا
وامرأة لابنها قد أحرقت
ولا يجوز قطعها اعلنا
ومظهر للسحر قتله لزم
إذ لا يكون ساحراً إلا إذا
ويقتل الشاتم للمختار
وإن يك الشاتم ذمياً فلا
ويلطم الشيعي حين سبا
وقال بعض العلماء يقتل
لعله يتوب مما اقترفا
إذ اعتقاده يضاهي الزندقة
يريك انه من الابرار
ان امكنته فرصة لها وثب
بقتل مثله يمز الدين
إن لطم الذمي مسلماً قطع
وان يكن للعبد يوماً لطم
من قال يا كلب ويا حمار
وقيل في القبلة والمقاعده
زجراً لهم عن فعلهم وردعا

ما يجب القطع به لو سرقا
فالارث واجب لما فيه أنت
وحقها الثابت يلزمنا
وهو عن المختار حكماً قد علم
أشرك بالسحر به قد احتذى
إذ شتمه من أعظم الاكفار
ذمة تبقى عنده فليقتل
للعمرين أو يعاف السبا
والاصل قال انه يمهل
قلت ولا آراه يقبل الوفا
فيظهرن لعجزه تملقه
مع عجزه وهو من الفجار
واظهر المكتوم حالا وانقلب
وتذهب الشكوك والظنون
بينه على سواء يرتدع
يلزم ان يؤدين ويفرما
توجبن تعذيره الآثار
والضمة التعزير بالمعانده
كما يرى القائم فيه شرعة

باب الحدود

والحدرب السالمين اوجبه
اوجبه لاجل الازدجار
فهو اذا نظرت فيه لطف
اوجبه على الامام القائم
لانه فرض على من قدرا
من فعل العدل فقد اجادا
فجاير أتى على عبد الملك
جى له يبدوى نكحا
وقال لاجهل ولا تهاهلا
يعنى بان الشرع قد جاء بما
قال أبو الشعثاء فيما رفعنا
وقيل ما لجائر في الحد
فهو كواحد من الرعية
يلزمه في الحق أن ينخلها
يجمع من ثقات أهل الفضل
ويتبرى من تغلب على
هذا هو الواجب فيمن جارا
عقوبة لمن يوافي سببه
عن ارتكاب غضب الجبار
من ربنا وعن كثير يعفو
وهكذا على الظلم الغاشم
كالصوم والصلاة فترك المرا
لو كان ممن يركب الفسادا
حين أقام الحد فيمن انتهك
زوج أبيه فله قد ذبحا
في الدين ممن يركب الباطلا
يشفى فلا يعذر هذا بالعمى
أحسن أو اجاد فيما صنعنا
حظ لانه أخو تعدى
قام على الناس بقهر القوة
ويترك الامر لمن تورعا
من يعرف بطلاب العدل
أمورنا ويترك العللا
أو يتأهب ليصلى النارا

بعد وجوب الحد لا يؤجل	مخافة الفتوت وما يستقبل
لكنه بالليل لا يقام	بل يهلن لينهب الظلام
ولا يقام الحد في المساجد	لاجل الاحترام بل فيباعد
ان مات من قد حده الامام	قبل تمام الحد إذ يقام
فلا ضمان يلزم الاماما	لانه بالحق فيه قاما
ونجعل الحدود في فصول	بحسب الاسباب في الحصول

فصل حد المرتد

فالارتداد موجب للقتل	بلا خلاف بين أهل العدل
إذا أبى المتاب يقتلنا	بعد ثلاث لا يهلنا
لأنما التوب في الثلاث	وكالرجال الحكم في الاناث
فقتل المرأة ان ترتدا	وقيل بل تسجن حتى تردى
وان يكن قد طلب الانظارا	في امره ليسر الانظارا
فللامام ان يشا ان ينظره	وان يشا يقتله ويقبره
من دينه بدل يقتلنا	ظاهره الاناث يشملنا
ويشمل العبد ولكن يخرج	لكونه مالا فلا يندرج
اكفاره ضر على مولا	يباع في الاعراب لا يراه
لأنما الاعراب أهل جفوة	وأهل اغلاظ وأهل قسوة
فذلك التشديد في دنياه	والتار ان لم يرجعن عقباه

فصل حد المحارب

والمحاربين قطاع الطرق
ومن سعى في الأرض بالفساد
فهو من المحاربين ينفذ
ولهم عقوبة يقتلوا^(١)
وان عفا الولي عنهم لا يصح
وان هو قد قتلوا وصلبوا
وقيل لاصلب على موحد
والمشركون يصلبون جميعا
وقيل ان الصلب في الحياة
حتى يموت هكذا بالجوع
وقيل يصلبون ثم يقتلوا
وان هم قد أخذوا المال فقط
يعني يديهم ويسرى الرجل
يترك عقبها ولكن يفصل
وان أخافوا سبل المرار
ونقيهم ان يطلبوا فيهربوا
حتى يفارقوا بلادنا وقد

حد به القرآن فيهم قد نطق
وبهلاك الحرث والعباد
فيه حدود الله ذلك المنفذ
حداً بلا عفو اذا ما قتلوا
ان يعفو الامام وهو متضح
مالا فبعد قتلهم يصلبوا
وقيل صاب الرأس منه فقد
لكي يكون لسواهم ردعا
من غير ما شرب ولا أقوات
وغيره من سائر التضييع
في الصلب بالطلعن به ينكلوا
فيقطعون من خلاف لا وسط
من رصفها ومفصل للفصل
قدمها من حيث ما ينفصل
ينفون في الحكم من الديار
ويطلبون حيث ما قد ذهبوا
يقال سجنهم هو النفي الاشد

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « أن يقتلوا » مصحح

لأنهم إن سجنوا فقد نفوا
 ونفيهم في الأرض راحة لهم
 وعمر الفاروق كان أولا
 فلهذه عقوبة المحارب
 فأول لتوزيع العقوبات بها
 وقيل للتخير أو وانما
 وهو مقال للمخالفين
 إلا تفاصيل مضت في الصلب
 ومن يتب منهم قبيل القدرة
 وذاك حكم مشرك ومستحل
 والخلف في متبهك هل يهدر
 وإن يكن بنفسه قد قتل
 فلا إمام قبل أن شا قتله
 وإن يكن يده قد ألقى
 من بعد قدرة عليه خيرا
 قد استشار وارث في قتل
 وكان عيسى قائد الرشيد
 قاتله وإلى صحار فانهزم
 فشد أتى البشير للإمام
 قال له ابن عزة القتل
 نفيا يغيبون به لم يعرفوا
 وهو أذى لمن يجاورهم
 من جعل السجن لهم تأولا
 ترتيبها بحسب المراتب
 بحسب الجرم الذي من صاحبها
 يخير الإمام فيهم فاعلمنا
 وما مضى عن صاحبنا رونا
 فإن بعضها لغير الصاحب
 فالحد عنه ساقط بالتوبة
 بالتوب يهدرون عنه ما فعل
 عنه بتوبه الذي يؤثر
 أو كان قائد البغاة مثلا
 وإن يشا أطلقه وأرسله
 اليهم من غير توب حقا
 في قتله وتركه كما يرى
 عيسى بن جعفر بهذا الفعل
 جاء إلى عمان بالجنود
 فأودع السجن على أنفرغم
 قام يشاوزن للإعلام
 يجوز والمن عليه فضل

وانه أسلم للامام قال تركت ذاك للسلام
فترك الامام قتله وقد قام اليه بعض من له حقد
تسور السجن عليه فقتل فلم يعاقب الامام من قتل
ومشرك أسلم بعد القدرة عليه يعفى عنه كل زلة
لكنه للمسلمين مغماً صار عقوبة لما قد أحرم
عقوبة لشركه قد استرق^(١) إذ لم يكن إسلامه قبل سبق
وان أبي الاسلام فيه النظر الي الامام انه فخير
يقتله وان يشا يفادي به أهيل الشرك والعناد
وان يشا يبيعه في البدو ان كان يبعه لنا يقوى

فصل حد السارق

والقطع في السارق حكم الشرع على شروط قد أتت في القطع
وذلك أن يسترق المصوناً بالقطع من سواء لا يقتونا
فالحر شرط في المقال الشاهر ولم يخالف غير أهل الظاهر
بربع الدينار يقطعنا فصاعداً أو ما يقومنا
وذلك بالثلاثة الترام مقدر بين أولى التقام
وبعضهم قدره بأربعة والاول المشهور فلتنبه
لكننا العانيون منا مالوا الى الاخير فافهمنا
وفي مقال الحسن البصري بلرم يقطع في المروي

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « استحق » - مصصح

ولم يكن هذا من الاصحاب
وقال قوم من مخالفتنا
والحق ما قدمته عن صحبي
من الاحاديث عن المختار
وذاك ان يقر أو أن يشهدا
وان يكن في السجن قد أقرأ
فذاك شبهة بها الحد سقط
كذلك ان أقر ثم رجعا
ان رجع الشاهد عما شهدا
وسارق دراهم مشتركه
وهكذا ان سرقوا جماعة
فالاختلاف فيما قد تقلا
وسارق مال نصبي طلبا
لأنما الابن وماله لمن
وما على السارق من غنيمة
كذلك لا قطع على مجنون
ولا على العبد لمال سيده
ويقطعن لغيره ان سرقا
وليس يقطعن بالاقرار

لكنه لم يخل من صواب
لاحد في القطع كما روينا
لما عليه من دليل يني
ما بشرطن عن ربع الدينار
عليه عدلان بما تقلدا
أو كان في اقراره مضطرا
فما عليه ما هنا قطع يقط^(١)
فلاشتباه ما هنا قد وقعا
ولو بقي صاحبه مؤكدا
في قطعه أقوالهم معتركة
أربعة دراهم مشاعه
يقطع في الكل وبعض قال لا
والله يقطع لو كان أبي
كان له أبا لهذا يقطعن
قطع ولكن تلزم القيمة
ولا على صبينا المصون
لشبهة تمنع قطعاً ليد
ان كان فيه شاهدان اتفقا
لانه على سواء جاري

اقراره يضر بالمولى وان
 والوالدان سرقا مال الولد
 لانه كسارق للماله
 إذ لا يقاد قاتل بآب
 كذلك من يسرق بيت المال
 كذلك مال الكعبة الشريفة
 وهكذا السارق لثمار
 وان توارى ذلك الحصون
 ومن تعاطى نايفا من الثمر
 وسارق ثوبا من الحمام
 لانه يؤذّن بالسخول
 ومثله المأذون في دخوله
 وسارق السارق ليس يقطع
 وسارق الطير ومن قد بلغا
 لان لباليغ أن يمتنع
 قد آثر الحياة إذ طاوعه
 إذ ربما يصحبه اختيارا
 وفي الجميع شبهة لا يقطع
 وهذه الاحكام في العبيد
 إذ لم يك الحر بمال فاذا

اقر والمسروق عنده اقطع
 فليس يقطعان في هذا السبد
 وان نحرمة فمثل حاله
 والمال دون القتل فانهم عني
 لا تقطع يده بحال
 لا يقطع اذ نرى تخفيفه
 ان كان في النخل أو الاشجار
 فالقطع فيه لازما يكون
 لا قطع فيه ان يكن خلف الجدر
 ليس عليه القطع في الاحكام
 لجملة الخلق بغير قول
 من كل موضع على تفصيله
 لانه بشبهة مضطلم
 لا يقطع لا اذا لم يبلغا
 فحيث ما طاوعه لم يقطعا
 أو آثر الهوى متى طالعته
 وربما طاوعه اضطرارا
 بها فكيف عنه لا يمتنع
 والحر فوقهم بلا تحديد
 ما أخذ الحر فيه أنفذ

ينفذ فيه ما مضى من حد
وأوجب الربيع وابن جعفر
ان كان من بيت ومن سواه
واطلاق الاصل به المقتلا
وقيل بل في الطير يقطعنا
ويرفع القطع عن اللذ ارسلا
وسارق بهيمة من منزل
وبعد ذا اخرجها فليل لا
وقيل بل يقطع والطعام ان
ومستعير ينكرن العارية
لانه كمنكر الحقوق
وسارق اللقطة ليس يقطع
وسارق هراً وكلب الغير
من حرزه فليل فيه يقطع
لا آتى في ثمن الكلب وفي
لولا يكن سوى حصول الشبهة
ويقطع النباش للقبور
لان ذاك القبر حرزه وقد
كذلك لاحد على من سرقا
وما على الطرار قطع فهو من

فمن يحارين بالتعدي
ذلك في الحر الصغير فانظر
سليل جعفر كذا حكاة
كثل ما الشيخان فيه قالا
ان كان من حرز له تعنا
منه لعدم الحرز فيه مثلاً
ذبحها فيه ولم ينقل
يقطع اذ ضامها قد حصل
ياكاه في البيت به الخلف زكن
فلا يجد عندهم علانية
وليس فيه حالة المسروق
ويقطعن سارق ما يستودع
مقوما بقيمة التقدير
واتى لقطع هذا أمنع
تملك الصنفين خلف فاعرف
لكان كافياً لدفع الحجة
ان أخذ المقدار في المأثور
قيل بأن مثل هذا لا يجد
ما أخرج النباش ثم انطلقا
ياخذ ما في طره ويذهبن

كذلك لا قطع على مختلس
 كأخذ لحاتم من أصبع
 وسارق لمال غائب فلا
 ولبيتيم قيل يقطعنا
 وإن يقل مالى الذى أخذت
 فشبهة تدفع عنه الحد
 وقيل للسارق أن يرجع عن
 والقطع من رصع اليد اليمنى
 وغير هذا للمخالفين
 والخلف هل عليه غرم ماسرق
 قلت عليه ذلك عند ربه
 وإن يمت من قبل قطع أخذا
 وهو الذى يأخذ بالتخلص
 درى به أو نائما ولم يع
 يقطع لو جاء الذى قد وكلا
 أن طلب الوصى فافهمنا
 أو اتى هذا قد اشترت
 كان محققا فيه أو تعدي
 اقاربه من قبل أن يؤلم
 لأفوقه عند أولى التبيين
 إذ قيل فيه غير ما حكينا
 من بعد قطعه وما القول لاحق
 لكنه لا يحكم له به
 من ماله ذلك وعنه انقذا

فصل حد الزانى

والحد في الزنى على أصناف
 فالجلد في البكر بنص الذكر
 أن كان محصنا وذلك أن نكح
 والعقدي كفى قيل في الإحصان
 والحر أن لامة تزوجا
 لأنه بذلك ليس يحصن
 بالجلد والرجم وبالإسلاف
 والرجم بالسنة في ذا الحر
 ثم زنى فرجه هنا اتضح
 وقيل لا ورجحوا ذا الثانى
 كانت للنفع الرجم عنه ملتبجا
 وهكذا مجنونة تمكن

وان زنى بمحرم بالسيف
 في البكر والمحصن هذا عما
 فهذه أصناف هذا الحد
 فمن يكن قد استحق الرجم
 فاعله يستغفر الرحمانا
 ومن يكن قد حده بالجلد
 فانه يرجم والارض غرم
 وقيل في الخنثى اذا تزوجا
 انهما بذاك محصنان
 وقيل لاحد على المجوسى
 حتى تراهم احصنوا من بعد
 وان زنى المشرک ثم اسلم
 والعبد ان اعتق من بعد الزنا
 وقبل عتقه يعزونا
 يجلد نصف الحد خمسين فقط
 واقرأ اذا ما شئت ان احصنا
 وحيثما قد شرع الموصوف
 من ذلك قلنا يجلدن خمسينا
 وانما المذکور والنساء
 وقيل للسيد أن يقيم في

يقتل حده بدون حيف
 يروى عن المختار فيه حكما
 ووضع ذا مكان ذا تعدى
 فقتله بالسيف يعطى الأثما
 قبل ولم يروا به ضمانا
 وصح احصان له من بعد
 من يبت مال الله حسب ملازم
 بمثله خشي بها قد ولجا
 ان زنيا في الحد يرجان
 وعابد الاوثان والنحوس
 اسلامهم فاحكم لهم بالحد
 فالحد بالاسلام عنه انهدما
 فحده فيه اختلاف عندنا
 ان كان بكراً أو فيجبلدنا
 لحسة الحال ترى النصف سقط
 في سورة النساء تبيننا
 فالرجم لا يدخله التنصيف
 إذ مئة في حرنا يقينا
 فيه سواء وكذا الخنثاء
 عبيده الحد بلا تعسف

وقيل لا بل يحتمل الى
وانما يلزم بالاقرار
يقر أنه زنى والرابعة
إن كان قد خلا من الجنون
وانما يؤمر بالتمهل
قال النبي اذ أقر ماعز^(١)
فقال لا لكنني أردت
وجائز قد قيل أن يقرأ
لقوله قوموا على أنفسكم
ولم يعنف النبي ماعزا
وإن يكن أراد يتلفنا
وإن يكن أقر ثم رجعا
وهكذا يقام بالشهود
أربعة من العدول ليس في
فيشهدون أنهم رأوا بلا
مثل دخول الميل في المكحلة
سترأ من الله ألا فليشكروا
ومن آتى فليسترن ما آتى

إمامه إذ غيره لن يفعل
ثلاث مرات بلا إنكار
توجب حده بلامناعه
وعنه في عقله المصون
به مخافة الفساد الخجل
أفيك شيء من جنون غامر
تطهير ما كنت له صنعت
إن كان فله حق أراد ظهرا
بالحق قد أنزله الله لكم
فدل ان ذاك كان جائزا
لنفسه بالقصد يهلكنا
قبل الشروع حده قد منعا
إن شهدوا في حضرة المحدود
جلتهم أتى ولا عيب وفي
شك بأن ذاك فيها دخلا
بهذه تثبت نفس الحجة
ستر الاله والعيوب يستر
وإن يكن عند الامام ثبتا

(١) ماعز: هو ماعز بن مالك ، رجل أقر بالزنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم . اهـ مصنف

فجائز له بأن يَحْتالاً
وجائز قد قيل يهربنا
وإن يكن قد استخف الامرا
وإن يكن من بعد جلده زنى
وإن يكن من ضربه الاول لم
وإن يميت فما على الامام
وإن تكرر الزنى من قبل ان
وحامل من غير زوج قيل لا
يمكن ان تعصب او ان تؤتى
وإن اقوت بالزنا تحدد
من هاهنا او ولدت غلاما
فقتلته فعليها الحد
لانما اقرارها بالفعل
او ان قتلها الغلام دلا
وقوله تقتل بعد الجلد
مناقض لقوله في البكر
لان من أحصن يرجئنا
فمن هناك حصل التناقض
وذلك انها بابنها فلا

بدفعه اذا رأى مجالا
اذا رجا المتاب حيث عنا
كان هروبه لهذا حجرا
فحد ثانيا تعينا
يبرأ فحد اخيراً قد لزم
شيء من الضمان في الاحكام
يحد قيل الحد لا يكرن
نحد من اجل احتمال حصلا
ناثمة او ان تخاف الموت
لانما اقرارها يعد
من رجل زنا بها حراما
إن كان رجم او يكون الجلد
اوجب ذاك لا بنفس الحمل
بأنه منها الزنا حلا^(١)
به اذا لم تثبت بالحد
لا تقتلن به لهذا الامر
والجلد حد البكر قافهما
وتم مانع سواء عارض
تقاد قالمانع فيه حصلا

ولهم أن يجعلوا القتل هنا
 من ثم ما قالوا برأى العصبه
 وإن زنى البائع بالعبيه
 والخلف في بالغة إذا زنت
 فبعضهم يحدها وقيل لا
 ومن زنى بأمة لأمه
 والخلف في الحد إذا ماضيا
 وإن يكن له بها نصيب
 وقيل بل يحده في ذا الموضع
 والحد إن أو طأت الحراما
 ومن وطئ بهيمة يختلف
 وقيل بل يحده مثل الزانى
 وقيل يهتفن من فوق جبل
 ويضمن الناكح للبهيمة
 لأنها يفعله محرم
 بل ربهما بذبحهما قد أمرا
 يقول لا يأكل منه سبع
 وأعجب الشيخ أبا محمد
 وفرعوا بأنه لا يلزم
 ومن وطئ زوجته من بعد

عقوبة لا قوداً مينا
 تقتل قافهمها مهذبه
 كان عليه الحد في القضية
 بذى الصبا هل حدها عنا ثبت
 حد عليها لاشتباه حصلا
 أو لايه الحد أصل حكمه
 ما الكها بوطئها إذ وطيا
 فالحد بالشبهة لا يطيب
 لأنه أتى الحرام فاسمع
 أو غيره أنفسها جهارا
 في حده بالسيف قيل يتلف
 إن كان بكرا أو أختا احصان
 والخلف في اللائط تحويه حصل
 لربها قد قيل كل القية
 البانها ولحمها محرم
 ودفنها مواريا تحت الثرى
 أو طائر إذ منه لا ينتفع
 تحليلها وبعض أهل سد
 ضمانها عليه لكن يأم
 وقائها اختلافهم في الحد

ويلزمه الصداق حقا وهكذا الخلاف فيمن طلقا فبعضهم يدرأ عنه الحد وان أتى في ذلك باستدلال ويلدرأ الحد بهذا عنه ورجل خامسة تزوجا يحد بالدخول لا بالعقد وامرأة تزوجت غلامها وقال بعض العلماء تمزر وان يكن قد ادعت تأويلا وناكح مملوكة قد زوجا في قول بعض العلماء يحد ويلحقن ابنها أباه وماله أن يأخذ الصداقا ومن زنى بأمة ووهبا فالعقر عنه ساقط والحد وهكذا الحكم اذا ما وهبا ومن زنى بامرأة من فوق وقيل لاحد عليه فاعلم ومسقط الحد لاجل الشبهة

ويرجع من أدبا ودقا واحدة جامعها وانطلقا وبعضهم يرى بأن يحدأ فشبهة تشعير باستحلال ونحوه مما يشابهه ويعلم التحريم فيها منهجا لانه زان بحكم العمد بوطئه تمجد عى احكامها ما دون جلد الحد فيما يذكر فحدها يسقط فيما قبلا لها بزواج حازها وابتهاجا وقال بعض ما عليه حد في شرطه الذي به واطاه من زوجها ان طلب الطلاقا مالها العقر له اذ وجبا يلزمه والحق لا يرد ذو الحق للشارق ما قد نها ثوب يحد عند أهل الذوق ويلزم الصداق بالتجهيم بذلك الحائل عند الفعلة

وجامع بين الرجال والنسا
 قيل يحد وأناس قالوا
 ويحبسن قدر ما يدفعه
 وقيل لاحد على من عبثا
 وذاك فعل عندنا محجور
 وهو الزنا الاصغر فيا قبيلا
 وقال بعض ان يكن خاف العنت
 لكنني بهذا لا أقول
 ولا يموت ذو الزنى حتى يرى
 ولعذاب الله في الآخر^(١) أشد
 في حده خلف أتى مؤسسا
 يعزرن وهو المقال
 عن سيء الافعال إذ يصنعه
 بفرجه ولو سنين لبثا
 على الذي يفعله منكور
 فلا نرى قط به تحليلا
 فلا عليه إن ضرورة عنت
 مع أنه عن ماهر منقول
 بعينه الفقر جزاء حضرا
 الا اذا تاب سريعا ورشد

فصل حد القاذف

والحد في القذف لصون العرض
 ان قذف البالغ حراً يجلد
 وذاك بالزنا فمن قد قذفا
 وذكره في سورة النور نزل
 ومثلا الرجال المحصنونا
 وذاك وصف المسلمات طرا
 فقاذف من بالزنا اشتها
 على ولي الامر فيه يقضى
 حدا ثمانين ولا يقيد
 بغيره ليس يحد فاعرفا
 فالمحصنات قذفهن لا يحل
 معناه بالمعة يعرفونا
 والمسلمين غير من تجرى
 ليس يحد لاشتباه خطرا

(١) كذا في الاصل، ولعل الصواب « في الاخرى » - مصحيح

ولا تقول قذفه حلال
ويدفع الحد اذا ما حضرا
ان شهدوا يحد ذاك الزاني
وان هو قد شهدوا ورجعوا
فيضمنون الجلد هما جلدا
وقيل هذا في ادعاء الغلط
اما اذا لم يدعوا فيه غلط
وقيل بل يرجم مثل ما رجم
وليس للمقذوف في الاحكام
ولا يحد قاذف العبد ومن
لانه قد صار حراً ومغفياً
ولا يحد قاذف الصبيان
لانما التكايف عنهم رفعاً
وقذفهم ليس يحل قاعلم
وقاذف الاعرجم والاصم
وقاذف الميت اذا ما طلباً
والخلف ان وارثه لم يطلب
وقاذف الشيطان لا يحد
وقاذف الانسان بالجنى
من قال يالوطي فهو قاذف

وانما الحد به يزال
اربعة من الشهود الكبرا
او جنبوا يحد هذا الجاني
من بعد حده الضمان يقع
ودية المرجوم وقيت الردي
عند رجوعهم بغير شطط
يقاد من يرجع منهم فقط
صاحبه بقوله وما سلم
عفو اذا صار الى الامام
يقذف مكاتباً عليه بجلدن
فيه كلام يشفين المرضا
وقاذف المجنون في البيان
فنعلم ليس كبيراً وقعا
والحد للشبهة لم يلتزم
يحد والاعمى بغير وهم
وارثه فحده قد وجباً
يحد أم لا قافهن وانتخب
اذ عرضه مبتذل يعد
يحد في قولهم الجلى
يحد والاصل هنا يخالف

في نفسه ميل الى سواه
 لانه قد صار عرفاً يعرف
 واللفظ للمعنى يراد لاسوى
 والحد ان قال له يارجل
 يحد من غير خلاف نقلا
 حدين والبعض يراه حدا
 وان يقل سليل الزانيين
 وقيل بل ثلاثة وقبلا
 فمن رأى تعدد الحدود
 وآخرون نظروا لكلهم
 وإن يقل يلزان فجعل الزانية
 والخلف فيمن أنت الذكرانا
 لقوله زانية للرجل
 قيل يحد وهو الصحيح
 وذلك التعكيس لا أراه
 وربما قد يقتضى المبالغة
 وقيل لاحد عليه حيثما
 فحصلت بذاك شبهة وفي
 بفاسق الفرج اذا ماقدفا
 قيل يحد إذ به قد يعنى

ولا أقول بالذى رآه
 منه مراد من به قد يقذف
 ويعرف المراد بما قد حوى
 كقوم لوط أنت عندي تعمل
 وباسليل الزانيين جعلاً
 لانه بلفظه تعدى
 زان يحد هاهنا حدين
 يحد واحداً ففي التأصيلا
 ينظر في تعدد الحدود
 والاول التحقيق عند الفهم
 يلزمه حدان في العلانية
 في قذفه أو ذكر النسوانا
 وقوله زان لاني فاقبل
 لانه في قذفه صريح
 يسقط عنه حد ما أتاه
 لحكمة فيها المعاني بالغة
 لم يأت بالقذف كما قد علما
 هذا لفرء الحد مالا يختفي
 في حله عنهم خلاف عرفاً
 نفس الزنى وقيل بل يكنى

به عن اشياء لها احتمال يمكن ان يراد كشف العورة
ولا يحسد ان يقل يا بغل يمكن أن يراد سوء الخلق
وان يكن في عرفهم قذف فلا لكل قوم عرفهم والهند
ولم يكن على لغات العرب بل كل لفظ يقتضى ما ذكرنا
فحده لاجلها يزال إذ ذاك فسق ان يكن في حفرة
للاحتمال وكذا يا تغل أو انه في الوصف غير متقى
يترك ما عرفهم تحملا بعرفهم قذفهم والسند
ذلك موقوفاً فلا تستغرب ما بين أهليه قذف حجراً

فصل اللعان

وقاذف لزوجته لم يكن وانكرت زوجته ما قالا
وذاك ان الحاكم المنصوباً يقول لا بد لكم من كاذب
وان أبوا دعى الفتى ليشهدا يشهد بالله بأنى صادق
ويلعنن أنفسه في الخامسة وتشهدن بالله بعده على
وغضب الله عليها ان يكن له شهود بالمقال البين
فها هنا حكم اللعان ألا يأمر ذا وتلك أن يتوبا
فليتق الكاذب هل من تائب بالله أربعاً يحمد المشهدا
أربع مرات بها يناطق ان كان كاذباً وهي جالسه
كذبه أربع مرات ولا^(١) فيما ادعاه صادقاً ثم تبين

ينونة ما بعدها اجتماع
 والولد الذي يلاعنا
 وماله يسترجع الصداقا
 وذلك من بعد صلاة العصر
 تقديمها عليه لا يلتم
 قدمه القرآن والنبي
 وغيره يخالف للسنة
 كذلك لالعان للذمية
 ولا لمن طلقها في الاكثر
 ولا لاعى انه لم يبصر
 وراجع عن قذفها من قبل ان
 وهي له وابنها ايضا له
 وراجع من بعد أن يتما
 والابن ابنه ويجلدنا
 وهي اذا ما صدقه ترجم
 وليس في هذا لهم نزاع
 عليه بالام فيلحقنا
 لا استحل ولما قد ذاقا
 في مسجد وقيل بعد الظهر
 عند اللعان بل هو المقدم
 في حكمه وذا هو المرضى
 واللعان أبدا لامة
 ولا لزوجة له صبية
 وليس للعبد لعان فانظر
 صنيعها فحكمه كالمفتري
 يمضي اللعان فعليه يجلدن
 يرثه ويحملن ثقله
 لعانه صارت عليه حرما
 على افترائه بما تعنا^(١)
 وهو من الميراث قيل يحرم

فصل حد الشارب

وشرع الحد علي من سكر
 قالسكر لاشك جنون عاجل
 لصون عقله الا فليشكرا
 فكيف يسعى في جنون عاقل

(١) تعنا أي تعنت - حاشية في الاصل

فشارب الخمر ولو لم يسكر
لان نفس قريبها محرم
وغيرها من الشراب يجلد
لا يعرف الارض من السما ولا
فها هنا يستوجب الحد وما
واللامام ان رأى تعزيره
وان يكن في شرب هذا مستحل
وجلده من أوسط الجلد ذكر
لاتزع الثياب عنه فيه
وقيل ان المصطفى قد جلدا
وجلده الصديق مثله وفي
ودخلت في ديننا أعاجم
وجلده الاربعين ما كفاهم
قال على ان من قد سكر
فاستخرجوا هناك حد من قذف
أعطوه حد ما به قد عرفوا
مصلحة وأصلها في السنة
فالقصر ثابت ولو لم نحصل

يجلد حد شارب في النظر
فاجتنبوه في القرآن يعلم
ان زال عقله ولا يفند^(١)
يعزن ما لديه حصلا
قد كان قبله فليسجن اتسى
بالجلد حتى يترك أموره
عاقبه الامام حتى ينتقل
حد ثمانين على ما قد امر
بل جلده من فوقها يكفيه
في الخمر اربعين جاء مسندا
صدر زمان عمر به أكتفى
فشا بهم في شربها الملازم^(٢)
فشاور الفاروق من لا قام
هذى ومن هذى فانه افترى
له لانه بذاك قد عرف
لو أنه لوقت ما قذفا
كالقصر في الاسفار للمشقة
مشقة فافهم معاني العال

١٥٠ يفند أي يميز - الاصل

٢٠٠ قوله فشا أي كثر بسببهم للملازم للخمر - اه : مصنف

قُتِبَ الاجماع بعده فمن
 وان أبى عن المتأب عزلا
 كذا عن الربيع ينقلنا
 وبقي الاشكال كيف صاغ ان
 جوابه صحابة المختار
 وكان في عصرهم ما نقلنا
 فأنت في ذا العصر ليس يقبل
 هم العدول في الذي قد نقلوا
 وأنت ان خالفت المؤمنيننا
 وان تقل أريد وجه الحكمة
 هم جلدوه أربعين حدا
 فحصل الحد مع التعزير
 ومن طريق آخر يمكن أن
 بل إنه الى اجتهاد القائم
 ومن هناك ووصف فعله اختلف
 فبالجريد قد روى في حال
 وقد روى بالاربعين مطلقا
 وباختلاف هذه الافعال
 وانما الفاروق قد أصابا
 وحيث أن الوجه ما تعينا

خالفه قد قيل منه يبرأن
 إذ خالف الاجماع فيما نقلنا
 وانه الماهر فيما سنا
 يزداد في الحد على ما قد بسن
 ما قابلوا ذلك بالانكار
 في ذاك بحث عنهم فيقبلا
 بحثك فاذهب وهو الكمشكل
 يلزمنا قبول ما قد قبلوا
 وليت ما قصده يقبنا
 فدونك الجواب في المسئلة
 وعزروه أربعين جسدا
 لتشملن مصلحة النكير
 تقول ان ذاك لم يحددن
 مفوض لامثل حد لازم
 عن النبي قد رواه من سلف
 وقد روى بالايدي والنعال
 وبثانين آتى معلقا
 نعرف عدم ضبطه بحال
 وجهها من الحق وما استرايا
 كان التزام فعله معينة

وقطع الاجماع الاحتمالا وصار حجة لنا كلا

باب الجهاد

ان الجهاد لقتال المسلم
به الاله يظهر الاسلاما
ما مثله جهاد نفسه ولا
نعم جهاد النفس فرض لازم
لكن نفعه على النفس اقتصر
فجعله من اصغر الجهاد
فذاك باعتبار ما النفس يخص
ومن هنا قال الجهاد الاكبر
اوسطه الكد على العيال
وهو على صنفين دفع فيه
كذلك من قد قصد البلاد
ومن عليه في طريقه اعتدى
فكل ذا دفع يكون لازما
حتى اخو الدين اذا ما دهمه
ثم ليدافع ما استنطاها
قتالنا من ضل في عمانا
لأنها مصر قد استقلا

للمشركين أو بغاة الامم
فالدين بالجهاد حقا قاما
كسب الطعام للاولى قد كفلا
كذلك الكسب لمن يلزم
فكيف يفضلن جهاد من كفر
قتال أهل البغي والفساد
لا باعتبار ما عليه الذكر نص
هو جهاد النفس عما يحجر
وطلب القوت من الحلال
قتال من لبيته يأتيه
ليظهر الضلال والفسادا
ومن أراد ماله بالاعتدا
فرضا على من كان فيه قاتنا
ينوى خلاصه بأن يسلمه
ويومعن خصمه دفاعا
دفع لجهلهم لما مكانا
ان حل بعضه غداً يتحلا

والغزو ان تخرج انت قاصدا
تشر فيها العدل والاحسانا
يفعل بعض يسقطن الفرض
والدين عذر يسقط الغزو ولا
ومن هنا جبر الرعايا منما
ان كان بالجبر رجا أن يقهرا
وانت ان نظرت سيرة السلف
قد هجر المختار من تخلفا
حتى اذا ضاقت عليهم بما
تاب الاله عنهم فكانا
لانه الى نبوك خرجا
وهدهد عند سليمان وقع
سياسة لاجل حفظ المملكة
مع انه طير ولم يكلف
لكنه مسخر له كما
وانما عقابه في المثل
ومثل ذبح ما يحللنا
ويلزم الجهاد من كانوا عدد
ومن عن الزحف يولى هاربا
الا اذا لفشة تجهزا

دار العدو تظهر الفوائد
وجوبه كفاية قد كانا
والدفع فيه ليس يكفي البعض
يسقط فرض ما عليه نزلا
لغزو والبعض يرى ان يسعا
عدوه جاز له أن يجبرا
تري الجواز واضحا لمن عرف
عقوبة اذ أثر التخلفا
قد رحبت وأظهروا التندما
هذا دليل في الجواز بانا
ووبخ الاله من تولجا
عليه من تهديده ما قد وقع
لو لم يجي بحجة لاهلكه
بطاعة فكيف بالمكلف
قد سخرت لنا المواشي نعمنا
كثل تأديب لنا محلل
ذباحه فليس يشكلنا
نصف العدو وكذا في العدد
يكون بالنار غدا معاقبا
أو لمكيدة القتال أحرزا

يكره للامام أن يباشرا
سياسة لأنه إن قتلا
والمصطفى كان يباشرا
ثم المحاربون صنفان فقط
وهم على صنفين أهل وثن
والكل يدعون الى الاسلام
ان قبلوه فهم اخواننا
فان أبوا قاتل أهل الضم
وان رأى الامام في صلحهم
لأنه ينظر ما كان أسد
قد هادن المختار أهل مكة
ومن يشددن في ذا الامر
في الصدر من براءة قد انقضت
في كل مرصد له فليقتل
فهم السيف أو الاسلام
الا اذا أمن منهم أحد
وان يكن أهل كتاب تقبل
يدعون للاسلام أو للجزية
ان بذلوا الجزية كانت لهم
وان هموا قد نقضوا الذمما

بنفسه الحرب وأن يخاطرا
إمامهم فأمرهم تخلا
لعصمة حته فاعلمنا
صنف على الاشرار منهم قد سقط
وذو كتاب في قديم الزمن
وما به أني من الاحكام
لهم من الاحكام ما كان لنا
لا تقبل الجزية منهم فاعلم
شيئا من القوة جاز لهم
للدين والفتوة حيث ما وجد
فكان فتحا لعموم الامة
يقول منوخ بنص الذكر
أشهرهم يقاتلون قد ثبت
للمشركين للحصار الابدي
وما لهم صلح ولا ذمام
يلغن مأمته ويقعد
جزيتهم على صفار تبذل
أو للقتال ان أتوا بأنفه
بذلك ذمة ولو لم يسلموا
ما بيننا فالحرب فيهم قاما

والكل يسبون إذا ما حاربوا
وقيل لا تسبي ذراري العرب
أما العمانيون فالنسخ ورد
ناسخه قد كان في أوطاس
بقوله لارق بعدها على
قلت وللأخبار قد يحتمل
وأنه لم يبق شرك فيهم
حرب النصاري اليوم بالدواهي
فيأخذون الدار بالخدائع
فما لهم من دعوة علينا
وما الحيات تحمل قاعلم
وحين ما ينهزمون تقسم
يدفع خمسها إلى الامام
لله سهم ثم للنبي
ورابع الأقسام في الأيتام
وفي بنى السبيل في ثلاثة
سهم الاله ثم سهم المصطفى
سهم قرابة النبي يجعل
إنت علموا فهم به أحق
منه يزجون يحملونا

وتغنم الأموال فيمن ناهبوا
وقيل تسبي وهو قول مغربي
عندهم في سبيهم دون السبد
عندهم من بعد سبي الناس
عرب بنحو هذه قد نقلنا
بأنهم قد أسلموا وأقبلوا
من بعدها حتى به قد يحكموا
والكل منا غافل ولاهي
وأنها أقوى من المدافع
وما لهم من ذمة لدينا
لكن بضرب الصارم الخدم
أموالهم غنيمة إذ تغنم
ينفذ في أربعة أقسام
ثم قريب المصطفى الامي
وفي المساكين على التمام
يقسم فافهم في معاني الآية
يجعل في عزة أرباب الوفا
فيهم ولكن عليهم مستشكل
أو جهلوا ينصر منه الحق
وينفقون ثم يخدمونا

كمثل ما كان الرسول يفعل
وما عدا الخمس ففي الجيش قسم
والسهم للراجل والفلول
وقيل من غل يجرنا
والقسم بالقرعة فيها حسن
فكل حكم لذوي الكتاب
إلا الذباح والنكاح فهو من
وذاك في الصلح وأما من حرب
والخلف في الأصول قيل تقسم
وقيل إن شاء الإمام قسما
فهو لأبيه فقط يرجع
قد قسم المختار أصل خيرا
فجعلت للمسلمين صافيه
ومن بنى فيطلب الرجوع
فإن أبي فانه يقايل
من غير أن يغنم ماله ولا
كذلك لا يقبض منهم مدير
إلا إذا كان لهم سلطان
فيتبع المدير والجريح
لذا على كان في يوم الجمل

فيهم وما ائذعوى بهذا تقبل
لفارس السهمان حقه علم
كثيره يحرم والقليل
منها وقيل بل يقاصصنا
من بعد توزيع لها بين
فالمجوس ولكل صابي
أهل الكتاب دونهم يحل
منهم قليل منه ذاك يجنب
وقيل بل تجبس حين تنم
وإن يشا وقفها وعما
فكل ما أراد منها يصنع
ووقفت فارس عصر عمرا
مصلحة على الجميع ماضيه
منه إلى ما يقتضي المشروع
وتقطع الأسباب والوسائل
نسي ذراريه فكل حظا
كذا الجريح ماعليه يجهر
يعدم أو لهم أعوان
بجاز إذ بغيبهم صريح
لم يتبع المدير بل منه حظا

ولم يجز على جريح وعكس
وقاتل الزبير يوماً بشره
نادى مناديه بأن لا يتبع
فأدبر الزبير قبل الواقعة
ولابى الحر مع المختار
يوم قديد إذ لهم جبار
وكان فيها لابی الحر النظر
وكان ابراهيم نهج قيس
ومن رأى أباه في القتال
يتركه يقتله سواء
وان تولى قتله جاز لما
إذ في معاني الذكر واللدان
ولو على أنفسكم فقوموا
ويعقر الكراع والسلاح
ولا ضمان فيه بالاجماع
وذاك ان لم يقدرن عليهم
والحرق للبيوت والاموال
كان طريق المتقدمينا
من ثم أرسل المهنا الامنا
كانوا بها بنو الجنداء طلبوا

في حرب صفين إذا الامرا انعكس
بالنار حيث انه قد حجرة
مدبرهم وأمره متبع
قام له قاتله وتابعه
حث على القتل مع الادبار
رداً ومساءفة المختار
لأنهم مارسهم وقد نظر
برأيه يأخذ عند البأس
جاز له الاعراض في المجال
لانه من قبل قد رباه
يفهمه من المعاني فيها
كغيرهم في الحق هم سيان
والوالدين من هنا مفهوم
يكسر في السعي لما يساح
لان بغيرهم عليه ساع
من دون عقر أو بكسر لهم
فيه اختلاف العلماء بحال
على امتناعه بذنا يفتونا
الى توام يكشفوا ماضنا
ملكاً وبالحية منه انقلبوا

قام لهم والى صحار فهزم
فأرسل الامام من يدعوهم
والتأخرون قد ترخصوا
رأوه قوة على البغي فما
حتى اذا ما أومن الشر منع
لأنهم اخواننا ولهم
ومال أهل البغي لا يحمل
خوارج غلت وصارت مارقه
فحكوا بحكم المشركينا
فعرضوا للناس بالسيف كما
وأمة المختار فارقهم
ووردت فيهم عن المختار
وفيهم المروق يعرفنا
ولم يكن ضم يوم الجمل
كذلك يوم النار أيضاً لم يكن
فعلهم الحجة فيما فعلوا
ولم يكن للعمرين فيهم
لأن خصمهم بالارتداد
تأول السابى لهم يوم دبا
فزعم الغلاة ان هذا

وحرق القائد فيها وهدم
لاخذ حقهم وما يلزم
فعمموا تضييعه ما خصصوا
كان لهم من قوة فلتحسبوا
ما كان قبل ذاك خير ممنع
جميع مالنا كذا عليهم
وان يكن قوم له استحلوا
من دينها صفرية أزارقه
جهلا على بغاة المسلمين
قد استحلوا المال منهم مغنا
وضلتهم وفسقتهم
جملة أخبار مع الآثار
ومنهم لاشك نبرأنا
ويوم صفين وسبي من على
سبي ولا غنم فكيف يقبلن
ونقلهم فيما له قد نقلوا
سبي ولا غنم كما قد زعموا
يدعون لا بالبغي والفساد
وأنكر الفاروق ذاك المذهب
وجه يكون لهم ملاذا

تعلقوا فيه . بنفس الزلل
لا يستوي من كان ذا جهاد
والله مع كل امرء مجاهد
وأنت مأمور به في الذكر
من ينصر الرحمن ينصره ومن
هبوا لربي أنفساً تموت
وأقرضوه أنفساً ساعات
يعطكم مراتباً سنه
موت الشهيد هو الحياة
فاقرأ إذا ما شئت بل أحياء
إن الشهيد يستقل ما جرى
يود أن لو يرجع فيقتل
ما من فتى يود يرجعنا
إلا الشهيد كي يجاهدنا
لو عشر مرات يود القتلا
فمن غزا لو مرة يستوجب
فاستفتحوا الجنة بالسيف ففى
فاسأل الرحمن موتاً فيه
ورحم الله امرء قد سمعا
وما أتى من نحو ذا لم يقبل
وقاعد بين النسا في النادي
بعده بالنصر والفوائد
فقم له ممثلاً للامر
يطعمه فالخلق له يسخرن
يردها لكم فلا تموت
يردها في الخلد خالداً
ودرجات عنده عليه
ذلت عليه عندنا الآيات
وبرزقون ثم ما يشاءوا
من قتله مع ما من الفضل يرى
جملة مرات ليحرز العلى
إلى الدنا من بعد يخرجنا
فيدركن بذاك ما تمنى
لما يرى من شرف للقتلى
بذاك جنة بها يرغب
خلاله جنة خلدنا تفى
أعلا الشهادات بها أرضيه
وقال يارب استجب هذا الدعاء

كتاب القضاء

باب صفة القاضي وآدابه

والفصل بين المتخاصمين	هو القضا من حاكم أمين
حر فليس للرقيق يقضى	وقيل مما حكاه يقضى
وذلك فيما حكاه فيه	ان كان عن إذن الذي يليه
كذلك الاعجم لا يحكم	كذا الاصم ان يقته الحكم
وان يكن يسمع قول الخصما	كان له حينئذ أن يحكما
والخلف في الاعمى فليل يقضى	بينهما وقيل ليس يقضى
إذ لا يكون حاكما من لم يكن	يصلح شاهداً على وصفه
لانما الحكم على الاشخاص	يحتاج للابصار والاشخاص
والمنع ظاهر اذا ما كانا	هناك جبر يلزم الانسانا
أما اذا لم يك فيه جبر	فليس للمنع نخل يعرف
لانما كلامه موجه	في الحكم في الدعوى التي توجه
وذلك كالاقتاء هل من مانع	له من الاقتا بأمر نافع
وقيل من جازت له الشهادة	جاز له الحكم خلا أولاده
فانه لا يشهدن لهم ولا	يحكم وقيل يشهدن ليقبلا
يختار للقضا فتي ذا علم	فما قضى عن ذنبهم ذا حلم
محتسلا للوم عفا ذا ورع	لم يتحركن قط لطمع
	(٢ — ٣٩ جوهر النظام)

مشاوراً أهل الهدى فيما عني
 فمن أحب أنه لم يعزل
 إن السعيد من غيره اكتفى
 فقاضيان قد روى في النار
 قالا ولأن جائر وجاهل
 وذا يدل أن الاشتياء
 وهو وإن كان عظيم الخطر
 وأنه مضلة الافهام
 من ذلك قيل أنه قد ذبحا
 كناية عن شدة الامر به
 وساعة يعمل فيها الوالي
 وليس للوالي ولا للقاضي
 يحكم فيما عين الامام
 ويضمن كناية التعدي
 وخطأ الحاكم يخرجنا
 وما عليه أن يضيفنا
 يضيف الخصمين طراً منصفاً
 كذلك الكلام لا يكلم

يرى القضا فيه بلاء بينا
 لا يستحق للقضا فليعزل
 وذو الشقا من بالهوى تعسفا
 وواحد في جنة الا برار
 والثالث العالم وهو العادل
 أكثر في الناس كما تراء
 ففضله أيضاً عظيم الخطر^(١)
 بل أنه مزلة الاقدام
 بغير مسكين حديثاً وضحا
 وقيل بل كناية عن فضله
 أفضل من قيامه ليالي
 يزيد فوق ما الامام قاضي
 فان يزد فانه يلام
 إن زاد شيء فوق ذلك الحد
 من بيت مال الله يتفدنا
 فان يضيفهم فينصفنا
 أو ينزل الجميع إن تعفنا
 بعضهم أكثر حين يحكم

(١) قوله الخطر: الاول بمعنى المخاطرة والثاني بمعنى القدر—
 حاشية في الاصل

في مجلس الحكم فلا يرد
 لكن يردده اذا ما حكما
 لانما السلام ليس فيه
 وبعضهم أحب أن يعما
 والقاضي لا يفتح للخصوم
 لكنه يلزم حكم الباري
 وقيل في الحاكم لما حكما
 فلا يجوز عندنا ان يحكما
 وان رأى العدل به نحو لا
 ويلزم الحاكم للرعية
 حتى يكون الكل كالاسنان
 وما له أن يقبض الهدايا
 الا لمن كان لهم يهادى
 وان يكن قد قبضوها جهلا
 امساکها عن أهلها حرام
 ان تلفت فمثلها يرد
 وعمر الثاني وهو نجل
 قد أهديت له فردها الى
 قيل له المختار مثلها قبل
 وانها في مثلنا رشاء
 سلام بعضهم اذا ما يندو
 وقيل بل يرد حين سلسا
 اثار بعضهم فيستجفيه
 في رده كقوله عليك
 من حجة في ذلك المعلوم
 لكي يفور من عذاب النار
 لرجل يرى بعض العلماء
 لغيره بضده ليسا
 اليه عما قد أتاه أولا
 يجعلهم في الحكم بالسوية
 اسنان مشط فافهم المعاني
 ان أهديت له من الرعايا
 قبل القضا من صاحب جواد
 ترد للذي يكون أهلا
 أمسكها القاضي أو الامام
 أو قيمة المثل لهم يعد
 عبد العزيز قال لا تحمل
 من كان أهداها وما تقبلا
 قال هدية له حتما تحمل
 بردها طاب له الثناء

والخلف هل يجوز أن يتجرا
وهكذا القاضي كذا الشراة
وكان بعض من شراة عمرا
وكان نجل العاص لم يمانعه
فلزعج الفاروق ذلك الزارعا
هدده بما به يعتبر
وقد روى فيه عن النبي
وان يرد شراء شيء أمرا
كذلك بيعه لما يشاء
كذلك قد يخشى بأن يداهنا
من هاهنا الامام لا يحل
لكن اذا ما بدأوا بالحل
ان نسي الحاكم ما قد حكما
فما عليه فيه من ضمان
وان يكن بصرف شيء قد حكم
فها هنا يضمن والانفاذ
وقيل يجوز رجل في الحكم
هو ثقة يرسله فينظر
فيحكم بقوله إذ قوله

والى الامام بعضهم قد حجرا
لانهم على الورى ولاية
بمصر قام يزرعن وانبرى
بل عرف الفاروق بالمزارعه
اليه ثم غلط التمانعا
سواء كيف الحال فيمن يتجر
لعن فما الجواز بالمرضى
من يشتري له ولا يخبرها
كراهة يدخله الحياء
فيرخص له ولم يزاينا^(١)
بطلب الحل وان قد حلوا
جاز له القبول عند الكل
وما به أقر من قد خصما
إذ ثبت العفو عن النسيان
ولم يكن في الشرع صرفه لزم
من بيت مال الله والانفاذ
لحجة الحاكم عند الخصم
ما كان ثم فيه قد يشتجر
يكون عند الله حجة له

وليس للحاكم والفقيه	زيادة عما تدعى فيه
قد ادعى من ادعى نخيلا	وشربها في ما لنا قد قليلا
فحكم الشيخ فتي محبوب	بالنخل دون الشرب في الوجوب
حجته في ذاك إذ لم يقل	بشربها من مائه المحصل
قبل له فلا يكون الشرب	الا من الماء تراه العرب
قال لهم ليس لنا زياده	على اللعائوي فافهم الاقاده
وليس للقاضي بأن يحكم في	شيء اذا كان له لم يعرف
ولا له أن يتخيرنا	ما شاء من قول فيحكمنا
بل يتحرى العدل فيما يحكم	ويأخذ الارجح فيما يعلم
ان عدم الترجيح فليشار	في أمره الى فقيه ماهر
وليتحر الحق ان لم يجد	لذلك من برأيه قد يقتدى
فانما الممنوع اتباع الهوى	وانما لكل شخص ما نوى

باب الدعائوي

وينظر الحاكم في الدعائوي	في قاصر من لفظها وحاروي
ففي الدعائوي صادق وكاذب	والمدعي فيها هو المطالب
والمدعي عليه مهما اعترفا	قالا امر سهل الزمنه الوفا
وان يكن لذلك ينكرنا	فصاحب الدعوى يبيننا
بشاهدين يثبتن الحقا	أو فيمين خصمه استحقنا
والحكم بالذي هنا قد ذكرا	فصل الخطاب اسمه بين الوري

أوتيه داود النبي المصطفى
أقره المختار فيما رفعنا
لو أعطي الناس بحسب الدعوى
ولا استحل^(١) بعضهم من بعض
فليس للحاكم أن يصدقا
لو كان كالصديق في الفضل ادعى
لو كانت الدعوى على يهودي
وقال غسان سليل الخضر^(٢)
وذاك في المسلم والذمي
ولم يكن في يد واحد ولا
قل به المسلم ها هنا أحق
وكان موسى بن علي حكما
وهو نظير الحكم بيننا وما
لأنه أقرب للانصاف
وأول القولين في التصلب
وراءك وقائد البهيمه
ان على الواحد فيها بينه

وقد مضى عليه من قد سلفنا
فتركه خلاف ما قد شرعا
لكن كل يدعي ما يهوى
دماءهم وما لهم في الارض
خصما على خصم ولو موثقا
في دائق مقاله لم يسمعا
إلا اذا ما جاء بالشهود
مسئلة نذكرها للنظر
تخاصما بينهما في شي
هناك شاهدان فيه قبل
سليل محبوب الى هذا سبق
بأنه نصفان ما بينهما
أحسن هذا عند من قد علما
لجعلنا العدو كالمصافي
أقوى فما المسلم في ذا كالاني
كلاهما ذو اليد في الخصومه
عادلة تأتي بما قد بينه

(١) كذا في الاصل ولعل الصواب « ولا استحل » مصحح
(٢) قوله غسان سليل الخضر: وهو غسان بن محمد بن الخضر
الصلافي يكنى أبا مالك وهو شيخ أبي محمد . اهـ « مصنف »

ان عجزاها استحلها جميعا
فان أباهما واحد فمن حلف
والقول للحى من الزوجين
اذا ادعى شيئا له في المنزل
وقيل لكل واحد يصدق
في آلة الحرب للمقال للرجل
وآلة النساء فقول المرأة
وان يكن قد ادعى ما للنساء
يطلب لكل واحد بحجة
وأعجب الاصل المقال الاول
اذ نكح النساء آلة الرجل
والخصم ان قال عليه لى فلا
وان يقل لى عنده فيلزم
اذ قوله عليه غير عنده
ويمنع الحاكم مالا فيه
وان يكن لاحد الخصمين
لأنها دعوى عليه لم تصح
ورجل جاء لقوم فادعى
وان أهل الارث صدقوه
ليس لهم أن يرجعوا عليه
وقسمت بينهما توزيعا
فهى له حكما وليس يختلف
وهكذا في المناكحين
لكن مع اليمين ان لم يقبل
فما يلائمها لا يطلق
ونحوها وكل ما قد يشتمل
يقبل فيها دون ما بينة
أو ادعت ما أمرها قد عكسا
لم يكفه اليمين عند القولة
لما به من حالة تحمل
كذلك القى اليه ينتقل
يلزمه الحاكم أن يفصلا
سواء ان شاء من يخاصم
من ما هنا يلزم ان يحده
تنازع لا أحد يحويه
فيه يد لا يمنع اليدين
عليه فالتمع لذا لم يتضح
مالا له مع ميت قد ودعا
وفي يديه المال أطلقوه
فما به قد دفعوا اليه

وبعضهم قال لهم رجوع
ورجل قد ادعى في بيت
وقد أتى بشاهدين عدل
حتى يفصلا بأنه سرق
لأنه مات وماتت حبيبته
أو اشتراه وأناس قالوا
لو لم يفصلا كما تقدم
ورجل على فتاة ادعى
فقال الفتاة كان رجلي
فبعضهم يحكم بالزوجية
وقولها كان فليس يعتبر
إذ لم يكن إقرارها صريحا
إذ الأمور تنقضي فيخبر
وامرأة قد ادعت طلاقا
بمحضر منه فقال الزوج
وان يكن قال هي المصدقة
لأنما تصديقها يمكن أن
ومدع زوجته تمنعه
وان تكن قد ردت البيننا
ان حلف الزوج فتحبسنا

لأنه بقوله مدفوع
شيئا له والبيت بيت ميت
ف قيل أخذ ذاك غير حل
أو أنه وديعة قد استحق
لعله نقل ذاك هبته
بشاهدين أخذها حلال
والاحتمال لا يراعى فاعلم
بأنها زوجته مندفع
أو كان زوجي بكلام عجل
حيث أقرت فافهم القضية
وقال قوم ان هذا يعتبر
فكان قولها به مطروحا
عنها بكان هكذا إذ يذكر
من زوجها لتأخذ الصداقا
قد صدقت صح لها الخروج
فلا تصير هاهنا مطلقة
يكون من سواه فيما تنطقن
من نفسها تحلف ما تمنعه
عليه حلفه ليستبيننا
لكي تطيعه وتذعننا

ومن له ورقة قد كتبنا
ثم ادعى تسليمه ذاك الفتى
فالقول قول من عليه الحق
ورجل قد ادعى دراهما
قد كان ذاك فهنا قد اختلف
إذ لم يقر أنها عليه
وهكذا ان قال قد أوفيته
وان يقل على ثم استوفى
فان أتى بينة والا
لانه قد ادعى الوفا.
ومدع ان فتى قد حازا
ان أنكر القابض كان ذابدا
فانه بقبضه أقرا
وكرمة في مال زيد أصلها
كلاهما قد ادعاها أصلا
لانما الفروع تتبعنا
أصولها بذاك فاحكنا

حق بها على فتى قد وجبا
فقال بعضه قبضت اذ أتى
وقيل بل ثانيها أحق
على فتى فقال كان لازما
فقل لا لزوم إذ لم يعترف
بل انها كانت فما عليه
أوانه استوى وقد أعطيته
فيشهدن انه قد أوفى
كان عليه الحق مستقلا
من بعد ان أقر فبا جاءا
مالا له بقبضه قد فازا
في المال بالاقرار منه باليد
ثم ادعى الظلم فما استقرا
لكنها في مال عمرو حشوها
فالقول قول من يجوز الاصلاح
أصولها بذاك فاحكنا

باب البينة

وحيث كان الحكم بالبينة
فحجة شهادة العدلين
يلزم أن نكشف معنى الحجة
مذكرين غير ما عبيدين

ففي شهادة العبيد اختلفا
وما النساء ولو كثرن تقبل
شهادة الثنتين عن شهادة
وقد مضى ما في الرضاع قبلا
وهكذا يقبلن فيما يتمتع
كالقول في المولود حين ينزل
لان فيه القول قول القابله
وهكذا في ثيب وبكر
فكل ذا ونحوه النساء
شهادة العميان في الانساب
ومن لنفسه يجر نفعا
لا تقبله ولو كان ثقة
لانه في حكم من قد شهدا
شهادة الوالد للابن فلا
وقيل بل تقبل والبنا على
هل مال ابنه له فن منع
من لم يرى مال ابنه له يرى
وان يكن عليه يشهدنا
وهكذا شهادة الابن على
وهكذا اذا له قد شهدا

يقبلها بعض وبعض زينا
الا اذا كان هناك رجل
عدل كما جاء بنص الآية
من كون قولها به مقبولا
على الرجال من امور تمتع
بأنه حي فذاك يقبل
وهكذا ان قلن هذى حاءه
أو بالغ بالنم حين يجري
حجته في قولها الاجزاء
تصح لا في سائر الابواب
تدفع قوله هناك دفعا
وان يكن فؤادنا قد صدقه
لنفسه لذا نرد المشهدا
تقبل لو كان فتي قد عدلا
ما قد مضى من الخلاف أولا
يقبلها والبعض عكسه صنع
ثبوتها فيما به القول جرى
فتم باتفاق تقبلنا
والله نقبلها ان فعلا
ففي الجميع تقبلن المشهدا

شهادة الساكن للذ مسكنه
وهكذا العامل والوكيل
خوفا من الليل وليس تقبل
ومن له ضعف فانه يرد
وهكذا شهادة القساق
لو قاوموا في كثرة أهل منى
فمن رضينا من الشهود
وليس نرضى فاسقا في الدين
وقاسق التأويل معا عدلا
وذلك في غير الحدود فاعلم
فانها في الموضعين تمنع
والشرك ملة وقيل ملل
ففي اليهود تقبل اليهود
والمشركون وكذا المجوس
والمشركون من ذوى الاصنام
هذا على القول بأنهم ملل
والاكثرون جعلوهم واحده
فباعتبار ذا العناد جعلوا
ففي الشهادات أرى لا تقبل
بينهم عداوة ولم نزل

مردودة حتى يزبل مسكنه
وكل ما كان له تحصيل
شهادة الخصوم لو قد عدلوا
إذ كان بالحق عليه قد شهد
ليس تجوز قيل بالاطلاق
لانما القبول للعدل هنا
شرط آتى من ربنا الحميد
فكيف نرضاه عن الامين
في دينه فيه خلاف تقلا
وغير ما براءة من مسلم
لما بها من شبهة قد تقع
بينهما الاشهاد قيل تقبل
وفي النصارى مثلهم محدود
والصابئون هكذا والروس
تقبل في مثلهم المسامى
وهو الصحيح لمعان وعلل
لانها لديتنا معانده
واحدة لكننى أفصل
هذى على هذى لما قد يدخل
وذلك في الاشهاد من أقوى العلل

إن كان في الاسلام ليس يقبل
 اني أقول في مقال الاول
 بأن ذاك في الذي تقلبا
 لا يمكن عليه بالقتل كما
 إذ الجميع ملة في الشرك
 هذا هو المراد فافهمنا
 شهادة للرتكب المحرم
 كذاك ذي التهمة والضلالة
 إلا وكيفا كان المجنون
 فانه ينزع عن ويشهد
 ومن يكن قد ظلم الاناما
 فلا يجوز أبداً ماشهدا
 ان الحرام يبطل الطاعات
 وقبل في الولي مهما كثرت
 يصير في عداد من لا تقبل
 شهادة الشاعر وهو من ينم
 يمدح ان أعطي ومهما أحرم
 ومرة يهجو أهيل الدين
 وتارة قد يمدح المناقضا
 والاصل في ختامه قد قالا
 خصم على خصم ألا تفصل
 بأنهم في ملة لا ملل
 من ملة لمة واقلبا
 به لتارك الهدى قد حكا
 يجمع بينهم خبيث الشك
 ولم يريدوا حيث يشهدنا
 مردودة ودافع لمغرم
 وهكذا الخصم وذو الوكالة
 أوليتهم في الصبا مصون
 له كذا الوقف كذاك المسجد
 ما لهم أو أكل الحراما
 به ولو طول الزمان عبدا
 إن لم يتب ويهدم الخيرات
 زلاته وفي الوري قد ظهرت
 منه الشهادات ولا يعدل
 طوراً ويمدح طوراً لم تم
 هجا ففعله غدا محرم
 زوراً لاجل دائه اللعين
 معانداً مكابراً وفاسقا
 في الشعر قولاً فاسع المقالا

ولم أكن أقرض الاشعارا
لانه فعل حرام باطل
وانه قد قال غير الحق
وأحسن الاشعار ما قد كانا
وفيه ذكر النار والجنان
لانه صقالة القلوب
هنا وفي باب الشهادات يرى
معللا ذاك بما تقدم
والحق فيما قاله يلوح
ففي القران قد أتى وصفهم
وانما الفاوون يتبعونهم
فهم يقولون ولما يفعلوا
أكبر مقتا أن تقولوا قولا
أن يمتلي جوف امرء قبحا يرى
في خبر آتى عن المختار
وانه مزمار ابليس ورد
وما أتى من الثنا في الشعر
فذاك في الخالي من المعاصي
بل ذاك باعتبار ما لبغا
وذاك عند قطعه للنظر

ذا ثروة أو ملكا جارا
فاعله عن الصواب عادل
بمدحه لغير مستحق
شرعا ووعظا يردع الانسا
مشوقا للخرد الحسان
من رينها ناج من الكذوب
رد شهادة أنت عن شعرا
من نظمنا فيما قريبا نظرا
وانه من قوله صحيح
بأنهم في كل واد يهيم
والغاوي من خل ويسعونهم
وذاك من أعظم مقت يجعل
ولم تصدقوه منكم فعلا
خيأله من ملكه ما شعرا
وذاك تقبيح لدى الاشعار
فيه فكيف قوله ليس يرد
وفي البيان انه كالسحر
لامثل مدحه لعبد عاصي
من منهج الى المعاني بلغا
عن جائز منه وعن محتجر

لأنما بلاغة اللسان
 فسميت سحراً بهذا المعنى
 وشاهد الزور ولو قد تابا
 لأنه سبحانه قد منعنا
 في سورة النور أن لا تقبل
 وبعضهم يقول إن تاب قبل
 فقله إلا الذين تابوا
 وفي الذي ردت به لا تقبل
 وشاهد الزور ثلاثة قتل
 ومن عليه وإذا ما كانا
 فلا يجوز يتوصلنا
 وأخذه بالزور قيل يحرم
 والكدي قال لا يحرم
 وإنما عليه أن يتوبا
 قلت وما لا يتوصلنا
 مهر البغي يحرم إذا كانا
 وذلك الزاني بطيب نفس
 ما كان طيب نفسه يحل
 وواجب تأدية الشهادة
 وذلك الامام والامير

سأله كالمسح للجنان
 وليس حكمه بهذا يعنى
 لا يقبلن فافهم الخطاب
 ذاك بمنع أبدي شرعا
 لهم شهادة فكيف تقبل
 والرد في الآية قبلها جعل
 يشمل منهم الذين آبوا
 بل يقبلن من ذلك ما يستقبل
 لنفسه ومن له زوراً فعل
 حق لانسان رأى جحدانا
 بشاهد الزور فيشهدنا
 ويحرم المال الذي يسلم
 زورهم حقاً له يحلن
 من فعله إذ ركب الذنوب
 له بغير الأنم يحرمنا
 سببه بينهما العصيانا
 يذله ورغبة في النفس
 ما كان فيه بالمعاصي البذل
 مع الذي طاعته عباده
 والخلف في سواها مذكور

وان يشا حل الشهود من بلد
عليه أن يدفع ما يلزمهم
ولم يكن أجراً على الشهادة
لأنما الاشهاد باللسان
ويكتب الوالى الى الحاكم
وذلك مهاب بعد الشهود
ويرسم ماصح عند ثقة
وجائز تحمل الشهادة
فيحمل الانسان قول الواحد
والحاضرون ليس يحملنا
وذو القضا يحمل عنه ما شهد
فيمضى هذا القاضي ما هناك صح
ان نقص الشاهد في الشهادة
فذلك من قبل انقطاع الحكم
وقال بعض انه لا يقبل
ورجل لشاهد قد وجدا
لانه بنفسه لا يقبل
الا اذا ضم اليه ثانى
وان يكن قد عدل المشهود
يلزمه ذلك وقيل يثبت

ليلا يحملهم بلانكد
من مغرم فيما يؤديه لهم
وانما كان على الوفاة
ان حضروا وليس بالابدان
مع ثقة ماصح في الاحكام
يشهدهم واليه الموجد
يختص بطابع الثقة
عند الضرورات لمن اراده
قال شاهدان منها عن شاهد
عنهم سوى ذو مرض مفي
وذات خطر تسحق وتجتهد
لانهم كرجل فيما اتضح
أو كان منها قد أتى زياده
يقبل منه عند أهل العلم
وأول القولين عندى أعجل
فقط لا يلزمه أن يشهدا
فليس لزوم فيه مدخل
فها هنا الجميع يشهدان
عليه من المدعي شهود
أيضا بتصديق لهم ثبت

وذلك ان قال اصدقهم
وان يكن قد شهدوا فاتهما
فيحلفون انهم ما شهدوا
ولا أقول ان ذاك لازم
ومن يكون حجة لا يتهم
لو كان ذاك واجبا لوجبا
يخلفه أنه لم يحكم
وانت تدري أن هذا باطل
ورجل لرجل قد كتبنا
لا بأس فيه إذ نرى السماعا
ولا يضار كاتب اذا كتب
فذلك التحريج ممن يطلب
يقول لا أبريك حتى تشهدا
ثم الشهادات فمعيان
وذلك ان يطلب منه المحضر
وذلك في النكاح والامامة
ثانيها شهادة التحمل
فيحضر الشاهد كما يحملا
شهادة الشهرة في الانساب

وقيل لا حتى يعدلهم
قيل له بأن يحلفنهما
يباطل عليه فيما حددوا
لانهم حجة من يخاصم
وما عليه من يمين يلتزم
في القاضي والامام حين احتسبا
يباطل عليه في المسلم^(١)
ومثله الذي له يمثله
شهادة بغير اذن وثبا
شهادة حكى بها اجماعا
ولاشهد في القران فتوجب
شهادة الانسان أو من يكتب
أو تكتب الامر الذي قد بدا
شهادة الحضور للانسان
لكي يصح ذلك المقرر
ليثبت الامر على الجماعة
تكون في الحق رفع الخلل
مشهد لهم الى ان يستثلا
ثابتة بين أولى الالباب

كذلك في الموت وفي النكاح
والحكم بالشهرة في الاموال
لانما الاموال قد تنقل
وقيل مما دلت الاحوال
لا سيما ان كان فيه دفع
وظهرت مفاسد في النخل
فكان ذو الظلم يجبي فيقطع
يقول مالى فاذا ما قالا
فكتب الامام للوالى بان
وانه كل فتي قد وضعا
فانحسرت بذلك المفاسد
ارشده الله الى الاصلاح
والخلف في الحاكم هل يحكم في
فقيل يحكن والبعض يرى
لكنه يدفعهم للغير
وقيل ما في مجلس الحكم حري
والحد لا يقيمه بعلمه

ان شهدوا عن شهرة صحاح
ليس تجوز عندهم في حال
من واحد لواحد وتبذل
بصدقها يثبت ذاك المال
مفسدة أولى فأولى المنع
أيام راشد الامام العدل
مال سواه ثم عنه يدفع
ذو الحق مالى قال هذا لا لا
ياخذ بالشهرة فيه ويسن
يدأ على مال أخيه أوجعا
بما رأى ذاك الامام الراشد
فعد رأيا لاولى الصلاح
شيء بعلمه بلا تكلف
بان حكمه بهذا حجرا
وهو يكون شاهداً في الخير
به فحكمه به لن يحجرا
فيه بلا خلف آتى في حكمه

فصل : تعارض البيئات

والبيئات ربما تختلف
فيطلب الترجيح فيها المنصف
(م ٤٠ جواهر النظام)

بينه المسلم حتما ترجح	بينه القمي وهو الاوضح
بينه بصحة العقل فجي	أولى من النقصان عند الحجج
وهكذا قيل شهود العرب	من الولا أولى لاجل النسب
وهكذا بينه الحريه	أولى من الرق في القضية
والرم ^(١) من شهادة الاصول	أولى كذا في الاثر المنقول
بينه الاحداث فهي أولى	من البرات ^(٢) إذ يؤول أولى
بينه الشاري من المقصوب	أولى لما فيه من الوجوب
وبالرضى أولى من التغيير	اذ فيه زاد العلم للتخير
بينه البائع فيما زادا	من ثمن أولى به استزادا
بينه الملك من السبيل	أولى لما فيه من التأصيل
وهو مخالف لما قد مرا	في الرم والفرق أراه عسرا
بينه القرض من الامانه	أولى لما في القرض من ضمانه
وشاهدان شهدا بموت	من غاب عن أهليه والبيوت
وآخران شهدا وأخبرا	بأنه حي فذان اهدرا
إن صح موته بوجه الصحة	حياته لا تثبتن بحجة

(١) الرم عبارة عن وقف لقوم مخصوصين — حاشية في الاصل

(٢) قوله البرات أى براءة الذمة والمعنى : اذا شهد شاهدان

محدثه وآخران براءته قدمت الأولى لان الحديث يؤول أى

محدث — ادمصنف

وشاهدان شهدا بفعل
لا تقبل البينة المعارضه
وقيل في بينة الطلاق
والقطع من شهادة الخيار
وقيل في بينة الشراء
والمدعي ان جاءفا بيينه
فانما الاولى هي الحجة إذ
وان يك الشيء يحوز المدعا
فبعضهم يقول مثل الاولى
لانه بحجتين أدلي
والصلح جائز اذا لم يقع
والخالف في الصلح على الانكار
وبعضهم يثبتته وان وقع
فنقضه لمن يشا يصح
وحاكم أعطاه مدرة لكي
فذاك فعل عندنا ممنوع
كانه عليه قد تقولوا
وعورضت بمثلها في الفصل
والحق لا يصح أن تعارضه
أولى من التزويج باتفاق
أولى كذا جاء عن الاخير
أولى من الرهن بلا مرأ
وعارض الخصم بما قد بيته
المدعي الحجة والضد نبذ
عليه فالحلف هنا قد وقعا
وبعضهم يرى الاخير أولى
يد وحجة فكان أهلا
على حرام فافهم واسمع
فبعضهم يراه غير جاري
على الذي يجهله من قد صنع
لانه كالبيع قيل الصلح
يأتي بها زيدا فجاء بعلي
لانه لغيره مصنوع
من ها هنا نقول فعل حظلا

باب اليمين

ويحلف المنكر إن لم تشهد
يحلف بالله لما عليا
يمينه بحسب اختلاف
وان يك الحق ادعى من قبل
يحلف بالقطع اذا ما قال
وان يقل على أيك مثلا
وان يردها عليه حلفا
والقاضي لا يحلفه بلا
لانه قد قيل إن لم يهدر
وليس للوكيل يهدرنا
وان يكن أهدرها واستمطنا
إن جلف الخصم بغير حكم
بل انه يحلفه الحاكم
ويسع القاضي السكوت ان رضى
وتقع اليمين بحسب ما قصد
خلاف مامر بباب القسم
ولا يجوز أن يحلفنا
وذلك أن يحلف بالتبوير

شهوده أو لهم لم يجد
حق له أو لم يكن لدا
دعواه من قليلها والواقى
سواه قالمين بالعلم جلى
أنت الذى أخنت هذا المالا
يحلف ما علمته مبتهلا
إن له ذاك والا تلقا
أهدار شاهده ان تحصلا
ثم آتى بحجة لم تهر
بينه الايتام قاعلنا
فحقهم باق على من حلفا
لا يجوز عنه عند أهل العلم
أخرى اذا شاء الذى بخاصم
عنه بأن يحلفه المقتضى
حاكمهم لا حسب ما الخصم اعتقد
لان هذا حق خصم يستمي
بغير رب العرش قاعلنا
أو بمساجد أو الصنخور

ويلزم الحاكم أن يزجر من
لان هذا منكر يغير
والنصب في الايمان بالحج وما
وذاك أن يلزم الحالفنا
ولم يجيزوا ذاك بالطلاق
ولم يجوزه أبو سعيد
لكنه عن صحبه قد قلا
وقد حكي العكس عن القوم وقد
وأنت تدري ان هذا غير ما
وانما ذا في قتي قد أنكرا
وانه ليس لها من بينه
كذلك المرأة تنكر الرضا
فان أتى الشهود فيه لزما
هذا الذي أبو سعيد رمزا
وهو لعمر الله غير القسم
كيف يجوزن بالطلاق
ولايعين في الحسود أبدا
وان يكن قذفه أو شتما
يلزمه الاقرار أو يعين
وقيل لايعين في ذا الباب

يسمعه بمثل ذا يحلفن
فما السكوت ان تراءى المنكر
أشبهه جوزه من علما
ان كان حائثا بها تكالفا
ومثله قد قيل بالعتاق
ولم يشر اليه من بعيد
ان لايعين في النكاح مثلا
أعجبه ذاك فهذا ماورد
أراداه الاصل وماقد فهما
طلاق نسوة بها تمكرا
فلايعين هاهنا مبينه
به وزوجها يقول عرضا
أو لا فلا يدرك فيه قسما
بأن فيه حلفا مجوزا
بحالة الطلاق عند الفهم
وانها من حلف الفساق
والقذف والشتم اذا لم يجحد
وجحد الفعل فليل أنزما
وبعضهم ليس هنا يعين
في الرد والنكاح والانساب

كذلك ما كان لربي حق
 وقد أجازوها على من نهما
 والخلف في التهمة في الحقوق
 فقل لا يمين وهو الاكثر
 وبعضهم قيدها بموضع
 فحينما التهمة توجبنا
 وذلك ان تظهر اسباب التهم
 وليس في التهمة رد القسم
 إلا اذا رضى بأن يحلف له
 وما أرى هذا بمن عنه
 وما على الوالد للابن قسم
 وقيل في الام كباقي الناس
 وقيل بل والله بخير
 إن شاء أن يحلف أو يردا
 ولم يكن من حق والديه
 عقنوه بالنعمة حال الصغر
 يجنون من ثماره كل نكد
 ورجل مات أخوه فادعى
 ان له تحليفه إن أنكر
 قيل له تحليفه وقيل

فلا يمين فيه يستحق
 بأنه زكاته قد صكنا
 من كل حق كان للمخلوق
 وقيل بل فيها يمين تذكر
 يستوجب الحبس بها للمدعي
 حبساً فها هنا يحلفنا
 أولا فلا يمين قلدي اتهم
 لأنها عن غير قطع فاعلم
 بأنه يتمه في المسئلة
 شيئاً فكيف الرد يلزمه
 والام مثله وقيل تلزم
 تلزمها اليمين في القياس
 قلدي اليمين لاعليها يحجر
 على ابنه اليمين فيما حدا
 احضارهم للادعاء عليه
 كيف يكون خصمهم في الكبر
 طفلاً وكهلاً ومماتاً ان فقد
 بأن زيدا سمه فصرعا
 والخلف إن خاف ابناً ذكراً
 ليس له ذلك فعي التأصيل

وذاك مبنى على ما في القود
ورجل قد ادعى على عمر
فقال بعد الموت قد نحرته
ان عجز الشهود فليحلف
وحائض تحلف حيث لم
فالحيض لا يمنع ذكر الباري
أهو أحق هاهنا أم الولد
بأنه بغيره حياً نحر
فالقول قول غارم وجدته
بالله قد نحرته بعد التلف
يكن بها شيء يحرم القسم
وان يكن يمنع حظ القاري

باب القضاء في الدماء

وللقضا مواضع وقد مضى
وما بقي منها سوى باب الدماء
وها هنا أذكر ما منه بقي
فقاتل النفس بغير حق
يقتله وليه وان عفا
وان عفا بعضهم فلا قود
لكن عليه دية المقتول
وقيل لا كفارة في العمد
يلزمه عتق فان لم يجد
وليس للاطعام من سبيل
أكثرها فيما مضى وما انتفى
وبعضه^(١) كذلك قد تقسما
كدية وقود لم يسبق
يلزمه ينقاد للحق
عن قتله فلعفو ادنى للوفا
من بعد عفوه يكون لاحد
وهكذا كفارة في قول
بل في الخطا لعظم التعدي
يصوم شهرين بلا تغند^(٢)
لعدم ذكره مع الدليل

(١) قوله وبعضه الخ يعني بالبعض بابي الحدود والجهاد اهـ مصنف

(٢) أي بلا تفرقة بينهما والمراد متتابعاً — اهـ مصنف

وقال بعض العلماء إن اطعما وهو موافق لمعنى الذكر قد ذكر القرآن الاولين ولم يكن اطعامهم قد ذكرا ورجل عشرة قد قتلوا كان عليه لهم يتقاد إما عفوا عنه أو القصاص إن قتلوه كان عن نفس وفي وقيل للاول قتله فقط وقيل بل في قتله أكفاء فان عفا بعضهم لا يقتل من ماله وقيل ان بعض قتل وفي جماعة بشخص فتكوا وذلك لفتك الذي قد وقعا وهم من الساعين في البلاد وهم من المحاربين قطعاً وليس تجزى عنهم قط دية وان يكن تصالحوا من قبل جاز له حينئذ يأخذ ما

اجزاء والاكثر ما تقدمنا إذ لم يكن له به من ذكر وهكذا تتابع الشهورين كمثل ما في غيرها قد ذكرا ثم أراد التوب مما فعلوا فيفعلون فيه ما أرادوا أودية وهو له خلاص تركته باقي الديات فأعرف والباقي في تركته غراما يحط^(١) أولهم وآخر سواء بل لهم الديات عنه تبذل فليس لباقيين شيء قد حصل قيد به جميعهم وهلكوا فدمهم بفتكهم قد ضيعا بين الوري بالقتل والفساد يقتلون لو كاهل صنعاً وان تكن بعدهم مؤديه ترفع الى الامام العدل صالحهم عليه قولاً محكماً

(١) يحط أى يحجل — حاشية في الاصل

لو أنه زاد على الف دية
وان اراد دية من غير أن
لأنما المقتول نفس واحده
وقيل فيه ورواه عنهم
وعلمهم قد شبهوه بالفساد
فهم به لاشك مقتولونا
وهو بما يقبله منهم غدا
ولأرى هذا وإن لم يذكر
وربما توجد فيه مسئلة
وربما يوجد قول برسم
وهو له مخالف قد ذكرا
فذكره من غير ذكر العكس
والخلاف إن صالحهم بأكثر
قيل له ما زاد والبعض يرى
بل دية النفس ومن كان فعل
وفي الحديث إن يزد بعيرا
وإن تكن نائرة بينهم
فعشرة قد قتلوا إنسانا
وتسعة الاغشار من أصل الدية

فان ذاك جائز في التأديبه
يصالحن فدية تلزم
ولا يجوز بأخذن زائده
بدية تلزم كلا منهم
لنفس حيث كان قتله اعتدا
لو رفعوا الحكم الحاكينا^(١)
كثل من يقبل عنهم الفداء
خلافه عندهم في الاثر
منقولة وهي لعدم مشكله
في موضع وضده لا يعلم
في موضع لكنه ماسطرا
يورث عدم عكسه في النفس
من دية بينهم قد أثرا
بأن ما زاد عليه حجرا
فذاك شأن الجاهلية الاول
فذاك جاهلية تعيرا
فواحد بواحد يلزم
وليه يقتل أيا كانا
تلزم من لم يقتل في التأديبه

«١» كذا في الاصل ولعل الصواب «لو رفعوا الحكم الحاكينا» مصحح

تدفع للمقتول بعد القتل وقيل بل اليه تدفعنا
وقيل بل اليه تدفعنا والاول المنسوب للاصحاب
والاول المنسوب للاصحاب وإن أراد دية فتدفع
وإن أراد دية فتدفع وإن رمى بحجر فقتلا
وإن رمى بحجر فقتلا وقصد القتل عليه القود
وقصد القتل عليه القود لانه لقتله قد قصدا
لانه لقتله قد قصدا وقيل إن رماه لا يقاتل
وقيل إن رماه لا يقاتل وذلك مثل ان رما بتظنة
ذلك مثل ان رما بتظنة حكى أبو الموثر هذا عنهم
حكى أبو الموثر هذا عنهم وعمل مبنى الاختلاف ما وجد
وعمل مبنى الاختلاف ما وجد فمن يقل كالحد يسقطنه
فمن يقل كالحد يسقطنه ومن يقل حق فلا يدفع
ومن يقل حق فلا يدفع وإن درأنا القتل عنه لزمه
وإن درأنا القتل عنه لزمه وما الخطأ يوجب قطعاً قوداً
وما الخطأ يوجب قطعاً قوداً يريد أن يرمى سواء فوق
يريد أن يرمى سواء فوق فذا هو الخطأ تلزمنا
فذا هو الخطأ تلزمنا تدفع عنه دية القتل
تدفع عنه دية القتل يقدم الاقرب ثم الاقرب
يقدم الاقرب ثم الاقرب وذلك القاتل مثل رجل
وذلك القاتل مثل رجل

لاولياته بغير مطال من قبل قتله وقتلنا
من قبل قتله وقتلنا والثاني لا يخلو من الصواب
والثاني لا يخلو من الصواب اليه وهي بينهم توزع
اليه وهي بينهم توزع أو بكرة أو بنواة مثلاً
أو بكرة أو بنواة مثلاً عن نجل محبوب كذاك يوجد
عن نجل محبوب كذاك يوجد فهو كمن يقتله تعمداً
فهو كمن يقتله تعمداً ولم يؤثر لم يقد للمامل
لم يؤثر لم يقد للمامل أو ريشة أو نحوها أو خرقة
أو ريشة أو نحوها أو خرقة وهو اليه مال فيما يفهم
وهو اليه مال فيما يفهم هل ذاك كالحدام الحق عهد
هل ذاك كالحدام الحق عهد بشبهة والحد يبرأه
بشبهة والحد يبرأه بذلك والحقوق حتماً تدفع
بذلك والحقوق حتماً تدفع ان مات منه دية متممة
ان مات منه دية متممة لانه لقتله ما قصدا
لانه لقتله ما قصدا عليه أو مات به حين مدع
عليه أو مات به حين مدع عشيرة القاتل تدفعنا
عشيرة القاتل تدفعنا عليه بالتوزيع في التأجيل
عليه بالتوزيع في التأجيل وهكذا حتى يتم النسب
وهكذا حتى يتم النسب منهم فلا يزيد في الغرم الجلي
منهم فلا يزيد في الغرم الجلي

لكنه يزيد بالكفارة
جناية المجنون والصبي
لأنها من غير قصد تقع
ولا يقاد والد بالولد
ولا يقاد مسلم بذمي
ولا يقاد الحر بالعبد ولا
ولا يقاد ذكر بأنثى
وان أرادوا قتله بهائم
لأنها في النصف غرم الرجل
وذلك في نائرة ان قتل
وتقتل الانثى بأنثى وكذا
وعشرة من العبيد قتلوا
ويغرم من سادة الباقينا
لكن هنا تقسم نفس القيمة
وقيل مهما فتكوا فالقتل
وحيث ما يتمتع القود
لأنما الزوجان لا قصاصا
وقد يقاد بعضهم لبعض
ولا قصاص في العظام والبصر
ووارث بالجنس لا يقتص

وقد مضى ما فيه من عبارة
من الخطا والاعجم الغي
فهي على أهلهم توزع
لان هذا مانع لقود
عند أولى الحق وأهل العلم
يقاد أعجم اذا ما قتل
الا مع الفتك ولا بالحنثي
ان يدفعوا الفاضل بما قد غرم
والنصف مردود الى المقتل
وان يكن بالفتك لارد ثبت
عبد بعبد فافهم المأخذا
عبداً فواحد به يقتل
تسعة أعتار كما حكينا
وما مضى تقسم نفس الغية
على الجميع وهو قول عدل
يتمتع القصاص وهو أبعد
بينهما في الجرح حين غاصا
في القتل مع رد عليها يمضي
والسمع مهما قصصا عن القدر
لانه بذاك لا يختص

بل القصاص لذوى السهام
 وقيل لا قصاص أيضاً للرحم
 إذ قيل ليس للنسا من قود
 ولا قصاص ان عفا ويلزم
 وان عفا المجروح عما صنعنا
 ولا يصح عفو ان بخطا
 فدية لاهله مسلمه
 ولا قصاص في الجراح قبل ان
 ولا قصاص لصبي لا ولا
 فلا له ولا عليه حتى
 وقاتل من بعد عفو يقتل
 وقاتل من بعد أخذ الدية
 ومثله القاتل في الامان
 وهم من الساعين بالفساد
 وان عفا البعض فما للبعض
 وقيل بل بالعفو يسقطنا
 يوجد هنا في شروح النيل
 والخلف ان عفا عن القتل ولم
 وان يكن عنه الى الغرم نزل
 وان يكن عن قتله لم يعفوا

والعصبات قيل والارحام
 ولا لذى السهام طراً يلتزم
 وقيل بل لمن في التقيد
 ان بطل القصاص ارش يعلم
 فيه بعدم عفو قد وقعا
 قد جرحوه اذ لاهله الخطا
 من آية في الذكرجات محكه
 يبرأ من جراحه ويعرفن
 من قود عليه قادر العلالا
 يبلغ مبلغ الرجال بتا
 حداً وليس العفو عنه يقبل
 كله يقتل للتصديده
 فقتلهم حد على الانسان
 قتلهم فرض على العباد
 من قود بل دية يستقضى
 حق الجميع عنه فاعلمنا
 لكنه خال من الدليل
 ينزل الى الغرم قبل غرم لزم
 فيها هنا الغرم له قطعاً حصل
 ومات قبل القتل فيه خلف

قيل له من ما له الغرم وقد
 كان له عليه دم فذهب
 والمال لوارث ليس يترك
 ما كان في النفس فلا ينتقل
 ذلك الذي يكون في ذمته
 نعم ولو عفا فم ينتقل
 هذا هو التحقيق للاخير
 ورجل رأس ميت قطعاً
 لكن عليه دية تؤدي
 وفي الخطأ ليس عليه أبداً
 وإن يك للميت عبداً أهدرا
 لأنه مال وليس المال
 ورجل من بين قوم قد رمى
 فانه في الحكم لا يلزمه
 وفي الخلاص لجميع القوم
 وأخذ غرمه إذا أقرا
 وسامع من يتأمرونا
 وانه يعرف من سيقتل
 وإن يكن قصر عن انذار
 إن قتله هل عليه تلزم
 يقال لا غرم له حين اقتد
 فهو كمن له بعير فمطب
 ذو السم شيئاً منه حين يهلك
 للمال لكن غيره ينتقل
 بموته يصير في تركته
 لئمة وبعده في المال جعل
 والاول الموجود في الكثير
 فلا عليه قود قد وقعا
 عنه اذا ما كان ذلك عبداً
 غرم بل الغرم اذا قعدا
 عنه وإن كان بعد خطراً
 من حرمة الحر علا ينال
 فيمن رمى اصاب شخصاً ميبها
 حتى يكون منهم يعله
 يلزمه من دية وسوم
 به لاهله حلال يطرا
 بأنهم غداً سيقتلونا
 عليه أن ينذره أن يفعلوا
 فانه ييؤ بالاوزار
 دية فيه خلاف يرسم

فبعضهم يلزمه والبعض لا
 لانه يمكن ان يكونا
 وان درى بأن قتلهم يحق
 ان أمر السيد من قد ملكا
 فهو على السيد مأخوذ به
 والمأشيان انهما قد مدعا
 يضمن كل منهما لصاحبه
 وامراتان يتطاحنان
 زل العصا من الرحى وقتلا
 وراكب بهيمة في يده
 فضا من لما أصاب وهو في
 وضارب بهيمة قد ركبا
 فقتلت ان كان بالمقدم
 مقدمهما كسبه والمؤخر
 ورجلان في الطريق اصطحبا
 فانهزم الآخر عنه فقتل
 ولا ضمان إن يكن لمذر
 وطارح على أخيه عقربا
 فسوم عدلين عليه وهو ما

يلزمه حيث احتمال حصلا
 أولا يكون فعلا مظنونا
 له قللا نذار ليس يستحق
 بقتل إنسان ومنه هلكا
 لانه أمره بضربه
 بعضهما الآخر ثم انصرعا
 ما كان فيه اثر من ضاربه
 على رحي ويتعاونان
 واحدة يضمها من عقلا^(١)
 رمح وقد تغللت من عنده
 باب الخطأ بحسب حكما فاعرف
 يضربها يريد منها تذهبها
 فضا من أولا فلا غرم أعلم
 من جرحها وذاك جرح يهدر
 أتاها من يقتلن من صحبا
 يلزمه الضمان فيما قد نقل
 فواره عنه باصل الامر
 فأثرت فيه الضمان وجبا
 نذكره فيما يليه فافهم

(١) يعني المائلة حاشية في الاصل

وذلك ما قد يقتضيه النظر
وقيل عشرون من الفراهم
بل ثلث الغرم وقيل نصفه
ان تنظرن دية المؤثر
وتخرجن ثلث المقدر
وامرأة قد سقت الفراء
فمات لا يلزمها قتيل
قلت ولكن ينبغي أن ينظرا
أم غير قاتل فاما الاول
لأنها سقت قاتلا ولو
وان يك الفراء غير قاتل
وقيل من حائطه قد مالا
ان وقع الحائط فوق عمرو
إلا اذا كان له تقدما
وان يكن لم يتقدما
لكنه يضمن عند ربه
ورجل على الطريق أشرعا
ورجل قد أشرع الجناحا
وباع ذلك البيت ان المشتري
وانما يلزم ذلك المحدثا

من عارفين باللسا ان نظروا
سومها وذلك غير لازم
وقيل ما بينهما وكشفه
من يده أو أصبع أو ذكر
أو نصفه على اختلاف النظر
مليها شاة له الشفاء
إذ لم ترد أن يهلك السليل
فما سقت أقاتل قد أثرا
فحكمه قتل الخطا إذ تفعل
لم تعلم فالغرم فيما قد أثرا
طبعا فليست ها هنا بقاتل
على طريق ليس عنها زالا
فليس فيه من ضمان يجري
في صرفه فبالضمان حكما
فليس بالضمان يحكمنا
إذا راه مخطرا في دربه
خشبة يضمن ما قد صرعا
على الطريق ظنسه مباحا
من غرم من يصيبه هذا يرى
لانه على الطريق أحدثا

والعبد ان يؤذن له في المتجر
تقدموا عليه وهو قد أبى
أصاب إنسانا على عشيرة
وما جنى ييسره بحكم به
ورجل قد قتل المدبرا
وقيل بل خدمة من قد دبره
ومن رمى عبداً ولكن حررا
يقتض منه إنما المعتبر
ودية الانسان باعتبار
قائمة من ابل تلزم من
على تفاصيل بها مفصلة
وهكذا يلزم أصحاب البقر
والغرم الفان على اهل الغنم
والف دينار على اهل الذهب
والاصل قال مائتا مثقال
وذاك باعتبار وزن الدار
وعشرة الآلاف حد الدية
وبعضهم يزيد بها الفين

ومال من ذلك بعض الجدر
من صرفه ثم الجدار انقلابا
سيده توزيع تلك الدية
في نفس ذاك العبد عند المنتبه
يلزمه ثمنه مدبرا
حتى يموت أو غنى من أجره
من قبل أن يصيبه ما ذكرنا
وقوع سهمه كما قد أثروا
أموال قاتليه في المقدار
أمواله ابله في دفعه
من العشار ومن المعطلة
بمأى بقرة غرما شهر
وذاك لتيسير فيما قد غرم
وكل دينار بمثقال وجب (١)
مقدارها من النضار العالي
مثقاله عن خمسة للدار (٢)
دراهما في حق أهل الفضة
وذاك لاختلافها وزنين

«١» وجب أي ثبت — حاشية في الاصل

«١» أي للستبة ما خوذ من دري بالشيء اذا علم به — اه مصنف

لانما الفراهم القديمة
 فبعضها العشرة عن اثني عشر
 ودية المرأة نصف الرجل
 لانه مضاعف عليها
 واحكم على من اذهب الجماعا
 وهكذا الحمل اذا ما اذها
 ودية كاملة في البول
 والبيضتان فيهما قيل الفدية
 وهكذا قد قيل في اليدين
 ونصفها يلزمه في الواحد
 وربعا في ركة قد كسرت
 ودية تلزم في العينين
 والنصف في واحدة ان ذهبت
 والسمع مثلها اذا ما ذها
 ودية كاملة في الكل
 والنطق فيه دية تماما
 كذلك اللحية ان لم تنبت
 ولطامة الوجه اذا ما أثرت
 لها بعير ان تكن في رجل
 ونصفه ان لم تؤثرنا
 مختلفات وزنها والقيمة
 فاجمع بهذا القولين في حد القدر
 في النفس والجروح والتعطل
 في كل حال ثابت لسيها
 من رجل بدية اجماعا
 من الفتاة دية قد أوجبا
 ان لم يكن مستمسكا في قول
 كاملة اليهم مؤديه
 ومثلها قد قيل في الرجلين
 منهن لا يستوجبن زائده
 وجبرت شلاء حين انجبرت
 كاملة كذلك والاذنين
 وبصر العين كمثليها ثبت
 من جانب فتصفها قد وجبا
 كذلك الشم بهذا المثل
 والحاجبان فاعرف الاحكاما
 وشعر الرأس كذلك اثبت
 أصابع الكف بها قد ظهرت
 وان تكن اثني فنصف الجمل
 في رجل فافهم هديت عنا
 (م — ٤١ جوهرة النظام)

دامية الرأس لها بعير
 مؤخر الرأس وباقي الجسد
 وطاعن بأبرة انسانا
 وهكذا ان كان بالسلافة (١)
 وإن يكن مبلغها قد علما
 لأنما الجروح في مراتب
 قباضع تزيد فوق الدامية
 وملحم تزيد فوق الباضعة
 وهي التي تعرف بالسمحاق
 فأرشها أربعة بعرا
 وذلك كله اذا ما بلغت
 وإن تكن قد نقصت عن ذاك
 كذلك إن زادت يقدرنا
 ونصفه يكون للثني وإن
 وإن تنقل عظمها فصيره
 وذلك إن في مقدم الرأس فقط
 وثلاث من دية معلومة
 ورجل لرجل قد ضربا
 حتى آتاه سبع فأكله

وضعفها في وجهه يصير
 نصف مقدم لرأس فقد
 دامية تحسب حيث كانا
 لجهل ما زاد من الصفات
 مرتبة فحكها قد لزما
 وكل واحد بارش واجب
 بضعفها ولم تكن مساوية
 بعيرها وهكذا المتابعة
 جراحة تبلغ قشراً واقى
 وخمسة إن أوضحت عظامنا
 راجبة طولاً وعرضاً وثبت
 فأرشها بقدرها هنا كما
 زائدها إن زاد فافهمنا
 قد هشت عشرة لها زكن
 خمسة عشر والجميع أبعره
 وضعفها في الوجه تعطى مقتسط
 تكون في الجائفة والمأمومة
 ضرباً وجيعاً وبه قد عطبا
 كان على الضارب ما قد فعله

وما عليه غرم أكل السبع
قلت فإن كان بضربه احتبس
وامرأة قد ثقت للابن
فما عليها قيل من ضمان
لكنه لا ينبغي بفسير
وان يكن بمنعها تقدما
لا يلزم الارحام عقل غير من
لانهم اذا يكونوا عصبه
وعصبات المرء يعقلونا
وكل مولى لاثام فهو من
وكل من اعتقه النساء
وليس للزوج نصيب منه
وقد مضى بأن لحمة الولا
وكل ميت ليس فيه أثر
وانما الحكم بها فيمن وجد
فانه يلزم أهل البلد
خسون يحلفون ما قد قتلوا
وما على الغائب والصبيان
ولا على الغريب والنساء
وتلزم الوالى والاماما

إلا إذا أسلمه له فعي
يديه إذ كان لاجله اقترس
أو ابنة لكن بغير إذن
لانه تثقب الاذنان
إذن أيه وهو فعل خير
فثقت يلزمها أن تفرما
كان زنيا فهناك يلزم
له لكونه خلا من مقربة
ما قد جنى لا كل الاقربينا
أنفسهم يعقلهم ويعقلن
لقومهم يرجع الولاء
إن لم يكن مال يورثه
كلحمة الانساب حيث اتصال
فما به قسامة تؤثر
ميت عليه أثر بين بلد
قسامة بحدها المحدد
ولا لهم علم بما قد فعلوا
ولا على العبد والعميان
ولا المجانين ولا الزمنا
قسامة كغيرهم تماما

وتلزم القاضي لانه احتمل وإن تكن رجال تلك البلد
 قيل تضاعف اليمين فيهم وبعد ذاك دية مسلمه
 إذ اليمين تسقطن القودا إذ لا يضيع دم مسلم هدر
 وذاك حيث لم يصح الفاعل ويقبل العدلان من أهل البلد
 ولا يقال دفعوا لمغرم لبعده عن تهمة الشهود
 وقيل بل ثلاثة فصاعدا وإن يكن وليه قد اتهم
 فتبطلن هاهنا القسامة وليس في المملوك والبهائم
 لانه مال اذا ماعرفا كغيره بأن يكون قد قتل
 أقل من خمسين عند العدد إذ دون عدها فلا يجزيهم
 لاهله عليهم متممه والغرم لازم عليهم أبدا
 ودمه ما يدينهم قد اشتهر فان يصح يؤخذن القتال
 ان شهدا بقتله على أحد عنهم فان مثل ذا لم يلزم
 ومثله أشياء في الموجود للاحتياط فافهم المقاصدا
 بقتله شخصا له قد اتزم وتنصبين بينها الخصامة
 ونحوها قسامة المخاصم فاعله يؤخذ منه بالوفا

تم الجزء الثالث من جوهر النظام في الاحكام ويليه إن شاء الله

الجزء الرابع في السنن والآداب وحكم أولى الالباب

والله الموفق للصواب والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

جواهر النظام في علم الأديان والأحكام

تأليف

العالم العلامة الشيخ
عبد الله بن محمد السالم

الجزء الرابع

الطبعة الأولى

١٣٤٤ هـ

الطبعة العربية بمصر

الجزء الرابع

وقد وعدنا أول الكتاب أن نذكر الباقي من الابواب (١)
والحر من يفي بما قد وعدا وذلك في الايمان شرط عهدا
وتلك ابواب بها قد ذكرنا أشياء شتى حكما وعبرا
مع سنن سنت ومع آداب في النفس أوفيهامع الاصحاب
وضبط ألفاظ وتفسير آخر وذكر أحكام اليها يعتبر
وقد جمعت حكما تفرقت في سائر الابواب منه علفت
جعلت كلا مع مناسبيه حتى ترى السليل مع أييه
جعلتها كما ترى أبوابا لتستميل نحوها الالبابا (٢)

(١) قوله « أول الكتاب » وإنما كان ذلك آخر كتاب اصول
الفقه ، وذلك قوله :

وما هنا قد بقيت ابواب تأتي بها إن كل الكتاب

(٢) قوله لتستميل نحوها الالبابا أي يكون ترتيبها على هذا
الحال سببا ليل العقول اليها فيحصل للسامع منها الفوائد واستمالة
القلوب اليها لهذا المعنى محمود بخلاف طلب استمالتها الى المؤلف
فانه فان ذلك واليأذ بالله مذموم لانه حظ عاجل يطلب بامر
دني وفيه النهم المتصوص في من طلب العلم ليصرف به وجوه
الناس اخيه

« حاشيتان في الاصل »

باب العلم

العلم الهام من الحميد
 وعنده التعليم كالنبات
 وتخالف الشيخ أبو محمد
 ولا أرى الخلاف في هذا الباب
 فليس للجهد بنفسه أثر
 ولم يك الهام دون كد
 فكل واحد من الشيخين
 وإن قل خلاصهم قيم الأهم
 كم قد رأينا من قتي مجتهد
 وآخر لم يقر إلا البعض
 وقال بعض من أولى العلوم
 أولها قلب به يفكر
 ثم بيان المعاني صورا
 عليك بالعلم وبالأكثر
 فالعلم خير منه من قد حله
 وثلاثة قد قيل في الإسلام
 وكل عز لم يكن بالعلم
 ومعدن التقوى قلوب العلماء

في مذهب الشيخ أبي سعيد
 لتدخل للتلقيح والثبات
 فقال بالجهد ينال فاجهد
 ينفى لغير اللفظ والخطاب
 من غير توفيق وإلهام صدر
 في الشرع ينفعن المستعد
 جاء بوجه وهو ذوجهين
 من دين فالام إلهام الحكم
 وهو بياب منه لما يسعد
 وهو يفيض للمشكلات فضا
 ثلاثة مطالع العلوم
 ثم لسان ناطق معبر
 يفهم من قد قرا أو نظرا
 منه تكن من جملة الأخبار
 والمثال خير منه من قد بذله
 موت أخى العلم بلا التمام
 مصبره للذل والتعبي
 قد عرفوا فالترموا ما لزما

فهم وان عهم الفناء
ومن عدام فهم أموات
والمؤمنون وصفوا بالاحياء
ثلاثة بمكة عبادله
وهم قتي العباس وابن عمرا
ولم يكن لابن الزبير أثر
وأكثر النقل مع الاصحاب
ونقلوا أيضا عن ابن عمرا
ونقلوا عن أنس كثيرا
سبعون بدر ياحوى ما عندهم
وأهل النهروان كانوا طرا
قال على قد قتلنا الفقها
شهادة الخصم لخصمه فيا
كذا أبو بلال المفضل
كذا صغار وكذا جعفر
هم تابعون أخذوا عن صاحب
وبعدهم من علماء البصرة
منهم أبو عبيدة قد أدركا
كذا أبو نوح كذا ضمام
وبعدهم الى عمان انتقلا
بما روينا عنهم أحياء
وان يكونوا بيننا ما ماتوا
فهم لاجل الامثال أحياء
قد عرفوا بالعلم والمساءلة
وابن الزبير هكذا قد ذكرا
في كتبنا بل صاحباه أثروا
عن نجل عباس القتي الاواب
ونجل مسعود لديهم شهرا
وغيره قد أثروا تأثيرا
جابرنا وقد وعي وقد علم
قد عرفوا بالفتها والقرا
منا وأخبارا لدينا نبها
لها شهادة تزكي أتقيا
وصحبه الكرام علما حملوا
ونجل ذكوان ومن قد ذكروا
محمد صلى عليه وبني
من زاد ذكرهم على التسمية
من كان جابر هناك مدركا
كذا الربيع كلهم أعلام
وضربوا في الانتقال مثلا

بطائر فرخ في العراق
كذلك أيضا طار نحو المغرب
كذلك نحو اليمن للبارك
وخراسان وفيهم علما
بدا غريبا وسيرجنا
ان غلب الشقا على سفيه
والعلم قال سيد الانام
وانه يزيد أهل الشرف
وعلم أصحاب الغنى جمال
ويسأل العالم مثل الجاهل
ويلزم الانسان أن يعلم
لقول رب العرش قوا أنفسكم
وباداء اللزمات تنقي
من كان ذا علم ولم يزددهدى
وان خير العلم ما قد دخلا
وشره قد قيل ما خلفنا
وذلك علم لم يرد به سوى
وان يكن اراد بالتأثير
صدقة دائمة تجري له
جزى إله العرش بالجنان

ولعلم طار بانطلاق
قامتلات بالعلماء النجب
فاتضحت أرجاؤه لئسالك
والآن من غالبها قد عدما
كما بدا والله يخلفنا
أبدى تنطعا على الفقيه
هو عماد الدين والاسلام
حظا عظيما دون ما تكلف
والمقترين ثروة ومال
لكنه يحفظ حفظ العاقل
أهليه من دينهم ما لزمنا
نارا وأهلكم فقوم معكم
وذلك بالتعليم حقا يلتقي
يزيده من ربه تبعدا
عندك في القبر اذا خل خلا
ارثا وبالجمل له حصتنا
جلب قلوب الناس حبا وهوى
وجه الاله فاز بالاجور
إذ صار جل العلماء عباله
أهل الهدى والعلم والبيان

إذ اثروا لخلقهم الاثارا
 والمرء مجزى بما قد عملا
 فكن ملازما لصالح العمل
 والورع الحامى وعاء العلم
 فانه ان خرق الوعاء
 واسأل أهيل العلم قالسواء
 قد جاء فى الامثال ان لم تدر
 وانه لا شك من تعسفا
 بغير علم فاته التوفيق
 فكن محافظا على الاصول
 فتقبل المقبول منها وترد
 فالمؤمنون يرفعون درجه
 وفضل أهل العلم ليس يحصى
 مدارج العليا لأهل الدين
 فاعمل بما قال أولو العلوم
 فانهم أدلة لخلق
 وان اردت النعت بالنباهة
 تكلموا فى العلم ما لم ينزل
 ان نزل الفخر من الانام
 زماننا صعب على من علما
 تلوح كالبدر اذا استنارا
 ان كان خيرا أو بشر حصلا
 فالعلم لا ينفع ان كان خلل
 فحاذرن من كسره والتلم
 لا شك يذهبن منه للماء
 نصف العلوم هكذا يقال
 ولم تسائل كيف أنت تدرى
 مذاهب الاشياخ ممن سلفا
 وانه بذلك حقيق
 تعرف وجه ذلك المنقول
 ما كانت باطلا بعلم وسند
 والعلماء فوقهم معرجه
 ولا بعد أبدا يستقصى
 مجالس الاعلام للتبيين
 تنج من النار ومن محمود
 من ربهم على طريق الحق
 فلا تجالس لذوى السفاهة
 فخر من الجلاس أهل الحفل
 أو المرأ كفوا عن الكلام
 إذ جاؤوا فيلمان قد ظلموا

وهكذا صعب على الجاهل والله رب العرش نستعين
من طلب العلم فقد تكفلا طوبى لمن كان له معها
إن تثبت أن ترزق علما نافعا عليك بالقرآن والتفسير
يفض معنى الآى كل فض ثم حديث المصطفى المختار
تأخذ من صحاحها ما أمكنا ولم يكن احيا علوم الدين
بل فيه مالا يأمن الانسان قد نقل الموضوع من أخبار
من غير تبين لما قد وضعنا وفيه ما يخاف الصوابا
وغاص في علوم أهل الفلسفة نعم حوى كشف عيوب النفس
فبين المهلك من خصاها وبين المنجي بما لم يسبق
من هاهنا أتت عليه الأصل ولم يكن كتاب الاستقامة
ان يركبوا ما ليس بالحلال على التقى فانه المعين
خالقه برزقه تفضلا فانه يكفى لما أها
تجده يوم الحساب شافعا تأخذه من عالم تحرير
يوليئك من نضيجه والفض وبعد بطيب الآثار
وتلق من ضعاها المستهجنات بجامع لنا علوم الدين
من ان يصيبه به خسران وذكرا للضعيف في الاسفار
فيتقى ولا ضعيف سمعا في الاعتقاد فافهم الخطايا
فلم يجد الى الخروج مزلفه كشفاً بليغاً قد خلا من لبس
وذكر العلاج من أحوالها اليه في تفصيله المنق
إذ منه داء النفس قد ينحل بجمع ديننا ولا أحكامه

لأنما صنعه المصنف
 بالغ في انكارها وأطنبا
 فقد ما يخص تلك المسئلة
 فحصل المطلوب منها فاستحق
 خزائن العلم لها السؤال
 نقصان أرض الله موت العلما
 والعلما إن فسدوا أشر
 لأنهم للناس قادة فما
 أما الموفقون يهتدونا
 ولا يزال العبد من مولاه
 ما لم يكن يخدم بها خدما
 قالويل كل الويل فيما عندنا
 طوبى لمن من سكرة الغي صحا
 ومن أذل الناس عالم جرى
 وقيل من بعلمه تشجعا
 ومن يرد به الاله خيرا
 وقيل من عاش أخا تعليم
 ويحسن التعليم بالانسان
 والله مع كل فتي مجاهد
 والعلم فحل لا يطبق حملا
 لرد بدعة هناك تعرف
 مستطردا في العلم حيث انقلبا
 قواعداً لم تبق قط مشكله
 حسن الثنا بما به فيها نطق
 مفتاح ما فيها به ينال
 وزينة الارض هموا لتعلما
 من غيرهم وفعلهم أضر
 جاؤا به يتبعهم أهل العمى
 للحق والباطل لا يرضونا
 ذا قرينة بالفوز ما أولاه
 أبعد من قرينة مذمما
 لعالم أسكره جب الدنا
 وتاب من غروره وأصلحا
 عليه حكم جاهل تكبرا
 فهو كمن بعلمه تورعا
 فقهه في الدين كن خيرا
 مات أخا علم وذا تعظيم
 ولا يخص ذاك بالازمان
 بالعون والتوفيق للفوائد
 له سوى من كان منا فخلا

وقيل ان رأيتم الفقيه
 فانهوه ان ذاك لص
 والعلماء على العباد أمنا
 ان خالطوا خانوا به الرحمانا
 فهم اذا متهمون في الوري
 وكان أهل العلم في تقار
 وفتح الزهري فيما قيل
 فخالطوهم وبقي في النفرة
 عن مسلم لا تقصد الجبارا
 لأي شيء تأتته جهسارا
 وليس فيه خصلة محموده
 وقربه يبعد من رب الوري
 وقيل من قرب منه شبرا
 وقد آتى أن هلاك الامة
 من عالم كان أخا فجور
 عبادة ليس بها تفقه
 يخطيء من حيث يظن الحقا
 وكل ذي علم به لم ينتفع
 وانما يكون ذان سببا
 لان ذا الزهد يظن فيه

يأتي السلاطين ويقتنها
 وينبغي ان بالجفا يخص
 ما لم يخالطوا الذي تسلطنا
 وعبدوا بذلك الشيطانا
 والذين لا يؤخذ منهم قاحذرا
 عن كل من يعرف بالجبار
 باب السخول عندهم تجللا
 من عصم الاله من ذى الامة
 وتدخل البيت له والدارا
 وتتخذة صاحباً أمارا
 ديناً ودنيا للوري مقصوده
 أقبح من مثل هذا شكرا
 يبعده الله ذراعا خسرا
 من رجلين التبسا بالظلمة
 وعابد يجهل للامور
 لا خير فيها إنها ابله
 للمقت في ذاك قد استحقا
 فذاك شر الناس وهو المبتدع
 في كون من يتبعهم قد عطبا
 خير كذا يظن في الققيه

فيتبعون وهم قد ضلوا
 والعلم لا يمنح غير أهله
 ولا يجوز منه من كانا
 من منح الحكمة غير أهلها
 والسر لا يلتقى على السكاب
 يعنى به العلم نهى ان يمنحا
 لانه بذلك يستعين
 وكل من يتبعهم يضل
 مخافة التضيق عند فعله
 من أهله نعرفه عيانا
 تخصصه قد قيل عند ربها
 يقال ذا النهي عن الاواب
 من لم يكن من الرجال الصلحا
 على الخطا وشيخه معين

باب العقل

والعلم والعقل هما اقبال
 والجهل والحق هما إدبار
 أغنى الغنا فيما يقال العقل
 واكبر الفقر فذاك الحق
 عرض الجسوم باطل والطول
 لا فقر للعاقل لا كرامه
 من العقول ركبت ملائكه
 من شهوة بغير عقل ركبت
 ومن جميع ذلك ابن آدم
 من عقله شهوته قد غلبا
 وضده شر من البهائم
 لمن به لو قل منه المال
 لا يتفغان من له يسار
 وهو صحيح جاء فيه النقل
 اذ يجنى ما يفقرنه الاحق
 ان لم تزنها يا أخى عقول
 لكاذب بل طبعه الملامه
 من غير شهوة عليهم ماله
 بهائم ما ذبحت أو ركبت
 مركب من جاهل وعالم
 فاق على ملائكت محتسبا
 إذ أهل العقل وفعل اللازم

والعقل عقلان فعقل مكتسب
قد شق في الاصل من العقال
وأعوز الاشيا على تقويته
فعقل ذي الدنيا عقيم لا سوى
وسيد الناس الذي قد عقلا
والعقل مخلوق بلا اكتساب
وانه خير هبات الباري
ومن تمام العقل نقص الكلم
وقيل نصف عقلنا التودد
لا يستخف عاقل بالاتقيا
ولا بسلطان زمانه فمن
تذهب أخراه ومن بالاخوة
ومن بسلطان زمانه استخف
وغضب الجاهل في مقالته
لو صور العقل مع الشمس لما
والجهل لو صور عند الظلمة
وصورة الجهل يقال أقيح
وقد أتى ان قلوب العقلا
والعقل محتاج الى التجارب
وقد أتى صقالة القلوب
ثم غريزي به ما قد وجب
يعقل نفس المرء عن أفعال
تعليم من يعلمن من رفقته
ومشر عقل الذي الاخرى نوي.
ومعلمن التقوى قلوب العقلا
والكسب للتعليم والآداب
لما حوى من حسن الآثار
فان في الصمت بيان الحكم
للناس إذ لضغفهم يبعد
ولا بالخوان لديه أذكيا
بالاتقيا استخف فهو يحرم
قد استخف ذاهب المروة
تذهب دنياه ومسه التلف
قد قيل والعاقل في أفعاله
نارت ويمسى ضوءها قد أظلم
زاد عليها ظلمة في الشدة
من القروء انها لا فصح
حصون اسرار الوريين الملا
لأنها تكشف وصف الغائب
ذكر إلهي عالم الغيوب

عافية القلب هي الايمان
 فأني قلب مكنته العافية
 اني سألت الله ذا الآلاء
 والمروء بالعقل وباللسان
 وما بقي فصورة مصوره
 فالقلب هو الاصل واللسان
 فاجعل لساني يا إلهي ذا كرا
 والفرق بين الروح والنفس فما
 قال روح قد قيل بها الحياة
 وأقرب الاشياء أن تقولوا
 محله في القلب مثل البصر
 والروح وصف وبه الحياة
 صفاته كل ردى معنوي
 وهي التي تدعى بالمطمئنة^(١)
 وضدها أمارة بالشر
 بينهما لوامة تلوم
 وذلك التقسيم باعتبار
 وقيل مهما قلت العقول
 وقال بعض من أولي العلوم

بالله وهو الواحد المنان
 أمراضه تصبح عنه نائيه
 شفاء قلبي من جميع الداء
 واسم ذين منه الاصفران
 لحم ودم وعظام نخره
 معبر عنه وترجهان
 وأعطى يارب قلباً شاكراً
 ندره لو قال به من علما
 والعقل بالنفس له ثبات
 في العقل نور يكشف المعقولا
 في العين يدرك كل مبصر
 والنفس معنى وله صفات
 فان صفاتها خيراً محتوي
 راضية عن ربها مرضية
 مملكة صاحبها بالضر
 صاحبها بفعله فيندم
 صفاتها الخيار والشرار
 تكثر من أصحابها الفضول
 قد زين السماء بالنجوم

(١) لعل الصواب « تدعى بمطمئنة » - مصصح

والارض بالنبات والانسان بالعقل قلت وكذا اللسان
والعقل في قلب الذي أعطيه نور لتقوى ربه يهديه
فاسأل الرحمن أن يعطيني عقلا صحيحا نوره يهديني

باب النية

والقصد بالآمال والافعال يعرف بالنية في الاحوال
ان قصد الخير يلاقي خيرا أو قصد الضير يلاقي ضيرا
فاحذر هديت من مسالك الهوى وخالف الهوى لكما تفلحا
فانه لا تدرك الامنيه الا اذا اخلصت منك النية
فقدم النية قبل العمل تحظ بما أردته من أمل
فانها لجملة الاعمال لب فما خلا فذاك خالي
والنية الصالحة المرضيه أفضل من عبادة خليه
ونية واحدة تكفيه طول حياته لما يأتيه
ينوى جميع فعنسه لله يؤجر حين ما يكون ما هي
وذاك يجزيه الى أن يعطله بنية باطلة معطله
وينبغي التجديد مهما ذكرنا لانه يكون أعلا قدرا
وهي بالقلب وباللسان في قول بعض الناس من عمان
وأهل نزوى عندهم بالقلب وهو الذي مال اليه قلبي
لانما اللسان لتنطق فقط والقصد بالقلب له حتما ضبط

فكيف باللسان نوجبنا
لكنه ان نطق اللسان
وقيل من اسره أن يقلعها
أولها أداء ما قد فرضا
ثم اجتناب كل ما عنه نهى
ثالثها أن يقصد الانصاف
رابعها الاخلاص في الاعمال
من لم يقدم نية صحيحه
فذلك المغبون من نصيبه
ونية الأكل غذاء للجسد
وللجمال طلباً . لو قد
ومثله المرأة تنوي وتضم
وينوي بالسلام إحياء السنن
وينبغي للمرأة أن يحترزا
فخارج بغير نية الى
وعن هداد أنه كبيره
ولست أدري وجهه وإنما
وقد يرل الفهم مثل القدم
لأنما الخروج والتردد
وإنما يحرم أو يحل

قصداً فلا أراه يلزمنا
بما نواه فهو الاحسان
أربعة ينوي اذا ما أصبحا
عليه ربي مثل ما قد فرضا
محرمات قد كان أو مكرها
لخلقه إن خصموا أو صافوا
لله رب العرش ذي الجلال
لعمل الخيرات والنصيحه
يوم الجزاء ويل له من حوبه
تقوية لطاعة الفرد الصمد
والكسر للشهوة حين تبتدى
طاعة زوجها وربها الحكم
ورده لفرضه المعين
بنية اذا رأى أن يبرزا
بعض النواحي قيل ذنباً فعلا
من غير نية يرى مسيره
أراه من زلة بعض العلماء
تزل عن موضعها الحكم
من المباح وكذلك المقعد
يعارض ينويه ذاك العقل

فما خلا من نية مباح وليس في ارتكابه جناح
ومن نوى الخير به يثاب وضده يلزمه العقاب
فخارج لنصرة الاسلام يثاب في السير والاقدام
وخارج في نصرة البغاة عليه اثم البغي والثبات
كذلك من يخرج للعاصي لانه بهذا الخروج عاصي

باب سنن الفطرة

وسميت بذلك حيث أنها في خلقه الابدان فافهمنا
ففطرة الابدان أي خلقتها وسنن الفطرة أي سنتها
من ذلك الحتان وهو شرط في صحة الاسلام لا يحط
الا بعذر مثل أن يخافا عليه من موت اليه وافي
فانه يعذر حتى يأمن وبعده يلزم أن يختننا
وحكمه مع الذي قد اختفى عليه عنده يكون ألقنا
أحكامه أن ترك الحتان عمداً كحكم عابد أو ثانا
وذلك لا شراكهم في النجس فالكل منهم نجس قليق
ومن يذن بتركه كمن يذن بكفره يلزم أن يقتل
وذلك ان يزال جلد يجمع نجاسة يزال منه أجمع
حتى تبين منه تلك الحشفة جميعا واضحة منكشفة
وقيل يجرى كشفه للاكثر منها وقيل نصفها في النظر
لأنما المراد اذهاب النجس منه وكشف نصفها له يحس

ومن يكن بلاختان منكشف
لأنما المقصود بالختان
وجائز أن يخرجن الذكر
يخرج ما إليه يحتاج فقط
كذلك خلق العانة المسنون
يخلقها إن شاء بالموسى وإن
قانه خالف من قد تنفعا
وقيل تنفعا يضعفنا
وحلقها يكون من شهر إلى
وبعضهم يزيد عشراً وإن
والتف للابط وجز الشارب
ينتفه من قبل أن يخرج من
وقيل جز الابط بالمقراض
والتف سنة وهذا راحه
والجز للشارب لا سواء
وتنفسه إذا نوى التقليل
ولا يجوز ذلك للفرين
بل كله يمنع فيما عندي
والملك كان قيل الشاربان
خطر الموضع تكريماً لهم

فرض الختان عنه حتماً منصرف
ظهور رأس الذئب الفتان
للاختان إن سواء ستر
وسائر الإحليل في الستر يحط
من سنن الفطرة إذا يكون
شاء بنورة ولا ينتفن
عائته أو جز منها ما عفا
شهوته حين يجامعنا
شهر إذا ما كان ذاك رجلاً
كان لأثني فيعشرين قم
من سنن تعد في الرواتب
ما بين عضديه وسائر البدن
يجوز والحلق بموسى ماضى
يقصده من شاء الاستراحة
سنة من خالقه اصطفاه
لشعره جوازه قد قيل
والفرق محتاج إلى التبين
لأنه خلاف فعل المهدي
مقدم من ثم يقطعان
وخالف الأعجام في أفعالهم

هم للحي منهم يخلقونا
وأنت خالفهم وجز الشاربا
أتى عن المختار هذا الحال
بل قيل إن قصها كبيره
وقول من قال بأخذ الفاضل
وماروره عن قتي الخطاب
بل قيل جاز ذلك في الحرب فقط
فذلك ترخيص لأجل الضرر
وليس للمرأة حاق الرأس
لأن رأسها كالحية القتي
وإن تكن خافت هلاك النفس
وقال بعض عند خوف الضرر
وهو الصحيح وبرأس المحرم
فانه يجوز انت أذاه
وذلك نص في الكتاب وردا
وشعر الرأس من الرجال
وفرقة ما بين المفرقين
وحلقه يسن بعد النكاح
يتشمله ولا يعقصنا
وحلقه بالمومي لا بالنورة
وشعر الشارب يتركونا
ووفر اللحية حكما واجبا
صح بذلك الفعل والمقال
فالمنع سنة بها شهيره
من قبضة الانسان شبه الباطل
غير صحيح عنه في الخطاب
ان كافر لمسلم بها ربطا
ان كان صح فيه نقل الخبر
من كثرة القمل بلا التماس
فالمنع من قطعها قد ثبتا
فحلقه حل بغير لبس
منه يجوز حلقه في النظر
وحلقه لها دليل قاطع
بحلقه ويلزم فداء
أقنى به الرسول كعبا فاهتدى
توفيره المشهور في الاحوال
سنة من قد نور الكونين
وقيل مطلقا جوازه زكى
ليسجدن حين يسجدنا
لان ذا خلاف فعل الامة

وامرأة لغيرها قد امرت
يلزمها دية ذاك الراس
ان نبت الراس فسوم عدل
هذا الذي اليه قد أشارا
لانه قد صار أمراً بما
قلت وعندي فيه غير ماذكر
فأمره يسقط حقه وان
كثل ما يسقط حق الفاجره
إباحة الفرج حرام وسقط
وليس للمرأة لحية فمن
وخلعها لها يجوز فاعلمون
وانما تمنع ان تشبها
كرهة التحريم حيث وردا
ولحية الخشى كالحية الرجل
وقيل من كان كثير الشعر
فانه يؤمر بالتطهير
وليس ذاك واجباً وانما
وتخلق المرأة ساعديها
من شاب في الاسلام كل الشيب
وهو وقار أكرم الوقارا

يخلق رأسها بلا ضرر رأت
بحسب التقدير في القياس
ودية كبرى لغوت الاصل
والاذن لا ينفعه جهازا
ليس له أن يأمرن به اعلمنا
لانما الغرم لمن كان أمر
كان محرماً عليه فاستبين
اذا أباحت نفسها مجاهره
بنك الصداق عنه حين قط
أزال لحية النساء لا يغرم
إذ بالرجال في البقا تشبهن
وتزغ شعر وجهها قد كرها
نص به عن النبي مسنداً
يمنع خلق شعرها وإن يطل
في ظهره وبطنه والصدر
من القليل ومن الكثير
يكون للتطهير منه سلماً
بنورة والشعر من ساقها
نوراً له يوم الجزا لا عيب
ان حل وجه المرأة منه ناراً

لا ينبغي أن يسترن بالحنا
 وستره إن كان بالسواد
 وقيل لا بأس على من حنا
 وإنما يكره في اليدين
 وإن يكن في باطن الاقدام
 وقلم الاظفار طراً نصب
 لأنها تجمع للجناية
 يبدأ باليمين من المسبحة
 وسطى فينصر يلها الخنصر
 وفي اليسار قدم الوسطى
 وينصرأ من بعد ثم يختم
 ثم السواك طهارة الاسنان
 يشدد اللثة ينقي البلغم
 حث عليه المصطفى لما علم
 ومن يكن قد ترك السواك
 وفي السواك داخل الحمام
 من سن الفطرة الاستنجاء قد
 وذلك في الطهر من النجاسة
 كذلك التطهير للبراجم
 لأنها مجمع كل دسم
 ولا يغيره يسترنا
 لشبهه الشباب حرم بادي
 لحية ورأسه المكنا
 من الرجال قيل والرجلين
 فجائز للنفع للانام
 بذلك التقليم سنة النبي
 وسائر الاشياء المسترابة
 وبعدها الابهام حيث المصلحة
 وقيل ذا عن النبي ينكر
 سبابة إبهامها لا تخطى
 بخنصر فالله ربي أعلم
 وأنه مفصحة اللسان
 يحدد الابصار أيضاً فاعلموا
 من نفعه وأجره للمحترم
 ديانة لا يتولى ذاك
 يورث بخر الفم في الانام
 مضى يابه القدي منه يعد
 لأنها تطهرها أسامه
 منها فطهرها من القسائم
 تخصيصها بالفصل نوع حكم

باب ستر العورة

والستر للعورة بالشرع واجب وقال بالعقل أناس وأرى أذ ليس للعقل من الأحكام وإنما أحكامه تصور وجوب سترها على من وصلا فعورة الذكران الركبتان وبعضهم أخرج نفس السرة وبعضهم رخص في تين اعلموا فقله يأتى من قد أظهرنا فهو على قول يكون فاعلمن وجسد المرأة عورة وما باطن كفيها وأما الظاهر إلا لمن يكون منها محرما وجائز ينظر منها الشعرا وإنما تكون في ذا الحال وذلك أن كان بدون شهوة وفاسق أخ من الرضاع إذ لا يكون فاسق ذا محرم

لأنه به الخطاب قد وجب في أول القولين نورا ظهرا ما يقضى بالاجور والآثام أشياء يثبتها أو ينكر حد البلوغ وهو شخص عقلا فصاعدا لسرة الانسان وادخل الركبة تحت العورة وجعل العورة ما بينهما إلى الوري ركبت لم يعذرا وصاحب الترخيص لا يؤمن يحل إلا الوجه والكف اعلموا ففيه فيما بينهم تشاجر اظهار حليها له لم يحرموا والظهر والبطن معا والصدر عورتها كعورة الرجال فالاشتبا يدخل تحت الحرمة تكون عنه قبل في امتناع قد قشع الحرمة بالتأثم

ولا يجوز كشفه للعورة
كذلك المرأة عند البعل
وجائز لعسله ان تكشفها
من النساء ومن الرجال
حجامة المرأة للفتى فلا
يرأ القلب من الريب فان
فلاية النساء للنساء
وانما يجوز في الارحام
لانه قيد في الكتاب
فقال أو نسائهن فافهما
ولا يقبل الرجال بعضا
والستر للعورات عن عقلا
من ما هنا لا بأس بالجماع
لانه لا يعقل ما يرى
والكف عن هذا حياء حسن
ونظر العورات حبر وردا
وفي الخطا لا بأس لو تكررا
بغضه قد أمر الكتاب
قاما الناظر كالمنظور
بغضه يثمد بالعبادة

الا مع الزوجة والسرية
تكشف لامع غيره من أهل
ذاك لماهر طيب عرفا
قضى بحله اضطرار الحال
تجوز الا لا اضطرار حصلا
كلن به ريب هناك بمنع
فيها اختلاف العلماء جائى
لا في البعيدات من الانام
ذلك بالضمير في الخطاب
فكان في معناه خلف العلماء
بعضا ولا يلتزمون البعض
يلزمه دون الذي لم يعقلا
عند الصبي حالة الرضاع
فان يكن يعقلها فلتسترا
لان في الصبيان من قد يفتن
في ذاك لمن إن يكن تعمدا
ويلزمه أن يفض البصرا
والحفظ للفرج به إيجاب
سيان في اللعن وفي المحجور
إرساله يذهب بالحلاوة

سهم مسوم يقال النظر
 وناظر بشهوة مأثوم
 لو كان جائزاً بأصل الامر
 وإن يكن نظره تعجباً
 وشم ريح الطيب ممن مرا
 من عف عنه فله صلاح
 لا تنظر المرأة وجه الرجل
 وهكذا لا ينظر الرجال
 ورخصوا أن يهجم اليبسار
 وكان وسط الفلج النساء
 لانه يخشى ضياع الماء
 نهى عن التضييع للاموال
 لكن عليه قبل ذا أن يخبروا
 وكل ما جاز اليه النظر
 بذاك تدري انما المس أشد
 مس الفتاة الحرة الكبيره
 لان ذاك عورة والستر لا
 ومس شعر رأسها حرام
 وفي النساء المتبرجات
 فمن أبى عبيدة الكبير
 لانه يصيب ما قد يحجر
 لانه بالاشتها ملوم
 فلاشتها حجر ولو لصخر
 جوازه بلا تشه وجبا
 من النساء قيل ليس حجراً
 تعففاً إذ شمه مباح
 لغير حاجة اليه تنجلي
 وجه الفتاة عبثاً يقال
 رد ماء وقته نهار
 منكشفات ما بها كساء
 وهو من المال بلامراء
 تضييعه ليس من الحلال
 وأن يغض في الدخول النظرا
 فمسه فيه اختلاف ينكر
 من نظر وتركه عندي أمد
 من فوق ثوب عامداً كبيره
 يبيع في العورة مساً حصلاً
 وليس في تحريمه كلام
 يوجد ترخيص عن الثقات
 نظرها ليس من المحجور

قد قال ذاك في نساها
خلعن الاحترام كالاماء
قال بشير لاعمري انما
وهكذا في فحلة النساء
ورخص الكتاب للقواعد
من غير ما تبرج لزيئة
وهي التي لم تشتهي أو تشتهي
قال فمن رأى قلامه
فهن والاما على سواء
يكون مالا لا كمن قد حرما
قد قيل بالقولين في الافتاء
أن تضع الجلباب عند الوافد
وتركه أفضل للمصونة
لاجل حالها الذي تشوها

باب اللباس

وباللباس سترها يكون
قد أنزل الله لباساً يستر
ففي الدنيا نعلها بالأيدي
وذلك من كرامة المنان
او انما خدمهم تطوف
وعلى ذاك كله قد يقع
لانه فيها على مراتب
والقطن والكتان والصوف معا
وانما تجتنب الرجال
من لبس الحرير في الدنيا فلا
معناه لا يدخل في النعيم
لذلك لا تدركما العيون
سوءتنا له تعالى نشكر
وكسوة الجنة من ذي الابدی
يرونها منهم على الابدان
بها عليهم هكذا موصوف
على اختلاف رتب توزع
تفاضلا لهم بحكم واجب
لباسه لنا جميعا شرعا
أبريسا ولانسا حلال
يلبسه غدا فلا تبدا
وانما يكون في الجحيم

ومثله قد جاء في ليس الذهب
وقيل في النوم على الحرير
لأنما النص آتى في اللبس
وبعضهم قد جعل الفراشا
واستج أن انسا قد نعتا
وجائز أن يلبس الجوهرا
وقيل يحبس من قد لبسا
إن لم يكن عذر له في اللبس
لأنه خالف فيما ذكرنا
فانه نهي عن الحرير
رأى معصراً على ابن عمرا
فقال أهل العلم ما قد ورسا
وصبغة بصفرة فيما روي
لعله لضرر عراه
ومع ذلك فهو حال قد ندر
والحبس فيمن كان قد تعودا
واحذر أخى من لبسة مشهورة
واستعملن وسط اللباس
وقد يقال في العرى لو فدحا
والحكما تنطق ليس العزة

فهو على الرجال تعذيب وجب
يجوز ما في ذلك من نكير
لا في الفراش عند أهل الحبس
لبسا فيمنعن الافتراشا
به الحصير في حديث ثبتا
ولو لؤ ونحوه ما حجرا
ثوب الحرير والذي قد ورسا
فانه يحبس دون لبس
سنة احد وما قد أثرا
وعن معصفر بلا نكير
فقال ذا لباس من قد كفرا
به فمن هناك قالوا حبسا
ذلك لمعنى حاصل قد يحتوى
أو كان معنى نحن لا نراه
من ثم لم يرويه إلا ابن عمر
ذلك لتفسير ضرر له بدا
مع الورى ولبسة محقورة
تنج بذاك من جميع اللباس
خير من الزى الذي قد فضحا
في حسن أثواب الفتى والبزء

مروءة الانسان فيه ظاهره
وقيل تشمير القميص عيب
وفسر التشمير بالتقصير
يخرج عن زى اولى الاسلام
كذلك التذليل للازار
ماجاوز الكمب يكون في لظي
وفي السراويل اختلاف قبلا
وذا هو الكثير في الفتاوى
لكن للمرأة أن تطيلا
لاجل أن تستر ظاهر القدم
وذلك اجماع بلا خلاف
به عن النبي يروى خبر
لا بأس بالغلائل الرقاق
إن كان منه ركبتيه ستر
لأنما وراء ذا لا يحرم
الطيلسان للنساء مكروه
لأن ذلك من لباس المعجم
عليك يا أخي بالعمامة
وانها عز الرجال من ترك
وقد روى بأنها للعرب

فما يقال في الثياب الطاهرة
فلا يكن في القلب منك ريب
وذلك أن يخرج للنكير
الى لباس الكفر والاعجام
يمنع للنهي عن المختار
كناية بها النبي غلظا
مثل الازار فاحذر التذيل
وغيره القليل عند الراوى
من لبسها قدر ذراع ذيل
وإن تزد على القراع فلتسلم
من صحبة: ومن ذوى الخلاف
وهو خلاف ما به يؤتزر
لمن به المنزلة باتفاق
وهكذا سرية لم تنظروا
اظهاره على الفتى لو يعلم
قلت وقرجال فاتركوه
كالكوت في هذا الزمان المؤلم
فأها زيادة في القامة
لعزه فسلكت الليل سلكت
تاج على الرأس فلا تستعجب

لا شك فيها أنها وقار
 كذلك النعال يؤمرنا
 فلا يزال راكباً من انتعل
 والبسها معاً والا فاخلعها
 وقدم البني لدى اللبس وان
 والكحل وترا ينبغي والدهن
 طيب الرجال قيل ما قد ظهرا
 وضده يقال للنساء
 من شم طيباً وهو بالصباح
 وهكذا قد قيل فيمن أكل

وهي له يوم الجزا أنوار
 بلبسها والضر تدفعنا
 وهو عليها ماشياً قد استقل
 معاً ولا تفردها لتتبعنا
 تنزع آخرها لكي ما تكرم
 غبا وما في ذا اللقال وهن
 ريحته واللون منه استرا
 كالورس والعصفر والحناء
 لم يفقد العقل الى الروح
 حلوى ولا أعرف ما قد نقل

باب الاكل والشرب

والاكل والشرب من المنان
 من علينا ربنا تفضلاً
 لكونه تقوية يقال
 فان تجسد تعش لو بكف
 وقد مضى في سالف الابواب
 وإنما نذكر في ذا الباب
 لوازم الأكل لها قد عدا
 والحمد والشكر مع الاقرار

لطف به تقوية الابدان
 إذ كان ذاك في الكتاب أنزلاً
 ترك العشا مهمة تنال
 من حشف ما أمروا بالكف
 ما جاز من أكل ومن شراب
 ما كان فيهما من الآداب
 أربعة تسمية تبدى
 بأن ذاك نعمة الجبار

وسن فيه بالثلاث الاكل
وبعده فليأمنوا الاصابعا
وعنده فيكره انكاه
لانه من عمل الجبابرة
وقيل من بعد الغدا تمددوا
والمكرمات الاكل من قدامه
والالتفات للجائس يقصر
فصغر اللقمة حين تأكل
والاكل باليمين لا تنساء
والنفخ في الطعام والشراب
وفي الرقي والنفخ في الصلاة
ويستحب الغسل قبله لما
وبعده قد قيل ينفي الفقرا
ولم قيل هو الجنون
خير الطعام ما التقت عليه
روي لنا ان أناسا التجوا
قال لهم على الطعام اجتمعوا
لا تسرفوا في الاكل والشراب
وقد نهى الرسول أيضا عنه
بطونكم لا تجعلوها أوعيه

وجودة المضغ وذاك فضل
ومحتمل على الشمال رابعا
إن كان يتكى على يسراه
فجائز فعملهم وحاذره
لكنكم بعد العشا ترددوا
والغسل لليدين من أحكامه
ثم اللقيات لها يصغر
وطول المضغ فذاك أجهل
فقد نهى ان تأكلن يسراه
يكره ليس ذا من الآداب
ينقضها بالعمد حين يأتي
قيل بأن ذاك ينفي اللهما
واظب عليها وانخذها ذخرا
وقيل بل صفائر تكون
أيدي الوري واجتمعوا اليه
الى النبي جوعا اليه قد شكوا
ففعلا لأمره وشبعوا
فعنه جاء النهي في الكتاب
ومأهاك عنه فاحذرنه
خروفا عليها أن تسيل أوديه

وقد روى فيما أتى في البطنه
أضر ما في بدن الانسان
لو مثل الاموت قالوا كلهم
وانما الاسراف ما قد زادا
أتدري أنت ما يكتن الشبع
يميت قلبه فتقوى شهوته
والا كل في السوق دناءة ولا
وذلك أن يكون في حانوت
إذ المراد الاستتار فحصل
من الجفا أن يأكل الانسان
الا اذا كان الذي قد ضيفا
وكان منه صاحب الطعام
لانما الضيف هنا لا ينجل
وصاحب المنزل للخدمة لا
ولا تناول بعض من أضفتا
ولا تناجى بعضهم عن بعض
وصاحب المنزل يخدمنا
لا تشربن من عروة الكوز ولا
فانه يقعد شيطان به
قد قيل لو سعى فلا ينفعه

بأنها تذهب منه الفطنة
بشمتة فاحذر على الا بدان
من بشمة البطون كان قتلهم
عن شبع فحاذر ازديادا
يكنى بالكفر عليه اجتمعوا
فتبطل النفس فتندو غفلته
بأس به في سائر ان حصلا
فانه يكون كاليوت
ان كان في الحانوت عنهم دخل
مع ضيفه ان حصل الامكان
من الملوك والرجال الشرفا
أدنى فلا بأس بهذا المقام
وغيره قد يستحي اذ يأكل
لغيرها يأكل حين أكلا
وتترك البعض اذا قدرتا
فانه من الجفا والبغض
للضيف والعكس فيكرهنا
من ثمة في قدح تخلخل
فيرصد الانسان عند شربه
لاجل هذا الحال لا يمنع

ولا تنفس في الانا لكن ابن
ومصك الماء فيستحب
قعه يورث ضيق النفس
والشرب قائماً يكرهنا
والشرب من قم السقا مكروه
فصبه إن شئت في إناء
والصفر والزجاج والنحاس
لكن لاجل الطب يكرهنا
وأطيب الشراب بل أهناه
وقد نهى عن ذلك في اللجين
وذا محرم بلا خلاف
من يشرب فيه يخرجنا
جاء عن المختار هذا المعنى
والاكل مثله وفيه خير
قالا كل والشرب على سواء
فقول من قال يحمل الاكل
بل التأني نفسه ممنوع
إذ جعل الله اللجين والذهب
ندفعهن في حوائج الدنيا
وجعله آنية خلاف ما

عنك الانا وبعد ذا تنفس
وانما يكره فيه العب
وذاك من أشق داء الانفس
جانبه إلا لا يضطرار عنا
لحالة الاشفاق فتركوه
أو كفك التافع ضر الداء
فليس في الشرب بهن بأس
شرب النحاس فافهم المعنى
في الطين ان أمكننا اناه
والذهب المعروف باسم العين
لانه من صفة الاسراف
نار جهنم به اعلمنا
وذاك بالتغليط يشعرا
أيضاً فلا يسوغ فيه النظر
محرم في ذلك الاناء
فيه أراه داخل في البطل
لانما ذاكم تضييع
وسيلة لنا لتقضي الارب
وفي حوائج لنا بعد الفنا
قد شرع الله وما قد حكما
(م — ٤٣ جوهرة النظام)

وذى الدنا جنة من قد جهلا وزخرف الدنيا له قد عجلا
والله قد أراد أن يصدبا به فتى لم يعرف المنقلبا
فلا تكن ممن اليه عجلا لذاته وحرم المؤجلا
فكل ما فيها غرور باطل وهو لصري عن قريب زائل

باب الطب

من أنزل الماء على الاجسام قد أنزل الدواء للانام
وكل داء فله دواء الا المات وهو الفناء
فانما الاله قد قضاه ولا يرد ان آتى قضاه
ويلزم المريض ان يجتنبها ما خاف ضره اذا ما ركبها
لا سيما ان خالف الطبيعه لان في الاكل له تضييعه
وانه يلزمه تحرى صلاحه وقت الشتا والحر
والمرء ناظر لنفسه فما يراه ضرراً فعليه حرما
فعذة الانسان بيت الماء رأس الدوا التزام الاحياء
ومن أمات يا أخى شهوته قوتها أحيا به مروتها
وكل جسم فاعطه ما اعتادا فعادة الاجسام أمر زادا
قد قيل في الامثال أن العاده طبيعة يلتقى بها مراده
والتخات داؤها موجود لكما دواؤها مفقود
والصدقات للفقى دواء بدفعها يندفع البسلاء
قال النبي عالجوا مرضاكم بالصدقات هكذا أوصاكم

وأبردوا حرارة الحمى بما	فاتها تفوح من جهما
وقيل حتى ساعة تكفر	ذنوب شهر ذاك حين يصبر
وقيل تكفير ذنوب سنة	حما، يوم قد آتى وليلة
وجائز إن أخبر العليل	أن قد عناه مرض ثقيل
إن لم يرد شكاية وإنما	أراد معنى جاز أو ما لزما
والفضل أن يستره أن قدرا	إن لم يخف من ستر ذاك ضررا
وقيل من عاد مريضاً نزلا	في غرف الجنة حين انتقلا
وقال مولاه له قد طببتا	وطاب بمشاك وما قصدتا

باب الرزق

وقيل من خالقنا للمعونه	نازلة بقدر المؤونه
وقد روى خرائن الارزاق	مكنونة في سعة الاخلاق
ما ادخر الانسان من دنياه	لدهره ساء له إياه
وكل ما عنه تقانا الله	لا شك يرزقه سواء
وهو مقدر من الوهاب	بالكسب أو بغير الاكتساب
فالارث يأتي دون كسب والهبة	كنا الوصايا لم تكن مكتسبه
فمن غدا يظن إن لم يعمل	لم تأته أرزاقه عن كل
فانه قد ظن مالا يسمع	والخلق عن أرزاقهم لم يمنعوا
والرزق مقسوم على الجميع	من كافر ومسلم مطيع
كل ينال ماله قد قدرا	من رزقه سبحانه من قدرا

واعلم بأن الرزق بالتقدير ولم يكن ذلك بالاسباب لقوله وفي السماء رزقكم لا يستطيع أحد أن يهربا وأنه يدركه كمثل ما والله ربى قسم الارزاقا فالرزق بالقسمة لا بالجهد قلت وهذا نظر منه الى والكسب مأمور به وهو سبب من هاهنا قد فرض الكسب فمن فالرزق بالتقدير لكن قدرا فاليسر منه قلة العيال فأحد اليسرين ذاك والغنا وكل بيت ليس فيه تمر لانه يحضر للمحتاج والله خير الرازقين يوصف نعلم أن لا رازق سواه

من الاله ليس بالتدبير بل انه أمر من الوهاب وانه حق كمثل نطقكم من رزقه حين له قد طلبا يدركه الموت اذا ما هجما كمثل ما قد قسم الاخلاقا قسمها الفرد المعيد المبدى أصل الذي قد كان ربى جملا إذ بعض رزقه يكون مكتسب لم يكتسب مضيع ما يلزم من بقاءه للعبس أن يدبرا إذ العيال قبل سوس المال ثانيهما والاقتصاد صوتنا^(١) في أرضنا فالجوع فيهم يعرف حالا بلا طبخ ولا علاج فبالحرام رزقه لا يوصف لكنها قدست أسماء

(١) قوله «صوتنا» بالتشديد وبالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود الى الاقتصاد . والمعنى أن الاقتصاد صوت المال أي حفظه من الذهاب بخوف التبذير فانه سبب لذهاب المال — اهـ مصنف

فلا يقال رازق الحرام لكن يقال رازق الانام
وقيل من كان له طعام يكفيه شهراً وبه اهتمام
إن كان معهما بأن لا يرزقه خالقه فانه ما أحقه
وان يكن في طلب المعاش لا بأس اذ ذلك أمر قاشي
من أظهر الحاجة أو أبقاها إلى الوری لم يستطع اخفاها
فلا يكون ساخطا لرزقه ان لم تكن شكایة لخلقهِ (١)
من البس النعمة فضلا يكثر حمدا ومن بلى بفقر يصبر
وهكذا قد قيل من اهما يستغفر الرحمن يكفي الهما
ومن عليه رزقه قد أبطل يحوقلن دائما فيعطى
وقيل خير المؤمنين القانع وشرهم فيما يقال الطامع
وان أردت أن تعز قانع وأن أردت أن تنل قاطع
وقد يقال أفضل البضاعة لا شك فيها انها القناعة
ومن يكن أعطاه ربى رزقا عليه ان يخرج منه الحقا
يحفظه ولا يضيعنا لأنما التضييع بحرمننا
فلا يجوز لفتى ان يتركا ما لاله بغلة قد أدركا
عن هاشم لاتعلم الحميرا خيرا بل اطعمنه فقيرا
وقيل بل يجوز حيث كانا غير مضيع له عيانا
والغسل لليديين بالتمر منع لانه من الضياع الممتع

(١) قوله « لخلقهِ » أى لخلق الله تعالى . والمعنى ان اظهار
الحاجة من غير سخط لخلق الله ولا شكایة من الله فلا بأس به اهم مصنفه

كذلك جعله لاجل ضر
وليس ذامن الضياع قادر
وبذله في حقه سخاء
ومنعه بخل فمن قد منعا
على السخا قد حثنا الرسول
لم يسأل المختار شيئاً أبداً
ولم يعاقب احداً قد زلا
فلا تكن مصادقا ببخسلا
والناس خلان أخى الكرامه
أما البخيل فهو القديم
موت القتي عن ابنه أهون من
لما رأيت البخل يزري بالرجل
في جسد يقال نوع حجر
لانه أريد دفع الضر
به يحق للفتى الشاء
يكون مذموماً لدى من سمعا
وهو به متصف مأمول
فقال لا يريد ان لا يرفدا
عليه ربنا الكريم صلى
لوملك الاشجار والنخيل
وكلمهم يستمعوا كلامه
يبغضه البعيد والحليم
سؤاله البخيل شيئاً فاحذرن
أكرمتم نفسي ان يقال قد بخل

باب حق الوالدين

فلوالدين يلزم حق
فقد نهاك عن مقال أف
وهو كناية تكون عن أقل
صاحبها ما عشت بالمعروف
وقل الهى ارحمها كمثل ما
اطعها ما لم يكن في كفر
ويحرم من اذاها والعق
رب العلى فسارعن للكف
أذاها فكيف بالاذى الاجل
تنل به الفضل من الرؤوف
قد ريبانى وصلى واسكرما
فطاعة الاله أولى قادر

وقد مضى ما لها من حق	في حال من قد ريبا يحق
وقيل ان صفة العتوق	منعهما عن سائر الحقوق
وأصله الشق يقال عفا	ثيابه متى لها قد شقا
قلت وهذا الاصل يقضي انما	معنى العتوق فعل ما قد حرما
وهو الاذى أو الجفا فمن جفا	فيا العتوق وصفه قد عرفا
ودعوة الوالد فاحذروها	أمضى من السيف يتدروها
ودعوة الام تكون اسرعا	اجابة فحاذرن وقع اللعا
ومن يكن قد عق حتى مانا	والله فأمره قد فاتا
لكنه يستغفر الرحمانا	ويندمن في الذي قد كانا
ويستحب أن يبر خاله	وعمه ليصلحن حاله

باب حق الرحم

وان للارحام حقا وجبا	قام به من الرجال النجبا
طوبى لمن لله أدى الفرضا	واقرض الله العظيم قرضا
وصلة الارحام جاء فيها	من الهدى ما يقتضى التنبيها
لا يدخل الجنة من قد قطعها	رحمه كذا لنا قد رفعا
وهو الذي قد يلتقى في النسب	به من الام ومن نحو الاب
لسبعة الاجداد أو خمسة	وقيل لا يحد بالتسمية
ما علومهم فهم الارحام	الا الذي فارقه الاسلام
فالشرك قاطع حقوق الرحم	وكل حق واجب لمسلم

وما على من جهل الارحاما	ان يسألن عنهم الاناما
وسامع والله يقول	ان فلانا رحى الموصول
يلزمه ان يقبل مقاله	ويصله لهذا الحاله
وهكذا وصية الاقارب	يأخذ منها ما له بالواجب
ويلزم النساء الا انت منع	أزواجهن هنا العذر وقع
لان أمر الزوج فرض حاضر	وهو مقدم فلا يكابر
فان نوى وصلهم بالقلب	ففي اجتزائه اختلاف الصحب
فقل يجزيه وبعض قال لا	يجزيه إلا ان يكن قد وصلا
يصلهم بماله وجسمه	وخلقه الزاكي وصافي حله
يصلهم قيا لهم أسرا	وفي القدي كان لهم أضرا
وفي المصاب يقصدن التعزیه	ويقصدن حال السرور التهنیه
وصلة الارحام بالهدايا	افضلها قد قيل والعطايا
وانما أقلها السلام	ومن له العذر فلا يلام
وصلة المجنون دفع الضرر	فان يفق قتل باقي البشر
وقاطع ارحامه ان رجعا	فقل يستحل من قد قطعا
وقيل لا يلزمه أن يستحل	اذ ذاك حق للاله قد نزل
والقرب كاف فيه دون الحل	والخلف في الوجوب لافي النفل

باب حق الجار

وصلة الجيران كالارحام لازمة لجملة الانام

وحدها قد قيل اربعونا	بيتا كذا اشياخنا يرونا
وحده في البدو باقرباس	نارهم عند جميع الناس
وايس حق الجار ان تكفا	عن الاذى وتبسط الاكفا
بل حقه ان تحملن اذاه	وتدفعن عنه الذي اذاه
وقيل من بجاره استعانا	في جائز يلزم أن يعسنا
ان اشتريت طرفا استرها	وواجب تعطيه ان تظهرها
وهكنا اذا طبخت قدرا	أنله أو فأخف ذاك سرا
وانه لايسع الانسانا	أن يمنع الارحام والجيرانا
من نفع بيته بغير حق	وانما المنع المستحق
وقيل فيمن يصلن رحمه	وصلة الباري به ورحمه
وهكذا فيمن أجار جاره	أعانه الخالق أو أجاره
وقيل جار السوء يفشى السرا	ويهلك السر ويبدى الشرا
ان ركوب البحر خير يوجد	من جار سوء وهو من ينكد
ومن أذى فيما يقال جاره	أورثه الله العظيم داره
فالتسوا للجار قبل الدار	لتسلموا من عشرة الاشرار

باب السلام

وهو من حقوق الانسان

حق على المسلم أن يسلم	على أخيه قبل أن يكلم
وهي تحية أتى الاسلام	بها فلا يخلفها كلام

قاليس يغنى عنه قدمسا كا
 فأنها محدثة والخير في
 ولا تقل لرجل سلام
 إن لم يكن في حكمه وليا
 لأنه يعم المؤمنين
 ولست أدري وجه هذا المنع
 فانه بصيغة الجمع قصد
 تحية لذلك المخاطب
 فهو بهذا التوجيه للخطاب
 وانما أحب لفظ الجمع من
 فيقصد المسلم التسليما
 يسلم الراكب فافهمنا
 كذلك الماشي يسلمنا
 والاكترون هم يسلمونا
 وبالسلم ينمو خير بيتكما
 والعبد في السلام مثل الحر
 اذ الجميع مسلمون واستحب
 ان أعرضت عنك فلا تستعرض
 فانه ابرأ للصدر
 وان تكن لم تعرضن فسلما

ربي بخير وينحو ذاك
 ماقد آتى عن النبي الرف
 عليك يا هذا به تلام
 لكن يميم الجمع كن سخيا
 ان كان منهم عنه يقينا
 ما الفرق بين مفرد وجمع
 الى الذي خاطبه حين اعتقد
 صارت له بحكم شرع واجب
 يدخل في المعنى بلا ارتياب
 وجه سوى هذا وهو ما يسن
 عليه مع ملائك تعميا
 على الذي لاقاه يمشينا
 على الذي في الارض يقعدنا
 على الاقل البعض يعكسونا
 فسلمن فيه ولو لنفسكا
 كذا النساء لاجل معنى البر
 بعضهم على النساء أن يجتنب
 لها ولكن عن اقامها أعرض
 من حالة الوسواس والامور
 ورد معها سلمت واحترما

على نساء المصطفى قدحجيا
ان تسألوهن متاعا فاسألوا
فهو يبيح ان تكلمنا
وان موسى سأل البنيتين
والكل قد اباح ان تكلمنا
وللصحايات في المداخلة
تخرج للسؤال بل وتخرج
وذاك مع سلامة القلوب
من كان في الصلاة لا تسلم
ولا على من كان في قضاء
ولا يرد البائل السلام
وبعضهم قال اذا مافارقا
وهكذا من كان نائما فلا
وما على مسلم من إنهم
وأثم مهما أراد الخلفا
وحيث كان ذلك للايمان
كذلك لا يجوز لليهود
وان يسلم اليهودي قل له
ومن يكن بمنكر أقاما
لانه ليس له كرامه
ومن ورائه الكلام اتسبا
ذلك من ورائه فاحتفلوا
والعلم عنهن فينقلنا
بتي شعيب هالك حجتين
تلك النساء كيف ان تسلمنا
اي اختلاط لأمور حاصله
عند القتال وهو لا يخرج
ويستحب المنع عند الريب
عليه خوف الاشتغال فاعلم
حاجته في البيت والقضاء
على القدي مسلم والكلاما
حاله يرد ذاك ناطقا
تسلمن عليه فافهم واقبلا
ان لم يرد خلاف أهل العلم
لانه تمرد لا يغني
حق فلا يجوز للنصراني
أصلا ولا لكافر كنود
عليك ماقلت وحاذر غله
فلا يجوز بمنح السلاما
حال العكوف فيه والاقامه

بل حقه يردع عما ركبها	فان أبى فيالسياط ضربا
والرد واجب على الجميع	وواحد يكفي عن التضييع
لأنه فرض كفاية فان	يرد بعض الحاضرين يسقطن
والخلف في الصبي بعض قالا	يجزى وبعض قال فيه لا لا
وليس يكفي أن يقول أهلا	في رده أو أن يقول سهلا
لأنه خلاف ماقد سنا	فذلك عنه ليس يجزينا
وليس يجزى أن يرد سرا	من غير أن يسمع من قد مرا
وماعلى الرجال والنساء	رد الصباح بل ولا المساء
وشمت العاطس بها حمدا	ولا تشمتة اذا لم يحمدا
وذلك حق لأولى الاسلام	قاطبة كالخق في السلام

باب الاستئذان

وذلك شيء من حقوق المنزل	إن كان مسكونا قاذن وادخل
إن أذنوا ورد إن لم يأذنوا	لأنما الرأي لمن قد سكنوا
ثلاث مرات ولا تزدد على	ذلك. وذا الحد حديثا نقلا
وقف على يمين ذلك الباب	أو جهة الشمال للآداب
ولا تقف مقابلا فتسبعا	عينك في البيت الذي قد أغلقا
فان الاستئذان من أجل النظر	ادخاله من غير إذن محتجرا
ثم النبي يفتان عين من	من كوة البيت اليه ينظرون
وقد نفاه وهو الطريد	فحظه عن الهدى بعيد

والخلف في الادلال قيل تدخل به البيوت وأناس حظلوا
وهو الصواب ان الاستئذان الله قد حمى به الانسانا
فهو نظير السر لامورات فهل يباح كشفها لا
وانما إباحة الادلال إن صبح بالنهار لا الليالي
إذ ليس بالليل هنا تعارف من ثم يستأذن فيه الطائف^(١)
وداخل بيتا بغير إذن عزره الامام حق الاذن
والمشي فوق البيت مثل داخله قالتم والتعزير حق فاعله

باب السارق

وسارق قد قيل للاموال في البيت قتله من الحلال
لمتكم بذلك نفس الحرمه والمصطفى هم به لنظرة
ومثله بل انه أشد ان جامع الزوجة بل يحد
لانه للحرمين انتهاكا قدمه هدر اذا ماسفكا
وثاقب بيتا فقطع رأسه يجوز وهو آمن من بأسه
ان كان من داخل بيته ضرب وليس يضربنه اذا انقلب

(١) قوله « الطائف » هو الحمام الذي يطوف على أهل البيت ويزدد عليهم في قضاء حوائجهم . وفي حديث الهرة أنها من الطوافين والطوافات عليهم - اه مصنف

باب السفر

والضرب في الارض حلال طيب
 فيبتغي في الضرب فضل الله
 وكرهوا ركوب هذا البحر
 قلت ولكن في امتان الرب
 بأن ذاك جائز في الابتغا
 والسير في الارض لاجل الفوز
 وان قصدت يا أخي طريقا
 والمرو منه عن الاسفار
 لو يعلم الناس بما في الوحدة
 وانه قد قيل ان المفردا
 كذلك الاثنان شيطانان
 ثلاثة الانفس ركبان نقص
 تشبهوا بفعله فوصفوا
 وكل ما زاد من الاصحاب
 وينبغي للقوم أن يؤمروا
 لانه يركب لكل
 والانفراد قيل وصف لوم
 فأما الشيطان يأكلنا

لتاجر لاهله يكتب
 غير مكاث ولا مباهي
 ان كان من يركبه للتجر
 بالفلك في ابتغاء فضل ينبي
 للفضل يفهمه من قد صغى
 والحج والعمرة فضلا يحوي
 فتخذ له مصاحبا رفيقا
 منفردا في الليل والنهار
 ماسا انسان بليل وحده
 لاشك شيطان اذا ما انفردا
 بل ينبغي الثالث يصحبان
 بصفة الشيطان وصفهم يخص
 بوصفه ان جهلوا أو عرفوا
 فذاك فضل زاد في الآداب
 منهم أميراً وبه يأمر
 كذاك خلط الزاد نوع فضل
 لا تنفرد بالزاد دون القوم
 منفرداً فلا تشابهنا

وليس للنسا تسافرونا
وان يكن زوج لها تسافر
وتوصى بالحج اذا لم تجدد
وذلك معها وجدت للمال
مع غير محرم لها اعلنا
معه وذلك في الجواز ظاهر
ذا محرم أو زوجها المؤيد
والمعجز عذر ظاهر في الحال

باب النصيحة

وفي رواية أنت صحيحه
تنصح لله بأن تطيعه
ولا تمة الهدى أن تتبعها
وباقى المسلمين تنصحنا
فلاخى الدين تحب ما تحب
وكل من قد أحسن النصيحة
ان دخل الرق بشيء زانه
وانه قد جاء فى النصيحة
فان أردت يا أخى نصحا
إياك أن تسمع قول الأعدا
لكن أولئك الرجال الصلحا
وينكرون كل ما نهام
فكن بهم إذا النهى مقتديا
ان تمام ديننا النصيحة
والمصطفى بأن تكن مسيعة
رشدكم وتنصحون وتسمعا
فلا تفشهم وتخذعنا
لأنفس هذا انتهى النصيح حسب
نجا بها من تهمة قبيحه
والحق ما يدخل الاشانه
في ملأ الناس من الفضيحة
لاحد فاجعل لذلك فسحا
فما العدو قط نصحا أبدا
يأتون فى الاعمال ما قد صلحا
عن ارتكاب فعله مولاهم
وبالهدى من فعلهم مهتديا

باب الاعتذار

وقيل إياك وما تعتذر
معناه ما احتاج الى اعتذار
وان عثرت في فتي أو عثرا
فمن أقال نادما أقاله
ومن يكن صورة مسلم ستر
وقيل من لم يقبل اعتذارا
فلا ترد يا أخي المعتذر
قال سيف ينبو والجواد يكبو
والاعتذار صادق أو كاذب
منه عن المختار هذا يذكر
جانبه بالليل وبالنهار
فيك أقله ان آتى معتذرا
الله فاغفر له أفعاله
فيستر الله عليه إذ حشر
معتذر فليس منا صار
من أتاك طالبا أن تعذره
فكيف رأى المرء ليس ينبو
سيان في القبول فهو واجب

باب الخيبة

إياك والخيبة والغميمة
تجسس واللمز والالقاب
لا يقبل الله من الانسان
ان الذباب يترك الصحيحة
كذلك الاشرار يتركونا
ويذكرون منه سوء الفعل
وغية المؤمن باتفاق
لا تأتيا فاتها ذميمة
عن الجميع قد نهى الكتاب
أعماله ما دام في المصيان
من الجسوم يقصد القروحا
محاسن المرء ويذكرونا
تلك صفات ضعفاء العقل
بأنها فاكهة الفساق

فان تكن قد قلت في الانسان
فان يكن فيه فذاك غيبه
واعلم يقينا أنك المسئول
ومن يقل فيمن يغيب قولاً
كراهة لذلك المقال
غفيرة المؤمن من كبائر
ومكذبا من حاله لا يعرف
وهو على الميثاق والسلامه
بل السكوت فرضنا في حقه
وأطلق القرآن في التجسس
من طلب العثرات للانام
والخلف ان تاب من استغابا
وقيل بل يلزمه أن يستحل

ما ليس فيه من البهتان
فخل عنك ما يكون ريبه
عن كل ما أنت به تقول
مع الحضور لم يعلق بقولا
فذاك غيبة بلا جدال
ذنوبه وقبيل من صفائر
إذ جهله يمنع ما قد يوصف
فما عليه أبداً ملامه
حتى نرى من حقه أو فسقه
فعن جميع الخلق منع الانفس
أفسدم وكنان في ملام
فقليل يحزيه اذا ما تابا
صاحبه بل يرضه حتى يحل

باب الحسد

ذو الفضل في زمانه محسود
وكل رب نعمة كذاكا
لأننا الفضل لمن قد يحسد
ان الحسود لا يسود قوما
وكل من يفرس منا الحسدا

وبالاذى في نفسه مقصود
وذاك عنوان لما هناك
في مثل قد جاء فيما يوجد
لاشك فيه ليلة أو يوما
فيجتني في الحال منا الكدا
(م - ٤٤ جوهر النظام)

وقيل لأراحة للحسود	يتعب من حسنه الموجود
فذاك في نعمته ينقلب	وذا بغمه غدا يعذب
قد ورد الأمر من الرحمن	للمصطفى المختار في القرآن ^(١)
بأمره أن يستعيز منه	فاحذره يا صاح وجانبه
فانه من مهلكات الناس	وهو من الباطل في الاساس
فسيد الناس الذي يجود	بماله لا الحب والحسود
وكل ما كان من العقال	لا يحسدن قط رب مال
كن حاسداً كلباً على ما أكلا	من عظمه الذي لديه حصلا
ويحرم من حسد لمسلم	وغيره فليس بالمحرم
فيقتل الكافر بل وتغم	أمواله كيف اذا بحرم

باب العجب والكبر

وقيل لاشك من الآداب	ترك الفتى للفخر والإعجاب
فالعجب بالصفات والاحوال	ونحوها يحبط للأعمال
وانه فيها كمثل النار	في أكلها لحشب الاشجار
سألت رب العرش أن يقينا	ذاك وان يزيدنا يقيننا
وقارىء القرآن مهما أعجبا	بصوته لأنم ذاك استوجبا
تباً وقبحاً لدوى الإعجاب	والكبر والويل من العذاب

(١) قوله « في القرآن » وهو في سورة الفلق ، أمره فيها أن يستعيز من أشياء آخرها من شر حاسد اذا حسد - اه مصنف

لا يدخل الجنة من تكبرا على الوري كذاك من تجبرا
 قال كبريا لله لا للبشر فمدعيها دونه في سقر
 لو كان كالقبرة في القلب منع ذاك دخول جنة اذا وقع
 من كان أصله مني قدر وجيفة آخره لا يفخر

باب النفاق

ثم النفاق حالة مذمومة خستها بين الوري معلومة
 يظهر للناس أمورا يضر خلافتها وهو بذاك يكفر
 فيخلف الوعد يخون العهدا يكذب في الحديث حين أبدي
 إن أظهر الاسلام عند كفر فؤاده فهو نفاق السر
 أو كان مسلما وكان فعلا تعمداً لفعله ما حظلا
 فهو نفاق على يدعي إذ فعله خالف فيه الشرعا
 قدر اللسانين وذو الوجهين لضها حل بغير مين
 كذلك الفتان والفتان إذ نفاق للفتان والفتان
 وهكذا الملاق بالنفاق يوصف فاحذر صفة الملاق
 وجائز أن يتلقنا لشيوخه الذي يعلمنا
 وهكذا للوالدين إذ به طابا وينويه رضى ربه
 وهكذا تقية اللسان ليس من النفاق للانسان
 لانه أباحوا الرحمن لطفاً فلا ينهدم الايمان
 فجائز ارضاء من نخشاه بنطق في قلبه بهواه

تدفع الضرر أو الهلاك ونفعه إن كان للإسلام وإن يكن نفعاً لدنياه فقط وذلك في تقية الأقوال إذ لا يجوز يقتل بشرًا والخلف في اتلاف ما لم يعتقد قتل لا لأن هذا فعل وجائز يا شيخنا لمن فجر لأن ذا قول وما في القول وعرض إن كان في التعريض والحرب خدء تغليس الكذب والصالح بين اثنين لا بأس وإن كثر أن يقول قد سمعت وذلك لم يقل سوى مقال ورفع الخطأ مع النسب إن لم يكن ذلك مما يقدر وإن يكن خطأ في الأموال وإنما يرفع اسمه فقط وقدم في المقال في الخطي في

أو تجلبن نفعه بذلك فذلك جائز بلا ملام والضرر لا يخشاه فالمنع أقط^(١) والمنع في تقية الأفعال ليدفعن بذلك عنه الضرر ضمانه لربه إذا وجد وقال بعض أنه يحل أو سيدي ليدفعن عنه الضرر بأس لنفع حيفه والميل مندوحة عن كذب مريض فيه نفاقا للذي يحتسب كان بقول كاذب يقربن في حكم قولاً به سررت منك الخسلة الموالى مع حديث النفس للإنسان على ذهابه ثم يعذر فضا من كذا في الأحوال أما الضمان فيجبه ارتبط قتل وما فيه من التخفف

(١) أي أقوى وأمنع — حاشية في الأصل

باب آداب التلاوة

وإنما قد ذكر السيراء عليك بالتعليم للقرآن فخيركم قد قيل من تعلم وإنه قد قيل في القرآن كالفيت قد كان ربيع الأرض وكل ما قد كان في القرآن وهكذا منه كبيره كذلك قيل وأقول فيه فالامر فيه جاء ذا أنواع للامتنان ككلوا من ثمره وقيل إن حامل القرآن يخرج عنه ويقول لم تكن وأقرأه في طهارة تعظيما وإنما يحرم أن يقرأ الجنب وغيره من باقي المحدثين ومن قراه فله ثواب ومن قراه وعليه ثوب قد كرهوا ذلك للتنزيه

منها وإن أذكر المذكوراته فانه حذر من الشيطان كتاب ربي أوله قد علمه ربيع من كان أخا إيمان يحيى به في طولها والعرض أمر ففرض لازم الإنسان إذ ليس فيه قيل من صغيره تأمل لا يندفع أخيه والنهي مثله للانواع ونحوه فافهم معاني عبره إذا أتى شيئا من العصيان جعلت لئلا هذا عنه ين وأيس نهى غيره تحريما أو حائض أو نفساء فاجتنب لأجل تعظيم له ينهونه إذ ليس في النهي به عقاب به جنابة فقيه ريب وليس فيه حرمة التكرية

في سكرات النوم كف عنه
 من قرأ القرآن بالبداهة
 إن كان من عنده فلا يكلف
 وإن يكن ذاك بغير عنده
 فحرموا تلاوة الألمان
 إن أبا أيوب لما سمعا
 وقال لم أسمعهم يتلونا
 وليس منه صفة التفتي
 أضي به تلاوة مرتله
 فذلك التفتي لا الألمان
 وقارىء بصوته قد أعجبا
 والوقف في القرآن بعد الإسراء
 محمد قيامة وعيسى
 وبطل ولم يكن الهاكم
 وسورة الأنعام يستحب أن
 وما سواء فله ما شاء
 وجائز قد قيل قسم الآية
 من كتب الآية في اللوح وقد
 قيل يجوز وأقول يكره
 وذلك إن لم يقصد التحقيرا
 تأديا ككلا تخطئه
 في القاف تحريفا عن التلاوة
 فوق الذي يطيقه ويعرف
 فانه عليه نوع حجر
 إذ لم تكن من صفة القرآن
 ذاك ثيابه عليه جمعا
 كذاك أي أصحابنا ينفونا
 في خبر بل ذاك نوع حسن
 على وفاق ما الاله أنزله
 فيه فمن أمثاله يمان
 لحسنه قائم ذاك استوجبا
 في تسع سورات أنت مفصلة
 وسورة التطهيف فيها اسسوا
 حطمة مع لخب فيها كوا
 يتما القارى اذا ما يقرآن
 يقطع أو يتمه سواء
 ان صح فيا جاد في الرواية
 أراد محوها يريق وقصد
 فتركه عندي هو التزم
 بقصده له غدا ككفورا

وقارىء القرآن ينويه لمن
وهكذا أن يتصدقنا
كذلك الدعاء له بالمغفرة
كذلك يعطى أجره أجرى
وان يكن مات مصرا بطلا
لانما الاحباط بالكبير
به الكتاب والحديث نطقا
مات على ايمانه فينفع
عنه كذلك حين يمتقنا
كذلك يعطى أجر علم أثره
ونحوه مما ينيل الاجرا
جميع ما كان له قد عملا
امر انى من غير ما نكير
فالله يغفرن ما قد سبقا

باب تفسير كلمات

من القرآن وغيره

وحيث ما كان الكتاب عربى
لانها بضد غيرها لما
يحتاج أن نبين بعض ما
لانه يلفظة الحجاز
وحيث كان المقصد ذكر ذكر
إذ لم يك التفسير مقصوداً لنا
فقليل معنى استعبد اعتصم
ختم أكمة غشاوة مسا
أكمة في قلب من قد كفرا
واتسع التعبير عند العربي
متسع يعرف عند أهلها
كان على بعض الورى منبها
جا وبالأصل وبالحجاز
منها فلا لوم على من اقتصر
في ذاته بل نذكر الميننا
بالله من كل لعين قد رجم
غلافة غطي لقلب ماوعى
أعطية تمنع منه البصرا

قلبه عن الهدى أضحي عني
 وجنة للمؤمنين في السما
 وهي على يمين عرش ربي
 وما السماء تسعن البعض
 والنار في الأرض وذلك يجعل
 أهل الجنان ما بهم كبير
 بل هم على سن يكونون سوى
 وكلهم مرد سوى هارونا
 وهي إلى سرته تخصيصا
 والأرضون طبقات سبع
 وأمر الإله بالسجود
 وكان من نور لهم قد خلقا
 ووسط تفسيره خيار
 وهم على الناس غداً شهود
 وفسر الميسر بالتمار
 قليل تفسير حدود الله
 وفرض العطا إذا ما حدا
 فهي فريضة لكل شهر
 والـ ألف قيل في الأضعاف
 هي عبارة عن التكثير

والوقر قد فسر به بالصم
 محلها أي في ارتفاع قد سما
 كذا وللوقوف مال قلبي
 منها فاتها تزيد عرضا
 أسفل موضع عليه يحمل
 من هم ولا بهم صغير
 منعدين ولهم طيب الثوى
 فان فيه لحية يرودنا
 كرامة من ربه مخصوصا
 بينهما تباين ووسع
 ملائكا لآدم المحمود
 فيالها منزلة قد ارتقى
 أمة احمد هم الخيار
 وهو مقام في الورى محمود
 والحد بالفرض فلا تمارى
 فرائض الله بلا اشتباه
 حدا له ولم يكن تعدى
 قدرها له ولي الامر
 ولا أرى التمهيد بالآلاف
 في الاجر لا الحساب والتقدير

وإن يكن في ذاك يروى خبر
فالمصطفى مبین ما نزلا
وبسطة طولا وقوة معا
من الذي مر على القرية قد
كان نبيا فحساه الله
إذ سأل الاله عن سر القدر
قلت وهذا يستحيل في نبي
من كذب اليهود فيها احسب
وبعض من فسر يأخذونا
وربما قد أخذوا ذلك من
لكنه من قبله قد كذبا
بل كذب اليهود في عزيز
بل الصحيح أنه ولي
وذلك الصفوان صافي الحجر
ايبقى ذلك التراب فيه
وهو مثال عامل لغير
وزكريا بالعشي أمرا
ان العشي آخر النهار
وأما يروى المسيح
يولد أعمى فاذا ما أبصرا
قد صبح بسقطن هذا النظر
لا نبتغي عما يقول محولا
ذاك لطالوت الاله جمعا
قيل عزيز وله شأن ورد
ان صبح ما الاصل هنا حكام
قال وقد نهاه لكن ما ازدجر
فعل هذا كان نوع كذب
ذاك فهم في الانبياء كذبوا
عنهم لانهم يصدقونا
مسلمهم ولم يكن ليكذبين
وقد رواه ما يراه كذبا
قالوا ابن ربي وهو أي جور
وقال قوم انه نبي
ورابل فهو أشد المطر
تراه بعد وابل يأتيه
ربي فقد حرم كل خير
يسبح الله وأن يكبرا
أوائل النهار بالابكار
فذاك من بصره ممسوح
هذا فالاعجاز له قد بهرا

وقال قوم انه الاعشى ولم
 من قبل تورااة الكليم حرما
 وذلك فيما قيل لحم الابل
 وشرعنا أحله فنحن من
 وكان دينهم من التحريم
 ولم يكن في ديننا من جرح
 وما الغراب غير طائر عهد
 قال العدو فيما أغويتني
 سؤيته عورته وأنزلا
 والريش قيل المال والمتاع
 وذلك المغاف والمغاف
 وليس كاتقوى لباس يذكر
 وهو يدرك حيث لا ترويه
 معناه يخفي فلا نراه
 وهم حنوده من السر فلا
 فكل من قال يرى احن فقد
 بل قيل يرى أن منه وقف
 ولا أقول يرى أن منه
 لأننا فيها هم التخير
 ورصد الانس اذا ما رصدوا
 يشترطوا ولادة فتتزم
 يعقوب شيئا فله لم يطعها
 وكان قبله من المحلل
 قوم يخالف اليهود فاعلمن
 في غاية زادوه بالتعويج
 وذلك الضيق وسوء المخرج
 يصرن الف عام قد وجد
 معناه عن قربك قد خيبتني
 لنا لباسا بالثياب خلا
 ولتقى ر سترها أواع
 ومع ممت به لا صف
 لكل مودة برها تستر
 ويدخل حيث لا يدورنه
 ومثله لكل الذي ضاهاه
 ثم إذا سبرهم قد حصلا
 يخالف دافقه له حتما يرد
 بعض لم يرى من الذي وصف
 والآي لا اعمل تمنعنه
 عن حالهم وذلك التحذير
 لسا نراه ويراانا الرصد

ملك سليمان لهم يصحح
والمضطفي قد أمسك الشيطان
لينظروه ثم بعد ذكرا
وقد رآهم بعض أصحاب النبي
تصور الجن أناس أنكروا
وفي دخولهم بجسم الانس
وقولهم من المحال جسم
اذ قد يكون الجسم ذا اجواف
قالوا والطعام جسم دخلا
والكل جسم والمحال جسم
والجن قيل يتناسكونا
ومنهم الكفار والابرار
وهم على مذاهب تفرقوا
والخلف في تزوج الانس
مانعه بمنعه لاجل ما
فهم يغيبون عن الابصار
لعل غيرها أتاها وهو لا
ومن يجوزه يجوزها لما
فهم كمثلنا مكافونا
ومنعه هو الصحيح عندي
رؤيتهم قالنح ليس يصلح
وهم أن يربطه عيانا
دعا سليمان وعنه أخرا
ولم يكن متها بكذب
وقال قوم لهم تصور
خلف ولجواز مالت نفسى
يدخل جسما لم يكن يعم
يدخل في الجوف بلا اختلاف
في جوف من يمنع ذا التدخل
يدخل جسما ليس فيه الحكم
كمثلنا ويتناسلونا
ونصحاء الدين والاخبار
ففيهم كالانس أيضا فرق
جنية يذكر في المحكي
كان من الفية فيهم علما
يكون بالزوجة غير دارى
يعرفها فمن هناك حظلا
كان من التكليف فيهم لزما
حلا وحرمة بما ينهونا
انى أرى الفعل له تعدى

وتلزم الزكاة الاغنياء
كذلك الحج كذا الصلوات
حتى يصح عنهم من بعض
ودعوة الرسول أيضا فيهم
لانه للثقلين أرسلا
ورجل أراد أن يستخدما
فإن يكن في نفسه قد قدرا
وإن يكن قدر عجزه ضمن
وما ضيانه سوى الاتم فإن
وأم بليس من الجن وقد
أتدري أنت من هم الابالسه
والفرد إبليس فيهم جمع وما
يقنون إلا جدم إبليس
وأما الاعراف حائط غدا
وأهل قوم لهم أفعال
فيحبسون فيه حتى يقضى
ثم إلى الجنة يحشرون
يسلمون ويهتسبون
ثم يوبخون أهل النار
وقيل إن أهل ملائكة

منهم كما تلزمنا سواء
تلزمهم والصوم والصلاة
ما قد ذكرنا من سقوط الفرض
كثنا بلا خلاف لهم
فبلغ الجميع ما قد حملا
فحين نالوه بما قد أئلا
يقوى فانه بذاك عنرا
بما أصابه اذا لم يقدر
تاب قرب العرش عنه يقفر
قيل كذاك أم دجال تعد
هم الشياطين هم الاخانسه
يكون فيهم المطيع فاعلا
يكون في تصيره منحوسا
ما بين جنة ونار مقعدا
قد اقتضت حبسهم يقال
ما بين هذا الخلق ثم يمضى
لأنهم في ذاك يطعمونا
بذلك من قبل يدخلونا
على الذي كان من الاكفار
نشهد أحوالا لقوم سالكة

وأول القولين عندي أظهر
 فيطعمون بدخول الجنة
 وقومه أتوه يهرعون
 برهان ربه آتي ليوسفنا
 وقيل كف ما به ذراع
 وقال بعض قد رأى يعقوبا
 وقال بعض هاتف قد هتفا
 وقال بعض منهم قد كفا
 فقال تستعين من جاد
 كيف أنا لأستحي من خالقي
 فأمكنه من قميص من ورا
 فأنقد ذلك القميص وانطلق
 إذا بزوجها هناك وهي في
 قالت فما جواء من أرادا
 فقال انها هي المراودة
 من بعد ان رأوا برامة الفتى
 سياسة ليقطعوا الكلاما
 فكان في السجن لاهل السجن
 علمه الهه التعيسيرا
 فكان ذلك سببا للفرج

لما اليه الآي قد تؤثر
 يرجعنه بأقوى حجة
 لفحشهم معناه يسرعونا
 عصمة ربه له على الوفا
 به عن الذنوب الامتناع
 عض على ايهاهه غضوبا
 وقال لا تفعل كفعل مزهنا
 غطته قالت استحي يرانا
 خلا من الاصلاح والافساد
 فبادر الباب بلا تعانق
 ليرجعن نحوها اذ نفرا
 فبادر الباب وكان قد غلق
 طلابه من غير ما توقف
 باهلك السوء أو الفسادا
 فأنكرت أقام ربي شاهده
 بدا لهم ان يسجنوه فأتي
 ويدفعوا من الوري للاملا
 انا مسليا لكل حزن
 فكان بالرؤيا إذا خيرا
 إذ نال بالتعبير حسن المخرج

منزلة عالية قد نالا
ملكه خالقه رقابا
أكثر ما قد قيل في الاحلام
سقاية في رحله قد جعلها
وهو الذي يشرب فيه الملك
وقال بعض انه ميكال
وابويه فوق عرشه رفع
وعرش بلقيس سريرها وقد
عرش الاله أي سرير دبرا
فمن هناك ينزل التدبير
وهو على العرش استوى أي قهرا
قد استوى بشر على العراق
معناه انه اها قد قهرا
وذلك الصنوان للنخيل
ام الكتاب اللوح حيث جمعا
وفيه ما لم يعلمه أحد
يثبت ما يشاء بل ويمحو
وخلق الانسان من صلصال
وكان ذاك حما مسنوتا
فصار كالنخار يابس وما
لما انقضي من سجنه ما طالا
عباده وأحسن للآبا
جزء من الوحي بلا تمام
يعني انا حسنا مكلا
لانه من ذهب مسبك
من فضة كان به يكمل
وهو سريره الذي له ارتفع
أني بمعنى القصر فها قد ورد
فيه أمور الخلق مما قد يرى
للارض ثم نحوه يصير
وهو كناية لمن قد ظهروا
من غير سيف ودم مهراق
بغير سيف لقتال شهرا
هو القرين عندنا في القيل
كل كتاب قد أتى وسمعا
من خلقه وهو العظيم الصمد
ما دونه وليس يعا اللوح
وذاك طين يابس في الحال
أي حدة منة يرونا
ذلك الا خرفا قد علما

وكان قبله ترايا حصلا
والجن من نار السموم وهو ما
وذلك المارج وهو ما صفا
ما أبدع الامر ين هل يصور
فالله قدر على ما شاء
ثقل ما نعتله أو نجعل
فما عذاب القبر والتنعيم
جميع ذاك ممكن في القدرة
وسجداً لله داخرونا
ويدخلون النار داخرينا
أنقف ما ليس لنا بعلم
فما التعاريف التي تعلق
وكيف نكتبين ما لم ندر
وفي التعاريف اذا ما علمت
أجازه قوم وقوم منعوا
والاصل قد يقول بالجواز
يقول لا أرى دليلاً منعاً

بذاك جمع ماله تنقلا
يدخل في منافذ تسما
من لهب النار كذاك وصفا
امكان هذا عقلك المصور
لا تنكرن ما كان عنه جاء
ان صح فيه النقل حين ينقل
ما البعث ما العذاب ما النعيم
كبدأ الحال بأولى النشأة
اي صاغرون متذلونا
جبار معناه صاغرينا
وقد نهينا فهو نوع حرم
وما الرقي مع جهلنا ما ننطق
لعل في ذلك نوع ككفر
تعليقها فيه اختلاف قد ثبت
واتى اركان مع من يمنع
حقيقة وليس بالمجاز
منها فيقبلن ما قد رفضا

قلت ولكن فعله مبتدع
للانعين أن يقولوا هات
فثبت الاشياء محتاج الى
من قال بالجواز قالوا يكره
ولا يجوز حصر بول النص
واللعن في الاسرى الى الشجرة
وبعضهم قالوا أبو جهل وما
لانه المنكر لا يقوم
وقال بعض أنها للملعون
والجمل للملعون في التوراة
يريد لعن من له قدر كبا
وقيل بل شجرة الزقوم
ما عونة مبعدة عن رحمة
وقوله أراك مشوراً فما
وقيل مصر وفاق عن الخيرات
فصدق الاله ظن موسى
وفجوة في كهفهم متسع
وقيل ذو القرنين انه نبي
عضده الله بالخصر

والاصل ان يمنع ما يبتدع
بحجة تؤذت بالثبات
ذاك ولا يحتاج من قد حظلا
على بهيمة وذا تنزه
لانه للضر قد يستقصي
ف قيل إنه أراد الكفرة
عم بل خص لما قد فهمنا
تنطعا والنار والشجوم
آكلها من كل ما يكون
جاءت به الاخبار عن ثقات
وذاك مخصوص لشيء طالبا
ثبتت للكفار في الجحيم
لان منشأها بأصل نعمته
أراد الا هالكا على العمى
ما دام حيا والى المات
إذ ظن في عدوه التأييدا
لهم بها من بينه توسع
وقيل عبيد صالح غير أبي
موازراً فخبذا من وزر

وسد يأجوج ومأجوج بنا	وهم من الانس على ما بينا
أولاد يافث وقيل الترك	منهم فجرحم الينا الترك
كانوا غزاة فبنى السد فلم	يروا سبيلا فأقاموا وانحسم
ركزا هو الصوت الخفي قبلا	هل تسمعن ركزا لهم وقبلا
يذرهما قاعا مكانا مستوى	وصنصفا لا نبت فيه مستوى
إذ نفشت في الحرث أغنام الوري	فذاك أكل الليل فيما فسرا
وأكلها ان كان بالنهار	فذاك رعي دون ما تمارى
والويل فسروا به الثبورا	وهالكين قيل معنى بورا
والهيبا المنشور شيء ينظر	في الشمس ان من كوة تنتشر
وهو مثال عمل الكفار	يصير في الاخرى كمثل الذاري
يلقى اثاما أي جزاء الائم	وقيل واد خصه بالاسم
وذاك في جهنم وقبلا	غي فلا يوفق السبيلا
أهون يعني هينا عليه	ما شاء وطائعا لديه
كأكبر يعني به كبيرا	فأفعل قد اقتضى التفسيرا
إذ بابه أفعل لكن صرفا	عن أصله لأجل معنى عرفا
إذ كلها في قدرة المولى سوى	في القهر في جميعها قد استوى
ولم يشاركه تعالى في العظام	شيء فيحتاج الى الفضل الاعم

(١) قوله الذاري وهو ما تدرية الريح من التراب ، وأصله
المنذري ، فأطلق اسم الفاعل على المفعول وكثر استعماله عندنا فصار
حقيقة عرفية — اه مصنف

صلوا عليه فالصلاة تنفع
 اذا رأيت ما به. تسر
 وقدر الرب منازل القمر
 تسيره والشمس في المنازل
 وذلك يدعى عندنا بالفلك
 يعنى السما ففى جميع الآي
 وان فيه للورى لعبرا
 وانما نمنع ان تراعى
 فليس للمصطفى ولا للمصطفى
 لكنه احدث بعد وانتشر
 ونظرة النجوم من خليل
 والاعتداد بالنجوم منعا
 وللبجين تله القاه
 من الدييح قيل اسماعيل
 اذ أصله قد كن في الموجود
 والقط قد فسر بالكتاب
 فقطنا عجله أى ما كتبنا
 وذلك من أبلغ تكذيب كما

قيل ولعين خصوصاً تدفع
 صل على المختار ينقى الضر
 بحكمة بالغة وفق القدر
 بهيئة يعرف في الاوائل
 ذات البروج بل وذات الحبك
 حجة من أثبت بالراي
 لانمنع في النجوم النظرا
 في الفعل والترك وان تراعى (١)
 بها اعتناء وكذا من سلفا
 وكان من علم قديم قد غير
 إلهنا حجة هذا القيل
 في شرعنا ففارق الذي ادعى
 بشدة ليرضين مولاه
 وقيل إسحاق وذا عليل
 يحكي لنا عن حسد اليهود
 وهو الذي يجمع للحساب
 لنا فحججه لنا مقربا
 قالوا فاسقط كسفا من السما

(١) قوله « تراعى » الاولى بمعنى تلاحظ، والثانية من الروح

وهو الخوف — مصنف

إن الشروق وكذا الاشرق
له مقاليد السما فربي
وسامدون قيل شامخونا
يقال قد برطم حين انتفخا
وقيل ساهون ولاعبونا
وأشر معناه قيل بطر
والنجم أشجار بغير ساق
وماله ساق فذاك شجر
لا ينزفون بشراب الجنة
وذاك معنى قوله ما فيها
ظل الاعادي في غد محموم
واللزن قد فسر بالسحاب
وبعضهم قد خصه بالابيض
والماء يأتيه من السماء
وقيل فيه يتكونا
مواقع النجوم ربي أقسا
قد جاء جملة ليث العزة
نجم انجا ويعنى وقتا
كثل غيث أعجب الكفار
سوا به إذ يسترون البذرا

وقت الطلوع وبه اتفاق
له مفاتيح السما للقرب
وبعضهم قال مبرطمونا
من غضب وهو مقال رسخا
وكلاها معاني سامدونا
فذلك الكذاب هو الاشر
وذاك مثل البقل باتفاق
جميعها يسجد ثم يشكر
لا تذهبن عقولهم بسكرة
غول خلاف خرة يأتيها
وهو دخان أسود بهيم
يحمل للماء والشراب
من السحاب والعموم ارتقى
وهو له يكون كالوعاء
وقيل فيه خير ذا اعلمنا
بها وذاك الذكر يأتي انجما
وجاء المختار غير جملة
جملة أوقات بها له آتى
يعنى به الزراع لا يبارى
وأصل معنى الكفر كان السرا

وحزب ربى من أطاع ربى
يجر حزبه الى النيران
قد كبر المقت لمن قد قال
فالمقت هو البغض فالبغض
ينفخ فى الناقور قرن الصور
شراب أهل النار من غساق
والقضبقت هكذا قد فسرا
محلله قد كان عند الواقعه
هل ثوب الكفار أى هل عوقبوا
والشفع خلق والآله وتر
ويطلق الحجر على الحرام
وقت الضحى من دار تفاع الشمس
وما آتى فى الوصف للقرآن
معناه مدعاة الى الحق الجلى
قال النبى أمتهوكونا
كثل ما تهوكت يهود
وعرة الانسان أى قرابته
ومن يكن فى دينه قد تبعه

والحزب للشيطان شر حزب
واويلكم يا شيعه الشيطان
قولا ولم يركه أفعالا
عند إلها هو الرفيض
إذ كان يدعى فيه بالناقور^(١)
وهو صديدها بالاتفاق
والطلع موز وهو قد تأخرا
فلم أجده لا كون رافعه
وذلك توييح لهم قد عوتبوا
والعقل فى التفسير هو الحجر
فى غير ذا الموضع فى الكلام
الى انتصافه بغير لبس
بأنه مآدبة الرحمن
فدعوة القرآن للرب العلى
أنتم فى معنى متحيرينا
تحيرت ودينها موجود
والآل أهل بيته جماعته
فذلك أيضا آله فاتبه

(١) قوله « فيه » أى القرآن . والمعنى أن الصور فى القرآن

يسمى بالناقور — اه مصنف

والاصل قد فسر بالجنان	والفصل قد فسر بالاسان
والحنتم الخضرا هي الجرار	وهي التي جاءت بها الاخبار
وما الثريد غير خبز أدما	بالحم كي يأكله من طعما
وهو الذي يعرف بالمتقطع	في عرفنا فقربن وقطع
دراهما قد زبنت بزريق	وزبنت فمن هنا لم تنفق
فذاك وجه ما يقال عن ثقه	بأنها دراهم مزبقة
وقد وجدنا الذكر لبوار	وهي السيم في اسمها المختار
وما عسيب فهو اسم جبل	ببلد الروم يقال فاقيل
والسام فهو الموت عند العرب	والسام أيضا قيل عرق الذهب
وليت شعري ليت علمي فسرا	كذاك يوما ما اذا ما ذكرنا
فانه يراد مبهم الزمن	به فذاك الوقت لم يعين

باب الضوابط

وذكر الاصل لبعض الكلام	ضوابطها كتعة ودرهم
فتمتعة النكاح بالكسر وما	في الحج متممة بضم فاعله
ودرم بكسر داله وقد	يفتح والكسر الكثير للمعتمد
والحجر بالفتح هو الثبان	وكسره جاء به البيان
يقال في حجر فلان قد نشأ	معناه في ثبانه قد انتشا
وهو كناية عن الحضانة	وما بها من لازم الرعاية
والحجر بالكسر هو العقل فقط	وهو على الحرام ايضا قد سقط

وبيعة المال غنى بالقصر وككلام سدة للفقر
 وللد أيضا صوت من يغنى فهو الغناء حرقه المفتى
 والقصد بالكسر غلاف السيف ومثل عمان لقصر سيف^(١)
 هناك غمدان لقصر ما بنى كئله لحير في اليمن
 وهو بصنما والملوك تسكنه وكل ساكن له يحصنه
 دعا عليه للمصطفى وأهدمت أركانه بلا حديد هدمت
 لما رآته ابتته يلوح مثل سهيل هكذا مشروح
 وذلك انه بناء يعرب وقيل يشرح وهذا أقرب
 بناء من أربعة من أحمر وأبيض وأخضر وأصفرا
 وطبقاته يقال سبع صاعدة ما بين كل ذرع
 فأربعون من خراع يوجد علو كل طبقة تصعد
 وكل ما كان بهذا الحال يلوح كأن نجم بلا أشكال
 لكنني لم أجِدْ مذكور في خبر ولم أجده في أثر
 وعله رآه في كتب القصص فظن حقه فضمه وقص
 بل الذي وجدت في غمدانا وهدمه على يدى عمانا
 قتيبا بضم الفاء والكسر وجد وإن تقل فتوى بفتحها فقد
 زراعة وجارة شراطة بالكسر والفتح ترى انضباطه

(١) قوله « مثل عمان » أي أو بضم له فهو غمدان قصر لهم
 وآخرهم سيف بن ذي يزن أضافه إليه للوزن والجناس المتماثل بين
 السيف وسيف — اه مصنف

وهكذا كل فعالة أتت
 وخن بفتحين قيل لا
 بل منع صرفه لاجل العلم
 فهو على قرابة للزوجة
 وربما التأنيث فيه يرشح
 واسم كقفل وكحمل أى بضم
 بهلا بضم الباء أيضا وكدم
 ومثلها بسيا وأزكى تكسر
 والفتح في الحمرا وأما آدم
 عبرى بكسر العين ثم ينقل
 أما فدى فهي بكسر الفاء
 ومنسح بفتحين ثم ضم
 وقيل كسر الشين في الشطرنج
 وأنت المنسول لاتلكر
 وأما داود عند الامجد
 وواوه قد أخذت لعرو
 فتحها تزداد في داود
 فكتبوا همراً بواو ليصح
 وأما السواقي كالنواشى
 بالياء في التعريف تكتبنا
 من حرفة على قياس قد ثبتت
 ينونن فاطلين العللا
 ووزن فعل الماضى عند الفهم
 يطلق فهو علم الجنسية
 ان صح هذا الوجه فهو أوضح
 أوله وكسره طراً رقم
 بالضم والرساق مثلها تضم
 كذلك إبراهيمزها قد كسروا
 بفتحين والاله أعلم
 بالفتح والضم بوزن يقتل
 والفتح في تزوى بلامراء
 صاد صغار وبهذا قد تم
 وفتحها من لعب الافرنج
 وهي التى تكون لتدثر
 كشل طاوس بواو مفرد
 يعنى بواو ككتبه قادر
 فلم يكن كذلك في الوجود
 تميزه عن عمر ويتضح
 والنقص في أشباه هذا قاشى
 أو نكرت قالياء تمنعنا

فكل واحد له محل وليس فيه ما يقول الاصل
وتكتبن سكنا وسكني وكل واحد يحوز معنى

باب جامع الآداب

وما زكى في المرء من خصال
فحلية الرجال معنى الادب
والمرء معروف بما قد اتصف
والفخر فيما ينشأ في الادب
أحب إخواني لي المدين
إن غبت عنه غيبة يعذرني
حبك للبشء يغطي عيبه
حبك يعنى ويصم فاحذر
بل حب ما يحبه مولا كما
فأنت عبد للذى تحب
هاك كلاما ختم التوراة
كل أمير لا يكون عادلا
وكل ذى علم ولما يعمل
وكل ذى مال به لم يسترح
وكل ذى فقر أخو سوآل
وكل خود بيتها لم تلزم

يعرف بالآداب في الاحوال
وحلية النساء لبس الذهب
به فكن ممن يخبر قد عرف
والدين لا في غيره من نسب
واتى بحبه قمين
وإن رددت نحوه يقبلنى
ويسترن عيبه وريبه
من الهوى فانه لم ينز
من دينه فهو الذى هداكا
تجرى على وفق الذى يحب
به رواء القدوة الثقات
فهو لفرعون غدا مماثلا
به قابليس له فى المثل
فهو سواء والفقير قد شرح
للاغنيا كلب بلا جدال
فهى سواء والاماء فاعلم

ومن يكن قد طلب الرياسة
وقيل ان غضب الانسان
كمثل ما قد يفسد الصبر العمل
ما ساد من لم يعف عن اذنبه
اياكم وكثرة المزاح
فشبه لا شك لا يحال
وان مزحت فاحذرن الزورا
فالصطفى يمزح لكن لم يقل
قليله يحمد والكثير
والصدق من شمية اهل الكرم
والكذب فهو شيمة اللثام
من اكرم الكرم يملكه
وقيل في الاسفار تكشفنا
فيظنون جواهر الرجال
اياكم وصحبة الاشرار
فيفسد القرين في اليوم كما
والنفس من ذين اشد فاحذر
وانما جواهر الرجال
وقيل ان الصدق في الكلام
عليك بالصدق فان الصدقا

فليحتمل لمضض السياسة
لاشك فيه مفسد الايمان
والعفو يصلحنه اذا حصل
لو كان بالعدل له مرتكبا
فانه يفتي الى السلاح
وخبره قد قيل لا ينال
واجتنب الباطل وانفجورا
عند المزاح غير حق قد قيل
يذم فليحذر به الكثير
قد امر الله به ذو العظم
فلا يجوز كذب الانام
من اكرم القليم يطونه
عن خلق الفتى فيعرفنا
وضدها وكرم الفعال
فانها داعية للنار
قد يفسد اللعين في الشهر اعلا
مكائد النفس وسوء الخبر
تعرف في تقاب الاحوال
اعز المرء من الحسام
يهدى الى البر له يلقي

والبر يهديه الى الايمان
والكذب يهديه الى الفجار
فان تشا النجاة لا تكلم
ولا تقولن مقالا هنجرا
ان اللسان يقطع الآجالا
ومحصد الانسان ما قد زرعا
ان العزيز من يعز الحق
من حفظ الاسرار حال الغضب
ليس الذي ان زل من صافاه
وانه لا يقدر الانسان
ومن يهنسه الله ماله معز
وان رضيت بقليل القوت
خير الامور ياقتى اوسطها
فكل لذيذا والبس الجديد
فأكلك اللذيذ أكل كانا
ولبسك الجديد لبس اثوب
تلقاه كالجديد حين تلبس

وذلك يهديه الى الجنان
وذلك يهديه غداً لل نار
الا بما يعنيك ياذا تسل
وهكذا لا تقطن شرا
مثل الحسام يقطع الاوصالا^(١)
وانه يجزى بما قد صنعا
وضده الذي يذل الفسق
فهو الكريم عند أهل الادب
بث من الاسرار ما أعطاه
يهين من اكرمه المنان
فكن من التقوى على حال يعز
أصبحت حراً ليس بالمقتوت
والله أرزاق الورى يسطها
وعش حميداً ثم نم شهيدا
من بعد جوع فافهم البيانا
تفسله عن دنس وريب
ولم يرد جديد ما قد يلبس

(١) قوله « يقطع الآجال » أى يكون سبباً لموت صاحبه
فيقضى أجله بسببه وليس المراد ما تزعمه طائفة من المعتزلة ان المقتول
قبل أجله الذي قدر له لو لم يقتل فان هذه مقالة باطلة — اه مصنف

ونم شهيداً طاهراً من كل
وعش حيداً زايي الحصال
وولد السوء يشين السلفا
وتكره العجولة في الامور
قد أبر الرحمن بالبين
كيلا نصيب القوم بالجهالة
وحافر حفرة سوء لآخ
من شاء خلا لم يكن معيوباً
وفاته الدهر بلا أصحاب
إذ الكمال في الوري عزيز
من استعان بذوي العقول
من استشار لذوي الالباب
ماخاب قد قيل من استخارا
فهي اذا حصن من الندامة
من لم يشاور رجلاً رشيداً
من استشار رجلاً قد شركه
وان أردت من فتى مشاوره
فان ترى فيه وداداً خالصاً

منجس تظفر بنيل الفضل
متقياً في القول والفعال
ويهدم من يا أخى الشرفا
وفي التأني اللقم للمحذور
في خير الفاسق للتيقن
فتندم على ارتكاب الحاله
يسقط فيها فافهم وارخ
لم يلقه لو ركب الصعوبا
وهو صحيح ليس بارتباب
والكامل الفرد هو العزيز
فاز اذا بدرك المأمول
يسلك طريق الحق والصواب
كلا ولم يتدم من استشارا
وانها أمن من الملامه
عنه الصواب قد غدا بعيداً
في عقله وقد أراه مسلكه
فانظر اليه قبل ان تشاوره
ثم وفور العقل فيه شاخصاً

(١) قوله « معيوباً » لغة عمانية موافقة لآلة نعيم ، والمشهور

معيوب — اه مصنف

وعارفا حالك بالحقيقة وان تكن لم تجد المذكورا ومن آتى الامور دون فكرة مع قلة الفكرة تكثرتنا وكل من قد قبل النصيحة زين هذا الدين بالسماح لا تقطن عادة الاحسان فان ذاك عندهم عادات من قطع العادة عنك عادى أشده في الامل والجيران ويعرف الجاهل بالتفاته فان ترى ملتفتا كثيرا فان ذا العلم يفض البصرا وهكذا يجتنب الفضولا وأبخل الناس فتي قد بخلا وأجود الناس فتي قد أعطى واحلم الناس فذاك من عفا وأعجز الناس فتي عن الدعا

شاورة واقصد سالك طريقه فيه فجانبه وخل الشورا يكون معروفا بسوء العثرة عثرته إن لم يفكرنا تصونه عن فعلة القبيحة وحسن أخلاق الوري يا صاح عن أحد ما دمت ذا أمكان والمحسنون في الوري سادات في مثل يضرب فينا عادا (١) إذ لهم فضل من الاحسان ويعرف العاقل من سماته فقل أراه جاهلا كبيرا عن الذي لم يعنه والنظرا من الكلام لا تكن جهولا على أخيه بسلام بذلا من كان عنه مانعا للاعطا عن الذي يظلمه اذا هفا بعجز لا تكن له مضيعا

(١) قوله « عادى » الاولى عاداك والثانية بمعنى صار وبينهما الجنس المماثل — اه مصنف

واسرق الناس فتي قد يسرق
من ظن أن يدخله ما عملا
ومن يظن أنه بلا عمل
بل ينبغي يعمل ما عليه
وقيل من لدى الغنا تضعف
لأنه عظم ما قد حفر
فالدين من ثلاثة قد درك
وبقيت نيته إذ لم يرد
وقيل بل أراد بالثلاثين
لأنه ان هدم البعض أنهدم
لا تطلب الحاجة للعميان
ان الحيا يقال في العيون
ومن صبيح الوجه تطلبنا
وقيل حكم البشر الامانة
من نبه النائم للصلاة
فانه لو عثر النائم لا
وجاز للطعام والشراب
وتارك لحقه من خوف أن
ولا أقول انه رياء
إذ ينزل المال ويقطعنا

صلاته فهو بها منطلق
دار الثواب متعن جهلا
يدخلها فتمتن في المثل
ولا يكون ناظراً اليه
عن دينه ثلثه قيل اتقشعا
إله فمن هنالك خسرا
قول وفعل وهما قد ذهب
كفرا وذا تفسيره الذي قصد
عبارة عن هدم ذاك الدين
جميعه وما مضى هو الائم
زال الحيا إن ذهب العينان
في مثل ما بيننا مصون
فانها في الحال تقضينا
في الدين ان لم تظهر الحيا
يؤجر بل يؤثم بالفوات
يمذر من رآه ثم أهمل
تنبيهه من غير ما إيجاب
يقال مبطل رياء يحسبن
الا اذا الريا بذا يشاء
لسان من بالبطل يشمتنا

ويستحب للذي قد مرا
 كمثل ما قد فعل المختار
 إذ مر تحت حائط قد مالا
 من المات فجأة اخاف
 اعانة الضعيف والمهوف
 وكل من قد هجر الولا
 وفي الثلاث عذره من أجل ما
 لأنما ركب طبع البشر
 كل صديق قد غدا نخسرا
 نقل الفتى لقلل الجبل
 وليس بعد الدين شيء أحسن
 وليس بعد الكفر بالمئات
 فالفقر كاد أن يكون كفرا
 ولئال ان كان من الحلال
 قلل رائج بأهله الى
 يارب يسرى غنى يكفيني
 والفقير عند الناس طرأ عار
 من كان ذا فقر فلا يهاب
 لأنما الدنيا لديهم تعظم
 والفقير جند ربنا في أرضه
 تحت مخوف يسرع للمرا
 صلى عليه الواحد القهار
 أسرع عنه ماشيا وقالا
 قال وهذا ما به خلاف
 قيل هما من أفضل المعروف
 فوق الثلاث لم يكن صفيا
 يدخل في نفس الفتى ليرجا
 من السرور مرة والكدر
 لخله يعد خصما أكبرا
 خير له من من الرجال
 من الفتى فليشكر فضل الفتى
 شر من الفقر على الانسان
 لانه يركب ما قد ضرا
 يعين في طاعة ذي الجلال
 دار الثواب جندا من رحلا
 يعين للطاعة لا يطمئني
 لكنه لدى التقى شعار
 ولا توقرنه الاصحاب
 لا الدين وهو للفؤاد مؤلم
 به ينل من أبي عن فرضه

وهكذا قد قيل في الامراض
من خلق للمرسلين ينقل
ثم من التناق ان تفرا
وقيل من لا خير فيه ويرى
لولا الهوى لم يهوى في الزمان
ولا حلا عند أولى العصيان
لكن هوى النفس يكون مهلكا
وقد آتت في الاثر المنقول
وجنة المأوى تكون مأوى
وقل الكلام قال الكلام
وكل من قد كثر استماعه
والدين يسر لم يكن عسيرا
وكن على دراسة الآثار
ولازم لبيان الشرع
وما لك لنفسه عند الغضب
والجهل قيل صحة الجهول
فصاحب يا أخي الاخيارا
والفضل بالعقل وبالآداب
وقيل في الحكمة حسن الادب
وأفضل الاشياء تنال العاقبة

والموت ذل لاولى الاعراض
حب أولى الفقر إذا ما أقبلوا
من صحبة الفقير حين مرا
فيه الورى الخير فذاشر الورى
خلق من الانس ولا من جان
كفر من الفسق أو الكفران
لكل من في عقله غلكا
بأنه الآفة للعقول
لمن نهى النفوس عما تهوى
ان يكثرن تكثر به الآثام
فعلمه يكثر وانتفاعه
فيسروا لا تظهروا التنفيرا
مواظبا بالليل والنهار
حوى الاصول عند كل فرع
فهو الشديد البطل الذى اتتخب
من الورى وكثرة الفضول
ملازما واستعمل الوقارا
ما كان بالاصل وبالاحساب
يزين من كان قبيح النسب
وأطيب الدارين فهي الباقية

ان اليقين لآخيه نور
 فالجهل موت قبل وقت الاجل
 ولا سسير للفتى كالعالم
 والجسم من ذي الجهل قبر قبل أن
 لما رأيت الجهل في الناس فشا
 تجاهلا إذ ينكرون العلماء
 لكنني مدمت في الحياة
 بل لا أقول حين ما يسيروا
 وإنما بوحدتي أنست
 فدام أنسى ونفى السرور
 وقال بعض العلماء في الدين
 بل قيل ان الدين بالنهار
 يعرف ذو الجهل بلا ارتياب
 لان ذا العلم له تدبر
 حتى يرى صواب ما قد سئلا
 وأفضل الاعمال ما قد وفقا
 كل امرئ يحصد ما قد زرع
 وقيل ان أنفع الاموال
 فمن أطاع الله جل وارتفع
 فالعلم من ثمانه استعماله
 والدين حرز للفتى وسور
 والعلم لاشك حياة الرجل
 ولا ظهير أبدا كالعلم
 يضمه القبر فلا تستجهلن
 أظهرت أن الجهل في غطشا
 والجهل بينهم فلم يذما
 لا أسألن شيئا من السادات
 هل ركب الجند أو الامير
 وقعر يفتى عنهم لزمت
 بل زال بانفرادي المحذور
 بأنه لاشك شؤم الدين
 ذل وباللهيل فهم عارى
 في قوله بسرعة الجواب
 بعقله فيما عنا يفكر
 عنه ولا يفتي بما قد جهلا
 له وخير المال ما قد أنفقا
 وانه يجزى بما قد صنعنا
 ما أعقب الاجر مع المآل
 ومن عصاه ذل ياذا واتضع
 ومن تمام العمل استقباله

وكل من هان عليه المال
فكل من بهاله قد ضنا
وانه من شح بالاموال
لكنا من يعرف الجيلا
ومن به الشيمة والمروءة
والعلم قد قيل خايل المؤمن
والحلم قد صار له وزيرا
والرفق فيما عندنا اخوه
والصبر من جنوده أمير
والعلم خير من كنوز الارض
وجاء في الآثار من لم يعلم
وان تكن أعطيت شيئا أجزل
من من "بالاحسان اذا كدره
من جمع المال انفع الناس
ومنفق الاموال في البر فلا
وانما التبذير في المعاصي
من علمه لعقله قد غلبا
والظلم قال فيه أهل الحكم
ودعوة المظلوم لا ترد
لا تظلمن ما حيت أحدا
توجهت في نحوه الآمال
بنفسه يجود فاعلمنا
عرض عرضه الى الانذال
من الوري أراهم قليلا
قد قل والحاظ للاخوه
عن النبي صفوة المهيمن
مساعدا في أمره ظهيرا
والبر فيما قد روى أبوه
له على أعدائه نصير
وأفضل الاعمال بعد الفرض
لا شك فيه أنه لم يسلم
وان تكن منعه فأجل
من جار في ساطانه قد صغره
اطاعه الناس بغير باس
يدعى مبذرا اذا لم يحظلا
من انفق اللذائق فيها عاصي
عليه علمه وبالا جليا
بأنه مسلبة للنعم
لو كافرا فهي سهام تعدو
لا بد أن تندم منه أبدا
(م — ٤٦ جوهرة النظام)

تنام عنك العين والمظلوم
ولا تعاون ظلما فيما ظلم
اذ يحشر الظالم والمعين
والبغي فاحذرته في الامم
يهدمها عشر مرار وهو من
ومثل من يقتل الف ملك
وكله يعرف بالمبالغة
وقيل في طبع الفتي المستصحب
يرفع من أثر لتواضع
وخير مال ما استرق حرا
انصر اخاك ظلما مظلوما
نصره في الظلم له ان تنقذه
وان تكن رأيت مظلوما
من حارب الدين القويم حربا
وقد رأيت الحق أقوى جيش
وانه لا سيف مثل الحق
من استخف بالرجال ذلا
ومن رقى في درجات الهمم
وان من كفرانه للنعم

يدعوا عليك ما هناء النوم
بعدة اللوعة أو يرى القلم
معا عنايتهم بها مهين
فانه مجلبة للنقم
باب المجاز في الكلام بحسين
مقرين هكذا أيضا حكي
لحكمة التنفير وهي البالغة
اثبت من ادبه المستجلب
والكبر للانسان غير رافع
وخير سمى ما استحق شكرا
عن النبي قد روى مرسوما
منه وان تمنعه ان ينغذه
تعيته وتمنع الظلوما
من غالب الحق المبين غلبا
والامن في البلاد أهني عيش
ولا يرى عون كمثل الصدق
ومن يفرط في المقال زلا
عظم حقا في عيون الامم
يستوجب المرء حلول النقم

لا يشكر الرحمن من لم يشكر	عباده ومعني ذا في خبر
وذا خلاف مدحه المذموم	قال شكر غير المدح في الرسوم
قال شكر أن يعترف بالنعمة	وأن يؤدين حق المنة
والمدح أن يقول اذ يقول	ولم يكن لقوله محمول
في وجه مثله التراب يحثي	إن كان للمديح قصداً بثا
قالمدح . للانام قيل ذبح	فقابل المدح عداه الربح
والفض للصوت من الآداب	ورصفه قد جاء في الكتاب
فأنكر الاصوات صوت الحجر	وجائز الحاجة إن نهر
صوت أبي طلحتي الجيش وصف	يقوم عن جيش وذاك قد عرف
وعمر ان قال قولا اسمعا	أو ضرب المسىء ضرباً أوجعا
وهو اذا مشى يقال أسرع	وهو لعمر الله كان أوعا
والناس أطباع فمنهم جهوري	قالطبع في الانسان لم يغير
ومنهم من صوته لطيف	قطبته في نطقه تخفيف
لا ينبغي أن يتكلفنا	ما فوق طبعه فيسبجنا
من حسن اسلام الفتى أن يتركها	ما قد كفى فهو إذا عبد زكي
فالمنجيات طاعة المنان	رب السما في السر والاعلان
والعدل في حال الرضى والفضب	فيه النجاة من جميع العطب
والقصد في الفقر وفي الغناء	ينجو به المرء من العناء
والمهلكات الشح والاعجاب	كذا الرياء كلها خراب
ثم ثلاث من كنوز الجنة	كمان فقر مرض عطية

ثم ثلاث هزمن جد	وجدهن وهي ماتعد
نكاحه طلاقه عتاقه	فكل ذا يوقعه انطلاقه ^(١)
قيل وقال وضياع مال	مكروهة وكثرة السؤال
ثلاثة تباح من جنس اللعب	يلعب القوس لاجل ان يصب
يلعب الخيل لاجل الركبة	يلعب العرس لحسن العشرة
ثلاثة غيبتهم تباح	امام جور مابه جناح
وشارب الخمر لحسوا الكاس	ومعلن بفسقه في الناس
ثلاثة صلاتهم مردوده	امام قوم كرهوا وجوده
وعبد قوم عنهم قد هربا	وامرأة حليلها قد غضبا
منعه ما يلزمها له	وبات عاتبا عليها ليله
ثلاثة تبيح قتل النفس	من قتل النفس بغير نفس
ومن زنا من بعد احصان ومن	يرتد عن ايمانه ويكفرن
ثلاثة بالماء ليس ينظف	فخائض ومقرن واقاف
ثلاثة تشاركوا فيها الملا	الماء والنار جميعا والكللا
ثلاثة قيل لهم يقام	والله العالم والامام
اربعة تلزم من قد قعدا	على الطريق أو يخل المتعدا

(١) قوله « انطلاقه » أي انفلاته وهو عبارة عن تضييع

الحزم - اه مصنف

رد السلام ثم غص البصر
يدفعه عن الضعيف ان قصد
وأربع لا يأنق الانسان
قيامه الى أبيه أولا
وثالث أن يتعاهدنا
ورابع خدمته للعالم
تقية والتوب والاحكام
وستة قد كره الاله
ورفت الصائم من المنفق
والضحك ما بين القبور وكذا
أعنى بذلك جنبا لم يغتسل
وسادس إدخالك العيوننا
لانه قد جاء فى المطلع
وهاك ما قد يلزم الانسانا
أولها معرفة الرحمن
ثم معاداة أخى التلييس
والستر للعودة والظهور
ثم الصلاة وهى فرض وجبا
والصدق فيما قال والغناء
وغضه عن الحرام النظرا

ارشاد من خل ودفع الضرر
بالسوء فليعينه من قد قصد
منها وكلها له احسان
وخدمة الضيف اذا ما نزلنا
مركوبه يسقى ويعطى
ليستفيد كن له كالمخدم
تعارف نجابها الانام
أن يعثن فى الغرض ان صلاه
كذا الاذى فجانبه واتق
أن يدخل المسجد من به اذى
ومثله الحائض فالكحل حظل
بيوت قوم ليس يأذنونا
كثل من يدخل لا تطلع
من الفروض كل يوم كانا
وذكره بالقلب واللسان
ذى الطرد عن خالقه ابليس
عند الصلاة وهو فيها نور
تاركها يستوجب الغضبا
من الحلال حين ما يشاء
وحفظه الاذنين عما أنكرا

عن كل ما يمنع عفو الرب	حفظ اللسان ثم حفظ القلب
والنطق بالقبيح ليس يلفظ	فالقلب عن سوء الظنون يحفظ
والسخرى واللمز للانسان	كالشتم والغيبة والبهتان
عن عودة الناس فلا تجسسا	وواجب ان يترك التجسسا
على الاله فتوصكنا	وواجب أن يتوصكنا
والصبر حين الضر قد آتاه	ثم الرضى بما قضى الاله
والتوب منه إن يكن قد أذنبنا	والشكر لله على ما وهبنا
يبغى بها رضى سواء مثلا	ويخلص الاعمال لله فلا
وهو التقى ويقصد الرشادا	ويستعد للمات زادا
في قصده ولا يكون لاهى	ويعمل بحجة الاله
فظهر الفقر له قد برا	ويظهرن للاله الفقرا
وهو الكريم فاطلبن غناه	فربنا الفنى لا سواء
كل صنوف الخير تلزمنا	فهذه الخصال تجمعنا

باب الحكم

وبقيت أشياء هاهنا ثم	وكل ما مضى فانه حكم
لجمعها أشياء ضمن الكلم	تخص عندهم باسم الحكم
دع الهوى وكل ما قد ضرا	فان أردت أن تكون حرا
عبداً فلا يهواه قط حر	ان الهوى به يصير الحر
بين الانام حصص الخسرانا	وكل من قد زرع العنوانا

وكل من ضاعت به سياسته
 وأنت أن أقلت في المقال
 إن تم عقل المرء ينقصنا
 وقيل في الحكمة صمت الجاهل
 إنطق بخير يا خليلي تغم
 وأمها الخير هي أربع
 حق لها أن ترسم بالنور
 أولها أم جميع الادويه
 والصبر أم جملة الآمال
 وإن أم جملة الآداب
 وإن أم جملة العباد
 أربعة تنبت للجفاء
 سكن البوادي واتباع الصيد
 رابعها أن يلزم السلطانا
 وكل من قد غرس الوقارا
 من غرس الاحسان فالمحب
 من غرس العلم جنى النباه
 ومن مداراة الوري قد غرسا
 من غرس الصبر جنى العز ومن
 قد بطلت عن قومه رياسته
 أنت يا صاح من الملل
 كلامه بذاك يعرفنا
 ستر له من جملة الرذائل
 أو امسكن عن الكلام تسلم
 يقال أن الخير فيها أجمع
 في وجنات البهكنات الحور
 تقليل أكمله وفيه الامنيه
 فلا ترى كالصبر في الاحوال
 تقليل نطقه بلا ارتياب
 ترك الذنوب تحبى الزهاد
 في القلب مثل الزرع عند الماء
 ثم استماع اللهو والتفريد
 وذا كن قد عبد الشيطاننا
 يجنى جنى الهية حيث صار
 جناه والجميع قد أحبه
 من غرس الجهل جنى البلاه
 يجنى سلامة ولم يجد أسي
 يغرس له الاطاع ذل وبين

من غرس الحرص جني الخزي وما
 ويجنين للفؤاد كمدًا
 والبغي فهو يصرع الرجالا
 لاتستن يا صاح بالشريف
 ما في الرخا للره من عدوان
 إن عظم المطلوب قل من يمن
 وكل من ليس له مروه
 وقيل ان العجز والتواني
 فكان من نسلها الندامة
 ونكح الشؤم القبيح الكسلا
 ولو لكان ينكحت فانتجت
 ويفيض الله من الانام
 وكثرة الاكل كذاك الراحة
 وآفة الجسد يقال هزل
 وان تزد غيباً تزد حباً فلا
 فعذل من لا يزعوى بليه
 من ذاق من حلو الزمان طعما
 ولم يكن سمن من قد سمننا
 في كل ميت عظة بحاله
 يرضاه حر فالهى بهللا
 من كان يغر من منا الحمدا
 ويهد من بشؤمه الجبالا
 ولا تمل قط الى سخياف
 وماله في الضيق من إخوان
 فانظر عواقب الامور واستبين
 فلا له دين ولا اخوه
 تناكها هما وينسلان
 وهي صفات نفسك القوامه
 فانتجا الحرمان حين نسلا
 ليت تمن لامور فوتت
 فيما يقال كثرة المنام
 فانصب ففي الاخرى ترى امتراجها
 وزينة الملوك فهي العدل
 تكثر من الترداد تلق المللا
 خطاب من لا يفهم رزيه
 من صابه بل ذا يكون أعظما
 إلا لنقضه فحاذر العنى
 لمن بقى وعبرة في ماله

فخير أعمالك ما استحقا	شكراً وخير المال ما استرقا ^(١)
إن شئت أن تملك حراً أحسن	إليه فالحر رقيق المحسن
وأنت إن أحسنت في اللثام	تمردوا وأبت بالملام
ولا يضر القوم موت الأكرم	منهم إذا النسل نشأ في كرم
وانمسا يضرهم إن خدجا	نسلهم ففضلهم قد ارتجى
لا تكثر الهم بما قد قدرا	فانه يكون لو قد حذرا
فخيلة المحتال فيه باطله	وحذر الإنسان قبل النزله
مالا يكون لم ينل بحيلة	فخيلة المحتال ترك الحيلة
ما قد قضي في وقته يكون	لا زائد فيه ولا بمنون ^(٢)
وخير أخوانك من واساكا	لكن خيراً منه من كفاكا
ووضعك المعروف في الرجال	يعد من علامة الأقبال
عقود كل غادر محلوله	عهوده كذالك مدخوله
وقيل إن صحبة الأشرار	تورث سوء الظن بالأخيار
يظن في الإنسان ما رآه	في ذلك القرين إن لاقاه
إن القرين بالقرين يعرف	وهو له مناسب فيوصف
فاختر قريناً صالح الأعمال	ترقي به مدارج الكمال
ولا تصاحب غاشياً فتفسها	ولا تصاحب ظالماً فتظلمها
قد وعد الرحمن بالركون	لظالمين بعذاب الهون

(١) قوله « استرقا » أي استرق حراً فقيه اكتفاء - مصنف

(٢) أي ولا متقوص - حاشية في الاصل

وإنما الاضداد لا تتفق
 فإساسة المؤمن فانتقوها
 فإلما المؤمن ينظرنا
 ومن يرد شيئاً من الحاجات
 فإلما كتمانها يعين
 وإن أراد موضعاً لسه
 إن ضاق صدر المرء عن أسراره
 أنت لسه صنته أمير
 وقل إذا شئت لمن تصدق
 ولا تقل بالقطع هذا صادق
 واعلم بأن الصدق في الكلام
 فلازم الصدق فإن الصدق
 نعمة الإنسان سيف قاتل
 فلا تكنه والذي قد سمعنا
 فقل لا بأس بأن يخبره
 قلت وذلك في أمور تحذر
 فربما قد تقل الناقل ما
 والشرع قد أباح في ذا الموضع
 أباح أن نذكر ما لم يقل
 كيف لنا ننقل ما يكدر

وهكذا الاشكال لا تفرق
 وطاعة الرحمن فانتقوها
 بنور ربه إلا احذرنا
 يكتم أموره إلى الغايات
 والرب لا شك هو المعين
 شادي به وصار مثل جهره
 فغيره أضيق في أسراره
 وأنت إن أبديته أسير
 إن قال قولاً إني أصدق
 قال امرئ غيب وهو قد يناق
 أعز للمرء من الحسام
 يهدي إلى البر مقالاً حقاً
 وهو الذي لما يقال ناقل
 مقال سوء في أخيه وقفا
 ليعرف العدو حتى يحذره
 وقوعها لا في الذي لا يحذر
 يهيج الاضغان بين الخصما
 لأجل صالح الحال قولاً فاسمع
 لأجل جمع الشمل والتجمل
 وليس ثم من أمور تحذر

وكل من قد شكر النعماء
فبالمزيد وعد الاله
والصمت فهو افضل الزاد
وفي الكلام ما يعد لينا
وانه أحد من حسام
لا تجزعن ان نازل قد نزلا
وكل من قد كثر اعتباره
ومن يكن بغيره قد وعظا
ومن به يتعظن سواه
وأى عيش للفتى يطيب
وكما قد جمع الانسان
ان انتهاز فرصة المال بان
إياك والهباج في الحاجات
كم طامع في حاجة ما نالها
ومن تعدى فيك ما قد حدا
ورد فيه الامر للخلاق
ومن عصى الاله فيك أطمع
ولا تجاز من عصي الرحمانا
بل جازه بطاعة الله فمن
وذو السخا من ربه قريب
يستوجب من ربه العطاء
تفضلا من يشكرن نعماء
وانه الانفع للعباد
ويحسن عند المقال هينا
بل انه أشد من حمام
قالصبر بالحر يكون أجمل
من الورى قل به عثارة
فهو سعيد فلتكن متعظا
فهو شقى فاحذرن شقاء
وليس للموت له طيب
يفرقه له الزمان
تجعله في موضع له حسن
فما قضا الحاجات بالحاجات
وآيس وفق أن ينالها
إلها فانت لا تعدى
واصبر ففى الصبر ثواب باقى
فيه الاله والهدى قاتع
بمثله ترتكب العصيانا
بغى عليك فله فلتدفعن
وهو الجملة الورى حبيب

وسودد مكان بغير جود
واعزل الخلق فان الخلق
واستعملان عنهم التنكرا
ولا تعرف للذي لم تعرف
وذلك ما ترجى به السلامه
ان هلاك المرء في هواه
اذ كل من يحب شيئا كادا
واجتنب الظن فان الظن
ويدخل الجنة حسن الخلق
والاجوفان يدخلان النارا
من لم يكن للمسلمين ينفع
وكل من قد نفع الاناما
من جاءه الشيب ولم يتعظ
فانما الشيب نذير الموت
والترك للذنوب للبعد اخف
وان هفا رأى الحليم لا عجب
فانه قيل الجواد يكيو
من ذلك لاغرو اذا ما قد هفا
ومن اراد دينه أن يطرحا
لانه يأوى بها كل غوى

كذلك كان بلا جنود
قد يسرقون للعقول سرقا
لمن عرفت واحذر أن تشهرا
معه لتنجو منه لا تعرف
من الورى وما به ندامه
من قبل الحب لما يهواه
يهلكه فحاذر الفسادا
إثم وذلك ان يحققنا
فكن به أخى ذا تخلق
بطنك والفرج فخذ حذارا
لاخير فيه وهو المضجع
فى المسلمين أحسن الاسلاما
فانه بهيمة فاتهظ
فراعه قبل حلول الفوت
من طلب التوبة حين ما اقترف
والعذر من هفوته له وجب
لاشك فيه والحسام ينبو
رأى الحليم قاله من عرفا
فليسكن مسكدا أو مطرحا
فاحذر مسكون مسكدا ثم روى

وما كتقوى ربنا من منصب	ولا كفخر الحق فخر الحسب
وان طلبت العز كن بالطاعة	طالبه يا صاح والقناعة
واعلم أخى ان وجود النعم	للمذنبين من أجل النقم
وضحة الجسم مع المعاصى	خديعة يهلك فيها العاصى
واقراً اذا ماشئت لاتعجبك	أموالهم تدرى ولم تشكا
فانه قد ذكر التعذيرا	بها لهم لم يذكر التقريبا
وذاك الاستدراج فاحذرنه	والذنب إن عقلت فاتركنه
وكل من قال بلا احترام	أجيب في الحال بلا احتشام
وكل قول فله جواب	وكل فعل فله ماب
وكل من في خلق قد جازا	يشبه فيه ذلك المجازى
فالفضل للكاظم لا للمنتقم	والفضل للذى عفا عن مجرم
ومن عصى خالفه مارحما	لنفسه أدخلها جهنما
كم من بعيد مخلص الوداد	ورحم آذن بالبعاد
كم من صديق قصر الزياره	عن خله ولم عدو زاره

باب اسباب الاثم

والاثم في أشياء فاحذرنها	وها أنا أذكر بعضاً منها
من كان في واحدة قد ضيعا	من واجبات الله قد وقعا
أو ركب الخصلة من حرام	ولم يقب ييؤ بالآثام
لأنه يدخل ذو الاصرار	بحبة من خردل في النار

ليس كما قال أخو الجهالة
 قد كذب القرآن في الوعيد
 نسكا بمجمل قد جاءوا
 قالوا فقد أخبرنا بأنه
 ويغفرن مادونه لمن يشا
 أحمك ذا الهوى عن التبصر
 ماهذه الآية إلا طبق ما
 فانه يعفو عن الصغير
 فاقراً اذا ما شئت إن تجتنبوا
 تنبيك عن تكفير السيئات
 والاجتناب لا يكون أبدا
 فمن هنا يلقي كتابه غدا
 يقول يا ويلاه ما لهذا
 يؤخذ بالكبير والصغير
 ومسلم جانب للكبائر
 وهو المراد عند قوله لمن
 والله قد يعفو عن الكثير
 فعفوه للتائبين أعظم
 أما للمصر فهو المحادد
 أيقبلن مديراً عنه أما
 بالعفو عن ركب الضلالة
 إذ لم يوفق للهدى البعيد
 به كأن يغفر ما يشاء
 لا يغفر الشرك فنحذرنه
 قلت وقد أصاب عينيك العشا
 فاسمع هديت ما أقول وانظر
 قد أخبر الاله فيما حكى
 للمسلمين دون ذا الكفور
 كبائر المنهي أين تذهبوا
 مع اجتنابنا للموبقات
 لمشرك قد خان يوما واعتدى
 يحوى الصغير والكبير والردى
 لآخر الآية فافهم هذا
 من ذنبه لشركه الخطير
 يعفاله حقاً عن الصفائر
 يشاء أى يشا الاله يغفرن
 بالتوب ما في التوب من كبير
 من ذنبهم وهو تعالى أرحم
 أيقبل الاله من محادد
 توعده المصر فاترك المعنى

وقال ما يبدل القول لدي
أتدري انت من تكذبنا
صرفت ما قد قاله توعدا
وهو يريد غير ما قد قال
ينجر بالامر وانت تزعم
اقصر فقد طال بك الضلال
وماروئيم من احاديث بها
الا اذا كان هناك محتمل
ان صح ان ذاك عن عدل روى
كان لنا عصر العلوم مشرقا
عض على سيرة اهل الحق
وان تشا اتباعهم فاستمع
معرفة الاله والتوحيد
ثم اداء الفرض في اوقاته
ثم الموالة لاهل الطاعة
ان ترك الناس صلاة العيد
فانهم قد هلكوا جميعا
لان ذا فرض على الكفاية
والبعض ان قام به فيكفي
عجبت ممن كان ذا احتماء

وقلت بالتبديل اقصر يا اخي
كذبت من انشاك فاعلمنا
وقلت قد قال به تهسدا
من عفوه سبحانه تعالى
بأنه سواء شيئا يكرم
وهو من قنا هنا جدال
ما قد زعمتم فاحكموا بكتبها
لقيد بالتوب قبوله احتمال
فالدين لا تأخذه من الغوى
وبأفوله بدا من فسقا
ولا تمل عنها لاهل الفسق
خسا بها دين الاله جمعا
له كذا التقديس والتعجيد
وتركه الكبير من زلاته
فانها من اربح البضاعة
والبيت والجهاد للتأييد
ان لم يتوبوا كلهم سريرا
فتركه الضلال والغواية
عن سواء عند اهل العرف
من الطعام عن حدوث الاداء

فكيف لا يكف عن اوزار مخافة من غضب الجبار
وكفر ابليس من التفاق اوله قد قيل باتفاق
لكنه لما دعا العبادا لشرك صار مشركا معادا
وهو امام المذنبين صار ادخله الله العظيم النارا
وآدم امام التائبين فانظر لما بينهما تعمينا
فاختار اماما منها لنفسكا من جر للثواب او من اهلكا
وقبل من مات بنفخ الصور فذاك غير سالم من بور
معناه أن المؤمنين رحلوا حينئذ لم يبق الا الرذل
وهم شرار الخلق يحشرونه الى الجحيم هكذا يروونا
فهو عن الحال يخبرنا لاعن شقاوة تعم هنا^(١)
فليس لاعتراضه بما عهد معنى إذا صح الذي فيه وجد
ولا ينافيه لا تجتمع أمته على الضلال فاستمع
لأنما الضلال لا يجتمع عليه إذ طريقه ممنوع
يفعل هذا منه ما قد يهوى وذاك ما يهوى فما تسوى

باب التوبة

من فضل ربي جعل المتابا يمحو الذنوب الذي قد تابا
نجاة من أذنب أن يتوبا فاعجب لمن لم يترك الذنوبا
أليس تعجبين ممن يهلك وعنده الى النجاة مسلك

(١) هنا بالتشديد أى هنالك — الاصل

لولا ثلاث هلك الانام
وانه لكل شيء نور
يستغفر الله بقلب صادق
فانه ليس الهلاك إلا
موقدر روى في ذلك من قول النبي
لو ان فرعون الاعمين اذ كفر
لم يجد الرحمن الا غافرا
وتوبه حين رأى الاغراقا
لانه حين رأى الهلاك
ما حال من تاب بذلك الحال
فالمشركون اعترفوا بالذنب
فهو متاب كان باضطرار
وهو الذي يتوب من قريب
فمن رأى الموت عليه ينزل
بالتوب مقبول الى أن تطلعا
وقيل ما لم يتغرغرا
تاب نصوحا ان يكن لم يقصد
كثل ما لا ترجع الالبان
وان يعد من بعد فليستغفر

تقية والتوب والاحكام
ونور من يذنب أو ينجور
ونية وعمل موافق
على المصر حيث ما تولى
من تاب من ذنب كن لم يذنب
تاب الى الله منيبا وازدجر
لكنه أبى ومات كافرا
ما كان نافعاً له اتفاقا
تاب فهلا تاب قبل ذاك
الا ككاتب مع المال
في النار ما كان لهم يتوب
واما يقبل الاختيار^(١)
قبل حضور الموت في التقريب
توبته إذ ذاك ليس تقبل
من غربها أو أن يرى الموت سعي
بروحه فالتوب يقبلنا
يعود للذنب دوام الأبد
الى الضروع وبذا يدان
فأما الرحمة لما تحجر

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «باختيار» أو «لاختيار» اه مصحح

(م ٤٧ — جوهر النظام)

والمسلمون يقبلون منه ما تاب للرحمن فاقبلته
وقال بعض لثلاث يقبل ولها بعدها فليس منه تقبل
لانه يعود مرارا متهم بما اليه صار
وتوبة المرء اذا لم تكن لها علامة ترى في البدن
ما أسرع الرجوع عنها فاعلم من لم يؤثر توبه فانهم
ينكسر القلب ويندمنا فيما مضى والذنب يتركنا
وبعضهم يزيد خوفه الى أن يفيض الدنيا بما قد فعلا
لانه قد فعل الذنوب فيها فلم تكن له محبوا
قد أدرك التوبة غير ان في قبولها شكا على نخوف
والذنب كان يتيقن منه وما قبول التوب يعلمه
اذ ذاك غيب والاله وعدا على النصوح فهنا تردد
هل صادق النصوح أم لا فحصل له تردد بما فيه دخل
ولم يكن في وعد ربي شكا فالشك في الوعد يكون شركا
من لم يكن يعلمه قد عملا فليس بالتائب عما فعلا
كذلك من لم يرض خصمه بما له عليه في رضى رب السما
وهكذا من لم يغير مطعمه أو مشربا كان له محرما
وهكذا من لم يغيرنا لباسه ان كان يكرهنا (١)
وهكذا من لم يقصر أمه فليس بالتائب مما عمله

(١) قوله «ان كان يكرهنا» أى ان كان اللباس مكروها اذ
من علامة التائب تغيير الزي المكروه — اه مصنف

وليس بالتائب من لم يزد
وليس بالتائب من لم يحفظ
من لم يقدم فضل ماحواه
وانما التائب من كانت به
ثلاثة ليس لهم متاب
وثالث من اني قتلا
ومن عداهم فله ان تابا
قلله يمحو ذنبه وينمي
ويعطي كل صالح قد عمله
وقبل ان تاب من الفسوق
فعامل الخيرات في الشرك فلا
لكنه يحدد العمل
ولا كذاك مسلم قد اذنب
فدنبه يغفر والثواب
وقدمضي في شرحي الانوارا
لكل ذنب توبة تلزمه
والجهز بالجهز فن قد ظهرا
لانه تلزمه البراءة
فهو عدو لك ان لم يعلم

عبادة في كل يوم فازدد
لسانه عن الفضول فاحفظ
من ماله فلم يتب اراه
هذي الحصال كلها فانتبه
ابليس قايل بما اصابوا
ما واهم النار فساء موثلا
تمحي الذنوب ويري الثوابا
ذلك حافظيه دون لبس
ان كان ربه له قد قبله
يعطي خلاف شركه المضيق
يعطي ثوابها اذا ما اتقلا
له ويعطي الفضل فيما يقبل
وتاب للرحمن حين انقلبنا
له اذا ما وقع المتاب
هنا كلام بالضياء نارا
فالسر بالسر كما فعله
عليك ان تبت فقم وانخرا
من المصرو وكذا العداوة
منك المتساب فاحاه اغتم

وقيل ما عليه ان يخبرا
 إذ ما على التائب أن يتوبا
 وأول القولين عندي أظهر
 لكنه يكفيهما اشترا
 فشهرة المتاب أقوى خبرا
 ومن دعا الناس إلى ما ابتدعا
 عليه ان يخبرهم بباطله
 وأن دين المسلمين دينه
 فان هو قد تبعوه أجرا
 ومستحل لامور شاء
 ثم يكون توبه مفصلا
 لانه يعتقدن حق ما
 فتوبه من كل ذنب يحتمل
 وإن يكن متبعا ما فصلا
 وقيل من على الصغير قد أصر
 لم يكنه الاجمال بل يفصل
 ومستحل أتلغ الاموالا
 إلا الذي في يده موجود
 وقيل بل يغرم ما قد أتلغ
 صحابة الرسول حين اختلفوا
 بتوبه إذا به قد جهرا
 للخلق مما ترك الذنوبا
 وهو الذي مضى عليه الاكثر
 متابه من غير أن يخبرا
 من خبر اللسان ما بين الوري
 فصح منهم عمل بما دعا
 وانه التائب من فعاثله
 وأنه التارك ما يشينه
 وإن هو لم يتبعوه أعذرا
 منها المتاب يذكر الاشياء
 ذنبا فذنبا لا يكون مجملا
 نعيه عليه حين كما
 بأن يريد غير ما قد يستحل
 أجزاء في التوب إذا ما أجلا
 متبعا كاستحل في النظر
 بأنه عن ذنبه مستقل
 فما عليه الغرم حين ألا
 فانه لاهله مردود
 ولا أقول يغرم قلعا
 لم يلزموا التائب ما قد اختلفوا

فكان إجماعا فليس يقبل
أسامة قد استحل قتل من
وكان ذلك في زمان المصطفى
لو كان فيه دية لبينا
وأصل ذلك جمسه كمشرك
عماوة الجهل نعم الكلا
لان كل واحد يضل
وتوبة النباش أن يستغفرا
وأن يرد قيمة الاكفان
ان عرفوا ومن يكن قد جهلا
كذلك قيل وأقول يحصل
وتوبة القى يذم المسلما
وربنا الرؤوف وهو يغفر
فكيف لا يغفر ذنب عامي
وقيل في المادح للجبابرة
وإن يكن قد خاف منهم ضررا
ولا أدى القم متابا لاحد
وإنما قد قال من قال به
قانه إن كان صادقا فعل
يؤثرون فيه رضى الرحمن

من بعد ذا فيه خلاف ينقل
وحد والضممان لم يلزم
وهو على القتل له قد عفا
ذلك نبينا ولم يبيننا
تاب لجامع لهم مشترك
نعم مشركا ومستحلا
سواه ان خالف ما يؤول
خالقه من كل ما منه جرى
يردها في ورثاء القاني
نصبيه في الفقراء جملا
في كفن الفقير حين يحصل
يجزيه أن يتوب معا ندما
بتوبة ذنوب عبد يكفر
مع متابه عن المعاصي
توبته ذمهم مجاهره
إذ ذمهم مع التاب عفرا
بل يجزه أن يرجعن للاحد
ليظهرن صدقه من كذبه
ذلك لو كان عليه قد قتل
على بقاءه بهذا القاني

أو أنه أراد هذا القدما
 يسوؤه كمثل ما قد سره
 أو أنه أراد أن يشتهر
 أو أنه يجعله من باب من
 وتاب معناه يقال رجعا
 وظالم للنفس من لم يكن
 في اليوم مرتين في الغداة
 أستغفر الله من المعاصي
 أستغفر الله من الملامي
 ومن جميع الكذب في الكلام
 وتائب لله ذي الجلال
 وكل ما خالفت فيه الحقا
 وشتم أعراض ذوي الايمان
 أستغفر الله من النسيان
 أستغفر الله من الرضا بما
 وتائب لواحد الفرد الصمد
 وكل ما ضيعت من صلاة
 وتائب لواحد المنان
 وتائب من كل ما أفسدت
 وتائب لله من ذنوبي

كفارة له فتمحو الأثما
 بمدحه الذي اليه جره
 متابه بمدحه إذ شهرا
 دعا الى بدعته إذ يرجع
 ومثله آب إذا ما أقلعا
 مستغفراً لربه المهيمن
 وفي العشيات اذا ما تأنى
 فأتى لاشك عبد عامي
 ولعب وكل شيء لاهي
 وجملة الاوزار والاثام
 مما به دنت من الضلال
 ولم أكن في فعله محقا
 ومدح أهل الفسق والكفران
 ومن زيادات ومن نقصان
 يسخطه من كل ما قد حرما
 من كل عجب ورياء وحسد
 وشرطها والمنع للزكاة
 من كل يخس الكيل والميزان
 من الصيام كلما ضيعت
 صغيرها ومن كبير الخوب

وكل مسموع وكل ما يشم	ونائب من كل منظور حرم
غير صحيح والربا للمنوع	وكل ما كان من البيوع
منه ورب العالمين يغفر	وكل غش قانا أستغفر
وكل همز كان للاصحاب	وكل لمز كان باللقاب
أتوب في الجميع للعلام	وكل سمى كان بالاقدام
وكل فعل قد غدا مضيعا	وكل شرك ونفاق وقما
أتوب في القول وفي الفعل	ومن موالاة أولى الضلال
بكل ما على من ضمان	ودائن للواحد المنان
لواحد الفرد وللخلق	معتقداً تأدية الحقوق
في كل ما كان من الاحوال	مفوضاً أمرى لدى الجلال
تفضلاً يا خير من تفضلاً	فهذه التوبة رب قلبلاً

باب الزهد

أنواعه ثلاثة تعد	والترك لشيء احتقاراً زهد
تاركه إن لم يقب معاقب	زهد عن الحرام وهو واجب
من أخذه البأس وليس يحجر	والثاني زهد عن مباح يحذر
بأس ولكن زهد لربه	وثالث الانواع زهد مابه
من كان من أسياننا لصنع	وذا هو النوع الذي به ارتفع
علم وزهد عن جميع الفان	وفوق ذاك رتبة العرقان
والعارفون نحوها يطبروا	خالزاهدون للملا يسيروا

فهل ترى السائر يتركنا
 أبو الخواري من حال الائب
 وربما عليه قد تصدقا
 وبعضهم من ورق الاشجار
 أبو سعيد نخلة وكرم
 منها طعامه ومن كرمته
 كانت له الزوجات معها المال
 والعبد لا يذوق حلو الانس
 وذاك مما قطع العلائق
 وصار غائبا على الحقائق
 لو تعلم الانعام ما علم
 أوصيك يا صاح بتقوى العبد
 تب مخلصا للواحد الجليل
 واحده حمد مخلص الاعمال
 يا حسن الوجه دع العصيانا
 ويا قبيح الوجه حسن العمل
 فليس مؤمنا سوى من جمعا
 من كان منه الخلق ذا امان
 بسيره من طار مطمئنا
 يأكل زهدا لا لعلم النشب
 وذاك في حل السراج أنفقا
 يأكل ما يكفيه والاثمار
 يملك كان شاكرا للنعمة
 ثيابه لا من غنا زوجاته
 يعف عنه وهو الحلال
 بالله قبل رفضه لنفس
 عن نفسه ورفض الخلائق
 مطاعا فيها على الحقائق
 منها سمينا قط ما أكرم
 عساك تحظى بنعيم الابد
 توبة بر صادق في القيل
 في القول والنية والفعال
 لا تخط الزين بما قد شانا
 لا تجمع بين القبيحين مثل
 هذي الصفات فاقم من مستمعا
 في المال والاهل وفي الابدان

(١) قوله « حال الائب » ثمره والائب شجر ينبت بنفسه في

بلدان الجبل — ا ه مصنف

ملازما للحق في حال الرخا	وحال الاشتداد حافظ الاخا
يرجو ويخشى خالق البرايا	وعاملا بمقتضى الوصايا
وقلبه يخشع والاعضاء	تخضع منه فله الشناء
لانه بقلبنا الخشوع	يكون والاعضاء بها الخضوع
ويجعلن من يكون مؤمنا	رجاءه وخوفه منزنا
وليس يرجو الله الا خائف	وليس يخشى الله الا عارف
سألت رب العرش أن أكونا	من رجا وخافه يقينا
إن ملاك الدين يا صاح الورع	وانما يهدمه منك الطمع
نفسك والدنيا مع الشيطان	ان تعصم تنج من التيران
طوبى لمن يعصمه مولاه	من كيدهم ويملك هواه
وانه لاشك من طول الامل	يكون ترك الخير مع كل كسل
لان من يطول فيه أمله	لاشك أنه يسوء عمله
أمله عن كل خير قاطع	طمعه عن كل حق مانع
ومن رأى الآجال في مسيرها	يبغض ذى الآمال في غرورها
وأشجع الناس فتي قد جاهدا	هواه حتى صار فيها زاهدا
أربعة من شأنهم قد عجا	من بسطت دنياه ثم ذهبها
صار الى النار لدى عقباه	وآخر قد قبضت دنياه
في جنة الخلد غدا مأواه	وواحد يفوته داراه
وآخر قد حاز للدارين	فاسأل الرحمن خير ذين
وأربع نال بها الابدال	منزلة الابدال فيما قالوا

بالجوع والصمت وباعتزال
وصابر على القضا أفضل من
لأنه أعظم في المشقة
فهو صبور وشكور جمعا
وأفضل الطاعة ما قد جبرا
وقال بعض العلماء ما نشطت
وقيل أحوال النفوس مختلف
وكأها موصل للجنة
وبدل الفرض يقال أفضل
لأنه نفل حوى احتياطا
ولست أرضاه وما قد عللا
المصطفى وصحبه الأبرار
حث على التنفلات المصطفى
وفي حديث جاء عنه بحبر
فما عنه من يفضل البذل
ثم قيام الليل قيل أفضل
والفضل في الفرض هو الأبداء
من هاهنا الصلاة في الجماعة

(١) كذا في الأصل وفيه سقط، ولعل الصواب « تنفلوا وما
الذي اختاروا » أو غير ذلك فأمل — اهـ مصحح

والصدقات مثل هذا الحال
ونفلها الاخفاء فيه افضل
قان من يكون الاقتداء
لانه بذا يكون سببا
وان اتى الامر من السماء
وما عليك ان فرت منه
ولم يفر المرسلون والنبي
لكن خروجه لما قد امرا
لم يؤمن بالقتال فاعلما
فقرضه الخروج نحو يثربا
والمصطفى لم يتأخر شبرا
فنسبة الفرار في جنابه
والصائفي بأبي محمد
وتلك غلطة بها قد قنفا
وهذه دنياكم منازل
وانها تشبه حلم النائم
فكلما استغثت عن شيء دع
ورب حثف فوقه ياقوت
من عاش في الدنيا رأى ما ساء
لكن ما يسره قليل

في فرضها الاظهار للافعال
إلا للاقتداء بمن قد يفعل
به فضل فعله الابداء
نجاتهم والفضل فيه وجبا
فليس غير الصبر للقضاء
عار ولا يطلق تدفعنه
ماقر نحو الغار خوف الهرب
به من الهجرة حيث ائتمرا
كيف يصح أن يقال انهزما
وبدخولها القتال وجبا
في موقف كيف يقال فرا
كبيرة إذ لم تكن من بابه
في نسبة الفرار صار مقتدى
وهم أبي محمد وانحرقا
فراحل فيها الوري ونازل
ماخير عيش لم يكن بدائم
فلا تحاوله ولو لم يمنع
أو ذهب ومكك يفوت
وما يسره جميعا جاء
وما يسوؤه بها جزيل

واعرف الخلق بنقص النفس
 وأجهل الخلق قتي أعماه
 لولا الهوى لم يهوى النيران
 ولا حلا عند أولى الكفران
 لكن هوى النفس يكون مهلكا
 لقد أتى في الأثر المنقول
 وجنة الخلد تكون مأوى
 دنيا كؤ مشحونة الرزايا
 إياك والدنيا فدعها واسلم
 كم أهلك من كل ذا غرور
 أنظر الى تلك القرون الماضية
 فأين عاد وابنه شداد
 لاشك فيها أنها غداره
 وحبها رأس الخطايا فاعلم
 أيقنت أن من عليها فاني
 لو ان انسانا بها يخلد
 صلى عليه ربه وسلم
 لو عدلت قلامة الظفر لما
 بل جعلت للمؤمنين سجننا
 ياويل من جنته الدنيا وما
 أنهم في عقله والحس
 عن اتباع دينه هواه
 خلق من الجن أو الانسان
 كفر من الفسق أو العصيان
 لكل من لعقله تملكا
 بأنه الآفة للعقول
 لمن نهى النفس وطالب مشوى
 فهي بها مملوءة الزوايا
 وكن لها أخا اجتنب تغيم
 بما بها نال من السرور
 قصورهم قد تركوها خالية
 ومن له كل الوري ينقادوا
 صراعة لاهلها مكاره
 فحبها آفة كل مجرم
 ويبقى وجه ربنا الديان
 كان الرسول المصطفى محمد
 ما حن رعد بالدجي وهما
 أعطى الاله مهلكا من ظلمة
 وجنة للكافرين تقى
 له من الاخرى نصيب قسما

وجاء في الدنيا لنا الخطاب
وكل من يعمرها فأخرب
دع عنك دنيا عن قليل تخرب
واعمل لاخرى انها للدار
وان طلبت العز كن بالطاعة
ان القنى عن الملوك أفضل
أيا زمانا ألبس الاحرار
فلمست عندى بزمان خير
وقال أهل الصدق والامانة
ان دمت لانبكى على مفقود
خسة أشياء ظهور القلب
ان يذكر الموت كثيرا حتى
ويذكر الذنب الى أن يستحي
ويذكر الجنة حتى يرغب
ويذكر النيران والعذابا
ويذكرن بارئه كثيرا
من يعيش عن ذكر الاله قوتا
يمد في الغي والضلال
ما عيسد الله بشىء ياقى
ولفقيه واحد أشد

مصرحا بأنها خراب
منها وبالخية منها انقلبوا
وما بها عما قليل يذهب
تبقى وما في سكنها أ كدار
طالبه ولغنى القناعة
حالا وبالاتسان طرا أجمل
مهانة وذلة وعارا
وهكذا قد قال فيك غيرى
لست زمانا أنت بل زمانه
كذاك لانفرح بالمولود
ينسكرها عن النبي الحب
يلين منه القلب أو ينفتا
من ربه عن المعاصى ينتحي
فيها فانها أجل مطلبا
حتى تخاف نفسه العقابا
حتى يري من نفسه التقصيرا
به عدوه الذى قد لعنا
يجره لسيء الاعمال
أفضل من فقه كذا القول آتى
من ألف ألف عابد يعد

أشد في الامر على الشيطان
يدري مصائب العدى فيحذرا
أبكي على ما فات من زمان
ولم اكن بالعلم ذا انتفاع
يا صارقا عن قلبه القيامة
لا تنسين نار الجحيم والعبر
وخفف الحمل فان العقبه
وأكثر الزاد قات السفر
والبحر لاشك به عميق
وأخلص النية يا غرير
ونسأل الله لنا السلامه
ان الدنيا سريعه الزوال
أشراطها منذ زمان وجدت
لأنها عقلية تكون
أخبرنا بأنها قريب
بعث محمد لها علامه
فهو ختام الرسل لا يوحى الى
وانما المسيح يحكنا
فهو كواحد من الامة لا
كذلك من علامة الساعة أن

لانه العارف بالمعانى
وقوعها ويخبرن بها الورى
فارقت فيه طاعة المنان
فيه مضى باللهو والضياع
وذكر ما فيها من الندامه
فأها لمن يرى أحدى الكبر
طويلة تكسر منك الرقبه
مسافة بعدى تلم الخطرا
فاعمل له سفينة تطيق
فأما ناقدتها بصير
من السما والاثم والظلامه
وهذه الاخرى على اقبال
وهي التى بالعقل منها أدركت
وبعضها الحسى اذ بين
الهنا والمصطفى الحبيب
وجعله آخرهم كرامه
من بعده ولا يكون مرسلا
بشرعه إن قبل ينزلنا
يختص دونهم بشرع مثلا
يكون في الاشرار عليك الزمن

والمكر قد يكون في الكبار
ويكثر التسرى حتى قلنا
وتشرع الاعراب في البناء
وبقي الدجال والمكلمه
والشمس أن تطلع من مغربها
لأنها تؤذنت بالتداعي
أستغفر الله من الذنوب
علت هنا أو أكن لم أعلم
لا فوز الا للطيع الزاهد
أو رجل تاب ولم يصرا
والله لا أرضى سوى الايمان
وقد رضيت بمحمد نبي
كذلك بالاسلام ديننا أرضى
يارب وفقني لما فيه رضى
واجعل لى يارب من الايمان
واجعل إلهى جنة الفردوس
وجرني يارب من النيران
وارزقني يارب قرينا عالما

والعلم قد يكون في الصغار
ربتها الاثنى كما تعودا
والكل من ذلك أمر جاء
وفتح يأجوج فلا تسبهمه
ينسد باب التوب من طلبها
وبخواب هذه الانواع
وكل عصيان جرى وحب
من عمل قد كان أو من كلم
أو رجل عن الحرام باعد
من بعد ما عصى وأبدى الكفرا
دينا ولا ربا سوى المنان
وبالقران مقتداً في مذهبي
لا غيره وان على يقضى (١)
ونجني اللهم من حر لظى
حظا واعصمني من الشيطان
مأوى واصرف عني كل يؤس
ووقني جوامع العصيان
أكن به من الذنوب سالما

(١) اي يحكم . والمعنى وان اجبرت على غير الاسلام لا ارضي.

بمفارقة — ا ه مصنف

باب الدعاء

ان الدعاء لسلاح المؤمن
 قد وعد الله بالاجابة
 فان دعوت لا تقيدنا
 فانه ليس لربي مكروه
 وفي الدعاء رحمة قد اهديت
 وفي ثلاثة من الاوقات
 عند القتال ونزول المطر
 تفتح أبواب السماء وترفع
 وان فرغت من صلاة فانصب
 وهكذا في الثلث الاخير
 ويبطون الايدي يكرهنا
 لانه شعار قومنا ولا
 قد رفع الحصار في مواطن
 وحاجب وهو أبو مودود
 في عرفات كان ذاك منه
 وقيل بل في غيرها مكروه
 هو أنت تدري ان ذا التقييدا
 لانه لو كان شرعا مثلا
 فان دعوت فيها فاستيقن
 لمن دعا ممثلا خطابه
 فلا تقل ان شئت فاغفرنا
 يفعل ما شاء ولا ينبه
 فاغتم الرحمة حين ما أتت
 اجابة الدعاء مع الاخبات
 وبعد فرض الصلوات فاشكر
 أعمالنا بها الدعاء يسمع
 وادع الله وله فلتغرب
 من ليله يسمع للشكور
 منك الدعاء يقال فاتركنا
 يكره أن ترفع الايدي مثلا
 عند الدعاء بظاهر وباطن
 يفعل في موقف مشهود
 فأخذوا جواز ذاك عنه
 وجائز فيها لما روه
 من فعل حاجب يرى بعيدا
 ماصح أن يقبل المرسل

لان فعله بموضع فلا
 فكيف وهو فعل عالم فقط
 مع أنه في مشهد قد فعله
 يارب أدعوك بما دعاك
 فنجنى يارب من كل البلاء
 ومثل ما أحسنت ربى خلقي
 أقول يا مقلب القلوب
 ثبت على الطاعة رب قلبي
 ونجنى من دركات النار
 وارزقي يارب الخلود في غد
 فأنت أهل الفضل والاحسان
 والحمد لله على ما يسرا
 وما رأيت من التحرير
 كذلك التحقيق للدلائل
 لم يذكر الاصل سوى اليسير
 وعند ذاك فأنا أشكره
 قد صارلى أصلا وصرت اتبع
 وأذكر الوجه أو التعليلا
 وأكشف اللثام عما أشكلا
 يكون في سواه منعا حظلا
 لا يؤمن من الخطأ أو الغلط
 ولم يقل في غير ذا لا فعله
 ذوالنون لما خشى الهلاك
 كمثل ما نجيته إذ حصلا
 فحسن اللهم منى خلقي
 ومن هو العالم بالغيوب
 حتى أموت في رضاك ربى
 انك انت عالم الاسرار
 بجنة المأوى وعيش رغد
 ليس رب العالمين ثانى
 من نظمها فقد نظمت جوهرها
 فهو من الله لذا الضرير
 كذلك التحرير للمسائل
 لا يبلغ المعشار في التقدير
 لكونه الاصل الذى أذكره
 آثاره لكنى أفرع
 وتارة قد أذكر الدليلا
 مفصلا لما له قد أجلا
 (٢ - ٤٨ جوهر النظام)

مستضعفاً وان يكن رآه	مبيناً تضعيف ما أراه
ما كان راجحاً من الأقوال	مرجحاً في غالب الأحوال
أو أذكرن ما لم يكن مذكوراً	وربما أخالف المشهورا
لم أقصر علي مقال العلما	لأتى أقصو الدليل قاعلما
من الدليل وعليه عرجوا	فالعلماء استخرجوا ما استخرجوا
والحق ممن كان حتماً يقبل	فهم رجال وسوام رجل
يقصده من لهم التحصيل	فمورد الكل هو الدليل
فيه فيكثرن به الزحام	وربما يتفاوت الافهام
تراه في الخلاف بين العلما	فينشأ الخلاف بينهم كما
بمنه ما لم أكن محتسبا	وأحمد الله على ما وهبنا
فهما وعلماً قد مشى في نهري	ألهمني رشدي وأولى فكري
وعده كنت به لسانى	لست أطيق شكر ما أولانى
به العباد واستجب منى الدعاء	فاجعله في رضاك ربى وانفعا
من قلبه في ظلم الليالى	ويرحم الله قتي دعالى
على النبي بلغنه عنا	وصل ربى ثم سلمنا
من رتبة بها غداً رفعتـه	وأعطه يارب ما وعدته
واجعلنا يارباه في جبرته	واحشرنا يارباه في إزمـرته
أصحابه أو آله الكرامـه	وأبلغ الصلاة والسلاما

واغفر لاشياخي واللاخوان في حاضر وسائر الزمان
واختم لي اللهم بالغفران منك وبالرحمة والرضوان

تم الكتاب المستطاب ، بعون الملك الوهاب .

وحسن توفيقه والصلاة والسلام على خير خلقه

محمد صلى الله عليه وسلم . وكان الفراغ

من طبعه في أول رجب ١٣٤٤ هـ .

في المطبعة المريية ﴿

بمصر



تقریظ الكتاب

جاءتنا هذه القصيدة العامرة من ناظمها الشيخ ابراهيم بن سعيد
العبري في تقریظ هذا الكتاب المستطاب «جواهر النظام» ومعدن
على الاديان والاحكام» وذلك لما بلغه أننا شرعنا بطبعه فرأينا أن
نثبتها في خاتمة الكتاب شاكرين لناظمها المفضل ، وهذه هي القصيدة

يا من بعلم الشرع رام الظفرا	وقد سعى ليله مشعرا
ان شئت أن ترقى الى سمائه	مستويا في عرشه مصدرا
قدونك السفر الذي قد أسفرت	به علوم الشرع تهدي البشر
الجواهر الفرد الذي صيغت به	جواهر الشرع الشريف دررا
لم يبق في شرع الهدى عويصة	الا وحلها لنا وأظهرها
قد فتح المرتج من أبوابه	وكشف اللثام عما استترا
ما جواهر النظام الا آية	انشأها الرحمن ما بين الوري
بحجة الصديق بدت بحجة الحسق به	كالشمس نوراً مسفرا
قد حاكه طب لبيب باهر	علامة بين الانام اشتهرا
هو الامام السالمي من علت	همته على الوري بلامرا
هو الامام ابن حميد الذي	له أقر العلماء البصرا

مشارك الانوار منه قد حكت	لطلعة الشمس علا وأنورا
وفي مدارج الكمال قد رقى	الى معارج الجلال قدورا

وكم له من حجاج مقنعة صدقا وما كانت حديثا يفترى
وكم له من كتب محكمة في العلم صارت في الزمان غرورا
أنشاه رب العالمين هاديا وناصريا لدينه ومظهرا
قد شاد ركن الدين حيث انه اتقن ذا السفر الذي قد ظهرا
قد أحكم الأديان والأحكام والآداب أحكاما بديعا بهرا
قد أوضح المحكم من أحكامنا وبين المجمل والمفسرا
قد قرب المعنى بلا إطالة وأوجز القول ولم يقصرا
نسائم اللطف غدت تزجي له سحائب العرف فتبى دررا
جزاه رب العرش عنا خيره في جنة لم يلف فيها كدرا
والحمد لله الذي منَّ بما نأمله من طبعه ويسرا
وكان طبع جوهر النظام عام مدشع^(١٣٤٤) فيه الظفرا
بهمة الأخ الصفي المرتضي راشد بن أحمد سامي القري
قد اعتنى بطبعه مجتهدا لما أردنا منه في أم القري
قاله يعلى قدره بين الوري والله يجزيه الجزاء الأوفرا

فهرست

جواهر النظام في علمي الادب والادب

صفحة	صفحة
٣٠ كتاب الطهارات	٠ ترجمة المؤلف
٣٢ باب المياه	٣ المقدمة
٣٤ » في ماء البئر	٤ كتاب العلم
٣٥ » الطهارة بغير الماء	٧ كتاب اصول الدين
٣٧ » انواع النجاسات	٨ فصل التوحيد
٤١ » المتنجسات	١٠ » في صفات الله تعالى
٤٣ » في غسل المتنجسات	١٢ » في الفاظ الصفات
٤٤ » قضاء الحاجة	١٣ » في افعاله تعالى
٤٥ » الاستنجاء	١٥ » باب خلق القرآن
٤٦ كتاب الغسل من الجنابة	١٦ فصل في الايمان
٤٧ باب كيفية الغسل	١٧ » في الكفر
٤٨ » في احكام الجنب	١٩ » الولاية والبراءة
٤٩ كتاب الوضوء	٢٣ باب في بيان شيء من المعاصي
٤٩ باب الماء الذي يتوضأ به	٢٥ كتاب اصول الفقه

صفحة	صفحة
٨٧ فصل الامام في الصلاة	٥١ فصل في النية
٨٨ » أحكام الامام في الصلاة	٥١ » في صفة الوضوء
٩٠ » أحكام الماء ومين	٥٣ باب نواقض الوضوء
٩٢ باب المساجد	٥٦ كتاب التيمم
٩٧ باب صلاة السفر	٦٠ » الصلاة
٩٧ فصل في الجمع والافراد	٦١ باب الاذان والاقوات
٩٨ » في حد السفر	٦٣ » التوجيه
١٠٠ » الاوطان	٦٤ » تكبيرة الاحرام
١٠٢ » في حكم القصر	٦٥ » في الاستعاذة والقراءة
١٠٣ باب صلاة الجمعة	٦٦ » الركوع
١٠٦ باب التطوع	٦٧ » السجود
١٠٦ فصل في الوتر	٦٩ » القعود للشهد
١٠٧ فصل السنن	٧٠ » التسليم
١٠٨ » صلاة الضحى	٧١ » سجود السهو
١٠٨ » صلاة العيد :	٧٢ » حكم تارك الصلاة
١١٠ » النفل	٧٣ » نواقض الصلاة
١١٢ » سجدة القرآن	٨٠ فصل في اللباس
١١٢ » في قضاء الفوائت	٨٤ » » السترة
	٨٦ باب صلاة الجماعة

صفحة	صفحة
١١٤	خاتمة في الاوقات المنهى عن
١٣٧	باب النصاب ولوازمه
١٣٨	» زكاة الثمار
١٤١	» زكاة النقود والتجارة
١٤٢	» زكاة الماشية
١٤٣	» ذكر زكاة الغنم
١٤٤	باب انقاذ الزكاة
١٤٩	خاتمة في الجزية
١٥١	كتاب في الحج
١٥١	باب الاستطاعة
١٥٣	» النيابة في الحج
١٥٤	» العمرة
١٥٥	» الاحرام
١٥٧	» ذكر بدء الاحرام
١٥٩	باب الطواف
١٦٠	» السعي
١٦١	» الاحلال
١٦٢	» عرفة والمشاعر
١٦٤	» رمي الجمار
١٦٥	» وداع البيت
١١٥	كتاب الصوم
١١٦	باب أقسام الصوم
١١٧	فصل الصوم المستحب
١١٨	باب ما يوجب الصوم والفطر
	في رمضان
١١٨	باب صفة الصوم وما يجوز فيه
١٢٠	باب الفطور والسحور
١٢١	» نواقض الصوم
١٢٣	» بدل رمضان
١٢٥	» فطرة الابدان
١٢٦	كتاب الجنائز
١٢٧	باب غسل الميت
١٣٠	» التكفين
١٣١	» الصلاة على الميت
١٣٣	» دفن الميت
١٣٣	» القبر
١٣٦	كتاب الزكاة

صفحة	صفحة
٢٠٧	١٦٦ باب الفدية والجزاء
باب عقد الزوج وشروطه	١٦٧ » النحر
٢١٥ » الامور العارضة على	١٧٠ » الاعتكاف
العقد بعد صحته	١٧١ » النذور
٢٢٠ » ما يباح بمصحيح العقل	١٧٦ » الايمان
٢٢١ » الصداق	١٨١ » الكفارات
٢٢٨ » معاشرة الأزواج	١٨٧ الجزء الثانى
٢٣٥ » النفقات	١٨٨ كتاب الاطعمة
٢٣٩ » إلحاق الولد	١٨٨ باب أحكام صنوف
٢٤٢ » الحضنة	الحيوانات
٢٤٧ » الرضاع	١٩٠ » الاصطياد
٢٤٩ كتاب الفراق وأنواعه	١٩٢ » الدباح
٢٤٩ باب الطلاق	١٩٦ » منساق الحيوانات
٢٦٠ » الخلع	ومضارها
٢٦٥ » الخيار	١٩٩ » الاشربة
٢٦٦ » الظهار	٢٠٣ » المرأة التى يرغب فى
٢٦٩ فصل كفارة الظهار	نكاحها
٢٧١ باب الايلاء	٢٠ » المرأة التى لا يجوز
٢٧٤ » فى المفقود والغائب	نكاحها
٢٧٨ كتاب أحكام المالك	

صفحة	صفحة
٣٣٩ فصل الاقالة بعد العقد	٢٧٨ باب تزويج المالك
٣٤١ » نقض البيع	٢٨٢ » التسري
٣٤٥ » الشرط في البيع	٢٨٥ » استخدام العبيد
٣٤٨ » شرط الخيار	٢٨٧ » كسب العبيد
٣٥٥ باب البائع	٢٨٨ » أدب العبيد
٣٥٩ » المشتري	٢٨٩ » العتق
٣٦١ » المبيع	٢٩٥ » ذكر الولاء
٣٦٥ » عيب المبيع	٢٩٧ كتاب العدد
٣٦٩ » الفس في المبيع	٣٠٢ باب أحكام العدد
٣٧١ كتاب الشفعة	٣٠٧ كتاب الحيض والنفاس
٣٧٨ » للمضاربة	٣٠٧ باب الحيض
٣٨١ » السلف	٣١١ » أحكام الحيض
٣٨٣ » المديون	٣١٦ » النفاس
٣٨٣ باب القرض	٣١٧ كتاب اليوع
٣٨٧ » الوثيقة في الدين	٣١٨ باب الربا
٣٩٢ » الحق الذي في الدمة	٣٢٥ » مناهي اليوع
٣٩٤ » قضاء الدين	٣٣١ » أركان البيع
٣٩٧ » الاعسار بقضاء الدين	٣٣٤ » عقد البيع
٣٩٨ » الحجر والتفليس	٣٣٦ فصل القبض بعد العقد

صفحة	صفحة
٤٨٣ باب الشريك فى العمل	٤٠١ كتاب الضمانات
٤٨٨ » بائستهقه الاموال من	٤٠١ باب أسما. الضمانات
حريم وعيره	٤١١ » مالا ضمان فيه
٤٩٢ » السواقى	٤١٣ » الاموال المشبهة
٤٩٦ » الحريم	٤١٩ » الخلاص من الضمان
٤٩٨ » الطرق	٤٢٧ الجزء الثالث
٥٠٠ » صرف المضار	٤٢٨ كتاب الاباحة
٥٠٣ » الموات والادوية	٤٢٨ باب التعارف
٥٠٦ » قسم الاموال	٤٣٦ » الدلالة
٥١٠ كتاب الصكوك	٤٣٨ » ما يباح فى جانب الايتام
٥١٧ » الوصايا	٤٤١ كتاب المعطايا
٥١٧ باب الايصاء	٤٤٥ » الاقرار
٥٢٣ » الوصى	٤٥١ » الامانة
٥٢٧ » إفاذ الوصايا	٤٥٦ باب القطة
٥٤٢ » وصية الاقربين	٤٦٠ » الوقف
٥٤٥ كتاب الميراث	٤٦٣ » الضيافة
٥٤٧ باب ذوى السهام	٤٦٣ » أموال المساجد
٥٤٩ » العصبية	٤٧٢ كتاب الاموال
٥٥٣ » فى الارحام	٤٨٣ باب الاجارة

صفحة	صفحة
٦٣١ » القضاء في الدماء	٥٥٧ » موانع الارث
٦٤٥ الجزء الرابع	٥٦٢ » كتاب نظام العالم
٦٤٧ » باب العلم	٥٦٣ » باب الامام
٦٥٤ » العقل	٥٧٢ » الامر بالمعروف والنهي
٦٥٧ » النية	عن المنكر
٦٥٩ » سنن الفطرة	٥٨٠ » الحسد
٦٦٤ » ستر العورة	٥٨١ » فصل حد المرتد
٦٦٧ » القباص	٥٨٢ » حد المحارب
٦٧٠ » الاكل والشرب	٥٨٤ » حد السارق
٦٧٤ » الطب	٥٨٨ » حد الزاني
٦٧٥ » الرزق	٥٩٤ » حد القاذف
٦٧٨ » حق الوالدين	٥٩٧ » اللعان
٦٧٩ » حق الرحم	٥٩٨ » حد الشارب
٦٨٠ » حق الجار	٦٠١ » باب الجهاد
٦٨١ » السلام	٦٠٩ » كتاب القضاء
٦٨٤ » الاستئذان	٦١٣ » باب الدعاوى
٦٨٥ » السارق	٦١٧ » باب البيعة
٦٨٦ » السفر	٦٢٥ » فصل تعارض البيئات
٦٨٧ » النصيحة	٦٢٨ » باب اليمين

صفحة	صفحة
٧٠٩ » الضوابط	٦٨٨ » الاعتذار
٧١٢ باب جامع الآداب	٦٨٨ » الغيبة
٧٢٦ » الحكم	٦٨٩ » الحسد
٧٣٣ » أسباب الانم	٦٩٠ باب المعجب والكبر
٧٣٦ » التوبة	٦٩١ » النفاق
٧٤٣ » الزهد	٦٩٣ » آداب التلاوة
٧٥٢ » الدعاء	٦٩٥ » تفسير كلمات من
٧٥٦ » تزيين الكتاب	القرآن وغيره

(تم الكتاب والفهرست والحمد لله رب العالمين)

